أوغست كونت

دروس
في الفلسفة الوضعية

(المجلد الرابع)

الفلسفة الاجتماعية
والاستنتاجات العامة

نقله إلى العربية

نبيل أبو صعب

منصور الحجلي

دار الفرقد

دروس في الفلسفة الوضعية

(المجلد الرابع)

الفلسفة الاجتماعية والاستنتاجات العامة

عنـــوان الكتـــاب : دروس في الفلسفة الوضعية (المجلد الرابع)
الفلسفة الاجتماعية والاستنتاجات العامة

COURS DE PHILOSOPHIE POSITIVE /TOME QUATRIÈME

LA PHILOSOPHIE SOCIALE ET LES CONCLUSIONS GÉNÉRALES

الكاتـــــــــــب: أوغست كونت - M. AUGUSTE COMTE

نقلـــه إلى العربيـــة: نبيل أبو صعب - منصور الحجلي

الناشـــــــــــر : دار الفرقد

الطبعـــــــة الأولى : 2020م

التنفيـــذ والإشـــراف : دار الفرقد

الإخـــــراج الفـــــني : وفاء الساطي

تصـــــميم الغـــــلاف : 255 www.255studio.co

جميع الحقوق محفوظة

دار الفرقد

للنشر والتوزيع

دمشق - سورية

ص . ب : 34312

هاتف : 00963-11- 6618303 - 6660915

فاكس : 00963-11- 6660915

Email: info@daralfarqad.com

alfarqad70@gmail.com

www.daralfarqad.com

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو جزء منه بكلّ طرق الطّبع
والتصوير والنّقل والتّرجمة إلا بإذنٍ خطّي من الناشر

أوغست كونت

دروس في الفلسفة الوضعية

(المجلد الرابع)

الفلسفة الاجتماعية والاستنتاجات العامة

نقله إلى العربية

نبيل أبو صعب منصور الحجلي

المحتويات

توضيح من المترجمين 7

مقدمة المؤلف 9

الدرس السادس والأربعون

تأملات سياسية تمهيدية حول الحاجة لعلم الاجتماع وملاءمته، وفقاً للتحليل الجوهري للحالة الاجتماعية الحالية..... 13

الدرس السابع والأربعون

تقييم إجمالي للمحاولات الفلسفية الأساس المبذولة حتى الآن من أجل تشكيل علم الاجتماع..... 125

الدرس الثامن والأربعون

السمات الجوهرية للمنهج الوضعي في الدراسة المنطقية للظواهر الاجتماعية..... 157

الدرس التاسع والأربعون

العلاقات الضرورية لعلم الاجتماع مع الفروع الأساس الأخرى للفلسفة الوضعية..... 251

الدرس الخمسون

تأملات أولية في علم السكون الاجتماعي، أو النظرية العامة في النظام العفوي للمجتمعات البشرية..... 285

الدرس الواحد والخمسون

القوانين الأساس لعلم الاجتماع الحركي، أو النظرية العامة لتقدم البشرية الطبيعي..... 327

توضيح من المترجمين

أوغست كونت (1798 -1857) هو فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي، ويُعدّ الأب الأول لعلم الاجتماع وللفلسفة الوضعية التي سادت الفكر الفلسفي في فرنسا لفترة طويلة من القرن التاسع عشر. ومن أهم أعماله "دروس في الفلسفة الوضعية" الذي نشره في ستة أجزاء، احتوى كل جزء على عدد من الدروس. تناولت الأجزاء الثلاثة الأولى علوم الرياضيات والفيزياء والفلك والأحياء والكيمياء. بينما عرض في الأجزاء الثلاثة الأخرى فلسفته الاجتماعية بالتفصيل.

لقد رأينا أن ترجمة الأجزاء الثلاثة الأخيرة أكثر أهمية للقارئ العربي لأن العلوم التي تناولها هذا الفيلسوف في الأجزاء الثلاثة الأولى قد شهدت تطورات واسعة جداً لم يعد من المجدي الخوض فيها حالياً.

لكن آثرنا الحفاظ على التسلسل الذي أورده المؤلف سواء بالنسبة لأرقام المجلدات أو لأرقام الدروس فيها.

مقدمة المؤلف

في زمن يسوده الهذر الثقافي والتلون السياسي، فإن كل مثابرة مديدة في اتجاهٍ ثابتٍ بقوة يمكن، دون شكٍ، أن تُعرض، على الجمهور، على أنها نوع من الضمانة التمهيدية، ليس فقط لصدق وحصافة المبادئ الجديدة المعروضة عليه، ولكن من المحتمل أيضاً لاستقامتها، ولتماسكها، وحتى لملاءمتها: لأنه لا يوجد أي شَيءٍ، في أيامنا يعتبر في الوقت نفسه شديد الصعوبة، وشديد الأهمية، وشديد الندرة من ذهنٍ منطقيٍ بشكل كبير. هذا هو بشكل خاص الدافع الذي من خلاله أعتقد بوجوب التذكير هنا خاصةً بالتمهيد العام المتضمن في مقدمة المجلد الأول من هذا العمل، حول تعبيري الأول، القديم والمنسي تقريباً، عن معظم المفاهيم الأساس التي سأقوم الآن بتطويرها بما يتناسب مع التجديد الكامل للنظريات الاجتماعية. الجزء الأول من كتابي **مذهب السياسة الوضعية**، المكتوب والمطبوع، في العام 1822، في سن الرابعة والعشرين من عمري، تحت العنوان الأولي والخاص: **مخطط الأبحاث العلمية الضرورية من أجل إعادة تنظيم المجتمع**، والمعاد طباعته في العام 1824، تحت عنوانه النهائي والأكثر شمولية؛ ثم **تأملات فلسفية حول العلوم والعلماء**، المنشورة في نهاية العام 1825، في الأعداد 7، 8 و10 من مجلة برورديكتير *Producteur* الأسبوعية؛ وأخيراً **تأملات حول السلطة الروحية** المتضمنة في الأعداد 13، 20 و21 من ذات المجلة الأسبوعية، في بداية العام 1826، قد عرضت منذ زمن بعيد في الواقعِ، لكلّ المفكرين الأوروبيين، مختلف المبادئ المميزة لمجمل أعمالي اللاحقة حول الفلسفة السياسية[1]. سيستطيع كلُ شخصٍ أن يقتنع بذلك بسهولةٍ

(1) إن كنت أكتبُ هنا ملاحظةً تاريخيةً حول أعمالي في الفلسفة السياسية، فإنه سيجب عليّ أن أقوم حتى بإرجاع التعداد السابق إلى عملٍ مهمٍ منشور في العام 1820، في مجموعة تحمل عنوان المنظم *Organisateur*، والذي، بالرغم من أنه لم يحمل اسمي، كان خاصاً بي بشكل حقيقي. فقد تم فيه تفحص المسار العام للمجتمعات الحديثة منذ القرن الحادي عشر في

من خلال المقارنة المباشرة لهذه المبادئ القديمة المكتوبة مع هذا الكتاب الذي أنشره الآن كآخر عنصرٍ ضروري لمذهبي العام في الفلسفة الوضعية.

تشكل عودةً تامةً وتلقائية جداً لأفكار الشباب الأولى، التي تحسنت فقط، في سن النضوج، من خلال سلسلةٍ طويلةٍ أيضاً من التأملات المنهجية حول كامل منظومة مفاهيمنا العلمية، تشكل، في نظري، إحدى التجارب الأكثر حسماً التي يمكنها أن تبعث في ثقةٍ لا تهتز حقاً بصوابية الاتجاه الذي ابتدأته الجوهرية، والذي توجب جدّته أن تشعرنا كثيراً بالحاجة للمراجعات الأكثر تنوعاً. سوف يتشارك كلّ المحكّمين المختصين، كما آمل، نفس الانطباع، عندما يَرَوْن، في المجلد الرابع هذا، أي تماسكٍ وأي وضوحٍ جديدين تستقيهما بسهولة مبادئي الأساس في الفلسفة السياسية من تواصلها الجوهري مع المقدمات العلمية الضرورية التي قمت بإعدادها لها تدريجيا من خلال مجلداتي الثلاثة الأولى من هذا البحث. لذلك سأشعر بالغبطة دائماً كوني، منذ البداية، استبعدت بوضوحٍ النصيحة اللاعقلية التي، كان يعتقد عدد من الناس المتميزين، جراء اهتمامهم الصادق، بوجوب إسداءها لي، بأن أنشر في البداية الجزء الخاص من هذا العمل المتعلق بعلم الاجتماع. لم يشعر أبداً هؤلاء الأصدقاء المشغولون حصراً بالرغبة في جذب انتباهٍ أكثر قرباً وأكثر حيويةً إلى أعمالي، أنه من خلال ارتباكٍ منطقيٍ واضح بهذا القدر، سأكون قد سعيتُ إلى التدمير المسبق للمبادئ الأساس للتدرج العلمي الذي هو أفضل ما يميّز فلسفتي، في الوقت الذي سأكون قد حرمت نفسي بصورة جذريةً بذلك، من أجل بناء نظرياتٍ اجتماعية، من مختلف الأسس الضرورية التي يجب أن يقدمها لها مجموع الفلسفة الطبيعية، والتي يمكنها وحدها، في أيام الفوضى الثقافية التي نشهدها، أن تفرض أخيراً بين كل العقول النيّرة تشاركاً حقيقيا ودائما.

مقالين منفصلين، حيث استعرض المقال الأول الانحطاط المستمر للنظام السياسي القديم، بينما شرح الآخر التطور التدريجي لعناصر النظام الجديد. مع أن اكتشافي للقانون الأساس لتعاقب الحالات العامة الثلاث للفكر البشري والمجتمع لم يكن قد أُنجز بعد، فقد كان لدي ما يدعوني للاعتقاد أن المشروع الأولي هذا لم يكن دون بعض التأثير على الأعمال اللاحقة لمختلف العلماء المتميزين المتعلقة بالتاريخ السياسي للأزمنة الحديثة.

الفترة الطويلة التي انقضت منذ العرض الأولي لفلسفتي السياسية، زودتني أحيانا بتأكيدات من نوعٍ آخر، وليست أقل أهميةً، والتي يتوجب علي أيضاً تحديدها هنا، بالميل المتنامي دون توقفٍ والمتعذر رده لدى معظم المفكرين المعاصرين، مع أنه مازال حتى الآن جُزئياً جدًا، نحو فلسفةٍ مماثلة، على مدار الستة عشر سنةً الأخيرة هذه، لم تُنشر، وأنا أجرؤ على قول ذلك، أعمال سياسية تتمتع بقيمة تذكر، على الأقل في فرنسا، أعمال تقدم شهاداتٍ واضحةً على هذا التقارب غير المنجز، سواء كان قد نتج بشكل تلقائي من ذات الإحساسِ الجوهري بحالاتنا الاجتماعية الأساس، وهو إحساس مع ذلك نادرٌ جداً وغامضٌ بشكل كبير حتى الآن، أم لأن التأثير غير الملحوظ أو المخفي لأعمالي الأولى قد ساهم، فعلا، بشكل تدريجي في إنتاجه[2]. ولكن في كلا الحالتين، ثمة تناقضاتٌ رئيسةٌ ومتعددةٌ سيكون بإمكانها، عادة، أن تكشف بشكل كبيرٍ غياب تجانس أو أصالة مثل هذا التوجه، لدى حتى هؤلاء الذين كانوا يبدون أنهم اتبعوه بالشكل الأفضل. مع أنه من المحتمل أن كل الجوانب الأساس لفلسفتي الاجتماعية قد تم فهمها بشكل منفرد من قبل بعض العقول الذكية، الأمر الذي يخولني الاعتقاد بصحتها، بتوفيره لي بعض نقاط التماس مع الآراء الأشد تعارضاً، مع ذلك، لم أزل، للأسف، الوحيد حتى الآن من يحوز بقوة المبدأ الأساس والمنهج العقلي لهذا المذهب الجديد. حيال كثيرٍ من العقول النابغة المنشغلة بشكل جدي، في الوقت الحاضر، بتجديد النظريات الاجتماعية، يتعين على هذا الفرق الجوهري، دون شك، أن يصرّ على أن

---

(2) قد لن يكون بوسعي، على سبيل المثال، تجاهل هذه الحالة الثانية عند بعض الكتّاب الذين، بسعيهم، إلى حدّ ما لحسن الحظ، لانتحال جزء من أفكاري الفلسفية أو السياسية، استولوا حرفياً على صفحات كاملة مهملين من جهة أخرى وبشكل دائم تقريباً ذكر اسم يعرفون أنه كان مجهولاً جداً من الجمهور. هؤلاء من قرائي الذين سيعتقدون أنهم لاحظوا شيئاً من التشابه بين بعض أجزاء هذا الكتاب وأعمال مختلفة سابقة، عليهم إذن، من أجل تقييم عادلٍ، أن يأخذوا في الاعتبار الضروري بداية التواريخ الدقيقة التي قمت بذكرها للتو. إن نسيان تنبيه كهذا قد يقود إلى ظلم خَطِيرٍ تجاه فيلسوفٍ يجرؤ على التفاخر بكونه أشار دائماً بمنتهى الإنصاف، وغالباً بكرم شديد ربما، إلى كل واحدٍ من سابقيه المختلفين، في حين أنه لم يبدِ هو ذاته حتى الآن أدنى احتجاج ضد الاقتباسات الواضحة التي عادةً ما زيّن بها بعضهم كتاباته، دروسه، وحتى أحاديثه.

أيّاً من هذه العقول لم يستطع أن يقع، مثلي، على ميزة التركيز مباشرة، وإن تكن ميزة طارئة نوعا ما، فهي ذات أهميةٍ كبيرةٍ مع ذلك، بفضل مجمل تربيته، على وجهة النظرِ الفكرية الوحيدة التي يمكن أن نكتشف من خلالها المخرج الحقيقي لهذه المعضلة الفلسفية الكبرى. إن نشر هذه الدراسة، المكتملة أخيراً بهذا المجلد الرابع، سيكون له، كما آمل، كنتيجةٌ قريبةٌ بشكل ما، أن تُفهم بصراحة كل المستنيرين الحاجة الضرورية لهذا الشرط الأساس، وان تُسهّل عَلَيهِم، في الوقت نفسه ، سبل الاستفادة منها، وبالتّالي، استخدامها قريباً لمصلحة إعادة التنظيم الاجتماعي نظرا لأن جهوداً قيّمة كثيرة، لا تزال حتى الآن عقيمةً.

باريس في 23 كانون أول 1838

دروس في الفلسفة الوضعية

الدرس السادس والأربعون

تأملات سياسية تمهيدية حول الحاجة لعلم الاجتماع وملاءمته، وفقاً للتحليل الجوهري للحالة الاجتماعية الحالية

في كل جزء من الأجزاء الخمسة السابقة من هذا البحث، استند البحث الفلسفي باستمرارٍ إلى حالةٍ علميةٍ موجودةٍ مسبقاً ومعترفٍ بها بالإجماع، والتي يلبي تكوينها العام، وإن كان ما زال غير مكتمل إلى حدٍّ ما إلى الآن، حتى بالنسبة للظواهر الأقل تعقيداً والأفضل دراسةً، يلبي، مبدئياً على الأقل، حتى بخصوص الحالات الأحدث والأكثر نقصاناً، الشروط الأساس للوضعية، بحيث لا يتطلب هنا إلا عملاً بسيطاً في التقويم المنطقي، الموجه دائماً حسب قواعد صريحة، والذي يقود، بشكل تلقائي تقريباً، إلى التوضيح المعلل للتحسينات الرئيسة اللاحقة، المكرسة خصوصاً لتخليص العلم الواقعي نهائياً من كل تأثير غير مباشر للفلسفة القديمة. لن يكون الأمر كذلك لسوء الحظ ، في هذا الجزء السادس والأخير، المُكرّسْ لدراسة الظواهر الاجتماعية، التي لم تغادر نظرياتها بعد، حتى لدى العقول الأكثر إشراقاً، الحالة اللاهوتية الميتافيزيقية، التي يبدو أن كل المفكرين يتصورون اليوم كما لو أن هذه الظواهر كانت، وباستثناءٍ حتمي، محكومة للأبد بها. دون تغيير طبيعتها أو توجهها، تصبح العملية الفلسفية التي تجرأت على الشروع بها الآن أصعب إذن وأكثر جرأةً، ويجب أن تقدم سمة جديدةً: عوضاً عن الحكم و التحسين، يتعلق الأمر من الآن فصاعداً بشكل أساس بخلق نظام بأكمله من المفاهيم العلمية، لم يقم أي فيلسوف سابق حتى بوضع ملامحه الأولى، ولم تكن إمكانية حدوث ذلك محتملة بوضوح أبداً.

من الواضح أنه لن يكون بوسع إبداع كهذا، حتى لو كان أُنجز بصورة أكثر اكتمالاً، أن يرفع فجأةً هذا الفرع المكمل للفلسفة الطبيعية الذي يرتبط بالظواهر الأكثر تعقيداً، إلى المستوى العقلي، لمختلف العلوم الأساس المنشأة من قبل، وحتى تلك التي يُعتبر تطورها هو الأقل تقدماً. أن يكون هذا التأسيس مدفوعاً أولاً إلى درجةٍ، ليس فقط أن يثبت لكل العقول النيرة، الإمكانية الحالية لفهم العلم الاجتماعي ودرسه على طريقة العلوم الوضعية حقاً، ولكن أيضاً إلى أن يشير بوضوح إلى السمة الفلسفية لهذا العلم النهائي، وبناء القواعد الرئيسة له بشكل صلبٍ، فإن هذا، بدون شك، كل ما هو مسموحٌ محاولته في أيامنا: وفي الوقت نفسه، هذا يكفي أساساً، كما آمل أن أوضح ذلك، لضروريانتا الثقافية العاجلة، وحتى للحاجات القصوى للحياة الاجتماعية، وخاصة الحالية. حتى لو اختصرت على هذا الشكل فهذا لا ينفي أن العملية تبقى أوسع من أن يكون بإمكاني أن أوفر لها كل التطور المناسب في مؤلف واحد يجب، قبل كل شيء، أن يبقى مُكرّساً لمجموع الفلسفة الوضعية، حيث لن يسع العلم الجديد أن يمثل فيه إلا بوصفه أحد العناصر الضرورية، عنصر من الجميع من جهة أخرى تستحق أهميته أن تصبح اليوم، لعدة اعتباراتٍ، أهمية غالبة. من خلال بحثٍ خاصٍ في الفلسفة السياسية، سوف أعرض لاحقاً بشكل مباشر وكاملٍ، سلسلة أفكاري حول هذا الموضوع الكبير، مع مختلف الشروح التي يقتضيها، دون إغفال التطبيقات الرئيسة المتبعة في الحالة الانتقالية للمجتمعات الحالية. هنا، يتعين بالضرورة أن أقتصر على الاعتبارات الأكثر عموميةً، متمسكاً دائماً، وبأدق شكلٍ ممكن، بوجهة النظر العلمية حصراً، دون أن أتخذ لنفسي عملاً آخراً عاجلاً غير تحليل فوضانا الثقافية، المنبع الحقيقي الأول للفوضى الأخلاقية، ومن ثم الفوضى السياسية، التي لن يتوجب علي إذن أن أهتم بها مباشرةً.

لكن الحداثة القصوى لمذهبٍ مُشابهٍ قد تجعل هذه الاعتبارات العلمية مُبهمةً تقريباً، وغير عملية بشكل أساسي، إن لم يصبح مع ذلك عرضي في هذا المجلد، بخصوص العلم الذي أسعى جاهداً لخلقه، أكثر وضوحاً، وحتى أكثر خصوصيةً مما وجب أن يكون عليهً في المجلدات السابقة، حيث يمكنني أن أفترض أن القارئ على درايةٍ تامةٍ مسبقة بصلب الموضوع. لذلك حتى قبل أن أدخل بشكل منهجي في

الموضوع، أنا مُلزمٌ، كي أضع بشكل نهائي ذهن القارئ في وجهة النظر المناسبة حقاً، أن أُكرّس في البداية هذا الدرس والدرس التالي لأن أصف باختصار الأهمية الواقعية لعمليةٍ فلسفية كهذه، والبطلان المطلق للمحاولات الرئيسة التي كانت حتى الآن تُشكل موضوعها غير المباشر.

الثغرة الجوهرية الكبيرة التي تتركها بالتأكيد، في المنظومة العامة للفلسفة الوضعية، حالة مؤسفة من الطفولية الممتدة يكابدها علم الاجتماع، تلك الثغرة يجب أن تكون كافية، دون شك، لكي تجعل الحاجة الملحّة لمشروعٍ مُكرّس لأن يرسخ صفة وحدة المنهج العظيمة وتجانس المذهب، في الذهن الإنساني، المُعد مسبقاً بشكل جيدٍ على كل صعيد آخر، هذه الصفة الضرورية لاكتمال تطوره النظري، والتي بدونها فإنه لن يسع حتى نشاطه العملي أن يمتلك لا الأصالة ولا القدرة الكافيتين، لجعل تلك الحاجة لا تقبل الرد بنظر كل عقل فلسفي حقاً. ولكن مهما تكن الرصانة الجوهرية العميقة لملاحظة كهذه، والتي تشمل ضمنياً، والحق يقال، كل الملاحظات الأخرى، فإن أفضل العقول متوضعةٌ اليوم، قياسا إلى الأفكار السياسية، عند مفهومٍ سطحيٍ أكبر وأضيق من أن تصبح عنده قابلة لأن تُدرك مباشرةً الأهمية الحقيقية لهذه الملاحظة، وأن تستقي منها حافزاً كافياً كي تدعم، بثبات، الصراع الطويل والمُضني، الذي يتطلبه، بالضرورة، الإتمام التدريجي لعمليةٍ بهذه الصعوبة. في هذه الحالة الوليدة، قد لا يستطيع أيّ علم أن يُدرسَ أو أن يُفهم بمعزلٍ عن الفن المطابق، كما أثبت ذلك في الدرس الأربعين، حيث اعترفنا أن التحاماً كهذا يجب أن يكون بالطبع شديداً وممتداً لاسيما وأن الأمر يتعلق بنظام ظاهراتٍ أشد تعقيداً. فإذا مازال علم الأحياء نفسه، على الرغم من بنيته الأكثر تقدماً، يبدو لنا مرتبطاً بشكل وثيقٍ بالفن الطبي، فهل يجب أن نُدهش للميل المعتاد لدى رجال الدولة لازدراء كل التنظيرات الاجتماعية التي لا ترتبط مباشرة بعمليات عملية، بوصفها ألعاباً ذهنيةً لا طائل منها؟ أيّاً يكن العمىً الذي يمثله تصرف كهذا فإنه ينبغي، في هذه الحالة، التشبث فيه بأكبر قدر من العناد بحيث نعتقد أننا نرى فيه الواقي الأفضل ضد الغزو الخبيث للطوباويات الغامضة والسيئة، مع أن التجربة الأكثر حسماً ربما تكون أثبتت بأكثر مما يكفي عدم الكفاية الشديد لهذا الحذر المُفاخر به جداً، والذي لا يمكنه مطلقاً أن يمنع السيل اليومي

من الأوهام الأكثر غرابةً. ولكي امتثل، بقدر ما تقتضي ذلك طبيعة هذا المؤلَف، لما هو معقول حقاً في أساس هذا الأمر السخيف، فإني أعتقد بوجوب أن أخصص هذا الدرس بكامله لبعض الشروح التمهيدية حول العلاقة الأساس والمباشرة للعملية، النظرية المحض ظاهرياً، التي تقوم على تأسيس اليوم ما قمت بتسميته **علم الاجتماع**[3]، مع مجموع المقتضيات الضرورية التي تبرزها بقوة كبيرة الحالة المؤسفة للمجتمعات الحالية لكل العقول الجادة والبصيرة. بعد هذا التوضيح المبدئي، الذي سأكون مُعفىً من العودة إليه لاحقاً، سيفهم كلّ رجال الدولة الحقيقيون، كما آمل، لكي لا يُطمح إلى أي تطبيقٍ حاليٍ و خاصٍ، أن هذا العمل الكبير رغم كل شيء قابل بما لا يُرد لتقديم فائدة حقيقية ورئيسة، بدونها قد لا يستحق أبداً، في الواقع، إثارة اهتمام هؤلاء الذين يشغلهم بحقٍ، فوق كل شيء، واجب، يغدو كل يومٍ أكثر ضرورة، و في الظاهر، أكثر صعوبةً، واجب أن يحلّوا أخيراً مسألة التكوين الثوري المخيف للمجتمعات الحديثة.

من وجهة نظرٍ متقدمة حيث أوصلتنا بشكل تدريجي المجلداتُ الثلاثُة الأولى من هذا البحث، فإن مجموع هذا الوضع الاجتماعي يظهر بكل وضوحه، ، كما لو أنه متسم أساساً بفوضى عميقةٍ ومنتشرةٍ باطراد، وإن يكن من جهةٍ أخرى ذا طبيعةٍ انتقاليةٍ خالصة، وتحت المظهر الأكثر بساطةً لكل النظام الثقافي، خلال فترة الفراغ الطويلة التي كان لابد أنها نتجت عن الانحطاط المتزايد باستمرار للفلسفة الدينية -الميتافيزيقية، التي وصلت، في أيامنا، إلى حالةٍ من العجز الواهن، وكذلك عن التطور المستمر، لكنه غير المكتمل بعد، للفلسفة الوضعية، والتي ما

---

(3) هذا التعبير، وتعبير **الفلسفة الوضعية**، الذي لا يقل ضرورةً، تمت صياغتهما، منذ سبعة عشر عاماً في أعمالي الأولى في الفلسفة السياسية. على الرغم من حداثتهما فقد شوهت هاتان اللفظتان الأساستان بشكل ما من خلال المحاولات المعيبة لانتحالهما من مختلف الكتّاب، الذين لم يفهموا أبداً مقصدهما الصحيح، بالرغم من أني سبق أن وصفت بدقة منذ البداية، ومن خلال استخدام ثابتٍ بشكل دقيقٍ، المعنى الأساس. يتوجب عليّ الإشارة خصوصاً إلى هذا التعدي، بالنسبة للتسمية الأولى، لدى أحد العلماء البلجيك الذي قام بتبنيها، في سنواته الأخيرة، كعنوانٍ لأحد المؤلفات حيث تعلق الأمر على الأكثر بكتاب إحصاء بسيط.

تزال حتى الآن أضيق، وأشد خصوصية، وأشد خجلاً من أن تتمكن أخيراً من الاستيلاء على القيادة الروحية للبشرية. إلى ذلك الحد يجب أن نعود، حتى نفهم بشكل واقعي الأصل الفعلي للحالة العائمة والمتناقضة التي نجد فيها كل المفاهيم الاجتماعية الكبرى اليوم، والتي، ومن خلال الضرورة القاهرة، تربك بشكل مؤسفٍ جداً الحياة الأخلاقية والحياة السياسية: ولكن هناك أيضاً يمكننا أن نرى بوضوحٍ النظام العام للعمليات المتتالية، الفلسفية منها، والأخرى السياسية، التي يجب أن تخلص المجتمع شيئاً فشيئاً من هذه الميل القاتل نحو تفسخ وشيك، وأن تقوده مباشرةً إلى تنظيمٍ جديدٍ، هو في الوقت ذاته أكثر تطوراً وأكثر تماسكاً من ذلك الذي ارتكز على الفلسفة الدينية. هذا هو الفرض الرئيس الذي سينتج إثباته الأكيد بشكل تلقائي، كما آمل، من خلال مجمل هذا المجلد، والذي يجب أن يكون هنا الموضوع المختصر للمسودة الأولية للشرح العام، المكرسة خاصةً لوصف الضعف الجذري أيضاً للمدارس السياسية الأكثر تناقضاً، وإلى إثبات الحاجة الضرورية لإدخال روح جديدة بشكل كاملٍ، أخيراً، في هذه الصراعات التي هي عبثيةٌ بقدر ما هي عاصفةٌ، روح جديرة وحدها، بفعل هيمنتها التدريجية الشاملة، أن تقود مجتمعاتنا نحو الغاية النهائية للحالة الثورية التي تتطور فيها دون توقف منذ ثلاثة قرونٍ.

إن النظام والتقدم، اللذين كانت العصور القديمة تعتبرهما متناقضين بشكل أساس، يشكلان أكثر فأكثر، من خلال طبيعة الحضارة الحديثة، شرطين إجباريين متساويين، يميّز ارتباطهما الجوهري والوثيق من الآن فصاعداً العقبة الأساس والمصدر الرئيس لكل نظامٍ سياسيٍ حقيقي. لا يمكن لأي نظامٍ واقعي أن يتوطد وبوجه خاص أن يدوم، إذا لم يكن منسجماً تماماً مع التقدم؛ وإن أي تقدم كبيرٍ لن يسعه واقعياً أن يكتمل، إذا لم ينزع في النهاية إلى التوطيد الواضح للنظام. يؤدي كل ما يشير إلى انشغال خاصٍ بإحدى هاتين الحاجتين الأساستين على حساب الأخرى، إلى أن يثير نفوراً غريزياً عند المجتمعات الحالية، بوصفها جاهلة بعمقٍ بالطبيعة الحقيقية للمشكلة السياسيّة. لذلك ستكون السياسة الوضعية متميزةً بشكل خاص، في الممارسة، بقابليتها التلقائية جداً لملء هذه التوجه المزدوج، بحيث أن النظام والتقدم سيظهران فيها مباشرةً على أنهما الوجهان المتلازمان

بالضرورة للمبدأ نفسه ، تبعاً للخاصة الأساس المحققة مسبقاً بشكل تدريجي، على عدة أصعدة، لمختلف صنوف الأفكار التي أصبحت الآن وضعيةً. لن يترك مجمل هذا المجلد، كما آمل، أي شكٍ حول الامتداد الفعّلي، نحو الأفكار السياسية، لهذه الصفة العامة للروح العلمية الحقيقية، التي تقدم دائماً شروط الربط، شروط الترقي على أنها متماثلة في الأصل. يكفي، في هذا الوقت، أن أشير بسرعةٍ ، في هذا الموضوع، إلى الخلاصة الأساس التي تقول أن المفاهيم الواقعية للنظام والتقدم ينبغي أن تكون في علم الاجتماع غير قابلة للانقسام قطعا كما هي، في علم البيولوجيا ، مفاهيم البنية والحياة، ومن هنا ، تتفرع بالتأكيد ، في نظر العلم.

ولكن الحالة الحاضرة للمجتمع السياسي لم تزل بعيدةً جداً عن هذا التوافق النهائي الحتمي. لأن العيب الأساس لوضعنا الاجتماعي يقوم، على العكس من ذلك، في أن أفكار النظام وأفكار التقدم توجد اليوم منفصلةً بشكل عميق، وحتى إنها متنافرةٌ حتماً. منذ نصف قرن وأزمة المجتمعات الحديثة الثورية تطور صفتها الحقيقية، ولا يمكننا أن نتغاضى عن أن فكراً رجعياً بشكل أساسي وجّه باستمرار كل المحاولات الكبيرة لصالح النظام، وأن الجهود الأساس المبذولة من أجل التقدم كانت قد قادتها دائما مذاهب فوضوية أصلاً. في ظل هذه العلاقة الجوهرية، فإن المآخذ المتبادلة التي تتبادلها اليوم الأحزاب الأشد تبايناً، لا تبدو، لسوء الحظ، إلا مُستَحقة. تلك هي الحلقة المفرغة تماماً التي يتحرك داخلها دون أية جدوى على الإطلاق المجتمع الحالي، والتي لا تقبل بأي مخرج نهائي غير الهيمنة الشامل لمذهبٍ تقدي وتدرجي كذلك. إن الملاحظات التي على أساسها سأقوم بإعداد هذا التقييم الهام باختصار، هي من خلال طبيعتها، قابلةٌ للتطبيق بشكل أساسي لدى جميع الشعوب الأوروبيّة، التي كان اختلال نظمها مُشتركا حقاً وحتى متزامنا، وإن كان على درجاتٍ مختلفة وتغيرات متفاوتة، والتي قد لا تستطيع كذلك أن تعيد تنظيمها بشكل مستقلٍ بعضها عن بعض، مع أنها خاضعة لنظامٍ محددٍ. مع ذلك، يجب علينا بشكل خاص أن نأخذ بالاعتبار المجتمع الفرنسي، ليس فقط لأن الحالة الثورية ظهرت فيه بشكل أكثر اكتمالاً وأكثر وضوحاً، ولكن كونه، في الواقع، وبالرغم من بعض المظاهر المناقضة، أفضل تحضيراً من

أي مجتمعٍ آخر لإعادة تنظيمٍ صحيحٍ من جهة المعطيات الهامة، كما سأثبت ذلك لاحقاً.

مهما بدا لا محدودا التباين الذي يقوم بين كافة الآراء التي تتميز اليوم بنشاط سياسي حقيقي فإننا نعرف بسهولة، من خلال تحليلٍ حصيفٍ، بأنها على العكس من ذلك، محصورةٌ حتى الوقت الحاضر ضمن مجالٍ ضيقٍ إلى أقصى حدّ، بما أنها لا تتكون واقعياً إلا من مزيج متغيرٍ من نظامين من الأفكار المتعاكسة جذرياً، حيث لا يشكل النظام الثاني، والحق يُقال، إلا مجرد نفي للأول، دون أية عقيدة خاصة أو جديدة. لا يمكن أن يصبح الوضع الحالي للمجتمعات مفهوماً ، في الواقع، إلا بقدر ما نرى فيه التتمة والخاتمة النهائية للصراع العام الجاري، خلال القرون الثلاثة السابقة، من أجل التقويض التدريجي للنظام السياسي القديم. والحالة هذه، من وجهة نظرٍ كهذه، نلاحظ مباشرةً أنه إذا كان الانحلال الحتمي لهذا النظام قد بدأ منذ خمسين عاماً، يُظهر بوضوحٍ متزايدٍ باستمرار الحاجة الملحّة لتأسيس نظامٍ جديدٍ، فإن الشعور غير المكتمل بعد بهذه الحاجة الرئيسة لم يوحِ مع هذا حتى الآن بأي تصورٍ جديدٍ حقاً، ملائم مباشرة لهذا التوجه الكبير: بحيث أن الأفكار النظرية ظلت حتى الآن أدنى بكثير من الحاجات العملية، التي عادة ما تسبقها هذه الأفكار في الحالة العادية للمنظومة الاجتماعية، لكي يجري التحضير لقبولها المنتظم والهادئ. بالرغم من أنه، منذ ذلك الوقت، كان على الحركة السياسية الرئيسة أن تغيّر بشكل كاملٍ من طبيعتها، من النقد الخالص، كما كانت تبدو حتى ذلك الوقت، وأن تسعى أكثر فأكثر لأن تصبح عضويةً بامتياز، إلا أنها، من خلال نتيجةٍ محتّمة لهذه الثغرة الفلسفية الواسعة، لم تستطع التوقف حتى الآن عن أن تظل دائماً موجهةً فقط حسب الأفكار ذاتها التي كانت قد قادت مختلف الأحزاب أثناء فترة الصراع السابق الطويلة، والتي كانت قد اعتادتها بعمق بالتالي كل العقول. حاول المدافعون عن النظام القديم و مهاجموه، جميعهم، بالطريقة ذاتها، عبر انتقال محتم وغير محسوس، أن يحوّلوا أسلحتهم القديمة إلى أدواتٍ لإعادة التنظيم، دون الشك بعدم كفاءتها الضرورية كذلك لهذه العملية الجديدة، التي ترفض طبيعتها، بالعزم ذاته، نوعي المبادئ هذين، الأولى كمبادئ رجعيةٍ واضحة، والأخرى بوصفها مجرد انتقادات.

لن يسع أي شخص إنكار أنها لم تكن كذلك حتى اليوم الحالة الفكرية المؤسفة للمجتمع السياسي. فكل أفكار النظام كانت حتى الآن مستقاةً فقط من العقيدة القديمة للمنظومة الدينية والعسكرية، منظورة خاصةً في تركيبتها الكاثوليكية والإقطاعية؛ العقيدة التي تمثل بلا ريب ، من وجهة النظر الفلسفية لهذا البحث، الحالة الدينية لعلم الاجتماع: وكذلك الأمر، فإن كل أفكار التقدم تستمر في كونها مُستنبطةً حصراً من الفلسفة الرافضة تماماً، التي اتخذت، وقد تحدرت عن البروتستانتية، شكلها النهائي وتطورها الكامل؛ والتي تشكل تطبيقاتها الاجتماعية، المنظور إليها في مجموعها، في الواقع، الحالة الميتافيزيقية من السياسة. تتبنى مختلف طبقات المجتمع تلقائياً أحد هذين الاتجاهين المتباعدين، تبعاً لميلها الطبيعي للشعور أكثر بالحاجة إلى المحافظة أو بالحاجة إلى التقدم. هذا هو السبب المباشر الذي يفصل اليوم بعمقٍ شديدٍ المظهرين الأساسين للمسألة الاجتماعية، والذي يحدد غالباً، في الممارسة، الإلغاء المتبادل للتجارب المتضاربة التي أصبح هذان المظهران موضوعها وبشكل متبادل. أمام كل جانب جديدٍ يعمل المسار الطبيعي للأحداث على إبرازه بشكل متتابعٍ ضمن الحاجة الأساس لعصرنا، نلاحظ اتجاه المدرسة الرجعية الثابت إلى اقتراح تجديد الجزء المناظر من النظام السياسي القديم، كعلاجٍ وحيدٍ وشاملٍ؛ وبإمكاننا أن نلاحظ أيضاً الميل الأكثر ثباتاً للمدرسة النقدية لإرجاع السوء حصراً إلى تدمير منقوص تماماً لهذا النظام، ومن هنا تأتي دائماً النصيحة بإلغاءٍ أكثر لكل قوةٍ منظّمة[4]، كحلٍ حتمي

(4) دون أن أتردد أبداً في أن أصف هنا، بالصرامة المنصفة لعقلٍ علمي بوضوح، الاتجاهين الضروريين، الأول بالرجعي، والآخر بالفوضوي، لمدارسنا السياسية الرئيسة، أعتقد أنه يجب عليّ أن أبين، مرة وإلى الأبد، كم أنا بعيدٌ عن الرغبة في أن أستخلص من ذلك أدنى استقراء مسيئ للنوايا الاعتيادية لأنصارهما الخاصين. في المبدأ، أنا مقتنعٌ بعمقٍ أن كل قصدٍ سيئ، في السياسة خصوصاً، هو أمر استثنائي للغاية، مع أن معظم الناس المنخرطين في الصراعات الاجتماعية يكونون عادةً غير قادرين على ملاحظة أخطر النتائج الحقيقية للمذاهب التي يدعون إليها. يضم كل حزبٍ بالتأكيد عدداً قليلا من الطموحين الذين، وهم المُجردون غالباً من أي قناعةٍ شخصيةٍ حقيقيةٍ، لا يضعون لأنفسهم غايةً أساسيةً أخرى غير استغلال الثقة العامة لصالح ارتقائهم الخاص: هؤلاء، يجب أن نعرف كيف نتصدى لهم وحتى أن نفضحهم عند الحاجة. ولكن، مقابل هذا الاستثناء الوحيد تقريباً ، وكون الجانب الخيّر للطبيعة

ومتسق. نادراً، وهذا صحيح تماماً، وبشكل خاص حالياً، ما يظهر كلّ من هذين المذهبين المتناقضين بكل كماله وتجانسه الأولي: فهما يسعيان أكثر فأكثر لئلا يكون لهما هذا الوجود الحصري إلا عند العقول العلمية الخالصة. ولكن هذا المزج البشع، الذي تجري اليوم إقامته بين هذه المبادئ المتنافرة، والذي تميز درجاته المختلفة مختلف الفروق السياسية القائمة، قد لا يسعه، بالطبع، التميّز بأيّة خاصيّة غريبة عن العناصر التي تكوّنه، ولن يسعى، على عكس ذلك في الواقع، إلا إلى تطوير إضعاف تأثيرهما المتبادل. من الضروري إذن ، من أجل صحة ووضوح تحليلنا، أن يُنظر إلى السياسة الميتافيزيقية والسياسة الدينية كلاً على حدة وبحدّ ذاتها، مع الحق في أن ننظر بعد ذلك في تناقضهما الفعلي، وأن نقيّم أخيراً التركيبات العبثية التي جهد البعض لإقامتها بينهما.

مهما تكن السياسة اللاهوتية ضارةً فعلياً اليوم، فلا يسع أي فيلسوفٍ حقيقي أبداً أن ينسى أن تشكّل المجتمعات الحديثة وتطورها الأولي أُنجزا تحت وصايتها الخيّرة، كما سوف أتوصل، كما آمل ، إلى إبراز ذلك بشكل لائق في الجزء التاريخي من هذا المجلد. ولكن مما لا شك فيه أن تأثيرها كان ، منذ حوالي ثلاثة قرونٍ تقريباً، عند الشعوب الأكثر تقدماً، متقهقراً جوهرياً، على الرغم من الخدمات الجزئية التي استطاع أيضا تقديمها لها . قد يكون من غير المجدي بالتأكيد التوقف هنا عند أي نقاشٍ خاصٍ لهذا المذهب، لكي نثبت الآن تقصيره الشديد الحتمي، الذي يبرزه كل يوم مسار الأحداث التلقائي بوضوحٍ شديد. الغياب

البشرية هو الوحيد الذي يمكن أن يسمح بجمعياتٍ لها بعض الانتشار ولبعض الوقت، فإن أي رأيّ سياسي قد لا يسعه أن يعيش دون أن يأخذ فعلاً الصالح العام بعين الاعتبار، حتى لو شكل عنه مفهوما ضيقاً وغير مكتملٍ. وهكذا، لا يريد بالتأكيد هؤلاء الذين نتهمهم اليوم بدقةٍ تامةٍ بالميول الرجعية إلا إعادة وضع العالم السياسي في وضعٍ طبيعي حقاً، ومن هنا لا يبدو لهم أن هذا العالم قد نشأ إلا من أجل أن يندفع نحو الانحلال الوشيكٍ لكل نظامٍ اجتماعي. وبالمثل، فإن هؤلاء الذين، يميلون حقاً، من دون علمهم، إلى الفوضى، لا يعتقدون بأنهم يخضعون إلا إلى الضرورة الواضحة لأن يدمروا ا تدميرا نهائيا نظاماً سياسياً أصبح بشكل جذري غير مؤهل لقيادة المجتمع بعد الآن. إن الغلطة الأساس لكلٍ من الفريقين لا تنتج إلا من اهتمامٍ حصري بكلّ من شكلي الشروط الأساس التي يشكّل مجموعها التعريف الحقيقي للمشكلة العامة للسياسة الحالية.

المؤسف لكل نظرةٍ واقعيةٍ حول إعادة التنظيم الاجتماعي يمكن وحده أن يفسر المشروع العبثي لتقديم نظام سياسي لم يستطع أن يدعم ذاته أمام التقدم الطبيعي للعقل والمجتمع، تقديمه اليوم بوصفه دعما للنظام الاجتماعي. في تتمة هذا المجلد، سيثبت التحليل التاريخي للتحولات المتتالية التي قادت تدريجياً إلى التحلل الكامل للنظام الكاثوليكي والإقطاعي، أفضل من أي برهنةٍ مباشرةٍ، كم أصبح هذا الانحطاط منذ الآن مطلقًا ومحتوماً. لا تعرف المدرسة اللاهوتية عادةً أن تفسر هكذا تفكك إلا بأسبابٍ عارضة وشخصية تقريباً، خارج كل تناسبٍ منطقيٍ مع ضخامة النتائج الملحوظة؛ أو أنها أيضاً، تلجأ، مدفوعةً إلى النهاية، إلى خدعتها المألوفة، وتسعى جاهدةً، من خلال تفسير فو - طبيعي، إلى ربط هذه السلسلة الكبيرة من الأحداث بنزوةٍ مبهمةٍ من العناية الإلهية، التي تكون قد ارتأت إيجاد زمن اختبار للنظام الاجتماعي، حيث لا عصره ولا مدته ، ولا حتى طابعه سيمكن تعليلها إطلاقاً من جهة أخرى. سوف نعرف، على العكس من ذلك، من خلال مجمل الأحداث التاريخية، أن كل التغييرات الكبرى المتتالية التي عرفها النظام اللاهوتي والعسكري سعت دوماً أكثر فأكثر، ومنذ البداية نحو الإزالة الكاملة والنهائية لنظامٍ كان القانون الأساس للتطور الاجتماعي قد عيّن له بالضرورة دوراً مؤقتاً، بالرغم من أنه لازم حتماً. سيكون من الواضح، إذن، أن كل الجهود الموجّهة، حتى لو افترضنا إمكانية نجاحها الوقتي، نحو إصلاح هذا النظام، غير القادر على إيصال المجتمع إلى حالةٍ طبيعية حقاً، فلن تقود هذه الجهود إلا إلى إعادة المجتمع إلى الوضع الذي حتّم الأزمة الثورية، مُرغمة إياه على أن يبدأ من جديد بشكل أكثر عنفاً في تدمير نظام توقف، منذ زمنٍ طويلٍ، عن أن يكون منسجما مع تطوراته الكبرى. وإن تعيّن عليّ، لكل هذه الأسباب، أن استبعد كل نقاش في هذا الموضوع، فإني أعتقد بضرورة أن أُشير فيه إلى مظهرٍ فلسفيٍ جديدٍ، يبدو لي أنه يحدد المعيار الأكثر بساطةً، والأكثر تأكيداً للقيمة الفعلية لأي مذهب اجتماعي أياً كان، والذي هو حاسم بشكل أكثر خصوصيةً ضد الفلسفة اللاهوتية.

تبدو لي المشكلة الجوهرية لإعادة تنظيمنا الاجتماعي، منظوراً إليها من وجهة منطقيةٍ وحيدةٍ، أنها مُختزلةٌ بالضرورة إلى هذا الشرط الأساس الوحيد: بناء مذهبٍ سياسيٍ مُدرَك منطقياً بما يكفي من أجل أن يستطيع دائماً أن يكون مطابقاً تماما لمبادئه الخاصة. إنّ أيّاً من المذاهب القائمة لا يلبي اليوم، حتى عبر مقاربة فجّة، هذا

المطلب الفكري الكبير: فكلها تحوي، كعناصر ضروريةٍ، كما سأقوم بتوضيح ذلك بإيجاز، تناقضاتٍ عديدةً ومباشرةً حول معظم النقاط الهامة. وفي هذا بوجه خاص فإن عجزها العميق يكون الأكثر وضوحاً. يمكننا، في الواقع، أن نقرر من حيث المبدأ أن المذهب الذي، قد يقدم حلولاً متوافقة بدقةٍ لمختلف المسائل الجوهرية للسياسة، دون أن يأخذه تطور التطبيقات الواقعية أبداً إلى مناقضة ذاته، يتوجب، من خلال هذا الاختبار الوحيد، أن يُعترف به بدرجة كافية بأنه جديرٌ بإعادة تنظيم المجتمع؛ بما أن إعادة التنظيم الفكرية هذه يجب أن تقوم بشكل أساس على أن تعيد أخيراً إلى النظام المرتبك بعمقٍ لمختلف أفكارنا الاجتماعية انسجاماً واقعياً ودائماً. عندما لا يكون تجديد كهذا حتى في البداية مكتملاً تماماً إلا في عقل واحدٍ (ويجب تماماً، في البداية، أن يبدأ بالضرورة هكذا)، فإن تعميمه القريب نوعاً ما لن يظل مؤكداً دائماً ؛ لأن عدد المفكرين لن يضاعف قطعاً من الصعوبات الأساس للتقارب الفكري، ولا يستطيع أن يؤثر إلا على الوقت اللازم لتحقيقه. سوف أحرص على الإشارة، في الوقت المناسب، إلى التفوق الوشيك الذي يجب، في هذا المجال، أن تظهره الفلسفة الوضعية تلقائياً، التي، ما أن تمتد إلى الظواهر الاجتماعية، حتى تربط بالضرورة مختلف طبقات الأفكار الإنسانية بشكل أكثر كمالاً مما استطاعت أن تبلغه عبر أي طريق آخر. هذه هي القاعدة الأساس التي، منذ بداية أعمالي في الفلسفة السياسية، وجهتني دائماً إلى التقييم الدقيق لتقدمي المتتالي نحو تصور مذهبٍ اجتماعي حقيقي.

من الفلسفة اللاهوتية كان يتوجب بشكل خاص توقع الإنجاز الكامل لهذا الشرط المنطقي الكبير الذي تبدو صعوباته الجوهرية ملغاة تلقائياً، بالنسبة لمذهب يكتفي وهو يعيد إنتاج الماضي، بترتيب نظامٍ معروف بوضوحٍ بمواظبة طويلةٍ، ومتطورٍ جداً في كل أجزائه الأساس المختلفة، بحيث يظهر حتماً بمأمن من أي تناقض خطير. لذلك تمتدح المدرسة الرجعية عادةً، كشعار مميز لها، التماسك الكامل لأفكارها، مقابل تناقضات المدرسة الثورية المتكررة. مع ذلك، وبالرغم من أن السياسة اللاهوتية قد تكون، في الواقع، من خلال دوافع يمكن تقديرها بسهولةٍ، أقل تناقضاً اليوم من السياسة الميتافيزيقية، فإنه من السهل جداً أن نثبت كل يومٍ نزوعها القاهر المتزايد إلى التنازلات الأكثر جوهريةً، المخالفة مباشرةً لكل مبادئها الأساس. لا شيء أكثر جدارةً، دون شك، من نظام ملاحظاتٍ

كهذا، لكي يكشف بوضوح تام البطلان الشديد الحالي لمذهبٍ لا يمتلك، في الحقيقة، حتى الصفة الأكثر تطابقا بشكل تلقائي مع طبيعته. وهكذا يبدو النظام السياسي القديم مُدمّراً جداً بعد الآن لدرجة أن أنصاره الأكثر إخلاصاً قد فقدوا بشكل جذري الميل الحقيقي العام نحوه. يمكن التعرف على ذلك دون أدنى عناء، ليس فقط في الممارسة العملية، ولكن أيضاً لدى المفكرين العلميين الحقيقيين، وحتى لدى الأكثر نبوغاً، المتغيرين، دون علمهم، من خلال جذب لا يقهر لقرنهم. ستكفي هنا بعض الأمثلة البارزة لتحدد للقارئ اليقظ المدلول السهل لتفحص كهذا.

قد يكون البرهان ميسوراً جدا إذا كنا، كما قد تقتضي ذلك الصرامة المنطقية بالطبع، ننظر بداية إلى المذهب الرجعي بالقياس إلى العناصر الجوهرية للحضارة الحديثة. ما من شك أبداً، في الواقع، في أن التطوّر المستمر والانتشار المتنامي للعلوم، والصناعة، وحتى الفنون، كانا السبب الرئيس الأصلي تاريخياً، وإن كان مستتراً، للانحلال الجذري للنظام اللاهوتي والعسكري، الذي كانت خساراته التلقائية، دون ذلك، ستظهر قابلةً للإصلاح. حالياً، فإن الارتقاء التدريجي خاصة للعقل العلمي هو الذي يقينا بشكل مطلق من أي بعث حقيقي للعقل اللاهوتي، خلال بعض انحرافات النكوص التي يمكن لمجرى الأحداث أن يسعى وقتياً لجرّ المجتمع إليها: كذلك، من وجهة النظر الزمنية، يشكل العقل الصناعي، المتسع أكثر كل يومٍ وأكثر غلبة، الضمانة الأكثر فاعلية بالتأكيد ضد أي عودةٍ جدية للعقل العسكري أو الإقطاعي. مع أن الصراعات السياسية لم تكن بعد قد نشأت علانيةً بعدُ بين هذين الزوجين من المبادئ، ومع ذلك فإن السمة الحالية لتنافرنا الاجتماعي لم تكن موجودة هكذا في الواقع. بالرغم من هذا التناقض الصريح، هل وُجدَت من قبل في التطور الحديث للسياسة اللاهوتية، أية حكومةٍ، أو حتى أية مدرسةٍ رجعية تماماً لتجرؤ فعلاً على مطاردة، أو حتى تصور الضغط المنهج على العلوم، والفنون، والصناعة؟ باستثناء بعض الأفعال المعزولة، وبعض العقول الشاذة، التي جاءت، من وقت لآخر، لتكشف دون تعمد التضاد الجوهري، ألم يكن من الواضح، على العكس من ذلك، أن كل السلطات تفاخر بتشجيع النجاحات اليومية لهذه العلوم والفنون والصناعة؟ هذا هو، دون شك،

التناقض الأول الحالي للسياسة الرجعية، التي تلغي إذن، من خلال التطور العفوي لأفعالها اليومية، مشاريعها العبثية العامة لإعادة بناء ماض بات الشعور الأساس به مفقودا لاإراديا بعد الآن لدى رجال الدولة. يبدو هذا التناقض، مع أنه الأقل وضوحاً، أكثر جوهريةً وأكثر حسماً، تحديداً كونه الأكثر شمولية والأكثر فطريةً من أي تناقضٍ آخر. وبونابرت نفسه الذي بدأ بأقصى درجة من القوة وتابع بأشد ما يمكن الارتداد السياسي ألم يسعَ، بمعزلٍ عن كل تناقضاته الأخرى، ليجعل من نفسه، اقتداءً بزعماء آخرين من المدرسة ذاتها، الحامي المعلن للصناعة، والفنون، والعلوم؟ إن العقول العلمية الخالصة لا تنجو كثيرا من هذا النزوع الذي لا يقاوم، وإن تكن أكثر استعدادا، من خلال وضعها، لأن تنعزل عن الحركة العامة. لنحلل، على سبيل المثال، المحاولات العبثية المتجددة كثيراً جدا، منذ قرنين، بواسطة كثيرٍ من العقول المتميزة وأحياناً المتفوقة، من أجل إخضاع العقل للإيمان، حسب العبارة اللاهوتية؛ و سيكون من السهل التعرف من خلال ذلك على البنية المتناقضة جذرياً، والتي تنصّب العقل نفسه حكماً أعلى لمثل هذا الإخضاع الذي تخضع شدته ومدته إذن لقراراته المتغيرة فقط ، ونادراً جداً ما تكون صارمةً. إن مفكر المدرسة الكاثوليكية الحالية الأكثر نبوغاً، دي ميستر الشهير، قدم هو ذاته شهادة، ساطعة قدر ما هي غير متعمدة، لصالح هذه الحاجة المحتومة لفلسفته، حينما جهد في مؤلفه الأساس، متخلياً عن كل عدّة لاهوتيةٍ، لأن يؤسس إعادة سيادة السلطة البابوية على براهين تاريخيةٍ وسياسيةٍ بسيطةٍ، ومن جهةٍ أخرى، ولعدة اعتباراتٍ، رائعةٍ، بدل أن يكتفي بطلبها مباشرةً باسم الحق الإلهي، وهي الصيغة الوحيدة المنسجمة تماماً مع طبيعة مذهب كهذا، والتي ما كان ذهن كهذا، في عصرٍ آخر، ليتردد أبداً دون شك في إتباعها حصرا، إن لم تمنع ذلك الحالة العامة للعقل البشري حتى عنده، سيطرتها الكاملة. إن فحصاً صارماً يجب أن يعفينا هنا من أي عودة لاحقة إلى هذا الموضوع.

لننظر الآن إلى حالات التنافر الأكثر مباشرةً، والتي، وإن تكن أقل عمقاً، تعيّن طبيعياً أن تلفت الانتباه أكثر، في ما تُظهره تناقضاً واضحاً ومُتبادلاً بين مختلف الأجزاء الرئيسة لنفس المذهب. سوف يقدم لنا لاحقاً التقصي الدقيق للماضي، في هذا الخصوص، عدة براهينٍ قاطعةٍ، بما أن الهدم الفعلي للنظام

السياسي قد جرى بشكل خاص من خلال العداءِ العنيفِ المتبادلِ بين القوى الرئيسة التي كان ت تكونه .

ولكن باقتصارنا هنا ، كما تقتضيه طبيعة هذا المقطع التمهيدي، على المراقبة البسيطة للزمن الحالي، يمكن أن نُشاهد بشكل يومي ، لدى الأقسام المختلفة للمدرسة الرجعية، حالة مُعلنةً من التناقضِ المباشر في مختلف النقاط الأساس لمذهبهم المشترك. تتمثل الحالة الأهم لهذا النوع، دون شك، في الإجماع الغريب الذي تظهره هذه المدرسة في الموافقة على الإلغاء الحقيقي للقاعدة الأساس للنظام الكاثوليكي والإقطاعي، بتخليها عن الفصل الرئيسي بين السلطتين الروحية والزمنية، أو ، والأمر سيّان، بقبولها بالتبعية العامة للسلطة الأولى إلى السلطة الثانية. ربما كان هذا هو المفهوم السياسي الوحيد الذي تتوافق عليه اليوم كل الأحزاب بشكل أساس، بالرغم من أن الفلسفة الصحيحة لا يمكن أن ترى فيه إلا ضلالاً مشؤوماً، و لا يمكن من جهةٍ أخرى تجنبه. في هذا الصدد، لا يظهر الملوك أقل ثوريّةً من الشعوب بالتأكيد ؛ وقد أكد الكهنة أنفسهم بملء إرادتهم، ليس فقط في مختلف البلدان البروتستانتية، ولكن أيضاً عند الأمم التي بقيت كاثوليكية اسميّاً، انحطاطهم السياسي الخاص، سواء بهدف مصلحة دنيئة، أم، على الأقل، بحسب روح وطنيةٍ ضيقة خائبة . كيف قد يستطيع هؤلاء وأولئك، إذن، أن يفكروا بإصلاحٍ متناقضٍ لنظام أنكروه جذرياً؟ يجب أن يشكل الاجتماع الأولي لكل الملل التي لا تحصى، المتولدة من الانحطاط المتزايد للمسيحية، في هذا الصدد، عمليةً تمهيديةً ضرورية. والحال، فقد فشلت بسرعةٍ المشاريع الوقتية التي جربها في هذا الاتجاه، خاصةً في ألمانيا، بعض رجال الدولة المعاصرين، أمام الإصرار الأعمى الذي لا يُقهر لمختلف الحكومات على الاحتفاظ بالإدارة العليا للسلطة اللاهوتية، التي أصبحت مركزتها الضرورية مستحيلةً. في هذا الجانب، لم تقم تناقضات بونابرت الفظة، وسط جهوده العبثية لإحياء النظام السياسي القديم، إلا بأن أعادت بحيوية أشد إنتاج مثالٍ مألوفٍ لدى عددٍ كبيرٍ من الأمراء الآخرين. عندما التزم الملوك معاً، بعد سقوطه بإنشاء سلطةٍ أوروبيةٍ عليا، ضد النمو اللاحق للحالة الثورية، لم يفكروا أبداً حتى بأقل مُشاركةٍ للسلطة الروحية القديمة، التي كانوا قد انتحلوا بشكل كامل كذلك صفتها الأكثر شرعية. لقد نُفّذ هذا

الانتحال تلقائياً بشكل حاسم جداً بحيث وجد المجلس الأعلى نفسه مُشكلاً، بمعظمه، من زعماءٍ ملحدين، ومُسيطراً عليه من قبل أميرٍ مُنشق عن الكنيسة، الأمر الذي كان أوضح للجميع استحالة أن تدخل السلطة البابوية إليه تحت أي ظرف، مثلما كان السيد القس **لاميني** قد لاحظ ذلك بحق سابقاً، قبل تحوله الثوري. مما لا شك فيه أن الملوك وحتى الباباوات قاموا، ليس فقط في أيامنا، ولكثيرٍ من الاعتبارات الأساس، بربط تطبيق مبادئهم الدينية بالمصالح المباشرة لسلطتهم الزمنية. ولكن تناقضات كهذه، زِد على أنها أصبحت اليوم أكثر عدداً وأكثر عمقاً، تظهر بشكل خاص بأنها قطعيةٌ أكثر، بإظهارها لأية درجةٍ توقف الفكر الأساس للنظام السياسي القديم عن أن يكون راجحاً حتى لدى هؤلاء الذين باشروا بكثير من الحماسة مشروع إصلاحه المستحيل، كما استطعنا رؤية ذلك في كثيرٍ من المناسبات المعاصرة، على سبيل المثال، بالنسبة لليونان، وبولونيا الخ...

ظهرت روح عدم التوافق والانقسام هذه في المدرسة الرجعية بكثرة في أيّامنا، لكل المراقبين الحقيقيين، تحت أشكالٍ متغيرةٍ جداً، ولكنها أيضاً ذات مغزى، سواء في الانتصارات الجزئية والآنيّة للسياسة اللاهوتية، أم في مساوئها. بالنسبة لحزبٍ كثيرا ما يفتخر بتماسكه المزعوم، يتعين دون شك على امتلاكه السلطة أن يؤلب بالطبع كل اللونيات الثانوية باتجاه الإنجاز الأساس لمذهبٍ كان قد تم الافتخار كثيراً بترابطه وتجانسه. ألم نرَ، وعلى العكس من ذلك، خلال سنوات طويلة، الانشقاقات الأقوى تندلع بشكل متلاحق بين الفروع المتزايدة لهذا الحزب المنتصر، وتُستخَدم في النهاية كأداةٍ مباشرةٍ لسقوطه السياسي؟ بالرغم من العلاقة الخاصة والواضحة بين قضاياهم، ألم يفترق مع ذلك أنصار الكاثوليكية وأنصار الإقطاعية بعنفٍ؟ وبين هؤلاء الأخيرين، ألم يتقاتل المدافعون عن الأرستقراطية والمدافعون عن الملكية فيما بينهم ؟ باختصار، ألم تُنتج هذه الفترة القصيرة من جديد وبشكل متتالٍ، الظهور الفعلي، الساطع وإن كان سريعاً، لنفس الأسس الجوهرية للشقاق والتفكك، المتطورة ببطءٍ خلال القرون السابقة، والتي كانت قد حتمت فعليا الانحلال النهائي للنظام اللاهوتي والإقطاعي؟ إذا افترضنا أنه قُدّر لنجاح مماثل أن يتكرر، فلن أتردد في تأكيد أن انشقاقات أشدّ قوة ستبرز حتماً، بالرغم من هذه التجربة الواضحة، وبوقت أبكر، داخل الحزب الرجعي، تحت

التأثير الحتمي للتنافر، الأكثر نضجاً كل يوم والأكثر وضوحاً بين الحالة الاجتماعية الحاضرة وبين النظام السياسي القديم، الذي ينحو فكره العام الحقيقي أكثر فأكثر حتى إلى الاندثار والاضمحلال الكامل عند أنصاره الأشد حماسة. كلما عرفت السياسة اللاهوتية اليوم كيف تتطور وتُطيق أكثر، فإنها تَخلق أكثر فروعاً غير متوافقة، يخفيها القبول المبهم الممنوح لمبادئها العامة، طالما ظلت في الحالة النظرية: وهذا، من وجهة النظر العلمية، العَرض المألوف لكل نظرية غير منسجمة مع الوقائع.

منذ أن نقلت هزّة 1830 التاريخية الحزب الرجعي إلى حالة المعارض البسيطة، فإن عدم انسجامه الجذري تبدى بطريقة أخرى ليست أقل حسماً، والتي، لولا كونها جديدة حقا، لما كانت لتتميز تماماً حتى الآن. خلال القرون الثلاثة الأخيرة، عندما كان هذا الحزب قد تحوّل إلى الحالة الدفاعية، لجأ تلقائياً أكثر من مرة إلى المبادئ الأساس للمذهب الثوري، دون أن يتراجع أمام الخطر النهائي لتناقضٍ فظيع هكذا. أمكننا، على سبيل المثال، رؤية المدرسة الكاثوليكية متمسكةً بصرامة بمبدأ حرية العقيدة، بخصوص الإخوة في الدين في إنكلترا، وفي ايرلندا خاصةً، الخ..في وقت تستمر فيه بالمطالبة بالقمع الشديد للبروتستانتية في فرنسا، وفي النمسا ، الخ... عندما أراد أخيراً تحالف الملوك، في عصرنا أن يثير أوروبا جدّياً ضد هيمنة بونابرت التي لا تحتمل، قدم رسمياً الشهادة الأقل لُبساً على عجز المذهب الرجعي وعلى فعالية المذهب النقدي، بامتناعه في هذا الظرف الهام، عن استخدام الأول، ليتمسك فقط بالمذهب الثاني، الذي كان يعرف إذن بشكل لا إرادي أنه الوحيد القادر اليوم على ممارسة تأثيرٍ واقعي على الشعوب المتحضرة، دون أن يتوقف مع ذلك، رغم التناقض الأكثر غرابةً، عن أن يحدد لنفسه لاحقاً هدف الإصلاح النهائي للنظام السياسي القديم. ولكن هذا الاعتراف الصريح بالعجز المحتوم للسياسية اللاهوتية، لم يستطع أن يكون، في أي عصرٍ، بنفس الكمال والحزم كما نراه اليوم، حيث إن المدرسة الرجعية، وقد بذلت جهدها لأن تبرمج لخدمتها الجسم الكلي للمذهب النقدي، تباشر تحت أنظارنا، وكوسيلة أخيرة، الإحياء العبثي للنظام الكاثوليكي والإقطاعي بمساعدة المبادئ ذاتها التي استخدمت لتدميره، ولا تتردد هذه المدرسة مجددا في الإقرار نظرياً بنتائجها الأكثر

فوضويةً: إن تدميرا كهذا والذي لن يبدو من جهة أخرى معللاً إلا بدافع تغيّرٍ بسيطٍ طارئ في مجموع ملاك الملكية، دون أن تكون قد تغيرت مع ذلك الصفة الحقيقية للحركة السياسية الرئيسة. أولئك الذين يرأسون هذا التحول الفريد، يصبحون ماهري الحزب بامتيازٍ والذين يوقعون أيضاً صراحة على استسلامه السياسي، وحتى، في بعض الاعتبارات، على انحطاطه الأخلاقي.[5]

بعد ملاحظات كهذه، التي يستطيع كل واحدٍ أن يوسعها بسهولةٍ، قد يكون من غير المفيد بالتأكيد أن نتوقف أكثر لنثبتَ هنا العجز الجوهري للمذهب، المتنافر بعمق مع الحضارة الحاليّة، والذي يحوي اليوم من جهة أخرى كثيراً من العناصر المناقضة مباشرةً لمبادئه الأساس الخاصة، وحتى إنه لا يمكن، في الواقع، أن يجمع مختلف أنصاره، لا في النجاحات ولا في العثرات، بالرغم من أنه قدم لَهُم،

---

(5) لأن الآراء الأدبية، ، بوسعها أن تقدم إذا ما حُللت بشكل مناسب، صورة دقيقة ومفيدة للحالة العامة للذهن الإنساني في كل عصرٍ، فإني أعتقد أنه من المناسب أن أشير هنا، كتأكيد جديدٍ ومفيد لهذا التناقض المميز للأحزاب الحالية، إلى التطابق المتناقض مباشرةً الذي يمكن ملاحظته بين المعسكرين المتضادين في الأدب وفي السياسة. كلّ منا يتذكر أن الرومانسية بدأت في فرنسا، منذ بداية هذا القرن، تحت رعاية المدرسة الكاثوليكية ـ الإقطاعية، والتي أصبحت لوقتٍ طويلٍ نوعاً من التزام حزبي بامتداح أبشع أشكال شذوذ المحدثين الأدبيين؛ وعلى العكس من ذلك حاولت المدرسة الثورية المدافعة بحماسٍ عن الشرعية الكلاسيكية القديمة أن تضعها أكثر من مرّةٍ تحت الحماية المضحكة للأنظمة الرسمية. لا يتعلق ازدراء كهذا، دون شك، من كلا الجهتين، إلا بكون الأدب الرومانسي قد قدم نفسه في البداية كمكرّس بشكل أساسي لتمثيل الأزمنة المسيحية والإقطاعية، بينما كان الأدب الكلاسيكي يبدو مكرسا حصريّاً للعصور القديمة الوثنية والجمهورية. بيد أن هذه المقاربة السطحية، المستقلة تماما عن الصفة الحقيقية لكل نهجٍ أدبي، كانت كافية مع ذلك من أجل أن يقوم البعض إكراماً للكاثوليكية والبعض الأخر كرهاً بها، بإغلاق عيونهم أيضاً عن التناقض الواضح لتقييمٍ كهذا، مُقارنا بالمبادئ العامة للسلطة المطلقة أو للحرية غير المحددة التي كانوا يسعون جاهدين على التوالي لتعزيز غلبتها السياسية. يبدأ تصنيف الآراء الأدبية في الحدوث دون شك بطريقة مطابقة أكثر للقوانين العادية للتماثل، على الأقل بمعنى أن الفوضى السياسية تكفّ الآن عن التخلي عن الفوضى الأدبية. لكن الطريقة البدائية، الحديثة جدا علاوةً على ذلك ، لم تترك لها آثاراً كافيةً تماماً كي تبرز حقيقة الملاحظة السابقة.

في الماضي، النموذج الأفضل تحديداً، حيث إن التأمل المتواصل فيه كان يجب أن يؤدي إلى الوقاية من أي انحراف خطير. نعلم أن **دي ميستر** قد أخذ على **بوسييه** العظيم، بحقٍ في بعض النواحي، وخاصة بما يخص الكنيسة الغاليكانية، أنه تجاهل بجدّ الطبيعة السياسية الحقيقية للكاثوليكية؛ وقد لا يكون من الصعب، كما حددت ذلك أعلاه، أن نشير أيضاً إلى عدة تناقضاتٍ عند المؤلف الشهير لكتاب: **البابا**، إن لم تكن متماثلة، فهي متعادلةً على الأقل. ويريد البعض إعادة تنظيم المجتمعات الحديثة حسب نظرية عاجزةٍ تماماً لدرجة أنها لم تعد، منذ زمنٍ طويلٍ، مفهومة بما يكفي، حتى من قبل أشهر مفسريها!

عند إخضاع السياسة الميتافيزيقية، بدورها، إلى تقييمٍ مشابهٍ، يجب، قبل كل شيء، ألا يغرب عن بالنا أبداً أن مذهبها، بالرغم من كونه نقدياً حصرا، وبالتالي ثورياً خالصاً، قد استحق مع ذلك لفترة طويلة صفة التقدمي، بوصفه قد قاد في الواقع التطورات السياسية الأساس المنجزة على مدار القرون الثلاثة الماضية، والتي لزم أن تكون سلبيةً بشكل أساسي. كان هذا المذهب يستطيع وحده أن يدمّر نهائياً النظام الذي بعد أن قاد التطورات الأولى للعقل البشري والمجتمع سعى بعد ذلك، من خلال طبيعته، لأن يؤبد إلى أجلٍ غير مسمى طفولتهما. وهكذا كان على الانتصار السياسي للمدرسة الميتافيزيقية أن يشكل، ككل نظام أفكارٍ آخر، تحضيراً ضرورياً الارتقاء الاجتماعي للمدرسة الوضعية، التي حُجزت لها حصراً النهاية الحقيقية للعصر الثوري، عبر التأسيس النهائي لنظامٍ تقدميٍ ومنتظمٍ. إذا كانت كل عقيدة من العقائد التي تشكل المذهب النقدي، إذا ما فُهمت بمعنى مطلق، لا يمكن أن تُظهر، في الواقع، إلا صفةً فوضويةً مباشرة، فإن الجزء التاريخي من هذا المجلد سيُبين بوضوح أنه مع أخذ أصلها في الاعتبار، واقتصارها على النظام القديم، الذي جرى تأسيسها ضده بالطبع، فإنها تنشئ، على العكس من ذلك، ظرفاً ضرورياً، بالرغم من أنه وقتيٌ ببساطةٍ، لتنظيمٍ سياسيٍ جديدٍ، والذي حتى ظهوره، لا يمكن، ولا يجب على النشاط الخطير لهذه الأداة التدميرية أن يتوقف.

من خلال حاجةٍ، واضحةٍ قدر ما هي مؤسفة، ملازمةٍ لطبيعتنا الضعيفة، فإن الانتقال من نظامٍ اجتماعي إلى آخر لا يمكن أبداً أن يكون مباشراً ومستمراً؛ فهو

يفترض دائماً، خلال عدة أجيالٍ على الأقل، نوعاً من الانتقال الفوضوي إلى حدٍ ما، حيث يخضع طابعه ومدته لقوة واتساع التحديث الذي سيتم: تقتصر التطورات السياسية الأكثر وضوحا حينذاك بشكل أساسي على الهدم التدريجي للنظام القديم، المليئة قواعده الأساس بالألغام مسبقاً. هذا الانهيار الأولي ليس فقط حتمياً، من خلال قوة المقدمات وحدها التي أتت به، ولكنه حاجةٌ ملحةٌ بشدة، سواء من أجل السماح لعناصر النظام الجديد، التي كانت حتى ذلك الوقت قد تطورت بصمتٍ، أن تحقق شيئاً فشيئاً التأسيس السياسي، سواء أيضاً من أجل تحفيز إعادة التنظيم من خلال تجربة مساوئ الفوضى. بالإضافة إلى هذه الدوافع الأكيدة، التي يسهل تثمينها اليوم، ثمة اعتبار جديد، فكريٌ تماماً، يجب عليَّ تحديده هنا بشكل أكثر دقةً، يبدو لي صالحاً لأعرض بشكل أكثر اكتمالاً الضرورة المباشرة لخطوةٍ كهذه، مبيناً أنه، بدون هذا الهدم المسبق، قد لا يستطيع العقل البشري أن يرتقي بشكل واضحٍ إلى التصور العام للنظام المزمع إقامته.

المدى الواهي لعقلنا، وقصر الحياة الفردية مقارنة ببطء التطور الاجتماعي، يبقيان خيالنا، خاصةً بالنسبة للأفكار السياسية، نظراً لتعقيدها العالي، خاضعاً جداً للوسط الفعلي الذي نعيش فيه حالياً. وحتى أشد الحالمين المتوهمين، الذين يعتقدون بأنهم تحرروا تماماً من كل شروط الواقع، يتحملون دون علمهم، هذه الحاجة التي لا يمكن تجاوزها، عندما يعكسون دائماً بأمانةٍ ومن خلال أوهامهم الحالة الاجتماعية المعاصرة. ينبغي، من باب أولى، أن يتجاوز التصور لنظامٍ سياسيٍ حقيقي، مختلفٍ جذرياً عن ذلك الذي يحيط بنا، الحدود الأساس لعقلنا الضعيف. من جهة أخرى، تعيّن على حالة الطفولية والتجريبية التي استرخى فيها العلم الاجتماعي باستمرار حتى الآن، أن تساهم دون شك في أن تجعل هذا الالتزام الطبيعي أكثر إلحاحاً وأكثر حميميةً. وهكذا، مع عدم النظر حتى إلى الثورات الاجتماعية إلا من خلال شروطها الفكرية، فإن الهدم المتقدم جداً للنظام السياسي السابق يشكل فيها بوضوحٍ ضرورةً تمهيديةً، قد لا يسع دونها لا العقول الأكثر بروزاً أن تلاحظ بوضوحٍ الطبيعة الحقيقية المميزة للنظام الجديد، المخفي بعمقٍ من خلال المشهد الغالب للنظام القديم، ولا أخيراً سيستطيع العقل العام، إذا ما افترضنا تجاوز هذه الصعوبة الأولى أن يتآلف بما يكفي مع هذا المفهوم الجديد ليساعد في

إنجازه التدريجي من خلال مشاركته المحتومة. العقل الأكثر قوةً في كل العصر القديم، أرسطو العظيم، كان نفسه محكوماً جداً بعصره لدرجة أنه لم يستطع حتى تصور مجتمع لم يكن مؤسساً بالضرورة على العبودية، مع أن الإلغاء النهائي للمجتمع العبودي قد بدأ بعده بعدة قرونٍ. إن فحصاً حاسماً ينبغي جعلنا نثمّن بشكل كاف السلطة الفعلية لمثل هذا الالتزام العام، التي يظهرها تاريخ العلوم بشدةٍ من جهة أخرى عبر كثير من الأمثلة القاطعة، حتى بالنسبة لأفكارٍ أكثر بساطةً بكثير من الأفكار السياسية.

هذه الملاحظات الأساس المختلفة هي، بطبيعتها، قابلةٌ لأبعد حد للتطبيق على الثورة الاجتماعية الواسعة التي نعيش وسَطَها، والتي لم يشكل مجموع الثورات التي سبقتها في الواقع إلا تمهيداً ضرورياً لها. لأن التجديد لم يستطع أبداً أن يكون حتى ذلك الحين بهذا العمق ولا بهذا الاتساع، فكيف كان المجتمع سيستطيع الخلاص هنا من ظرف الانقلاب الأولي هذا، الذي كان قد تحمّله سابقاً ضمن تحولات أقل أهمية بكثير؟ لعله كان من الأفضل بكثير، دون شك، لو أن انهيار النظام السياسي القديم قد تأخر حتى الوقت الذي كان النظام الجديد سيصبح فيه جاهزاً ليخلفه مباشرةً، متجنبين كل انقطاعٍ عضوي. ولكن هذا الافتراض الطوباوي متناقضٌ بشدة مع الشروط الأكثر وضوحاً للطبيعة البشرية، بحيث لا يستحق أي بحث جدي. إذا لم تدرك بعد العقول الأكثر نبوغاً، بالرغم من الهدم الذي قد تم مسبقاً بشكل كامل تقريباً، إلا بشكل غامض ومبهم الصفة الحقيقية لإعادة التنظيم الاجتماعي، فكيف كان هذا إذن عندما كان على النظام القديم الكامل القوة أن يحظر مباشرةً أي استعراض مهما يكن لمستقبل كهذا! من الواضح، على العكس من ذلك، أن صراعاً أكثر شدةً وأكثر امتداداً ضد النظام الأسبق، قد أوجب تطوراً أكثر حيويةً وتركيزاً أكثر منهجيةً في العمل الثوري، مرتبط أكثر أخيراً، وللمرة الأولى، بمذهب كامل لرفض منهجيٍ ومستمرٍ لكل حكم منتظم. ذلك هو المصدر الضروري والمشروع تماماً للمذهب النقدي الحالي؛ حيث يمكننا أن ندرك بوضوحٍ التفسير العام الحقيقي، سواء للخدمات الضرورية التي قدمها هذا المذهب حتى الآن، أو للصعوبات الأساس التي يواجهها الآن في إعادة التنظيم النهائي للمجتمعات الحديثة.

لا تشكل كلّ عقيدةٍ من عقائده الأساس فعلياً، مدروسةً في أصلها التاريخي، كما سأثبت ذلك لاحقاً، إلا النتيجة الانتقالية للانحطاط المتطابق للنظام الاجتماعي القديم، حيث توجب على منهجيته المجردة، من خلال ردة فعلٍ طبيعيةٍ، أن تسرّع كثيراً التحلل التلقائي، الواضح من ذلك الحين بشكلٍ حتمي. لسوء الحظ، توجب على الصفة الجوهرية لعمليةٍ فلسفيةٍ كهذه، وخاصةً على العقل الميتافيزيقي الذي وجب عليه أن يشرف على إنجازها، أن يقودا بشكل تدريجي إلى تصور وكأنه مطلق، لمذهبٍ كان يجعله توجهه الضروري مرتبطاً بوضوحٍ كبيرٍ بالنظام الوحيد الذي كان عليه تدميره. لو كان هذا العمل النقدي الكبير يستطيع اليوم أن يبدأ من جديد، فمن المحتمل أنه لن يكون من المستحيل أبداً أن يبني في الواقع، انطلاقاً من وجهة نظرٍ إيجابية، المذهب الثّوري، حافظاً له بعنايةٍ كل فعاليته النشطة ضد النظام الاجتماعي القديم، دون أن يجعل منه عقبة ممنهجةٍ أمام كل تنظيمٍ أياً كان: إني آمل، على الأقل، التوصل إلى إثبات أنه يمكن لهذا المذهب أن يكون مفهوماً على هذا النحو ومستخدماً من الآن فصاعدا، لغايةٍ قانونية، دون أي تناقض مع ذلك، خلال كل فترة النشاط الضرورية إلى حدٍ ما التي سيتوجبُ أن تستمر معه حتى التكوين المُعدّ تماماً للنظام السياسي الجديد. لكن لنترك للعقول العاميّة التعويض الصبياني عبر الاستنكار غير المحق للسلوك السياسي لآبائنا، مع تمتعها بالتطورات الضرورية التي ندين بها لمثابرتهم النشطة، والتي وحدها يمكن أن تسمح لنا اليوم أن ندرك بشكل أكثر عقلانيةً مجمل السياسة الحديثة. كان يجب بالضرورة على عقل ميتافيزيقي، وبالتالي، مُطلق، أن يقود الإعداد الفعلي للمذهب الثوري أو الضد -لاهوتي، لأنه، دون الهيمنة المسبقة لهذا المذهب، لما كان لعقلنا أبداً أن يتأسس بالفعل على وجهة النظر الإيجابية، حسب نظريتي الأساس في التطور الحقيقي العام للعقل البشري. أخيراً، من خلال تأمل أكثر خصوصيةً وأكثر مباشرةً، كان بإمكان هذه الصفة المطلقة بالضرورة، المُرسَخة في البداية في العقائد النقدية، أن تطوِّر وحدها وبشكل كاف النشاط الأساس لهذه العقائد كي تجعلها قادرةً على بلوغ وجهتها الخاصة تماماً، مكافحةً بنجاحٍ حينئذ ضد القوة الضخمة جداً والتي كانت قد بقيت للنظام السياسي القديم. لأنه لو كنا حاولنا حتى الآن أن نخضع لشروط، أيّا كانت، التطبيق الواقعي للمبادئ النقدية، لأن هذه الشروط لم يكن بالوسع اقتباسها من

النظام الاجتماعي الجديد، الذي تظل طبيعته الحقيقية العامة، حتى يومنا هذا، غامضةً لدى أبرز العقول، فمن الواضح أن قيوداً مثل هذه، مشتقة فقط من النظام القائم، لكانت أنتجت حتماً الإلغاء السياسي للمذهب الثوري. هذه هي، بالمختصر، الطريقة الأساس التي تبعاً لها وجب على الرفض الضروري للنظام اللاهوتي والإقطاعي أن يتحول تلقائياً إلى رفضٍ منهجي لكل نظام صحيح حقاً. ولكن، مهما كان مرضياً تفسير كهذا، فإن الحاجة النهائية المؤسفة لا تحتم رغم ذلك اليوم النتائج الضارة التي تظهر بخطورة متزايدةٍ بشكل دائم، مع أنها مخفية بشكل طبيعي طالما كان على الصراع ضد النظام القديم أن يشكل الهدف الرئيس للسياسة الفاعلة، منذ أن دُمّر هذا النظام بشكل كاف بحيث يسمح وحتى يقتضي الإعداد المباشر للنظام الجديد. وهكذا فإن الميتافيزيقية الثورية، من خلال مبالغة، مفرطة مع أنها حتمية، وبعد أن شغلت، من أجل هدم النظام اللاهوتي والإقطاعي، وظيفة تمهيديةً ضروريةً في التطور العام للمجتمعات الحديثة، تسعى من الآن فصاعداً أكثر فأكثر، بموجب الاندفاع الذي كان عليها أن تطبع العقل الفوضوي به، لأن تعيق بشكل جذري التأسيس النهائي لهذا النظام السياسي ذاته الذي هيأت حمايتها الضرورية له حتى الآن بدرجة كبيرة قدومه المفيد. عندما يقود مسار الأحداث الطبيعي بتلقائية كبيرة مذهبا ما ليصبح معادياً بشكل مباشر لتوجهه الأوليّ، فإن انقلاباً كهذا يشكل دون شك، العَرَض الأقل لبساً لانحلاله الحتمي القريب، أو يعلن، على الأقل، أن نشاطه لابد أن يكفّ قريبا عن أن يكون الأقوى. نعلم من قبل أن السياسة اللاهوتية أو الرجعية، التي لا طموحات لديها سوى النظام، أصبحت، والحق يُقال، مُقلقةً بشكل جذري اليوم، وإن بطريقة أخرى، بقدر ما تمثله السياسة الميتافيزيقية أو الثورية. إذا كانت هذه السياسة، والتي حسنتها الأساس تمثلت في أن تخدم كأداةٍ عامةٍ للتقدم السياسي، تشكل الآن عقبةً مباشرةً في التطور الاجتماعي الرئيسي، فإن هذا الإثبات المضاعف سيكون بالتأكيد الأجدر على توضيح الحاجة الجوهرية لأن يُستبدل بعد الآن المذهبين الباليين إلى حدٍ ما، اللذين يظهر كلٌّ منهما على هذا النحو عجزه النهائي عن أن يبلغ فعليا الغاية نفسها التي كان قد وضعها لنفسه حصراً، بمذهبٍ جديد حقا. كون هذا الامتحان بشكل خاص على درجة كبيرة من الخطورة على السياسة الميتافيزيقية، الوحيدة التي تستحق اليوم نقاشاً جدياً، كونها السياسة الوحيدة التي

سعت لأن تبدو بمظهر نظام جديد، أعتقد أنه يتوجب هنا أن نلفت بشكل خاص انتباه القارئ إلى هذه النقطة الرئيسة، التي لابد أن يلقي توضيحها ضوءاً ضرورياً جداً وإن تكن مؤقتة ببساطة، على السمة الجوهرية الحقيقية للمجتمع الحالي.

تحت أي جانب يمكن أن نواجهه، يقوم العقل العام للميتافيزيقية الثورية، بإنشاء الوضع الاستثنائي بالضرورة والانتقالي بحالةٍ طبيعيةٍ ودائمة بشكل منهجي، والذي كان لابد أن يتطور لدى الأمم الأكثر تقدماً، منذ أن أصبح عجز النظام السياسي القديم عن توجيه الحركة الاجتماعية في المستقبل قاطعاً، وحتى الظهور المُمَيّز بشكل كاف لنظام ما جديد. يعرض هذا المذهب، منظوراً إليه بكليّته، من خلال هدم مباشر وكلي للمفاهيم السياسية الأكثر جوهريةً، السلطة كما لو أنها، بطبيعتها، العدو الحتمي للمجتمع، وعلى هذا المجتمع أن يتكون بعناية في حالة مستمرة من عدم الثقة والمراقبة، وأن يكون مستعداً دوماً لأن يقلّص أكثر فأكثر مجال نشاطها كي يمنع تجاوزاتها، ساعياً أخيراً لأن لا يترك لها صلاحيات فعلية غير مهام الأمن العام البسيطة، دون أية مشاركةٍ أساسية في الإدارة العليا للعمل الجماعي والتطور الاجتماعي. لكن، على الرغم من دقة هذا التقييم الواضحة، سيكون قد حُكم على المذهب النقدي بشكل منقوص جداً، إذا لم يجرِ أيضاً اعتبار هذا الرفض المنهجي لكل سلطة حقيقية، بعد أن كان قد نُظر إليه كتتمة حتمية لانحطاط النظام القديم، شرطاً ضرورياً مؤقتاً للفعالية الكاملة للصراع الذي لابد له أن يهيئ قدوم النظام الجديد، كما سأشرح ذلك بشكل خاص عندما أحلل لاحقاً هذا الطور التاريخي الأخير من التطور الاجتماعي. من المؤسف جدا، دون شك، أنه، من أجل تنفيذ هذا الشرط الأولي، أن يكون العقل البشري قد أرغم على تصوّر أن المذهبَ الذي يسعى إليه أكثر فأكثر مُطلقٌ ونهائيٌ، وأنه منذ مدة لم يعد مُستخدما حصراً لهدم النظام السياسي القديم، ليصبح عقبةً مباشرةً أمام كل إعادة تنظيمٍ حقيقية. بيد أن هذه العقبة الكأداء تبدو من وجهة النظر الفلسفية، غير منفصلةٍ لسوء الحظ عن طبيعتنا الضعيفة. ليس فقط أن صفة كهذه يمكن أن تنتج تلقائياً من الحالة الميتافيزيقية بالضرورة التي كان تفكيرنا حبيسا لها حينها؛ لكنّ، زيادةً على ذلك، أكان بوسع عملية اجتماعية، يتطلب إنجازها قرنين أو ثلاثة، أن لا تغدو حتى في الحالة الأكثر تقدماً

من العقل العام، مطلقةً ونهائيةً، في نظر شخص من العامة؟ أخيراً، ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار، هو أنه، لولا صفة كهذه، لكانت هذه الميتافيزقية الثورية عاجزةً بالضرورة عن القيام بدورها الأساس ضد النظام السياسي القديم. لأنه، نظراً لكون الطبيعة الحقيقية للنظام الجديد مجهولةً بعمقٍ، إذا لم تكن كل قوة موجّهة، بنوع من العقيدة الصارمة، مرفوضةً جذريا في الحكم، لكانت في الواقع، محفوظة حتماً أو مسلمة إلى القوى ذاتها التي كان المقصود تدميرها، بما أن هذه القوى وحدها كانت تطمح إلى مهمة مشابهة، دون أن تستطيع ابتكار أيةِ طريقة أفضل لممارسة الحكم.

من الواضح ونحن نتأمل الآن المذهب النقدي من وجهة نظرٍ خاصةٍ أكثر، أن الحق المطلق بحرية التفكير، أو عقيدة حرية الضمير اللامحدودة، تشكل مبدأه الأكثر اتساعاً والأكثر جوهرية، وخاصةً إذا لم نفصل عنه أبداً نتائجه المباشرة جداً، المتعلقة بحرية الصحافة، والتعليم، أو بأي شكل آخر أياً كان للتعبير وتبادل الآراء البشرية. من هنا انضمّت حاليا بشكل حقيقي كل العقول، أياً تكن غاياتهم النظرية الباطلة، بطريقة واضحة إلى حد ما، إلى العقل العام للمذهب الثّوري، الذي استخدمته على هذا النحو استخداماً تلقائياً ومستمراً، بعضها عن معرفة وبعضها بتناقض مع نظرياتها الخاصة. لابد أن الحق الفردي بالبحث المطلق في كل المسائل الاجتماعية قد امتدح كثيراً العجز المتعجرف لذكائنا، بحيث استطاع محافظو النظام القديم الأكثر منهجية أنفسهم أن يقاوموا هكذا إغراء، وأن يستسلموا للبقاء وحدهم أذلاء وخاضعين، وسط عقولٍ منفتحةٍ تماماً على الحماسة التي لا تقاوم لتحررها الكامل. فهل أصبحت العدوى الثورية، من هذه الناحية الجوهرية، شاملةً حقاً، وهل تشكل إحدى الصفات الأساس للأخلاق الاجتماعية الخاصة في القرن الحالي؟ في الحياة اليومية، لا يبدو مناصرو السياسة اللاهوتية الأكثر حماسةً، في العادة، أقل استعداداً الآن من خصومهم للحكم حصراً من خلال معارفهم الشخصيّة، ويبتّون ليس بقليلٍ من الجرأة والرعونة، في النقاشات الأكثر صعوبةً، ودون إظهار كثير من الاحترام الحقيقي نحو مثقفيهم الحقيقيين رفيعي المنزلة. هؤلاء الذين، من خلال كتاباتهم، جعلوا من أنفسهم المدافعين الفلسفيين عن السلطة الروحية، ولا يعترفون، في الواقع، كالثوريين الذين يهاجمونهم، بسلطةٍ

عليا حقيقيةٍ غير سلطة عقلهم الخاص، حيث عصمتها النزقة جاهزةٌ دائماً للثورة ضد كل تناقض، حتى لو صدر عن سلطاتٍ يطالبون بها بقوة. أشير بالأحرى لدى الحزب الرجعي إلى الغزو العام للذهن النقدي، الذي يميز المذهب الثوري حصراً، من أجل أن أُبرز بشكلٍ أفضل مدى هذه العقول وحراجة موقفها.

إن عقيدة حرية التفكير الشاملة، المطلقة وغير المحدودة، منظور إليها تاريخياً، ليست في الحقيقة، كما سأثبت ذلك في موضعه، إلا تكريساً، تحت الشكل المُجرّد بدرجة معيبة المشترك بين كل المفاهيم الميتافيزيقية، للحالة العابرة من الحرية اللامحدودة التي كان العقل البشري قد وُضع فيها تلقائياً، بنتيجة حتمية للانحطاط النهائي للفلسفة اللاهوتية، والذي تعين بالطبع أن يستمر حتى القدوم الاجتماعي للفلسفة الوضعية[6]. بوصفها هذا الغياب الفعلي للقواعد الفكرية، ساهمت بقوة، من خلال ردة فعل حتمية، في تسريع وانتشار التفكك النهائي للسلطة الروحية القديمة. هذه الصيغة ما كان لها إلا أن تكون مُطلقةً، بما أنه لم يكن بوسع أحد حينها معرفة الزمن الضروري الذي لابد أن يكون المسار العام للعقل البشري قد عينه للحالة الانتقالية التي كان يُكرّسها، والتي مازالت تبدو حتى يومنا هذا، لكثير من العقول النيّرة، حالةً نهائية. من جهة أخرى، من الواضح

---

(6) اسمحوا لي، في هذا الموضوع، أن أذكّر هنا باختصار، لأن بإمكان ذلك أن يكون ذلك مفيداً، بالطريقة التي كنت أقيّم فيها هذه العقيدة، في العام 1822، في مقدمة كتابي **منهجي في السياسة الوضعية**: " لا يوجد أبداً ما يُسمى حرية الاعتقاد في علم الفلك، علم الفيزياء، أو علم الكيمياء، ولا حتى في علم النفس ذاته، بمعنى أن يجد كل واحد أنه من السخف ألا يؤمن بثقةٍ بالمبادئ المثبتة في هذه العلوم من قبل أناسٍ أكفاء. إذا كان الأمر بخلاف ذلك في السياسة، فذلك فقط لأنه، نظراً لسقوط المبادئ القديمة، ولعدم تشكل المبادئ الجديدة بعد، ليست هناك، بحصر المعنى، في هذه البرهة، مبادئ مؤكدة. " بعد أن قمت أولاً، كما كنت أتوقع ذلك، بصدم كل الأحكام المسبقة الثورية بعنفٍ، فإن حكماً كهذا قد أسهم، حتى في ذلك الحين، في تنوير عددٍ كبيرٍ من العقول الجيدة، التي لم تكن حتى ذلك الحين تشعر بشكل مناسب، بالحاجة إلى مذهب اجتماعي جديد، وكانت تعتبر النجاح الكامل للسياسة السلبية أو الميتافيزيقية الحد النهائي للثورة العامة للمجتمعات الحديثة.

جداً هنا، وبغض النظر عن الاستحالة الواضحة لهكذا تقييم، فإن هذه الصفة المطلقة كانت ضرورية بشدة حتى تستطيع هذه العقيدة أن تلبّي، بالقوة الكافية، توجهها الثوري. لأنه، إذا كان قد توجب إخضاع حرية التفكير لأية قيود، لاقتبسها العقل البشري بالضرورة من المبادئ الوحيدة التي بوسعه إدراكها فعلياً، وهي هنا مبادئ النظام الاجتماعي القديم ذاتها، النظام الذي ستتعطل عملية هدمه الضرورية بذلك مباشرة من قبل العملية الفلسفية التي لم يكن لها هدف رئيس سوى تسهيل ذلك. كلما سيتم تحليل هذه المرحلة المتميزة من تطورنا الاجتماعي بشكل أفضل، سنكون مقتنعين أكثر، كما أعتقد، بأنه دون اكتساب واستخدام حرية التفكير المطلقة هذه، لما أمكن لأية إعادة للتنظيم أن تحصل، بما أن المبادئ التي يجب أن توجهها لم يكن بوسعها حتى أن تكون مطلوبةً أصلاً لو لم يكن العلماء قد مارسوا حرية التفكير، بشكلها الكامل تماماً؛ ولو، من جهةٍ أُخرى، لم يكن الجمهور قد أعطى لنفسه الحق ذاته، لأصبح النقاش الأساس الذي يجب حتماً أن يسبق ويحدد النجاح الفعلي لهذه المبادئ مستحيلاً أصلاً. وهكذا عندما ستكون مبادئ كهذه، قد ترسخت فإن تفوقها الذي لا يقاوم سيسعى أخيراً لإدخال حرية التفكير ضمن حدوده الطبيعية حقاً والدائمة، التي تقوم، بشكل عام، في ظل شروط ثقافية مناسبة، على مُناقشة العلاقة الحقيقية بين مختلف النتائج وبين قواعد أساسية مرعية بدرجة واحدة. حتى ذلك الحين، لا تستطيع الآراء حتى التي ستكون فيما بعد مكرسة فعلياً لإخضاع العقول لنظام دقيق متواصل، بصياغتها القواعد الأساس للنظام الاجتماعي الجديد، أن تعلن في البداية عن نفسها إلا تحت العنوان العام لأفكار فردية بسيطة، ناتجة بمقتضى حق التفكير المُطلق، بما أنه لا يمكن لسلطتها المشروعة أن تنتج لاحقاً إلا عبر القبول الطوعي الذي سيكرسّها الجمهور من خلاله، في النتيجة النهائية للنقاش الأكثر حريةً. كل طريقة أُخرى للبدء بإعادة التنظيم الروحي ستكون وهميةً بالضرورة، وقد تكون خطيرةً جداً، إذا، سعينا، على أمل لا طائل تحته بتسريع تأسيس وحدةٍ كهذه، عبر سياسة مادية بحتة، لإخضاع ممارسة حق التفكير إلى قوانين اعتباطية، قبل أن يكون التطور التلقائي للعقل العام قد وضع تدريجياً المبادئ المناسبة؛ إنها انحراف مضرّ، لابد أن

تدفع نحوه بشكل كبير اليوم، لدى كل الأحزاب السياسية، السطحية الفكرية المترافقة مع اضطراب الطبع اللذين يحركهما امتلاك وقتي متغطرس لسلطة ما. ستقدم لي تتمة هذا المجلد بالطبع فرصاً مكررةً لأشرح أكثر فأكثر مجموع أفكاري حول هذا الموضوع الهام: لكني أعتقد أني قمت بوصفها من قبل بوضوح كاف بحيث لا يمكن للقراء الأقل انتباها أن يُصدموا أبداً بتقديري العام لعقيدة حرية المعتقد الثورية المطلقة، التي بدون انتصارها، لكان هذا البحث مستحيلاً بالتأكيد.

مهما كان هذا المبدأ الكبير ملائماً و ضرورياً إلى الآن، ولا يزال كذلك، في عدة مجالات أساسية، في المذهب النقدي هذا، غير أنه لا يسعنا أن نشك، ونحن نفحصه من وجهة نظرٍ فلسفيةٍ حقاً ، في أنه ليس فقط لا يستطيع أن يشكل مبدأً عضوياً، كما اعتقدنا ذلك في البداية من خلال الوهم الطبيعي الناتج عن طول التعود، ولكنه يعمل حتى بشكل مباشر من الآن فصاعداً على أن يضع أكثر فأكثر عقبة ما منهجية في وجه كل إعادة تنظيم اجتماعي حقيقية، منذ الوقت الذي لم يعد نشاطه التدميري مستوعَباً بشكل أساسي في عملية هدم النظام السياسي القديم، المستكملة الآن تقريباً. في أية حالةٍ، سواء كانت خاصة أم عامة، فإن حالة البحث لن تكون إلا وقتيةً بالطبع، كما تشير الوضعية الذهنية التي تسبق وتهيئ قراراً نهائياً، يصبو إليه عقلنا دون توقف، حتى عندما يتخلى عن المبادئ القديمة ليشكل منها مبادئ جديدة. إن جعل أي استثناءٍ هو القاعدة، لدرجة خلق، وفق نظام طبيعي ودائم، شغورِ سلطة عابر يرافق بالضرورة تحولات كهذه، هو بالحقيقة جهلٌ بالحاجات الأكثر جوهريةً للعقل البشري، الذي، فوق كل شَيء، يحتاج إلى نقاط ثابتة، قادرة وحدها على أن تجمع بشكل مثمر جهوده العفوية، والذي يشكل لديه، فيما بعد، الشك الناتج بشكل مؤقت عن الانتقال الصعب إلى حد ما من دوغمائية إلى أخرى، نوعاً من الإرباك المرضي، الذي لا يسعه أن ينتشر دون مخاطر تتجاوز الحدود الطبيعية للأزمة المرتبطة به. إن التفحص الدائم، دون اتخاذ قرار أبداً، قد يوصف بأنه ضرب من الجنون تقريباً، في السلوك الخاص. كيف يمكن للتكريس العقائدي لمثل هذه الحالة لدى كل الأفراد أن يشكل الكمال النهائي للنظام الاجتماعي، على صعيد الأفكار التي يعتبر ثباتها

أساسياً أكثر في الوقت نفسه وأكثر من ذلك يصعب بناؤه[7]؟ أليس من الواضح، على العكس من ذلك أن ميلاً كهذا هو، بطبيعته، فوضوي تماماً، بمعنى أنه، إذا استطاع أن يستمر أبدياً، فقد يمنع أيّ تنظيم روحيٍّ حقيقي؟ يقرّ كل شخص دون جهد عادة، إلا إذا تمتع بإعداد خاص، بعجزه عن إبداع وحتى عن الحكم على المفاهيم الفلكية، الفيزيائية، الكيميائية، الخ...، المخصصة للدخول في التداول الاجتماعي، ولا أحد يتردد مع ذلك في جعلها تنْظم، دون تردد، الإدارة العامة للعمليات الموافقة؛ وهذا ما يعني، من هذه النواحي، أن السلطة الفكرية قد تم إعدادها عملياً. فهل ستظل إذن المفاهيم الأكثر أهميةً والأكثر دقةً، تلك التي تكون بالضرورة ، بسبب تعقيدها العالي، مفهومة من قبل أقل عددٍ من العقول، وتستلزم إعداداً أصعب وأكثر ندرةً، وحيدة متروكةً للقرار التعسفي والمتغير للعقول الأقل كفاءةً؟ لن يسع شذوذٌ صادمٌ هكذا بالتأكيد أن يُرى وكأنه مستمرٌ، دون أن يسعى مباشرة إلى تفكيك الحالة الاجتماعية، عبر التفاوت المتزايد دائماً بين العقول الفرديّة، المستسلمة حصراً من الآن فصاعداً إلى الدفع غير المنظَم من مختلف منبهاتها الطبيعية، في ترتيب للأفكار الأكثر غموضاً والأكثر توليداً للانحرافات الكبرى. الجمود النظري المشترك بين معظم العقول وربما أيضاً، لدرجة معينة، التحفظ الحكيم للحس السليم العاميّ، يعملان دون شكٍ ،على التقليص الشديد لهذا التطور التلقائي للهذيان السياسي. لكن هذه التأثيرات الضعيفة التي تستطيع غالباً، عندما لا يكون الغرور الفردي مُثاراً بشكل قوي، أن تتدارك الاندفاع المضحك لحركة واهنة، يجب أن تكون، على العكس من ذلك، غير كافية عادةً لاجتثاث الادعاء الباطل لكل فردٍ في تنصيب نفسه دائماً كحكم أعلى في مختلف النظريات الاجتماعية؛ إدعاءٌ يستنكره عادة كل إنسان عاقل لدى الآخرين، مُبقياً بصورة صريحة إلى حد ما، على كفاءته الشخصية وحدها. والحالة هذه، قد

(7) كنت أقول في العام1826 ، في كتاب *تأملات في السلطة الروحية* " لا الفرد، ولا النوع منذورَين لاستهلاك حياتهما في نشاطٍ معللٍ بلا طائل، في بحثهما بشكل مستمرٍ في السلوك الذي يجب عليهما اتباعه. فإلى العمل مدعوة في الأساس جموع الناس، باستثناء قسم صغيرٍ، منقطعٍ بطبيعته للتأمل."

يكفي وضعٌ كهذا بالطبع، وحتى بغض النظر عن كل انحرافٍ فعّال، كي يُعيق جذرياً إعادة التنظيم الفكري، متصدياً لتقارب العقول الفعلي، التي قد لا يسعها الالتئام أخيراً دون التخلي الإرادي لمعظمها عن حقه المطلق بحرية التفكير، حول مواضيع أعلى من مستوى فهمها، والتي تتطلب طبيعتها مع ذلك، بشكل ملحٍ أكثر من أية حالة أخرى، مشاركةً حقيقيةً وثابتةً. كيف سيصبح هذا من جهةٍ أخرى عند مراعاته للتأثير المباشر للهذيان الحتمي الناتج عن الطموح الجامح لكثيرٍ من العقول غير الجديرة وغير المهيأة، والتي يبت كل منها حسب رغبته، دون أية رقابةٍ حقيقيةٍ، في المسائل الأكثر تعقيداً والأكثر غموضاً، ودون أن يكون بإمكانه حتى توقع الشروط الأساس التي قد يتطلبها بشكل طبيعي إعدادها العقلي؟ تسعى هذه الحالات الشاذه، التي تتصارع فيما بينها، في الحقيقة، إلى التلاشي حتى بنتيجة النقاش الحر؛ ولكن هذا لا يحدث إلا بعد أن تكون قد أحدثت أضراراً واسعةً إلى حدٍ ما، وخاصةً أنها لن تزول إلا لتفسح مجالاً لحالات من الشطط لا تقل خطورةً، والتي سيكون تتابعها الطبيعي غير قابل للنضوب: بحيث أن النتيجة النهائية لكل هذه النقاشات العبثية هو دائماً ازدياد منتظم للفوضى الفكرية.

ما من تجمع أياً يكن، حتى لو كان توجهاً خاصاً وقتياً، أو كان مقتصراً على عدد قليل من الأشخاص، لن يمكنه في الواقع أن يدوم دون درجةٍ معينة من الثقة المتبادلة، فكرية وأخلاقية في الوقت نفسه، بين مختلف أعضائه، حيث يشعر كل منهم بالحاجة الدائمة لمجموعةٍ من المفاهيم التي تعين عند تشكلها، أن يظل غريبا عنها، ولا يمكنه تقبلها إلا بناءً على ثقة الآخرين. من خلال أي استثناءٍ بشعٍ يمكن لهذا الشرط الجوهري لكل مجتمع، والمثبت بوضوح كبير في الحالات الأكثر بساطةً، أن يُستبعد بخصوص التجمع الكامل للجنس البشري، أي هناك حيث وجهة النظر الفردية ذاتها هي الأعمق انفصالاً عن وجهة النظر الجمعية، وحيث كل عضو يتعين أن يكون عادةً الأقل قدرةً، سواء بطبيعته، أو بموقفه، على البدء بتقييمٍ صحيحٍ للمبادئ العامة الضرورية للتوجيه الصحيح لنشاطه الشخصي؟ أيّاً يكن التطور الفكري الذي يمكن افتراضه في وقت ما عند أغلبية الناس، فإنه من الواضح إذن أن النظام الاجتماعي سيبقى بالضرورة متناقضاً مع الحرية الدائمة

الممنوحة لكل شخص، دون إنجاز أولي لأي شرط عقلي، بأن يضع مجددا يومياً أسس المجتمع ذاتها موضع نقاش لا ينتهي. إن التساهل المطلق لا يمكن أن يقع، ولم يقع في الحقيقة سابقاً، إلا إزاء الآراء المنظور إليها كآراء غير مهمة أو مريبة، وكما تثبت ذلك حتى ممارسة السياسة الثورية ، بالرغم من مناداتها المطلقة بحرية الاعتقاد. عند الشعوب التي توقفت هذه السياسة بجدّ عند محطة البروتستانتية، فإن الطوائف الدينية التي لا تحصى التي تفككت إليها المسيحية، عاجزةٌ تماماً، كانت، كلٌّ على حدة، أعجز من أن تطمح إلى هيمنة روحيةٍ حقيقيةٍ؛ ولكن، بالنسبة لمختلف بنود المذهب أو النظام المختلفة التي بقيت مشتركةً لديها، لم يكن تعصبها بالتأكيد، أقل جوراً ، خاصة في الولايات المتحدة، من الجور الذي طالما أخُذ على الكاثوليكية. حين كان المذهب النقدي، في بداية الثورة الفرنسية، مُعتبراً بالإجماع مذهباً عضوياً، عبر وهم حتمي في البداية، لكن تجديده الكامل بات مستحيلاً بعد الآن، ندرك بأية طاقة رهيبة سعى القادة الطبيعيون لهذه الحركة الكبيرة للحصول على القبول العام، الطوعي أم الإجباري، للمعتقدات الأساس للفلسفة الثورية، المعتبرة حينها الأساس الوحيد الممكن النظام الاجتماعي، وبنتيجة ذلك نفسه، فوق كل نقاشٍ حاسم. سيكون لدي في تتمة هذا المجلد، فرصٌ مكررةٌ للعودة إلى هذا الموضوع، بحيث أُحدد بوضوح الحدود الطبيعية لحرية التفكير، سواء بما تشترك به في كل الحالات الممكنة للمجتمع الإنساني، أو بشكل خاصٍ ما يتعلق بالشروط الخاصة لوجود النظام الاجتماعي الخاص بالحضارة الحديثة. لعله يكفيني هنا، لألخص باختصار التحليل السابق، أن أذكر أن الحس السياسي السليم صاغ بوضوح، منذ زمنٍ طويلٍ، هذه الحاجة الأولى لكل تنظيمٍ حقيقي، بهذه الحكمة الرائعة من الكنيسة الكاثوليكية: in necessariis Unitas, in Dubiis libertas, in omnibus charitas."(يجب أن نكون موحدين عند الضرورة، ونتمتع بالحرية أمام الأشياء غير النهائية، وأن نبقى دائماً مُحسنين ") مع ذلك، تقتصر هذه الحكمة بالتأكيد على طرح المسألة، مشيرة إلى الهدف العام الذي يجب أن يسعى نحوه كل مجتمعٍ على طريقته؛ ولكن دون أن تستطيع، بحدّ ذاتها، أن تقترح أبداً أية فكرةٍ للحل الصحيح، أي، مبادئ قادرة أخيراً على أن تُقيم هذه الوحدة الضرورية، التي قد تكون وهميةً بالتأكيد، إن لم تنتج بداية عن نقاشٍ جوهري حرٍ.

قد يكون من غير المجدي بالتأكيد أن نُحللَ هنا بكثيرٍ من العناية كل العقائد الأساس الأخرى للميتافيزيقية الثورية، التي سيخضعها الآن القارئ الحصيف دون عناءٍ، من خلال طريقةٍ مُشابهةٍ، إلى تقييمٍ مماثلٍ، بحيث يلاحظ بوضوحٍ في جميع الحالات، كما قمتُ بذلك منذ قليلٍ بالنسبة للمبدأ الأكثر أهميةً: أي التكريس المطلق لوجه انتقالي في المجتمع الحديث، تبعاً لصيغة، تكون مُفيدةٍ للغاية، وحتى ضروريةٍ جداً، عندما تُطبّق، تبعاً لتوجهها التاريخي، في عملية تدمير النظام السياسي القديم فقط، لكن عندما تُنقل بشكل خاطئ بخصوص مفهوم النظام الاجتماعي الجديد، فإنها تسعى لإعاقته بشكل تام، مُؤديةً إلى رفضٍ غير محدود لكل حكم صحيح. إن ذلك محسوس بشكل خاص بالنسبة لمبدأ المساواة، الأكثر أهميةً والأكثر نشاطاً بعد المبدأ الذي قمت بتفحصه منذ قليل، والذي هو من جهة أخرى على علاقة مهمة مع مبدأ حرية الاعتقاد المطلقة، ومن هنا كان لابد بالطبع أن ينتج الإعلان، الفوري وإن كان غير مباشر، عن المساواة الأكثر جوهريةً، وهي مساواة العقول. عند تطبيقه على النظام القديم ساعد هذا المبدأ حتى الآن، لحسن الحظ على التطور الطبيعي للحضارة الحديثة، بقيادته التفكك النهائي للتصنيف الاجتماعي القديم. دون هذا التمهيد الضروري، لما كان بإمكان القوى المخصصة لتصبح بعد ذلك عناصر تنظيم جديد، أن تنطلق بالقوة المناسبة وما كان بإمكانها بوجه خاص أن تكتسب الصفة السياسية مباشرةً والتي كانت تنقصها حتماً حتى ذلك الحين. لم يكن المطلق هنا أقل **أهميةً**، في المفهوم المزدوج لهذه العبارة، إلا في الحالة السابقة، لأنه، لو لم يُرفض بداية كل تصنيف اجتماعي بشكل حاسم، لحافظت الجماعات القائدة القديمةِ تلقائياً على هيمنتها، لاستحالة تصور تصنيف سياسي مغاير، ليس لدينا عنه، حتى حالياً، أية فكرةعلى درجة واضحة بما يكفي، مناسبة حقاً للحالة الجديدة من الحضارة. إنه إذن باسم المساواة السياسية الكاملة فقط صار ممكناً حتى الآن الصراع بنجاحٍ ضد حالات عدم المساواة القديمة، التي، بعد أن ساعدت لوقتٍ طويلٍ على تطور المجتمعات الحديثة، كانت تنتهي، في انحطاطها المحتوم، لأن تصبح قمعيةً حقاً. بيد أن تناقضاً يشكل بالطبع الاتجاه التقدمي الوحيد لهذا المبدأ الفعال الذي يسعى، بدوره، لمنع كل إعادة تنظيم حقيقيةٍ، عندما يتجه نشاطها التدميري وقد تمدد بإفراط، نظراً لغياب

الغذاء المناسب، بشكل أعمى ضد القواعد الأولية للتصنيف الاجتماعي الجديد ذاتها. لأنه أيّاً يكن المبدأ، فإن هذا التصنيف سيكون بالتأكيد غير قابل للتوافق مع هذه المساواة المزعومة، التي لن يسعها حقاً، أن تعني اليوم، بالنسبة لكل العقول النيرة، إلا الانتصار الحتمي لحالات عدم المساواة المتطوّرة بفعل الحضارة الحديثة على تلك الحالات التي كان لطفولة المجتمع حتى ذلك الحين أن تحافظ على تفوقها. دون شكّ، لكل فردٍ مهما تكن دونيته، الحق الطبيعي دائماً، إلا في حال سلوك معاد للمجتمع واضح جداً، بأن يتوقع من الآخرين جميعهم التنفيذ التام والمستمر للاعتبارات العامة الملازمة لكرامة الإنسان، والتي سيشكل مجموعها رغم عدم تقديرها بشكل تام أبداً، من يومٍ إلى آخر، المبدأ الأكثر استخداماً للأخلاق العامة. لكن بالرغم من هذا الإلزام الأخلاقي الكبير، الذي لم يُنكر بشكل مباشر وجوده منذ إلغاء العبودية، فإن من الواضح أن الناس غير متساوين لا فيما بينهم، ولا حتى متعادلين، ولا يمكنهم، بالتالي، أن تكون لهم، ضمن التجمع، حقوقٌ متماثلة، ما عدا، بالتأكيد، الحق الأساس، المشترك بالضرورة بين الجميع، في التطوير الحر العادي للنشاط الشخصي، ما أن اتخذ وجهة مناسبة. بالنسبة لكل شخصٍ درس بنباهة الطبيعة البشرية الحقيقية، تبدو الاختلافات الفكرية والأخلاقية أكثر وضوحاً بالتأكيد بين مختلف الهيئات، منها من الاختلافات المادية البسيطة التي تشغل كثيراً العامة من المراقبين. والحالة هذه، بدلاً من أن يقربنا التطور المستمر للحضارة من مساواة وهمية، يعمل، على العكس من ذلك، من خلال طبيعته، على تعميقٍ كبيرٍ للغاية لهذه الخلافات الأساس، في نفس الوقت الذي يخفف فيه كثيراً من أهمية التمايزات المادية التي كانت في البداية تحرص على إبقاء هذه الخلافات محصورة. يأخذ مبدأ المساواة المطلق هذا إذن صفةً فوضويةً أساساً، ويقف مباشرةً ضد الروح الحقيقية لمؤسسته الأولية، ما أن يُعتبر، بعد التوقف عن اعتباره مجرد مفكّك انتقالي للنظام السياسي القديم، قابلاً أيضاً للتطبيق بشكل غير مباشر على النظام الجديد.

لا يقدم التقييم الفلسفي ذاته صعوباتٍ أكثر بالنسبة لمبدأ سيادة الشعب، النتيجة العامة الثانية، التي ليست أقل ضرورية، للمبدأ الأساس للحرية المطلقة للاعتقاد، المنقول أخيراً على هذا النحو من المستوى الفكري إلى المستوى السياسي.

ليس فقط أن هذا الطور الجديد من الميتافيزيقية الثورية كان لا مفر منه كإعلانٍ مباشر للتفسخ الحتمي للنظام القديم: ولكنه كان ضرورياً أيضاً لتهيئة القدوم اللاحق للتكوين الجديد. طالما كانت طبيعة هذا النظام النهائي غير معروفة بما يكفي، كانت الشعوب المعاصرة تستطيع ألا تستدعي إلا مؤسساتٍ وقتيةً محض، والتي لابد لها أن تسند لنفسها الحق المطلق بأن تتغير حسب رغبتها، وإلا، فإن كل القيود لن تنشأ مذ ذاك إلا من النظام القديم، وهكذا ستظل سلطته مصانة، بفعل ذلك وحده، وستكون الثورة الاجتماعية الكبرى قد أجُهضت. التكريس العقائدي للسيادة الشعبية استطاع وحده إذن أن يسمح بالتعاقب الحر المسبق لمختلف التجارب السياسية التي ستؤدي في النهاية، عندما سيكون التجديد الفكري قد تقدم بما يكفي، إلى إقامة نظام حكم حقيقي، قادرٍ على أن يثبّت بانتظام، بمأمن من كل استبداد، الشروط الدائمة والمدى الطبيعي لمختلف السلطات. تبعاً لأية طريقةٍ أخرى، ستقتضي عملية إعادة التنظيم هذه مباشرةً مشاركة خيالية لامبالية من قبل السلطات ذاتها التي يتوجب على هذه العملية أن تخنقها نهائياً. ولكن مع التقدير، بالشكل اللائق، للوظيفة الانتقالية الضرورية لهذا المبدأ الثوري، فإن أي فيلسوفٍ حقيقي لن يكون بوسعه اليوم تجاهل النزوع الفوضوي المشؤوم لهكذا مفهومٍ ميتافيزيقي، عندما يعارض، خلال تطبيقه الكامل، أي تأسيسٍ منظَّمٍ، مُلزماً إلى ما لا نهاية كل المسؤولين بخضوع تعسفي أمام جمهور مرؤوسيهم، بشكل من نقل الحق الإلهي إلى الشعوب الذي طالما أخُذ على الملوك.

أخيراً، تتبدى الروح العامة للميتافيزيقية الثورية بطريقة مماثلةٍ جوهرياً عندما نواجه أيضاً المذهب النقدي في العلاقات الدولية. تحت هذا الجانب الأخير، إن الرفض الحاسم لكل تنظيمٍ حقيقي لن يكون بالتأكيد أقل جزماً، ولا أقل وضوحاً. كون ضرورة التنظيم، في مثل هذه الحالة، أكثر لُبساً وأكثر تخفياً، يمكن حتى أن نلاحظ أن غياب كل سلطةٍ مُنظِّمة كان معلناً هنا بسذاجة أكثر مما هو على أي صعيد آخر. من خلال الإلغاء السياسي للسلطة الروحية القديمة، كان لابد للمبدأ الأساس لحرية الاعتقاد المطلقة أن يحتّم فوراً التحلل التلقائي للنظام الأوروبي، الذي كان الحفاظ عليه يشكل مباشرةً المهمة الطبيعية جداً للسلطة البابوية. توجب على مفاهيم الاستقلال والانعزال الوطني الميتافيزيقية،

وبالتالي، عدم التدخل المتبادل، التي لم تكن في البداية سوى الصياغة المجردة لهذا الوضع الانتقالي، أن تمثل بشكل أكثر وضوحاً مما هو بالنسبة للسياسة الداخلية، السمة المطلقة التي لولا وجودها لفقدت هذه المفاهيم بالضرورة غايتها الرئيسة، وستفقدها حتى جوهرياً اليوم أيضاً، إلى أن يكشف التجلي الكامل في الجديد للنظام الاجتماعي تبعاً لأي قانون ستكون مختلف الأمم قد توحدت مجددا في النهاية. حتى ذلك الحين، فإن كل محاولة تنسيقٍ أوروبية كونها مُوجهةً حتماً من قبل النظام القديم، سوف تسعى في الحقيقة عبر هذه النتيجة السيئة، إلى ربط سياسة الشعوب الأكثر تقدماً بسياسة الشعوب الأقل تقدماً، والتي، لكونها حافظت على هذا النظام في الحالة الأقل تفككاً، ستجد نفسها بشكل طبيعي إذن على رأس مثل هذا التجمّع. قد لا يسعنا إذن أن نقدر حقّ قدرها القدرة العجيبة التي كسبت بها الأمة الفرنسية أخيراً، بكثيرٍ من التفاني البطوليّ الحق الذي لا غنى عنه بأن تحوّل وفق رغبتها سياستها الداخلية، دون أن تنقاد لأدنى خضوع للخارج. كان هذا الانفراد المطلق يشكل بالتأكيد شرطاً أولياً للتجدد السياسي، بما أنه، وفق كل احتمالٍ آخر، كان سيتوجب على مختلف الشعوب، على الرغم من اختلاف مستوى تقدمها، أن تعيد تنظيم نفسها بشكل متزامن، وهو ما سيكون مستحيلاً بالتأكيد، مع أن الأزمة، في الواقع، قد تكون متجانسةً في كل مكان. ولكن من المؤكد رغم ذلك أن الميتافيزيقية الثورية، في هذا الاتجاه، كما في الاتجاهات السابقة، ستسعى مباشرة اليوم وهي تكرّس إلى الأبد هذا الفهم المطلق للجنسية الحصرية، لإعاقة تطور إعادة التنظيم الاجتماعي، بعد أن حُرم بذلك من أحد صفاته الرئيسة. وبهذا المعنى، فإن مثل هذا المفهوم، فيما لو استطاع التفوق نهائياً، لكان قد أرجع السياسة الحديثة إلى ما دون سياسة العصر الوسيط، في وقت باتت فيه مختلف الشعوب المتحضرة مدعوة بالضرورة، بفضل تشابهٍ يزداد قربا واكتمالاً كل يوم، إلى تشكيل تجمعٍ يكون في ذات الوقت أكثر اتساعاً وأكثر تنظيماً من ذلك التنظيم الذي قد أعُدَّ سابقاً بشكل ناقصٍ من قبل النظام الكاثوليكي الإقطاعي. وهكذا، في هذا الصدد، قدر ما في غيره، ستشكل السياسة الميتافيزيقية، بعد تأثيرها الضروري من أجل تحضير التطور النهائي للمجتمعات الحديثة، من الآن فصاعداً، من خلال تطبيقٍ أعمى

ومفرط، عقبةً مباشرةً في وجه الإكمال الحقيقي لهذه الحركة العظيمة، عندما تعرضها وكأنها محدودةً إلى ما لا نهايةٍ بمرحلةٍ انتقاليةٍ خالصة، كان قد تمّ اجتيازها تماماً.

كي نكمل هنا التقييم الأولي للمذهب الثوري، لم يبقَ لي إلا أن أطبّق عليه باختصار المعيار المنطقي الذي جعلنا سابقاً نحكم، به ذاته، على المذهب الرجعي أو اللاهوتي، أي أن نثبت تناقضه الجذري.

بالرغم من أن هذا التناقض لعله اليوم أكثر خصوصيةً وأكثر وضوحاً مما هو عليه في الحالة الأولى، فلابد أن يُنظر إليه مع ذلك كونه، إلزامياً، أقل حسماً ضد الميتافيزيقية الثورية، ليس فقط بمعنى أن تشكيلاً حديثاً يجعله نتيجة ذلك مبرراً أكثر بالطبع ، ولكن بشكل خاص لأن عيباً كهذا لا يمنع بالأساس هذا المذهب من أن يقوم، بقوة كافيةٍ، بواجبه النقدي الخالص، الذي لا يتطلب، باختلافات كبيرة، هذا التناسق الدقيق للمبادئ، الضروري لكل توجّهٍ نظامي حقاً. بالرغم من الاختلافات العميقة، استطاع كل خصوم النظام السياسي القديم، أثناء مسار العملية الثورية، أن يتحالفوا بسهولةٍ ضده، بقدر ما كان يتطلب ذلك بشكل متتالٍ كل هدمٍ جزيءٍ: كان يكفيهم تركيز نقاشهم على النقاط الوحيدة التي كانت حينها مشتركةً بينهم جميعاً، مؤجلين إلى ما بعد النجاح خلافاتهم المتعلقة بتطورات المذهب النقدي اللاحقة، لعله تحليل قد يكون مستحيلاً بالنسبة لعملية نظامية، حيث يجب أن يُرى كل طرف فيها من خلال علاقته الجوهرية مع المجموع. بيد أن هذه الطريقة نفسها في التقييم المنطقي، التي ميّزت آنفاً بوضوحٍ تامٍ بطلان السياسة اللاهوتية الأساس، يمكنها أيضاً، في حال استخدامها بنباهةٍ، أن توضّح بشكل ملموسٍ عدم الكفاية والعقم الحاليين للسياسة الميتافيزيقية. لأنه، إذا كانت مختلف أجزاء هذه السياسة الأخيرة، ومن خلال توجهها الثوري، معفيةً من تماسك كاملٍ متبادلٍ، لتوجب على الأقل أن لا يصبح مجموع المذهب مناقضاً مباشرةً للتطور ذاته الذي كان عليه إعداده، وأن لا يسعى كذلك للحفاظ على القواعد الأساس للنظام السياسي الذي كان ينوي تدميره؛ بما أن التناقض، تحت هذا الجانب أو ذاك، المدفوع منذ ذلك الحين لدرجة قلب العملية الأولية، سيثبت بما لا يقبل الاعتراض، العجز النهائي لمذهبٍ، دفعه إذن المسار الطبيعي لتطبيقاته

الاجتماعية تدريجياً، ليأخذ صفةً معاديةً مباشرةً لروح تأسيسه ذاتها. والحالة هذه من السهل، لهذا السبب المزدوج، أن نثبت أنها تلك هي، في الواقع، الحالة الحقيقية الراهنة للميتافيزيقية الثورية.

لنتأملها أولاً وقد وصلت إلى أرفع موقع ممكن لها، حين حصلت مؤقتا، أثناء المرحلة الأقوى في الثورة الفرنسية، وبعد أن استوفت كل تطورها المنهجي، على هيمنة سياسية كاملة، بسبب تصورها، من خلال وهمٍ حتمي، القائدة حتما لعملية إعادة التنظيم الاجتماعي. ففي تلك الفترة، القصيرة والمصيرية، أظهر المذهب الثوري، بكل طاقته المتميزة، انسجاماً وتماسكاً في غاية الروعة، أضاعهما نهائياً منذ ذلك الحين. والحال، وتحديداً عندما لم يعد عليه أن يصارع ثقافيا ضد النظام القديم، يقوم إذن، بالطريقة الأقل غموضاً، بتنمية روحه المعادية جذرياً لكل إعادة تنظيمٍ اجتماعي حقيقي، ويصل به الأمر حتى ليقف معارضا مباشراً بعنف الحركة الأساس للحضارة الحديثة، لدرجة أن يصبح، من هذه الجهة، رجعياً صريحاً. ولأن الأسباب الأساس لهذا التناقض النهائي الحتمي قد تم تحليلها آنفاً بشكل كاف، سيكون كافياً الآن أن أذكر، بكلماتٍ قليلةٍ، الأدلة الأساس الحقيقية على هذه النزعة الحتمية لدى الميتافيزيقية الثورية لعرقلة التطور الطبيعي مباشرة حتى لهذا النظام الاجتماعي الجديد، والذي كانت معدّة في البداية لإعداد قدومه السياسي.

هذه المعارضة كانت قد تبدت علانية منذ زمن الإعداد الفلسفي لهذا المذهب، والتي يمكننا رؤيتها في كل مكان يهيمن عليها بشكل منتظم المفهوم الميتافيزيقي الغريب لحالة طبيعة مزعومةٍ، هي نموذج أولي وثابت لكل حالةٍ اجتماعية. هذا المفهوم، المعاكس جذرياً لكل فكرة تقدمٍ حقيقيةٍ، لم يكن على الإطلاق خاصاً بالسفسطائي القوي الذي أكثر من شارك، في القرن الماضي، في التنسيق النهائي للميتافيزيقية الثورية. بل يخصّ أيضاً كل الفلاسفة، الذين ساهموا تلقائيا، في مختلف العصور وفي بلدان مختلفة، ودون أي اتفاق، في هذه الانطلاقة الأخيرة للعقل الميتافيزيقي. لم يقم روسو في الواقع، من خلال جدليته الملّحة، إلا بتطوير المذهب المشترك بين كل الميتافيزيقيين الحديثين حتى حده الأقصى، عارضاً، تحت مختلف الأشكال الأساس، حالة الحضارة على أنها انحلال متزايدٍ حتماً لهذا النموذج الأولي المثالي. نلاحظ أيضاً، من خلال التحليل التاريخي، كما سأبين ذلك لاحقاً،

أن عقيدةً كهذه تشكل في الواقع التحول الميتافيزيقي البسيط للعقيدة اللاهوتية العتيدة عن الانحطاط للمحتوم الجنس البشري بسبب الخطيئة الأولى. ومهما يكن من أمر، هل يجب أن نُدهش، إذا ما انطلقنا من مبدأ مماثل، لأن المدرسة الثورية قد انقادت لترى كل إصلاحٍ سياسي وكأنه مخصصٌ أساساً لاستعادة هذه الحالة الأولية الشاذة بأكمل ما يمكن ؟ والحال، ألا يعني هذا، في الواقع، تنظيم الانحدار الشامل تنظيماً منهجياً، وإن كان ذلك بنوايا تقدمية للغاية ؟

لقد كانت التطبيقات الفعلية مطابقةً تماماً لهذا التكوين الفلسفي للمذهب الثوري. حالما تعين البدء بالاستبدال الكامل للنظام الإقطاعي والكاثوليكي، اتجه العقل البشري، عوضاً عن التفكير بمجمل المستقبل الاجتماعي، وفقاً للذكريات الناقصة عن ماض بعيد جداً، جاهداً لأن يُحلَّ محل هذا النظام المتهافت نظاماً أكثر قدماً، ولهذا، أكثر اهتراء، ولكن أيضاً، بهذا ذاته، أكثر قرباً من النموذج الأولي. وكرهاً بكاثوليكية متخلفة جداً، سعى بعضهم لتأسيس نوعٍ من شرك (تعدد الآلهة) ميتافيزيقي، في نفس الوقت الذي عُمِل، ومن خلال ارتدادٍ لا يقل وضوحاً، على استبدال النظام السياسي للعصر الوسيط بنظام الإغريق والرومان، الأدنى بكثير. عناصر الحضارة الحديثة ذاتها، البذور الوحيدة الممكنة لنظامٍ اجتماعي جديد، هُددت أيضاً بالرجحان السياسي للميتافيزيقية الثورية. في ذلك الحين أدانت خطاباتٌ فظةٌ وقويةٌ النهضة الصناعية والفنية في المجتمعات الحديثة مباشرةً ، باسم الفضيلة والبساطة البدائيتين. وأخيراً، لم يكن العقل العلمي نفسه، وهو المبدأ الوحيد لأي بنية فكرية حقيقية، بالرغم من خدماته الوشيكة، بمأمنٍ تام من هذا الانفجار الفوضوي والرجعي، بما أنه يسعى، تبعاً للعبارة المتداولة، إلى إنشاء أرستقراطية الأنوار، المتعارضة أكثر من أية أرستقراطية أخرى مع استعادة المساواة الأولية[8]. دون جدوى قدمت المدرسة الميتافيزيقية بعد ذلك

(8) من بين كثيرٍ من الشهادات المؤسفة على مثل هذا الشذوذ الأساس، لم تبدُ لي أي منها أكثر حزماً بشكل حزين إلا الإدانة البغيضة للعظيم لافوازييه، التي ستكون كافيةً، خلال الأجيال القادمة والأكثر بعداً، كي تصم هذه المرحلة المشؤومة من حالتنا الثورية.

نتائج مشابهة بوصفها محصلاتٍ شاذةٍ، وطارئةٍ تقريباً، للسياسة الثورية. إن التدرج، هو على العكس من ذلك، طبيعيٌ تماماً وضروريٌ، ولن يفوته أن يتحقق من جديد، إذا ما استعادت هذه السياسة في وقتٍ ما ، ومن خلال تضافر أحداثٍ تبدو مستحيلة فيما بعد، هيمنة مماثلة. غير أن هذا الميل المتناقض، والقاهر مع ذلك، نحو الارتداد الاجتماعي، بقصد عودة أكمل للحالة البدائية، هو خاص جداً بالسياسة الميتافيزيقية، بحيث أن الطوائف الجديدة العابرة من الميتافيزيقين، الحاليين، والذين أكثر من استنكروا بغرور الاقتداء الثوري بالنموذجين الإغريقي والروماني، لم يستطيعوا أن يتجنبوا إعادة إنتاج العيب الأصلي ذاته لا إرادياً، وبدرجةٍ أكثر وضوحاً، في سعيهم، لإعادة إنشاء الخلط الشامل، بطريقة أكثر منهجيةٍ، بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية، ومنادين، ، بشكل من استعادة التيوقراطية المصرية أو العبرية، باعتبار ذلك منتهى الكمال الاجتماعي، استعادة مؤسسة على فيتيشية ,fétichisme حقيقية، مخفية عبثاً تحت إسم وحدة الوجود .panthéisme .

منذ أن بدأت الانحرافات الأساس المدفوعة بالانتصار الوقتي للميتافيزيقية الثورية بإفقاد هذه الميتافيزيقية مصداقيتها جوهرياً، تبدى بوجه خاص تناقضها المميز تحت شكلٍ آخر ليس أقل حسماً، في ما كان المذهب النقدي قد جُرَّ بشكل حتمي للممطالبة بالحفاظ الثابت على القواعد العامه للنظام السياسي القديم الذي سبق له أن حطم نهائياً الشروط الأساس لوجوده. لقد لاحظنا، منذ البداية، مثل هذا الميل، إذ أن السياسة الميتافيزيقية ليست، في الواقع، إلا تعبيراً بسيطاً عن السياسة اللاهوتية، يتعين عليها في البداية أن تكيّفه فقط. كل مصلح من مختلف المصلحين الذين تعاقبوا خلال القرون الثلاثة الماضية، كان بدفعه تطور العقل النقدي أبعد من سابقيه، يدّعي دون جدوى مع ذلك، كما نعلم، أنه فرض له حدوداً ثابتةً، هي متراجعة بلا انقطاعٍ في الحقيقة، مستمدة من مبادىء النظام القديم نفسها، التي لم يتابع أيّ منهم عمداً، والحق يقال، تدميرها الشامل، ولو شارك بذلك بأقل قدر من النشاط في الواقع. وحتى إنه من الواضح تماماً أن مجمل الحقوق المطلقة التي تشكل القاعدة المتبعة للمذهب الثوري، وجد نفسه ، في النهاية، مكفولاً من خلال شكلٍ من التكريس الدينيّ، حقيقي بالرغم من غموضه، والذي بدونه قد تكون هذه المعتقدات الميتافيزيقية خاضعةً بالضرورة لنقاش مستمر قد يعرّض فعاليتها لخطر

كبير. دائماً ما نستند، وبشكل أكثر فأكثر عمومية، إلى المباديء الأساس للنظام السياسي القديم الذي عملنا في الواقع على التدمير المتعاقب للمؤسسات، سواء الروحية أم الزمنية، المخصصة للقيام بتطبيقه: وسوف نقرّ في الحقيقة، من وجهة النظر التاريخية، أن هذا النظام كان قد تفكك بشكل أساسي من خلال الصراع الحتمي بين عناصره الأساس.

على الصعيد الفكري، وجب أن تنتج تدريجياً، عن هذا المسار الحتمي، مسيحيةٌ مخففة أو مبسطة أكثر فأكثر، ومختزلة أخيراً إلى هذه الألوهية الغامضة والعاجزة والتي وصفها الميتافيزيقيون، من خلال تقريب مشوهٍ للعبارات، **بالدّين الطبيعي**، كما لو أن كل دينٍ لم يكن فوق - طبيعي بالضرورة. بدعوى قيادة إعادة التنظيم الاجتماعي من خلال هذا المفهوم الغريب والعبثي، انضمت المدرسة الميتافيزيقية بالرغم من توجهها الثوري الخالص، ضمنياً إذن، وغالباً، واليوم خصوصاً، تحت شكلٍ جليٍّ جداً، إلى المبدأ الأكثر جوهرية للمذهب السياسي القديم، الذي يعيد تقديم النظام الاجتماعي على أنه مستندٍ، إلزامياً، إلى قاعدة لاهوتية. هذا هو الآن تناقض الميتافيزيقية الثورية الأكثر وضوحاً والأكثر ضرراً. سيكون لمدرسة **بوسييه ودي ميستر**، المسلحة بمثل هذا الامتيازٍ، تفوق منطقي أكيد على منتقدي الكاثوليكية غير العقلانيين الذين، بينما ينادون بالحاجة إلى تنظيمٍ ديني، ينكرون عليه مع ذلك كل العناصر اللازمة لإنجازه اجتماعيا. بهذا الإذعان الحتمي تتعاضد اليوم المدرسة الثورية مع المدرسة الرجعية في الواقع كي تمنعا مباشرة إعادة تنظيم حقيقية للمجتمعات الحديثة، التي تمنع حالتها الثقافية بشكل أساسي وأكثر فأكثر كل سياسةٍ لاهوتيةٍ، كما كان لابد لروح هذا البحث أن تحدس ذلك كفاية. إن المطالبة المبتذلة بالحاجة المزعومة لسياسةٍ كهذه، يجب أن ينظر إليها من الآن فصاعداً على أنها مماثلة في الحقيقة لتصريح حاسم بالعجز تجاه المشكلة الأساس للحضارة الحالية. مهما تكن المظاهر، قد لا يسع المرء تجنب الاعتراف إذن بعدم كفاءته بشكل مضاعف، سواء لقلة الذكاء، أو لضعفٍ قدرته على الحزم. تحت مظهرٍ كهذا، ربما كان على المجتمع أن يبدو محكوماً أبدياً بالفوضى الفكرية التي تميزه حالياً، لأنه إذا كانت كل العقول تبدو وكأنها تقبل بالحاجة لنظامٍ لاهوتيٍ من جهةٍ، فجميعها، من جهةٍ أخرى، تتفق

بواقعية أكثر على استبعاد نهائي لشروط وجوده الأساس. أليس من الغريب، وحتى المخجل، أن هؤلاء الذين تؤدي سياستهم المتناقضة بالضرورة إلى التكريس الدائم للفوضى، ما زالوا يسعون جاهدين، من خلال خطبٍ طنانة عبثية وغير لائقةٍ، لإلصاق نوعٍ من الوصمة الأخلاقية على الطريق العقلاني الوحيد الذي يظل بعد الآن مفتوحاً على إعادة تنظيمٍ حقيقيٍ، من خلال الارتقاء الاجتماعي للفلسفة الوضعية؟ بأية صفة، قد تجرؤ المذاهب المختلفة، سواء اللاهوتية أم الميتافيزيقية، التي أكدت بقوة التجربة المديدة والمتنوعة للغاية على ضعفها الجوهري، على حظر تطبيق النهج الفكري الوحيد الذي لم تجربه السياسة أبداً حتى الآن؟ أيكون ذلك لأن نهجاً كهذا أعاد مسبقاً لحسن الحظ ، وبقبولٍ شاملٍ، تنظيم كل المستويات الأخرى من المفاهيم الإنسانية [9]؟

طابع التناقض العام هذا، الذي يدعي، بتدميره النظام القديم، المحافظة مع ذلك على قواعده الأساس، هو ليس أقل وضوحا في التطبيق الزمني للميتافيزيقية الثورية منه في تطورها الروحي. فهو يظهر فيه بشكل خاص من خلال ميلٍ واضحٍ الى المحافظة المباشرة، إن لم يكن على العقل الإقطاعي بحد ذاته، فعلى الأقل على العقل العسكري، الذي يشكل أساسه الحقيقي. إن الانتصار العابر للسياسة الميتافيزيقية، المتخيلة بشكل وقتي وكأنها لابد أن تقود حصراً إعادة التنظيم، قد شجع أولاً، لدى الأمة الفرنسية، حماسة رائعة للأريحية الشاملة، التي حظرت من بعد أية نزعةٍ عسكريةٍ مباشرةٍ. لكن ذلك لم يكن إلا ميل فطري مبهم للمشكلة

(9) إذا كان عليّ هنا أن أحتج بشدة على مثل هذه الخطابات، باسم كل هؤلاء الذين يتخيلون إعادة التنظيم الاجتماعي دون أقل تدخلٍ إيديولوجي، فربما لن يكون مستحيلاً أن أفسر أحياناً، بشَيْءٍ من الاحتمالية، التضافر الغريب المانع لكثيرٍ من الآراء، غير المنسجمة أساساً، بالميل العفوي لدى مختلف العقول التي تستفيد اليوم من الغموض ومن تشوش الأفكار الاجتماعية، لمنع الفلسفة الوضعية من إنتاج التوضيح النهائي والذي عبر تبديده إلى الأبد بعض الأوهام العميقة، لابد له من خلع الكثير من الشهرة الرفيعة وأن يجعل من الصعب جداً إحراز أي نفوذ فكري حقيقي. لكن ودون أن ننكر كلية واقع هذا التناغم اللاإرادي بين عدد قليل من العلماء، سيكون عقلانياً أكثر بالطبع أن ننظر إليه كنتيجة حتمية وغير ملحوظة لوضعنا الفكري، كما شرحت ذلك في النص.

الاجتماعية الحقيقية، دون أية رؤيةٍ للحل الواقعي. نتيجة للانتشار الواسع للقدرة الدفاعية التي تطلّبها الحفاظ على الحركة التقدمية ضد التحالف المسلح للقوى الرجعية، فقد اختفى سريعاً هذا الإحساس الأولي الذي لم يكن في الواقع موجهاً من قبل أي مبدأ، بتأثير التطور المنهج للنشاط العسكري الأكثر وضوحاً، مع كل صفاته الإكثر قمعية. في مجرى صراعاتنا السياسية، كم من المرات كان على المدرسة الثورية، على الرغم من نواياها التقدمية، وقد أغواها الاهتمام التافه بمصلحةٍ جزئيةٍ أو عابرةٍ، أن تلوم نفسها على مناداتها بالحرب، التي تشكل اليوم مع ذلك السبب الوحيد الجدي القادر على عرقلة وإبطاء الحركة الأساس للمجتمعات الحديثة بدرجة خطيرة! إن المذهب النقدي هو، في الواقع، قليل التعارض للغاية مع العقل العسكري، القاعدة الرئيسة الوقتية للتنظيم السياسي القديم، بحيث أن أقل درجةٍ من السفسطائية ستكون كافيةً من أجل أن يأخذ هذا المذهب على عاتقه مباشرةً منعه من تقهقره الحتمي الشامل، عندما سيبدو له أن المصالح الثورية تتطلب ذلك. لقد تخيلنا، على سبيل المثال، في الآونة الآخيرة، لهذه الغاية، الحجة الواهية، حجة ضبط عبر الحرب، التأثير الحتمي، للأمم الأكثر تقدماً، على الأمم الأقل تقدماً، الأمر الذي قد يقود منطقياً إلى وقوع انفجار شامل، لو لم يكن على طبيعة الحضارة الحديثة أن تضع لحسن الحظ عقباتٍ كأداء في طريق التطور الحر التدريجي لانحرافٍ كهذا. مثل هذه المكائد، المنصوبة أصلاً من قبل المدرسة الرجعية، تُستقبل بلهفة، عادةً، بمساعدة بعض الاحتياطات السهلة، من قبل المدرسة الثورية، التي تبدو بذلك جاهزةً تماماً للمساعدة بشكل تلقائي في استعادة نظامٍ سياسيٍ ناضلت ضده دوماً وحتى حين لن يثبت أي تحليل حصيف للنقاشات اليومية بشكل مباشر هذا التناقض الواضح، سيكون كافياً، كما يبدو لي، كي نميزه بوضوح، أن نتأمل الجهود الغريبة المجربة في أيامنا، بنجاحٍ وقتيٍ مؤسفٍ جداً، من قبل مختلف أقسام المدرسة الثورية، من أجل رد الاعتبار لذكرى ذلك الذي تابع بأقوى قوة، في الأزمنة الحديثة، التقهقر السياسي، مبدداً قدرةً هائلةً في الإصلاح العبثي للنظام العسكري اللاهوتي.

مع ذلك، وأنا أشير هنا، كما ينبغي لي أن افعل، إلى عقل التناقض الرجعي هذا، قد يبدو لي من الظلم ألّا أشير هنا أيضاً، لدى القسم الأكثر تقدماً في

المدرسة الثورية، لنوعٍ أخير من التناقض، والذي يمتدحه كثيراً، كما لو كان، في الحقيقة، تقدمياً للغاية. يتعلق الأمر بوجه خاص بمبدأ المركزة السياسية الهام، الذي لم تُدرك الحاجه القصوى له إلا من قبل هذه المدرسة، بالرغم من التناقض الواضح لهذا المفهوم مع مبادئ الاستقلال والانعزال التي تشكل روح المذهب النقدي. في ظل هذه العلاقة الجوهرية، تظهر الأدوار بعد الآن بأنها معكوسة بين المذهبين الأساسين اللذين ما زالا يتنافسان عبثاً على الصعود السياسي. يبشّر المذهب الرجعي صراحة، رغم مطالبه الرائعة بالنظام والوحدة، ببعثرة البؤر السياسية، على أمل خفي بمنع بمزيد من السهولة انحلال النظام الاجتماعي القديم عند الشعوب الأكثر تخلفاً، من خلال حمايتها من التأثير الطاغي للمراكز العامة للحضارة. على العكس من ذلك، فإن السياسة الثورية، التي لا تزال فخورة بقيادتها سابقاً التركيز الواسع للقوى، الذي احتاجه الصراع المصيري، في فرنسا، ضد تحالف القوى القديمة، تنسى المبادئ المفككة لتنصح بشدة بهذه التبعية المنهجية، تبعية البؤر الثانوية للمراكز الرئيسة، التي بعد أن ضمنت إلى الأبد، وسط الفوضى الشاملة، الانطلاق الحر للتقدم الاجتماعي، يجب (على هذه التبعية) طبعاً أن تصبح فيما بعد أحد المساعدين المهمين جداً لإعادة التنظيم الصحيحة، القادرةً منذئذ، أن تكون مقتصرة بدءاً على جمهور من النخبة. وباختصار، أدركت المدرسة الثورية وحدها أن التطور المستمر للفوضى الفكرية والأخلاقية كان يتطلب، إجبارياً، تركيزاً متزايداً للعمل السياسي بحد ذاته، كي تتدارك تفككاً عاماً وشيكاً.

بمثل هذه المجموعة من التأملات التمهيدية حول التقييم العام للميتافيزيقية الثورية، فإن قصورها الجوهري لن يكون الآن موضوع نزاع. مما لاشك فيه أنه، بعد الممارسة الفعّالة والمستمرة التي كان على العقل البشري أن يقوم بها، على مر القرون الثلاثة الماضية، كي يجري عملية الهدم التدريجي للنظام السياسي القديم، لم يكن بإمكان هذا العقل أن يعفي نفسه أبداً في البداية من تطبيق ذلك أيضاً على إعادة التنظيم الاجتماعي، عندما جاء هذا التدمير، المتقدّم بما فيه الكفاية، ليكشف عن الحاجة إلى ذلك. لقد كانت كل طريقةٍ أخرى للعمل، في ذلك العصر، ضرباً من الخيال بالتأكيد. لكن هذا الوهم الطبيعي، الذي ما كان لنظرية غريبة حينذاك أن تستطيع وحدها دحضه، لا يمكن أن يُعاد إنتاجه جوهريا

من الآن فصاعداً، لأنه كان على التطور الحر الفعلي لتطبيقٍ كهذا، أن يُظهر لكل العقول، من خلال بصمة ثابتة، الطبيعة الفوضوية الخالصة وحتى التأثير الرجعي مباشرة للمذهب النقدي، عندما لا تكون قدرته التفكيكية قد استُهلكت بعد في الصراع الجوهري الذي شكّل دوماً غايته الخاصة الوحيدة.

يكفي هذا الفحص التمهيدي المزدوج للسياسة اللاهوتية والسياسة الميتافيزيقية هنا، بالرغم من أنه مُختصرٌ جداً، كي يصف بوضوحٍ القصور الحتمي لكلٍ منهما، حتى بالنسبة لهدفها الحصري، مبيناً أنه من الآن فصاعداً، وبدرجة أكثر فأكثر، لن تلبي السياسة الميتافيزيقية بشكل أفضل، في الحقيقة، الشروط الرئيسة للتطور، مما ستلبي السياسة اللاهوتية شروط النظام. ولكن قد يبقى تقيّمهما الخاص بشكل أساسي حتى الآن ناقصاً، إذا لم نأخذ بعين الاعتبار باختصارٍ، بعد أن نقوم بتحليلهما بشكل منفصلٍ، التضاد الفريد الذي انتهى المسار الطبيعي للأحداث بإقامته بينهما، والذي سينتج تفسيره، المستحيل بأية طريقةٍ أخرى، تلقائياً القواعدَ المشار إليها أعلاه، بحيث يتم توضيح الوضع العام الحقيقي للمسألة الاجتماعية الحالية بشكل أفضل.

يمكننا بسهولةٍ أن نعترف اليوم أن المدرسة الرجعية والمدرسة الثورية، بالرغم من تناقضهما الجذري، تسعيان في الواقع ومن خلال حتمية لا تقاوم، إلى الحفاظ بشكل متبادل على حياتهما السياسية، حتى باسم إبطال تأثيرهما المتبادل. فمنذ نصف قرنٍ، سمحت انتصارات باهرة متوالية لكلٍ منهما بتطوير نزعتها الحقيقية بحريةٍ تامةٍ، وبالتالي، قادتهما أخيراً إلى إثبات كلٍّ منهما عجزها الأساس نهائياً عن أن تبلغ فعلياً الهدف العام الذي تجري وراءه فطرة المجتمعات الحاليّة. بالرغم من أنها لا تعدو كونها تجريبيةً ببساطة، أصبحت هذه القناعة المزدوجة الآن عميقةً وشاملةً جداً لدرجة أنها تضع من الآن فصاعداً عقباتٍ كأداء في وجه التفوق السياسي التام لهذه المدرسة أو تلك، اللتين لم يعد بوسعهما التطلع إلا إلى نجاحاتٍ مؤقتةٍ بقدر ما هي ناقصة. وهكذا فإن الرأي العام، المدفوع إلى الخوف بدرجة متساوية تقريباً، وإن يكن بطرقٍ شتى، من الهيمنة المطلقة لإحداهما، وبغياب نقطة ارتكاز أكثر عقلانية وأكثر فاعلية، يستخدم بالتناوب كل مذهبٍ لاحتواء التطاولات غير المحدودة للمذهب الآخر. وحتى حينما يبدو أن التطور الطبيعي

للحاجات الاجتماعية يحتّم مؤقتاً الاهتمام النهائي لصالح إحدى هاتين السياستين، فإن التطور الخطير الذي تأخذه في الحال، لا يتأخر أبداً في أن يسبب تلقائياً عودةً نسبيةً حتميةً إلى السياسة المعادية، التي كنّا قد اعتقدنا أنها تلاشت إلى الأبد. هذا التكوين البائس والمتأرجح لحياتنا الاجتماعية سوف يمتد بالضرورة حتى يأتي مذهبٌ حقيقيٌ وتام، عضويٌ بشكل حقيقي بقدر ما هو تقدميٌ حقاً، ليسمح بالتخلي أخيراً عن هذا البديل الخطر وغير الكافي، وذلك بتلبيته، بطريقة مباشرةٍ ومتزامنة الجانبين الأساسين للمسألة السياسية الكبرى. حينها فقط، سيتجه المذهبان المتعارضان معاً إلى الاضمحلال بشكل نهائي أمام مفهومٍ جديدٍ، سيبدو مباشرةً أنه أفضل توافقاً مع توجهاتهما الخاصة. ولكن، قبل هذه المرحلة، فإن هذين المذهبين، وقد اعتبر كلٌّ منهما أن مصلحته الأساس العملية تكمن في منع الانتصار المطلق للمذهب الآخر، سيظلان يشكلان، بالرغم من كل مظهرٍ معاكسٍ، عنصرين غير منفصلين في الحركة السياسية الأصولية، التي لا يمكن لها أن تتميز اليوم إلا من خلال مساهمتهما المشتركة، الضرورية بالرغم من عدم كفايتها.

كم مرة، خلال المسار المؤسف لصراعاتنا المعاصرة، اعتقد الحزب الثوري والحزب الرجعي، وقد أعماهما نجاح عابر، أنهما قد قضيا إلى الأبد على التأثير السياسي لخصومهما، دون أن يكفّ الحدث أبداً مع ذلك عن دحض هذه الأوهام الباطلة سريعاً بشكل صارخ! فهل منع الانتصار الرهيب للمذهب النقدي، بعد سنواتٍ قليلة، رد الاعتبار الكامل للمدرسة الكاثوليكية -الإقطاعية التي تفاخر البعض عبثاً بأنه قد دمرها؟ وكذلك، ألم تشجع في النهاية، ردة الفعل الرجعية، التي تتبعها بونابرت بكثيرٍ من القوة، عودةً شاملةً نحو المدرسة الثورية، التي كان قد احتُفلَ بشكل مفخّم بتقييدها نهائياً؟ بعد هاتين التجربتين الحاسمتين، ألم ينتج من جديد، بشكل متتال، على صعيد أدنى، تطور وضعنا السياسي اليومي الظهورُ المستمرُ، الواضح تقريباً، والمتعذر رده دائماً. من الواضح، في الواقع، من وجهة النظر الفلسفية، أن الميتافيزيقية الثورية، بموجب اتجاهها النقدي الخالص، كانت ستفقد اليوم، لنقص الدعم، نشاطها السياسي الرّئيس، وذلك منذ أن تعين على الاهتمام العام، نظراً لكون النظام القديم قد دُمّر بما يكفي بحيث تصبح

استعادته مستحيلةً بكل تأكيد، الاتجاه بشكل خاصٍ نحو إعادة تنظيم نهائية، تصبح ملحّةً أكثر كل يوم. لكن، ولأن عملية إعادة التنظيم لا تزال تُفهم فعلياً، حتى الآن، بسبب غياب المبادئ الجديدة، وفقاً للمذهب اللاهوتي نفسه، فإن الفلسفة السياسية السلبية جاءت لتلعب، كما في الماضي، دوراً اجتماعياً ضرورياً، بتصديها للاندفاع الخطر للسياسة الرجعية. وبشكل مماثلٍ، ودون الإنذارات الصائبة التي توحي بها الهيمنة المطلقة للسياسة الثورية كي تدفع المجتمع نحو فوضى ماديةٍ وشيكةٍ، لكان المذهب القديم اليوم فقد مصداقيته بصورة عامة وتقلّص إلى مجرد وجودٍ تاريخي، منذ لم يعد النظام الموازي، ، بعد الآن، في الواقع، لا مفهوماً ولا مرغوباً فيه، حتى من قبل أنصاره المزعومين. إذن، فالمذهبان منكبّان الآن، في الحقيقة أحدهما قدر الآخر، بنية سلبيةٍ بشكل أساس، كما لو أنهما مخصصان لإبطال مفعول بعضهما بعضاً بشكل متبادل، وهذا على ما يبدو حتى الآن الوسيلة الوحيدة الميسورة لتدارك النتائج التدميرية التي قد تجلبها بالتأكيد الهيمنة الكلية لأحد المذهبين.

غير أنه من المهم أن نلاحظ أيضاً، في المقام الأخير، أن كلاً من هذين المذهبين المتناقضين يشكل مباشرةً عنصراً لا غنى عنه في وضعنا السياسي الغريب، بمساهمتهما في الطرح العام للمشكلة الاجتماعية، المعروضة من قبل أحدهما من الجانب العضوي، ومن المذهب الآخر من وجهة نظرٍ تقدميةٍ، مع أنه لابد للتناقض المقام هكذا بين الوجهين الكبيرين للمسألة أن يسعى جداً لأن يخفي طبيعتها الحقيقية. في الحالة الحاضرة المؤسفة للأفكار السياسية، من المؤكد أن الإلغاء التام للمذهب الرجعي، إذا كان تحقيق ذلك ممكناً، سيخفي في الحال المفاهيم القليلة ذات الطابع الواقعي في السياسة التي لا تزال عقولنا تحتفظ بها حتى الآن، والتي تتعلق جميعها حتماً بالنظام الاجتماعي القديم. وفي اتجاه معاكس، لا يمكننا أن ننكر أكثر أنه، دون المذهب الثّوري، لكانت كل أفكار التقدم السياسي، بالرغم مما يلفها من غموض اليوم، قد زالت حتماً، في ظل الهيمنة القاتمة للفلسفة القديمة. في الواقع، بما أن كلاً من المذهبين هو بالتأكيد عاجزٌ بعد الآن عن بلوغ هدفه الخاص بشكل حقيقي، فإن فعاليتهما العملية ستقتصر بشكل أساس، في هذا الموضوع، على الحفاظ في المجتمع الحالي، ولو كان ذلك

بشكل غير تام أبداً، على الشعور المزدوج بالنظام وبالتقدم. مع أن غياب أي مبدأ قادرٍ حقاً على تحقيق هذا المدلول الأساس المزدوج يجب أن يخفف بشكل خاص من هذا الشعور الغامض، فإن الاحتفاظ الدائم به، وبأية طريقة كانت، لا يجعل منه حاجة ضرورية مسبقة، كي تذكّر بلا انقطاعٍ، سواء الفلاسفة، أم الجمهور، بالشروط الحقيقية لإعادة التنظيم الاجتماعي، والتي ستكون طبيعتنا الضعيفة بخلاف ذلك مهيأةً جداً لتجاهلها. نستطيع إذن، تحت جانب كهذا، أن ننظر إلى المسألة بأنها تقوم على تكوين مذهبٍ يكون في ذات الوقت أكثر عضويةً من المذهب اللاهوتي وأكثر تقدمية من المذهب الميتافيزيقي، النموذجان الوحيدان الحاليان لهذه الصفة المزدوجة، والتي يكون النظر المتزامن، في هذا المجال، حتمياً حتى إيجاد الحل الكامل لهذه المشكلة الكبرى.

دون شكٍ، لا ينبغي إطلاقاً محاكاة النظام السياسي القديم، في تصور النظام المناسب لحضارةٍ مختلفة جداً بدرجة عميقة. لكن التأمل المتواصل في النظام القديم يظل ضرورياً مع ذلك بوصفه القادر وحده على تبيان الصفات الأساس لكل تنظيمٍ اجتماعي حقيقي، مُجبراً المستقبل على تنظيم كل ما كان الماضي قد قام بتنظيمه، وإن كان بذهنيةٍ أخرى، وبطريقة أكثر كمالاً. يبدو لي التصور العام للنظام اللاهوتي والعسكري، نتيجة لضعفه الحتمي، أكثر انمحاء اليوم مما قد ستقتضيه، من هذه الجهة، الحاجات الحقيقية لتفكيرنا، وخاصةً بما يتعلق بالفصل الهام بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية، الفصل المبخوس القيمة إلى أقصى حد من قبل فلاسفة المدرسة الكاثوليكية اللامعين. سوف يعود للفلاسفة الوضعيين، أن يجددوا وفقاً لاستخدامهم الأمثل، وبعد دراسةٍ معمّقةٍ للماضي، ما كان قد تعيّن على الحركة العامة للحضارة الحديثة أن تسقطه من الحياة الواقعية بشكل نهائي.

التأثير الضروري للفلسفة الثورية لإجبار المفاهيم الاجتماعية اليوم على أخذ طابع تقدمي حقاً، أصبح واضحاً جداً بحيث أنه لم يعد يتطلب أي نقاشٍ بعد الآن. بفرضها، بعزيمة لا تقهر، التخلي كلياً عن النظام السياسي القديم، تُحافظ، وسط المجتمع الحالي، على تحريض ثمينٍ، سيقتصر دونه كسلنا العلمي قريباً على أن يعرض، كحلٍ نهائي للمسألة، تعديلاتٍ غير مجدية للنظام المنحَّل. ألم نرَ مع

ذلك مختلف القوى المعاصرة تعترض غالباً على هذه الشروط الضرورية، معلنة بمرارةٍ أن المبادئ الثورية كانت تجعل كل حكم مستحيلا مستقبلاً؟ هذا الاحتجاج العاميّ قد أُعيد إنتاجه بجدية على لسان عدة تجمعات علميةٍ، فخورة بأنها بدأت بصعوبةٍ أخيراً باستشفاف المنحى الفوضوي للمذهب الثوري، اعتقدت، بكبريائها الأعمى، بوجوب الدعوة إلى تدميره الفوري كأساسٍ كاف لإعادة التنظيم الاجتماعي، دون ملاحظة أنها كانت، عبر ذلك وحده، تدعو بالضرورة، بخلاف غايتها الخاصة، إلى الهيمنة السياسية للمدرسة الرجعية. إن كل إعلانٍ مشابهٍ من أية جهةٍ أتى، يعادل اليوم واقعياً اعترافاً رسمياً بالعجز السياسي. كون المذهب الثوري هو القادر وحده حتى الآن على أن يطرح بفعاليةٍ أحد نوعي الشروط الأساس للمشكلة الاجتماعية، فلم يعد يسعنا أبداً، على هذا الصعيد، أن نقرَّ بسذاجةٍ بعدم كفاءته المطلقة، إلا إذا تشبثنا دون جدوى بإنكار صفةٍ كهذه على هذا المذهب؛ رفضها يعني الرغبة في حل المسألة، بغض النظر عن ظروفها الأساس. لا يمكن أن توجد إلا وسيلةٌ وحيدةٌ للوصول لاحقاً إلى حذفها بشكل حقيقي، وذلك بأن ننجز أفضل منه الهدف الأساس الذي تبناه هذا المذهب، والذي ما زال وحده، بالرغم من صعوباته الجمّة، يتابعه الآن بشيء من الفعالية. على أي وجه من الوجوه، سوف تؤول كل الطعون ضد الفلسفة الثورية في النهاية إلى الفشل دائماً أمام التعلق الفطري الثابت للمجتمع الحالي بالمبادئ التي قادت، منذ ثلاثة قرونٍ، كل انجازاته السياسية، والتي ينظر إليها هذا المجتمع، بحقٍ، (بوصفها المكونة وحدها الشروط العامة الضرورية لتطوره اللاحق...هذا الكلام غير مفهوم؟؟؟؟)

إن كل عقيدةٍ من هذه العقائد الأساس التي تكون هذا المذهب، تشكل في الواقع مؤشراً أساسياً يجب أن تلبيه، تحت طائلة البطلان، كل محاولةٍ حقيقيةٍ لإعادة التنظيم الاجتماعي، شريطة الكفّ مع ذلك عن اعتبار شرح مبهم للمشكلة على أنه الحل الصحيح. تذكّر هذه المبادئ، مفهومة على هذا النحو، في نواح مختلفة، بالتكريس السياسي لعدة واجبات رئيسة في الأخلاق العامة التي لابد أن المدرسة الرجعية، بالرغم من إدعاءاتها الباطلة، تجاهلتها جوهرياً، لأن النظام الذي تنادي به قد فقد منذ زمنٍ طويلٍ القدرة على ممارستها. بهذا المعنى، فإن مبدأ حرية التفكير الأساس يجبر فعلياً إعادة التنظيم الروحي أن تنتج، عن عملٍ ثقافيٍ خالصٍ،

مسببة، بنتيجة نقاشٍ كاملٍ، قبولاً إرادياً، إجماعياً، دون أي تدخلٍ غير متجانس من قبل السلطات المادية لكي تسرّع، عبر إرباكٍ غير مناسب هذا التطور الفلسفي الكبير. وكذلك الأمر، على المستوى الزمني ، يستطيع مبدأ المساواة ومبدأ السيادة الشعبية وحدهما أن يفرضا اليوم بقوة على الطبقات الجديدة وعلى السلطات الجديدة الواجب الملحّ، المنسي بسهولةٍ كبيرةٍ، بأن لا يتطورا أو لا يُمارسا إلا لصالح العامة، بدلاً من السعي لاستغلال الجماهير لمصالح فردية. إن هذه الأخلاقيات السياسية المختلفة، التي احترمها النظام القديم حتما في السابق خلال فترة بأسه، لم تعد مُصانةً الآن، بشيءٍ من الفعالية، إلا من قبل المذهب الثوري، الذي بدأ انحداره الحتمي، من هذه الناحية، يصبح مؤسفاً جداً، لأن مهمته، على هذا الصعيد، لم تُنجز بشكل أفضل. حتى ذلك الوقت، قد يكون إلغاؤه، إذا كان ممكناً، خطراً للغاية، بتعريضه، دون مراقبةٍ، المجتمعات الحالية لمختلف الاتجاهاتٍ القمعيةٍ التي ترتبط تلقائياً بالنظام السياسي القديم. إذا كان، على سبيل المثال، بوسع المبدأ المطلق لحرية التفكير أن يختفي في الحال، ألن نغدو، نتيجة هذا وحده، خاضعين في الحال إلى استبداد صانعي أو مصلحي الأديان الظلامي، المنقادين سريعا، بعد تبشير متحمس عقيم، إلى استخدام الإجراءات الأكثر جورا لاستعادة وحدتهم الرجعية العبثية مادياً؟ إنه الأمر عينه على كل صعيد آخر تماماً.

لا شيء بوسعه إذن أن يجيز هذه الطعون العمياء الموجهةً بتواتر شديد في أيامنا ضد الفلسفة الثورية، من قبل كثيرٍ من الحكام وكثيرٍ من أصحاب الشهادات العليا الذين لا يستطيعون ان يغفروا للمجتمع الحالي عدم تأييده بشكل سلبي مشاريعهم غير العقلانيه. إذا كان لابد لهذه الفلسفة أن تمنع فعلاً كل إعادة تنظيمٍ حقيقيةٍ، فإن البلاء قد يصبح مذ ذاك عضالاً، لأن تأثيرها الرئيس يشكل اليوم فعلاً مكتملاً، ولا يمكن أن يتوقف تدريجياً إلا بتطوير عملية إعادة التنظيم هذه التي كانت هذه الفلسفة موجهةً بشكل خاصٍ لتحضير مساراته وتسهيلها. إن المذهب النقدي، المفهوم صوفياً بمعنى مطلقٍ وغير محددٍ، يظهر، من خلال طبيعته، دون شك، منحىً فوضوياً حتماً، كما وصفته بشكل كاف سابقاً. سيكون من العبث مع ذلك تضخيم هذه العقبة الرئيسة، لدرجة أن نجعل منها عقبة لا يمكن

تجاوزها. عبثاً نأسف اليوم، باسم النظام الاجتماعي، للقدرة المدمِّرة لروح التحليل والبحث: هذه الروح تظل مع ذلك مفيدة للغاية، بفرضها، لأجل قيادة إعادة التنظيم الفكري والأخلاقي، عدم إنتاج إلا فلسفةً جديرةً حقاً بأن تتحمل بفخرٍ الاختبار الحاسم والضروري لنقاشٍ معمَّقٍ، ممتدٍ بحريةٍ حتى بلوغ العقل العام الاقتناع التام؛ وهو الشرط الأساس، الذي لحسن الحظ لا يمكن لأي شيء بعد الآن أن يجعلنا نتملص منه، مهما بدا صعباً بالنسبة لمعظم الذين يعالجون المسألة الاجتماعية الآن. سيكون بإمكان فلسفةٍ كهذه وحدها أن تحدد لاحقاً لهذا العقل التحليلي الحدود العقلية الحقيقية التي يجب أن نحذر تجاوزاتها، بتعزيزنا، في سياق الأفكار الاجتماعية، التمييز العام الموصوف سابقاً بوضوح بالنسبة لكل المفاهيم الوضعية الأخرى، بين المجال الخاص للاستدلال والمجال الخاص للملاحظة الخالصة.

على الرغم من كونها مُرغمة، بفعل المسار الطبيعي للأحداث، على توجيه تطورها السياسي انطلاقاً من مذهب سلبي جوهرياً، كما شرحتُ ذلك، فإن المجتمع الحالي لم يتخلَ أبداً عن القوانين الأساس للعقل البشري؛ وسيعرف، في الوقت المناسب، كيف يستخدم الحقوق ذاتها التي خوّله إياها هذا المبدأ كي ينخرط من جديد في علاقات تنظيمٍ حقيقي، عندما ستكون مبادئه قد تم فهمها أخيراً وتقديرها. لا تبدو اليوم حالة الحرية الكاملة، أو بالأحرى حالة اللا - دولة، ضروريةً، بحقّ، إلا من أجل أن تتيح للمجتمع خياراً مناسباً لم يخطر له حرمان نفسه منه. إذا كانت بعض العقول الشاذة تعتبر أن حرية التفكير توجب عدم الإصرار على اتخاذ قرارٍ أبداً، فإن العقل العام لن يسعه الاستمرار في انحراف كهذا؛ ومن جانبه، فإن التردد المستمر لا يُثبت في الحقيقية إلا الغياب الذي مازال قائماً للمبادئ القادرة على حسم المداولة، وحتى مجيء المبادئ التي لا يمكن لنقاشها أن يُغلق في الواقع دون أن يُعرض المستقبل الاجتماعي لخطر كبير. وكذلك الأمر، على المستوى الزمني، فإن المجتمع الحالي وهو يمنح نفسه الحق العام، الضروري مؤقتاً، بالرغم من كونه فوضوياً في النهاية، بأن يختار ويغيّر كما يشاء المؤسسات والسلطات القادرة على إدارته، لم يدَّعِ مطلقاً أنه الانقياد للممارسة غير المحدودة لهذا الحق، حتى ولو كان، وقد كفّ عن أن يكون ضرورياً، سيُصبح مضراً له. لن يسع هذا المجتمع، الراغب على هذا النحو في التزود فقط بكفاءةٍ

أساسيةٍ، بعيدةٍ جداً عن فرض أي عائقٍ على تطوراته اللاحقة، أن يتردد في إخضاع خياراته لقواعدٍ جوهريةٍ مُخصصةٍ لضمان فعاليته، عندما ستكون شروطٌ كهذه في النهاية قد اكتُشفت واعتُرف بها بالفعل. حتى ذلك الوقت، ما هو الإجراء الأكثر حكمة الذي قد يستطيع المجتمع تبنيه فعلياً ، في مصلحة النظام المستقبلي ذاتها، إلا الحفاظ على العمل السياسي مفتوحاً بحريةٍ ، دون أي إخضاعٍ مسبقٍ لا جدوى منه، والذي يمكن أن يعيق الانطلاق الذي مازال مجهولاً للنظام الاجتماعي الجديد؟ وبأية صفةٍ سيدين المنتقدون العبثيون للسياسة الثورية وضعاً كهذا، دون أن ينتجوا أي تصور قادر حقاً على تحضير الموعد النهائي له؟ وفوق ذلك، من سيجرؤ، عندما يحين هذا الموعد، على أن ينكر على المجتمع بجديةٍ الحق العام في أن يعتزل مهامه الآنية، عندما سيجد أخيراً الهيئات الخاصة المُعدّة لممارستها بشكل مناسب؟ على الرغم من الكثير من الاعتراضات المرّة ضد موقف المذهب الثوري العدائي دائماً، ألا يتضح، على العكس من ذلك، أن الشعوب في أيامنا، قد استقبلت عادة، بلهفة بالغة أدنى ملامح مبادئ إعادة التنظيم، والتي كانت تريد التضحية لأجلها، بفعل تعجل مشؤوم، ودون أسباب كافيةٍ، بالحقوق التي لم تبد لها إلا باهظة الكلفة؟ أما استحق معاصرونا، من هذه الناحية، اللوم من قبل فلاسفةٍ حقيقيين، وفي الكثير من المناسباتٍ الهامة، على ثقةٍ مُبالغٍ فيها بسخاء، ومؤيدة جداً لأوهام خطرة، عوضاً عن الريبة الممنهجة، المُنتقدة بحدةٍ من قبل هؤلاء الذين ربما يشعرون سراً بعجزهم الجوهري عن خوض نقاشٍ حقيقيٍ؟ وهكذا فإن المذهب الثوري، بعيداً عن أن يضع عقباتٍ لا يمكن تجاوزها أمام إعادة التنظيم السياسي للمجتمعات الحديثة، يشكل في الواقع، بطريقة أكثر وضوحاً وأكثر مباشرةً مما فعله المذهب الرجعي، الدليل لمستوى ضروريٍ من الشروط العامة، التي يجب أن لا تكون مُهملةً أثناء إتمام عمليةٍ كهذه.

تلك إذن هي الحلقة المُفرغة بعمقٍ التي يجد العقل البشري نفسه محصوراً في داخلها حيال الأفكار الاجتماعية، وهو مُرغمٌ بعد الآن، بهدف المحافظة، ولو بطريقة غير مكتملةٍ، على الوضع التام حقاً للمسألة السياسية، أن يستخدم بشكل متزامنٍ مذهبين متعارضين لن يفضيا إلى أي حلٍّ حقيقيٍ، وكل منهما، الضروري بصفة مؤقتة، بحاجةٍ مع ذلك لأن يتم احتواءه بمشقة عبر خصومة المذهب الآخر. هذا

الوضع المؤسف، الذي، قد يسعى، بطبيعته، للبقاء إلى أجلٍ غير محدودٍ، لن يسعه القبول بمخرجٍ فلسفيٍ آخر غير الهيمنة المنتظمة لمذهب جديد، مكرس، بجمعه في حلٍ مشتركٍ في النهاية، شروط النظام وشروط التطور، ليستوعب نهائياً الرأيين المتناقضين، ملبياً بشكل أفضل من كل منهما، ودون أدنى تناقضٍ، كل الحاجات الثقافية المختلفة للمجتمعات الحديثة. لقد مارس المذهب النقدي، ومن ثم المذهب الرجعي، بشكل متتالٍ هيمنةً واضحة جداً ومطلقةً تقريباً، خلال الربع الأول من القرن المنصرم، وذلك منذ بداية الثورة الفرنسية؛ ولكن هذه التجربة المزدوجة كانت كافيةً لتؤكد إلى الأبد الضعف الجذري لكلٍ منهما في موضوع إعادة التنظيم الاجتماعي، الذي مازال معتمداً دون أي جدوى. وهكذا، فقد هذان المذهبان نشاطهما المهيمن في الجزء الثاني من منتصف هذا القرن، ،وبالرغم من تنافرهما الحتمي، فقد توجب عليهما التشارك بقدر متساو تقريبا ، في الإدارة اليومية للنقاشات السياسية، حيث يقدم أحدهما كل الأفكار الأساس للحكم في حين يقدم الآخر مبادئ المعارضة. وفي مدد متقاربةٍ أكثر فأكثر، يمنح المجتمعُ لكل منهما بالتناوب، منتظراً مساراً أكثر عقلانيةً، هيمنة جزئيةً ومؤقتةً، وفق ما يعمل المسار الطبيعي للأحداث على التخويف أكثر من العجز الجائر للنظام القديم، أو من قرب حدوث الفوضى المادية. هذه التقلبات الشائعة، التي تُميز عصرنا، تُعزى غالباً عند الأفراد، إلى الفساد أو العجز الإنسانيين، اللذين عليها تحفيزهما بقوة، في الحقيقة: لكن هذا التفسير المحدود أكثر مما ينبغي بالتأكيد، الذي لا يمكن أن يُطبّق في المجتمع المأخوذ بشكل جماعي، والذي، مع ذلك، لا يبدو أقل تقلباً بكثير، يجب أن يُعزى ميل كهذا بشكل خاصٍ إلى السبب الأعمق والأعم الذي أشرت تواً إليه، وأن نعترف أنه حتى في الحالات الخاصة، لابد أن تكون مثل هذه التغييرات غالباً، النتيجة اللإرادية لوضعٍ جديدٍ، قادرٍ على التذكير خصوصاً بالحاجة للنظام أو بالحاجة للتقدم، محسوستين جداً على انفراد في زمن يفهم فيه قليل من المفكرين حقاً مجمل حالتنا السياسية.

عنصر خاص وعفوي في هذا التأرجح المؤسف، هو رأي ثالث، ساكن جوهريا، وجب أن يتوسط تدريجياً بين المذهب الرجعي والمذهب الثوري، تشكّل إذا صح القول، دون أي تصور مباشر، من أنقاضهما. بالرغم من هذه الطبيعة الهجينة

والتركيب المتناقض لهذا الرأي المتوسط، يجب تاريخياً وصفه بالمذهب أيضاً، بما أنه يجد الآن كثيراً من المتشدقين الذين يسعون جاهدين لتقديمه بوصفه النمط النهائي من الفلسفة السياسية. إنه متواضعٌ وسلبيٌّ تجاه الاندفاع المتهور للروح الثورية، وحتى خلال ردة الفعل الرجعية التي تلته، فلقد استطاع الحصول شيئاً فشيئاً، منذ ذلك التاريخ، وجرّاء فقدان الثقة المتزايد بالمذهبين المتناقضين، ودون أي جهدٍ، على تفوقٍ فعّالٍ، بالقدر الذي تقتضيه طبيعته الملتبسة. وهو منذ ربع قرنٍ، يشغل بشكل رئيس، وأكثر فأكثر، عبر مختلف الطوائف المرتبطة به، مُجمل المشهد السياسي لدى الشعوب المتقدمة. كانت الأحزاب الأكثر تعارضاً مُرغمةً بالتدريج، من أجل الحفاظ على نشاطها، أن تتبنى بشكل متناسقٍ صيَغه المميزة، لدرجة أن تخفي أحياناً عن المراقبين القليلي الخبرة، الطبيعة الحقيقية للصراع الاجتماعي، الذي مع ذلك، مازال يتابع البقاء بالإكراه فقط لعدم وجود أي متغير جديدٍ في الحقيقة، بين الفكر الثوري والفكر الرجعي. بالرغم من أن هذين المحركين لم يتوقفا أبداً عن كونهما السببين الوحيدين الفعالين في مختلف الهزات السياسية، ومع ذلك فإن النتيجة النهائية لدوافعهما المتناقضة تؤدي بشكل أساس، في العادة، إلى النمو المنتظم للمذهب الخليط والساكن، الذي بات صعوده الشامل بعد الآن لا يقبل الشك، على الرغم من كونه مؤقتاً.

يشكل هذا التفوق الواضح، الذي يثير المدرستين الفعّالتين، دون أن ينورهما، برأيي، المظهر الأكثر تميزاً للرفض العام الذي يسعى العقل العام أكثر فأكثر، من خلال تجاربنا الكبرى المعاصرة، إلى إسقاط المبادئ المطلقة للمذهب الرجعي والمذهب الثوري بشكل نهائي، على الرغم من التناقض الحتمي، المشروح أعلاه، الذي يجبره مع ذلك على استخدامها نظرياً، ساعيا بجدّ لإبطالها، بعضاً ببعض. لا شيء يمكن أن يبيّن بشكل أفضل أن مظهراً كهذا هو الفرصةَ الحالية الأمثل للمحاولات الفلسفية الموجهة لتخليص المجتمعات الحديثة فعلياً من هذه الوضع العاصف، عبر إنتاجها أخيراً وبشكل مباشر المبادئ الأساس لإعادة تنظيمٍ سياسيٍ حقيقيٍ. لم يصبح أي إعدادٍ مُشابهٍ، متعذر التنفيذ في ظل سلطةٍ جائرة أو جاذبةٍ لهذه او لتلك من الفلسفتين المتناقضتين، ممكناً إلا منذ أن سمح مذهبٌ ملتبسٌ يمنع، من خلال طبيعته كل انشغال خاصٍ بفهم الطبيعة الأساس المزدوجة للمشكلة

الاجتماعية، التي لم تكن كل وجوهها حتى ذلك الوقت قد دُرست بشكل متزامنٍ. في الوقت نفسه ، يُستخدم هذا المذهب الهجين كدليل للمجتمع الحالي كي يحافظ، بطريقة عابرةٍ بقدر ما هي مرهقةٍ، ولكنها الوحيدة المتاحة مؤقتاً، على النظام المادي اللازم لإنجاز هذه العملية الفلسفية الكبرى، والذي بدونه سيتعطل الانتقال العام بشكل جذري. تلك هي المهمة المزدوجة، الرئيسية على الرغم من كونها عابرةً بالضرورة ، والتي تقوم بها اليوم المدرسة السكونية، في التطور النهائي الكبير للمجتمعات الحديثة. ربما تتطلب طبيعتنا الضعيفة في الواقع، من أجل تطوير هذا التأثير بشكل كامل، أن يشعر زعماء هذه المدرسة بأنهم يتحركون واثقين ثقة مطلقة بالانتصار النهائي لمذهبهم، على الرغم من أن هذا الوهم ربما يكون بالتأكيد أقل ضرورية، وبالتالي أقل قابليةً للتبرير، مما قمت بشرحه بخصوص المذهب الثوري، حيث وجدنا أنه محتوم بقوة. ولكن مهما يكن من أمرٍ، فإن هذه الخدمة الكبرى قد تشوهت بشكل كبير، في الحقيقة، من خلال خطأ جوهري جداً، يعمل على تكريس مرحلة الانتقال البائس الذي ننجزه اليوم، كنموذجٍ ثابتٍ للحالة الاجتماعية.

سيكون من غير المجدي أبداً، بالتأكيد، أن نُلحّ هنا لأن نطبق على هذا المذهب الوسيط تطبيقاً خاصاً، معيارنا المنطقي الشامل، المؤسس على الاهتمام بعدم الاتساق. يتضح من خلال طبيعة مذهبٍ كهذا أن عدم الاتساق قام فيه إجبارياً، بشكل مباشر من حيث المبدأ، بحيث يتعين أن يظل تلقائياً فيه أكثر عمقاً وأكثر اكتمالاً مما هو في المذهبين الآخرين. بالنسبة لهما، التناقضات الرئيسة التي أشرنا إليها في الأعلى هي فقط النتيجة الواقعية لعدم توافقهما الجوهري مع الحالة الحاضرة للحضارة؛ أما هنا، فهي تكمن مباشرةً في التكوين الخاص لهذا النظام الغريب. تمارس السياسة السكونية بدرجةٍ عاليةٍ مهمة الحفاظ على القواعد الأساس للنظام القديم، بينما تُعيق جذرياً، من خلال مجموعةٍ من الاحتياطات المنهجية، أشد شروط وجوده الحقيقي ضرورةً. بطريقة مماثلةٍ، وبعد التزامٍ رسميٍ بالمبادئ العامة للفلسفة الثورية، التي تشكل قوتها المنطقية الوحيدة ضد المذهب الرجعي، تسارع هذه السياسة لتمنع بشكل منتظم من انطلاقها الفعلي، بإثارتها أمام تطبيقها اليومي عدة عقباتٍ مبنية بصعوبةٍ. بكلمةٍ وَاحِدَةٍ،

هذه السياسة، التي تفاخر باحتقارها للمثاليات، تظهر مباشرةً اليوم بأنها الأكثر خيالية من كل الطوباويات، عندما تريد تثبيت المجتمع في وضعٍ متناقضٍ بين التقهقر والتجدد، عبر موازنة وهمية متبادلة بين غريزة التنظيم وغريزة التقدم. ولأنها لا تملك أي مبدأ خاصٍ، فإنها تتغذّى فقط على الاقتباسات المتنافرة التي تقوم بها بشكل متزامنٍ من المذهبين المتناقضين. ومع اعترافها التام بعدم قدرة كلٍ منهما الجوهرية على إدارة المجتمع الحالي بشكل مناسب، يرتكز استنتاجها النهائي على تطبيقهما فيه معاً. دون شك، تخدم هكذا نظرية بشكل مفيدٍ العقل العام كعضوٍ مؤقت من أجل منع الهيمنة المطلقة الخطرة لهذه الفلسفة أو تلك؛ ولكنها تسعى مباشرةً، بفعل حاجة واضحة، لأن تمدّ، قدر الإمكان، وجودهما المزدوج بوصفه القاعدة الضرورية الأولى للتأثير المتذبذب الذي يميزها. وهكذا، فإن هذا المذهب المختلط، الذي إذا ما نظرنا إليه من خلال توجهه الانتقالي الخاص، يساهم، بتأثيرٍ حتمي سبق شرحه، في تحضير طرق إعادة التنظيم الاجتماعي النهائية، ويشكّل على العكس من ذلك، عندما ننظر إليه كخاتمة، عقبةً مباشرةً في طريق إعادة التنظيم هذه، سواء بالعمل على تجاهل طبيعته الحقيقية، أم من خلال سعيه إلى استمرارية هذين المذهبين المتناقضين، اللذين يعيقانه اليوم أيضاً. هل سيكون بإمكاننا أن نأمل بأي حلٍ حقيقيٍ لهذه المعضلة الاجتماعية المزدوجة، من خلال مذهبٍ مدفوع بشكل متناوبٍ في تطبيقه اليومي، إلى تكريس الفوضى بشكل منهجي باسم التقدم، والتقهقر، أو جمودٍ يعادله، باسم النظام؟

في الجزء التاريخي من هذا المجلد، سوف أقوم طبعاً بشرح التحليل الأساس للمجموع الخاص جداً للشروط الاجتماعية، الذي لا بد أنه وفّر، في إنكلترا، من خلال المسار المميز لتطورها السياسي، للملكية البرلمانية المنادى بها كثيراً من قبل المذهب المختلط، تماسكاً استثنائياً للغاية، باتت مع ذلك نهايته الحتمية، حتى هناك، وشيكةً بعد الآن، كما تشير إلى ذلك أكثر فأكثر التجربة المعاصرة. هذا الفحص، الذي قد يكون في غير موضعه هنا، سيوضّح تماماً، كما أمل، الغلطة الكبرى للفلاسفة ولرجال الدولة، الذين، وفقاً لتقييمٍ مُبهمٍ أو سطحيٍ لحالة فريدةٍ وعابرةٍ، اقترحوا وتابعوا دون جدوى، كحل نهائي للأزمة الثورية الكبرى للمجتمعات الحديثة، الزرع المنتظم، في القارة الأوروبية، لنظامٍ محليٍ بشكل

أساسي، محرومٍ نهائياً إذن من كلِ دعائمه الضرورية، وخاصة من البروتستانتية المُنظَّمة، التي شكلت، في إنكلترا، قاعدته الروحية الأساس. حالة الطفولة حيث لا تزال ضعيفة المعرفة الجوهرية بالتطور الاجتماعي، هي وحدها ما يسمح بفهم كيف استطاع انحرافٌ كهذا أن يشدّ اليوم عدداً كبيراً من العقول النيرة. ولكن لابد لهذه الهيمنة المؤسفة أن تجعلنا نُعلّق، في مكانٍ مناسب، أهميةً قصوى على النقاش اللاحق لهذا الجانب الوحيد الخادع من المذهب السكوني، الذي سيميزه تحليل تاريخي دقيق تلقائياً، مؤكداً البطلان العميق الحتمي لهذه الميتافيزيقية الدستورية في توازن وتعادل مختلف السلطات، وفقا لتقييمٍ حصيف لنفس هذه الحالة السياسية التي تستخدم كقاعدةٍ عاديةٍ لمثل هذه الأوهامِ الاجتماعية .

ومع ذلك، فإن الكثير من الجهود الكبيرة المبذولة، منذ ربع قرنٍ، من أجل أن يؤمم في فرنسا، وعند الشعوب الأخرى التي بقيت كاثوليكية اسمياً، هذا النوع من التسوية الانتقالية بين العقل الرجعي والعقل الثوري، دون أن يستطيع مع ذلك هذا النظام الباطل أن يكسب أيضا، في أي مكانٍ آخر غير الأرض التي نشأ فيها، أي تماسك سياسي كبير، قد تكون (هذه الجهود) كافيةً الآن، دون شكٍّ، لغياب إثبات مباشر كي تبين بوضوحٍ، وبطريقة حاسمةٍ، وإن تجريبية، العجز الجذري لنظامٍ مُشابهٍ بالنسبة للمسألة الاجتماعية الكبرى. في الحقيقة، هذا الحل المزعوم لا يؤدي بالتأكيد إلا إلى نقل المرض من الحالة الحادة إلى الحالة المُزمنة، ساعيا لجعله غير قابل للشفاء، عبر التكريس المطلق وغير المحدد للتنافر الانتقالي الذي يشكل عرَضه المرضي الرئيس. تبعا لتوجهها الخاص ستكون سياسةٌ كهذه مُدانة بالضرورة لافتقارها المطلق لأية صفةٍ متميزةٍ حقاً، لكي تستطيع أن تصبح على السواء رجعيةً أو ثوريةً، ودون أن تكون بقوة لا هذه ولا تلك، تبعاً للدوافع المتناوبة التي تنتج تلقائياً عن المسار العام للأحداث، الذي تخضع بشكل سلبي لتأثيرها الذي لا يقاوم.

إن ميزتها الأساس تكمن في اعترافها بالوضعية الجوهرية المزدوجة للمشكلة الاجتماعية؛ فلقد أحست، مبدئياً، كم هو هامٌ التوفيق اليوم بين شروط التنظيم وشروط التقدم. ولأنها لم تحمل في الواقع، عند تفحص المسألة، أية فكرةٍ جديدةٍ، مخصصةٍ للتلبية المتزامنة لهاتين الحاجتين الاجتماعيتين الكبيرتين، فقد تحول

حتماً حلها العملي إلى شكلٍ من التضحية المتساوية بالأول كما بالثاني. بالنسبة للتنظيم، في الواقع، كانت هذه السياسة مُجبرةً أولاً، من خلال طبيعتها، في الواقع، على التخلي جوهريا عن استعادة أي نظامٍ ثقافيٍ أو أخلاقي حقيقي، لا تخفي إطلاقا حياله قصورها الحتمي. والحالة هذه، وباقتصاره إذن على المحافظة البسيطة على تنظيم مادي خالصٍ، فإن الوضع العام لهذه السياسة يجب أن يجد نفسه مصطنعا بشكل جوهري قريبا، ومُرغماً على الصراع يوميا ضد النتائج الطبيعية لفوضى أقرّ مباشرة مبدأها الأساس؛ وهذا ما يجعله، عادةً، غير قادر على الحركة إلا في اللحظة نفسها التي يصبح فيها الخطر وشيكاً، وبالتالي، لا يمكن التصدي له غالبا. من جهةٍ أخرى، يبقى هذا العمل الهام مرتبطاً تلقائياً بالنظام الملكي، السلطة الوحيدة التي ماتزال فعالةً حقاً من النظام السياسي القديم، وخاصةً في فرنسا، والذي تسعى أساساً كل أنقاضه الأخرى، الروحية والزمنية لتلتف حوله. والحالة هذه، فإن التوازن الممنهج، الذي أرسته الميتافيزيقية السكونية، بإعلانها السلطة الملكية قاعدة رئيسة للحكم، يطوقها بشكل منهجي بعقباتٍ مُتزايدةٍ دوماً، والتي تحدّ من نشاطها الخاص أكثر فأكثر، قد تنتهي بتجريد السلطة الملكية تدريجياً من السلطة الفعالة التي يتطلبها اليوم الإنجاز الحقيقي لهكذا توجه، إذا لم يكن يجب على المسار الطبيعي للتطور الاجتماعي أن يحول دون النمو التام لهذا التكوين المتناقض[10] الذي يشجع النظام القديم، دون حاجاته السياسية الأكثر وضوحاً، والذي قاد سابقاً، في أكثر من مناسبةٍ خطيرةٍ، حتى إلى أن يُنكر بشكل جازمٍ على الملوك الاختيار الحر حقاً لمسؤوليهم الأساسين. شروط التقدم ليست مفهومة، في الواقع هي مفهومةً من قبل هذه السياسة البرلمانية، بشكل مُرضٍ بأكثر من فهم شروط التنظيم الحقيقي. ولأنها لا تُطبّق أي مبدأ خاصٍ وجديدٍ في الحل، فإن القيود التي تكون مُرغمةً، لمصلحة النظام، على

(10) قد تم لحسن الحظ صياغة هذه المرحلة الانتقالية من خلال حكمة تيير الشهيرة: *الملك يملك، ولا يحكم*. إن هذا التأثير الواسع، الذي حصلت عليه بسرعةٍ كبيرةٍ هذه العبارة الميتافيزيقية الدقيقة، يدل في الوقت نفسه على الانحطاط المحتوم للعقل الملكي، وعلى الطبيعة العابرة للغاية لنظامٍ مُستندٍ إلى تناقض سياسي كهذا الذي هو في ذلك الأثناء ليس إلا تعبيراً إجمالياً دقيقاً لما نسميه اليوم الفكر المؤسساتي.

وضعها حول العقل الثوري، هي بالضرورة مقتبسة من النظام السياسي القديم، وبالتالي، تميل حتماً لتأخذ صفةً رجعيةً و تعسفية إلى حدٍ ما، حسب الشرح الأساس للمذهب النقدي، المثبت أعلاه. يمكن التحقق من ذلك بسهولةٍ، على سبيل المثال، بالنسبة للتحديدات المألوفة لحرية الكتابة، لحق الإنتخاب، الخ....، تحديدات مُستمدةٌ دائماً من الشروط المادية اللامعقولة، التي، لأنها تعسفيّةٌ للغاية، بطبيعتها، تطغى وتُغضب بوجه خاص لدرجةٍ واضحةٍ إلى حدٍ ما، دون أن تكون الغاية التي اقتُرحت من أجلها قد تم بلوغها بدرجة كافية إطلاقاً؛ وهكذا سيكون جمهور المستبعدين مُغتاظاً حتماً أكثر بكثير مما قد يكون راضياً العدد القليل من هؤلاء الذين تُعطى لهم امتيازاتٍ مبررةً بشكل معيب جداً.

إن كل فحصٍ أكثر خصوصيةً للمذهب المختلط أو السكوني، الذي لا يعدو كونه، والحق يقال، إلا طوراً عاماً أخيراً للسياسة الميتافيزيقية، سيكون هنا سابقاً لأوانه، زد على أنه غير مفيد أساساً. من الواضح لوجهة النظر التي يجب أن يكون عقل القارئ مرتكزاً إليها الآن، أن إعادة التنظيم النهائي للمجتمعات الحديثة لن يمكنها أبداً أن تُقاد من قبل نظرية وقتيةٍ وتابعة، والتي لا يمكنها، في الواقع، إلا أن تشرعن الصراع السياسي الجوهري، عبر سعيها لتأبيده، والتي، من خلال فائدتها المؤقتة، لا تتبنى، في الواقع، إلا هذا الدور السلبي تماماً، الناقص التحقق دائماً من جهة أخرى، أي منع الملوك من النكوص والشعوب من الانقلاب. قد تكون ثمة أهميةٌ لهذه الخدمة الأكيدة، فمثل هذا التجديدُ ما كان ليتمّ دون شك مع عوائق بسيطة.

إن هذا التحليل الجوهري لثلاثة مذاهب فكرية تسود اليوم كل النقاشات السياسية، قد أثبت الآن وبشكل كاف، وبطرق مختلفة، يتعذر نفيها، عجزها الجذري المشترك عن قيادة إعادة التنظيم الاجتماعي، عجزٌ يحسّ به بشدة أكثر يوماً بعد يومٍ أفضل المفكرين، على الرغم من الحاجة الماسة، التي سبق شرحها، والتي من جهةٍ أخرى، تتطلب وقتياً الاستخدام المتزامن لهذه المذاهب الثلاثة، حتى يتم ابتلاعها المتسق والنهائي من قبل فلسفةٍ جديدةٍ، قادرةٍ على أن تلبي في الوقت ذاته، من خلال مبدأ واحدٍ، مختلف الشروط العامة للمشكلة الحالية. من أجل استكمال تقييم مبدئي كهذا، بحيث تظهر بشكل أفضل الحاجة القصوى لمثل

هذه الفلسفةِ ، يبقى لنا أن نميّز الآن بإيجازٍ الأخطار الاجتماعية الأساس التي تنتج حتماً من الإطالة المؤسفة لحالةٍ فكرية مماثلةٍ، والتي تعمل، من خلال طبيعتها، على التفاقم من يومٍ لآخر. ربما يكون من الظلم بقدر ما هو سابق لأوانه أن ننظر إليها بوقتٍ أبكر، قبل أن نكون قادرين تلقائياً على إدراك المشاركة المباشرة والثابتة فيها للميتافيزيقية الثورية، والميتافيزيقية الرجعية والميتافيزيقية الساكنة. بالرغم من أن المدرستين الأخيرتين تتوافقان غالباً، في هذا الصدد، كي تضعا اللوم الأساس على المدرسة الأولى بشكل خاصٍ، كسببٍ مباشر للأزمة، ومع ذلك من الواضح أن التوسع المستمر للنتائج الضارة للفوضى الفكرية، وبالتالي الأخلاقية، يجب أن يُنسب إليهما أيضاً، بما أن هاتين المدرستين عاجزتان بشكل جذريٍ أيضاً عن اكتشاف العلاج، فهما تساهمان من جهةٍ أخرى، بشكل مباشر قدر منافستهما، في الإطالة غير المحدودة للضرر، الذي تعرقلان علاجه الحقيقي. عدم التوافق العميق الذي يقوم اليوم بين المسار العام للحكومات والحركة الأساس للمجتمعات، يتعلق دون شك، وبالقدر نفسه تماماً، بروح السياسة الحاكمة العدوانية بشكل معيب كما بالميل الفوضوي في النهاية للآراء الشعبية. تحت مختلف الجوانب التي سنقوم بتفحصها، لا يصدر الاضطراب الاجتماعي، في الواقع، عن الملوك أقل مما هو عن الشعوب، ومع هذا الفارق المُفاقِم ضد الملوك، لأن الحل الصحيح يجب أن يصدر عنهم.

النتيجة الأكثر شمولاً لهذا الوضع المشؤوم، ونتيجته الأكثر مباشرةً والأكثر ضرراً، والمصدر الأول لكل حالات الفوضى الأساس الأخرى، تكمن في التوسع المتزايد دائماً، والمرعب أصلا، للفوضى الفكرية، المثبتة اليوم من قبل كل المراقبين الحقيقيين، على الرغم من التباين البالغ في آراءهم النظرية حول سببها ونهايتها. لعله هنا بشكل خاص يتعين أن تُعفى منطقياً السياسة الثورية من المسؤولية الحصرية جداً التي يعمل البعض جاهدا لإلقاءها عليها، والتي، بالعادة، تتقبلها من تلقاء نفسها بيسر شديد. دون شكٍ، تنتج هذه الفوضى مباشرةً عن التطور المستمر للحق المطلق لحرية التفكير، المخوّل بحزم لكل الأفراد من قبل المبدأ الأساس في المذهب النقدي. ولكن، بما أني أشرت إلى ذلك مسبقاً، فإن حق التفكير لا يقتضي، بحد ذاته، الغياب الحتمي لأي قرارٍ ثابتٍ ومشتركٍ، حتى وإن كان تطبيق

هذه العقيدة يعطي اليوم هكذا نتائج، فإن ذلك مرده أساساً أنه لا توجد حتى الآن مبادئ قابلة لأن تحقق أخيراً الإجماع الجوهري للعقول؛ وحتى حصول ذلك، لابد لهذه الفوضى أن تستمر حتماً. والحال، وعلى الرغم من أن المذهب الثوري يسعى مباشرةً من خلال إمتدادٍ مُفرطٍ، ، كما لم أتردد أبداً في إظهار ذلك بصراحةٍ، إلى إدامة غياب مبادئ الالتقاء هذه، بطريقة غامضة تقريباً، مع ذلك يبدو لي أن ثغرة كهذه يجب أن تُعاب على السياسة السكونية بالضبط ، التي تدّعي أنه لا يوجد هناك ما يدعو إلى الانشغال بتاتاً ببحثٍ مُشابهٍ، كانت تمنعه في الواقع، وخاصةً على المذهب الرجعي الذي يجرؤ اليوم، من خلال اقتراحٍ مثيرٍ للسخريةٍ حقاً، على المناداة بوصفه الحل الوحيد الممكن للفوضى الثقافية، بإعادة الاعتبار الاجتماعي المستحيلة لهذه المبادئ الباطلة ذاتها التي جلب عجزها الحتمي في الأصل هذه الفوضى. إذن قد يحاول هذان المذهبان الأخيران دون جدوى بعد الآن، أمام النظرة المحايدة لفلسفةٍ سليمةٍ، التملص من المسؤولية، التي تبدو كل يومٍ أكثر قرباً وأكثر خطراً، والتي يجب أن تؤثر عليهما الإطالة الضارة للفوضى التي قد يكون من الظلم الكبير أن نعزوها حصراً إلى المذهب الذي يظهر بأنه يشكل سببها المباشر والثابت. مهما يكن من أمر، يتعلق الأمر الآن بالتصدي خصوصاً في هذه المذاهب ذاتها للعواقب الفعلية لوضع عام، ساهمت فيه حتماً، كلٌّ على طريقته الخاصة، المذاهب الفكرية الثلاثة التي ينقسم العالم السياسي بينها اليوم بشكل مؤسفٍ جداً. دون دافع الإنصاف الذي أشرت إليه تواً، قلما سيكون من المهم أن نبحث هنا لأية درجةٍ يجب أن تُعزا هذه الفوضى الواضحة في الأذهان إلى تحريضٍ مباشر، أو إلى قمع معيبٍ جذرياً.

بمقتضى تعقيدها الفائق، وبالتالي باتصالها الصميمي بمجموع المشاعر الإنسانية، فقد كان على المسائل الاجتماعية، من خلال طبيعتها، وبدقةً أكبر من باقي المسائل الأخرى، أن تظل مُجمعة لدى عددٍ ضئيلٍ من عقول النخبة، التي قد تكون التربية التمهيدية الأقوى، المُتبعة بدراساتٍ مباشرةٍ، قد هيأتها تدريجياً لتتابع وبنجاحٍ إعدادها الصعب. هذا هي، على الأقل، في هذا الصدد، وبوضوحٍ تامٍ، الحالة الحقيقية العادية للذهن البشري، الذي يشكل بنظره كل وضع آخر، خلال الأزمنة الثورية، نوعاً من حالة مرضية إلى حدٍ ما متميزة ، ومن جهة أخرى حتميةً

مؤقتا وحتى ضرورية، كما شرحت ذلك. كم ستكون إذن الأضرار العميقة لهذا المرض الاجتماعي، في وقت حيث كل الأفراد، مهما يكن ذكاؤهم متدنياً، وعلى الرغم من الغياب الكلي غالباً للإعداد المناسب، مدعوون دون تمييزٍ، من خلال أشد المحرضات قوة، إلى البتّ يومياً، بالخفة المؤسفة جدا، دون أي دليل، ودون أدنى قيدٍ، في المسائل السياسية الأكثر جوهرية! بدل أن يدهشنا الاختلاف المريع الناتج تدريجياً من خلال الانتشار الشامل، منذ نصف قرنٍ، لهذا الميل الفوضوي، ألا يجدر بنا أن نعجب بالأحرى بشكل كبيرٍ، أنه بفضل الحس الطبيعي الجيد والاعتدال الفكري لدى الإنسان، فإن الفوضى ليست عارمة حتى الآن، وأنه لا تزال هنا وهناك بعض نقاط التقاء مبهمة، في ظل تحلل المبادئ الاجتماعية العامة المتزايد أبداً مع ذلك! لقد بلغ الضرر إلى الدرجة التي تأخذ عندها كل الآراء السياسية اليوم، بالرغم من أنها مستمدة سوية من الأساس الثلاثي العام الذي قمت بتحليله، صفةً فرديةً بشكل أساسيٍ، عبر الفروق الدقيقة التي لا تحصى التي يستوجبه الخليط المتنوع لثلاثة مستويات من المبادئ الفاسدة. ما عدا في حالات الانجذاب، حيث يمكن إخفاء الاختلافات الجذرية بشكل مؤقت أثناء المتابعة المشتركة لغاية عابرةٍ حيث يحتفظ كلٌ من المتحالفين المزعومين عادةً بالأمل السري بأن ينفرد باستثمار تحققها، يصبح من المستحيل أكثر فأكثر الآن أن يتم حقاً دفع حتى عددٍ قليلٍ جداً من المفكرين، إلى الجهر برأي سياسي صريح بعض الشيء، حيث غموض لغةٍ مخادعة وإبهامها لن يقودا أبداً إلى إنتاج المظهر الخادع لتعاون لن يكون موجوداً. والحال، يلزم أن نشير هنا، كتأكيدٍ صريحٍ لما قمت توّاً بذكره حول المشاركة الحتمية المتساوية للمبادئ الأساس الثلاثة في إحداث هذه الفوضى الفكرية، إلى أن خرف العقول الحالية الشامل هذا، هو بالتأكيد، ليس أقل وضوحاً في المعسكر السكوني البحت، وحتى في المعسكر الرجعي، مما هو عليه في المعسكر الثوري بحصر المعنى، وهذا ما كنت قد بينته من قبل. حتى أن كلاً من هذه الأحزاب الثلاثة قد أسف غالباً في لحظات صفاء، بمرارةٍ عميقةٍ، للتنافر الشديد، الذي كان يعتقد نفسه مصاباً به بشكل خاص، بينما لم يكن خصومه أبداً، والحق يُقال، أفضل حظاً: إن الفرق الرئيس فيما بينهم يقوم في الحقيقية، في هذا الصدد، في أن كلاً منهم ما يشعر بمآسيه الخاصة بعمق أشد.

في البلدان التي كان قد تكرس فيها التحلل الثقافي بانتظام، منذ بداية الحقبة الثورية، في القرن السادس عشر، من خلال الهيمنة السياسية للبروتستانتية، تضاعفت حالات الهذر، دون أن تكون بوتيرة اقل، بالرغم من تماثلها اللاهوتي، أكثر بكثير من أي مكانٍ آخر، لأن العقل البشري، الأكثر قرباً حينها إلى الطفولة، استفاد فيها خصوصاً من إنعتاقه الوليد كي يستسلم بشكل أعمى إلى نقاش دون نهاية للأفكار الدينية، الأكثر غموضاً بالضرورة، وبالتالي الأكثر تنافرا من جميع الأفكار، وذلك عندما لا تضبط سلطة روحية قوية انطلاقتها المتضاربة. لم يستطع أي بلد أن يثبت هذا المنحى الحتمي بشكل أفضل من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحللت المسيحية إلى عدة مئاتٍ من الطوائف، المتنافرة جوهرياً، التي تنقسم كل يومٍ أكثر إلى أفكارٍ فرديةٍ تقريباً، سيكون تصنيفها غير عملي قدر ما هو غير مفيد، والتي يسعى اليوم عدد لا يحصى من المنشقين السياسيين للانضمام إليها. لكن الأمم المُهيأة بما يكفي لحسن الحظ، عبر مُجمل تاريخها، كي تتجنب أساساً، كما في فرنسا بوجه خاص، محطة البروتستانتية الخادعة، والتي استطاع عقلها البشري بذلك الانتقال مباشرةً عبر فترةٍ انتقاليةٍ أكثر وضوحاً وأكثر سرعةً، من الحالة الكاثوليكية الخالصة إلى الحالة الثورية بوضوح، لم تستطع مع ذلك أن تنجو أيضاً من هذه الفوضى الفكرية الحتمية، الملازمة بالضرورة لكل ممارسةٍ مطولة لحق حرية التفكير الفردي المطلق. إلا أن الانحرافات، اتخذت فيها، دون أن تكون بالتأكيد أقل معاداة للمجتمع، نتيجة لذلك، طابعاً أقل غموضاً بكثير، والذي لابد أن يعيق فيها بدرجة أقل إعادة التنظيم النهائي. بما أن حالات الهذر هذه، والتي مجالها من جهةٍ أخرى لا ينضب، تميل يومياً لأن تختفي، تحت تأثير نقاشٍ غير كاف، بحيث تُستبدل في الحال بشطط جديد، قد يكون من المفيد الاحتفاظ هنا بالذكرى المتميزة لِلبَعْضٍ من الحالات الرئيسة، ليست الأكثر خطورةً، من وجهة نظري، والتي اخترتها بشكل خاصٍ بسبب راهنيتها الأكثر تميزاً. ليكفني إذن أن أعدد بشكل متتالٍ، ذاكراً شهادة كل المراقبين المطلعين جيداً، ودون أن أعلّق، مع ذلك، أية أهميةٍ على ترتيب هذه الإشارات : 1 - الاقتراح الاقتصادي الغريب بإلغاء استخدام النقود، و بالتالي،

بإعادة المجتمع بذلك من جديد، بقصد التقدم، إلى زمن المقايضات المباشرة.
2 - مشروع تدمير العواصم الكبرى، المراكز الأساس للحضارة الحديثة، بوصفها مقرّاتٍ واسعةٍ للفساد الاجتماعي.3 - فكرة حد أعلى للأجر اليومي مثبّت عند مستوى ضعيف جداً، لا تستطيع أن تتجاوزه، بأية حال، الأرباح الحقيقية لأية حرفة 4 - المبدأ، الأكثر تهديماً أيضاً، ومع أنه معروض بلهجة قاطعة جداً في أيامنا، المتمثل بالمساواة الدقيقة للتعويضات الاعتيادية بين كل الأعمال الممكنة.
5 - وأخيراً، هناك، في مرتبة المفاهيم السياسية التي سيبدو أن على وضوحها الأكثر فظاظة أن تسبق كل وهمٍ أساسي، تقع السفسطات الخطرة لمحبي البشر خاصتنا حول الإلغاء المطلق لعقوبة الإعدام، باسم مماثلة ميتافيزيقية عبثية لعتاة المجرمين بالمرضى البسطاء. كل هذه الانحرافات المختلفة، وكثيرة أخرى مماثلة، أو أيضاً أكثر وضوحاً وأكثر أذىً، تُنتج من جهة أخرى يومياً بالطريقة العامة نفسها لانتاج الآراء الأفضل إعداداً والأكثر قدرة على المساهمة المفيدة في إعادة التنظيم الاجتماعي، دون أن يكون باستطاعة أيٍ من الأحزاب الحالية، في هذا الصدد، أن يبني بشكل حقيقيٍ، بين أعضاءه الخاصيّن، أدنى انضباط فكري، حتى حينما يشعر بأنه الأكثر عرضة للشبهة، في نظر الرأي العام، بانحرافاتٍ مماثلةٍ. يجب عدم الاعتقاد، فضلا عن ذلك، إن حالات شطط كهذه قد تكون محصورةً اليوم بشكل أساسيٍ ببعض العقول الغريبة الأطوار أو غير المنظمة، كما عرضت منها غالباً العصور الأكثر تنظيماً. إن ما يميز بأوضح شكل، في هذا الموضوع، الغياب الكلي للمبادئ العامة الصالحة حقا لتوجيه أفكارنا السياسية بالشكل المناسب، هي شمولية هذا المنحى الفوضوي المؤسفة، واستعداد العقول المهلك، حتى تلك الأكثر طبيعية، للانقياد، غالباً فقط بدافع غرورٍ ملوم جدا، للدفاع اللحظي عن المفارقات الأكثر ضرراً. لم يبدُ لي هذا المشهد صادماً أكثر إلا عندما نستطيع ملاحظته، بما أن تجربتنا اليومية تقتضي ذلك بشدة، لدى العقول المستسلمة للثقافة الاعتيادية لأيٍ من العلوم الوضعية، والتي لم يستوقفها إطلاقاً مع ذلك، في هذا الصدد، التناقض الغريب الذي تعين أن تقدمه لها بالطبع هذه الحكمة المتشككة، والتي تفخر هذه العقول بها بالفعل، تجاه أدنى أسئلة الفلسفة الطبيعية، إذا ما قورنت بالزهو العبثي الذي لا تخشى معه أن تبتّ عرَضاً،

تماماً كشخص من العامةّ، دون أي تحضير عقلي، في المواضيع الأكثر صعوبةً والأكثر أهميةً والتي يمكن أن تكون في متناول العقل البشري. إن هذا المرض وقد بلغ الآن حتى إلى العقول التي هي، اليوم، بلا منازعٍ، الأفضل إعداداً، فلن يكون بوسع أي شيء دون شك أن يُظهر هنا بقوة أكبر انتشاره الحالي المخيف.

تعين أن تكون النتيجة المحتمة العامة لمثل هذا الوباءِ المزمنِ ، بحتمية واضحة، الهدم التدريجي، وشبه الكلي حالياً، للأخلاق العامة، التي تحتاج قبل كل شيء، وهي المستندة بشكل ضعيفٍ، لدى معظم الناس، إلى الشعور المباشر بأن تكون العادات موجهةً دائماً عبر قبول الإرادات الفردية المتماثل لقواعد مشتركة وثابتة، جديرة في كل مناسبةٍ خطيرةٍ بتثبيت المفهوم الصحيح للخير العام. تلك هي الطبيعة المعقدة للغاية للمسائل الاجتماعية، التي، حتى دون أي مقصد سفسطائي، يمكن أن يكون الداعم لها والمناهض لها مدعوماً فيها، في كل النقاط تقريباً، بطريقة معقولةٍ للغاية، لأنه، لا توجد أية مؤسسة مهما كانت ضروريةً في الواقع، لا تعرض، في الحقيقة، صعوباتٍ عديدةً وخطيرةً، بعضها جزئي والبعض الآخر عابر؛ وفي الجهة المعاكسة، فإن الطوباوية الأكثر شططاً تقدم دائماً، كما نعلم، بعض الفوائد الأكيدة. والحال، فإن معظم العقول هي، دون شك، مشغولةٌ بشكل حصري للغاية، سواء بمقتضى مستوى إدراكها الضعيف جداً، أم، وهذا من الممكن أنه الأكثر شيوعاً، بعاطفةٍ تشغل اللبّ، بحيث لا تعود هذه العقول قادرةً حقاً على الإحاطة بشكل متزامنٍ بمختلف الجوانب الأساس للموضوع. كيف سيكون بإمكانها إذن الامتناع عن إدانة كل مبادئ الأخلاق العامة الكبرى بالتتابع تقريبا، التي تكون عيوبها، في العادة، بارزةً جداً، بينما تظل دوافعها الأساس ، بالرغم من أنها في الحقيقة حاسمة أكثر، مخفيةً بعمقٍ أحياناً، إلى أن يقوم تحليل دقيق، وصعب جداً غالباً، بالكشف عنها؟ هذا بشكل خاص هو ما يجب أن يجعل كل نظامٍ أخلاقيٍ متعارضاً بالضرورة مع الحرية المتنقلة للعقول الحالية، فيما لو كان بإمكانها الثبات إلى أجلٍ غير محدودٍ؛ بما أن معظم القواعد الاجتماعية المخصصة لتصبح متبعة لن يسعها أن تكون متروكة إلى القرار الأعمى والتعسفي لجمهورٍ غير كفءٍ، دون أن تفقد كل فعاليتها. بدايةً، يفترض التقارب الضروري للعقول إذن، التخلي الطوعي والمبرر لأكبر عددٍ منها عن حقها السيادي

في البحث، والذي سوف تسارع، دون شك، للتنازل عنه تلقائياً، حالما ستجد أخيراً هيئات جديرة لممارسة سيادتها الوهمية المؤقتة بشكل مناسب. إذا كان شرط كهذا بات حتمياً بعد الآن بالنسبة لأدنى المفاهيم العلمية، فهل يمكن أن يكون فعلاً موضع نزاعٍ بخصوص المواضيع الأكثر صعوبةً، والتي تتطلب المزيد من الوحدة؟ حتى يتم تحققها الكامل، ستبقى الأفكار الفعلية عن الصالح العام، المتحولة إلى حبٍ غامضٍ للبشر، أسيرة دائماً ، كما نشاهد اليوم، للتقلبات الأكثر ضرراً، التي تسعى مباشرةً لتنتزع منها كل قوةٍ حقيقية لمواجهة الدوافع القوية لأنانيةٍ مدفوعة بقوة. خلال المسار اليومي المحزن لصراعاتنا السياسية، يُدفع الناس الأكثر ذكاءً والأكثر استقامةً بشكل طبيعيٍ لاتهام بعضهم بعضاً بالجنون أو بالفساد، تبعاً للتناقض العبثي لمبادئهم الاجتماعية؛ من جهةٍ أخرى، عند كل حادثةٍ خطرةٍ، تجد المبادئ السياسية العامة الأكثر تناقضاً نفسها مدعومةً بشكل اعتياديٍ من قبل أنصارٍ يجب أن يبدوا أيضاً أنهم جديرون بالاحترام: كيف سيستطيع التأثير المستمر لهذا المشهد المزدوج، المتعارض أساساً مع أية قناعةٍ عميقةٍ وراسخةٍ، أن يسمح، مع الزمن، بأن تدوم، سواء لدى الذين يتشاركونها، وحتى لدى المعجبين بها، أخلاقية سياسية حقيقية ؟

في الحقيقة، لقد تم تأخير هذا الخذلان العام، في أيامنا، من خلال رجحان المذهب الثوري نفسه، الذي يتهمه المذهبان الآخران عادةً بهذا الخذلان حصراً بجور شديد. لأنه كان على الحزب الثوري، بمقتضى طابعه التقدمي، أن يكون أكثر من أي حزبٍ آخرٍ، مدفوعاً بقناعاتٍ حقيقيةٍ، عميقةٍ وفعالةٍ في الوقت ذاته، والتي كان يجب، مهما كان الهدف منها، أن تسعى تلقائياً لتحتوي وحتى لكبح الأنانية الفردية. لقد نمت تلك الميزة بوجه خاص أثناء مرحلة الوهم المشهودة، الموصوفة أعلاه، حيث فُهمت الميتافيزيقية الثورية بشكل وقتيٍ، ومن خلال انجذاب إجماعي، على أنها مخصصةٌ مباشرة بشكل مؤقت لإعادة تنظيم المجتمعات الحديثة. حينذاك، أُنجزت، في الواقع، بتأثير الدافع القوي لهذا المذهب، أروع أشكال التفاني الاجتماعي، التي يمكن للتاريخ الحديث أن يفخر بها، بالرغم من كل طعن رجعيٍ أو سكوني. لكن، منذ أن تعين أن يميل مثل هذا الوهم التمهيدي للتلاشي دون عودةٍ، وعندما فقد المذهب النقدي بذلك سلطته الأساس، توجب على

القناعات المتعلقة بهما أن تجد نفسها مكتومة بشكل تناسبي، خصوصاً بمقتضى اختلاطها المحتوم، الأكثر قرباً كل يوم، مع السياسة السكونية، وحتى مع السياسة الرجعية، كما كنت شرحته سابقاً. بالرغم من أن هذه القناعات قد تكون، والحق يُقال، أقل تواضعا وأقل عقماً، اليوم أيضاً، خاصةً في شبابها، من تلك التي يوحي بها عموماً المذهبان الآخران، فإن لديها مع ذلك من الآن فصاعداً القليل جداً من القدرة الفعلية كي تعوّض بما يكفي الأثر المذيب الذي يميز الميتافيزيقية الثورية، حتى بالنسبة لأتباعها الخاصين، بحيث تساهم هذه الفلسفة الآن، في الحقيقة، بقدرٍ مساوٍ تقريباً لكلٍ من نقيضيها، في فيض الخذلان السياسي التلقائي.

لحسن الحظ، تتعلق الأخلاق الخاصة بكثيرٍ من الشروط العامة الأخرى غير شروط الآراء الراسخة بشكل ثابتٍ. في الحالات الأكثر شيوعاً، تتكلم العاطفة الطبيعية فيها، دون شكٍّ، بصوت أقوى بكثيرٍ مما تتكلم بخصوص العلاقات العامة. علاوة على ذلك، فإن التهذيب المستمر لأخلاقنا، وفقا لتطورٍ فكري أكثر عمومية، من خلال حب أكثر شيوعا، بالإضافة إلى إحساسٍ أكثر صحةً، لمختلف الفنون الجميلة، والتحسن التدريجي للظروف نتيجة لانجازات الصناعة البشرية المتنامية دائماً، تعيّن أن يوازنوا بقوة، في هذا الصدد، التأثيرات المعرقلة للتنظيم. ينبغي، من جهةٍ أخرى، ملاحظة أن هذه التأثيرات، المركّزة بدايةً على الحياة السياسية بحد ذاتها، لم تظهر إلا في وقتٍ متأخرٍ جداً، وبشدة أدنى، مقابل الأخلاق العائلية أو الشخصية، التي يمكن لقواعدها العادية أخيراً، وبإثباتٍ أكثر سهولةً، من حيث طبيعتها، أن تتحمل، حتى درجةٍ معينة، ودون تبعاتٍ وشيكةٍ، الهجمة الحرة للتحليلات الفردية. مع ذلك، فقد حان الوقت من الآن فصاعداً لتبدأ هذه الانحرافات الحتمية، المختفية أساساً حتى ذلك الوقت، تنمية نشاطها الخطر بقوة.

منذ التطور الأول للحالة الثورية، كان قد اتضح هذا الفعل الضار بالأخلاق بحد ذاتها من خلال تعدٍ على المؤسسة الأساس للزواج، التي كان سيفسدها بقوة حق الطلاق في جميع البلدان البروتستانتية، لو لم يكن الذوق العام والحس السليم الفردي قد أضعفا فيها كثيراً حتى الآن التأثير الضار للشطط اللاهوتي - الميتافيزيقي. ولكن مع هذا لم يكن للأخلاق الخاصة، كما حددتُ ذلك توّاً، أن

تُهاجم بشكل حقيقي، بطريقة مباشرة ومتواصلة، إلا بعد التحلل الكلي تقريباً للأخلاق العامة. اليوم وقد أُنجز بالتأكيد هذا التمهيد بشكل كاف، فإن المفعول التحللي يهدد في الحال، وبقوة متزايدةٍ دائماً، الأخلاق الأسرية وحتى الأخلاق الشخصية، الأساس الأولي اللازم لكل الأخلاق الأخرى. تحت أي شكلٍ تأملنا ذلك، سواء بالنسبة للعلاقات بين الجنسين، أو العلاقات العمرية، أو بالنسبة للظروف، فمن الواضح أن العناصر الأساس لكل اجتماعية sociabilité هي من الآن فصاعداً، ويجب أن تكون أكثر فأكثر، عرضة مباشرةً للخطر من خلال نقاشٍ هدّام، لا تحكمه أبداً مبادئ حقيقيةٌ، والذي يسعى إلى وضع أدنى أفكار الواجب موضع نقاشٍ، دون أية حلولٍ ممكنةٍ. إن العائلة، التي كانت، وسط المراحل الأكثر اضطراباً من العاصفة الثورية، محترمة جوهريا، ما عدا بعض الهجمات الثانويّة، تجد نفسها، في أيامنا، عرضة لهجوم شديد في قاعدتها الضرورية المزدوجة، الوراثة والزواج، من قبل طوائف خرقاء [11]، لم تعرف، حالمة بإعادة التنظيم، نتيجة سطحيتها المتغطرسة، أن تطور حقاً إلا أخطر أشكال الفوضى. لقد شاهدنا مبدأ الأخلاق الفردية البسيطة الأكثر عموميةً والأكثر تداولاً ذاته، أي خضوع العواطف الحتمي للعقل، المرفوض مباشرةً من مجددين مزعومين آخرين والذين حاولوا، دون التوقف عند التجربة الشاملة، المُقرّة عقلياً من قبل الدراسة الوضعية للطبيعة البشرية، أن يعززوا، على العكس من ذلك، كعقيدةٍ جوهريةٍ لأخلاقهم المُجَدَدة، الهيمنة المنهجة للعواطف، التي لم يبدو لهم نشاطها التلقائي مُشجّعا بشكل كاف دون شكٍ عبر الهدم الفلسفي البسيط للحواجز المخصصة حتى ذلك الحين لاحتواء نهضتها المتهورة، بما أنهم اعتقدوا، من جهةٍ أخرى، بوجوب تطويرها اصطناعياً من خلال التطبيق المستمر للمحفزات الأكثر قوةً. لقد دخلت مختلف حالات الشطط النظرية هذه إلى الحياة الاجتماعية بما يكفي، لكي يصبح

(11) رأينا بشكل خاصٍ طائفة زائلة، تقدم، خلال عدة سنوات، للمراقب النبيه، في مشاريعها الباطلة للإحياء أو بالأحرى للهيمنة الكليّة، عبر تضافر انحرافات كنّا قد اعتقدنا حتى ذلك الحين باستحالتها، المصالحة الجوهرية الغريبة بين الفوضى الأكثر إباحيةً والاستبداد المخزي.

من الجائز اليوم لأي شخصٍ أن يفتخر بشهواته حتى الأكثر فساداً، والأكثر حيوانية: فإذا أمكن لتجاوز كهذا أن يستمر، فمن الممكن أن يصل الأمر بالبطون الشرهة أن تتباهى أيضاً بنهمها.

لا تزال المدرسة الرجعية تسعى دون طائل أن تلقي حصرا على المدرسة الثورية المسؤولية العامة عن هذا المستوى الجديد من الشطط، والتي هي ذاتها لا تقلّ ذنباً في الحقيقة، وذلك من خلال إصرارها الأعمى وغير العقلاني على اعتبار بعض المبادئ، أسساً فكرية وحيدة للاجتماعية، مبادئ لم يسبق لعجزها الحالي المحتوم أن كان محسوساً أبداً أكثر إلا في هذه الحالة. لأنه، لو كان على المفاهيم اللاهوتية أن تشكل حقًا، في المستقبل كما في الماضي، الأسس الراسخة للأخلاق الشاملة، فكيف حدث أنها فقدت اليوم كل قوة حقيقية ضد تجاوزات مماثلة؟ ألن يكون الأمر من الآن فصاعداً دورانا في حلقة مفرغة تماماً إن تمّ أولاً، عبر حيلٍ خائبة وشاقة، دعم المبادئ الدينية كي تستطيع بعد ذلك، وقد جُردت على هذا النحو من كل سلطةٍ جوهرية ومباشرةٍ، أن تُستخدم نقاط استناد للنظام الأخلاقي ؟ ألا تُظهر كل قوةٍ اجتماعية بالضرورة فعاليتها العامة، من خلال الاختبار الأوليّ الحتميّ لسموّها الخاص؟ لن يسع أي سلطة جوهرية إذن أن تنتمي الآن إلى اعتقاداتٍ لم تستطع هي ذاتها أن تقاوم التطور الشامل للعقل البشري، الذي لن تنتهي مرحلة نضجه دون شكٍّ بإعادة تشكيل العقبات التعسفية التي حطمتها إلى الأبد مرحلة يفاعته. ينبغي حتى أن نلاحظ أخيراً، في هذا الصدد، أن مختلف حالات الشطط المشار إليها سابقاً كان قد تم فهمها، في أيامنا، من قبل بعض مصلحي النظريات الدينية المتحمسين، الساخطين بعنف على كلّ فلسفة وضعية حقاً، المؤهلة وحدها بعد الآن على كبح فعليٍّ للإنطلاق الطبيعي لشططهم؛ كنّا قد استطعنا، منذ زمنٍ طويلٍ، أن نثبت أيضاً الدقة اللازمة لملاحظة مشابهة، بالنسبة لحالات الشذوذ المماثلة التي هي من أصل بروتستانتي صرف. بعيداً عن قدرتها اليوم على توفير أسس حقيقية للأخلاق بحد ذاتها، الأسرية أو الشخصية، تسعى الاعتقادات الدينية أكثر فأكثر، والحق يقال، لتصبح مضرّة لها بشكل مضاعف، سواء بمعارضة بنائها على أسس أكثر صلابةً، لدى عقول، تزداد كل يوم، وقد كفت هذه الاعتقادات عن إمكانية السيطرة عليها، أي في أن هذه المبادئ، حتى لدى هؤلاء الذين ظلوا

الأقل إخلاصاً، ظلت بالطبع أكثر غموضاً من أن تستوجب أية فعالية عملية كبرى دون التدخل المستمر النشط للسلطة الكهنوتية، المشغولة بشكل أساسي بعد الآن، لدى الشعوب الأكثر تقدماً، بالعناية الصعبة ببقائها الخاص، بحيث لم تعد تجرؤ، غالباً، على المجازفة، عبر قمعٍ في غير موضعه، بالثقة الضعيفة التي لا تزال تتمتع بها. ألا تُظهر التجربة اليومية، وسط العقول المثقفة قليلا، في الواقع، أن الأخلاق المألوفة للناس الذين ظلوا متدينين بشكل كاف ليست أبداً أكثر سمواً حالياً، بالرغم من الفوضى الفكرية، من أخلاق غالبية العقول المتحررة؟ ألا يتركز الميل الأساس العملي للاعتقادات الدينية في أغلب الأحيان، في الحياة الاجتماعية الحالية، على الإيحاء بشكل خاصٍ، لغالبية الذين يحتفظون بهذه الاعتقادات بشيء من القوة، بحقد غريزي ولا يمكن التغلب عليه ضد كل هؤلاء الذين تحرروا منها، دون أن ينتج عن ذلك من جهة أخرى أية منافسة مفيدة فعلاً للمجتمع؟ وهكذا، بالنسبة للأخلاق الخاصة، كما ورد في الأعلى في موضوع الأخلاق العامة، فإن الأضرار الأساس، سواء غير المباشرة، أو حتى المباشرة، التي تمارسها اليوم الفوضى الفكرية، يجب أن تكون، بعد تفحصٍ مدروس، منسوبةً إلى الفلسفة السكونية، وبشكل خاص إلى الفلسفة الرجعية، بقدر نسبها إلى الفلسفة الثورية نفسها، التي عادةً ما تكون الوحيدة المتهمة بها. مهما يكن من أمر، فقد بات بمنتهى الوضوح أن جميع المذاهب المختلفة حالياً هي أيضاً، لأسباب مختلفة، عاجزةٌ بدرجة متساوية تقريباً، من خلال طبيعتها، في هذا الجانب أو ذاك، عن وضع أي كابح فعال لنمو الأنانية الفردية المستمر، التي تتجرأ اليوم أكثر فأكثر على المطالبة مباشرةً، بإسم الفوضى الشاملة للعقول، بالطغيان الحر للشهوات حتى الأقل اجتماعية.

ثمة تتمة حتمية ومباشرة لمثل هذه الفوضى، تحضر الآن، كسمة عامة ثانية لوضعنا الأساس، هي الفساد المنهجي، المُبرز من الآن فصاعداً كوسيلةٍ ضروريةٍ للسلطة. هنا، لن تستطيع المدرسة السكونية والمدرسة الرجعية أن تلقيا على المدرسة الثورية مسؤوليةً مُشتركةً، حيث مساهمتهما المزدوجة المعتادة هي بالتأكيد الأقرب والأوضح. تسهم المذاهب الثلاثة حتماً، وإن بشكل غير متساوٍ، في هذه النتيجة المخجلة، عبر مساهمتها، كلٌ حسب طريقته، في غياب كل قناعاتٍ سياسيةٍ حقيقيةٍ، كما شرحت ذلك سابقاً. مهما كان محزناً بالطبع مثل هذا الارتباط،

فإنه يجب اليوم أن نعرف كيف نرى فيه دون مواربة نتيجة حتمية لهذه الحالة الفكرية، حيث إن عجز الأفكار العامة وعدم الثقة بها، بعد أن أصبحت غير قادرة على قيادة أي عمل حقيقي، لم يتركا أي مصدر يومي، من أجل الحصول فعلياً على مساهمة الأفراد الضرورية في الحفاظ الهش على نظام بدائي، سوى الاستدعاء الفوري إلى حد ما لمصالح شخصيةٍ تماماً. لم يحصل على الإطلاق تقريباً أن عرف مثل هذا التأثيرٌ كيف يفعل فعله على أشخاص تحرّكهم حقاً قناعاتٌ عميقةٌ. ونادراً ما تنحط الطبيعة البشرية بما يكفي، في حال الأمزجة حتى المتدنية منها، لأن تحتمل نظام سلوك سياسي على تناقض حقيقيٍ مع قناعاتٍ قويةٍ أياً كانت: سرعان ما سينتهي تناقض مستمرٍ كهذا بأن يشلّ جوهريا قدرات المواطن. في النظام العلمي، حيث القناعات الفلسفية الصحيحة هي اليوم أكثر شيوعاً وأفضل وضوحاً، نادرا ما يكون الفساد الفعال قابلا للممارسة، وإن لم تكن النفوس فيه عادةً ذات جبلة أكثر قوةً[12]. وهكذا، باستثناء بعض الحالات الشاذة النادرة جداً، يجب حتماً أن نعزي بشكل خاص إلى الحالة الملتبسة والمترددة، حيث تسيطر الفوضى الفكرية عادةً اليوم على كل الأفكار الاجتماعية، الانتشار السريع والسهل لفساد يحرك ببساطةٍ وحسب ما يرغب أنصاف - القناعات، المبهمة وغير الكافية، التي يقدمها من الآن فصاعداً، أكثر فأكثر حصراً، المجتمع السياسي الحالي. ليست فقط بلبلة العقول هذه من تسمح وحدها بنمو الفساد السياسي، الذي ستكون كل ممارسةٍ واسعةٍ له متناقضةً مع قناعات حقيقية وشائعة؛ ولكن يجب حتى الاعتراف بأنها تتطلب ذلك بالضرورة، كوسيلةٍ عمليةٍ وحيدةٍ لإثارة شيء من الإجماع الفعلي حالياً، الذي قد لا يسع النظام الاجتماعي، أياً تكن الواقعية التي قد يُختصر إليها، أن يستغني عنه كلياً. يمكن إذن أن نعلن بثقة الانتشار الوشيك المستمر لهذه الطريقة المخجلة، بقدر ما ستسعى الفوضى الفكرية دائماً إلى التدمير التدريجي لكل اعتقاد سياسي قويْ جداً.

---

(12) الحالة الأكثر حسماً في هذا الصدد، الشائعة بما يكفي حالياً، هي حالة العلماء الذين يخلطون التقلب السياسي الأشد إثارة للخجل مع ثبات فلسفي دائم بالرغم من الإغراءات الأكثر قوةً، في آرائهم المضادة للدين، التي كانت وحدها التي ترتكز، دون شكٍ، إلى قناعات حقيقية.

قد لا يستطيع تفسير كهذا، دون شك، أن يغفر تماماً للحكومات الحالية تفضيلها الخطير، والذي تمنحه عادةً، من خلال اهتمامها الضيق والأعمى، للاستخدام المفرط لوسيلةٍ كهذه. لأن الاحتقار المطلق، المنهجي بغباء شديد الذي تُظهره عادة ضد كل نظرية اجتماعية، والقيود العديدة، سواء اللاإرادية، أم المحسوبة، التي تسعى جاهدةً اليوم لتُكبل العقل البشري بها، عوضاً عن أن تشجع نهضته، تهدف بوضوح، إلى تأبيد هذه الحالة الانتقالية، بشكل مباشر، من خلال منعها الحل الوحيد الذي يقتضيه. من جهة أخرى، تساهم حكوماتنا ، وقد أرغمت إذن على تحمّل هذه الحاجة اللاأخلاقية، في تفاقمها أكثر من خلال التطبيق، بإخضاعها بشكل دائم تقريباً استخدام هذه الوسيلة للتلبية الوحيدة المباشرة لمصالحها الخاصة، دون أية تلبية حقيقيةٍ للمصلحة العامة، التي لا تخشى هذه الحكومات التضحية علناً باحترامها العام على مذبح الاهتمام ببقائها الخاص وحده. غير أنه، وبالرغم من هذه الأخطاء التي لا تغتفر، يبقى من الواضح أن التنامي التدريجي لنظام الفساد السياسي يجب أن يُعزى اليوم إلى المحكومين قدر ما يُعزى إلى الحاكمين؛ ليس فقط بمعنى أنه إذا لجأ البعض إليه، فإن الآخرين سيقبلونه، ولكن بشكل خاصٍ بمعنى أن حالتهم الثقافية المشتركة جعلت استخدامه حتمياً لسوء الحظ. من خلال علاقاتهم اليومية المتبادلة، لم يعد الأفراد يعتبرون من الآن فصاعداً متماسكة حقاً وعملية إلا حالات التعاون المدفوعة بالمصلحة الخاصة: فقد لا يسعهم إذن، وبدون تعارضٍ، أن يلوموا الحكومات على سلوك مماثل من أجل ضمان المساهمة المعتادة التي تحتاجها، في وقتٍ تمنع فيه فوضى الأفكار بشكل دائم تقريباً من رؤية على ماذا تقوم حقيقة المصلحة العامّة بوضوح؛ يجب بالضرورة أن يتضمن شكلا العمل طرقاً متشابهة، باستثناء فارق الشدة الوحيد. أيّاً تكن الاضطرابات، وحتى المادية، التي يجد المجتمع نفسه عرضة لها حالياً، فقد لا يسعنا أن نشك، وهذا ما يبدو لي، بعد دراسةٍ معمقةٍ لهذا الوضع العاصف، بأن النكبات لا تكون بالعادة أشد خطورةً، لو لم تكن الاختلافات الفردية محكومة، إلى درجةٍ معينة، بالتأثير المباشر للمصالح الشخصية، لغياب أي سبيلٍ أخر أكثر إشباعاً وأكثر ضماناً. على الرغم من أنها فظّة وهشّة، وبالرغم من أنه لا يمكنها أن تكفل الحاضر دون أن تُفسد المستقبل بشكل خطير، فإن لهذه الوسيلة ميزة أن

تشكل نتيجة تلقائية للحالة التي ستُطبق فيها: لأن السبب الرئيسي الذي يُجبر اليوم على الاستخدام العابر للفساد السياسي، هو أيضاً ذلك السبب الذي، بشكل آخر، سمح له بالتطور، بحيث أنه، ومن خلال انسجامٍ واضحٍ، سيتوقف هذا الفساد عن أن يكون ممكناً على صعيدٍ واسعٍ، حالما سيبدأ المجتمع بأن يكون باستطاعته استدعاء نظام أفضل. حتى ذلك الحين، يمكن الاعتماد على التزايد الحتمي الطبيعي لهذا التدبير البائس، وهذا ما تشهد عليه بما لا يقبل الاعتراض التجربة الثابتة لدى كل الشعوب التي خضعت للممارسة الطويلةٍ لما يُسمى اليوم النظام الدستوري أو التمثيلي، المُجبر دائماً على أن ينُظّم لذلك نظاماً مادياً معيناً وسط فوضى فكرية عميقة، وبالتالي، أخلاقية. يحق فقط للقضاة غير المنحازين أن يطالبوا بأنه على الحكومات الحالية، عوضاً عن أن تتحمل بنوعٍ من الفرح هذه الحاجة المشؤومة، وأن تنقاد بشكلٍ أعمى إلى الكسل والوضاعة من خلال الإغراء الذي يجب أن يمثله الاستخدام المفرط لهذه الوسيلة السهلة، أن تسارع، من الآن فصاعداً، وعلى العكس من ذلك، أن تشجّع بشكلٍ منهجي، بطريقة مستمرة، وبكل الوسائل التي تملكها، الإعداد الفلسفي الكبير، الذي سوف تستطيع المجتمعات الحديثة في أعقابه أن تسلك أخيراً أفضل الطرق.

من المهم، كي ندرك، في هذا الصدد، مقتضيات عصرنا المحزنة، مع كل أهميتها الحقيقية، أن لا نقتصر أبداً المفهوم العام لنظامٍ الفساد السياسي على التأثيرات المادية البحتة وحدها التي اعتدنا اليوم أن ننظر إليه من خلالها؛ بل يجب تضمينه دون تمييز، كما يحدد ذلك تعريفه العقلاني، مختلف الطرق أيّاً كانت التي يجري من خلالها العمل على تغليب دوافع المصلحة الخاصة في مسائل المصلحة العامة. منظوراً إليه على هذا النحو، سيبدو هذا النظام أكثر اتساعا بكثير، وأكثر خطورةً في الوقت عينه، مما كنّا نفترض في العادة. أنا لا أشير هنا فقط إلى استخدام الامتيازات الفخرية التي تعّود كل المراقبين الأذكياء أن يقرنوها به، بوصفه قادراً أن يشجع غالباً، من خلال إثارة الغرور، فساداً أكثر فعاليةً أيضاً وأكثر نشاطاً من إمكانية الرشوة المباشرة. لكن الأمر يتعلق خاصة هنا بذلك التأثير الأعمق بكثير، والخاص أساساً بالأزمنة الحالية، والذي تساهم المؤسسات السياسية بأسرها من خلاله، بطريقة مباشرةٍ إلى حدٍ ما، في تنمية مختلف أشكال

الطموح وإشباعها لدى الأفراد المتمتعين بشَيءٍ من القدرة. من هذه الناحية الأساس، وليس بأقل من سابقتها، فإن حالة المجتمع الحالية حالة مفسدة للغاية. في نفس الوقت الذي أذابت فيه الفوضى الفكرية كل الأحكام الشعبية المسبقة المخصصة لاحتواء ازدياد المطامع الخاصة، فقد أزال بشكل مماثل التحلل الحتمي للتصنيف الاجتماعي القديم مختلف الحواجز التي كانت توضع في وجه فوران الطموحات الفردية، المدعوة دون تمييز بعد الآن باسم التقدم، إلى أكمل تمدد سياسي. تعيّن على السلطات وقد تورطت في هذا الميل الذي لا يقاوم، أن تجهد تدريجياً لتلبيته أكثر فأكثر، مضاعفة بشكل مفرط مختلف الوظائف العامة، جاعلةً الوصول إليها أكثر سهولةً كل يوم، ومجددة شاغليها كل ما أمكنها ذلك. حاولت هذه السلطات، مستسلمة بداية إلى الضرورة، تحويلها تلقائياً بعد ذلك، من خلال تطور مصطنع وممنهج، إلى مصدر عام، يمكنه أن يسمح باستمالة معظم الطامحين الفاعلين لصالح بقائها الخاص، وهكذا يشاركون في الاستثمار الوطني. قد يكون من غير المفيد من جهة أخرى أن نلحّ هنا على الأخطار الواضحة التي يمثلها، من خلال طبيعته، تدبير سياسي كهذا، حتى لو نُظر إليه فقط من وجهة نظر مصلحة الحكومات الخاصة الضيقة؛ لأنها، يجب بالضرورة أن تثير من المطامح أكثر بكثير من قدرتها على تلبيتها، و بالتالي، تُثير، ضد النظام القائم، مشاعر أقوى بكثير من تلك التي تدعمه. ندرك، بالإضافة إلى ذلك، أن تطبيق هذه الطريقة يسعى بالطبع إلى تقويتها، بطريقة غير محدودة إلى حد ما، والتي لن يمكن تقييدها إلا من خلال حدوث إعادة تنظيمٍ اجتماعي حقيقي. عند تأمل مجمل الخيارات الحاصلة، منذ نصف قرنٍ، حتى بالنسبة للمهام السياسية البارزة، على سبيل المثال، ألا يتعيّن على معظم الطامحين عندنا، في الحقيقة، الحفاظ على شَيء من الأمل المنطقي، بأن يحصلوا، بدورهم، على ترقية مبررة على هذا النحو؟ مثل هذا الأمل، المُصان بشكل مناسب لدى كل رجال السياسة، يشكل بالتأكيد إحدى الخدع العملية الأساس المستخدمة عادة من قبل الحكومات للحفاظ اليوم على نظام ما مصطنع.

لقد وفّرت الميتافيزيقية الثورية بشكل مباشر، دون شك، كما شرحتُ ذلك، المُزيل الشامل الذي تمكن أخيرا من جعل هذا النظام الخطير حتمياً. لكن كل

مدارسنا السياسية ساهمت حتماً، كل وَاحِدَة على طريقتها، في تطوره المستمر. بالنسبة للسياسة السكونية، التي تقود اليوم بشكل خاص العمل المنظم، فإنها تكرّس بداية، بشكل أكثر وضوحاً من المذهب النقدي نفسه، هذه الحالة الانتقالية بوصفها النموذج غير المحدد للكمال الاجتماعي؛ ولأنها خلطت بين الوسائل والغاية، فقد أقرّت على سبيل المثال، مبدأ القبول المتساوي لكل الأفراد في جميع الوظائف الحكومية، كهدف نهائي للحركة العامة للمجتمعات الحديثة. أخيراً، ومن خلال تأثير خاص بها جوهرياً، فاقمت مباشرةً الميل للإفساد في العصر الحالي، من خلال ربطها أكثر فأكثر شروط النظام العبثية التي عملت جاهدةً على إنشائه، ملكية الثروة فقط، مأخوذة دون أي اعتبارٍ لطريقة كسبها الفعلي أياً كانت. في ما يخص السياسة الرجعية، من السهل إثبات أنه بالرغم من إدعاءاتها المتعجرفة بالنقاء الأخلاقي، فهي اليوم ليست أقل فساداً في الحقيقة من خصميها، وهذا دون شك، ما بيّنته التجربة بوضوح. نوع الفساد الخاص الذي يعود إليها خصوصاً، يكمن في الخداع الممنهج، الذي احتاجته كثيراً منذ أن أصبح تحلل النظام الكاثوليكي - الإقطاعي عميقاً بما يكفي بحيث لم يعد يحتمل، لدى معظم العقول المثقفة، إلا قناعاتٍ ضعيفةً ومنقوصة. منذ بداية العصر الثوري، في القرن السادس عشر، أمكن، خاصةً في النظام الديني، رؤية تطور هذا النهج من الخداع المحضّر أكثر فأكثر، والذي كان يوافق بسهولة، بطريقة واضحة إلى حد ما، التحرر الحقيقي لكل العقول التي على درجة من الإدراك، وبناءً على شرطٍ واحد، ضمنياً على الأقل، هو المساعدة في إطالة أمد خضوع الجماهير: هكذا كانت، بالتمام والكمال، سياسة الجزويت[13]. وهكذا، فقد تحملت المدرسة الرجعية، في هذا الصدد، منذ زمنٍ بعيدٍ أكثر من أي مدرسةٍ أخرى، وبدرجة

(13) لقد وجب على هذه الميكافيلية اللاهوتية أن تفلس كليّاً عندما أرغمها انتشار الحركة الفلسفية في النهاية، كما نشاهد ذلك اليوم، على أن توسع مثل هذا الامتياز ليشمل كل العقول الفعّالة. فقد نتج عن ذلك، في الواقع، هذا النوع من الغموض المتبادل الشامل، حيث يتعرف كل شخص، في الطبقات حتى الأقل ثقافةً، على الدين اللازم لدى الآخرين، بالرغم من كونه غير ضروري بالنسبة له. تلك هي، في الواقع، النتيجة القطعية الغريبة لثلاثة قرونٍ من المقاومة الفعّالة ضد حركة العقل البشري الأساس!

ليست أقل خطورةً، بالتأكيد، اللعنة المشتركة، الخاصة بحالتنا الاجتماعية. أكان ممكناً، من حيث المبدأ، أن لا يكون على أية سياسة، اللجوء حتماً بدرجة أكبر إلى الفساد، كلما كانت معارضةً أكثر للحركة العامة للمجتمع الذي تطمح لقيادته؟

ينتج إذن، من مجموع هذه التفسيرات، أن واجب الحفاظ على نظام مادي معيّن على الرغم من غياب كل تنظيم روحيٍ حقيقي تعيّن أن يقود السياسة إلى استخدام متزايد للفساد الممنهج، كحافز وقتي، ضروري على الرغم من كونه مُضرّاً، صادراً تلقائياً، من جهة أخرى، عن الفوضى الفكرية. يتطلب النظام المادي، بسبب غياب السلطة الأخلاقية، بشكل إجباري، إما استخدام الرعب، أو اللجوء إلى الفساد: والحالة هذه، فإن الوسيلة الأخيرة، إضافةً إلى أنها الوحيدة القادرة على البقاء لفترة ما حالياً، فهي تمثل، دون شك، بعد بحث دقيق، سيئات أقلّ، كونها متطابقة بشكل أفضل مع طبيعة المجتمعات الحديثة، التي لا تتيح للعنف إلا نجاحات عابرة. ولكن وبينما نعترف، من وجهة نظرٍ علميةٍ، بوجود ما هو حتمي وغير إراديٍ، على هذا الصعيد، في السياسة الحالية، فمن المستحيل ألا نأسف أبداً، بمرارة كبيرة، لهذا العمى العميق الذي يمنع اليوم مختلف السلطات الاجتماعية أن تسهّل قدر المستطاع التطور الفكري والأخلاقي، الذي سوف يستطيع وحده أن يعفينا من تدبير بهذا الانحطاط وبهذا النقصان. يبدو، على العكس من ذلك، أن كل السياسيين من جميع الأحزاب ربما تواطؤوا اليوم كي يغلقوا، بكل قواهم، درب الخلاص الوحيد هذا، وهم يعطلون دون تمييز وبإنكارٍ غبيٍ مطلقٍ كل إعداد أيّاً يكن لنظرياتٍ اجتماعية. غير أن هذا الاضطراب العام لا يشكل بحد ذاته، كما سأبين ذلك، إلا نتيجةً جديدةً عامةً، لا تقل حتمية وتميزاً عن النتائج السابقة، للحالة الحاضرة للشعوب الأكثر تقدماً،

يتمثل العَرَض الأساس الثالث لوضعنا الاجتماعي، في الواقع، في التفوق المتنامي باضطراد لوجهة النظر المادية الصرفة والمباشرة إزاء جميع المسائل السياسية. بكشفها بوضوحٍ لا يقبل الرد، القصور الشديد لمختلف النظريات الحالية، طورت التجربة المعاصرة لسوء الحظ من خلال ردة فعلٍ حتميةٍ، نفوراً غير عقلانيٍ ومطلقاً، هو اليوم محل إجماعٍ تقريباً، ضد كل أشكال النظريات الاجتماعية لا يتعلق الأمر

هنا فقط بالتنافر العام والعفوي بين التطبيق والنظرية، المتفاقم ببساطةٍ بسبب الحالة الطفولية حيث لا يزال يسترخي فيها علم الاجتماع، حسب تفسير ذُكر في بداية هذا الفصل. إن الميل المشؤوم الذي أرغب في الإشارة إليه هو في نفس الوقت أكثر خصوصيةً وأكثر عمقاً، وهو خاص أساساً بالوضع الانتقالي للمجتمعات الحالية. منذ بداية العصر الثوري ذاته، قبل ثلاثة قرونٍ، بدأ بالظهور، بالطريقة الأقل التباساً، حالما تعيّن أن تُترك كل التأملات الاجتماعية الراقية أكثر فأكثر لعقولٍ محكومة أساساً بالانشغال الدائم بالأعمال اليومية، بعد أن كانت السلطة الروحية قد ألغيت في كل مكانٍ أو استوعبت من قبل السلطة الزمنية. تكفي هذه الإشارة التاريخية هنا لإيضاح أنه كان على الشعوب والملوك المساهمة بالطريقة نفسها في الهيمنة التدريجية لاستعداد مُشابه، مُشترك بالضرورة لدى مختلف مدارسنا السياسية، التي تستحق اليوم، في هذا الصدد، ولو بطرق مختلفة، تأنيباً متساوياً تقريباً.

بعد أن تم الاعتراف أن الأزمة الجوهرية للمجتمعات الحالية تأتي بشكل خاص، في التحليل الأخير، من الفوضى الفكرية، التي يشكل حلّها إذن، من خلال فلسفة مناسبة، الحاجة الأولية لعصرنا، فقد لا يسعنا أن نرثي كثيراً للإجماع اللاعقلاني للمجتمع السياسي، الذي يسعى مباشرةً، بحظره الأبحاث العلمية، لمنع الحل الواقعي الوحيد الذي يمكن بالنهاية أن يستوعب وضعاً كهذا. منذ أن بدأت قبل نصف قرن بشكل عبثيٍ جداً عملية إعادة التنظيم الاجتماعي، قادت هذه الطريق الخاطئة إلى مجموعةٍ من الدراسات المتتالية، التي كانت، بالرغم من عدم كفايتها المثبتة تجريبياً، تُجدد بنفس الذهنية الفاسدة. عوضاً عن أن يتم الاهتمام بداية بالمذاهب المتعلقة بالنظام الاجتماعي الجديد، وبعد ذلك بالأخلاق المطابقة، فقد اقتُصر فقط على البناء المباشر للمؤسسات النهائية، في وقتٍ تحدد فيه حالة العقل البشري بكثيرٍ من الوضوح الإمكانية الوحيدة للمؤسسات الآنية بشكل خالصٍ، المقتصرة على المواضيع الأكثر ضروريةً، والتي ليس لديها أي طموحٍ مستقبلي، إلا أن تُسهّل، قدر الإمكان، التطور الفكري والأخلاقي الذي سيتوجب عليه أن يحدد أخيراً تجديداً سياسياً حقيقياً. كل إعداد موصوف بأنه إعداد مؤسس ارتكز جوهرياً منذ ذلك الحين، في الواقع، على تجزئة

السلطات السياسية القديمة إلى حدٍ ما، وعلى تنظيمٍ تناقضاتٍ مفتعلةٍ ومعقدةٍ فيما بينها بشكل دقيقٍ، وجعلها كذلك هشةً أكثر فأكثر وقابلةً للعزل، بإخضاعها بشكل أكبر دائما لانتخابات وقتيةٍ، الخ..؛ لكن دون أن تبديل أي شيء، في الواقع، بسبب غياب مذهبٍ اجتماعي حقيقي، لا الطبيعة العامة للنظام القديم، ولا الذهنية التي تقود ممارسته. بكلمة واحدة، لقد جرى الاهتمام بشكل خاصٍ بالاحتواء المنهجي لمختلف السلطات المحفوظة كما هي، مع المجازفة بإلغائها، كما جرى الاستمرار بترك المبادئ المخصصة لإدارة تطبيقها الفعلي غير مُحددةٍ. هذا العمل الثانوي وغير العقلاني، الذي كان قد أُستُبعد منه جوهرياً القسم السياسي الوحيد الرئيسي حقاً، قد زُيّن بعد ذلك بأبهة باسم الدستور، وما زال مكرساً لإعجاب الأجيال القادمة الأبدي! مع أن المدة الزمنية المتوسطة لهذه الدساتير المزعومة لم تتجاوز حتى الآن العشر سنوات على الأكثر، فإن كل نظامٍ جديدٍ، بالرغم من أن حجته الأولى كانت دائماً القصور الجذري للنظام السابق، لم يفته حتى هنا أن يفرض، بدوره، بظل عقوبات أقسى إلى حد ما، الالتزام المنتظم بإيمان عام بانتصاره المطلق والأبدي. وهكذا فإن كل هذه الأبحاث العبثية المترددة التجريبية، التي قد يكون تعاقبها، مهما تكن رتابتها ثابتة، لا ينضب بطبيعته، قد أظهرت باستمرارٍ فعاليةً مؤسفة من أجل أن تعيق بعمق إعادة التنظيم الاجتماعي الحقيقية، سواء من خلال تحويل قوى العقل البشري نحو مسائل سخيفةٍ ذات أشكالٍ سياسية، أو بمنعها أيضاً، حتى بطريقة منعٍ قانونيةٍ، لكل الأفكار والنقاشات الفلسفية التي يجب أن تكشف في النهاية المبادئ الأساس لإعادة التنظيم هذه. بهذا التأثير المزدوج، تم قدر الإمكان إخفاء الصفة الرئيسة لهذا المرض، وأصبح كل حلٍ تدريجيٍ وهادئٍ غير قابلٍ للتطبيق تقريباً. كيف يمكن لعقول، محكومة بانحراف ممنهج بقدر معيب جداً، أن تتوهم لدرجة الاعتقاد بأنها مستثناة من كل أحكامٍ نظرية مسبقةٍ، وكيف تجرؤ أن تحظُر منها بازدراءٍ الإعداد العقلاني، عندما تتابع هي ذاتها ما هو أشد خطورةً وأكثر عبثيةً من كل الطوباويات السياسية، أي البناء المباشر لنظام عام للحكم لا يستند إلى أي مذهبٍ اجتماعي حقيقيٍ! سيكون استعداد كهذا، في الواقع، غير قابل للتفسير اليوم دون الصعود الغامض للفلسفة الميتافيزيقية، الذي يشوّه ويخلط بعمقٍ كل المفاهيم السياسية، كما كانت تفعل ذلك سابقاً، خلال نجاحها العابر، في أنظمة المفاهيم الإنساني الأخرى.

هذا التفوق العبثي الميتافيزيقي للاعتبارات المادية الصرفة، الموصوفة بالعملية تعسفاً، لأنها تقود إلى أوهامٍ غير قابلة للتطبيق، ليس ضاراً فقط، بطريقة مباشرةٍ، بالتقدم السياسي الرئيسي للمجتمعات الحديثة: بل يمثل أيضاً، وهو أمر قد يؤثر أكثر على السلطات، أخطاراً جسيمة ووشيكة بالنسبة للنظام بحصر المعنى، كما يسهل التعرف على ذلك بإيجاز. ينتج عن ذلك عملياً الميل العام لربط كل الشرور السياسية سوية بنقص المؤسسات، عوضاً عن نسبها خصوصاً إلى الأفكار والأخلاق الاجتماعية، التي هي اليوم الموضع الرئيسي للمرض الأساس. من هنا، فإن الجهود المتعاقبة، العقيمة جوهريا، والتي رأيناها حتى الآن، وسوف نراها، دون شك، أيضا في أغلب الأحيان، للبحث إلى أجل غير مسمى عن العلاج في مفاسد المؤسسات والسلطات القائمة تتفاقم شيئاً فشيئاً، دون أن ينير كفاية بطلان المحاولات السابقة عقولاً مظللةً على هذا النحو، والتي سيلهمها بسهولةٍ أدنى تغييرٍ جديدٍ، عندما سيصبح الشر محسوساً بشكل أقوى، حماسةً مطلقة نحو التجديد المشؤوم لتجارب مشابهةٍ: كم ستكون ضعيفة وغير مُثمرةٍ، خاصةً في السياسة، الدروس الممجدة طويلاً للتجربة البسيطة، حينما لا تُوضح نتائجها عبر تحليلٍ عقلانيٍ حقاً. لا أحد سيفترض لدي النية، دون شك، لأن أدين هنا كل تغيير سياسيٍ بحصر المعنى، وإن كان قريباً، قبل الوقت النهائي حيث لا بد لمجمل النظام السياسي من أن يكون قد تجدد بشكل كاملٍ، من خلال التطبيق التدريجي لمذهبٍ اجتماعي جديدٍ، حالما سيكون هذا المذهب قد أُنتج بالشكل المناسب. إن تغييراتٍ عميقةً إلى حدٍ ما في النظام السياسي الحالي ستصبح حتميةً قبلاً، وحتى لا غنى عنها، حتى لو لم يكن ذلك إلا لجعل هذا النظام تقدميا أكثر وأفضل تناسباً مع التطور الجوهري، بالرغم من أنه لا يجب من جهةٍ أخرى أن نعلّق أية أهميةٍ راجحةٍ، على هذه التغييرات الوقتية، والتي يجب خاصة أن نمنعها بعناية من أن تنحرف عن الهدف الرئيس. ولكن هذه التغييرات ذاتها سيتوجب، لكي تكون متطابقة تماماً مع غايتها النهائية الحقيقية، أن تكون مُوجهةً دائماً من خلال إعدادٍ فلسفيٍ أولي لمجمل المسألة الاجتماعية. لذلك تعيّن على تقديرها الحصري، أو فقط الراجح، أن يُنظر إليه اليوم باعتباره يشكل مباشرة تخريباً لاعقلاني للحل الحقيقي العام.

من الثابت، في نظري، من جهةٍ أخرى، أن هذا الانشغال المعيب للمؤسسات بحصر المعنى، للمساس بالمذاهب النقية، زيادةً على أنه من الواضح الآن أنه سابقٌ لأوانه، يخلق أيضاً أخطاءً أخرى أكثر جوهرية، وذات طبيعةٍ دائمةٍ، بسعيه حتى في المستقبل الاجتماعي، إلى تنظيم نهائي من خلال النسق الزمني لما هو متعلقٌ خصوصاً بالنسق الروحي. ونتيجة للاضطراب المشؤوم الذي أدى عموماً، منذ ثلاثة قرون، إلى إهمال هذا التمييز الرئيسي، حملت مختلف الحكومات الأوروبية العبء المحتوم لمشاركتها العمياء في إقامة خلطٍ كهذا، وقد أصبحت منذ ذلك التاريخ مسؤولة سوية عن كل أوجاع المجتمعات، أيّاً كان مصدرها في الواقع. لسوء الحظ، مازال هذا الوهم أكثر ضرراً للمجتمع نفسه، من خلال الاضطرابات والإخفاقات الخطيرة إلى حدٍ ما التي يسببه له اليوم. هذا الخطر لم يكن أبداً أكثر وضوحاً وأكثر علانيةً إلا بالنسبة للهجمات العنيفة والفوضوية التي هددت نقاشاتها المعاصرة في غلب الأحيان مؤسسة المُلكية الأساس. سوف يتوجب على كل العقول النيرة أن تعترف، بعد أن قامت بذكاء بداية بتحليل هذه الانتقادات المُفخّمة، هذا ما يبدو لي، بأن كل هذه الأضرار المأخوذة بكثرة على هذه المؤسسة تمثل، بالرغم من المبالغة الواضحة في مثل هذه الشكاوى، واقعاً يتعذر إنكاره والذي يقتضي أن يُعالج بشكل مناسب، بقدر ما تقتضي ذلك الطبيعة الرئيسة لحالة المجتمع المعاصر. لكن هذه العقول ستعترف أيضاً أن العلاجات الأساس هي هنا بالضرورة على علاقة مباشرة بالآراء والأخلاق، دون أن تكون التسويات السياسية بحصر المعنى قابلة فيها لأية فعاليةٍ جوهريةٍ حقاً؛ بما أن كل شَيْءٍ يقتصر بشكل خاص على الأحكام المسبقةٍ والأعراف العامة التي يجب، بعد تقييمٍ فلسفي للموضوع بأسره، أن توجه عادة، لأجل المصلحة الاجتماعية، الممارسة الفعلية للملْكيّة، في أية يد كانت. وهكذا نرى كم هو مُربكٌ بعمقٍ، وفي ذات الوقت عبثيٌ وأعمى، هذا الميل العام للعقول الحالية لربط كل شَيءٍ بالمؤسسات السياسية، عوضاً عن أن نتوقع خاصةً من إعادة التنظيم الفكري والأخلاقي ما يمكن له وحده أن يقدمه. الملاحظات نفسها بوسعها أن تنطبق على الانتقادات المشابهة الموجهة في أيامنا ضد مؤسسة الزواج، وعلى حالات أخرى مختلفة ذات أهمية قصوى. سيكون من السهل الاعتراف في كل مكانٍ كم هو عبثيٌ ومضرّ هذا العقل الصبياني التنظيمي الذي سيميل،

مشغولاً فقط بالنظام المادي، إلى البلبلة الكاملة للمجتمع بقصد أن يقدم، بأي ثمنٍ، علاجاً وهمياً بشكل جوهري لصعوبةٍ جزئيةٍ أو سيئة التقدير. هذا هو مع ذلك، على هذا الصعيد، الميل المجمع عليه لدى المفكرين الحاليين الذي لم تعرف الحكومات، المشاركة هي ذاتها بهذا الخطأ العام، أن تخفي فيه الدافع الخطير وهي تخنق فجأةً النقاش، حالما يصبح منذراً بالخطر، لكن لن يكون بوسع هذه الوسيلة الفظة، بالرغم من أنه يمكن أن تكون ضروريةً بشكل آنيٍ ، أن تكفي بالتأكيد؛ فهي تقتصر بشكل واضحٍ على تأجيل الصعوبة، دون حلّها بأي طريقةٍ ما، أو بالأحرى تعمل على تفاقمها.

هكذا، بالنسبة إلى النظام، كما هو بالنسبة إلى التقدم، ثمة أخطارٌ جسيمةٌ ووشيكةٌ، بعضها غير مباشرة، وبعضها مباشرة، في الوهم الجوهري الذي يهيمن حالياً، بشمولية مؤسفة جداً، على الطبيعة الحقيقية للمرض الاجتماعي، الذي ينظر إليه على أنه مادي حصراً، في حين أنه معنوي بشكل خاصٍ. في حين تعاني النظرية بشكل أساسي، لأن أي مفهومٍ اجتماعي لم يتوطد بصلابةٍ اليوم، فإن العقل البشري، المُحوّل عن هذا الهدف الرئيس الأول، الذي شغله بدقة تأمل الممارسة الوحيد، حيث يصبح بالضرورة تأثيره، المجرد من كل توجيه عقلاني، مقلقاً بشدةٍ. إن تأثير هذا الاضطراب العام هو بشكل خاص ما يضعف أكثر فأكثر، في الواقع، السياسة الحالية، بحيث لا يسمح لها إلا بتلبية غير مكتملة وهشة جداً، سواء للنظام، أو للتقدم، الذين تصبح الطرق الحقيقية إليهما مجهولةً بذلك بشكل مباشر. منذ أن أُدخلت التغييرات الأساس للمؤسسات القديمة أو جُرّبت دون جدوى ، دون أن يتوقف القلق الأساس من إظهار ملامحه، تسعى أفكار التقدم السياسي المباشرة إذن على أن تنحصر تدريجياً من الآن فصاعداً في استبدال بائس للأشخاص، لا توجهه أية خطةٍ حقيقيةٍ، وهذا ما يشكل، تقريباً، التدهور السياسي المُخزي، من خلال السعي من جهةٍ أخرى إلى دفع المجتمع بالطبع إلى سلسلةٍ لا تنضب من النكبات الضارة. وبشكل مماثلٍ، بالنسبة للنظام المادي الصرف، والوحيد الذي يجري الاهتمام به حالياً، فإن صيانته المعتادة تُركت في عهدة سلطةٍ يُنظر إليها على أنها عدوانيةٍ، ويجري إضعافها باستمرارٍ من خلال عداء منهجي، لا يفيد تطوره التلقائي أغلب الأحيان إلا ذهنية الفوضى، التي يفتح لها كل

تغيّرٍ سياسي، عادة، دروباً شرعيةً جديدةً. لا يتيح الانشغال الأعمى المقتصر على وجهة النظر اليومية عادةً المساهمة الفعلية لمختلف العوامل الرئيسة لمثل هذه الآليةٍ، إلا في ذات اللحظة التي يأتي فيها الظهور المباشر للفوضى المادية ليعلّق وقتياً معارضاتها العبثية، التي تستعيد في الحال، بعد كل عاصفةٍ، سيرها الحتمي، إلى أن يحتّم أخيراً هذا الاختلال المتعاقب كارثةً لم يتوقعها أي شخص، في أغلب الأحيان، مهما تعين أن تبدو وشيكةً لكل مراقبٍ حصيفٍ. تلك هي، دون شكٍ، بالضرورة النتائج العامة للميل اللاعقلاني الذي يحصر اليوم أكثر فأكثر مجال التشكيلات السياسية في الاعتبارات المادية والمباشرة وحدها، مبعدة كل تفكير واسعٍ ذي مستقبلٍ اجتماعي. يُمكن بذلك الحكم بوضوحٍ إذا كان التحليل الفلسفي، الذي يقدم الفوضى الفكرية كسبب رئيسي أصلي لمرضنا الاجتماعي، هو في الواقع مجرّدٌ من أية فائدة واقعية ومباشرة التي يدعيها المغتابون العبثيون لكل نظرية سياسيةٍ.

ينهي أخيراً جانب رابعٌ عام، متممٌ ومكملٌ طبيعي للجوانب الثلاثة السابقة، توصيف المجموع الضروري لوضعنا الاجتماعي المؤسف، بإثبات أن طبقة العقول التي يسعى مثل هذا الوضعٌ تلقائياً إلى أن ينسب إليها التأثير السياسي الرئيسي، ينبغي أن تكون، عادةً، غير مُؤهلةٍ بعمق، وحتى كارهة جوهريا، تجاه إعادة تنظيمٍ حقيقية: بحيث أن وهماً أساسيا أخيراً في المجتمعات الحالية، وهو ليس بالتأكيد الأقل شؤماً، يقوم على انتظارٍ عبثيٍ لحل المشكلة، على يد هؤلاء أنفسهم الذين لا يمكن أن يكونوا قادرين إلا على عرقلته بشكل حتمي.

من خلال خلاصة أولى لهذا الموضوع، نرى بسهولة بدايةً، حسب مختلف الإيضاحات السابقة، أن الهدم التدريجي لكل المقولات الاجتماعية، وفي الوقت ذاته، الإنقاص المستمر للعمل السياسي، يسعيان بالضرورة أكثر فأكثر، لدى كل الأحزاب الحالية، إلى إبعاد النفوس الراقية والعقول المتميزة عن مسارٍ كهذا، كي تترك عالم السياسة خاضعاً للهيمنة التلقائية للشعوذة والوضاعة. غياب كل مفهومٍ واضحٍ وواسعٍ للمستقبل السياسي قلما يتيح الانطلاق اليوم إلا للطموح الأكثر ابتذالاً، ذلك الطموح، المجرد من كل توجه سياسي حقاً، والذي يبحث فطرياً عن السلطة، ليس من أجل تغليب رؤاه العامّة بدرجة مفيدة أكثر، ولكن

فقط كوسيلةٍ، أغلب الأحيان، لإشباع جشع كريهٍ، وأحياناً، في الحالات الأقل معاكسة، لتلبية حاجةٍ صبيانيةٍ للقيادة. ولا في أي عصرٍ من العصور، دون شكٍ، استطاعت، هذه الوضاعة المزهوة والجريئة، أن تمتلك حظوظاً على هذا القدر من السعادة والوفرة. طالما لن تسود المبادئ الاجتماعية الحقيقية أبداً، سواء في إدارة العمل السياسي، أم في تقييم ممارسته الاعتيادية، فإن الشعوذة الأكثر عبثيةً ستتمكن دائماً، من خلال سحر وعودها، في مجتمعٍ متألمٍ، محرومٍ من أي أملٍ عقلاني من إحراز نجاح ما مؤقت، بالرغم من البطلان الواضح لمختلف التجارب السابقة. إن الموازنة nivellement المؤقتة، التي لا غاية نهائية لها إلا السماح بالوصول التدريجي للأجهزة الحقيقية اللاحقة لنظامٍ اجتماعي جديدٍ، لا تخدم أيضاً، في الواقع، إلا تنصيبا متعاقبا لطُغمٍ عابرةٍ، تأتي، كل وَاحِدَةٍ بدورها، لتظهر، أمام أنظار الجمهور، عجزها السياسي، دون أن يتمكن أبداً هذا التأكيد الزائد أن يبعد منافسين جددٍ مشابهين، الذين لن ينضب تتابعهم بالطبع. من جهةٍ أخرى، التشتت القانوني للعمل السياسي، والتحييد المنهجي لمختلف السلطات، المشغولة دائماً بالاهتمام الصعب ببقائها الخاص الحالي، وأخيراً التغييرات الشخصية التي غدت مألوفةً أكثر فأكثر، كل تزاحم العقبات هذا، سواء المحسوبة، أو العفوية، ألا يجب أن يدفع للابتعاد مشمئزاً كل طموحٍ نبيل وعقلاني، متأكداً مسبقاً تقريباً أنه سيُمنع عليه اكتمال واستمرارية السلطة اللازمين للإنجاز المفيد لخططه العامة ؟ ومع ذلك، يجب في هذا الصدد، عدم تضخيم لا كثافة و لا خطر الصعوبات التي يقدمها وضعٌ كهذا للحل الصحيح لمشاكلنا الأساس. لأن، هذه الحالة ذاتها من نصف القناعات ونصف الإرادات [14]، التي تتعلق بفوضانا الفكرية والأخلاقية، تسعى، من جهةٍ أخرى، إلى التسهيل المسبق بصورة خاصة، لانتصار شاملٍ لمفهوم اجتماعي حقيقي لن يكون عليه حالما يحصل أخيراً، أن يناضل ضد أية مقاومةٍ فعالةٍ حقاً، تستند بقوة إلى قناعاتٍ جديةٍ. منذ اليوم، يساهم كثيراً هذا التبلد

(14) في هذه الآونة الأخيرة، يبدو لي أن السيد غيزو قد فهم بشكل جيدٍ جداً هذا الطور من وضعنا الاجتماعي، الذي وصفه، بدقةٍ متميزةٍ حقاً، بالقول: (في أيامنا، يريد الإنسان بوهن، لكنه يشتهي بشدة.)

الشامل تقريباً للذهنيات، وللأخلاق السياسية، وهذا الانتشار والاختلاف غير المحدودين لمختلف التأثيرات الاجتماعية في الحفاظ، دون شك، على النظام المادي، الذي قد يقدم على الأرجح، بالرغم من الأخطار الخاصة بزمننا، القليل من الصعوبات الجسيمة لسياسةٍ عقلانيةٍ، قادرة حقاً على إبطال جهود مختلف الطغم السياسية، وحتى المتفق عليها، من خلال التفوق العفوي للعمل المناسب من حكومةٍ نبيهةٍ، كان قد أُغدق لها مسبقاً الكثير من الموارد المادية. قد يكون وقوعاً في المبالغة الهجائية أن نصف المجتمعات الحالية كمرحبة، إيثاراً، بالشعوذة والأوهام السياسية:لا شيء قد يبرر مثل هذا اللوم، بما أنه غير مسموحٍ لها اختيار حلٍ معتدل حتى الآن. وعندما سيُصبح هذا الخيار ممكناً، سنرى إذا كان إغراء الوعود الخادعة اللاإرادي، وحتى القوة الطبيعية للعادات السابقة، سيمنعا في الواقع قرننا من تبني هذا النهج الجديد بحماسةٍ مُجْمَعٍ عليها ومدعمة، والتي سبق لقرننا أن أعطى، لأقل ظهورٍ لنتيجة كهذا، كثيراً من الدلائل الأكيدة. مع ذلك، يبقى من المحقق، حسب الملاحظات المشار إليها أعلاه، أن الحالة الحاضرة للمجتمعات الحديثة تميل تلقائياً لوضع الإدارة الاعتيادية للحركة السياسية بين الأيادي الأقل أهلية لتقودها بحكمة نحو خاتمتها الحقيقية الحتمية. تعود هذه العقبة الرئيسة في الحقيقة إلى الأصل التاريخي للوضع الثوري، ولم تفتأ تتطور معه اليوم أكثر فأكثر، كلما تميز أكثر. ولكن، عندما نلقي، من هذه الجهة، نظرة عامةً على مجمل التاريخ الفكري، فمن السهل، كما يبدو لي، الاعتراف، دون يقينٍ، أن العقول الأكثر شهرةً، المتجهة بشكل خاصٍ نحو العلوم، قد أهملت، عادة، خلال القرون الثلاثة الماضية، السياسة جوهريا، الأمر الذي ما كان ليحدث في العصور القديمة، وحتى في العصر الوسيط. ونتيجة لمثل هذا الاتجاه، الواضح بعد الآن قدر الإمكان، فيحصل إذن بشكل طبيعي أن تُترك المسائل الأكثر صعوبةً والأكثر إلحاحاً بدرجة خطيرة إلى المفكرين الأقل خبرةً والأسوأ إعداداً. قد يكون من غير المفيد، دون شك، التأكيد أكثر هنا على الميل المباشر لنتيجةٍ كهذه لعرقلة شديدة لإعادة التنظيم الصحيحة والنهائية للمجتمعات الحديثة.

يكفي الآن، من أجل توضيح هذه الملاحظة الهامة قدر الإمكان، أن نضيف، حسب تحليلٍ أكثر خصوصيةً، أن الإدارة الفكرية لعالم السياسة الحالي تكمن

بشكل خاصٍ بعد الآن، وعلى الأخص في فرنسا، في الطبقة المزدوجة، المتجانسة تلقائياً، للقانونيين والميتافيزيقيين، أو من أجل دقةً أكثر، للمحامين والأدباء. من خلال تقصٍ تاريخيٍ لاحقٍ، سوف أُبيّن كيف، أن المنظومة العامة للسياسة الميتافيزيقية كانت تضمّ، منذ نشأتها في العصر الوسيط، حتى قيام الثورة الفرنسية، كأجهزة نظامية في الأساس، الجامعات من جهة، ومن الجهة الأخرى الهيئات القانونية الكبرى؛ حيث تشكل الأولى بالوضوحٍ الذي تتطلبه الطبيعة الملتبسة لهذا النظام الهجين، شكلاً من السلطة الروحية، بينما تمتلك الأخرى بشكل خاصٍ السلطة الزمنية. منذ نصف قرن، هذا التكوين الجوهري، الذي مازال ملحوظاً بدرجة أساسية في باقي مناطق أوروبا، خضع في فرنسا، دون أن يبدل مع ذلك من طبيعتها، لتغيير عامٍ، والذي، بالرغم من عودة النشاط الوقتي الذي طبع به تلك السياسة، يسعى، مع ذلك، في الواقع، إلى تقليص قوامه الاجتماعي وتسريع تفككه الحتمي. لقد تم فيها استبدال القضاة من الآن فصاعداً بالمحامين، والدكاترة في الآداب بحصر المعنى بالمعنيين البسيطين بالأدب : إنه نظام الأفكار ذاته دوماً ، شبيه ميتافيزيقي، ولكن بأجهزة من مستوياتٍ ثانوية. أي إنسانٍ، تقريبا، يعرف أن يمسك القلم، مهما تكن من جهةٍ أخرى خلفياته الثقافية الحقيقية، يستطيع اليوم أن يطمح، سواء في الصحافة، أو في المنبر الميتافيزيقي، إلى القيادة الروحيةٍ لمجتمع لا يفرض عليه أي شرطٍ عقلي أو أخلاقي: فالمكان شاغرٌ، وكل شخصٍ متحمس ليحتله بدوره. بالمثل، فإن الشخص الذي طوّر، بعد تمرينٍ كاف، مقدرةً مطلقةً في التحدث طويلاً، مع مظهرٍ مساوٍ من البراعة، لصالح أو ضد رأيٍ أو أي إجراءٍ كان، يكون بهذا فقط، مقبولاً في المساهمة، وسط السلطات السياسية الأعلى، في الإدارة المباشرة والعليا لأخطر المصالح العامة. هكذا فإن بعض الصفات الثانوية الخالصة، التي قد لا يكون لها استخدامٌ مفيدٌ، ولا أخلاقي حقّا، إلا من خلال تبعيتها الوثيقة المستمرة لمبادئ حقيقيةٍ، أصبحت اليوم مهيمنةً بشكل فظيعٍ: فالتعبير، الكتابي أو الشفهي، يميل للحلول محل المفهوم. في زمن القناعات غير الحاسمة والمترددة، وجب طبيعياً وجود أجهزة تتصف بغموض عاداتها الثقافية وبالغياب المعهود للآراء الثابتة لديها. يجب أن يكون هذا الانسجام العام عميقاً وتلقائياً جداً، لكي يتطور بسرعةٍ واكتمالٍ، وهذا ليس فقط بالنسبة لمذهبٍ سياسيٍ وحيدٍ، ولكن بشكل متماثلٍ في جميع المدارس

الحالية، على الرغم من تناقضها الشديدة: لأنه من الواضح اليوم، على الرغم من الإدعاءات العبثية، فإن السياسة الرجعية لم تجد نفسها أكثر انقياداً، عادة، لمحامين ومتأدبين، أصبحوا على هذا النحو رؤساء معلميهم القدامى، مما هي، عليه من جهتها، السياسة السكونية، وحتى السياسة الثورية، ومن هنا جاء، أصلاً، هذا التغيير الأخير للحالة الميتافيزيقية، كما سأشرحه فيما بعد. ومهما يكن الأمر، لو لم يجب أن تكون هذه المرحلة عابرةً بالضرورة، لكانت ستشكل، كما يبدو لي، الانحطاط الاجتماعي الأكثر خزياً، عندما تعهد بالتفوق السياسي الدائم للطبقات المحكومة بالتأكيد، من خلال طبيعتها، لأن تكون تابعة، في كل نظامٍ عاديٍ حقاً. يتصرف المجتمع اليوم بوضعه على هذا النحو الموهوبين في البلاغة أو الأسلوب، في النسق الأول، بحيث يستطيع في المسائل الأكثر جوهريةً تحريكهم دائما، وهذا ما لن يجرؤ أي رجلٍ عاقلٍ عادةً على محاولة ذلك بخصوص أدنى شؤونه الشخصية. هل يجب أن نُدهش إذا ما علمنا أنه ينحو أكثر فأكثر من خلال ميل كهذا، لبناء الهيمنة الكاملة للسفسطائيين وللمتبجحين؟ وبأي تناقض غريب يمكننا أن نأسف غالباً لتأثيرهم الضار، بعد أن فتحنا لهم بذلك بشكل حصري تقريباً، وبإلحاح إجماعي من كل الأحزاب الأكثر تعارضاً، كل الأبواب السياسية الكبرى؟ تكفي هذه الإشارة الموجزة هنا كي تظهر بوضوحٍ إلى أي درجةٍ خطيرة تفاقم تلقائياً، في الواقع، المسار الفاسد جذرياً المتبع حتى الآن في الإعداد الثقافي لإعادة التنظيم الاجتماعي، من خلال الخيار اللاعقلاني للغاية للهيئات ذات الصِّلة. بالرغم من أن الصعود الذي لا يُردّ لمذهبٍ متناسبٍ حقاً مع الحالة الحالية للحضارة، ينبغي له التغلب على عقبة كهذه، كما العقبات الأخرى، ومع ذلك فإن هذا لن تكون مع ذلك واحدة من أقل العقبات العملية التي عليه الصراع ضدها كذلك ضد تفوق الطبقات الحالية الوقتي في حيازة الثقة العامة. يمكن، بالمقابل، الاعتماد على ضعف التماسك الخاص بمختلف العناصر العامة لسلطة ما مكوّنة بشكل مبهم تماماً ليساعدوا، من خلال تناقضهم الحتمي، النمو الطبيعي للنظام النهائي؛ التأثير السياسي للمحامين، مهما يكن راجحاً اليوم، سيُدمّر، دون شكٍّ، بدرجة أسهل بكثيرٍ، مِمّا كان بالنسبة لتأثير القضاة، عندما ستتم مهاجمته مباشرة أخيراً، بطريقة مناسبة، في أركانه الأساس.

لقد أثبت بما يكفي هذا التفحص الموجز للصفات المميزة الأساس لوضعنا الاجتماعي، التحليل الجوهري، الذي تم شرحه في الأعلى، لمختلف العناصر العامة التي تشكل هذا الوضع؛ لقد بدت النتائج بشكل متعاقبٍ منسجمةً مع ما كان على الأسباب أن تتيح توقعه. كان باستطاعتنا أن نعتبر هنا أنه مثبت كفايةٍ أن أيّاً من المذاهب السياسية الموجودة لا يحوي حلاً ممكناً للأزمة الكبرى للمجتمعات الحديثة: ولقد اعترفنا الآن، زيادةً على ذلك، أن كل مذهبٍ يعمل حتماً، ومن خلال الطرق الخاصة به جوهريا، على تسييد ميول فكرية، ضيقة بقدر ما هي غير عقلانية، مناقضة مباشرةً لطبيعة المشكلة، حتى بالنسبة للهدف الحصري جداً الذي تتابعه بشكل خاص. من الواضح من جهةٍ أخرى أن المشاعر التي تتميّها على التوالي هذه المذاهب المختلفة، لا تكون بشكل عام، مُرضيةً أكثر مما هي الأفكار المطابقة. في البداية، كل مذهبٍ، بالرغم من تأليبه بشكل غير تامٍ لأنصاره الخاصين، فهو يوحي لهم حتماً بكره عام شديد ضد كل مدرسة أخرى، والتي قد لا يستطيعون الاعتراف، دون تناقضٍ، بميزاتها الخاصة؛ سيستطيع مذهبٌ عقلانيٌ وكاملٌ فقط، بينما يحافظ على أصالته المستقلة، أن يلهم لاحقاً ميولاً أكثر عدالةً وأكثر توافقيةً. لكن يجب، إضافةً إلى ذلك، أن نلاحظ خصوصاً، في هذا الموضوع، أن أي مذهبٍ من هذه المذاهب السياسية، والمذهب الثوري أكثر من أي مذهبٍ آخر، وبوصفه محدداً لقناعاتٍ فعالةً، عميقةً بالرغم من كونها جزئيةً، يستطيع أن ينميّ، في النفوس الراقية مشاعر كريمةً حقاً ذات طبائع مختلفة؛ من جانب آخر، من المؤكد، لسوء الحظ، أن كلاً منها يميل أخلاقياً، عند العامّة، بطرقٍ مختلفةٍ، لممارسة تأثير واضح جداً معاد للمجتمع. وهكذا تستمد السياسة الثورية، دون شكٍ، قوتها الأخلاقية الأساس من الاندفاع، المشروع جداً على الرغم من المبالغة فيه غالباً، الذي لها خاصية طبع النشاط الفردي به: غير أنه، وحتى بشكل مستقلٍ عن غرورٍ متعذر تهذيبه مُستثار هكذا، لا يمكن إغفال أن طاقتها المرعبة لا تستند أيضاً، بشكل جزئي، على ميلها الخاص إلى التطوير التلقائي والمستمر لمشاعر العداء هذه وحتى الحسد ضد كل تفوقٍ اجتماعي، يشكل ظهوره المفاجئ، الحر أو المستمر، نوعاً من حالة سخط مزمن، الشائعة جدا في أيامنا، وحتى لدى شخصيات ممتازة، حيث يفاقم كثيراً التأثير اللاعقلاني،

المؤذي جداً الآن ، لاستعداد عقلي خطير بشكل حصري. وكذلك، تسعى السياسة الرجعية مباشرةً ، المتسقة أقل فأقل مع قناعات حقيقية عند كل مفكرٍ مثقفٍ، على الرغم من ادعاءاتها الأخلاقية الباطلة، لأن تنمي بدرجة كبيرة هذا الاستعداد للمذلة والرياء، وقد قدمت لنا سيطرتها كثيراً من الشهادات الواضحة جدا على ذلك. أخيراً، إن السياسة السكونية، بالإضافة إلى الموافقة الضمنية التي يمنحها بالضرورة مذهبها الحيادي لعيوب المذهبين المتطرفين المتزامنة، تُمارس أيضاً، وبطريقة أكثر خصوصيةً، تأثيراً أخلاقياً ليس أقل تدميراً، من خلال الاستدعاء المباشر بقوة، الأمر الذي لا تستطيع تجنب القيام به، خلال ممارستها المستمرة، لغريزتي الأنانية والفساد. ليست المعارضة العبثية إذن لمختلف مدارسنا السياسية أقل أذىً على المستوى الأخلاقي مما هي على المستوى الثقافي : في كلا المستويين تعمل أيضاً هذه المدارس على حرف المجتمع عن الطرق الحقيقية لإعادة تنظيمٍ نهائيٍ. فإذا ما نُظر إليها فكرياً، فإنها تساهم في انتشار الفوضى، كما أنه من المؤكد ، إذا ما قُيّمت أخلاقياً، أنها تدفع جميعها إلى الفتنة. البعض منها، ولمصلحة الحفاظ على وضعها السياسي حصرا، وعوضاً عن أن تحدّ النزوع إلى الأنانية، وإلى الانفصال ، لدى الطبقات الحاكمة، المهيمن بقوة حالياً، تسعى بصورةٍ مصطنعةٍ إلى دفعه بقوة، متجرئةً على أن تصور لها البروليتاريا كأناسٍ متوحشين جاهزين لغزوها؛ وفي نفس الوقت، ومن خلال ردة فعل بغيضة على الرغم من حتميتها، يتعهد البعض الآخر بدفع الجماهير بشكل أعمى ضد قادتها الحقيقيين الطبيعيين، الذين دون تعاونهم الضروري قد لا تستطيع هذه الجماهير أبداً أن تحقق الإصلاحات الجوهرية التي يجب عليها متابعتها بمشروعية بالغةً في وضعها الاجتماعي. وهكذا، من خلال منافسة مأساوية، تعمل كل الأحزاب السياسية، في مختلف الاتجاهات، على إدامة الوضع الاجتماعي المؤلم للشعوب الأكثر تحضراً، من خلال مُفاقمته دون توقف.

يتعين على مثل هذه النتائج الأولية أن تثير أولاً قلقاً رهيبا للغاية حول المآل الحقيقي الذي يمكن أخيراً أن يقتضيه مثل هذا الوضع. يجب أن نشعر بشيء من الدهشة لأن عقولاً شهمة، وحتى رفيعة المستوى ، لكنها غير عقلانيةٍ وخاصة غير مُهيأةٍ، قد جُرّت أحياناً هذه الأيام، من خلال التفكير الحصري جداً بمثل هذا المشهد، إلى نوعٍ من اليأس الفلسفي بالنسبة للمستقبل الاجتماعي، الذي لابد وأنه

بدا لهم مساقاً بسرعةٍ ، من قبل قَدرٍ لا يُقهر، سواء نحو استبدادٍ مظلم ونهائي، أو بوجه خاص نحو فوضى عارمةٍ يصعب تحديدها، أو أخيراً نحو تبادل دوري مؤلم بين الحالتين. إن تحليلاً غير مُعمقٍ للعصر الحالي، وللأزمنة التي سبقته مباشرةً، يجب أن يوحي، في الواقع، بمخاوف مشابهة، من خلال توجيه انتباهٍ شديد إلى حركة التفكك، التي توجد فيه بشكل أوضح بكثير من حركة التجديد. ، دراسة هذا المجلد ستولّد بوضوحٍ شديد، لدى كل قارئ حصيفٍ ومُستعدٍ بشكل مناسب، كما آمل، القناعة المعزّية بأن نخبة الجنس البشري، وعبر تطور مُعاكسٍ، لا تبدو واقعيته أقل حتميةً، نشرف اليوم، كنتيجة حتمية ونهائية لمجمل تطوراتها السابقة، على الوصول المباشر للنظام الاجتماعي الأفضل تناسباً مع طبيعته، بهذا الشرط الوحيد اللازم أن تكون العناصر الأساس، الموجودة من قبل، لهكذا تنظيم نهائيٍ، موجودةً من الآن فصاعداً، على الرغم من الصعوبات التي يمثلها تشتتها الحالي، والمجتمعة نهائياً في نهجٍ عام، من قبل فلسفة سياسية جديرة حقاً بهذه المهمة الجوهرية. لا يتعلق الأمر، في الوقت الحالي، كي نكمل هذه المقدمة، إلا أن نقوم هنا باستشعار ما يجب أن تكون عليه بالضرورة الطبيعة الفكرية لهذه الفلسفة الشافية، التي سيُعرض تطورها العقائدي تدريجياً بعد ذلك.

والحال، تنجم هذه الإشارة الأولية، كما ما يبدو لي، بتلقائيةٍ واضحةٍ، عن الإثبات الأولي الكبير الذي قمت بشرحه توّاً، في هذا التمهيد الطويل. يكفي، من أجل ذلك، أن أعيد الآن بشكل نهائي عقل القارئ إلى وجهة النظر العامة التي تميز هذا البحث، والتي كان قد توجب عليّ أن أبعدها الآن بشكل مؤقت حتى أنجز، بفعاليةٍ مناسبةٍ، هذه الرحلة الأولية الضرورية في المجال العادي للسياسة بالمعنى الحرفي. لأن الفلسفة اللاهوتية والفلسفة الميتافيزيقية وقد باشرتا وحدهما بحرية حتى الآن بإجراء عملية إعادة التنظيم السياسي للمجتمعات الحديثة، بحيث أمكن، حسب الشرح السابق، ومن خلال الطريقة التجريبية، ومن خلال التحليل العقلاني، تأكيد بطلانهما الحتمي الشديد إزاء توجهٍ كهذا، ينتج عن ذلك بالطبع، إما أن المشكلة قد لا تقتضي فعلاً أي حل، مما يجعل التفكير بذلك عبثياً، وإما أنه لم يبقَ لدينا إلا اللجوء إلى الفلسفة الوضعية، بما أن العقل البشري قد استنفذ دون جدوى، وبتجارب غزيرةٍ، كل الطرق الفكرية الأخرى، إلا إذا

جرى خلق صيغةٍ أسياسيةٍ رابعةٍ للتأمل الفلسفي، وهذا وهمٌ غريبٌ جداً لا يستحق أقل نقاش. من جانبٍ آخر، برهن لنا بوضوحٍ مجمل المجلدات الثلاثة الأولى من هذا البحث، بالطريقة الأكمل والأكثر إقناعاً، أن الفلسفة الوضعية ، أثناء تطورها التدريجي، وخصوصاً خلال الثلاثة قرونٍ الأخيرة، عملت بشكل متعاقبٍ، وباستحسانٍ مشتركٍ ونهائيٍ من المجتمع الفكري، على إجراء عملية إعادة التنظيم الكليّة لمختلف المستويات السابقة للمفاهيم الإنسانية، والتي كانت قد دامت سابقاً لفترةٍ طويلةٍ، وبقي بعضها حتى زمنٍ حديثٍ جداً، في حالةٍ مساويةٍ تماماً للحالة التي نندبها اليوم، بحقّ، بالنسبة للأفكار الاجتماعية، والتي، كانت تعتبر بشكل عام، من قبل الرأي المعاصر، قبل هكذا تجديد، محكومة تماماً، من خلال طبيعتها، بعدم تمكنها من التخلص من ذلك. والحال، كيف ستصبح بالضرورة الفلسفة التي ليست بالتأكيد، فوضويةً، ولا رجعيةً، بالنسبة للمفاهيم الفلكية، الفيزيائية، الكيميائية، وحتى البيولوجية، من خلال تقويضٍ مفاجئ وغريب، بطريقة أو بأخرى، بالنسبة للمفاهيم الاجتماعية وحدها، إذا تم تطبيقها فيها بشكل مناسب؟ ومن جهةٍ أخرى، بأية طريقة، يمكن لهذه الفئة الأخيرة من الأفكار أن تُستثنى منطقياً من تطبيقٍ كهذا، والذي ضم تدريجياً حتى الآن كل الفئات الأقل تعقيداً، بما فيها تلك التي تقترب منها مباشرةً؟ أو بالأحرى، ألن يكون محتملاً أن يتمكن المنهج الوضعي من التوسع أيضاً، بالضرورة، ليشمل في تطوره الحتمي المستمر، هذا المكّمل الطبيعي الأخير لمجاله الأساس؟ وهكذا من خلال مقارنة النتائج الاجتماعية المُعللة مسبقاً في هذا الكلام مع النتيجة الفلسفية العامة لمجمل المجلدات الثلاثة السابقة، نرى أن التحليل السياسي والتحليل العلمي يسهمان مباشرةً، في عفويةٍ واضحةٍ، في البرهنة على أن الفلسفة الوضعية، المستكملة بشكل مناسب، هي الوحيدة القادرة حقاً أن تقود اليوم فعلياً عملية إعادة التنظيم النهائية للمجتمعات الحديثة. أيّاً يكن عمق القناعة التي تشدّني إلى طريقتي في إنجاز هذه المهمة الفلسفية الكبيرة، فإني أحرص أشد الحرص على أن أفصل بعنايةٍ مسبقاً هذا المبدأ الرئيسي، الذي يبدو لي الآن حتمياً تماماً، عن الطريقة الفعلية للتحقق التي سوف أجرّبها في هذا المجلد، لكي لا يستخلص العقل البشري، حتى وإن تمت إدانة هذه المحاولة في النهاية، أي استقراء سلبي ضد منهجٍ هو وحده القادر

عاجلاً أم آجلاً على تحقيق الخلاص الثقافي للمجتمع، لعله يكتفي فقط على أن يصف، للورثة الأكثر سعادةً، محاولات أكثر فعاليةً في نفس الاتجاه. من بين جميع الأصناف، وخاصةً في هذه الحالة، مازال المنهج أقوى من المذهب نفسه. لذلك، وقبل أن أنهي هذه المقدمة الطويلة، أعتقد بوجوب أن أقدّم بإيجازٍ، في هذا الصدد، بعض التأملات التمهيدية الأخيرة.

قد تكون كل مقارنةٍ مباشرةٍ هنا وخاصةٍ لهذه الفلسفة الجديدة مع النظريات الفلسفية الحديثة سابقةً لأوانها، إلى أن يكون فكرها الحقيقي العام قد تميّز بما يكفي. إذا لم أنسى هدفي أبداً، بقدر ما ستتطور السياسة الوضعية تدرجياً خلال مسار هذا المجلد، سوف يظهر تلقائياً أكثر فأكثر لأنظار القارئ الحصيف تفوقها الضروري والمتنامي على أي طريقةٍ أخرى في معالجة هذه المسائل، دون أن يتطلب ذلك أبداً أية مقارنةٍ قطعية. بيد أنه، وأنا أستمر بإبعادٍ آنيٍّ لكل تقييمٍ علميّ بحصر المعنى، وأبقى دوماً عند وجهة النظر السياسية الصرفة، المناسبة وحدها لهذه المقدمة، أعتقد أنه يتوجب علي، الإشارة بشكل أفضل هنا إلى الغاية النهائية لعملية فلسفية كهذه، وأن أحدد، منذ هذه اللحظة، بطريقة مباشرةٍ ولكنها عامةٌ ببساطةٍ، علاقتها الحتمية مع الحاجة المزدوجة الأساس لعصرنا.

إن الصعود التدريجي الحتمي لمثل هذا المذهبِ الاجتماعي سينتج حصراً من ترابطه المنطقي في مجمل تطبيقاته، وهذه خاصةٌ متميزةٌ للغاية، والتي قد لا أكون مغاليا بالمطالبة بمراعاتها الزائدة، باعتبار أنه بإمكانها أن تربط بقوة وجهة النظر السياسية مع وجهة النظر العلمية، بشكل أفضل من أي خاصةٍ أخرى. إذا ما جرى تطبيقها مباشرةً في الحالة الحاضرة للحضارة، فإن السياسة الوضعية سوف تشمل بالتزامن كل الجوانب الأساس، وسوف تُوقف أخيراً هذا التعارض المؤسف الحالي ، المثمن سابقا، بين نسقين عاميّن للحاجات الاجتماعية، التي ستتعلق تلبيتها المشتركة إذن بذات المبدأ. ليس فقط أن السياسة المعاصرة ستأخذ بذلك بعد الآن، في كل أجزائها المختلفة صفةً متجانسةً وعقلانيةً، والتي تبدو اليوم مستحيلةً قطعياً: ولكن، إضافةً إلى ذلك، سيتم الاعتراف بكل وضوحٍ، كما آمل، بأن المفهوم نفسه الذي سيكون قد رتّب الحاضر تماما على هذا النحو، سيكون قد ربطه مباشرةً وبقوة بمجمل الماضي، بحيث يتم مباشرةً إقامة انسجام عام دقيقٍ في النظام

الكليّ للأفكار الاجتماعية، من خلال العمل تلقائياً على إبراز التماثل الجوهري في الحياة الجماعية للبشرية؛ لأن هذا المفهوم لن يكون بالإمكان نقله، بسبب طبيعته، إلى الحالة الاجتماعية الحالية، إلا بعد أن يكون قد خضع إلى امتحان عام، حاسم بقدر ما هو ضروري، وذلك بأن يفسر، من وجهة النظر ذاتها، المنظومة المستمرة تحولات المجتمع الأساس السابقة. من المهم أن نلحظ هنا هذا الشرط الجديد، الذي بدونه قد لا يسع أية فلسفةٍ سياسيةٍ حقيقيةٍ أن توجد بالطبع، والذي هو، مع ذلك، مهملةٌ بدرجة عالية من قبل كل المدارس الحالية. ليس ذلك فحسب، كما هو شائع، فالمذهب النقدي يستحق بالتأكيد لوماً كهذا، لعدم اهتمامه بالماضي بشكل أساسي إلا كي يحيط كل الأزمنة السابقة للحقبة الثورية برفضٍ عامٍ أعمى. فالمدرسة الرجعية ذاتها، وعلى الرغم من إدعاءاتها الباطلة في هذا الصدد، وعلى الرغم من كونها أوردت تفسيراً ما مبهماً جداً وتعسفياً بشدةٍ، لمجمل الماضي، تبدو اليوم عاجزةً جذرياً عن توسيع نظريتها التاريخية حتى النقطة التي قد يكون بإمكانها اكتساب أهميةٍ سياسيةٍ حقيقيةٍ بربطها الحاضر بالماضي: مستحقة، في اتجاهٍ معاكسٍ، نفس اللوم العام الذي تلقيه بالضبط على خصمها، فهي تكتفي بتوجيه اللعنة بانتظامٍ للوضع الأساس للمجتمعات الحديثة منذ ثلاثة قرونٍ الذي لم يبدُ لها مفهوماً إلا من خلال الافتراض أن الإنسانية فيه قد توصلت، لا أحد يعرف كيف، إلى شكلٍ من الهوس المزمن، غير قابل للشفاء بأقل من تدخلٍ إعجازيّ خاصٍ من لدن العناية الإلهية[15]. إخضاع الإنسانية العقلي هذا إلى نفس

(15) لم تظهر لي هذه النزعة المميزة للمدرسة الكاثوليكية الحالية أكثر حيويةً إلا عند ملاحظتها لدى الشهير ميستر، الذي لم يستطع تفوقه الفلسفي البارز أن يقيه من هذا التناقض الرئيسي، الخاص بمذهبه بالضرورة. لابد أن كل قارئ نبيهٍ قد صُدم بقوة، في هذا الموضوع، بهذا التناقض الغريب الذي تظهره القوة والوضوح الرائعان بحق، واللذان قام مؤلف كتاب **البابا** من خلالهما بشرح الفكر الأساس لسياسة العصر الوسيط، مقارنين بعدم الانسجام والعبث في تقييمه اللاعقلاني للثلاثة قرونٍ الماضية، حيث يبدو له أن المجتمع قد خضع فجأةً لتحولٍ غير متوقعٍ وغير مفهومٍ تماماً، دون أية جذورٍ سابقةٍ. وسرعان ما تصبح لهجة المؤلف العامة، التي هي حتى ذلك الوقت رصينةٌ ومناسبةٌ، مُحتقِرةً وحتى عنيفةً: أخيراً، سينتهي المجلد الذي بدأ بالتحليل العقلاني جداً للشروط الضرورية لكل نظام روحي إلى ابتهالٍ شكليٍ، صبياني قدر ما هو غامضٌ، إلى العذراء مريم.

القانون الأساس للتطور المستمر ذاته ، الذي يمثل التطور الحالي، أيّاً تكن أهميته الأبرز، بوصفه النتيجة الحتمية لسلسلة التحولات التدريجية السابقة، سيشكل بالتأكيد ميزةً حصريةً وتلقائيةً للفلسفة السياسية الجديدة، التي سوف تقتصر، في هذا الصدد، على أن تطبّق أخيراً على الظواهر الاجتماعية الروح العامة والتي تسيطر من قبل على كل المظاهر الطبيعية الأخرى. يكفي أن نلاحظ، في نهاية المطاف، من أجل أنهي باختصار التقييم الإجمالي للتناسق وللانسجام اللذين يجب أن يميزا حتماً هذه الفلسفة، أنه، في نفس الوقت الذي ستوثق هذه الفلسفة على هذا النحو، سواء مع الحاضر أو مع الماضي، العلاقة الأكمل في نظام المفاهيم الاجتماعية بأسره، سوف تربط هذا النظام، بطريقة مباشرةٍ وغير قابلة للانفصام، بالمجموع الكليّ للفلسفة الطبيعية، التي، أصبحت مكتملة إذن من خلال هذا التوسع الحتمي، ستحقق بعد ذلك حالةً دائمةً ونهائيةً من وحدةٍ فكرية ما زالت وهميةً حتى ذلك التاريخ ، حيث ستقدم مختلف المستويات الأساس لمن المفاهيم البشرية جميعها الخاضعة حتماً لذات المنهج الأساس، إزاء كل المظاهر الممكنة، سلسلةً منطقيةً من القوانين المتجانسة، التي لن يكفّ التسلسل الهرمي العلمي الصارم أبداً عن تنسيقها بدقةٍ. بالرغم من أنه يجب دون شكٍ، أن يبدو تأمل هذا التضامن الضروري، علمياً بشكل خاص، رأيتُ من الضروري مع هذا أن أشير إليه منذ هذه اللحظة، بسبب التأثير القوي الذي من خلاله تميل علاقة كهذه بالتأكيد إلى دعم الارتقاء التدريجي للفلسفة السياسية الجديدة. لأن الفلسفة الوضعية ستجد تلقائياً إذن، لدى كل المفكرين، نقطة استنادٍ عامةٍ، لا يمكن لأهميتها إلا أن تتزايد، والتي سوف تستخدم كقاعدةٍ طبيعيةٍ لانطلاقتها الشاملة. في الحالة اللاعقلانية والمشوشة لأفكارنا السياسية، لا نستطيع أن نخمن كثيراً اليوم ما ستكون عليه قريباً القدرة التي لا تقاوم لحركة فلسفية، حيث سيكون التجديد الكامل لعلم الاجتماع مُوجّهاً بهذه العقلية ذاتها المعترف بتفوقها بالإجماع إزاء كل الفئات الأخرى من المفاهيم الواقعية .

هذه هي إذن الخاصة التي يجب أن تميّز هذه الفلسفة السياسية الجديدة. هكذا حصراً، حتى لدى المفكرين الأكثر تمرّداً، سيتوجب بالضرورة أن تلقى هذه السياسة، بعض النقاط الواسعة إلى حدٍ ما، لاتصالٍ حقيقي حيث سيعرف

تطوره المتجانس من خلالها دائماً كيف يُبرز مجددا بطرقٍ مختلفةٍ، تجديداً فكرياً كافياً، بتكيّفه ، دون نفور ودون جهد، مع الشؤون الخاصة لكل حالةٍ رئيسية. تستطيع هذه الفلسفة وحدها اليوم أن تتكلم إلى كل طبقةٍ في المجتمع، إلى كل حزب سياسيّ، اللغة الخاصة الأكثر قدرة على خلق قناعةٍ حقيقيةٍ، وحفظ مع ذلك الأصالة العالية التي لا تقهر لطابعها الجوهري، بعيداً عن كل تشويهٍ. وحدها تستطيع هذه الفلسفة، خاليةً من الضعف كما من التناقض، شاملة، من وجهة نظرٍ راقيةٍ كفاية، مجموع المسألة الاجتماعية، أن تحكم تلقائياً، لكل المدارس الأكثر معارضةً، بعدالةً دقيقةً، لقاء خدماتها الحقيقية سواء القديمة، أو حتى الحالية. لن يكون بوسع أي مذهب آخر الآن، معيداً، بكل قوة، إلى كل حزب، الاتجاه الخاص الذي يتفاخر به، أن يفرض عادةً النظام باسم التقدم، والتقدم باسم النظام؛ بحيث تعمل كلّ طائفة من طائفتي التوصيات على تقوية الطائفة الأخرى، بدلاً من السعي للإلغاء المتبادل، كما نشاهد ذلك اليوم، من خلال التعارض اللاعقلاني الذي تقيمه السياسة السكونية بينهما بالضرورة . من جهةٍ أخرى، لا يجب على هذه السياسة الجديدة، وقد خلصت من مختلف الأخطاء السابقة، أن تخشى أيّ اتهام بالاستبداد الرجعي، أو بالفوضى الثورية. لا يمكن اتهامها أبداً إلا بالحداثة: وسوف تردّ بداية بالعجز الواضح لكل النظريات الموجودة، وبعد ذلك بالتذكير بأن الفكر الوضعي لم يتوقف، منذ قرنين، عن تقديم براهين قاطعة، تحت عناوين أخرى، على تفوقه الحتمي،[16] .

---

(16) آمل أنه سيُغفر لي، هنا، كوني الوحيد القادر على الحديث عن وجهة النظر الفلسفية السياسية هذه، أن أذكر الآن تجربتي الشخصية.

كنت مشبعاً، منذ فترةٍ باكرةٍ، كما كان يتوجب عليّ أن أكون كذلك، بالروح الثورية، المنظور إليها بكل مداها الفلسفي، ولا أخشى مع ذلك من الاعتراف، مع كل العرفان الصادق بالجميل، ودون أن أتحمل أي اتهام دقيقٍ بالتناقض، بالتأثير الكبير الذي مارسته فيما بعد الفلسفة الكاثوليكية، بالرغم من طبيعتها الرجعية الواضحة، على التطور الطبيعي لفلسفتي السياسية الخاصة، وبشكل خاص من خلال العمل الشهير بحث "البابا"، ليس فقط بأنه سهّل لي، في أعمالي التاريخية، تقييماً عاماً سليماً للعصر الوسيط، ولكن حتى من خلال تركيز انتباهي المباشر أكثر على شروط النظام المطبّقة للغاية في الحالة الاجتماعية

لن تكون السياسة الوضعية، إذا ما نُظر إليها من جهة النظام بوجه خاص، بحاجةٍ أبداً، دون شك، لأي تبرير مباشر، لأي شخص كان سيقدّر عالياً، حسب مجمل الأجزاء السابقة من هذا البحث، ما هو، في هذا الصدد، الاتجاه الحتمي لفلسفةٍ كهذه، وعلى أية فئةٍ من الأفكار يتم تطبيقها. ليس للعلم الحقيقي إذا ما نُظر إليه من وجهة نظرٍ متقدمة جداً، أية غايةٍ عامةٍ أخرى، في الواقع، إلا أن يؤسس ويدعّم دون توقفٍ النظام العقلي، والذي يمثل، وليس من قبيل المغالاة ذكر ذلك، القاعدة الضرورية الأولى لكل نظامٍ حقيقيٍ آخر. على الرغم من أنه ليس هنا المكان المناسب لمعالجة هذه المسألة الجوهرية بشكل مباشر، والمخصصة لوقت لاحقٍ، فلا يمكنني الامتناع عن ذكر كم ينفر بعمق العقل العلمي الخالص بحصر المعنى من الفوضى ، التي هي بالنسبة له منفرة بالتأكيد، من خلال طبيعتها، أكثر بكثير من العقل اللاهوتي نفسه، وهذا ما يعرفه اليوم كل الذين تعمقوا قليلا في هذه الفلسفة أو تلك. على صعيد الأفكار السياسية، أثبتت التجربة بشكل كاف منذ ذلك الوقت أن المنهج الوضعي يستطيع وحده اليوم أن يضبط فعلاً عقولاً أصبحت متمردةً أكثر فأكثر على سلطة الفرضيات الميتافيزيقية بقدر تمردها على استخدام التلفيقات اللاهوتية. ألا نرى بأنفسنا، على العكس من ذلك، هذه الروح الحالية نفسها، المتهمة عبثاً بالميل إلى الشك المطلق، تتلقى دائماً، باهتمام نهم، أدنى مظهر لدليل وضعيٍ، وحتى وإن كان سابقاً لأوانه ؟ ولماذا سيكون الأمر مختلفاً بخصوص المفاهيم الاجتماعية، حيث يجب أن تكون الحاجة إلى الثبات محسوسة بشكل أفضل بالتأكيد، إذا باتت هذه المفاهيم في الواقع محكومةً أخيراً بالعقل الوضعي أيضاً؟ الحس الجوهري بالقوانين الطبيعية الثابتة، الأساس الأولي لكل فكرة نظام ما، بالقياس لظواهر ما، ألا يمكن أن يتمتع بالفعالية الفلسفية ذاتها،

الحالية، بالرغم من أنها كانت مُعدّةً لحالةٍ أخرى. أعتقد، كذلك، أني أثبتُ مسبقاً بشكل كاف، من خلال الصفة العامة لهذا النقاش التمهيدي الطويل، أنه يمكن أن تكون السياسة الوضعية عادلةً تماماً بالنسبة للسياسة الرجعية وللسياسة الثورية، دون أن تمنحهما أي امتيازٍ وهميٍ في المبادئ، ودون أن تضرّ أكثر في دقة لغتها كما في وضوح رؤياها. بما أنه يجب على الفكر الوضعي أن يخضع أولاً إلى تفسير كل شيء، فقد لا يسعه أن يمتنع عن تقييمٍ نهائيّ دقيقٍ، لاسيما أنه قطعيّ لأنه كان مبرراً بشكل أفضل.

حالما سيُطبق أيضاً، بعد أن يعمّ تماماً، على الظواهر الاجتماعية، التي ستخضع بعد الآن قوانين مماثلةٍ؟

إن السياسة الوضعية هي وحدها القادرةٌ بالتأكيد أن تحتوي بشكل مناسب الروح الثورية، لأنها تستطيع وحدها، دون خور ولا تناقضٍ، أن تعترف بداية بقيمتها الحقيقية، وتحصر تأثيرها اللازم، داخل حدودها العامة الحقيقية. طالما أن هذه الذهنية لم تُهاجم، كما نشاهد ذلك اليوم، إلا بطريقة مطلقةٍ أساساً، بدفع من الفلسفة الرجعية، التي تتطابق معها بالضرورة الفلسفة السكونية، المجردة من كل مبدأ خاصٍ، فإنها تقاوم بشكل تلقائي الاتهامات المضادة العبثية، التي لن يسعها، مهما يمكن أن يكون أساسها الجزئي مشروعاً، أن تُعطّل الحاجة الملحة والتي يشعر بها عقلنا اليوم للجوء إلى هذه الانطلاقة القوية، متبعاً النظرية المُثبتة سابقاً. ولكن لا يمكن أن يكون الأمر كذلك عندما ستبدو الفلسفة الجديدة تلقائياً، مظهرة طابعها النظاميّ جداً، أنها أكثر أهلية من الفلسفة الثورية ذاتها لتخليص المجتمع في النهاية من أي أثرٍ كان للنظام السياسي القديم. حينذاك فقط، يمكن أن يُكافح النزوع الفوضوي للمبادئ الثورية الصرفة، باسم الثورة العامة ذاتها، بنجاحٍ مصيريٍ سوف يتمكن أخيراً من تحقيق الاستيعابِ التدريجي الكامل للمذهب الثوري الحالي، الذي سوف تشغل الفلسفة الوضعية من الآن فصاعداً مهمته الأساس بشكل أفضل.

بمعزلٍ عن هذه الخدمات المباشرة، يجب أن تجني قضية النظام أيضاً، من فلسفةٍ كهذه، الفوائد التي، وإن كانت أقل مباشرةً أو أقل بروزاً، فهي تتمتع بأهميةٍ سياسيةٍ كبيرة. هذا سيكون، بداية، تقييماً علمياً دقيقاً للطبيعة الحقيقية لمختلف المسائل الاجتماعية والذي عليه أن يساهم كثيراً في إحلال السلام الجوهري، معيداً إلى التنظيم الفكري والأخلاقي عدة مواضيع دقيقة ترتبط به جوهرياً، والتي لا يمكن إلا أن تغذي، في قلب المجتمع، غضباً شديداً، خطيراً بقدر ما هو عقيم، عندما يُصرّ البعض بعنادٍ على ربطها خاصةً بإعادة التنظيم السياسي بحصر المعنى، كما شرحتُ ذلك من قبل. بعد أن بيّنت بمنتهى الوضوح أن الحالة الراهنة للمجتمعات الحديثة لن تقتضي مباشرةً، بالضرورة، إلا مؤسساتٍ آنيةً تماماً، سوف تسعى السياسة الوضعية تلقائياً إذن لأن تخطف من مختلف السلطات

القائمة، وبالأحرى، من القائمين عليها أياً كانوا، الانتباه المبالغ به كثيراً الذي مازال يمنحهم إياه الرأي العام، لكي تركز، بالعكس من ذلك، كل الجهود الأساس على تجديدٍ أساسيٍّ حكيمٍ للأفكار الاجتماعية، وبعد ذلك للأخلاق العامة. لا تخشى العقول النيرة من جهة أخرى أن يتمكن هذا التضليل العقلاني الحتمي، بنهايته المحددة بشكل واضحٍ، من أن ينحط إلى لامبالاةٍ سياسيةٍ مؤسفةٍ، بما أن مذهباً كهذا، متناقض مع كل تأثير عبثيٍّ، لم يمتنع مطلقاً عن الإعداد المباشر للمؤسسات بحصر المعنى، والتي سوف يتوجه نشاطه حتماً إلى ذلك حالما سيتمكن من اكتساب سلطة حقيقيةٍ. حتى ذلك الوقت، بالإضافة إلى أن احتمالاً نهائياً لتجديد السياسي كامل سيكون موضع بحث دائماً تلقائياً، فإن هذا المذهب سينشط حتى ظرفياً لأن يرسخ في المؤسسات المقامة التعديلات المختلفة التي ستكون ضروريةً من أجل المساعدة قدر الإمكان التطور الثقافي والأخلاقي، عوضاً عن أن تعيقه. ولكن، طالما سوف ستلبي السلطات الآنية، ومهما يكن تنظيمها، هذا الشرط الحتمي، فهي سترى زيادة أمنها الفعلي بصورةٍ ملحوظةٍ من خلال تأثير الفلسفة الوضعية الطبيعي، الوحيدة القادرة عادةً على أن إفهام الشعوب أنه لا يمكن لأي تغييرٍ سياسيٍ ، في حالة أفكارهم الحالية، أن يوفر أية سلطة رئيسيةٍ حقاً، في حين أن الاضطرابات الخطيرة إلى حدٍ ما التي تنتج عنها، بالإضافة إلى لصعوباتها الخاصة حتماً، لديها، على العكس من ذلك، ميلٌ خطر لإعاقة التطور العفوي للحل النهائي، سواء لأنها تُخفي آنيّاً الحاجة الضرورية المستمرة، أو من خلال حرف الانتباه العام عنه. يجب أن نلحظ أيضاً أن عقل الفلسفة الوضعية، النسبي للغاية، على الرغم من وحدته الثابتة، سوف يبدد بشكل تدريجيٍ لمصلحة النظام العام الواضحة، هذا الميل المطلق، القصير النظر بقدر ما هو غير عقلاني، الشائع في السياسة اللاهوتية والسياسة الميتافيزيقية، الذي يحملهما دون توقفٍ، على أن ينفذا سوية في كل حالات الحضارة الممكنة، نماذجهما الخاصة في السلطات الثابتة، ، والذي، على سبيل المثال، قاد حتى إلى عدم تصور أية وسيلةٍ أساسيةٍ أخرى، في أيامنا، من أجل لتمدين دولة تاهيتي إلا عبر الاستيراد المبتذل للبروتستانتية وللنظام البرلماني!

إذا تأملنا، في نفس الجانب، تأثيراً أقل وضوحاً ولكنه أكثر ديمومةً للسياسة الوضعية، يمكننا أن نتعرف، ثانياً، أنه حتى بالنسبة للمساوئ السياسية المستعصية، فهي تعمل بقوة، من خلال طبيعتها، على تقوية النظام العام، من خلال التطوير العقلاني لانقياد معتدل. لا يسع السياسة الميتافيزيقية، التي تنظر إلى العمل السياسي على أنه غير محدودٍ بالضرورة، أن يحتمل ميلاً كهذا، يقدم تأثيره الاعتيادي، بالرغم من أنه يشكل مزية سلبيةٍ تماماً، مساعدة ضروريةً جداً، في جميع المجالات، ضد المصير المؤلم للإنسان. وبالنسبة للانقياد الديني، وخاصةً المسيحي، فهو ليس سوى تأجيل حصيفٍ، في الحقيقة، على الرغم من المدائح المُفخّمة كثيراً، ، يساعد على تحمل الآلام الحاضرة في سبيل غبطة لاحقةٍ يتعذر وصفها. قد لا يوجد، بالطبع خضوع حقيقي، أي استعداد دائم لتحمل آلام حتميةٍ، بثباتٍ، ودون أملٍ بجزاء أيّ يكن، إلا نتيجة لحب عميق لقوانين ثابتةٍ تتدبر مختلف أنواع الظواهر الطبيعية. إلى الفلسفة الوضعية حصراً يستند إذن مثل هذا الاستعداد، في أيّ موضوع طُبق، وبالتالي، بخصوص المساوئ السياسية أيضاً. إذا لم يكن بوسع العلم الحقيقي بلوغ ذلك بشكل مناسب، ولا أعتقد أنه يمكن الشك بهذا، فإنه سوف يستطيع، على الأقل، كما تجاه النكبات التي ليست أقل إيلاماً في الحياة الفردية، أن يُبرز فيها بمنتهى الوضوح استحالة شفائها الحتمية، بطريقة تُهدّئ عادةً الآلام التي تسببها من خلال القناعة الراسخة بقوانين الطبيعة التي تجعلها لا تُرد. بسبب من تعقيده الزائد، يجب أن يكون عالم السياسة أسوأ تنظيماً أيضاً من عالم الفلك، الفيزياء، الكيمياء، أو عالم البيولوجيا. من أين يأتي إذن، إن العيوب الأساس للوضع البشري، التي نحن مستعدون دوماً للثورة ضدها بسخط بالنسبة لأول سبب، تلقانا، على العكس من ذلك، هادئين ومستسلمين بالنسبة لعيوب الأخرى، بالرغم من أنها لا تقلّ وضوحاً، ولا تقلّ إزعاجاً؟ قد لا يسعنا الشك، وهذا ما يبدو لي، بأن التناقض الغريب لا يتعلق بشكل خاصٍ بواقع أن الفلسفة الوضعية لم تستطع حتى الآن أن تنمّي حبنا الجوهري للقوانين الطبيعية إلا اتجاه الظواهر الأشد بساطةً، والتي تعيّن أن تكتمل دراستها الأكثر سهولةً أولاً. عندما سيكون الشرط الفكري ذاته قد استوفى أخيراً بدرجة كبيرة نسبياً في الظواهر الاجتماعية، فسوف يسفر فيها بالتأكيد عن نتائج مماثلة، مدخلاً في

العقل العام، البذور المناسبة لاستسلامٍ سياسيّ حكيم، عامٍ أو خاصٍ، وقتيٍ أو نهائي. إن النفي الممنهج للفعالية الحتمية لهكذا قناعةٍ مألوفةٍ سيكون جهلا بالقوانين الجوهرية للطبيعة البشرية، بقصد المساهمة، بدرجةٍ عاليةٍ، في إحلال السلام الجوهري، عبر تهدئة القلق غير المجدي الذي يثيره غالباً جدا التصحيح الوهمي للأضرار السياسية الحتمية. من جهةٍ أخرى لن يخشى أي عقلٍ صائب أن تنتج أبداً اللامبالاة الغبية عن هذا الخضوع العقلاني، الذي ليس له أبداً صفة الخضوع الديني السلبية. لأن فلسفةً كهذه لا تفرض استسلاما معتاداً إلا عند الحاجة المثبتة تماماً، وتفرض، على العكس من ذلك، الممارسة النبيلة المباشرة للنشاط البشري، حالما يسمح تحليل الموضوع توقع فعاليةً حقيقيةً أياً تكن منه.

يجب عليّ أن أُضيف هنا من أجل أن نميّز أخيراً النزعة العفوية للفلسفة السياسية الجديدة في توطيدٍ شامل للنظام العام، ومن خلال سمة أخيرةٍ يصعب إنكارها، أنه، حتى قبل أن تكون قادرة في نهاية المطاف من بناء أية نظرية اجتماعية، ستسعى مباشرةً، من خلال تأثير المنهج وحده، إلى إعادة العقول الحالية إلى حالةٍ طبيعيةٍ حقاً. لأنه بفرضها على الثقافة العامة مسائل سياسية، فإن سلسلةً حتميةً من الشروط العلمية، التي لا يمكن أن تتيح عقلانيتها اللازمة مكاناً لأي شك اعتباطي، سوف تزيل، من خلال ذلك نفسه، الفوضى الأساس، التي تتمثل خاصةً في الوصول غير المحدود الذي تفتحه السياسة الحالية قسراً، في هذا المجال، للعقول الأكثر عاميةً والأقل إعداداً. يقدم في الحال مجرد التوسع التدرجي العلمي الجوهري إلى فئة الظواهر الاجتماعية، وسيلةً قويةً للتنظيم الفكري، كما حددت ذلك في المجلد الأول من هذا البحث، مظهراً، بوضوحٍ تام، كفيل في النهاية بإخضاع العقل الأكثر تمرداً، الإعداد التمهيدي الطويل والصعب الذي يتطلبه، بفعل طبيعته، كل سبر عقلاني للمواضيع الاجتماعية، الذي قد لا يتطلب أي نجاحٍ علمي حقاً إلا من جهة العقول المجربة تماماً، المُعدة كما ينبغي، بالنسبة للمنهج أو للمذهب، من خلال دراسةٍ أوليّةٍ، معمّقةٍ كفايةً، لكل فروع الفلسفة الوضعية الأخرى المتلاحقة، من أجل معالجة الأبحاث الأكثر تعقيداً بشكل مناسب والتي يمكن لعقلنا أن يقاربها. قد يكون من غير المفيد بالتأكيد أن نلحّ هنا أكثر على التفسير المباشر لتأثير على هذا القدر من الوضوح، سيتم من جهة أخرى تفحصه

تلقائياً، بطرق مختلفةٍ، في تتمة هذا المجلد. تكفي هذه الإشارة الموجزة، دون شك، كي لا تستطيع النزعة العضوية للغاية في الفلسفة السياسية الجديدة، في هذه الجانب الرئيسي، كما في مختلف الجوانب السابقة، أن تكون موضع نزاعٍ جدي من قبل أي شخصٍ من هؤلاء الذين درسوا بعنايةٍ الفكر العام الحقيقي للزمن الحالي.

لابد لي هنا من المثابرة على الإشارة بشكل خاص إلى الخاصة الرئيسة للسياسة الوضعية، كونها مهملة في الغالب، المتمثلة في قدرتها وحدها أن تطور اليوم تلقائياً، وبفعاليةٍ نشيطةٍ ومثمرةٍ، الحب الجوهري بالنظام، سواء العام، وحتى الخاص، الذي أخضعته الحالة الحاضرة للفكر الإنساني، بالضرورة، إلى الحماية الشائنة وغير الكافية للسياسة السكونية والسياسة الرجعية، المتطابقتين في هذا الاتجاه. بالقياس إلى التقدم، لا تقتضي الأهلية غير المتنازع فيها لمثل هذه السياسة تفسيرات موسعة جداً في هذا الوقت. لأن العقل الوضعي، أيّاً يكن موضوع تطبيقه، يظهر دائماً، من خلال طبيعته، تقدمياً بشكل مباشر، كونه منشغلاً دون توقفٍ بزيادة كمية معارفنا وتحسين ترابطها: لذلك فإن الأمثلة المألوفة للتقدم الواضح مأخوذةٌ اليوم بشكل خاصٍ من مختلف العلوم الوضعية. من وجهة النظر الاجتماعية، ينبغي بالتأكيد أن تُعزى فكرة التطور العقلانية، كما بدأنا نستوعبها، أي التطور المستمر، مع ميل حتميٍ ودائم نحو هدفٍ محددٍ، كما سأقوم بشرح ذلك بشكل خاصٍ في الدرس القادم، إلى التأثير غير الملحوظ للفلسفة الوضعية، القادرة وحدها من جهةٍ أخرى أن تخلّص هذا المفهوم الكبير من الحالة المبهمة وحتى المشوشة التي مازال موجوداً فيها، وذلك من خلال تعيين الهدف الضروري للتطور بشكل واضح ومساره العام الحقيقي. بالرغم من أن المنطلق الأول لحب التقدم الاجتماعي يعود جزئياً بالتأكيد إلى المسيحية، بفضل إعلانها المدوي التفوق الجوهري للدين الجديد على القديم، بيد أنه من الواضح أن السياسة اللاهوتية، الصادرة عن نموذجٍ ثابتٍ، يؤمن ماض بعيد فقط تحققه الكافي، يجب أن يُنظر إليها اليوم بوصفها متناقضةً مع كل فكرةٍ حقيقيةٍ للتطور المستمر، وتظهر، على العكس من ذلك، كما بينتُ ذلك، صفة متخلفةً بشدةٍ. السياسة الميتافيزيقية، إذا ما نُظر إليها من وجهة نظر عقائدية، سوف تقدم بدرجةٍ واضحةٍ

تقريباً، وحسب الدوافع الأساس ذاتها، تعارضاً مماثلاً، إذا لم يجعلها ترابط مذاهبها الضعيف جداً سهلة البلوغ أكثر للعقل العام لزمننا. يمكن أن نلاحظ، في الواقع، أن مفاهيم التقدم لم تبدأ حقاً في إشغال العقل العام بقوة إلا منذ أن فقدت الميتافيزيقية الثورية هيمنتها الأولى. للسياسة الوضعية إذن قد حُجز بشكل أساسي من الآن فصاعداً التطور العام للفطرة التقدمية، كما تطور الغريزة العضوية.

تكمن فكرة التقدم الوحيدة التي قد تكون خاصةً حقيقة بالسياسة الثورية، في التوسع الكامل المستمر للحرية، أي، بعباراتٍ وضعية أكثر، بالتطور التدريجي للملكات البشرية؛ وهذا ما يشكل خصوصاً مفهوماً سلبياً، بدعوته جوهريا إلى إبطالٍ متزايدٍ لمختلف أشكال المقاومة. والحالة هذه، حتى في هذا المعنى الضيّق، لن يكون التفوق الحتمي للسياسة الوضعية، هذا ما يبدو لي، موضع نزاعٍ. لأنه لا يمكن للحرية الحقيقية أن تقوم، دون شك، إلا في خضوع عقلاني للسيطرة المؤكدة الوحيدة للقوانين الأساس للطبيعة، بمنأىً عن كل قيادةٍ شخصيةٍ تعسفيةٍ. لقد حاولت السياسة الميتافيزيقية عبثاً أن تكرّس بهذا سلطتها، مزيّنة باسم هذه القوانين القرارات المختلفة، غير العقلانيةٍ أغلب الأحيان والفاسدة، للمجموعات الحاكمة، أيّاً تكن تركيبتها؛ من قراراتٌ يجري، من جهةٍ أخرى، تصويرها، من خلال تلفيق جوهري، لا يمكنه تغيير طبيعتها، بوصفها تظهير مخلص للإرادات الشعبية. لكن لا يمكن لكل هذه العبادة الميتافيزيقية للكيانات الدستورية أن تُخفي اليوم حقاً النزعة التعسفية بشدة، التي تميز بالضرورة كل فلسفةٍ غير وضعيةٍ. طالما أن الظواهر السياسية لن تكون أبداً، على مثال الظواهر الأخرى، متعلقة بقوانين طبيعيةٍ ثابتةٍ، وستستمر بأن تكون مكملة أساساً لإرادات أيّا تكن، سواء دينيةٍ، وحتى إنسانيةٍ، فإن الاستبداد لن يكون مستبعداً حقاً من مختلف النظم الاجتماعية؛ وبالتالي، على الرغم من كل الخدع الدستورية، ستظل الحرية قسراً وهميةً وهشةً، وأيّاً تكن الإرادة التي ندّعي بموجبها من جهةٍ أخرى ممارسة خضوعنا اليومي. سوف أعود لاحقاً بالطبع إلى هذه الفكرة الهامة. لكن، ألم يصبح من الواضح، منذ هذه اللحظة أن الحرية المطلقة التي حبت الميتافيزيقية الثورية بها اليوم عقلنا لم تخدمه أخيراً، في الواقع، إلا في القفز من اضطراب إلى آخر، في ظل الهيمنة الجريئة، التي يصعب وقتياً مقاومتها للعقول الأقل أهلية؟

ستتمكن السياسة الوضعية وحدها، بتأسيسها مبادئ اجتماعية صحيحةً، أن تمنع أخيراً هذا الانجرار المؤسف، وتحلّ أكثر فأكثر سلطة القناعات الحقيقية محل سلطة الإرادات التعسفية؛ بحيث ستكون الحاجة في هذا المجال، كما في مجالاتٍ كثيرةٍ أخرى، إلى التقدم والحاجة إلى النظام مُختلطتين تلقائياً وسط رضا عام.

إن هذه الفلسفة الاجتماعية الجديدة قادرة جداً، من خلال طبيعتها، على تحقيق الإنجاز الكامل اليوم لكل الأمنيات المشروعة التي يمكن أن تشكلها الفلسفة الثورية، والتي ستعرف وحدها كيف تنهي بشكل مناسب العملية الصعبة التي تشكل الهدف الأساس فيها، من خلال تغييرٍ تدريجيٍّ، دون أي أملٍ في العودة، لكل ما يتبقى بعد من النظام السياسي القديم، الذي يجب أن لا يبقى قائماً منه إلا الذكرى الثابتة لمشاركةٍ لا غنى عنها في تطور البشرية الجوهري. حتى الآن توجب أن يكون هذا الصراع الكبير، كما أشرت إلى ذلك سابقاً، مُوجّهاً علانية من قبل الميتافيزيقية الثورية، ومدعوماً ببساطةٍ بالتطور التدريجي والانتشار المتزايد للفكر الوضعي. لكن هذا التقدم الطبيعي الأخير للعقل البشري كان، والحق يُقال، يعطي وحده قوةً يصعب مقاومتها للمذهب الذي كان يستخدمه كلسان حال مؤقت، والذي ما كان تماسكه المنطقي الضعيف، دون هكذا دعمٍ، مؤهلا ليحرز نجاحاً كبيراً هكذا؛ والذي نشعر به بوضوحٍ عندما نعيد اليوم، بدمٍ باردٍ قراءة الحجج السفسطائية المبتذلة والسخيفة التي تميز تقريباً كل الكتابات الفلسفية للقرن الماضي. عند النقطة الحاسمة التي وصل إليها الصراع حالياً، لن يكون بإمكانه حتماً أن يُكتمل إلا من خلال تدخل الفلسفة الوضعية المباشر والقوي. لأن النقد الثوري، من الناحية المنطقية، والتي ستسود في النهاية، يعجز بالتأكيد اليوم عن قلب نظام المدرسة الرجعية الفلسفي، المرتب بقوة، والذي، في كل نقاشٍ منتظمٍ، قد يقوده سريعاً إلى الموافقة على أنها تصلح المبادئ الأساس للنظام القديم عندما ترفض نتائجها الضرورية جداً، كما كنت شرحته: وهكذا فإن الفكر الثوري يدعم ذاته، خاصةً حالياً، من خلال استدعاء مباشر إلى حدٍ ما إلى الأهواء التي تميل من جهةٍ أخرى إلى الخمود تدريجياً. إن المدرسة الوضعية، وحدها المنطقية تماماً، وبالتالي وحدها، في الواقع، التقدمية حقاً وهي تعترف من جهةٍ أخرى، دون أدنى تحولٍ عن مبادئها الخاصة، بالقيمة الفلسفية الدقيقة لكلٍ

من المذاهب الحالية، سوف تستطيع وحدها أن توقف جذرياً النشاط الرجعي للمدرسة الكاثوليكية، المُربك على الرغم من كونه عقيماً، واضعةً مباشرة، في ترتيب الأفكار الاجتماعية، وبوجود العقل الديني، نقيضه الأبدي، أي العقل العلمي، الذي كان قد حوّله من قبل، في كل الفئات الفكرية، إلى حالة من العدمية المحتومة جداً، كما أعتقد أني قمتُ بإثبات ذلك بإسهاب شديد في مجموع مجلداتي الثلاثة الأخرى في هذا البحث: هذا التأثير الثانوي سوف يُمارس تلقائياً، بحيث لا يُربك أبداً المسار العام للعملية الرئيسة، وهذا ما نشاهده عادة بالنسبة لأي علم كان، والذي لا يعدو عمله النقدي أبداً، مهما يكن قوياً، إلا أن يكون نتيجةً مُلحقةً لتطوره العضوي. في الحقيقة، لن يستطيع الفكر الوضعي إذن أن ينزع إلى الأبد كل تأثير سياسي من الفكر اللاهوتي، دون أن تشمل الإدانة ذاتها، بالضرورة، الفكر الميتافيزيقي، الذي، على الرغم من خصومته، لم يكن، بنظر العلم، يختلف عنه جوهرياً. الأساس متميزاً. لكن قد لا يكون هذا الاستبعاد المزدوج المتزامن ، دون شك، إلا مكسباً إضافياً كبيراً، سواء بالنسبة للتقدم كما هو بالنسبة للنظام، المهددين معاً اليوم بالدرجة ذاتها سواء جراء تفوق المحامين الوقتي أم جراء معارضة الكهنة العبثية.

إذا ما نظرنا أخيراً إلى السبب العام للتقدم السياسي من وجهة النظر العملية الأكثر انتشاراً، فلن يسعنا تجاهل الوسائل القوية، الضرورية على الرغم من أنها غير مباشرة، التي لابد للفلسفة السياسية الجديدة أن تقدمها بشكل تدريجي إلى عملية التحسن الجوهري للوضع الاجتماعي للطبقات الأدنى، الذي يشكل بالتأكيد المعضلة الأخطر للسياسة المعاصرة. إن السياسة الثورية، التي استُخدمت وحدها كلسان حالٍ حتى الآن في هذا الجزء من المشكلة الاجتماعية، لم تستطع أن تواجهها حتى الآن إلا من خلال وجهة النظر الثورية. من جهةٍ أخرى، تمثل كل حلها جوهرياً، في تغيير وجهة الصعوبة، بفتحها اصطناعياً مخرجاً واسعاً إلى حدٍ ما أمام أكثر الطموحات الشعبية نشاطاً؛ وهذا كذلك ما تعتزم انتهاجه، تقليداً لها، السياسة السكونية، فيما عدا الحرص المبالغ فيه الذي يميزها عادةً. لكن هذه الوسيلة اللاعقلانية وأيّاً يمكن أن تكون ضرورتها الوقتية، تترك بالطبع المسألة الأساس على حالها تماما: فمثل هذا التعويض، المحقق لعدد قليل من الأفراد، الذين

عادة ما يصبحون بذلك هاربين من طبقتهم، لن يخفف إطلاقاً على المدى الطويل من شكاوى الجماهير العادلة، التي لم يلقَ وضعها العام بذلك أي تحسنٍ حاسم، إلا إذا كنا نريد أن نجمّل بهذا الاسم الآمال، المستحيلة لمعظم الأفراد، التي يغذيها دون انقطاعٍ الطُعم المثير للسخرية الذي يقدمه هذا النوع من اللعب التصاعدي، الذي هو ليس أقل خداعاً من أي لعبٍ آخر. من المؤكد حتى إنه بتطوير الرغبات المتطرفة، التي تستحيل تلبيتها العامة، عبر تحريض الميل، الذي أصبح طبيعياً جداً اليوم، نحو الحدّ الشامل، فإننا لا نقلل إذن من عبء الحاضر إلا لنفاقم المستقبل أكثر، من خلال خلقنا لصعوباتٍ جديدةٍ وشديدة أمام كل عملية إعادة تنظيمٍ اجتماعي حقيقيةٍ. هذا هو، مع ذلك، التفكير المتطابق للدكاترة الحاليين، حول هذا الموضوع. فهؤلاء الذين وصفوا أكثر من غيرهم ، في زمننا الحالي، هذا الحل العبثي بالفوضوي، وقعوا على هذا الصعيد ، في أغرب تناقض، وفضلا عن ذلك خطير للغاية، من خلال إتباعهم أكثر المنهجَ ذاته الذي كانوا يدينونه، من خلال طرحهم الشائن بالإلغاء الفوري لكل مُلكيةٍ حقيقيةٍ؛ كما لو كانت هذه الطوباوية العبثية، في النتيجة، تحمل أي علاج دائم لهذا الداء. ولأن كل جنسنا البشري مُقدّر له بالطبع، بحسب قضاءٍ محتومٍ، أن يبقى إلى الأبد، مركباً من أناسٍ يعيشون، بشكل مؤقتٍ إلى حد ما، من النتائج المتعاقبة لعملٍ يومي، فمن الواضح أن المعضلة الاجتماعية الحقيقية في هذا الصدد، تكمن في تحسين الوضع الحيوي لهذه الغالبية العظمى، دون الحط من مرتبتها أبداً ودون إرباك التناسق العام الضروري. لكن طريقةً كهذه في إدراك المسألة محفوظة حصراً، بطبيعتها، للسياسة الوضعية، إذا ما نُظر إليها على أنها قائدة الترتيب النهائي المجتمعات الحديثة. مع أن تطوير بحث مباشر مشابهٍ سيكون متعارضاً مع الطبيعة العلمية أساساً لهذا البحث، فلم يكن لي مع ذلك أن أُهمل هنا الذكر المختصر لوجهة نظرٍ بهذه الأهمية. بتبديدها دون رجعة كل هيبة باطلةٍ، وبطمأنتها الطبقات الحاكمة بقوة ضد كل ظهور للفوضى، سوف تتمكن الفلسفة الجديدة وحدها أن توجّه بشكل مفيد السياسة الشعبية بحصر المعنى، بمعزل عن فعاليتها المضاعفة التلقائية، المشار إليها في الأعلى، سواء من أجل أن تنتزع من النسق السياسي الخالص ما يتعلق بالنسق الفكري والأخلاقي، أو من أجل الدفع في النهاية، بالنسبة للعلل المستعصية، نحو

انقياد هادئ وراسخ. من جهةٍ أخرى سوف نعترف بسهولةٍ، في سياق هذا المجلد، أن هذه الفلسفة بدفعها بالضرورة إلى رأس هذه الحركة الاجتماعية، كفاءات لا تزال حقوقها القانونية مهملة تقريباً قدر إهمال حقوق الطبقات البروليتارية، تحاول عبر الربط العفوي للرؤوس مع الأذرع، أن تسبغ على القضية المشتركة صفة العظمة العلمية، والوحدة المتماسكة، التي يجب أن تساهم بقوة في نجاحها النهائي، والذي قد لا يمكن تحقيقه بغير ذلك. كل تحديدٍ أكثر خصوصيةً سيبتعد جوهرياً عن العقل العلمي لهذا المجلد. سيكون لدي، مع ذلك، في تتمة هذا المجلد، مناسباتٍ عدة طبيعيةٍ لأوضح مباشرةً بأن إعادة التنظيم الروحي، بإدخاله عادة، بين العمال وزعمائهم، سلطةً أخلاقيةً مشتركةً مستقلةً بقدر ما هي متنورة، سوف يقدم فيما بعد الأساس المنتظم الوحيد لتسوية عامة سلمية وعادلة لأزماتهم الرئيسة، شبه المتروكة اليوم لنظام فظ من تناقضٍ مادي صرف.

مهما كانت ناقصة مختلف النظرات العامة التي وضعت خطوطها الأولى منذ قليل، فهي مع ذلك تكفي، كما يبدو لي، كي تعمل بوضوحٍ هنا على استشعار الخواص السياسية الرئيسة التي يجب أن تميز حتماً الفلسفة الوضعية، منظورا إليها بدون تمييز سواء من جهة التنظيم، أم من جهة التقدم. وهكذا فإن هذه الفلسفة الاجتماعية الجديدة، على الرغم من تقييمها العقلاني القاسي لمختلف الأحزاب الموجودة، يمكن أن تجد بالطبع لدى كلٍ من هذه الأحزاب، منفذاً عاماً متعذرا رده، إذا ما ظهرت قادرةً على خلق وسائل أكثر فعاليةً لبلوغ الهدف الخاص الذي تلاحقه بشكل حصريٍ جداً. ستستطيع سياسةٌ كهذه، إذا ما طُبّقت بشكل مناسب، أن تستخدم، لصالح إعادة التنظيم النهائي، ولمصلحة غلبته التدريجية العامة، كل الأحداث الهامة التي تقتضيها حالة المجتمع الحاضرة، وحتى قبل أن تكون قد تمكنت من التدخل فيها. سواء إن أظهر كل حزبٍ بشكل أعمق، في انتصارٍ وقتيّ، قصوره الاجتماعي ؛ سواء، بالعكس من ذلك، أنه ظهر، خلال حالة اليأس بعد هزيمةٍ نكراء، أكثر استعداداً لتلقي وسائل عملٍ سياسيٍ جديدة؛ سواء أخيراً إن فضح أكثر نوعٌ من الفتور العام مجموع الحاجات الاجتماعية؛ فإن الفلسفة الجديدة ستتمكن دائماً أن تجد اليوم مخرجاً معيناً عاماً، كي تُدخل بانتظام، ومن خلال تطبيقٍ يوميٍ مناسب، تعليمها الجوهري.

غير أنه، يجب، وبمشيئتي، أن أصرف النظر سلفاً بشكل أساسي، في هذا الصدد، عن كل تحوّل حقيقي للمدرسة الرجعية، منظوراً إليها بالكامل. ماعدا بعض الشواذ الفردية الموافقة، التي لا تتوقف عن كونها ممكنةً، والتي يمكن اليوم حتى أن تصبح مألوفةً أكثر، فإن تعارضاً أكثر من جوهريّ، بين الفلسفة اللاهوتية والفلسفة الوضعية، وخاصةً على صعيد الأفكار الاجتماعية، بحيث لا تتمكن الفلسفة الأولى أبداً أن تُقيّم بما يكفي الفلسفة الثانية، على الرغم من الأهلية المشهودة جيداً للأخيرة لأن تلبي أكثر الحاجة المشتركة لإعادة تنظيم حقيقي: هنا، كما في أية حالةٍ أخرى، سوف يخمد الدين حتماً أمام الفيزياء، لكن دون أن يتمكن من التحول، تحت قيادتها، إلى أبعد من تغييره الحالي. من جهةٍ أخرى، يجب الاعتراف، في هذا الموضوع، أنه ليس التنظيم، بشكل عامٍ، هو ما تتبعه اليوم المدرسة الرجعية، لكنه فقط تنظيم وحيد، متصور مسبقاً بشكل ثابتٍ، ترتبط به خصوصاً إما عادات عقلية خاصة، أو حتى غريزة المصالح الخاصة: خارج طوباويتها الحصرية، كل شَيْءٍ يبدو لها فوضوياً على حد سواء، وبالتالي، مختلفاً جذرياً. حتى أن المدرسة السكونية قد أخذت عليها بحقٍ، في أيامنا، أنها قدمت مباشرةً، دعماً وقتياً آثماً إلى حالات نشر الفوضى الأكثر ضرراً، على أمل خائب بأن تدفع بالتالي، بقوة أكبر، إلى تجديد لاحقٍ لهيمنتها الخاصة، التي أملت بجعل المجتمع مذ ذاك يقبلها، كطريق السلامة الوحيد ضد أية فوضى مادية مباغتة. في إخلاصها المزعوم للنظام العام، غالباً ما خانت المدرسة الرجعية إذن ميلها الطاغي للرغبة في الوسيلة أكثر بكثيرٍ من الغاية نفسها. لكن المدرسة السكونية، التي حب التنظيم لديها، ربما دون أن يكون أكثر نزاهة في الواقع، هو بالتأكيد، وهذا ما يهم بشكل خاص، حيادي للغاية، بسبب افتقادها المتميز للمبادئ الخاصة والثابتة، فإنها ستوفر تلقائياً، في هذا الجانب، للفلسفة السياسية الجديدة، القبول العام الذي لن يسعها أن تطمح إليه منطقياً لدى المدرسة الرجعية. على الرغم من أن الأوهام الميتافيزيقية الباطلة للسياسية الدستورية أو البرلمانية تسعى اليوم إلى تجنب الحل الحقيقي بقوة، فهي لم تستطع لحسن الحظ أن تكتسب، على مستوى القارة الأوروبية، سلطة قوية بما يكفي من أجل منع هذه الفلسفة من إسماع صوتها العقلاني المفيد لمدرسةٍ مستعدة بصدق، كما هي كذلك بالتأكيد الفلسفة السكونية عموماً، لأن تقيم أخيراً، في المجتمعات الحديثة، نظاماً ثابتاً بحقٍ، دون الأخذ بالاعتبار حسب أية مبادئ كانت. يمكن بذلك أن نأمل إذن أن

يتم التصرف بما يفيد، إلى درجةٍ معينة، في هذا الجزء الأساس من عالم السياسة الحالي.

بيد أنه، لا يجب أن أخفي هنا أن المدرسة الثورية الصرفة تبدو لي اليوم أنها الوحيدة التي يمكن للسياسة الوضعية أن تُمارس مباشرةً عليها عملاً جوهرياً حقاً؛ لأنه بالرغم من كل أضرارها الجسيمة، التي لم أخفها بالتأكيد، فإن لهذه المدرسة الآن وحدها صفةً تقدميةً بشكل أساسي، والتي، بالرغم من كل أحكامها المسبقة، تحفظ لها عقلاً منفتحا دوماً على إلهامات سياسية جديدة. هدفها الأساس الإزالة الكاملة للنظام القديم، سوف تتابعه السياسة الجديدة تلقائياً أيضاً، وبطريقة أكثر فعاليةً، وأن كان هدفا ثانويا ببساطةٍ. إن كل ما تتضمنه مذاهبها الخاصة مما هو ضروري مؤقتاً، ستأخذه السياسة الوضعية، رافضة بشكل نهائي النزعات الفوضوية التي، على الرغم مما يمكن أن يُقال عنها، توقفت المدرسة الثورية الآن عن التمسك بها بوجه خاص، تحت الشرط الوحيد، المنفّذ تماماً منذ ذلك الوقت، شرط التقدم الحقيقي. أخيراً، بالرغم من أن النظام القديم ربما كان بالتأكيد مفككا جداً اليوم بحيث يتيح، و لكي يقتضي، الإعداد المباشر لإعادة التنظيم الاجتماعي الحقيقية، مع ذلك يمكن أن نتوقع بسهولةٍ أن المسار الطبيعي للأحداث، الذي لا ينتظر دائماً تحضيراتنا الفلسفية البطيئة، سوف يشجع في وقتٍ قريبٍ نوعاً ما، سواء بموجب حالتنا الثقافية ذاتها، أو بسبب الأخطاء المرتكبة من قبل الحكومات الحالية، انفجارات عمليةً جديدةً للمذهب الثوري، والتي سوف أقوم لاحقاً بتحديد صفاتها الرئيسة المحتومةً للأسف مذ ذاك، والتي حتى من الممكن أن تصبح ضروريةً نسبياً، من أجل أن تنتزع جذرياً، من الخمول المميت لتفكيرنا العبثي، كل أمل مهما يكن في أن يلبي، دون أي جهد لاكتشافٍ جوهري، الشروط الأساس للمشكلة الاجتماعية، من خلال إعادة البناء الوهمية هذه للفلسفة السياسية القديمة، التي تشكّل اليوم الوسيلة المبتذلة لكثيرٍ من العقول غير المؤهلة. دون التدخل بشكل مباشر في مثل هذه الصراعات، اللهم إلا من أجل استخدام المعلومات التي تخلقها، المتوقعة مسبقاً من قبل الفلسفة الوضعية، التي لن يسعها الزعم بأنها أربكت بذلك الفصول الأخيرة من هيمنة الفلسفة الميتافيزيقية الثورية .

مع ذلك، لن تسعى، هذه الفلسفة الجديدة، المخصصة أساساً، من خلال طبيعتها، لترسيخ تفتح أكثر اكتمالاً لمختلف الملكات الحقيقية لعقلنا، دون شك، في أي وقتٍ، لإيقاف نمو ميل عام على قدر كبير من الأهمية كذلك الذي يشكل الفكر النقدي بحصر المعنى. بإخضاعها بشكل حتمي من الآن فصاعداً للذهن التنظيمي، تفتح لها مباشرةً، كما سأقوم بالإشارة إلى ذلك في مكانه المناسب، توجهاتٍ سياسيةً جديدةً وواسعةً، مثيرة جداً للإعجاب بخلاف إعادة الإنتاج المنفّرة الحالية للانتقادات الهجائية الفلسفية من القرن الماضي. عوضاً عن أن الاستمرار، لمصلحة المدافعين الأساس، في حربٍ رتيبة ضد التأثير الكهنوتي، سيضطلع العقل النقدي، دون شك، بنشاطٍ أكثر كمالاً بكثيرٍ وأكثر تفاعلاً، وفي ذات الوقت أكثر فائدةً، عندما، سيباشر بتأثير الإيحاءات العامة للفلسفة الوضعية، الهدم المتزامن لكل قوةٍ ميتافيزيقية أو لاهوتيةٍ. زيادةً على ذلك، لن تصلح العناصر الحقيقية النهائية للنظام الاجتماعي الجديد إلا نادراً، وخاصةً في البداية، ككل السلطات الناشئة، لممارسةٍ مباشرةٍ وواسعةٍ، ومستمرٍ على نحو ما، للحس النقدي، الذي سيتمكن تحكمه الحتمي من ممارسة تأثيرٍ ثانويٍ صحيٍ على التطور التدريجي للطابع السياسي الذي لابد له في النهاية أن ينتمي إلى أحد هذه العناصر. لا يمكن الشك إذن، حسب مجموعة كهذه من الدوافع الأساس، بأن الفلسفة الجديدة بوسعها أن تأمل تماماً في أن تجد اليوم، بمستويات مختلفة، بعض نقاط الدعم الطبيعية في الأقسام الأكثر تقدماً للمدرسة الثورية بحصر المعنى. مهما تكن مع ذلك، وحتى في هذه المدرسة، التدابير الملائمة التي يمكن أن تقدمها لها مختلف أطراف المجتمع السياسي الحالي، لن يسع هذه التدابير الثانوية، المخففة من جهةٍ أخرى بفعل المعارضة الحتميّة للمذاهب، أن تعفي بالتأكيد، بأي شكلٍ كان، هذه الفلسفة من أن تعتمد خصوصاً على تفوقها العلمي، الوسيلة الأولى والثابتة لسيطرتها التدريجية.

إن أية فلسفةٍ اجتماعية، وهي تتبنى العلم الحقيقي اليوم كأساسٍ ضروري، والتي تدعو مباشرةً الحس العلمي إلى تحديث العالم السياسي، يبدو، أنه يجب عليها بشكل خاص أن تنتظر، في الجانب الأول، إن لم يكن هناك مساعدة فعالة، وعلى الأقل تشجيع قوي ومدعوم، من قبل الطبقة المختارة التي تعمل هذه الفلسفة تلقائياً على ترقيتها تدريجياً إلى وضعٍ جوهريٍ عالٍ أيضاً. يجب عليّ أن أعترف هنا ببساطةٍ أنه، في أعمالي الأولى في الفلسفة السياسية، شاركت بشكل أساسي في

هذا الوهم الطبيعي جداً، والتي تمكنت وحدها التجربة الشخصية الطويلة من تخليصي بصعوبةٍ بعد ذلك من ضلاله. كانت اللامبالاة السياسية لغالبية العلماء الحاليين، بالرغم من أنها بشعةٌ، في الوقت الذي تُعتبر فيه أن المسائل الاجتماعية الأكثر جمالاً والأكثر إلحاحاً من بين الجميع، فهي تبدو لي حينذاك أنها تتعلق أساساً بالنفور الثقافي العميق الذي أوحته في البداية لهم الصفة المبهمة والتعسفية للمناهج التي مازالت تشرف على أبحاثٍ كهذه، متعارضة مع العقلانية الكاملة للطرائق العلمية.لكن، بالرغم من التأثير الأكيد لهذا السبب الأولي، فلقد قادني تدريجياً منذ ذلك الحين بحثٌ لاحقٌ إلى التعرف على دوافع أخرى، هي في ذات الوقت أقل احتراماً وأكثر قوةً، والتي بالنسبة لها، يجب على هذه الفلسفة الجديدة أن تعتمد بشكل أقل بكثير على المواقف المفضَّلة للعلماء الحاليين، وحتى إذا لم يتوجب عليها أن تخشى، في بعض الاعتبارات، مقاومتهم المفتوحة تقريباً، التي هي من جهةٍ أخرى جزئية أو وقتيةٌ، في الارتقاء السياسي الخاص لطبقتهم[17].

زيادةً على المشاركة العامة الجوهرية لمختلف الطبقات الاجتماعية بأسرها في هذه الفوضى الثقافية والأخلاقية التي تميّز بعمق عصرنا، فإن لكلٍ منها طريقتها الخاصة أيضاً بإظهار نزعاتها الفوضوية بخصوصية أشدّ. وهذا ما يقوم به أولاً العلماء الحاليون من خلال الصراعات اليومية العبثية التي تقوم فيما بينهم حول اختصاصاتهم المتبادلة، في كل مرةٍ يثير سؤال بعينه يلامس بالتزامن عدة أقسامٍ رئيسة في الفلسفة الطبيعية، نقاشاتٍ لا نهاية لها، والتي تشهد بوضوحٍ على غياب كل تنظيمٍ علميٍ حقيقي. لكن مهما تكن أهمية هذه الملاحظة الأولية ذات مغزى كبير، فإن الفوضى العلمية تتكشف اليوم خصوصاً، بشكل أكثر تميزاً وأكثر

(17) أعتقد أنه يجب عليّ أن أشير هنا إلى ملمح مميز حقاً، قادر جداً على إظهار إلى أي درجةٍ مؤسفةٍ أن هذه الطبقة مجردةٌ من أي شعورٍ عميقٍ بكرامتها الاجتماعية الحقيقية، بالرغم من الغرور عند معظم أعضائها. لقد أدخل مشرّعونا الميتافيزيقيون، منذ بضع سنوات، في القانون الانتخابي الفرنسي، تشريعاً غريباً يتيح لصفة الأكاديمي أن تحسب من الآن فصاعداً بمعدل مائة فرنك في ضريبة حق الانتخاب، شريطة أن يكمل نقداً باقي الأهلية. والحال هذه، لم يُظهر العلماء، بالتأكيد ، أبداً، عندها ولا منذ ذلك الحين، أدنى ميلٍ لأن يرفضوا بكرامةٍ هكذا تشريع قانوني، والذي يعادل بمقتضاه كل عالمٍ من الناحية السياسية نصف ناخبٍ عادي: فقد يصوتون بالأحرى بكلمات الشكر الرسمية للمحامين لمنحهم هذه الإكرامية، التي يتسابق معظمهم للاستفادة منها بسرعة.

خطورةً في الوقت ذاته، من خلال نفور علمائنا الجماعي ضد كل أشكال العموميات، من خلال تفضيلهم الحصري، المنهج بشكل معيبٍ، لتخصّصات محصورة أكثر فأكثر[18]. ليس هنا المكان المناسب لطرح السؤال الفلسفي الكبير عن الانسجام الجوهري الحقيقي الذي يجب أن يسود بين الروح الجمعية والروح الفردية) ؟؟؟؟؟ ، والذي لا يشكل تقييمه الدقيق إلا أحد الاستنتاجات

(18) يتعلق أيضاً هذا النفور من العموميات، وهذا الكره الواضح ضد كل مُعمّم أياً كان، ومن أي شكلٍ يمكن أن يصدر، لدى الكثيرين من العلماء الحاليين، بميلٍ فطريٍ خفيٍ للأنانية، التي أعتقد، بصراحتي المعتادة، بوجوب وصفه هنا بقليلٍ من الكلمات، منبهاً من جهة أخرى أنه قد لا يسعه، من خلال طبيعته، أن يمارس أبداً، وحتى حالياً، إلا تأثيراً ثانوياً تماماً، بالمقارنة مع القضية الثقافية الكبرى المحددة في النص.

إن الفلسفة الطبيعية بعيدةٌ الآن عن هذه الأزمنة البدائية، الموصوفة جيداً من قبل فونتانيل، حيث كانت الحصافة الأبوية تعتقد أنه يجب أن تُحضَّر بعنايةٍ المهنة العلمية، التي منذ ذلك التاريخ لم يكن بإمكانها أساساً أن تتضمن إلا نزعاتٍ، واضحةً تقريباً. بما أن التنظيمات المتميزة بشكلٍ جيدٍ هي، في الطبيعة البشرية، استثنائيةٌ للغاية، وأن أي طبقة قد لا يمكنها أن تكون مركّبةً بشكل أساسي من مجموعةٍ من الشواذ، فلقد توجب أنه، كلما اكتسب العلم، من خلال تطوره، أهميةً اجتماعية أكثر، سمح بالوصول إلى أفكارٍ عامي Õة بشكل أكبر. يحصل الآن إذن، وسوف يحصل دون شك من الآن فصاعداً، من خلال توالي التشجيع المفيد من جهةٍ أخرى كثيراً، الممنوح إلى مختلف العلوم الخاصة، إن المواهب الحقيقية، ستصبح، نسبياً أقل عدداً في عالم العلم، الذي يميل أكثر فأكثر لأن يتكون، في جزئه الأكبر، من أشخاصٍ أقل نبوغاً، كانوا قد اختاروا هذه المهنة كما أية مهنةٍ أخرى، وأعمالهم، دون أن يكون بإمكانها أبداً أن تمنح العلم أي دافعٍ أساسي، تحافظ بدقةٍ على حالته الحاضرة، مع بعض التحسينات التدريجية المفيدة. (والحال، فإن هؤلاء الذين يجب عليهم أن يكونوا عادةً مستبسلين بعنادٍ، بطريقة مطلقةٍ أكثر، ضد كل فلسفةٍ شاملة، وخاصةً وضعيةٍ، ليس فقط بموجب ذهن أكثر ضيقاً يمنعهم من أن يدركوا مداها الحقيقي، لكن أيضاً بسبب تأثيرها الحتمي في تقليص، حسب تقييمهم، أعمالهم العادية. لأن وصول العموميات الوضعية حقاً لن يسمح بعد بتعليق أهمية أكبر على الأبحاث الجزئية إلا في الحالة النادرة حيث ستعمل هذه الأبحاث على تشجيع تطوراتٍ كبيرةٍ؛ وهذا ما سيجعل بلوغ المواقع العلمية الأساس أكثر صعوبةً، والتي سيستطيع الوجهاء العابرون هكذا بشكل أقلٍ شيئاً فشيئاً الطموح إليها، كونهم أخيراً منذ ذلك الحين خاضعين لأحكام حقيقيةٍ ومحتومةٍ. من هذه، في الأساس، تأتي الحجة المبتذلة المأخوذة من العموميات الفاسدة، كما لو كانت كل الخصوصيات في العادة جيدة، وكما لو أنه لم يكن على العلماء بشكل خاص أن يتميزوا بنباهةٍ في هذا الصدد، حسب عملهم الاجتماعي كمرشدين عقلانيين للرأي العام، والذي تركوه هكذا، مقابل غايتهم الخاصة، إلى الميتافيزيقيين وحدهم.

النهائية لهذا البحث. ستتاح لنا الفرصة قريباً لتقييم التناقض الواهي خلال التحليل التاريخي للتطور الفكري، ، الناشئ تدريجياً خلال القرنين الأخيرين، والذي يسمح اليوم لكثير من العقول المتواضعة أن تنسب لنفسها جدارة علمية سهلة هي الحصر المفرط لأعمالهم اليومية، باسم هذا التنظيم الغريب للعمل، المشار إليه عرضاً في المجلد الثاني، الذي يعيّن بدقةٍ الأطر المعنية لأدنى الاختصاصات، دون أن يدع أي مكانٍ محددٍ لدراسة التقارير العامة، والمتروكة هكذا أساساً إلى الاستطرادات العرضية لمختلف العلماء، الذين قد يدرسونها، على سبيل تمضية الوقت، دون أي إعداد خاصٍ. سيصبح مذ ذاك من غير المشكوك فيه أن هذا المبدأ المزعوم لا يشكل إلا منهجةً ميتافيزيقيةً لاعقلانيةً، تسعى إلى تكريس حالة تفكيرنا الانتقالية، كمطلقة وغير محدودة، أثناء طفولة الفلسفة الوضعية، حيث كان لابد في الواقع، أن تسود الروح الفردية حتماً، إلى أن تكون الوضعية قد دخلت بشكل متتابعٍ كافة مستويات الظواهر الطبيعية، وهو شرطٌ منفّذ تماماً بعد ذلك. مهما يكن من أمر، لا يجب عليّ أن أشير بوضوح هنا، في هذا الموضوع، إلا إلى الاعتبار السياسي فقط، الذي يوجب حتماً، بكثيرٍ من الوضوح، شمولية كاملة على كل فلسفة طامحةٍ حقاً إلى قيادة أخلاقية للبشرية. بهذه الصفة الوحيدة، كما أشرت إلى ذلك مرارا من قبل، مازالت الفلسفة اللاهوتية والفلسفة الميتافيزيقية، على الرغم من عدم كفايتهما وحتى عجزهما المتعذر إنكارهما، تديمان هيمنتهما السياسية الباطلة. ما لم تلبّ الفلسفة الوضعية أبداً هذا الشرط الجوهري بشكل مناسب، فلن يسعها الخروج من حالتها الحاضرة من الثانوية السياسية. ألم تُظهر التجربة اليومية ، وخاصةً بما يتعلق بالإجراءات والانتخابات الموجهة حالياً من قبل هيئات العلماء، وباختصارٍ، أنه كلما أصبحت روح الفريق، في درجةٍ ما، ضرورية بشكل مباشر، فإن مفكرين كباراً، غرباء عن العلم تماما، لكنهم ناجحون عادةً من وجهة نظرٍ عامة، يكونون في النهاية أكثر جدارةً من العلماء المتخصصين، وحتى في موضوع السلطة التي ربما تبدو أقرب من غيرها أن تُنسب إلى هؤلاء حصراً ؟ قد لا يسعنا أن ننفي أيضاً أن النقص العادي في التعليم العلمي، يرتبط بشكل أساسي اليوم في هذا النفور من روح الفريق، الذي يتبجح به علماؤنا بغباء مميت. من الواضح إذن أنهم يساهمون بأنفسهم، قدر المستطاع، من خلال هذا السلوك اللاعقلاني في الحفاظ مباشرةً على تبعيتهم السياسية الخاصة. وإن مشاعرهم الاجتماعية هي، من جهةٍ أخرى، على سوية أفكارهم في العادة. باستبعادها عادةً

لباعث المصالح المادية المسيطر، وبتطويرها ملكة استيعاب مختلف ردود الأفعال الاجتماعية بشكل سريع، سيتعين على ثقافة العلوم الوضعية، من خلال طبيعتها، أن تعمل بقوة على احتواء دافع الأنانية الفردية المستمر، لدى هؤلاء الذين يستسلمون له: وهي لن تفيد، على العكس من ذلك، في أغلب الأحيان اليوم، إلا في جعله أكثر منهجيةً، وبالتالي ربما أكثر إفساداً. والحالة هذه، تتعلق أساساً هذه البشاعة الفظيعة العابرة، دون شك، بغياب الأفكار العامة عند العلماء الحاليين، الذين لا مأخذ آخر خاص عليهم، من جهةٍ أخرى، في هذا الصدد إلا إنكارهم بحزم الحاجة الضرورية لها.

إن كل أملٍ بأي تعاون من جهتهم، سواء كان إيجابياً، وحتى سلبياً، في تأسيس فلسفةٍ سياسيةٍ حقيقةٍ، من خلال التوسيع المناسب للنهج الوضعي في الدراسة المعمقة للظواهر الاجتماعية، لابد إذن اليوم من التخلي عنه بشكل أساسي. أولئك من بينهم الذين يبدؤون في إظهار شيء من الطموح السياسي، يفضلون بشكل دائم تقريباً حتى الآن أن يكونوا ببساطةٍ في خدمة السلطات والأحزاب الموجودة، بشرط أن لا يكونوا فيها، كما يحصل في أغلب الأحيان، إلا مجرد أدواتٍ للمحامين والميتافيزيقيين الآخرين؛ عوضاً عن أن يجرّبوا سياسةً جديدةً، صالحة بشكل حقيقي للذهن العلمي، لكنها قد تُرغم على التحرر من الروتين المبتذل: إن العلماء الذين ظلوا نظريين ربما كانوا في العادة أقل مناعة أمام الإيحاءات العامة للفلسفة الوضعية. الازدهار السياسي لهذه الفلسفة لا يملك أن يكون اليوم مدعوماً بقوة، في أوساط العلماء، ما عدا استثناءات فردية ناجحة، إلا من قبل المفكرين الشباب، الذين لم يخمد بعد حماسهم الطبيعي للمفاهيم العامة بفعل التأثير المستمر لمختلف الإحكام المسبقة الخاصة بكل اختصاصٍ حصرياً. بهذا المعنى، فإن مختلف مؤسسات التعليم العالي العلمي، التي تسعى لتُدخل أكثر فأكثر، إلى المجتمع الحالي، وأبعد من الحاجات المألوفة للمهن العلمية، طبقةً من الشباب مُشبعةً بعمق بالروح الوضعية، تشكل، بنظري، أحد أهم المصادر التي وفّرها لنا الماضي كي نصل تدريجيا إلى إعادة تنظيم المجتمعات الحديثة النهائي: هكذا هي، في فرنسا، مدارس الطب، وخاصةً مدرستنا البوليتكنيك، بفضل وضعيتها العالية، على الرغم من صفتها غير الكاملة. مثل هذا التأمل يتسم بأهمية أكبر لأنه، من وجهة النظر الفلسفية، مهما تكن عقبات العلماء الحاليين التي لا يمكن إنكارها، يظل من المؤكد مع ذلك أنه قد لا يسع الذهن الوضعي، الذي

يجري الآن نشره في السياسة، أن يكون، بشكل عام، متطوراً بشكل ملائم، كما قمت بإثبات ذلك بعض الأحيان، إلا لدى هؤلاء فقط الذين تلقوا في الزمن الملائم تربيةً علميةً قويةً، الأمر الذي لا يحصل اليوم إلا عند الشباب المتجهين في البداية إلى مختلف الاختصاصات العلمية، ما عدا بعض الحالات الشاذة النادرة للغاية، التي لا يجب التعويل عليها.

إن هذه اللمحة الإجمالية لنقاط الاستناد الأساس التي يمكن أن تقدمها حالة العالم الاجتماعي الراهنة إلى الدافع التجديدي للفلسفة السياسية الجديدة تكمل بشكل كاف الإشارة العامة التي كان يجب عليّ أن أضع خطوطها الأولى، في هذه المقدمة الطويلة ولكنها الضرورية، عن التوجه الجوهري لفلسفةٍ كهذه من أجل أن تتوافق مع أهم حاجات عصرنا. إذا ما وضعت بشكل نهائي ذهن القارئ في وجهة النظر المناسبة، وزوّدته مُسبقاً بنوعٍ من البرنامج العقلي لمجموع الشروط الواجب تنفيذها، فإن العمل الكبير الذي أنجزته منذ فترةٍ قصيرةٍ، على الرغم من كونه تمهيدياً تماماً، لابد له، كما آمل، أن يسهّل، وفي ذات الوقت، أن يختصر كثيراً العملية الرئيسة؛ وخاصةً أنه سوف يضمن من خلالها الفعالية السياسية الكاملة، التي، لولا هذا التمهيد العام، لكانت قد عصت على معظم العقول الحالية، والتي تكون عاداتها السياسية في أغلب الأحيان شكلية وغير عقلانية أبداً. ربما لن يستطيع رجال الدولة الأكثر استخفافا التشكيك إذن فيما إذا كانت النظرية التي سنحاول بناءها مباشرة هي حقاً قابلة لفائدةٍ عمليةٍ كبيرةٍ، بما أنه أثبت الآن أن الحاجة الأساس للمجتمعات الحالية هي، بطبيعتها، نظريةٌ بامتيازٍ، وبالتالي، فإن إعادة التنظيم الفكري، وبعد ذلك الأخلاقي، ينبغي بالتأكيد أن تسبق وتوجّه إعادة التنظيم السياسي بحصر المعنى[19].

---

(19) سوف تكون العلاقات العامة بين النظرية والتطبيق، خاصةً في السياسة، في تتمة هذا المجلد، كما يجب أن يُنتظر ذلك، خاضعةً بشكل مباشر إلى تحليلٍ عقلي. يتوجب عليّ أن أشير هنا فقط، في هذا الموضوع، إلى أنه، في السياسة، كما في كل حالةٍ أخرى، كل خلطٍ، أو ببساطةٍ كل التحام وثيقٍ جداً، بين النظرية والتطبيق، هو أيضاً سيءٌ لكلا الجانبين، من خلال إخماد نشاط الجانب الأول، وترك الجانب الثاني يتصرف دون مُرشدٍ. يجب علينا الاعتراف بأن على الظواهر الاجتماعية، بمقتضى تعقيدها الفائق، أن تتطلب مسافةً ثقافيةً أكبر بكثير من أي موضوعٍ علميٍّ آخر، بين المفاهيم النظرية، مهما تكن

مع ذلك، بعد أن تم أولاً، ومن أجل تلبية المطلب العادل للعقول الحالية، بكل عنايةٍ مناسبةٍ، إقامة هذه العلاقة القوية الحميمة من التعاون الوديّ، فمن المهم الآن العودة حتما إلى وجهة النظر العلمية الدقيقة لهذا البحث، ومتابعة الدراسة العامة لظواهر علم الاجتماع ضمن اتجاهات نظرية محضة كتلك التي تسود من قبل الثقافة المألوفة للعلوم الأساس الأخرى، وإذا لم نمتلك أي طموحٍ ثقافيٍ غير اكتشاف القوانين الطبيعية الحقيقية لآخر نظام ظواهر، مميز للغاية، ولم يسبق أن تم فحصه على هذا النحو؛ دون رجحانٍ، مستمرٍ من الآن فصاعداً، لغاية كهذه، فإن عمليتنا الفلسفية سوف تُجهض بالضرورة. بيد أنه، قبل القيام بذلك بطريقة مباشرةٍ، ينبغي لي أيضاً أن أتأمل بشكل إجمالي، في الدرس القادم، الجهود الفلسفية الأساس التي تم تجريبها من قبل من أجل تكوين العلم الاجتماعي، والذي يجب أن يسعى تقديره العام بقوة ، خاصةً بمقتضى العادات الحالية، لأجل توصيف أفضل، وفي مختلف النواحي الأساس، لطبيعة وذهنية هذا الفرع الجوهري الأخير من الفلسفة الوضعية.

وضعيةً، وتطبيقها العملي النهائي. يجب على الفلسفة الجديدة إذن أن تقي نفسها بعنايةٍ من الاتجاه المشترك جداً حالياً، الذي قد يحملها على الانخراط بفعاليةٍ في الحركة السياسية بحصر المعنى، التي يجب أن تبقى بالنسبة لها بشكل خاص موضوع ملاحظةٍ أساسيةٍ دائم، حيث لا يجب أن تتدخل إلا وهي تؤدي رسالتها العامة في تعليمٍ رفيع المستوى. بيد أنه، قد لا يمكن للخلط العميق الذي يسود حالياً بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية، دون شك، أن يسمح دائماً للمدرسة الوضعية أن تمتنع عن أية مشاركةٍ مباشرةٍ، سواء في مختلف السلطات المشكّلة، أو وسط الأحزاب الموجودة، ففي الإدارة اليومية للأعمال العامة، قد لن يكون ذلك إلا من أجل أن يسود تأثيرها الأساس بشكل أفضل. لكن سوف يتوجب على هذه المدرسة أن تحرص بشكل دقيقٍ على أن لا تخدم بشكل لا إرادي هذه الفائدة المحتومة بدافعٍ اعتيادي، في الضياع العبثي للطموحات الموضوعة بشكل خاطئ. لأن مثل هذا الاهتمام الفعّال والمستمر بالعمليات اليومية يميل مباشرةً ، خاصةً في أيامنا، إلى منع، أو إلى تبديل كل مفهوم عقلاني حقاً من مجموع الحركة الاجتماعية، إلا إذا لم يستدرك التأسيس المسبق للمبادئ السياسية الحقيقية هذا التقلب المفسد، عند بعض المفكرين المتميزين، الذين قد يتصرفون دون شك بحكمةٍ أكبر أيضاً، سواء من أجلهم، أو من أجل قضيتهم، محافظين على موقفٍ فلسفيٍ تماماً، على الأقل، بقدر ما قد يمكن للاختيار الحر لطريقتهم الخاصة في التأثير السياسي أن يكون مسموحاً به، والذي من الممكن، وأعترف بذلك، أنه ليس اختيارياً بشكل دائم اليوم .

الدرس السابع والأربعون

تقييم إجمالي للمحاولات الفلسفية الأساس المبذولة حتى الآن من أجل تشكيل علم الاجتماع

إن الدرجة العظمى من التعقيد، والتخصص، والأهمية في ذات الوقت، التي تميز بالضرورة الظواهر الاجتماعية المقارنة مع الظواهر الطبيعية الأخرى، وحتى تلك المتعلقة بالحياة الفردية، تشكل، دون شك، حسب المبادئ العامة للتراتب العلمي المثبتة في مجمل هذا البحث، السبب الأكثر جوهرية للنقصان الأكثر وضوحاً مما يجب أن تظهر دراستها، حيث، لم يكن باستطاعة العقل الوضعي بشكل واضحٍ أن يملك أي منفذ عقلاني إليها دون أن يكون قد بدأ مسبقاً من الإحاطة بدراسة كل الظواهر الأكثر بساطةً؛ وهذا ما لم يتم تحقيقه بشكل مناسب إلا حالياً، بفضل الثورة الفلسفية الهامة التي خلقت الفيزيولوجيا الذهنية، كما شرحت ذلك في نهاية المجلد السابق. لكن، وبشكل منفصلٍ عن هذا الدافع الأساس، والذي أُشيرَ إليه بما يكفي، والذي من جهةٍ أخرى، سوف يصبح قريبا موضوع تقييمٍ مباشر، أعتقد أنه يجب عليَّ أن أبدأ، منذ هذه اللحظة، في الإشارة إلى اعتبار جديدٍ، قادر للغاية على أن يفسر، وبطريقة خاصةٍ جداً، لماذا لم يستطع العقل البشري حتى الآن أن يؤسس العلم الاجتماعي على قواعد وضعية حقيقية. يتمثل هذا الاعتبار في أنه، من خلال طبيعة دراسة كهذه، لم يكن بإمكان عقلنا حقيقةً، قبل العصر الحالي، أن يبت في مجموعة أفعالٍ واسعةٍ جداً بحيث يوجّه بشكل مناسب تأملاته العقلية بصدد القوانين الأساس للظواهر الاجتماعية.

إذا ما شرحت باختصار، منذ بداية هذا العمل، الحاجة المنطقية الملحة التي لا تزال تُخضع حصراً الانطلاق النظري الأول لأي مذهبٍ كان للاستخدام التلقائي لمنهجٍ لاهوتي خالصٍ، فقد أشرت بشكل كاف، حتى تجاه أبسط الظواهر،

للاستحالة العامة أن يتم أولاً تشكيل نظام ملاحظات صالح لأن يُستخدم كأساسٍ مباشر لكل نظرية وضعية (أنظر الدرس الأول). وهكذا، فإن الظواهر الاجتماعية، بالإضافة إلى مساهمتها البدهية والأكثر وضوحاً في هذا الالتزام المشترك، تُبرز، تحت جانب كهذا، هذه الصفة الخاصة جداً، التي لم يكن باستطاعة وجود هذه الظواهر الخاص، أن يكون، في الأساس، متطوراً بما يكفي كي يستلزم أية ملاحظةٍ علميةٍ حقاً، حتى ولو كان العقل البشري مُعدّاً حينها بشكل مناسب. في أي موضوع آخر، ونتيجة لأبدية الظواهر الثابتة، لم تكن الملاحظات العقلية مستحيلةً في البداية ، إلا بسبب الغياب الطويل المحتّم للمراقبين المُهيئين تماماً. لكن من خلال استثناءٍ خاص بشكل واضح بالعلم الاجتماعي، والذي كان عليه خصوصاً المساهمة في إطالة مرحلة طفولته، يتضح أن الظواهر ذاتها قد نقصها لفترةٍ طويلةٍ كمال وتنوع التطور اللازمين لاستكشافها العلمي، بصرف النظر الشروط التي يتعيّن على المراقبين تلبيتها. دون انطلاق تلقائي بطيء ومضن للحالة الاجتماعية لدى قطاعٍ كبيرٍ من الجنس البشري، وإلى أن يكون المسار الطبيعي للتطور الاجتماعي قد قاد بشكل تدرجي إلى تغييرات عميقة وعامةٍ بشكل كاف للحضارة البدائية، لكان على هذاالعلم بالضرورة أن يجد نفسه محروماً من كل أساسٍ تجريبي كاف حقاً. سوف تخدمنا هذه الملاحظة الواضحة لاحقاً في أن نبرز بوضوحٍ أكثر الوظيفة الضرورية للفلسفة اللاهوتية في قيادة النجاحات الأولية للفكر البشري ولتطور المجتمع. ولكن لا يتوجب علينا استخدامها هنا إلا من أجل أن نُميز بشكل أفضل المعيقات الحتمية التي لابد أنها أخرّت بالتالي تكوين علم اجتماعي حقيقي.

كل نقاشٍ مباشر ودقيقٍ للأهمية الضرورية لهذه العقبة الجوهرية سيكون في غير موضعه حالياً. عندما ستحين اللحظة للقيام بهذا التحديد، في أحد الفصول القادمة، سوف أُبرهن وبوضوح مطلق، كما آمل، أنه نتيجةً لالتزام كهذا، مقدّر بذكاء، لم يبدأ العلم الاجتماعي في أن يصبح ممكناً إلا باعتماده تحديداً على التحليل العقلي لمجمل التطور المنجز حتى أيامنا هذه لدى نخبة الجنس البشري، لأن كل ماضٍ أقل بعداً لابد أن يكون غير كاف. وهكذا فسوف تتطابق بشكل تلقائيٍ ودقيقٍ كل الشروط المتعلقة بتوالي الأحداث ذاته، مع تلك الشروط القائمة

من قبل، عبر مجموع المؤلفات الثلاثة السابقة، بخصوص تهيئة المراقب حسب الإعداد الأولي للأقسام الأقل تعقيداً من الفلسفة الوضعية، كي يعيّن، دون أدنى شك، القرن الحالي على أنه الزمن الضروري للتكوين النهائي لعلم الاجتماع، الذي كان مستحيلاً بشكل جوهري حتى الآن.

بالرغم من أنه ليس هنا أبداً المكان للشروع بشكل مناسب بهذه البرهنة الهامة، فإني أعتقد بوجوب الإشارة فيه من الآن فصاعداً إلى اعتبار صالح جداً لجعلنا نتوقع شرحا كهذا، عبر عرض الزلزلة المفيدة العامة المطبوعة في أذهاننا عن الثورة الفرنسية، على أنها كانت ضروريةً في نهاية المطاف كي تسمح بتطور التأملات الإيجابية والواسعة بشكل كاف بخصوص الظواهر الاجتماعية. في الواقع، لم تكن الميول الأساس للبشرية ، حتى ذلك الوقت، قد تميّزت بوضوح كاف كي تصبح، حتى عند الفلاسفة الأكثر ذكاءً والأفضل إعداداً، موضوع تقييم علمي تماماً، صالح لأن يزيل دون عودة كل تبدل خطير. ما دام النظام السياسي، المتغير تدريجياً، والذي كان مهيمناً دائماً على التطور السابق للمجتمع، لم يُنتقد بعد مباشرة في مجمله، بطريقة تُظهر بقوة استحالة دوام تفوقه، فإن المفهوم الجوهري للتقدم، وهو المنطلق الأول الضروري لكل علم اجتماعٍ حقيقي، لن يستطيع بتاتاً أن يكتسب الدقة، والوضوح، والعمومية والتي بدونها جميعاً لن يكون بوسع مقصده العلمي أن يتحقق. وبكلمةٍ واحدة، يمكن القول إن الاتجاه الأساس للحركة الاجتماعية لم يكن مُحدداً بما يكفي حتى ذلك الحين ، وبالنتيجة فإن التنظيرات الاجتماعية كانت تعوّقها دائماً بشكل جذري التصورات المبهمة والخيالية للحركات المتأرجحة أو الدورانية، التي، حتى في وقتنا الحاضر، لا تزال تغذي، لدى بعض العقول المتميزة ولكن غير المُعدّة جيداً، تردداً مؤسفاً جدا متعلقاً بالطبيعة الحقيقية للتقدم الإنساني. والحال، أيمكن لعلم الاجتماع أن يوجد فعلاً، ما دمنا نجهل على ماذا يقوم هذا التقدم الجوهري؟ أمر التطور العام ذاته الذي يجب لعلم كهذا أن يدرس قوانينه الأساس، يمكن إذن أن يكون موضع نزاع، بما أنه يجب، من وجهة نظرٍ كهذه، أن تبدو البشرية محكومة أبدياً بتتابع اعتباطي لأطوار متماثلةٍ دائماً، دون أن تشهد أبداً أي تحولٍ جديد ونهائي حقاً، موّجهٍ تدريجياً نحو هدفٍ مُحددٍ تماماً من خلال مجمل طبيعتنا.

لقد كانت كل فكرة تقدم اجتماعي محظورةً بالضرورة على فلاسفة الماضي، بسبب غياب الملاحظات السياسية الكاملة والواسعة بما يكفي. وأيٌّ منهم، وحتى من بين الأكثر نبوغاً والأكثر حكمةً، لم يستطع أن يتملص من الميل، الذي كان شاملاً حينها قدر ما كان تلقائياً، إلى النظر للحالة الاجتماعية المزامنة مباشرة على أنها حالة أدنى بشكل جذري مما كانت عليه في أزمنة أسبق. لقد كان هذا الاستعداد الحتمي طبيعياً و مشروعاً لا سيما وأن عصر هذه الأعمال الفلسفية كان يتزامن بشكل أساسي، كما سأقوم بشرح ذلك لاحقاً، مع عصر الانحطاط الحتمي للنظام اليوناني أو الروماني. والحال، فإن هذا الانحطاط، إذا ما تأملنا مجمل الماضي الاجتماعي، يشكل بالتأكيد، إذا ما أخذنا بالاعتبار مجمل الماضي الاجتماعي، تقدماً حقيقياً، بوصفه إعداداً ضرورياً لنظام أكثر تقدماً في الأزمنة اللاحقة، لا يمكن بأية حال أن يكون محكوماً عليه بهذه الطريقة من قبل الأقدمين، ما خلا حالة الشك بتعاقب كهذا. لقد سبق وأشرت، في الدرس السابق، المخطط العام الأولي لمفهوم، أو بالأحرى لحسّ، تقدم البشرية، على أنه يعود بالضرورة إلى المسيحية، التي كانت، بإعلانها مباشرةً التفوق الجوهري لدين يسوع على دين موسى، قد صاغت تلقائياً هذه الفكرة، غير المعروفة حتى ذلك الوقت، عن حالة أكثر اكتمالاً تحلّ نهائياً محل حالة أقل اكتمالاً، كانت ضرورية في البدء حتى وقتٍ محدد[20]. بالرغم من أن الكاثوليكية لم تخدم، كذلك، دون شك، إلا كلسان حال عام للتطور الطبيعي للعقل البشري، فإن هذه المهمة العظيمة

(20) يبدو لي أنه من المناسب أن نلحظ هنا أن هذا المفهوم الكبير يعود في الأساس إلى الكاثوليكية، والذي لم تقتبسه البروتستانتية فيما بعد إلا بشكل ناقص جداً، وحتى معيب أساساً، ليس فقط بسبب لجوئها المبتذل وغير العقلاني إلى أزمنة الكنيسة البدائية، لكن أيضاً بمقتضى ميلها المستمر، الأكثر عشوائيةً وليس الأقل وضوحاً، إلى أن تقترح خصوصاً، كدليلٍ للشعوب المتحضرة ، الجزء الأكثر تخلفاً والأكثر خطراً من الكتابات المقدسة، أي ذلك الذي يخص الإرث اليهودي. من الواضح من جهةٍ أخرى أن دين محمد، وهو ينشر هذا المفهوم نفسه، على طريقته الخاصة، لم يقم، في هذا الموضوع، كما في مواضيع أخرى كثيرة، دون أي تحسينٍ حقيقي، إلا بمحاولة تقليدٍ فظ، مجرد بالتأكيد من كل أصالةٍ حقيقية.

ستظل دائماً ، بحسب وجهات النظر الحيادية لكبار الفلاسفة، أحد أجمل عناوينها المستحق عرفاننا الأبدي. ولكن بمعزلٍ عن النتائج الخطيرة للتصوف والغموض المبهم، الملازمين لأي استخدام مهما يكن للمنهج اللاهوتي، فإن مخططاً أولياً كهذا كان غير كاف بالتأكيد من أجل تكوين أية نظرة علمية عن التقدم الاجتماعي. لأن هذا التقدم سيجد نفسه بذلك مُحاصراً بالضرورة من الصيغة نفسها التي تنادي به، بما أنها منحصرة حتماً، بطريقة مطلقة للغاية، في ارتقاء المسيحية فقط، والتي لن تنجز البشرية أي تقدم بعده . وهكذا، ولأن الفعالية الاجتماعية لكل فلسفةٍ لاهوتيةٍ مهما تكن هي اليوم، وبشكل مستمر مُنهكةً جوهرياً، فمن الواضح أن هذا المفهوم يعرض من الآن فصاعداً، في الواقع، صفةً رجعيةً للغاية، كما قدمت ذلك سابقاً، إثباتاً لتجربة أكيدةٍ، لا تكفّ عن التحقق أمام أنظارنا. من وجهة نظر علميةٍ تماماً، ندرك بسهولةٍ أن شرط الاستمرارية يشكل عنصراً ضرورياً للمفهوم النهائي لتقدم البشرية، مفهوم سيبقى عاجزاً بالضرورة عن توجيه المجموع المنطقي للتنظيرات الاجتماعية، إذا ما تصور التقدم بوصفه محدوداً، بطبيعته، وأنه حالة محددة، بُلغت منذ زمنٍ طويل.

من خلال هذه الدوافع المختلفة، نستطيع منذ هذه اللحظة أن نشعر، باختصار، أن الفكرة الحقيقية للتقدم، سواء كانت جزئيةً أو كليةً، تنتمي حصراً، بالضرورة، إلى الفلسفة الوضعية، التي لن يكون في وسع أية فلسفةٍ أخرى أن تسدّ، في هذا الصدد، مسدّها. إذ سوف يكون بإمكان هذه الفلسفة وحدها أن تكشف عن الطبيعة الحقيقية للتقدم الاجتماعي، أي، أن تميّز الغاية النهائية، غير القابلة للتحقق بشكل تامٍ أبداً، وتسعى لأن توجه البشرية نحوها، وفي الوقت ذاته تعرّف المسار العام لهذا التطور التدريجي .إن هذا الدور جرى إثباته بوضوح من قبل من خلال الأصل الحديث جداً لأفكار التقدم المستمر الوحيدة التي قد تتمتع اليوم بصفة عقلانيةً حقاً، والتي تستند خصوصاً إلى التطور الفعلي للعلوم الوضعية، التي اشتُقت منها تلقائياً. يمكن حتى أن نلاحظ أن النظرة العامة الأولى المقنعة للتقدم العام تعود إلى أحد الفلاسفة الذي يوجهه في الأساس العقل الهندسي، والذي تعين أن يسبق تطوره، كما شرحت ذلك مراراً، تطور كل شكلٍ أكثر تعقيداً للذهن العلمي. لكن، دون أن نعير هذه الملاحظة الشخصية أهميةً مُبالغاً فيها، يبقى من

الثابت أن الإحساس بتقدم العلوم استطاع أن يوحي إلى باسكال هذه الحكمة الرائعة، الجوهرية إلى الأبد: "*كل تعاقب البشر، خلال القرون الطويلة المتتالية، يجب أن ينظر إليه كرجلٍ واحد، يبقى دائماً ويتعلم باستمرار*". إلى أية قاعدةٍ أخرى كانت تستند وجهة نظرٍ كهذه آنفاً؟ وأيّاً تعيّن أن تكون الفعالية المباشرة لهذه الإشراقة الأولى، ينبغي مع ذلك الاعتراف أن أفكار التقدم الحتمي والمستمر لم تبدأ باكتساب قوةٍ فلسفيةٍ حقيقيةٍ، وبأن تثير فعلياً درجة ما من الانتباه العام، إلا نتيجة النقاش الجدير بالذكر ،الذي استُهلّ به بكثير من الألق، القرن الماضي، حول المقارنة العامة بين الأقدمين والمعاصرين. يُشكل هذا النقاش الرصين، الذي قلما تمّ الشعور بأهميته حتى الآن، حسب رأيي، حدثاً حقيقياً، زد على أنه معُدّ له بشكل مناسب، في التاريخ الشامل للعقل البشري، الذي تجرأ، للمرة الأولى، بذلك أن يُعلن أخيراً وبشكل مباشر تقدمه الجوهري. والحال، قد يكون من غير المجدي، دون شك، أن نُشير صراحة إلى أن العقل العلميّ كان يُحرك بشكل خاص الرّواد الأساس لهذه الحركة الفلسفية الكبرى، ويُشكل وحده كل القوة الحقيقية لمنطقهم العام، بالرغم من التوجه غير الصحيح الذي كانت تتبناه في مسائل أخرى: حتى إننا نرى أن خصومهم الأكثر شُهرةً كانوا، في تناقض حاسم جدا، يفاخرون علناً بتفضيلهم الديكارتيه على الفلسفة القديمة.

مهما تعين أن تكون موجزة مثل هذه الإشارات، فإنها تكفي، دون شك، لأن تميز، بطريقة حتمية، الأصل الواضح لمفهومنا الأساس عن التقدم الإنساني، الصادر تلقائياً من التطور التدرجيّ لمختلف العلوم الوضعية، والذي لا يزال يجد فيها اليوم أُسسه التي لا تتزعزع. ، حاول هذا المفهوم الكبير دائماً، على مدار القرن الماضي، من خلال هذا المصدر الحتمي، أن يمتد أكثر فأكثر أيضاً إلى حركة المجتمع السياسية. مع ذلك، لم يكن باستطاعة هذا التوسع النهائي، كما أشرت إلى ذلك من قبل، أن يكتسب أية أهميةٍ حقيقيةٍ خاصة، قبل أن يأتي الاندفاع النشط الذي أثارته الثورة الفرنسية ليظهر بوضوح ميل الإنسانية الحتمي نحو نظام سياسي، مازال يكتنفه الغموض، لكنه، قبل كل شيء، مختلفٌ جذرياً عن النظام السابق. مع ذلك، مهما تعين أن يكون شرطا لازما كهذا ، فإنه بالتأكيد بعيدٌ جداً من أن يكون كافياً، بما أنه، بطبيعته، يقتصر أساساً على تقديم مجرد

فكرةٍ سلبيةٍ عن التقدم الاجتماعي. يعود للفلسفة الوضعية فقط ، المكّملة بشكل مناسب بدراسة الظواهر السياسية، أن تنجز ما بدأته في الحقيقيةً وحدها، شارحة، في المستوى السياسي كما في المستوى العلمي تماما، السلسلة الكاملة التحولات السابقة للبشرية كتطورٍ ضروري ومستمر لنمو حتمي وعفوي، كان توجهه النهائي ومساره العام محددين تماماً من خلال قوانين طبيعية جداً. هذا الاندفاع الثوري، الذي لولاه لكان وهمياً بالتأكيد هذا العمل الكبير، وحتى مستحيلاً، لن يسعه أن يستغني عنه في أي حالٍ من الأحوال. حتى إنه من الواضح، كما شرحتُ ذلك في الفصل السابق، أن هيمنة مديدة جداً للميتافيزيقية الثورية تسعى بعد الآنَ، وبطرق مختلفة، لعرقلة مباشرة لكل مفهومٍ صحيحٍ للتطور السياسي. ومهما يكن من أمر، يجب ألا نُدهش بعد الآن إذا ما زال المفهوم العام للتطور الاجتماعي مُبهماً في الأساس وغامضاً، وبالتالي، غير مؤكد جذرياً. إن الأفكار ذاتها لم تحرز تقدماً يذكر اليوم في هذا الموضوع الجوهري، يكفي لأن يتوقف غموض أساسي، والذي لابد أن يبدو، بحسب عيون علمية حقاً، فظاً للغاية، يتوقف عن الهيمنة عادة على مُعظم العقول الحالية: أقصد الكلام عن هذه السفسطة العامة، التي بوسع أدنى مفاهيم الفلسفة الرياضية حلّها في الحال، والتي تقوم على اعتبار نمو مستمر هو نمو لامحدود؛ سفسطة تُستخدم ، لعار قرننا، بشكل دائم تقريباً كأساسٍ للنقاشات العقيمة التي نراها تُستنسخ يومياً حول المقولة العامة للتقدم الاجتماعي.

إذا أمكن لمجمل الأفكار المختلفة التي قمت بالإشارة إليها أن يبدو بداية وكأنه ابتعد فعلاً عن الموضوع الخاص بالدرس الحالي، فينبغي الآن أن نشعر كم هو مرتبط به بشكل مباشر وحتميّ. كوني على هذا النحو فسرت بشكل مسبق الاستحالة الجوهرية لتأسيس العلم الحقيقي للتطور الاجتماعي حتى الآن ، .فإن تقييمنا العام للمحاولات أيّاً كانت، وإن كانت مبكرة للغايةً، والتي كان هذا التأسيس الكبير هدفها، سيجد نفسه تلقائياً مبسطاً ومُختصراً بدرجة عاليةٍ، بحيث لا يتطلب هنا إلا إشارة موجزة للصفة الفلسفية الأساس للأعمال المطابقة. والحال، فإن التحليل السابق، بالرغم من أنه مُعدٌّ ببساطةٍ، يكفي ليُظهر بوضوحٍ، في هذا الموضوع، أن الظروف السياسية بالضبط قد تطابقت فيه بدقة بشكل عام مع الشروط العلمية المحضة، بطريقة تؤخر جوهرياً حتى وقتنا الحالي، إمكانية أن

نؤسس أخيراً علم الاجتماع على أُسسٍ وضعيةٍ حقاً. إن التأثير الحتمي لهذه العقبة المزدوجة، بسبب طبيعته، حاسم جداً بحيث أنه يمتد، دون عناء، وبدقةٍ واضحةٍ حتى الجيل الحالي، الذي، وهو الوحيد الذي تربى تحت الاندفاع القوي جدا للأزمة الثورية، يمكن أن يجد أخيراً، وللمرة الأولى، في مجمل الماضي الاجتماعي، أساساً كافياً للاستكشاف العقلي، والذي، يمكن أن يكون، في نفس الوقت، مهيأ بشكل مناسب ليُخضع مباشرةً الدراسة الشاملة للظاهرات الاجتماعية للمنهج الوضعي، بمقتضى الإدخال السابق للفكر الوضعي في جميع الأقسام الأساس الأخرى للفلسفة الطبيعية، بما فيها دراسة الظواهر الفكرية والأخلاقية، والتي لا تعود وضعيتها الوليدة إلا إلى بداية هذا القرن. بما أن تحقيق هذين الشرطين الكبيرين كان ضرورياً بالتأكيد، فقد يكون من غير المفيد حتما وحتى من غير الملائم أن نشرع هنا بأي نقدٍ خاصٍ للمحاولات الفلسفية التي تعيّن أن يكون نجاحها مستحيلاً بالضرورة. هل ثمة مجال كي نُظهر بوضوحٍ البطلان المطلق للجهود الفكرية المُكرّسة لإنشاء علم الاجتماع مباشرة، قبل أن يكون هذا العلم مستنداً إلى قاعدةٍ تجريبية واسعة بما فيه الكفاية، ودون أن يكون تفكيرنا مُعدّاً منطقياً كفايةً أيضاً ؟ قد تكون التطورات الثانوية التي يمكن لموضوع واضح جداً أن يشترطها وحده بشكل مُفيد، غير مُتوافقة بالتأكيد مع التوجه الأساس لهذا العمل. عليّ إذن، في هذا الصدد، أن أكتفي الآن، عبر لمحة سريعة، بتوصيف العيب الأساس الخاص بكل واحدةٍ من هذه العمليات الفلسفية، الأمر الذي سوف يُستخدم من جهة أخرى، إذا ما أثبتنا بشكل خاص صحة الحكم العام الذي قمنا منذ قليل بإطلاقه عليها، في أن يُظهر بشكل أفضل الطبيعة الحقيقية لمشروع مازال سليماً في الأساس.

بالرغم من أنه لم يكن المقصود مُطلقاً، حسب التفسيرات السابقة، أن نلخص هنا، وحتى بخطوطٍ عريضة، التاريخ العام لإنجازات العقل البشري المتتالية المتعلقة بالعلم الاجتماعي، فإني لا أعتقد مع ذلك بوجوب الإحجام عن أن أذكر فيها أولاً اسم أرسطو العظيم، الذي يُشكّل كتابه الخالد **السياسة**، أحد أهم منجزات العصر القديم، دون شك، وفضلاً عن ذلك، قدّم حتى الآن النموذج العام لمعظم الأعمال اللاحقة حول الموضوع ذاته. إن الدوافع الجوهرية المعروضة أعلاه، قابلة،

بطبيعتها، للتطبيق بشكل كبيرٍ على مؤلَف، لم يستطيع أن يخالجه بعد أي شعورٍ بالتوجهات التقدمية للإنسانية، ، ولا أدنى معرفة عامة بالقوانين الطبيعية للحضارة، والذي يجب أن يكون محكوما بشكل أساسي بالنقاشات الميتافيزيقية حول مبدأ وشكل الحكم: بالطبع، قد يكون من غير المجدي فعلا الإلحاح، بأية طريقة كانت، بخصوص حالة على هذا القدر من الوضوح. بيد أنه في عصر لم يكن العقل الوضعي، المولود للتو، قد بدأ بعد بالظهور بشكل ضعيف إلا في الهندسة وحدها، وعندما كانت الملاحظات السياسية، في الوقت ذاته، مقتصرة بالضرورة على حالةٍ اجتماعية شبه موحدة وأولية صرفة، وحتى إنه لا يفكر بها إلا عدد محصور من الناس، فمن الروعة بمكانٍ حقاً أن التفكير البشري استطاع أن يُنتج، في موضوع كهذا، بحثاً مُتقدماً جداً، والذي ربما تبتعد روحه العامة عن وضعية حقيقية أقل مما يبتعد عنها أي عمل آخر لأبي الفلسفة الخالد هذا. لنقرأ مجدداً، على سبيل المثال (وحتى الآن أيضاً، يمكن للمفكرين الكبار فعل ذلك وبشكل مثمر) التحليل الصائب الذي دحض أرسطو عبره بنجاحٍ كبير الأوهام الخطيرة لأفلاطون والمقتدين به حول مجتمع الصالحين؛ وسنجد فيه بسهولةٍ شواهد عديدة بقدر ما هي أكيدة، عن استقامة، وعن حكمة، وعن قوة لم يتمّ، في مواضيع مُشابهةٍ، تجاوزها حتى الآن، وحتى نادراً ما كان هناك ما يُجاريها. مع ذلك، يجب ألا ننسى أن هذا التقييم الهام قد يكون، بطبيعته، غريباً أساساً عن التوجه الرئيسي لهذا العمل. من الواضح جداً، حسب تفسيراتنا السابقة، أن علم الاجتماع الحقيقي لم يكن بوسعه أن يكون إلا نتاج مؤسسةً حديثةً، وحتى من أصل حديث تماماً، لكي يصحّ أن نتوقف هنا أكثر عند أعمال الماضي أياً كانت، حتى وإن لم يكن إلا بقصد أن نُعبّر عن تقديرنا الكبير للانطلاقة الأولى للعبقرية الإنسانية في هذا الموضوع الكبير، وعلى الرغم من التأثير الواضح الذي مارسه بقوة هذا المنجز الأولي الخالد على مجمل التأملات الفلسفية اللاحقة.

بمقتضى الحافز العام المُضاعف المحدد أعلاه، قد يكون من غير المجدي تماماً أيّ ذكر خاص لهذه الأعمال المختلفة المتتالية، المنجزة بانتظام دائماً من جهة أخرى وفق نموذج أرسطو، المطوّر قليلاً بفعل التراكم التلقائي للوثائق الجديدة المُصنّفة حسب المبادئ نفسها تقريباً. لا يمكن لهذه المحاولات الفلسفية، أن تبدأ بإثارة

انتباهنا هنا إلا بدءاً من الوقت الذي، تمكن فيه التفوق النهائي للفكر الوضعي في الدراسة العقلية للظواهر الأقل تعقيداً أتاح لنا فهم على ماذا تقوم، بشكل عام، القوانين الطبيعية فعلياً، من جهةٍ، وأين، من جهةٍ أخرى، استمدّ أخيراً المفهوم الجوهري الحقيقي للتقدم الإنساني، سواء الجزئي أم الكليّ، بشكل تدريجي شيئاً من القوة الواقعية : والحال، فإن تضافر هذين المؤشرين، وقد قُيّما بشكل مناسب، لا يسمح كثيراً ، بالعودة إلى أبعد من مُنتصف القرن الماضي. السلسلة الأولى والأكثر أهميةً من الأعمال التي تظهر وكأنها مُكرسةٌ مباشرةً لإنشاء علم الاجتماع أخيراً، هي إذن تلك التي تعود إلى العظيم مونتيسكيو، أولاً في بحثه حول **السياسة الرومانية**، وخاصةً بعد ذلك في كتابه **روح القوانين**.

إن ما يميز القوة الأساس لهذا العمل الخالد، كما أرى، بطريقة تشهد بما لا يقبل النقض على التفوق الحاسم لمؤلفه اللامع على كل الفلاسفة المعاصرين، هو الميل الغالب الذي يشيع في كل جوانبه نحو فهم الظواهر السياسية بعد الآن باعتبارها خاضعة بالضرورة لقوانين طبيعيةٍ ثابتةٍ تماماً قدر خضوع كل الظواهر الأخرى أياً تكن: اتجاه معلن بوضوح شديد، منذ البداية، من خلال هذا الفصل التمهيدي الرائع حيث نجد للمرة الأولى منذ الانطلاقة البدئية للعقل البشري، الفكرة العامة **للقانون** مُعرّفةً بشكل مُباشر أخيراً، إزاء كل المواضيع الممكنة، وحتى السياسية منها، تبعاً للمعنى الجوهري الموحد الذي اعتاد تفكيرنا من قبل أن ينسبه إليه في أبسط الأبحاث الوضعية. أيّاً تكن أهمية هذا الإبداع الرئيسي، فلن يسع مصدره الفلسفي أن يظل مجهولاً، بما أنه ينتج بشكل واضح من التعميم النهائي الكامل لمفهوم ناقص تعيّن على التقدم المستمر للعلوم أن يجعله مألوفاً جداً بشكل تدريجي لجميع العقول المتقدمة، من خلال تكملةٍ تلقائيةٍ للدافع الحاسم الذي كانت قد أنتجته، قبل قرنٍ مضى، مجموع أعمال ديكارت، **غاليلي**، **وكلبير**، والتي كانت قد عزّزتها منذ فترةٍ قصيرةٍ بنجاح كبير أعمال نيوتن. لكنه لا يجب على هذا التسلسل الأكيد أن يشوّه، بأية حالٍ من الأحوال، الأصالة المتميزة لمفهوم مونتيسكيو؛ لأن كل العقول النيّرة تعرف كفاية اليوم أنه من خلال امتدادات جوهرية مماثلة بوجه خاص تتمثل في الواقع النجاحات الرئيسة لفكرنا. يجب بالأحرى أن نُدهش لأنه أمكن تصور خطوةٍ كهذه ، في وقتٍ لم يكن فيه

المنهج الوضعي قد اختار بعد إلا الظواهر الطبيعية الأكثر بساطةً، دون أن يدخل بشكل مناسب في الدراسة العامة للأجسام الحيّة، وحتى دون أن يكون، والحق يُقال، قد أصبح مهيمناً كفايةً إزاء الظواهر الكيميائية البحت. لا يملك هذا الإعجاب الضروري إلا أن إذا ما راعى أيضاً الجانب الأصلي المشار إليه في الأعلى، ومُعتبراً أنه لم يكن بإمكان المفهوم الجوهري للتقدم الإنساني، القاعدة الضرورية الأولى لكل قانونٍ اجتماعي صحيح، أن يمتلك، بالنسبة لمونتيسكيو، لا الوضوح، ولا القوة، ولا بشكل خاص العمومية الكاملة التي تمكنت من جعله يحقق بعد ذلك الزلزال السياسي الكبير الذي بتأثير اندفاعه نقوم اليوم بالتفكير. في وقت كانت فيه أكثر العقول استنارة، المنهمكة أساساً بالطوباويات الميتافيزيقية العبثية، ما زالت تعتقد بالقوة المطلقة وغير المحددة للمشرّعين، المسلّحين بسلطةٍ كافيةٍ، لكي يكيفوا حسب رغبتهم الحالة الاجتماعية، كم كان ينبغي أن يكون المرء مُتقدّماً على عصره لكي يجرؤ على العكس من ذلك، ومن خلال إعداد غير كاف، على تصور مُختلف الظواهر السياسية وكأنها، بالعكس من ذلك، مُنظمةً دائماً، من خلال قوانين طبيعية للغاية، والتي تعين بالضرورة أن تفيد المعرفة الدقيقة بها كأساس عقلاني لكل تنظير اجتماعي حكيم، يصلح في النهاية لقيادة الخطط العملية لرجال الدولة بشكل مُفيد!

لسوء الحظ، ، فإن الأسباب العامة ذاتها التي تثبّت، بكثير من الوضوح، هذا التفوق الفلسفي المؤكد لمونتيسكيو على كل معاصريه، تبعث أيضاً على الشعور بشكل ليس أقل وضوحاً، بالاستحالة الحتمية لأي نجاحٍ حقيقيٍ في مشروعٍ سابق لأوانه بدرجة كبيرة، بالنسبة لهدفه الأساس، والذي كانت شروطه الأولية الأساس جداً، سواء العلمية أو السياسية، بعيدةً جداً آنذاك عن التحقيق الكافي. من الواضح جداً، في الواقع، أن المشروع الأساس لمونتيسكيو لم يتحقق على الإطلاق في مجمل مراحل تنفيذ عمله، الذي، وبالرغم من القيمة الفائقة لبعض التفاصيل، لم يبتعد في الأساس عن الطبيعة المشتركة لمختلف الأعمال السابقة، ولم يتأخر أبداً، في الحقيقة، عن العودة، كما هذه الأعمال، إلى النموذج الأولي لبحث أرسطو، ولم يستطع من جهةٍ أخرى، مراعاة للزمن، أن يضاهي إطلاقاً بناءه المنطقي. وبعد أن تم الاعتراف، في المبدأ العام، بخضوع الظواهر الاجتماعية الحتمي

لقوانين طبيعية ثابتة، لا نرى إطلاقاً، في سياق العمل، أن الأحداث السياسية يمكن، في الواقع، أن تُعزى لأقل فهم لهذه القوانين الأساس: وحتى التراكم العقيم لهذه الأعمال، المُقتبسة من الحالات الحضارية الأكثر تناقضاً بلا مُبالاة، وأحياناً دون أي نقد فلسفي حقيقي، يبدو أنه يدحض مباشرة كل فكرة عن ترابط علمي حقيقي، بحيث لا يسمح عادةً إلا ببقاء علاقة وهمية تماماً، قائمة على مُقارنات ميتافيزيقية عبثية. لقد أثبتت الطبيعة العامة النتائج العملية لمونتيسكيو بوضوح، كما يبدو لي، كم كان تنفيذ عمله بعيداً عن التطابق مع غايته الأولية الكبيرة. لأن هذا الإعداد اللاعقلاني الشاقّ للمجموع الكلي للمواضيع الاجتماعية لم يؤدِ في النهاية إلا إلى المناداة بالنظام البرلماني الإنكليزي، بوصفه النموذج السياسي الشامل، والذي كان عجزه الحتمي عن تلبية الحاجات السياسية الجوهرية للمجتمعات الحديثة، أقلّ وضوحاً، دون شك، في حين أن هذا العجز ما كان يجب أن يصبح كذلك الآن، دون أن يكون، في الحقيقة، أقل واقعية بكثير، لأن الوضع العام لم يعمل منذ ذلك الوقت إلا أن يُظهر بشكل أفضل صفته الأساس، الموطدة مسبقاً بشكل أساسي في هذا العصر، كما سيتاح لي إثبات ذلك لاحقاً. في الحقيقة، حتى تفاهة هكذا نتيجة تشرّف، من بعض النواحي، الصفة الفلسفية لمونتيسكيو، الذي، عرف، وهو المُحاطُ بفيضٍ من الطوباويات العبثية، كيف يتخلى بصرامةٍ عن الهيمنة العادية التي كان بوسعه بسهولة كبيرة الحصول عليها، كي يحصر بدقةٍ نتائجه العملية داخل الحدود الضيّقة جداً المفروضة من خلال نظريته الناقصة. لكن الحاجة المنطقية لتقليصٍ كهذا، الأدنى بشكل واضح من الحاجات الحقيقية للمجتمع، تقدم، دون شك، وبشكل غير مباشر إثباتاً عاماً قاطعاً للتوجه الفاسد والوهمي الذي ساد التنفيذ الفعلي لهذه العملية الفلسفية الكبيرة، التي فقدت بذلك جذرياً فعاليتها السياسية الأساس.

إن الجزء الوحيد الجدير بالاعتبار من عملٍ كهذا والذي يبدو أنه يقدم شيئاً من الوضعية الفعلية، هو ذلك حيث يسعى مونتيسكيو جاهداً كي يقيّم بشكل دقيقٍ التأثير الاجتماعي لمختلف الأسباب المحلية المستمرة، التي يمكن الإشارة إلى مجموعها، في السياسة، تحت مسمى المناخ. ففي هذا المشروع العلمي، المستوحى بالتأكيد من البحث الرائع **لهيبوقراط** نتعرف مباشرةً، في الواقع، إلى ميلٍ راسخ

لربطٍ بكثيرٍ من العناية، اقتداءً بالفلسفة الطبيعية، مختلف الظواهر الملحوظة بقوىً واقعيةٍ قادرة على إنتاجها: لكن من الملاحظ أيضاً أن هذا الهدف العام كان قد خاب جوهرياً. دون أن نستعيد هنا نقداً بسيطاً، قد تم تكراره مراراً، وأحياناً بشيءٍ من الحق، من قبل عددٍ كبيرٍ من الفلاسفة اللاحقين، لا يمكننا أن ننكر أن مونتيسكيو أغفل بدرجة خطيرة، بالعادة، التأثير السياسي الحقيقي للمناخات، الذي كان قد بالغ فيه للغاية بشكل دائم تقريباً. ما يجب عليّ أن أشير إليه بوجه خاص في هذا الموضوع، هو السبب الفلسفي الرئيسي لهذه الفئة من الحالات الشاذة، الصادرة بالضرورة عن ميل باطل لاعقلاني لتحليل تغيير صرفٍ بوجه خاص قبل انجاز تقييم العمل الأساس بشكل مناسب[21]. من المستحيل بالتأكيد، دون أن تكون قد أظهرنا بماذا يتمثل التقدم الاجتماعي، وما هي قوانينه الأساس، أن نكوّن لأنفسنا أدنى فكرةٍ صحيحةٍ عن الاضطرابات الثانوية نوعاً ما التي يمكن أن تنتج عن المناخ، أو عن أي تأثيرٍ مُلحقٍ آخر، حتى لو كان أكثر قوةً، مثل تأثير مختلف الأعراق البشرية، كما سأشرح مباشرةً لاحقاً، عندما سأعالج المنهج في علم الاجتماع. سوف نعترف حينها أنه لا يمكن لهذه الاضطرابات المختلفة أيّاً تكن أن تؤثر إلا على سرعة التقدم، الذي لا يسع أي أجل هام له أن يُلغى أو أن يُستبدل. وهكذا، أيّاً تكن الفائدة قد يقدمها تحليل الاضطرابات الخاص فإنها لن تستوجب أي نجاحٍ عقلاني، ما دام أن القوانين الأساس للتطور الاجتماعي لم تُكشف مُسبقاً. يسعنا بسهولة أن نبرر الوهم الطبيعي جداً الذي من خلاله انتهى مونتيسكيو، الذي لم يكن بإمكانه أبداً أن يتصور هذه القوانين، والذي كان مع ذلك يريد، بأي ثمنٍ تقريباً، أن يُدخل أخيراً العقل الوضعي في مجال الأفكار السياسية، إلى تفضيل الاهتمام إذن المستوى الوحيد المنتظم من التأملات الاجتماعية الذي ربما بدا له الصالح للتنفيذ التلقائي لهكذا شرط فلسفي. لكن هذا الشذوذ، المبرر بقوة حينذاك، حتى لو كان بالإمكان تجنّبه فعلياً، يتسم وفق منظور جديد بهذا

---

(21) هو نفس الخطأ المنطقي كما لو كنا ندّعي، في علم الفلك، تحديد الاضطرابات دون أن نكون قد قيمنا في البداية الجاذبيات الرئيسة، كما أشرت إلى ذلك، في العلم 1822 في نهاية عملي (منهج السياسة الوضعية.)

القصور الشديد والأكيد المرتبط بالعملية الأساس، التي لم يستطع تنفيذها الفاسد أن يُعطي أي دليل مُناسب في تفحص المسائل الثانوية. حتى إننا لم نستطع أن نفهم أبداً كذلك هذه الملاحظة العامة، التي تنجم مع ذلك ، بكثيرٍ من الوضوح، عن مجموع الملاحظات، والتي يجب أن تهيمن على كامل النظرية السياسية للمناخات، للعلم: أن الأسباب الفيزيائية المحلية، القوية في بداية الحضارة، تفقد بشكل متتالٍ من سطوتها قدر ما يسمح المسار الطبيعي للتطور البشري في تعطيل عملها أكثر. ستخطر علاقةٌ كهذه، تلقائياً إلى ذهن مونتيسكيو دون شك، إذا كان، طبقاً لطبيعة الموضوع، قد استطاع المباشرة في نظرية المناخ السياسية بعد قيامه أولاً بتحديد المفهوم الجوهري الضروري للتقدم العام للبشرية.

وباختصارٍ، إن هذا الفيلسوف هو أول من تصور مشروعاً رئيسياً سابقا لأوانه بشكل مضاعف ، كان لابد له أن يُخفق فيه، سواء بسعيه الحثيث لإخضاع الدراسة العامة للظواهر الاجتماعية إلى العقل الوضعي قبل أن يكون قد فهم بشكل مناسب النظام الكامل للمعارف البيولوجية، أو عندما قصد بشكل أساسي، من وجهة النظر السياسية المحض، إعداد إعادة التنظيم الاجتماعي في وقت كان مكرساً للعمل الثوري بحصر المعنى. وهذا بشكل خاص ما يفسر لماذا مارس مع ذلك عقلٌ نيّرٌ كهذا على القرن الذي عاش فيه، بسبب سبق واضح جداً ، تأثيرا مباشراً أدنى بكثير من تأثير سفسطائي بسيط، ، مثل روسو، الذي سمحت له حالته الفكرية، المتطابقة أكثر مع الميل العام لمعاصريه، أن يكون بشكل تلقائي، وبنجاحٍ بالغ، لسان الحال الطبيعي للحركة الثورية الخالصة التي كانت تُميز هذه الحقبة. لن يحظى مونتيسكيو بالتقدير الكافي إلا من قبل الأجيال القادمة، لأن الانتشار المتحقق أخيراً للفلسفة الوضعية في مجمل النظريات الاجتماعية، سيعرف بعمق بالقيمة العالية لهذه المحاولات الباكورية التي مع فقدانها بالضرورة هدفا ما زال بعيداً، تساهم مع ذلك، من خلال إشارات أولية جليّة وضرورية، في طرح السؤال العام الذي سيجد الحل لاحقاً .

منذ مونتيسكيو، فإن الخطوة الوحيدة المهمة التي ربما أنجزها حتى الآن المفهوم الجوهري **لعلم الاجتماع**[22]، تدين إلى الشهير والبائس **كوندورسي**، في عمله الخالد بعنوان **مخطط للائحة تاريخية لإنجازات العقل البشري**، وبخصوص موضوعه يقتضي التقييم العادل مع ذلك ألا ننسى أبداً المشاركة المسبقة الكبيرة لصديقه الشهير، الحكيم تيرغو، الذي كانت أفكاره الأولية الثمينة حول النظرية العامة لقابلية الكمال البشري قد هيأت دون شك وبشكل مفيد فكر كوندورسي. هنا، على الرغم، أخيراً، من أن العملية الفلسفية الكبرى، التي أطلقها مونتيسكيو بالتأكيد، ربما تمّ في الواقع إجهاضها أيضاً، وربما حتى بطريقة أكثر وضوحاً، يبقى من المؤكد مع ذلك أن المفهوم العلمي، الجوهري حقاً، لتقدم الإنسانية الاجتماعي، قد تم إدخاله، للمرة الأولى أخيراً، بشكل واضح ومباشر، مع كل التفوق الشامل الذي يجب أن يمارسه في مجمل علم كهذا، وهو ما لم يتحقق لدى مونتيسكيو بالتأكيد. حسب وجهة النظر هذه، تكمن القوة الأساس لهذا الكتاب في تلك المقدمة الجميلة التي يعرض فيها كوندورسي فكرته العامة مباشرةً، ويصف مشروعه الفلسفي لدراسة الترابط الجوهري بين مختلف الحالات الاجتماعية. هذا العدد القليل من الصفحات الخالدة لا يفوّت حقاً، خاصةً بالنسبة لتلك الحقبة، أي شيءٍ أساسي، بما يخص الموقف الكليّ من مسألة علم الاجتماع، التي سوف ستستند، في زمن قادم، كما أرى، إلى هذا الإيضاح الرائع، الذي ظل مخلصاً أبداً إلى العلم. لسوء الحظ، فإن تحقيق هذا المقصد الرئيسي أبعد، قطعاً، من أن يتطابق مع عظمة هكذا مشروع، والذي بالرغم من هذه المحاولة الفاشلة، يظل سليماً بشكل كاملٍ، كما قد يكون من

---

(22) أعتقد أنه يجب عليّ أن أُجازف، منذ الآن، في هذا المصطلح الجديد، المُعادل تماماً لتعبيري (المادية الاجتماعية) الذي أدخلته من قبل، من أجل أن أستطيع الإشارة باسم واحدٍ إلى هذا الجزء المكمّل للفلسفة الطبيعية التي ترتبط بالدراسة الوضعية لمجمل القوانين الأساس الخاصة بالظواهر الاجتماعية. سوف تعمل الحاجة لتسميةٍ كهذه، من أجل أن تتناسب مع التوجه الخاص لهذا العمل، كما آمل، على أن تبرر هنا هذه الممارسة الأخيرة لحقٍ قانوني، الذي أعتقد أني قمتُ باستخدامه دائماً بكل احترازٍ مناسب، ودون أن أتوقف عن التعبير عن كرهٍ شديدٍ لكل عادة توليد لغوي منهجي.

النافل إثبات ذلك عمداً هنا. تبعاً للمبادئ التي وضعتها، يستطيع تقييم فلسفي حصيف لوضع العقل البشري العام في هذا الوقت، كما يبدو لي، أن يفسر بسهولةٍ ، وفي ذات الوقت، نجاح المفهوم وإخفاق التنفيذ، بصرف النظر من جهةٍ أخرى عن التأثير الثانوي الذي لابد أن مارسته، في هاتين الحالتين، الطبيعة الخاصة للعقل الذي استخدم كوسيلةٍ في هذه العملية.

يكفي، لأجل هذا، أن نُقيّم، بإيجاز، التقدم الرئيس الذي أحرزه، من مونتسكيو إلى كوندورسي، الإكمال التدرجي للشرطين الكبيرين، الأول العلمي، والآخر السياسي، اللذين أثبتُ من قبل الحاجة إليهما في إعدادٍ كهذا. في الجانب الأول، يجب أن نلاحظ بشكل خاص إنه كان على نهضة العلوم الطبيعية المدهشة، وفي مقدمتها الكيمياء، خلال النصف الثاني من القرن الأخير، أن تسعى تلقائياً لأن توسع، إلى درجةٍ عاليةٍ، لدى كل العقول المتطورة، المفهوم الأساس للقوانين الوضعية، وهكذا أصبح في الوقت ذاته أكثر انتشاراً وأكثر عمقاً، وبالنتيجة أكثر فأكثر هيمنة. ينبغي خصوصاً أن نلاحظ، في هذا الموضوع، أن هذه الحقبة هي أيضاً الحقبة التي بدأت فيها الدراسة العامة للأجسام الحيّة تتخذ أخيراً بعضاً من التماسك وكذلك طابعاً علمياً حقيقياً، على الأقل في مجالي التشريح والتصنيف، إن لم يكن بعد في المجال الفيزيولوجي المحض. أليس من المدهش إذن أنه أمكن لعقلٍ كعقل كوندورسي، المُعدّ بشكل عقلاني، تحت إشراف **دالامبير** العظيم، عبر تأملاتٍ رياضية قوية، والذي تعين أن يحس بعمقٍ، من خلال موقف اجتماعي فلسفي للغاية، باندفاع التطورات المعاصرة الواسعة للعلوم الفيزيو - كيميائية، والذي استطاع، فضلا عن ذلك، أن يتحمل كليّاً التأثير الإيجابي للأعمال الخالدة لكلٍ من هيلر، جيسيو، ليني، بيفون وفيك - دازير، حول الأقسام الرئيسة للفلسفة البيولوجية، أن استوعب أخيراً بشكل متميزٍ المشروع الأساس لأن ينُقل إلى الدراسة النظرية للظواهر الاجتماعية هذا المنهج الوضعي ذاته مباشرة أيضاً، الذي لم يكفّ أبداً، منذ ديكارت، عن تجديد نظام المعارف البشرية بأكمله أكثر فأكثر ؟ مع مجموع مقدمات الملائمة، فإن عبقرية مونتيسكيو الرفيعة كانت لتدرك، دون شك، كل النتائج الأخرى، في وضع كهذا. علينا الاعتراف مع ذلك وحتى بعد التفسيرات التي قدمتها، أن التأسيس

العام للعلم الاجتماعي على أسسٍ وضعيةٍ حقاً كان أيضاً، بالنسبة لكوندورسي نفسه، سابقاً لأوانه بشكل أساس، بالرغم من كونه أكثر من ذلك، دون شك، بالنسبة لمونتسكيو. لأنه، كان يبقى كذلك من جهةٍ أخرى، اجتياز المحطة الوسيطة الأخيرة، التي لم يكن بالإمكان تجنب ضرورتها، إذا ما أقمنا النظام العقلي للفلسفة البيولوجية السليمة، المرتسم بالكاد حينها، وخاصةً ونحن نُكمل هذه الفلسفة من خلال التوسع المباشر للمنهج الوضعي نحو دراسة الظواهر الفكرية والأخلاقية، بوصفه ثورة تمهيدية لا غنى، لم يتح لسيء الحظ كوندورسي أن يكون شاهداً عليها. هذه الثغرةٌ النظريةٌ تُلحظ في كل مكانٍ، بشكل مؤسفٍ جداً، في عمل كوندورسي، وخاصةً في موضوع هذه المفاهيم الغامضة وغير المنطقية للكمالية perfectibilité اللانهائية، حيث خياله، المجرد من كل دليلٍ ومن كل قيد علميٍ، مُقتبسين من القوانين الحقيقية والجوهرية للطبيعة البشرية، يشرد في التأمل العبثي للآمال الأكثر وهميةً وحتى الأكثر سُخفاً. إن حالاتٍ شاذة مُشابهة، لدى عقولٍ كبيرةٍ كهذه، لقادرة على جعلنا نشعر كم من المستحيل جذرياً على تفكيرنا الضعيف أن يجتاز بنجاح أية مرحلةٍ من المراحل الانتقالية العديدة التي فرضها علينا تدريجياً المسار العام للفكر البشري.

من وجهة النظر السياسية، من الواضح أيضاً أن المفهوم الجوهري للتقدم الاجتماعي أصبح في الوقت ذاته أكثر وضوحاً وأكثر ثباتاً، وأخيراً أكثر رجحاناً بكثير عند كوندورسي، مما استطاع أن يكونه عند مونتسكيو. لأنه حتى بشكل مستقلٍ عن انفجار عام 1789 المتميز، لم يعد بإمكاننا أن نشك، في زمن كوندورسي، في الميل النهائي للجنس البشري للتخلي نهائياً عن النظام الاجتماعي القديم، على الرغم من أن الطبيعة العامة للنظام الجديد كانت لا تزال موضع شك بشدة، وحتى إنها مجهولة تقريباً. ولأني أشرت بما يكفي من قبل إلى الحاجة الحتمية لهذا الشرط الرئيسي، والتأثير الضروري لإنجازه التدريجي، فلست بحاجة لأن أعود إليه بشكل خاصٍ هنا. لكن، من أجل إتمام هذا الشرح الهام، ينبغي أن أستفيد من هذه المناسبة الثمينة التي قدمها لي، بطريقة عفوية وواضحةٍ جداً في الوقت عينه، مثال كوندورسي المأثور، لكي أوضّح بأية ردة فعلٍ مميتة، جاء تأثير الروح الثورية بعد ذلك ليعرقل، بعد أن أعطى لفكرة التقدم الاجتماعي حافزاً أولياً

قوياً، لم يكن حينذاك بالإمكان أن يحصل بشكل آخر، ليعرقل جذرياً، وبطريقة حتمية، تطوره العلمي الأول. تنتج هذه الميزة المشئومة تلقائياً عن الأحكام النقدية المسبقة التي لابد قد أقامتها بشكل كليٍّ غلبة الفلسفة الثورية المطلقة، والتي تناقض مباشرةً كل تقييمٍ سليمٍ للماضي السياسي، وبالتالي، كل تصور منطقي حقاً للتقدم المستمر والتدرجي للبشرية. لا شيء، لسوء الحظ، أكثر حساسيةً، في كتاب كوندورسي، الذي تعمل قراءته اليقظة، في كل لحظةٍ، على إظهار هذا التناقض الجوهري، المباشر والغريب على حد سواء، بين التحسّن الكبير، الذي عُرض فيه الجنس البشري وكأنه أدركه في نهاية القرن الثامن عشر مقارناً بالتأثير الرجعي للغاية الذي يعزوه المؤلف، بشكل مستمر تقريباً، في الماضي بمجمله، إلى كل المذاهب، وكل المؤسسات، و كل السلطات المُهيمنة فعلياً: على الرغم، من وجهة النظر العلمية، أن التقدم الكليّ المُحقق أخيراً، لا يمكن أن يكون، دون شك، إلا النتيجة العامة للتراكم العفوي لمختلف الانجازات الجزئية المُحققة بالتتالي منذ بداية الحضارة، بفضل المسار البطيء والتدرجي حتماً للطبيعة البشرية. لا تعود دراسة الماضي تمثل، إذا ما أُدركت على هذا النحو، في الحقيقة، إلا شكلاً من المُعجزة الأبدية، حرم المرء فيها نفسه في البداية حتى من ملاذ العناية الإلهية. هل يكمن أن نُدهش، إذن، أن كوندورسي، على الرغم من القيمة العالية والمدركة بدرجة معدومة للغاية لبعض اللمحات العرضية، لم يكشف في الواقع أياً من القوانين الحقيقية للتطور الإنساني، وأنه لم يرتب مطلقاً بالطبيعة الانتقالية أساساً للسياسة الثورية، وأخيراً، فاته تماما، المفهوم العام للمستقبل الاجتماعي؟ كان على تجربة فلسفية حاسمة بشكل محزن أن تعرف بعمق كم تتعارض كل هيمنة للعقل الثوري بعد الآن مع الدراسة العقلانية فعلاً للقوانين الوضعية للتقدم الاجتماعي. ينبغي، دون شك، أن نتجنب بعنايةٍ، سواء بالنسبة إلى الماضي أو الحاضر، أن ينحط الميل العلمي لربط الحوادث الاجتماعية الضروري بقوانين طبيعية ثابتة بشكل نهائي إلى اتجاه منهجي ذي تعصب ديني، أو تفاؤل مُحبطين بالتساوي وخطرين بدرجة متماثلة : ومن أجل هذا الدافع، تستطيع، بشكل جزئي، بعض الصفات الرفيعة وحدها أن تقوي علم الاجتماع بنجاحٍ. لكن، لا يقلّ وضوحاً ، حسب المبدأ الفلسفي لشروط الوجود، المُثبت بشكل خاص، في

المجلد الأول، بالنسبة إلى الظواهر البيولوجية أياً كانت، والقابل بقوة للتطبيق، بطبيعته، على الظواهر السياسية، أن كل قوةٍ اجتماعية فاعلةٍ لوقتٍ طويلٍ شاركت بالضرورة في الإنتاج العام للتطور الإنساني، تبعا لنمط محدد، يُشكل تحليله الدقيق، بالنسبة للعلم، واجباً ضرورياً دائماً، كما سأشرحه خصوصاً في الفصل القادم، عند حديثي مباشرةً عن العقل الجوهري الذي يجب أن ينتمي إلى هذا العلم الجديد. إن كل طريقةٍ أخرى في التصرف، عن طريق الرفض المنهجي والمستمر لضرورية أو لمنفعة مختلف التأثيرات الكبرى أو العمليات السياسية التي ذكرها لنا التاريخ ، على طريقة كوندورسي، لابد أن تصبح بسرعةٍ مخربةً لكل دراسةٍ عقليةٍ حقاً للظواهر الاجتماعية، وتجعل، بالنتيجة، علم الاجتماع الصحيح مستحيلاً، بمنعها فيه بشكل جذريٍ الموقف السوي من كل مسألةٍ. لا يمكننا، في هذا الموضوع، أن نمتنع عن التأمل، بكثير من الإعجاب والتقدير، في التفوق الفلسفي الكبير لمونتيسكيو، الذي، دون أن يستطع، كما كوندورسي، الحكم على العقل الثوري من خلال التجربة الأكثر تميزاً، عرف مع ذلك كيف يتخلص بشكل أساسي، بالنسبة للماضي، من الأحكام النقدية المسبقة التي كانت تهيمن على كل العقول المعاصرة، والتي كانت قد أثّرت بدرجة خطيرة حتى على فترة شبابه . أيّاً يكن الأمر، تقودنا التأملات السابقة أخيرا إلى أن نثمّن، بدقةٍ أكبر بكثير، الشرط السياسي المبدئي الذي تحديده من أجل تأسيس علم اجتماعي حقيقي. لأننا ندرك كذلك أن هذا التأسيس لم يستطع أن يُصبح قابلاً للتحقيق إلا منذ أن بدأ العقل الثوري يفقد هيمنته الأساس، الأمر الذي يعيدنا بشكل أساسي، بطريقة أخرى، إلى العصر الحالي، كما قمنا بالاعتراف بذلك سابقا من خلال الشرط العلمي المحض .

بالرغم من أن هذا التفسير العام المُضاعف هنا، المُختصرٌ للغاية دون شك، فهو سيكفي، كما آمل ذلك، كي نقيّم بشكل مناسب، كما أعلنت ذلك، سواء القيمة البارزة للمشروع الفلسفي الذي تصوره كوندورسي، أو الإخفاق الحتمي والكليّ لتنفيذه الواقعي. إذا كانت الطبيعة العامة الحقيقية للعمليةً قد تم أخيرا كشفها بوضوحٍ من خلال هذه المحاولة المشهودة، فمن الأكيد بالقدر ذاته أن المشروع بأكمله ينتظر أن يُنجز. سوف تأسف كل العقول النيّرة بعمق للقدر المؤلم

لهذا الفيلسوف، المُختطف من الإنسانية، خلال قمة عطائه، نتيجة لانحرافات معاصريه الوحشية، والذي عرف كيف يستعمل بنبلٍ كبيرٍ، لصالح القضية الكبرى، حتى موته المجيد، مُقدّماً من خلاله بعظمةٍ، وبقدرةٍ متواضعةٍ كما هي قويةٌ، واحداً من تلك الأمثلة الحاسمة لحالةٍ من نكران الذات الشخصي والمؤثر المترافق مع صلابة هادئةٍ لا تتزعزع، والتي كانت المعتمدات الدينية تدّعي استطاعتها وحدها إمكانية خلقها أو المحافظة عليها. لكن، أي تقدم فات مثل هذا العقل الرفيع، مدعوماً بطبع نبيل للغاية أن ينجزه، نتيجة للأحداث الكبيرة اللاحقة، لو لم يقم الزمن بحرمانه منه بشكل محزن جداً، لا يسمح لنا التحليل السابق إطلاقاً بالاعتقاد أن كوندورسي كان سيستطيع حقيقةً التوصل إلى أن يصوّب، بدرجةٍ كافيةٍ، الخطأ الجوهري لإعدادٍ كهذا، والذي لم تستطع شروطه الأساس، سواء العلمية أو السياسية، أن تُلبى أخيراً إلا في أيامنا، لدى العقول حتى الأكثر نبوغاً منها والأكثر تقدماً.

إن المحاولتين الفلسفيتين اللتين عملتُ تواً على وصفهما باختصار، هما، والحق يُقال، الوحيدتان حتى الآن اللتان يجب، بالرغم من نشأتهما المبكّرة غير القابلة للشك وإخفاقهما المحتوم، أن يتم النظر إليهما بوصفهما موجهتين حسب الطريقة العامة الحقيقية التي يمكن أن تؤدي في النهاية إلى التأسيس العقلاني للعلم الاجتماعي؛ بما أن هذا العلم جرى تصوّره دائماً من خلالها، على الأقل، بحيث يرتكز مباشرةً على مجموع الأعمال التاريخية، سواء في فكر مونتيسكيو، أو، أيضاً بشكل أكثر تميزاً في فكر كوندورسي. بالإضافة إلى مجموعتي الأعمال الجديرتين بالذكر هاتين، اللتين كان عليهما حصراً، في هذا الجانب، أن تشغلانا هنا كثيراً، سيكون لدي الفرصة طبعاً، في أحد الفصول القادمة، أن أُقدّر بشكل كاف، وإن بطريقة عرضية محضة، بعض الجهود الأخرى، أكثر وهمية وعقما بالضرورة، حيث اقتُرح فيها عبثاً وضعنة positiver علم الاجتماع باستنباطه من أحد العلوم الأساس المختلفة، المُكوّنة من قبل؛ وهذا لا يمكن أن تكون له فعاليةٌ حقيقيةٌ أخرى سوى أن يُظهر بشكل أفضل إلحاحية عمليةٍ مُتّبعة' أصلاً بطرقٍ مختلفةٍ منذ نصف قرن. لكن، من أجل أن نستخلص من تفحصنا الحالي كل الفائدة الأساس التي يمكن أن يتضمنها من أجل التوضيح العام الأولي لهدف

وروح التأسيس الكبير الذي أجرؤ في دوري على الشروع به، أعتقد أنه يجب عليّ أن أكمل ذلك أيضاً من خلال بعض التأملات الفلسفية حول طبيعة وهدف ما يُسمى الاقتصاد السياسي.

لا يمكننا، دون شك، أن نأخذ أبداً على رجال الاقتصاد عندنا زعمهم إقامة علم الاجتماع الحقيقي، بما أن كبار التقليديين من بينهم قد سعوا جاهدين كي يقدّموا بلهجة قاطعة، خاصةً في أيامنا، الموضوع العام لدراساتهم وكأنه مُتميزٌ تماماً ومُستقلٌ عن مُجموع علم السياسة، الذي ما زالوا يصرّون أكثر على عزله عزلاً تاماً. لكن على الرغم من هذا الاعتراف الحاسم، الذي يجب أن لا يكون صدقه العفوي، بالتأكيد، مثار شكٍ مطلقاً، فمن الواضح أكثر أن هؤلاء الفلاسفة مُقتنعون، بإيمان راسخٍ، بأنهم كانوا قد توصلوا أخيراً، على طريقة العلماء أنفسهم، إلى أن يُخضعوا ما يدعونه العلم الاقتصادي إلى العقل الوضعي، وأن يعرضوا كل يوم طريقتهم في العمل بوصفها النموذج الذي يجب على كل النظريات الاجتماعية في النهاية أن تُجدَّدَ بناءً عليه. لأن هذا الوهم الطبيعي جداً اكتسب بشكل تدريجي، في هذا القرن، الكثير من الثقة ، سواء لدى الجمهور، أو لدى الحكومات، بحيث يتيح الفرصة، في المراكز الأساس للعالم المتحضر، لتأسيس عدة منابر خاصةٍ مكرّسةٍ رسمياً لهذا التعليم الجديد، فسوف يكون من المفيد الآن أن أصفه باختصار، من أجل أن أثبت بوضوحٍ أنه يجب ألا أقتصر، وهو ما قد يبدو لي مفضلاً أكثر على جميع الأصعدة، على متابعة عمليةٍ بدأت من قبل، بل يتعلق الأمر هنا، مع الأسف، على العكس من ذلك، ودون أن يكون باستطاعة أي شيءٍ أن يصرفني عن ذلك، بأن أختبر إبداعا فلسفياً لم يسبق إطلاقاً أن وُضعت خطوطه الأولى حتى الآن ولا حتى تم تصوره بشكل مناسب من قبل أي من الذين سبقوني. بالرغم من أنه يجب على هذه الزيادة في الإثبات، دون شك، أن تبدو نافلة لكل قارئ مهيأ تدريجياً، من خلال الدراسة الدقيقة للمجلدات الثلاثة السابقة، كي يستشعر بشكل كاف الروح الفلسفية الحقيقية والشروط المنطقية الأساس لعلم الاجتماع، فلن تكون كذلك لدى المفكّرين، حتى المنظّمين جداً، المجردين، من خلال طبيعة تربيتهم، من الشعور العميق والمألوف بالوضعية العلمية الصحيحة، وبالنسبة لهم فإنه يجب أن يكتسب الإيضاح الأولي السريع الذي سيتبع أهميةً

حقيقيةً ، مستنداً بذلك ، من جهةٍ أخرى، بالطبع، إلى مجموع هذا المجلد ، كي أبدد ضمنياً كل الاعتراضات السابقة لأوانها التي يمكن أن يثيرها وكل الشكوك الثانوية التي يمكن أن يتركها تقييم أساسي مختصر جدا للاقتصاد السياسي.

عند النقطة التي وصل إليها هذا البحث الآن، فإن مجرد تأمل أولي، إذا أمكن أن يكون دقيقا كفاية، قد يكفي، كما يبدو لي، لأن يصف بوضوح البطلان الحتمي لادعاءات رجال اقتصادنا العلمية ، ، المنحدرين دائماً من صفوف المحامين أو المتأدبين تقريباً ، والذين ، لم يتمكنوا ، بالتأكيد ، من أن يستمدوا من أي مصدر نظامي هذه الروح المألوفة للعقلية الوضعية التي يعتقدون أنهم قد عملوا على نقلها إلى أبحاثهم. ولأنهم غرباءٌ حتماً ، بفعل تربيتهم، حتى إزاء أقل الظواهر ، عن كل فكرة تتعلق بالملاحظة العلمية ، وعن كل مفهوم للقانون الطبيعي ، وكل شعور تجاه البرهنة الحقيقية ، فمن الواضح أنه ، مهما كانت القوة الذاتية لذكائهم، فإنهم لم يتمكنوا فجأةً من أن يطبّقوا بشكل مناسب في التحليلات الأكثر صعوبةً منهجاً لم يكونوا على معرفةٍ بأبسط تطبيقاته ، دون أي تحضيرٍ فلسفي آخر ما عدا بعض مبادئ المنطق العام المبهمة وغير الكافية ، العاجزة عن القيام بأية فعاليةٍ حقيقيةٍ. وهكذا يظهر مجموع أعمالهم بوضوحٍ، للوهلة الأولى ، لكل حَكَم قدير ومتمرسٍ، الصفات الأكثر تميّزاً للمفاهيم الميتافيزيقية المحضة. يجب، مع ذلك، أن نستبعد بلياقةٍ، قبل كل شيء، الحالة الاستثنائية للغاية للفيلسوف الشهير والحكيم آدم سميث ، الذي، دون أن يكون لديه مطلقاً أي ادعاءٍ عبثيٍ بتأسيسه علماً جديداً خاصاً في هذا الموضوع، وضع لنفسه هدفاً ، وقد تم تحقيقه تماماً في مؤلفه الخالد ، يتمثل بتوضيح مختلف نقاط الفلسفة الاجتماعية الأساس، من خلال تحليلاته الجليّة المتعلقة بتقسيم العمل، وبالوظيفة الأساس للنقود ، وبالعمل العام للمصارف، الخ.. ، وبالكثير من الأقسام الأساس الأخرى لتطور البشرية الصناعي. بالرغم من أنه كان عليه أن يظل منخرطاً جوهرياً أكثر في الفلسفة الميتافيزيقية ، مثل كل مُعاصريه ، حتى الأكثر شهرةً، فإن عالما من هذه الطينة ، والذي من جهةٍ أخرى كان ينتمي حينها ، بشكل مُتميزٍ جداً ، إلى المدرسة الميتافيزيقية الأكثر تقدماً ، لم يكن بوسعه أصلاً أن يقع تماما في وهمِ

كهذا، تحديداً لأن مجمل دراساته الأولية عرّفته بشكل أفضل على ماذا يقوم بشكل خاصٍ المنهج العلمي الصحيح، كما تشهد على ذلك بوضوح لمحات قيّمة، لم تُقدّر حقّ قدرها، حول التاريخ الفلسفي للعلوم، وخاصةً علم الفلك، المنشورة في ثنايا أعماله المطبوعة بعد وفاته. إلى جانب هذا الاستثناء الوحيد تقريباً، المشروح بهذا القدر من الوضوح، والذي قد يتوسله عبثاً رجال الاقتصاد، يتضح، كما يبدو لي، أن كل الجزء العقدي من علمهم المزعوم، يعرض بطريقة مباشرة وعميقة بالقدر ذاته، الصفة الميتافيزيقية البسيطة، بالرغم من التصنع الوهمي للأشكال الخاصة والبروتوكول المألوف للغة العلمية، المُقلّدة الآن بفظاظة، مع ذلك، دون كثير من النجاح الحقيقي، في عدة مناسبات فلسفية أخرى سابقة جداً، وعلى سبيل المثال، في المؤلفات اللاهوتية -الميتافيزيقية للفيلسوف الشهير **سبينوزا**. إن ذلك الذي قدم، في أيامنا، مجموع هذا المذهب الاقتصادي في الشكل الأكثر منطقية والأفضل تقييماً، المحترم **تراسي**، قام مباشرةً، بتلك البراءة الفلسفية النبيلة التي ميّزته دائماً، بالاعتراف التلقائي والحاسم بمثل هذا التكوين الميتافيزيقي، مُنجزاً ببساطةٍ بحثه في الاقتصاد السياسي كجزء رابعٍ من بحثه العام في الإيديولوجيا، بين المنطق والأخلاق؛ وهذه الصفة الجوهرية، وبعيداً عن أن تكون مقتصرة على التنسيق الأولي، الذي قد نستطيع أن ننسبه إلى الانشغالات المنهجية العرضية، تبدو، بالعكس من ذلك، مدعمةً تماماً، بالطريقة الأكثر طبيعيةً والأكثر وضوحاً، طيلة مسار العمل كله.

مع ذلك، يؤكد التاريخ المعاصر لهذا العلم المزعوم، وبوضوحٍ قاطع، هذا الحكم المباشر حول طبيعته الميتافيزيقية المحضة. من المؤكد، في الواقع، حسب مجمل ماضينا الفكري خلال الثلاثة قرون الماضية، ودون الحاجة للعودة إلى أبعد من ذلك، أن الاستمرارية والخصوبة هما العلامتان الأقل غموضا لكل المفاهيم العلمية حقاً. عندما تأخذ الأعمال الحالية، عوضاً عن أن تظهر كتتمةٍ تلقائيةٍ وإكمال متدرج لأعمال أسبق، بالنسبة لكل مؤلف جديد، طابعاً شخصياً بشكل رئيسي، بحيث تضع من جديد ودون توقفٍ موضع بحث، المفاهيم الأكثر جوهريةً؛ عندما، من جانب آخر، لا يحرض التكوين العَقَائدي عادة، البعيد عن خلق أي تقدّم واقعي وقويّ، إلا إعادة إنتاجٍ عقيم لتناقضاتٍ وهميةٍ، مُتجددةٍ دائماً، وغير

ناجحةٍ أبداً: مذ ذاك ، يمكن أن نكون واثقين أن الأمر لا يتعلق أبداً بمذهب وضعي أيا كان، بل بأبحاث لاهوتية أو ميتافيزيقية محضة. والحال ، أليس هذا هو المشهد الفكري الذي يقدمه لنا ، منذ نصف قرنٍ، الاقتصاد السياسي؟ إذا كان رجال الاقتصاد عندنا هم، في الحقيقة، الورثة العلميون لآدم سميث، فليظهروا لنا إذن بماذا حسّنوا وأكملوا فعلياً مذهب ذلك المعلم الخالد، وأية اكتشافات جديدةٍ حقاً أضافوا على استنتاجاته الأولية الموفقة، التي جرى تشويهها جوهرياً، على العكس من ذلك، من خلال عرضٍ صبياني وعبثيٍ للصيغ العلمية. إذا ما تأملنا ، بنظرةٍ محايدةٍ، النزاعات العقيمة التي تقسمهم حول المفاهيم الأكثر بساطةً مثل **القيمة، الفائدة، والإنتاج**، الخ.. ألا نحسب أننا نشهد أغرب نقاشات مدرسيي القرون الوسطى حول الصفات الجوهرية لكائناتهم الميتافيزيقية المحضة، حيث تأخذ المفاهيم الاقتصادية طابعها أكثر فأكثر، كلما زادت من جزمها وتدقيقها. في الحالة الأولى كما في الحالة الأخرى، النتيجة النهائية لهذه النقاشات العبثية اللانهائية، هي، في أغلب الأحيان تشويه عميق للإشارات الأولية القيّمة للحس السليم المألوف، والمُحولة من الآن فصاعداً إلى مفاهيم مشوشة بشكل كبيرٍ، والتي لا تعود قابلة لأي تطبيقٍ فعلي، ولا يمكن أن تولّد أساساً إلا مماحكات لفظية عديمة الفائدة. وهكذا ، على سبيل المثال، كان كل الناس العقلاء يعطون في البداية معنىً مفهوماً بوضوحٍ إلى التعابير اللازمة لكلمتي **الإنتاج** و **المُنتج**: ومنذ أن ارتأت الميتافيزيقية الاقتصادية تعريفهما ، أصبحت فكرة الإنتاج، بفعل التعميمات الخاطئة، غامضةً جداً وغير محددةٍ بحيث أن العقول النيّرة، التي تتباهى بالدقة وبالوضوح، باتت الآن مرغمةً القيام بالتفافات لغوية مُرهقةٍ لتتجنب استخدام عباراتٍ صارت غامضةٍ وملتبسةٍ بقوة. ألا تشبه هذه النتيجةُ إذن إلى الضرر المماثل الذي ألحقته سابقاً الميتافيزيقية بالدراسة الأساس للذهن الإنساني ، مثلاً ، بخصوص المفاهيم العامة للتحليل وللتركيب الخ... ؟ يجب أن نلاحظ بعنايةٍ من جهةٍ أخرى أن الاعتراف العام لرجال اقتصادنا حول العزل الضروري لعلمهم المزعوم، بالنسبة لمجمل الفلسفة الاجتماعية، يشكل ضمناً اعترافا لاإرادياً، حاسماً على الرغم من أنه غير مباشر، بالبطلان العلمي لهذه النظرية، التي لم يستطع آدم سميث تصورها على هذا النحو . لأن مختلف الجوانب العامة تكون، بالضرورة، وبحكم طبيعة الموضوع، في

الدراسات الاجتماعية، كما في كل الدراسات المتعلقة بالأجسام الحيّة، متضامنة "فيما بينها وغير منفصلةٍ منطقيّاً، لدرجة أنه لا يمكن أن تتضح بشكل مناسب إلا من خلال توضيح بعضها بعضاً، وهذا ما سيتم شرحه بشكل خاصٍ في الدرس القادم. يصبح من المؤكد إذن، عندما نترك عالم الكيانات، كي نناقش التأملات الحقيقية، أنه قد لا يسع التحليل الاقتصادي أو الصناعي للمجتمع أن يُنجز وضعياً، بغض النظر عن تحليله الثقافي، الأخلاقي، والسياسي، سواء في الماضي أو حتى في الحاضر: بحيث أن هذا الفصل اللاعقلاني يقدم، بالتبادل، دلالةً أكيدةً على الطبيعة الميتافيزيقية جوهرياً للمذاهب التي اتخذتها أساساً لها.

ذلك هو إذن الحكم النهائي الذي يستحقه، كما يبدو لي، علم الاقتصاد المزعوم، منظوراً إليه من الجانب العقائدي. لكن قد يكون من الظلم، بالنسبة إليه، أن ننسى أن هذا المذهب، إذا نظرنا إليه من وجهة النظر التاريخية الخاصة بهذا المجلد، بنيّة علميةٍ أقلّ وسياسيةً أكثر، يشكل في الواقع جزء أخيراً أساسياً من المنظومة الكليّة للفلسفة النقدية، التي مارست، أثناء الفترة الثورية المحضة، وظيفةً ضروريةً للغاية، وإن كانت وقتيةً ببساطةٍ. لقد ساهم الاقتصاد السياسي وبطريقة خاصة به، وجديرة بالاحترام العميق تقريباً، في هذا الصراع الثقافي الطويل، كما سأقوم بشرح ذلك لاحقاً، خلال تحليلي التاريخي لتلك الفترة الطويلة، وذلك بإبطاله جذرياً قيمة مجمل السياسة الصناعية التي كان يطورها أكثر فأكثر، منذ القرون الوسطى، النظام الاجتماعي القديم، والتي أضحت في الوقت نفسه، أشد ضرراً بالانطلاقة العامة للصناعة الحديثة، التي كانت قد حمتها بشكل مفيد في البداية. تشكل هذه الوظيفة المؤقتة تماماً، والحق يقال، النشاط الاجتماعي الأساس لمثل هذا المذهب، دون أن يكون للطلاء العلمي الذي حاول عبثاً أن يتستر به، أية فائدةٍ تُذكر. لكن، إذا كان، في هذا السياق، يشارك بشكل خاصٍ شرف عملية رفع الرُّكام التمهيدي الواسعة العام، فإنه يُظهر أيضاً، وبطريقته الخاصة، العقبات السياسية الخطيرة التي تعرفنا عليها، في الدرس السابق، والتي سنشعر أكثر فأكثر في التتمة، بانتمائها بالضرورة من الآن فصاعداً إلى مجموع الفلسفة الثورية، منذ أن دُفعت حركة التفكيك بعيداً بما يكفي لجعل الهيمنة النهائية لحركة إعادة التركيب المُعاكسة أكثر فأكثر

لزوماً. ليس ما هو أكثر بساطةً من أن نُثبت، في الواقع، أن للاقتصاد السياسي أيضاً، كما كل أقسام هذه الفلسفة الأخرى، طريقته الخاصة في منهجة الفوضى؛ وأن صيغه العلمية التي اقتبسها من الزمن الراهن لم تؤدّ، في الحقيقة إلا إلى تفاقم خطرٍ كهذا، في محاولتها جعله أكثر جزماً وأوسع انتشاراً .لأن هذا العلم المفترض لم يقتصر، بالنسبة للماضي، على أن ينتقد، بطريقة مُطلقةٍ جداً، السياسة الصناعية للسلطات الأوروبية القديمة، التي كانت قد مارست لفترةٍ طويلةٍ بالتأكيد، على الرغم من صعوباتها الحالية، تأثيراً مفيداً، وحتى ضرورياً على التطور الصناعي الأولي للمجتمعات الحديثة. ثمة ما هو أكثر من ذلك: العقل العام للاقتصاد السياسي يقود اليوم بشكل أساسي، بالنسبة لكل من ثمّن إجمالاً بعض الكتابات المُتعلقة به بشكل مناسب، إلى جعل الغياب الحتمي لكل تدخّل مُنظِم أيّاً يكن عقيدة عامة، باعتبار أن هذا التدخل يكوّن، حسب طبيعة الموضوع، الوسيلةَ الأكثر مُلائمةً من أجل مساندة الانطلاق التلقائي للمجتمع؛ بحيث أن هذا المذهب لا يعرف ، في كل فرصة هامة سانحة من الفرص المتعاقبة ، كيف يستجيب، في العادة، إلى متطلبات الممارسة الأكثر إلحاحاً، إلا بإعادة الإنتاج العبثي الموحد لذاك الرفض المنهجي، على طريقة كل أقسام الفلسفة الثورية الأخرى. لأن هذا العلم المزعوم كان قد عاين، بدرجة غير تامة إلى حدّ ما، في بعض الحالات الخاصة، ذات الأهمية الثانوية جداً، ميل المجتمعات البشرية الطبيعي لشكل ما من التنظيم الضروري، فقد استنتج من ذلك بطريقة فاسدةٍ للغاية عدم الفائدة الجوهرية لكل مؤسسةٍ خاصةٍ، مُكرّسةٍ مباشرةً لتنظيم هذا التنسيق التلقائي، عوضاً عن أن يرى فيها فقط الوسيلة الأولى لإمكانية تنظيمٍ كهذا، كما سأشرح ذلك بشكل مناسب فيما بعد[23]. مع ذلك، مهما تكن هذه الأخطار

(23) من المحتمل أنه من المناسب أن نشير هنا، في هذا الموضوع، إلى أن الهواجس الخطيرة المنبعثة من جديد في أيامنا في موضوع الإنشاء الأساس للملكية، هي، في العادة، مُستندةٌ أساساً، في مصدرها، إلى البراهين المفترضة للاقتصاد السياسي، وذلك كي يعطي لنفسه، بأقل التكاليف، أداةً علميةً معينة، لم تود عند كثيرٍ من العقول غير المُثقّفة إلا إلى تسهيل تدميرها: هذا ما يشهد بوضوحٍ على العجز العبثي لمذهبٍ مثل هذا، بالرغم من مزاعمه

الواضحة لهذه السفسطة الشاملة، التي لن تصل نتائجها المنطقية، إذا كان بإمكانها أن تُستنتج كليّاً وبحريةٍ، إلى أي شيءٍ أقل من الإلغاء المنهجي لكل سلطةٍ حقيقية، فإن العدل يقتضي أن نلاحظ أيضاً، عبر شكلٍ من التعويض، غير الكامل أبدا من جهةٍ أخرى، الميل الصائب المتزامن للاقتصاد السياسي الحالي لأن يعرض مباشرةً، في النوع الأقل نبلاً من العلاقات الاجتماعية، مختلف المصالح الإنسانية وكأنها بالضرورة مُتضامنةٌ، وبالتالي قابلةٌ لمصالحة جوهرية راسخة.

بالرغم من أن رجال الاقتصاد، من خلال هذا الإثبات الهام، ما كانوا ليخدموا، بإخلاص إلى حدٍ ما، دون شك، إلا كلسان حال فلسفي للاعتقاد العام الذي كان يجب على العقل السليم العادي أن يكتسبه تلقائياً نتيجة للتطور العام والمستمر للمهارة البشرية عند مجموع السكان العصريين، ولن تدين لهم الفلسفة الصحيحة بأقل من اعتراف دائم بجهودهم الطيبة من أجل تبديد الحكم المسبق المشئوم وغير الأخلاقي الذي كان يعرض، سواء بين الأفراد أو بين الشعوب، تحسن الظرف المادي للبعض وكأنه لا يمكن أن ينتج إلا من تدهوره المقابل لدى الآخرين، وهذا ما كان يقود من جديد، في الواقع، إلى نفي أو تجاهل التطور الصناعي، مُفترضاً بالضرورة ثبات الكتلة الإجمالية لثرواتنا. لكن، رغم هذه الخدمة الكبيرة، التي سيكون على علم الاجتماع الحقيقي التقاطها بعنايةٍ وإكمالها، فإن الميل الميتافيزيقي للاقتصاد السياسي لمنع تأسيس أي علم صناعيٍ، ما زال خطراً بشدة. هذا الاستعداد الباطل وغير العقلاني لعدم قبول إلا هذه المستوى من النظام الذي يتوطد من تلقاء ذاته، يعادل بكل وضوح في الممارسة الاجتماعية، شكلاً من التنازل الرسمي المقدم من قبل هذا العلم المُفترض بالنسبة لكل صعوبةٍ خطيرةٍ بعض الشيء يثيرها التطور الصناعي. لا شيء، بشكل خاصٍ، أكثر وضوحاً في المسألة الاقتصادية الشهيرة والكبيرة للآلات، والتي، إذا ما نُظر إليها بشكل مناسب، تتوافق مع التقصي العام للنتائج الاجتماعية المباشرة الملازمة لكل تحسين صناعيٍ أياً كان، بوصفه يميل إلى إرباك شديد ودائم إلى حد ما للنمط الحالي لحياة

الوهمية، في أنه يكبح بفعاليةٍ، حتى في المواضيع التي تبدو الأكثر انتساباً له، الروح العامة للفوضى، والذي، على العكس من ذلك، ساهم بقوة، في هذه الحالة، في تطورها التلقائي.

الطبقات العاملة. لمواجهة المطالبات الملحة والعادلة التي تُثيرها في أكثر الأحيان هذه الثغرة الجوهرية في نظامنا الاجتماعي، وعوضاً عن أن يروا فيها المؤشر لأحد التطبيقات الأكثر أهمية والأكثر إلحاحاً لعلم السياسة الحقيقي، لا يعرف رجال الاقتصاد عندنا إلا أن يكرروا، مع تظاهر بالعلم مُثير للشفقة، قولهم المأثور العقيم عن الحرية الصناعية المطلقة. ودون أن يخطر في أذهانهم أن كل المسائل الإنسانية، إذا ما نُظر إليها من جانب عملي ما، تتحول بالضرورة إلى مسائل وقت بسيطةٍ، يجرؤون على الرد على كل الشكاوى بأنه، مع الزمن، يجب أن يصل معظم جنسنا، وحتى الطبقة المغبونة بداية، إلى الشعور، بعد هذه الاضطرابات العابرة بتحسنٍ حقيقي ودائم: الأمر الذي يمكن أن يُعتبر، بالرغم من الدقة الأكيدة لهذه النتيجة الحتمية، على أنه يشكل، من جانب هذا العلم المزعوم، جواباً ساخراً حقاً حيث يبدو أن البعض ينسى أن حياة المرء هي بعيدة جداً عن أن تحتمل مدة لا محدودة. لا يمكننا، على الأقل، الامتناع عن الاعتراف أن نظريةً كهذه تُعلن بشكل إذن، وبطريقة لا تقبل الاعتراض أبداً، عجزها الاجتماعي الخاص، بظهورها مُفتقدةً جذريا لأية علاقةٍ جوهريةٍ مع مجموع الحاجات العملية الأساس. النسّاخون العديدون، على سبيل المثال، الذين عانوا سابقاً من الثورة الصناعية الحاصلة من جرّاء استخدام المطبعة، أيمكن أن تخفف كفاية قلقهم الإمكانية، وحتى الأكيدة، أنه، في الجيل القادم، سيكون هناك كثيٌر من العمال الذين سيشكل عمل الطباعة مصدر رزقهم، وأنه، بعد عدة قرون، سيكون عددهم أكبر بكثير؟ هذه هي مع ذلك المواساة الاعتيادية التي تصدر خصوصاً عن الاقتصاد السياسي الحالي، حيث قد تكون هذه الغاية الغريبة من الرفض كافيةً، دون شك، بسبب غياب النقاش العقلاني، لتصف بشكل غير مباشر عدم الأهلية الحتمية لقيادة التطور الصناعي للمجتمعات الحديثة، كما تحدد ذلك لنفسها. هكذا، بالرغم من الإيضاحات التمهيدية المفيدة المنسوبة لهذا المذهب، وبالرغم من أنه كان يمكن أن يساهم، بطريقته، في إعداد تحليلٍ تاريخي سليمٍ لافتاً بشكل مباشر انتباه الفلاسفة نحو التطور الجوهري للمهارة البشرية، نرى، في المحصلة، أن التقييم السياسي لهذا العلم المزعوم يُثبت بشكل أساسي، في الواقع، ما قد كان يجب على تقييمه العلمي المباشر أن يتوقعه، مُظهراً أنه لا يجب أبداً أن نرى فيه

عنصراً مكوناً في علم الاجتماع المستقبلي، والذي، من خلال طبيعته، لن يكون بالإمكان تأسيسه بشكل مناسب إلا بشموله، برؤية فلسفية وحيدةٍ كبرى، المجموع المنطقي لكل المظاهر الاجتماعية المختلفة.

من المفهوم إذن، نتيجة مختلف التفسيرات، أن هذا النوع من الاصطفاء العابر الذي يبدو أن العقل البشري يظهره، في أيامنا، لما يُسمي الاقتصاد السياسي، يجب بشكل خاصٍ أن يُنظَر إليه ، في الواقع، كدلالةٍ جديدةٍ مميّزةٍ على الحاجة الفطرية، المحسوسة بعمق، لإخضاع الدراسات الاجتماعية أخيراً لمناهج وضعية حقاً، وفي نفس الوقت، على النقص الحالي في انجاز الفعلي لهذا الشرط الفلسفي الكبير، الذي، حالما سيُلبى بشكل مناسب، سوف يُوقف تلقائياً كل الاهتمام الفكري الذي يبدو أن هذا المظهر الوهمي ما يزال يوحي به. من جهةٍ أخرى، قد يمكننا بيسر أن نُشير هنا، تحت نفس العنوان الأساس، إلى كثير من الدلائل العامة المباشرة إلى حد ما، لكنها أكيدةٌ بدرجة متساوية تقريباً، على مثل هذا الميل الجوهري، الذي، والحق يقال، يتبدى فعلياً اليوم في مختلف الأشكال الأساس للممارسة المستمرة لذكائنا. لكن، من أجل تجنّب تفاصيل يسهل استبدالها، يجب أن أقتصر، في نهاية الأمر، على أن أذكر بسرعةٍ كبيرة، كوني ميّالاً، بفعاليّةٍ أكبر بكثير، إلى هذا الهدف النهائي الكبير، الميلَ المتنامي دائماً لدى العلماء الحاليين نحو الدراسات التاريخية، والتحسن البارز الذي حققته بشكل تدرجي خلال القرنين الماضيين.

ينبغي بالتأكيد أن نُرجع دائماً للعظيم بوسييه المحاولة الهامة الأولى للعقل البشري للتأمل في مجموع الماضي الاجتماعي من وجهة نظرٍ متقدمة بشكل كاف. مما لا شك فيه أن الوسائل، السهلةَ والوهمية، التي تعود لكل فلسفةٍ لاهوتية، لكي تقيم، بين الحوادث البشرية، شكلاً من العلاقة الظاهرة، لا تسمح اليوم إطلاقاً، في الإنشاء المباشر لعلم التطور الاجتماعي الحقيقي، بتفسيرات متميزة حتماً بالهيمنة التي لا تقاوم إذن في هذا المجال لهذه الفلسفة. لكن هذا التركيب العجيب، حيث تحظى روح العالمية، اللازمة لكل مفهومٍ مشابهٍ، بتقييمٍ عالٍ للغاية، وحتى إنها مصانة بقدر ما كانت تسمح طبيعة المنهج المستخدم، سيظل دائماً، مع ذلك، نموذجاً كبيراً، قادراً للغاية وبشكل دائم على أن يحدد بوضوحٍ الهدف العام

الذي يجب أن يتخذه عقلنا دون توقفٍ كنتيجةٍ نهائيةٍ لكل تحليلاتنا التاريخية، أي التنسيق العقلاني للمجموعة الأساس لمختلف الأحداث البشرية تبعاً لمشروعٍ وحيد، يكون في ذات الوقت أكثر واقعيةً وأكثر اتساعاً من ذلك الذي أنجزه بوسييه. قد يكون من جهةٍ أخرى من النافل التذكير صراحة هنا أن ذلك الجزء من هذا الخطاب الخالد الذي استطاع فيه المؤلف التحرر تلقائياً من القيود المحتومة التي كانت الفلسفة اللاهوتية تفرضها على نبوغه الفائق جداً، لا يزال يتألق حتى اليوم بفيض من اللمحات التاريخية المتسمة بالإحكام والدقّة الملحوظين، التي لم يتم تجاوزها منذ ذلك الوقت، ولا معادلتها أحياناً. هكذا هو، بشكل خاص، ذلك التقييم الإجمالي الصائب لمجمل السياسة الرومانية، الذي لم يستطع مونتيسكيو ذاته، برأيي، أن يظل دائماً في مستواه. إن التأثير، مباشر أو غير مباشر، محسوس أو غير ملحوظ، لهذا التعليم الرئيس الأول ساهم، بشكل قوي، دون شك، في القرن الماضي، وحتى في هذا القرن، في الصفة المُرضية أكثر فأكثر التي وجب على المؤلفات التاريخية أن تأخذها تدريجياً، على وجه الخصوص في فرنسا، في انكلترا، وبعد ذلك في ألمانيا. من المؤكد، مع ذلك، بما أنه ستكون لدي الفرصة قريباً لإبراز ذلك بشكل خاصٍ، أن التاريخ، بالرغم من هذه الانجازات الهامة، المُعدّة لحسن الحظ لتحضير تجديده النهائي، لم يكفَّ حتى الآن أبداً عن أن يأخذ بشكل أساسي طابعاً أدبياً أو وصفياً، ولم يكتسب مطلقاً أية طبيعة علميةٍ حقيقيةٍ، عندما أقام أخيراً تسلسلاً منطقياً حقيقياً في بقية الأحداث الاجتماعية، بطريقة تتيح، كما بالنسبة لأي ترتيبٍ آخر للظواهر، وضمن الحدود العامة المفروضة من قبل تعقيدٍ أعلى، توقّعاً منهجياً معيناً لتتابعها اللاحق. إن الجسارة ذاتها التي يبدو مثل هذا التوجه الفلسفي مشوباً بها، بالنسبة لمعظم العقول النيّرة، ربما تشكل في الواقع، الإثبات الأكثر جزماً لهذه الطبيعة غير العلمية للتاريخ الحالي، بما أن توقعاً كهذا يميز من الآن فصاعداً، لكل عقلٍ مُثقفٍ بشكل مناسب، كلّ نوع أيّاً يكن من العلم الحقيقي، كما أظهرتُ ذلك مراراً في المجلدات السابقة. ومع ذلك، فإن النفوذ السهل، دون شك، الذي لا تزال تحصل عليه أكثر الأحيان نظريات تاريخية ضبابية، والتي لا تقدِّم، في غموضها المبهم الخفي، أي تفسير فعلي لمجمل الظواهر، يظهر، دون شك، الكثير من الميول الأدبية الخالصة والميتافيزيقية

يتابع التاريخ من خلالها حالياً في أن يكون مُدرَكاً ومدروساً، من قبل عقولٍ ظلت أساساً غريبةً عن الحركة العلمية الكبرى للأزمنة الحديثة، والتي، لا يمكنها بالتالي أن تتقل، في هذه الدراسة الصعبة، إلا العادات اللاعقلانية الناشئة أو المُحافظ عليها جرّاء تربيتهم الفاسدة. أخيراً، فإن الفصل الجازم العبثي الذي يسعى البعض جاهداً للحفاظ عليه بين التاريخ والسياسة، يؤكد مباشرة، وهذا ما يبدو لي، مثل هذا التقدير: لأنه من الواضح أن العلم التاريخي، المُدرك بشكل مناسب، والعلم السياسي، المُعالج منطقيّاً، يتزامنان، بالضرورة، بشكلٍ عام، ، كما ستعمل، كما آمل ، تتمة هذا المجلد على إبراز ذلك بشكل قويٍ. مع ذلك، على الرغم من هذه الملاحظات التي لا تقبل الاعتراض، يجب أن نعرف بشكل كاف تفسير الدلالة العامة القوية للتجديد الفلسفي الذي يشير إليه، بكثير من الوضوح، التفضيل، المتنامي في كل مكان ودائماً ، لقرننا الذي نعيش فيه تجاه الأعمال التاريخية، حتى لو ضلّ هذا الميل في أكثر الأحيان، وبسبب غياب المبادئ الثابتة لحكم عقلاني، طريقه نحو المؤلفات التافهة والوهمية، التي يوحي بها أكثر من مرّةٍ تصميم تعمد مدروس للحصول، بقليل من الكلفة، والاستثمار السريع، على شهرة مؤقتة، من خلال التلبية، ظاهريّاً، لذوق العصر السائد. من بين الشهادات المعاصرة العديدة التي نستطيع بسهولةٍ أن نوردها على هذا التحول الهام، لم تبدُ لي أي منها أكثر جزماً من هذا الإدخال التلقائي الناجح الذي أجُري تدريجياً، في أيامنا، في ألمانيا، حتى إلى صفوف طبقة رجال الفقه الميتافيزيقية للغاية ، لمدرسةٍ توصف خصوصاً بالتاريخية، والتي اتخذت لها، في الواقع، كمهمةٍ رئيسيةٍ أن تربط، في كل حقبةٍ من الماضي، ما بين مجمل التشريع وبين الحالة المطابقة للمجتمع؛ الأمر الذي غالباً ما رسمت خطوطه الأولى بشكل مفيدٍ، بالرغم من الميل إلى القدرية أو إلى التفاؤلية الذي نأخذه بحقٍ عليها عادة، والذي ينتج تلقائياً عن الطبيعة غير الكاملة بالضرورة وحتى الملتبسة لهذه الأعمال المفيدة، والتي لا تزال محكومة بفلسفة ميتافيزيقية تماماً.

مهما وجب على مختلف الإشارات العامة المتضمَنة في هذا الدرس أن تكون مختصرةً ، فهي ستكون كافيةً، دون شك، لتثبت هنا إلحاحية وملائمة الإنجاز الفلسفي الكبير الذي كان الدرس السابق قد قام مباشرةً بشرح توجهه الأساس.

يجب على الحاجة الفطرية لإقامة العلم الاجتماعي أخيراً على أسسٍ وضعيةٍ حقاً، أن تكون حقيقيةً بقوة، وحتى محسوسة جداً، على الرغم من أنها غير مُقدّرةٍ بشكل جيد، لكي تكون هذه العملية، على الرغم من قلة نضوجها العقلاني حتى وقتنا الحاضر، قد تم تجريبها بكثيرٍ من الإصرار، وبطرقٍ مختلفةٍ جداً. في الوقت نفسه، فسّر لنا التحليل العام للجهود الأساس عملية إجهاضها المحتومة، وجعلنا نُدرك أن مشروعاً كهذا، مُعدّ بعد الآن بشكل كاف، يجب مع ذلك أن يجري تصوره بمجمله بطريقة تتضمن تنفيذاً نهائياً. حسب هذه المجموعة من المقدمات، لم يعد ثمة شيء يناقض بعد الآن ما قد يمكننا أن نجريه بشكل مناسب، وبطريقة مباشرةٍ، في هذا العمل العلمي البارز، كما سأبدأ بفعله في الدرس التالي، من خلال معالجتي المباشرة لمنهج علم الاجتماع. لكن تتمة هذا المجلد ستبرز بشكل طبيعي، كما آمل، الفائدة الكبيرة المستمرة لهذه المقدمة العامة المزدوجة التي أنهيتها توّاً بشكل كاملٍ، والتي بدونها كان عرضنا سيشوبه الإرباك والغموض بالضرورة ، والذي كان بشكل خاصٍ ضروريا كي نضمن، منذ البداية، الواقعية السياسية للمفهوم الأساس، بإظهار علاقته الجوهرية بمجموع الحاجات الاجتماعية، التي سوف نستطيع إذن من الآن فصاعداً أن نستبعد باعثها الشكلي، لنتابع، بحرية فلسفية تامة ، التطور النظري المحض الذي يجب الآن أن يسيطر حتى نهاية هذا البحث، حيث سيتوجب على التطابق العام ما بين النظرية والتطبيق أن يصبح بدوره، راجحاً، أخيراً.

الدرس الثامن والأربعون

السمات الجوهرية للمنهج الوضعي
في الدراسة المنطقية للظواهر الاجتماعية

في كل علم حقيقي، تكون المفاهيم المتعلقة بالمنهج بحصر المعنى، بطبيعتها، غير منفصلةٍ بشكل أساسي عن تلك التي ترتبط مباشرةً بالمذهب نفسه، كما سبق وأثبتُ ذلك، كمبدأ عام، منذ بداية هذا البحث. بمعزل عن أيّ تطبيقٍ فعليّ، تُختزل الأفكار الأكثر دقةً حول المنهج بالضرورة دائماً إلى بعض العموميات المقررة والمُبهمةٍ جداً، وغير الكافيةٍ أبداً كي توجه بنجاحٍ حقيقيٍ مختلف أبحاث عقولنا، لأنها لا توصّف أبداً التغيرات الجوهرية التي يجب على هذه المبادئ المتماثلة جداً أن تختبرها بخصوص كل موضوعٍ يشغل تفكيرنا. فكلما أصبحت الظواهر أكثر تعقيداً وخصوصيةً، قلّت إمكانية فصل المنهج بشكل مفيد عن المذهب، لأن هذه التغيرات قد اكتسبت عندئذ قوةً أشدّ وضوحاً وأهميةً أكبر. إذا تعين علينا حتى الآن تجنب هذا الفصل الأولي العبثي والعقيم بعناية ، بالنسبة حتى للظواهر الأقل تعقيداً، فلن يسعنا، دون شك، التصرف خلاف ذلك حين يلزمنا تعقدُ الموضوع الزائد، بالإضافة إلى ذلك، افتقاده الحالي للوضعية، بجعل ذلك بالطبع قانونا أكثر جزما. في دراسة الظواهر الاجتماعية بوجه خاص لا يمكن للفهم الجوهري الحقيقي للمنهج، أن ينتج فعلياً اليوم إلا من تصورٍ أول عقلي للعلم بمجمله، بحيث أن المبادئ ذاتها تبدو مرتبطة فيها بشكل تبادلي إما بالمنهج أو بالمذهب، تبعاً للجانب الذي ننظر إليها من خلاله. لابد لواجب فلسفيّ كهذا أن يضاعف بشكل كبير للغاية من الصعوبات الرئيسة التي يقدمها تلقائياً المشروع الأولي لأي علم مهما يكن، وخاصةً لهذا العلم، حيث يجب أن يُخلق كل شيء فيه بشكل متزامنٍ. مع ذلك، ستجعل تتمة هذا المجلد، كما آمل، إمكانية التلبية الكاملة، وبالطريقة الأكثر عاديةً، لهذا الشرط الفكري المضاعف، محققة، كما استطعنا أن

نستشعر ذلك حتى الآن، باعترافنا، من خلال استخدام مختلف جداً، أن نظريتي الأساس حول المسار العام والحتمي للعقل البشري تُبدي بشكل متعاقب، وبجدارة مكافئة، طابعها العلمي وطابعها المنطقي، حسب حاجات التطبيقات المختلفة.

لهذه الأسباب، ندرك إذن أنه ، في علم الاجتماع، كما في العلوم الأخرى، وحتى أكثر من العلوم الأخرى، ربما لن يكون بوسع المنهج الوضعي أن يحظى بالتقدير بشكل أساسي إلا بعد التفكير المنطقي باستخداماته الأساس، بقدر تحققها المتدرج: بحيث لا يمكن الكلام هنا أبداً عن دراسة منطقية تمهيدية حقيقية لمنهجٍ في علم الاجتماع. بيد أنه من الضروري بالتأكيد، من جهةٍ أخرى، وقبل البدء بالتفحص المباشر للعلم الخاص بعلم الاجتماع، أن نصف أولاً وبعناية فكره الحقيقي العام، ومجموع المصادر الرئيسة التي تخصه، كما فعلنا ذلك دائما، في المجلدات الثلاثة السابقة، بالنسبة لمختلف العلوم التي سبقت: يحتّم النقص الشديد في علم كهذا جعل هذا الواجب الضروري ملزماً أكثر. على الرغم من أن تأملات كهذه تتعلق مباشرة، دون شك، ومن خلال طبيعتها، بهذا العلم ذاته، المنظور إليه من جهة تصوراته الأكثر أهميةً، فإنه يمكن مع ذلك أن ننسبها بشكل أكثر خصوصيةً إلى المنهج البسيط، بما أنها مُخصصةٌ بشكل خاص لأن تقود فكرنا لاحقاً نحو الدراسة الفعلية لهذا الموضوع الشائك، وهو ما يبرر بشكل كاف العنوان الخاص بالدرس الحالي.

الإنجاز المتدرج لهذه العملية الأولية بخصوص العلوم الأساس الأخرى، قادنا دائماً حتى الآن وتلقائياً إلى تفسيرات أولية وأكثر وضوحاً لاسيما وأن الأمر كان يتعلق بعلم أشدّ تعقيداً وأكثر نقصاً. بالنسبة للعلوم الأكثر بساطةً والأكثر تقدماً، كان مجرد تعريفها الفلسفي بداية كافياً لنا تقريبا من أجل أن نميّز في الحال شروطها ومصادرها العامة، التي لن يسع أي شك رئيس حولها أن يستمر اليوم لدى كل العقول المستنيرة بشكل مناسب. لكنه كان علينا، بالضرورة، أن نتصرف بشكل مغاير، عندما لم تسمح أبداً الظواهر، وقد أصبحت أكثر تعقيداً، بإبراز كاف للطبيعة الأساس الحقيقية لدراسةٍ أحدث وأقل وثوقاً، إذا لم تكن ذلك نتيجةً نقاشات خاصة مُنهِكَة إلى حد ما، هي لحسن الحظ غير ضروريةٍ بخصوص المواضيع الأقدم. في علم الأحياء بشكل خاص، التفسيرات الأولية، التي قد تبدو

سخيفةً، إذا جاز التعبير، في أية حالة أخرى، ظهرت لنا ضروريةً بشكل أساسي، كي تُوضع فيها بشكل نهائي وبمأمن من كل مُعارضةٍ خطيرة القواعد الأساس لدراسة وضعية، لا تزال فلسفتها تُثير نفوراً عميقاً لدى العقول حتى الأكثر تقدماً. من خلال نتيجة محتومةٍ لهذا التقدم المستمر، كان من السهل التنبؤ بأن على واجب كهذا أن يصبح أكثر ضرورةً وأكثر إرهاقاً بالنسبة لعلم التطور الاجتماعي، الذي لم يبلغ إطلاقاً حتى الآن، بأي شكلٍ كان، وضعية حقيقية، والتي تحكم أفضل العقول وحتى حالياً بعدم القدرة أبداً على بلوغها. لا ينبغي بشكل عام إذن أن نُدهش من أن المفاهيم الأكثر بساطةً والأكثر جوهريةً للفلسفة الوضعية، والتي أصبحت الآن لحسن الحظ مبتذلةً، بخصوص المواضيع الأقل تعقيدًا والأقل تأخراً، من خلال التطور الطبيعي للعقل البشري، تتطلب الآن شكلاً من النقاش الصريح، الذي ستبدو نتائجه، دون شك، لمعظم القضاة المتنورين، أنها تشكل اليوم تجديداً جريئاً للغاية، مُقتصرين فيه على معادلٍ ضعيفٍ نسبيًا من الشروط المقبولة عموما بالنسبة لباقي الظواهر أياً تكن.

عندما نقيّم، بعيداً عن أي تحيّز، حالة العلم الاجتماعي الحقيقية الحاضرة، بهذه الذهنية الوضعية الصريحة التي يجب على الدراسات العلمية السليمة أن تطورها اليوم، لا نستطيع في الواقع الامتناع عن أن نتعرف فيها، دون أية مبالغة، سواء في مجمل المنهج، أو مجمل المذهب، تركيبة مختلف الصفات الأساس التي ميّزت في السابق دائما البداية اللاهوتية -الميتافيزيقية عن باقي فروع الفلسفة الطبيعية. باختصار، سوف يعيد هذا الوضع العام لعلم السياسة الحالي بدقةٍ، وتحت أنظارنا، إنتاج التماثل الجوهري إلى ما كان في الماضي علم التنجيم بالنسبة لعلم الفلك، الخيمياء بالنسبة للكيمياء، والبحث عن الترياق العام بالنسبة لنهج الدراسات الطبية. تستطيع الآن السياسة اللاهوتية والسياسة الميتافيزيقية، بالرغم من تناقضهما العملي، وبهدف تبسيط البحث دون أدنى عقبةٍ حقيقيةٍ، أن تكونا مُشمولتين بعناية مشتركة، لأن الثانية لا تشكل، في الواقع، من وجهة النظر العلمية، والحق يقال، إلا تعديلاً عاماً للأولى، التي لا تختلف عنها جوهريا إلا بطابع أقل وضوحاً، كما عرفنا ذلك كثيراً من قبل بخصوص جميع الظواهر الطبيعية الأخرى، وكما سوف نقوم بإثباتها أكثر فأكثر بالنسبة للظواهر الاجتماعية. أن

تكون الظواهر مرتبطة بتدخل فوق - طبيعي مباشر ومستمر، أو تفسرها على الفور القوة الغامضة للكيانات المطابقة، لا يمنع أبداً هذا الاختلاف الثانوي، بين تصورات متطابقة أخيراً من جهة أخرى، من إعادة الإنتاج المشترك الحتمي للصفات الأكثر تميّزاً، وهنا أقل مما هو في أي موضوع فلسفيّ آخر. تقوم هذه الصفات جوهرياً ،من جهة المنهج، على التفوق الأساس للخيال على الملاحظة؛ ومن جهة المذهب، فهي تقوم على البحث الحصري عن المفاهيم المطلقة؛ ومن هنا ينتج بشكل مُضاعف، كتوجه نهائي للعلم، الميلُ المحتّم لممارسة تأثير كيفي وغير محدد على الظواهر التي لم يُنظر إليها أبداً على أنها خاضعةٌ لقوانين طبيعية ثابتة. باختصار، إن الروح العامة للتأملات البشرية، في الحالة اللاهوتية - الميتافيزيقية، هي بالضرورة مثاليّة في المسار، مطلقة في التصور، واعتباطيّة في التطبيق في الوقت ذاته. والحالة هذه، لا يسعنا مطلقاً الشك في أن صفات كهذه لا تزال المهيمنة حتى الآن في مجمل التأملات الاجتماعية، تحت أي شكل يتم النظر إليها. سوف تحدد لنا مسبقاً هذه الروح إذا ما أخُذت، وفق هذا الاعتبار الثلاثي، بمعنى معاكسٍ تماماً، من خلال تناقضٍ مبدئيّ مفيد، الاستعداد الفكري الجوهري حقاً الذي يجب أن يقود الآن عملية خلق علم الاجتماع الوضعي، والذي سوف يتوجب بعد ذلك أن يوجه بشكل دائم تطوره المستمر.

في الواقع، تتميز الفلسفة الوضعية بقوة بادئ ذي بدء، في أي موضوعٍ كان، بتبعية التخيل الحتمية والدائمة للملاحظة، التي تشكل بوجه خاص العقل العلمي بحصر المعنى، بعكس العقل اللاهوتي أو الميتافيزيقي. مع أن فلسفة كهذه تقدم ، دون شك، للخيال البشري المجال الأوسع والأكثر غنىً، كما دلنا على ذلك بشكل كبير جداً التقييم العقلاني لمختلف العلوم الأساس، فإنها تقصره مع ذلك ودون توقفٍ على اكتشاف أو إكمال التنسيق الدقيق لمجموع الوقائع التي تمت ملاحظتها أو وسائل متابعة استكشافات جديدة بطريقة مفيدة. إنه اتجاهٌ اعتيادي مماثلٌ لربط التصورات العلمية دائماً بالوقائع، المكرسة فقط لإظهار ترابطها الحقيقي، الذي يتعلق الأمر، قبل كل شيء، بإدخاله أخيراً في نظام الدراسات الاجتماعية، حيث لا تقدم الملاحظات المبهمة وغير المحدودة بشكل جيد حتى الآن إلى البراهين العلمية حقاً أي أساسٍ كاف، وهي، ذاتها مُتغيرةٌ عادةً، بشكل

اعتباطي وفقاً لتخيّل تحرضه باختلاف أهواء متبدلة بشدة. بمقتضى تعقيدها الشديد ، وعرضياً ارتباطها الوثيق مع مجموع الأهواء الإنسانية، كان على التنظيرات السياسية أن تبقى مُنغمسةً، بشدةٍ أقوى ولفترة أطول من كل التنظيرات الأخرى، في هذا الوضع الفلسفي المؤسف، حيث لا تزال تضعف بشكل أساسي، بينما تحررت الدراسات الأكثر بساطةً والأقل إثارةً من ذلك بشكل متتالٍ خلال الثلاثة قرون الأخيرة. لكن يجب أن لا ننسى أنه، حتى الأزمنة القريبة إلى حدٍ ما، قدمت مختلف أنماط التصورات العلمية ، دون أي استثناء، وبشكل دائم حالةً مماثلةً غير ناضجةٍ، والتي تجاوزتها بشكل متأخر بقدر ما كانت طبيعتها أكثر تعقيداً وأكثر خصوصيةً، ولم تستطع تلك التي هي أكثر تعقيداً أن تخرج من ذلك في الحقيقة إلا في أيامنا؛ كما اعترفنا بذلك بشكل خاصٍ، أثناء اختتام المجلد السابق، بخصوص الظواهر الفكرية والأخلاقية للحياة الفردية، التي، إذا ما استثنينا عدداً قليلاً جداً من العقول المتقدّمة، لا تزال تُدرس في أكثر الأحيان بطريقة غير علميةٍ تقريباً كما الظواهر السياسية ذاتها. إذن ومن خلال تقييم شكليّ بدرجة كبيرة ننظر عادةً اليوم لهذا الميل الأساس نحو غموض وتردد الملاحظات، وكأنه ميل محتومٌ وخاصٌ بالمواضيع السياسية، والذي يسمح للتخيل الوهمي للسفسطائيين وعلماء البلاغة بأن يوجّه عبره تقريباً تأويل الأحداث المنجزة وفق هواه. لقد ساد ذات النقص من قبل بشكل أساسي بخصوص كل مواضيع التأملات الإنسانية الأخرى؛ ليس ثمة ما هو خاص حقاً هنا إلا شدة أكثر وضوحاً وبشكل خاصٍ إطالة حتمية، يحركهما بالطبع تعقيد أعلى، حسب نظريتي الأساس في التطور الشامل للفكر البشري: وبالنتيجة، تقود نفس النظرية إلى النظر للانتشار الحتمي لتجديد فلسفي مشابه لذلك الذي شهدته كافة دراساتنا العلمية الأخرى، نحو مجموع التأملات الاجتماعية، ليس فقط على أنه ممكنٌ، بل على أنه مؤكد ووشيك، باستثناء وجود صعوبة فكرية أكبر بكثير، وماعدا الاضطرابات التي يمكن أن تثيرها فيها العلاقة المباشرة أكثر مع المشاعر الأساس، الأمر الذي لا يمكن، دون شك، إلا أن يحفز أكثر جهود المفكرين الحقيقيين.

لو ننظر الآن إلى الفكر العام للفلسفة الوضعية من جهة السمة الأساس للمفاهيم العلمية ، عوضاً عن أن نقيّمه بالقياس لطريقة التصرف الأساس، فإنه

يمكننا أن نعترف بسهولةٍ أنه، طبقاً لإشارتنا المقارنة الأولى ، تتميز هذه الفلسفة إذن بشكل رئيسي عن الفلسفة اللاهوتية -الميتافيزيقية بميلٍ ثابت ولا يُقاوم لجعل كل المفاهيم نسبية حتماً والتي كانت بداية، على العكس من ذلك، مطلقةً بالضرورة. هذا الانتقال المحتوم من المطلق إلى النسبي، يشكل، في الحقيقة، إحدى أهم النتائج الفلسفية لكل ثورةٍ من الثورات الفكرية التي وجّهت بشكل متعاقبٍ مختلف مستويات أفكارنا من الحالة اللاهوتية المحضة أو الميتافيزيقية إلى الحالة العلمية حقاً، كما لاحظ ذلك القارئ حتماً، في عدة مناسباتٍ رئيسةٍ، في سياق المجلدات الثلاثة السابقة. من وجهة نظر علميةٍ خالصةٍ، وإذا ما استبعدنا كل فكرةٍ التطبيق، يمكننا حتى إن ننظر، كما يبدو لي، لتناقض عام كهذا بين النسبي والمطلق على أنه التعبير الأكثر حسماً للتنافر الجوهري الذي يفصل بعمقٍ شديد الفلسفة الحديثة عن الفلسفة القديمة. كل دراسةٍ للطبيعة الجوهرية للكائنات، ولعلل وجودها الأولية والنهائية، الخ... ينبغي أن تكون مطلقة دائماً، بينما يكون كل بحث في قوانين الظواهر وحدها نسبيّاً للغاية، بما أنه يفترض مباشرةً تقدماً مستمراً للتفكير التابع للإكمال التدرجي للملاحظة، دون أن يكون بالإمكان كشف الواقع الدقيق أبداً، في أي نوع كان: بحيث أن الطابع النسبي للتصورات العلمية يكون بالضرورة غير منفصل عن المفهوم الحقيقي للقوانين الطبيعية، مثلما يرافق تلقائياً الميل الوهمي للمعارف المطلقة أيّ استخدامٍ كان للأوهام اللاهوتية أو للكيانات الميتافيزيقية. والحال، قد يكون من النافل هنا أن نلحَّ كثيراً كي نثبت اليوم أن هذا الفكر المطلق يميز كذلك بشكل أساس مجمل الأفكار الاجتماعية، التي تظهر باستمرار، في مختلف المدارس الحالية، سواء اللاهوتية أو الميتافيزيقية، محكومة بالاحترام الموحد لنموذجٍ سياسيٍّ ثابت، ومن جهة أخرى غير محدد بوضوحٍ إلى حد ما، لكنه معدٌّ دائماً بحيث يمنع أي تغيير منتظمٍ في الآراء السياسية الأساس تبعاً للحالة المتغيرة بقوة للحضارة البشرية. بالرغم من أنه يجب على مفهومٍ كهذا، والذي لم يستطع أن يستند إلى أي إعدادٍ عقلانيّ حقاً، أن يخلق بشكل تلقائي، خاصةً في أيامنا، تباينات فلسفيةً كبيرةً، أقل وضوحاً مع ذلك مما قد تبدو عليه، مع أن كلاً من هذه الآراء العديدة والذي كان هذا النموذج الأساس موضوعه يحفظ له، في الواقع، ذات الثبات الضروري، عبر

كل التغييرات المتعاقبة التي يقدمها التاريخ العام للتطور الاجتماعي. إن هذا الفكر المطلق مرتبطٌ بقوة بالعلم السياسي الحالي، لدرجة أن يشكل فيه الوسيلة العامة الوحيدة، على الرغم من عقباته الكثيرة، لفرض أي إيقاف ممكن للمسار الطبيعي للتخريفات الفردية ، وتدارك الانتشار المفرط للآراء المتغيرة بشكل اعتباطيٍ. لذلك فإن كل الفلاسفة، المنهمكين تماماً بالخطر الجسيم لهذه المطلقية الفكرية، الذين حاولوا أحياناً التحرر من ذلك، دون أن تكون لديهم القوة لأن يرتقوا حتى إلى فهم سياسة وضعية حقاً، قد استحقوا حتماً اللوم، الأشد قسوة ، لتقديمهم كل المفاهيم السياسية كما لو كانت بطبيعتها، غير مؤكدةٍ قطعيا وحتى إنها اعتباطيةٌ، لأنهم كانوا، في الواقع، يدمرون بذلك الأسس المألوفة لتماسكها الحالي الهشّ، دون أن يضعوا مكانها أي أساس جديد ذي ثبات أكثر واقعيةً وأكثر صلابةً. هذه المحاولات غير المدركة جيداً ألقت بشكل مسبقٍ، والحق يقال، لدى القضاة الأكثر رزانةً، بنوع من عدم الثقة الكليّ على كل مشروعٍ فلسفيٍ مخصصٍ لأن يُحدّث إذن الفكر العام للسياسة، الذي، يبدو اليوم، وقد فقد مطلقيته، في نظر كثير من الناس المقدّرين جداً من مختلف الأحزاب الحالية، بأنه لابد بالضرورة أن يفقد أيضاً استقراره، وبالنتيجة أخلاقيته. لكن هذه المخاوف الأولية، بالرغم من كونها طبيعيةً جداً، ستُبدد بسهولة بنظر كل من سوف يقيّم، من هذا الجانب، مسبقاً، ومن وجهة نظرٍ خاصةٍ بهذا البحث، الصفة الحقيقية الضرورية لعلم الاجتماع الوضعي، بحسب الميل الجوهري الذي أبدته من قبل، في هذا الصدد، بكثيرٍ من الوضوح، كل الأقسام السابقة للفلسفة الطبيعية، حيث لا يرى المرء بالتأكيد أن مختلف المفاهيم العلمية، وقد كفّت عن أن تكون مطلقةً، كي لا تكون أبداً إلا نسبيةً بشكل تام، ربما لم تعد اعتباطيةً أبداً. على العكس من ذلك، فمن الواضح جداً أن هذه المفاهيم اكتسبت ، من خلال هذا التحوّل، قوةً وثباتاً أعلى بكثير من ثباتها الأولي الغامض، فإن كل مفهوم منها بانخراطه تدريجياً في نظامٍ من العلاقات ينتشر ويكتسب قوةً بشكل مستمر، والذي يحاول أكثر فأكثر أن يتدارك كل هذر كبيرٍ أيّاً يكن. لن نوشك أبداً إذن على السقوط في شكوكية خطيرة إذا ما دمرنا نهائياً هذا الفكر المطلق الذي يميز بشكل مؤسف اليوم حالة البداية الممتدة لعلم الاجتماع، شريطة أن لا يكون

هذا، كما في أية حالةٍ أخرى، إلا النتيجة التلقائية للانتقال الحتمي لهذا العلم النهائي إلى الحالة الوضعية حقاً. في هذه العملية الجوهرية الأخيرة، قد لا يسع الفلسفة الوضعية، دون شك، أن تنفي ميزتها الكلية بألا تلغي أبداً أية وسيلةٍ مهما تكن للتوافق الفكري، دون أن تستبدلها مباشرةً بما هي أكثر فعاليةً وأكثر اتساعاً. ألم يكن واضحاً، في الواقع، أن هذا الانتقال الوضعي من المطلق إلى النسبي يقدم اليوم، في السياسة، الوسيلة الواقعية الوحيدة للوصول إلى تصوراتٍ قادرةٍ تدريجياً على تشجيع قبول مجمع عليه ودائم؟

بالرغم من أن الميلين الأساسن اللذين قمت تواً بفحصهما يشكلان بالتأكيد، من خلال طبيعتهما، الأول بالنسبة للمنهج، والآخر بالنسبة للمذهب، الشرطَ المضاعف الأساس الذي سوف لابد لتحقيقه المستمر أن يميز مباشرة الوضعية الفعلية لعلم الاجتماع، مع ذلك من الممكن أن أخذهما بالاعتبار ليس أبداً الأكثر صلاحية، في أيامنا، لإظهار الدلالات الأكثر حسماً لتحولٍ فلسفي كهذا بشكل واضحٍ، بموجب الترابط الوثيق الذي ما يزال قائماً، في هذا النمط من الأفكار أكثر من أي فئةٍ أخرى، بين النظرية والتطبيق، وبنتيجته لا يجب عادةً على كل تقييمٍ نظري تماماً وتجريدي، بالرغم من أهميته الغالبة بشكل حقيقي، أن يُوحي إلا بفائدةٍ هزيلةٍ للغاية ولا يمكنه أن يُثير إلا انتباهاً غير كاف. ينتج بالضرورة هذا الاتحاد الكبير، أو بالأحرى هذا التشابك الكليّ تقريباً عن عدم اكتمال العلم الاجتماعي، وفقاً لتعقيده الشديد، تماماً مثل ما برهنتُ على ذلك، في بداية هذا الكتاب، حسب القانون المعروض في الكتاب السابق. وهكذا، يتوجب عليّ الآن من أجل أن أُبرز بشكل أفضل هذه الإضاءة التمهيدية الضرورية، أن أتأمل خاصةً، بطريقة خاصة ومباشرةٍ، الفكر الحالي للسياسة بالقياس للتطبيق العام، وليس أبداً بالنسبة للعلم بحد ذاته. من هذا الجانب الجديد، يظهر هذا الفكر دائماً بأنه يتميّزٌ بشكل عالٍ بالميل الخيالي لأن يمارس، على الظواهر المماثلة، تأثيراً لا محدوداً في الأساس، وهذا الانحراف المقتصر اليوم على الظواهر الاجتماعية وحدها، كما بيّنتُ ذلك غالباً، كان سابقا قد هيمن، تحت أشكالٍ متساويةٍ إلى حدٍ ما، وإن يكن على درجاتٍ أقل وضوحاً بالضرورة، على كلّ الفئات الأخرى من التصورات البشرية، طالما ظلت خاضعةً إلى فلسفةٍ لاهوتيةٍ أو ميتافيزيقيةٍ. مع أن

القدرة الفعلية للإنسان، على تغيير الظواهر أيّاً تكن، لا يمكن أن تنتج إلا من خلال معرفةٍ حقيقيةٍ بقوانينها الطبيعية الخاصة، فإنه من المؤكد مع ذلك أن بداية الفكر البشري، لدى كافة الأعراق، قد تزامنت بالضرورة مع الطموح المتميز لممارسة تأثير لا محدود جوهريا على مجمل الظواهر المطابقة. هذا الوهم الأولي الكبير ينتج تلقائياً بشكل دائم عن الجهل بالقوانين الأساس للطبيعة، المتوافق مع الافتراض السائد لسلطةٍ تعسفيّةٍ غير محددةٍ منسوبةٍ إذن إلى العناصر فوق الطبيعية أو حتى بعد ذلك إلى الكيانات الميتافيزيقية: لأن هذا الطموح العبثي الذي ظهر تحديدا في الوقت الذي يؤثر الإنسان فعلياً أقل التأثير على ما يُحيط به، لا يستطيع أن ينسب لنفسه، عموماً، سلطةً مماثلةً، إلا من خلال المساعدة الضرورية لهذه القوى الغامضة.

يثبت التاريخ العام للآراء البشرية بوضوحٍ هذا الخلل الجوهري، بالنسبة للظواهر الفلكية، الفيزيائية، الكيميائية، وحتى البيولوجية، كما أشرتُ إلى ذلك، في عدة مناسباتٍ، في الأجزاء السابقة من هذا البحث. تُدرك بسهولةٍ أنه لابد لوهمٍ كهذا، بالضرورة، أن يمتد لاسيما وأن التعقد المتزايد لمختلف الفئات الرئيسة من الظواهر الطبيعية أخّر فيها أكثر تصوّر قوانين حقيقية. يجب من جهةٍ أخرى أيضاً في هذا الجانب، ملاحظة المساهمة التلقائية لتأثيرٍ فلسفيٍّ آخر، الذي لابد أن يدعم بقوة، في هذا الصدد، هذا العائق الأساس للتطور الموازي للعقل البشري، بحيث أن مختلف الظواهر، مع أنها أكثر تعقيداً، تصبح بشكل عام، أكثر قابليةً للتغيير، كما بينتُ ذلك في مجلدّيّ السابقيّن. السبب الأساس لهذه التغييرات الأكثر اتساعاً الناتجة عن نفس المبدأ الذي يثير تعقيداً أكبر، أي معرفة الغالبية المتناقصة لمختلف فئات الظواهر، تساهم حتماً في إدامة انحراف أولي، على قدرة الإنسان الفعلية ، وهكذا يصبح كشفه أشد صعوبةً، وبالتالي مبرراً أكثر. لا ريب أن هذه الضرورة المضاعفة أضرّت أكثر بدراسة الظواهر الاجتماعية، التي كان عليها، في هذا الجانب، أن تبقى، لزمنٍ أطول وبعمقٍ أكثر من الظواهر الأخرى، موضوع مثل هذه الأوهام . لكن، بالرغم من عدم المساواة الطبيعية هذه، من المهم جداً أن نبيّن أولاً أن مثل هذه الصفات ، من هذا الجانب، كما في الجانبين الآخرين المحددين سابقاً، ليست خاصة أبداً بهذه الفئة الأخيرة من الظواهر، وأنها،

على العكس من ذلك، ميّزت دائماً بداية العقل البشري بخصوص كل الأفكار الممكنة، حتى تلك الأكثر بساطةً؛ إنها محاكاةٌ قيّمةٌ قدر ما هي حتمية، بما أنه عليها دفع الفلاسفة الحقيقيين، على عكس الأحكام المسبقة الحالية، لتصور الأمل المنطقي في التوصل إلى تبديد انحراف كهذا في نظام الأفكار السياسية، بالطريقة الأساس ذاتها التي استمدت منها من قبل كل المواضيع الرئيسة الأخرى لأبحاثنا الحقيقية. أيّاً يكن الأمر، هذا الخطأ العام لا يزال قائماً بشكل أساسي اليوم إلا في الظواهر الاجتماعية وحدها، ماعدا بعض الأوهام المشابهة المتعلقة بالظواهر الفكرية والأخلاقية، والتي تحررت منها العقول المتقدمة قليلاً بشكل كاف بعد الآن. لكن، في السياسة، من الواضح، على الرغم من ميل العقول الحالية الأكيد نحو فلسفةٍ أكثر صواباً، أن الاستعداد الغالب لرجال الدولة وحتى الصحفيين، سواء في المدرسة اللاهوتية أم في المدرسة الميتافيزيقية، ما زال يقوم عادةً على فهم الظواهر الاجتماعية وكأنها قابلةٌ للتغيير بشكل اعتباطي وغير محدودٍ، بمتابعتهم افتراض أن الجنس البشري مُجرّدٌ من كل دافعٍ عفوي، وأنه على استعدادٍ دائم لأن يتحمل بشكل سلبيّ أيّ تأثير للمشرِّع، الزمني أو الروحي، شريطة أن يكون متمتعاً بسلطةٍ كافيةٍ. من هذا الجانب الرئيسي، وكما من أي جانبٍ آخر، تبدو السياسة اللاهوتية بشكل طبيعي أقل تناقضاً من منافستها في ما يتعلق، على الأقل، بما تفسر فيه وبطريقتها، التباين الهائل، الذي يشكله بالضرورة رأيٌ مثل هذا بين اتساع النتائج الحاصلة وضيق هذه الدوافع المزعومة، محولين فيها بشكل مباشر المشرّع لأن لا يكون، بشكل عامٍ إلا لسان حال بسيط لقوةٍ فوق طبيعية ومطلقةٍ: الأمر الذي، من جهةٍ أخرى، لن يقود ألا بوضوحٍ أكبر، وبشكل لا يقاوم أبداً، إلى الهيمنة غير المحددة للمشرِّع، المضطر بهذه الطريقة الوحيدة على أن يستمد من الأعلى سلطته الأساس. إن المدرسة الميتافيزيقية، التي تلجأ، في أيامنا خاصةً، بطريقة أكثر غموضاً وأقل استثنائية إلى خدعة **العناية الإلهية**، دون أن تكفّ مع ذلك عن الاستناد في النهاية إلى فرضيةٍ كهذه، تعمل عادةً على إدخال كياناتها الغامضة، في هذه التفسيرات السياسية السخيفة، وبشكل خاص كيانها العام الأكبر **الطبيعة**، الذي يغلف اليوم كل الأفكار الأخرى، والذي ليس بالتأكيد إلا انحطاطاً مجرداً للمبدأ اللاهوتي. إن هذه المدرسة

تسعى، مزدرية حتى أي ربطٍ أيّاً يكن للنتائج بالأسباب، للتملّص أحياناً من الصعوبة الفلسفية عازية بشكل أساسي حصول الأحداث الملحوظة إلى المصادفة؛ وأحياناً، عندما يصبح بطلان وسيلةٍ كهذه واضحا جداً، تبالغ، إلى الدرجة الأكثر عبثيةً، في التأثير الحتمي للعبقرية الفردية على المسار الطبيعي للشؤون البشرية. أيّا تكن الطريقة، التي قد يكون فحصها الخاص هنا غير ضروري، فالنتيجة، في المدرسة الأولى أو الأخرى، هي دائماً، في الواقع، عرض كذلك التأثير السياسي للإنسان على أنه غير محددٍ واعتباطيٍّ، تماماً كما كنا نعتقد ذلك سابقاً بالنسبة للظواهر البيولوجية، الكيميائية، الفيزيائية، وحتى الفلكية، أثناء الطفولة اللاهوتية - الميتافيزيقية، الطويلة نوعا ما، للعلوم الموازية. والحالة هذه، يشكل اليوم هذا الشذوذ غير القابل للجدل، في نظري، السمة الأكثر حسماً لمثل هذه البداية، والتي ما تزال قائمةً في نظام الأفكار الاجتماعية. حيث تشير، في الواقع، بالطريقة الأكثر مباشرةً والأقل لُبساً، إلى نفور منهجي من النظر إلى الظواهر السياسية وكأنها خاضعةٌ لقوانين طبيعيةٍ حقيقيةٍ، والتي قد يكون تطبيقها العام المباشر بالضرورة هنا، كما في كل حالةٍ أخرى سابقةٍ، في أن تفرض في الحال حدوداً أساسية للعمل السياسي، من خلال تبديد الادعاء العبثي بأننا نُدير كما نرغب هذا النوع من الظواهر، المتملّص بشكلٍ جذريٍّ كأي نوعٍ آخر من النزوات البشرية أو الفوق - بشرية. باتحاده مع الميل، المشار إليه في الأعلى، إلى التصورات المطلقة، وغير القابل تلقائياً للانفصال عنها، كجانبين مترابطين لفلسفةٍ واحدةٍ، يجب علينا أن نرى فيه، هذا ما يبدو لي، السبب الفكري الرئيس للاضطراب الاجتماعي الحالي؛ بما أن الجنس البشري يجد نفسه مسلّما هكذا، دون أية حمايةٍ منطقيةٍ، للتجريب غير المُنظّم لمختلف المدارس السياسية، التي تسعى كل واحدةٍ منها لترجّحَ بشكل أبدي نموذجها الثابت في الحكم. كلما منع التفوق الفعلي للنظام السياسي القديم التفحص الحر للمسائل الاجتماعية، كان على هذه الصعوبات أن تظل مُختفيةً، بينما تمكّن أحد الأنظمة الفكرية من الوجود، عبر شكلٍ من الضغط الخارجي، على الرغم من الطبيعة اللاهوتية للفلسفة السياسية. لكن المسار الطبيعي للهذر الفردي ما كان بوسعه بذلك إلا أن يكون مُعلقاً أو بالأحرى مكبوتاً، فكان لابد للانطلاقة الفلسفية من أن تجري تلقائياً، بمقدار ما

عمل الصعود التدريجي للفلسفة الميتافيزيقية على ترجيح الحق العام في المعرفة. لقد استطاع الخطر الأساس لمثل هذه الفلسفة السياسية منذ ذلك التاريخ أن ينمو بحريةٍ بكل اتساعه إلى درجة وضعه مباشرةً الفائدة العامة للحالة الاجتماعية نفسها موضع تساؤل، بما أن سفسطائيين بارزين لم يخشوا، كما تعرف، أن يمتدحوا دون تردد تفوق الحياة البدائية، كما كانوا قد تخيلوها. تُثبت الأوهام الميتافيزيقية - اللاهوتية وبوضوحٍ كاملٍ، دون شك، بعد أن بلغت هذه الدرجة من العبث والتباعد، الاستحالة التامة لأن ترسخ اليوم، في السياسة، أي مفهوم ثابت حقاً وشائعٍ، طالما سوف نستمر فيها بمتابعة البحث العبثي المطلق عن السلطة الأفضل، مستثنين كل حالةٍ حضاريةٍ معينة، أو، وهو معادل علمياً، طالما سيُنظر فيها للمجتمع البشري وكأنه سائرٌ دون توجيه خاص، تحت تأثير تحريض المشرّع الكيفي. إذن لا يوجد فعلاً بعد اليوم، في الفلسفة السياسية، نظام واتفاق ممكنان إلا من خلال إخضاع الظواهر الاجتماعية، بطريقة كل الظواهر الأخرى ذاتها، إلى قوانين طبيعية غير قابلة للتغيير، والتي يحدد مجموعها، لكل فترة زمنية، بمعزل عن كل شك كبير، الحدود الأساس والصفة الجوهرية للعمل السياسي يحصر المعنى: باختصار، بإدخالنا دائماً، في الدراسة العامة للظواهر الاجتماعية، هذا العقل الوضعي نفسه، الذي عمل من قبل على تحديث وتنظيم بشكل مُتعاقب جميع الأشكال الأخرى للأفكار البشرية، التي لم تكن حالتها الأولية، في الواقع، مُرضيةً أكثر. لن يكون بوسعنا، بأي شكل من الأشكال، إذا ما حافظنا على نفس الشكل الأساس في النقاش الفلسفي، تصور وسيلةً أخرى من أجل التوصل إلى درجةٍ مناسبةٍ من الثبات والإجماع، إلا باستئناف ضغطٍ فكريٍ كاف، أصبح اليوم لحسن الحظ وهمياً بشكل واضح بقدر ما هو خطر جذرياً. ليس بأقل وضوحاً، من جانب آخر، أن يُشكل هذا الشعور الجوهري بحركة اجتماعية تلقائية مُنظّمة بقوانين طبيعيةٍ، القاعدة العلمية الحقيقية بالضرورة للكرامة الإنسانية، في مستوى الأحداث السياسية، بما أن الميول الأساس للبشرية تكتسب على هذا النحو طابعاً تسلطياً مهيباً والذي يجب أن يحظى بالاحترام دوماً، بوصفه أساساً مرجحاً، من قبل كل تشريعٍ منطقي: وفي حين أن الإيمان الحالي بالقدرة غير المحددة للتشكيلات السياسية، الذي يبدو أولاً أنه رفع كثيراً من

أهمية الإنسان، لم يقد، والحق يُقال، إلا لأن ينسب إليه شكلاً من اللاإرادية الاجتماعية، الموجَهة سلبيّاً من قبل التفوق المطلق والاعتباطي، سواء للعناية الإلهية، أو للمشرّع البشري، بحسب التناقض العام المعروف بشكل واسع بخصوص كل الظواهر الأخرى أياً كانت. مختلف التفسيرات الموجزة هذه يجب أن تكفي هنا لتجعل من المؤكد، طبقاً لتوضيحنا الأول، أنه في التصحيح النهائي بالفعل لذلك الانحراف، تكمن، على كل وجه، العقدة الأساس للصعوبة الفلسفية في التحديث الجذري لعلم السياسة، المتميز منذ ذلك الحين بالشكل الأكثر حسماً، في زمن لا تسمح فيه العادات الفكرية السائدة باستيعاب المفاهيم الاجتماعية بشكل مناسب إلا من خلال جانبها العملي، وليس من وجهة النظر العلمية، وبالأحرى، من الجانب المنطقي بحصر المعنى، الذي كنت قد أشرتُ إليه بشكل كاف من قبل.

كي نُلخص بشكل مفيد، ومن خلال تأمل نهائي يشمل بالضرورة كل ما سبقه من التأملات الأخرى، مجملَ هذه الإشارات التمهيدية حول الشروط الأساس التي يجب حتماً أن تلبيها الروح العامة لعلم الاجتماع الوضعي، فإنه يكفي في النهاية أن يُطبّق عليها أيضاً وبشكل مباشر مبدأ التوقع العقلي، الذي قمت بتقديمه كثيراً، بخصوص كل أجزاء الفلسفة الطبيعية السابقة، بوصفه يشكل المعيار الأكثر موثوقيةً للوضعية العلمية. يمكن إذن، من وجهة النظر الأخيرة هذه، أن نقصر هنا الصعوبة الجوهرية على إدراك الظواهر الاجتماعية بشكل مُنتظم من الآن فصاعداً، بوصفها قابلة للتوقع العلمي كباقي الظواهر أياً كانت، بين حدود الدقة المتناغمة من جهة أخرى مع تعقيدها العالي، حسب القاعدة العامة الموضوعة، في هذا الصدد، منذ بداية هذا البحث. هذه الطريقة في مواجهة مثل هكذا تجدد فلسفيٍ، تقدم، في الواقع، الميزة الخاصة بالتذكير مباشرةً في ذات الوقت، وحسب الطريقة الأكثر تعبيراً، بالصفات الأساس الثلاث التي قمتُ بتفحصها بالتوالي منذ بداية هذا الفصل، والتي تتعلق جميعها، تحت أشكالٍ متميزة ولكنها متعادلةٌ، بخضوع مختلف التصورات الاجتماعية المستمر لقوانين طبيعيةٍ ثابتةٍ، والتي بدونها قد لا يسع الأحداث السياسية بالتأكيد أن تقتضي أي توقعٍ حقيقيٍ. فكرة التوقع العقلي وحدها، تفترض إذن وقبل كل شيء، أن العقل البشري قد أهمل نهائياً، في الفلسفة السياسية، منطقة المثاليات الميتافيزيقية، لتستقر بشكل دائم في ميدان

الحقائق الملحوظةً، من خلال ربط منهجيّ، مباشر ومستمر، للتخيل بالملاحظة؛ إنها تقتضي، بقوة واضحة، أن تكفّ المفاهيم السياسية عن أن تكون مطلقةً لكي تصبح على الدوام تابعة لحالة الحضارة البشرية المتغيرة بانتظام، من أجل أن تتيح النظريات، التي يمكنها دائماً تتبع المسار الطبيعي للأحداث، توقعها بالفعل؛ أخيراً، إنها تقتضي أيضاً، بالضرورة، التحديد الحتمي الدائم للعمل السياسي بحسب قوانين محددة بدقةٍ، إذ، لو كان الأمر غير ذلك، فإن مسلسل الأحداث الاجتماعية العام، المُعرَّض دوماً إلى إرباكات عميقة ناتجة عن التدخل العرضي السائد للمشرّع، سواء الإلهي أو البشري، لن يكون بالإمكان على الإطلاق توقعه بطمأنينة علميةٍ حقاً. هكذا، سوف نستطيع من الآن فصاعداً وكي نُسهِّل الفحص الفلسفي، أن نركز جوهرياً في هذه الصفة الكبرى للتوقع العقلاني مجمل الشروط المختلفة المخصصة لتمييز العقل الجوهري الحقيقي للسياسة الوضعية. يصبح هذا التركيز الفكري مناسباً، في هذا الموضوع، كما في كل المواضيع الأخرى، وبشكل أكثر وضوحاً حتى حالياً بالنسبة لأي موضوعٍ آخر، نظراً للحالة الفعلية الأكثر تأثيراً لتجديدٍ مماثلٍ، سيما وأن صفةً كهذه هي قادرة للغاية على تمييز الفلسفة الاجتماعية الجديدة عن الفلسفة القديمة بطريقة عميقةٍ قدر ما هي مباشرةٌ. في الواقع، يمكن لأحداثٍ تديرها إرادات فوق - طبيعية أن تتيح بالفعل توقع رؤى ما، لكن لن يسع هذه الأحداث بالتأكيد أن تحتمل أي توقعٍ علميّ، وقد يُعتبر مجرد التفكير بذلك تدنيساً حقيقياً: وهو كذلك بالضرورة حينما تعود قيادتها إلى كائناتٍ ميتافيزيقيةٍ، باستثناء فرصة الوحي، التي ستكون بعد الآن مفقودةً، إذا لم يكن تصور كهذا، في الواقع، مجرد تعديل عام بسيط للتصور الأول. لا شيء اليوم أكثر وضوحاً بخصوص الأحداث السياسية، التي بخصوصها لا يمكن للمذهب اللاهوتي أو المذهب الميتافيزيقي أن يقدما عادة إلا تكريساً موحدا أعمىً وعقيماً لكل الأعمال المنجزة، بما أن أساليب التفسير الغريبة هذه، قد تنطبق عادةً، بسهولةٍ متساويةٍ، على أحداث مُتعاكسةٍ بشكل مباشر، دون أن تستطيع هذه الصيغ العبثية أبداً أن تقود، بحد ذاتها، إلى أدنى إشارة للمستقبل الاجتماعي. إذا أمكن القول، مع ذلك، أن هناك، في كل العصور، عدداً كبيراً من الأحداث السياسية الثانوية قد جرى النظر إليها عموماً وكأنها قابلةٌ للتوقع،

فإن هذا يثبت فقط أن الفلسفة اللاهوتية- الميتافيزيقية، كما برهنت على ذلك، منذ بداية هذا البحث، لم تستطع أبداً أن تكون عامّة قطعاً، وأنه كان عليها أن تظل دائماً مُخفَفَة إلى حدٍ ما، في كل تطبيقٍ لها، بخليط حتمي من وضعية ضعيفة وغير الكاملة، التي كان انضمامها، مع أنه ثانويٌّ للغاية، ضرورياً دائماً بالتأكيد للمسار الحقيقي للعقل البشري وللمجتمع. لكن، بالرغم من أن هكذا تحقق هو هام بشكل خاص، خاصةً حالياً، بالنسبة للأحداث السياسية، فهو لا يمنع أبداً أن لا يجعل خضوعها الطويل لتصوراتٍ لاهوتية أو ميتافيزيقية متناقضةً أكثر أساساً مع كل فكرة توقعٍ علمي حقاً، إلا أن يكون هذا في جوانب ثانوية وجزئية، حيث لا يرقى نوع التوقع المألوف الذي يكونون عادةً موضوعه لما فوق تجريبية غير أكيدةٍ بقدر ما هي فظة ، والتي، بالرغم من فائدتها الوقتية، قد لا يمكنها أبداً أن تخفي الحاجة الجوهرية لتجديد الفلسفة السياسية.

في الحالة الراهنة من لاعقلانية الدراسات الاجتماعية الغامضة والمشوشة، قد يستطيع بسهولةٍ مجمل الأفكار الأولية التي أنهيتُ توّاً الإشارة إليها، مع بعض البراعة في العرض، أن يصبح أول تحقيقٍ عامٍ للتجديد الفلسفي الكبير والذي كان الأمر يتعلق فقط بتمييزه بشكل كاف: في موضوعٍ مفهوم بصعوبة كبيرة حتى الآن، تم أحياناً جعل بعض الإيضاحات البسيطة، لأسباب أقل بكثير، حلولاً حقيقية. مع ذلك، فإن العقول المُعدّة بشكلٍ مناسب من خلال اعتيادها العميق المفاهيم العلمية حقاً، سوف تتقي بسهولة وهماً مثل هذا، إذا ما اعترفت دون تردد أن الشروط اللازمة المحددة بشكل متتال منذ بداية هذا الفصل ترتبط فقط، بطبيعتها، بالموقع الأساس للمسائل في الفلسفة السياسية، ولا تكفي أبداً، بالتالي، بحدّ ذاتها، لأن تؤثر مباشرةً على الطريق الحقيقي للعملية النهائية. لقد وضعنا إذن ببساطة تمهيداً عاماً مهماً سيساعد في توجيهنا بشكل مفيد، في مجمل هذا المجلد، من أجل صياغة الهدف العلمي المقصود بلوغه بوضوحٍ، وحتى لنقدّر فيه الاكتمال التدريجي الحقيقي بدقة. يجب الآن أن نباشر، بطريقة مباشرة، أول عرضٍ ملخصٍ للمبدأ العام لعلم الاجتماع ، الذي أصبحت شروطه الأساس من الآن فصاعداً مميزةً بشكل كاف. لابد لهذا المبدأ من جهة أخرى أن يكون بوجه خاص معروفاً ومُقدّراً لاحقاً، تبعاً لتطبيقه التلقائي الذي سيجري له بشكل مستمرٍ في المسار الكلي للدروس اللاحقة .

يقتصر كل المبدأ الفلسفي لمثل هذا الفكر بالضرورة، حسب التفسيرات السابقة، على فهم الظواهر الاجتماعية دائماً وكأنها خاضعةٌ حتماً لقوانينٍ طبيعيةٍ حقيقيةٍ، مستوجبة بانتظامٍ توقعاً عقلانياً، يتعلق الأمر إذن بأن نُثبّت هنا، بشكل عام، ما الذي يجب أن يكوناه الموضوع الدقيق والصفة الخاصة لهذه القوانين، التي سوف تتضمن تتمة هذا المجلد عرضها الفعلي، بقدر ما تسمح بذلك الحالة الوليدة لهذا العلم الذي أسعى جاهداً لخلقه. والحال، يجب، لهذه الغاية، تعميق، قبل كل شيء، بشكل مناسب، في مجموع الظواهر الاجتماعية، في التمييز العلمي الجوهري حقاً، الذي أنشأته واستخدمته، في كل أجزاء هذا البحث، وبشكل رئيس في الفلسفة البيولوجية، على أنه قابلٌ للتطبيق، من خلال طبيعته، على أية ظواهر كانت، وخاصةً على كل ما يمكن لبعض الأجسام الحيّة أن تقدمه، آخذين بالاعتبار بشكل منفصلٍ، لكن دائماً بقصد التنسيق الدقيق المنهجي الحالة **السكونية** والحالة **الديناميةلكل** موضوعٍ في الدراسات الوضعية. في البيولوجيا البسيطة، أي من أجل الدراسة العامة لمجرد الحياة الفردية ، يعطي هذا التقسيم الضروري مجالاً، حسب التفسيرات المتضمنة في المجلد السابق، للتمييز منطقياً بين وجهة النظر التشريحية البحت، المتعلقة بأفكار التعضية، ووجهة النظر الفيزيولوجية بحصر المعنى، الخاصة مباشرةً بأفكار الحياة: هذان الجانبان، المنفصلان تلقائياً، بشكل دائم تقريباً، حظيا بالتقدير منذ ذلك الوقت تحديداً من خلال تحليلٍ فلسفي نهائي يُمحّص ويُحسّن المقارنة الضرورية بينهما. في علم الاجتماع، يجب أن يتم التفكيك بطريقة مماثلةٍ تماماً، وليست أقل وضوحاً، من خلال التمييز بشكل جذريّ، بخصوص كل موضوعٍ سياسي، بين الدراسة المعمَّقة لظروف وجود المجتمع، ودراسة حركته المستمرة. يبدو لي هذا الفرق، منذ الآن، متميزاً كفايةً بحيث يسمح لي توقع أن تطوره التلقائي، في النتيجة، سيتيح المجال لأن يتفكك علم الاجتماع بشكل عادي إلى علمين رئيسيين، تحت اسمي، على سبيل المثال، توازن القوى statiqueالاجتماعي والقوى المحركةdynamique الاجتماعية، المتميزين الأول عن الآخر أساساً كما هو التميز اليوم بين التشريح والفيزيولوجية الفردية. لكن قد يكون من السابق لأوانه أن نعلّق حالياً أية أهميةٍ كبيرة على هذا التوزيع المنهجي، في ذات وقت التأسيس الأول لهذا العلم. يمكن من

جهةٍ أخرى أن نخشى أيضاً، في هذا الجانب، أن يُدخل فيه اليوم مثل هذا التقسيم الواضح لعلم الاجتماع تلك العقبة الرئيسة، المُطابقة جداً للميل المُشتّت للعقول الحالية، وأن يؤدي إلى إهمالٍ معيب للربط الضروري الدائم لوجهتي النظر العامتين هاتين، كما شرحتُ ذلك، في المجلد السابق، بخصوص علم الأحياء، حيث اعترفنا أن التقسيم المألوف بين التشريح والفيزيولوجيا يميل من الآن فصاعداً إلى الزوال بشكل كاملٍ. على أية حالٍ، سيكون أي انشطار للعمل السوسيولوجي في غير محله حتماً، وحتى غير عقلاني، طالما ظل مجموعه غير مفهوم بشكل مناسب. لكن هذا التدقيق الهام لن يسعه الإضرار، بأي شكلٍ من الأشكال، لا بالصوابية الأصلية، ولا بالحاجة الملحة لتمييزنا الجوهري بين دراسة توازن القوى ودراسة القوى المحركة للظواهر الاجتماعية، شريطة أن نقوم بتطبيقه حالياً فقط على التحليل المستمر لكل نظرية اجتماعية، مؤهلة دائما بشكل مفيد لهذا الجانب الوضعي المزدوج، عوضاً عن أن نرى فيه المصدر لانقسام معيب أو تحذلقي إلى علمين منفصلين.

كي نوصّف بشكل أفضل هذا التفكيك الأولي، وبهدف أن نحدد فيه، منذ هذه اللحظة، الأهمية العملية، أرى أنه من الضروري، قبل تخطي ذلك، أن نشير هنا إلى أن ازدواجيةً علميةً كهذه، تطابق، بدقةٍ متناهيةٍ، في المعنى السياسي بحصر المعنى، مع المفهوم المزدوج للنظام وللتقدم، الذي يمكن أن ننظر إليه اليوم كما لو أنه مُدخل تلقائياً في المجال العام للعقل العام raison publique. لأن من الواضح أن دراسة توازن قوى البنية الاجتماعية يجب أن تتطابق، في الواقع، مع النظرية الوضعية في النظام، التي لا يمكنها في الحقيقة، أن تقوم أساساً، إلا على انسجامٍ صحيحٍ مستمرٍ بين مختلف ظروف وجود المجتمعات البشرية: نرى كذلك، بشكل محسوسٍ أكثر، أن دراسة القوى المحركة في الحياة الجماعية للبشرية تشكل بالضرورة النظرية الوضعية للتقدم الاجتماعي، التي، باستبعادها كل فكرةٍ عبثية للكمالية perfectibilité المطلقة واللامحدودة، ينبغي أن تقتصر على المفهوم البسيط لهذا التطور الأساس. إذا ما أعطينا، في الوقت نفسه، مزيداً من الاهتمام والوضوح للمفهوم النظري، ومزيداً من السمو والقوة للتفكير العملي، تبدو لي هذه المقاربة المضاعفة، التي قد لا يمكن لعفويتها الشديدة أن تكون موضوع اعتراضٍ، أنها

قادرة للغاية على إظهار التطابق العام والمستمر بين العلم والتطبيق، بطريقة أكيدةٍ، منذ بداية الفلسفة السياسية الجديدة، . هكذا سوف يستطيع رجال الدولة الحقيقيون أن يقدِّروا بعدلٍ إن كان الأمر يتعلق هنا بممارسة فكرية عبثية، أو بمبادئ فلسفية قابلة واقعياً للدخول أخيراً بفعاليةٍ في الحياة السياسية الحالية. سوف يبدؤون، كما آمل، بتحسس التنفيذ الأمين ولِيد الوعد الذي قدمته، في بداية هذا المجلد، بتأسيس علم اجتماعي مخصص مباشرةً للتلبية المناسبة للحاجة الفكرية المضاعفة للمجتمعات الحديثة، بترسيخه تلقائياً، وعلى أسس عقلانية راسخة، المفهوم الأولي المزدوج للنظام والتقدم، الذي سيجد نفسه بذلك مرتبطاً بعمق بعد الآن بالمجموع المُتَّصل لمفاهيم علم الاجتماع، وحتى، من خلال تتمة ضرورية، بالنظام الكامل للنظريات الوضعية. الموضوع الدائم للعلم سيُعتبر بذلك ، في الفلسفة السياسية، مطابقاً جذرياً للموضوع الجوهري للفن: فالعلاقات ذاتها تُواجه فيهما من وجهتي نظر متمايزتين ولكنهما متساويتان تماماً، مع الفروق الطبيعية فقط ما بين المجرد و المادي، وما بين التنظير و التنفيذ. إن علماً سيتوخى دوماً، ، في الواقع، حسب هذه التفسيرات، الدراسة الوضعية للقوانين الواقعية للنظام وللتقدم، لن يُتهم بتهور نظري مغرور، من قبل رجال العمل المُتحلّين بمستوى ثقافي معيَّنٍ، عندما سيؤكد أنه يستطيع وحده تقديم الأسس العقلانية الحقيقية لمجمل الوسائل العملية القابلة للتطبيق للتلبية الفعلية لهذه الحاجة الاجتماعية المضاعفة: سوف يُعتبر هذا التطابق الحتمي، دون شك، في النهاية مشابها جوهرياً للانسجام العام، المقبول بالإجماع من حيث المبدأ بعد الآن بالرغم من أنه ما يزال غير متطور كفايةً، بين علم البيولوجيا ونظام الفنون المتعلقة به، وخاصةً فن الطب. أخيراً، أعتقد أنه قد يكون من غير الضروري أن نشير بصراحةٍ هنا، بسبب وضوحها الكبير، إلى الميزة التلقائية التي يعرضها مباشرةً هذا المفهوم الفلسفي الأول لعلم الاجتماع الوضعي، ميزة الربط من الآن فصاعداً بين فكرتي النظام والتقدم الجوهريتين بالتساوي، وبطريقة لا تنفصم عراها، كما أعلنت عن ذلك في بداية هذا المجلد، والتي اعترفنا، في الدرس السادس والأربعين، أن تناقضهما الجذري المؤسف، يشكل في الحقيقة، العَرض الرئيس المميز لاضطراب المجتمعات الحديثة العميق. قد لا يسعنا الشك، من الآن فصاعداً، أن هذين المفهومين الأساسين، بعد أن تم تقويتهما بشكل

منفردٍ، لم يكتسبا إذن، من خلال انصهارهما المنطقي الخاص، أية قوةٍ فكرية راسخةٍ؛ بحيث يستطيعان، من خلال ذلك، أن يصبحا بالضرورة غير قابلين للانفصال قدر ما هما عليه الآن، في الفلسفة البيولوجية، فكرتي التنظيم والحياة، اللتين تعمل ازدواجيتهما العلمية تماماً وفق مبدأ الفلسفة الوضعية ذاته. سوف تتطور لاحقاً بشكل طبيعي مختلف الميّزات الأساس التي قمتُ توّاً بالإشارة إليها، كلما ستُظهر الفلسفة الوضعية تدرجيا، عبر الدراسة العقلية للظواهر الاجتماعية، روحها المُنَظّمة قدر ما هي تقدمية رفيعة المستوى، بدلاً من التأثير المُرّبك أو المُحبط الذي ما تزال الأحكام المسبقة تفرضه عليها أكثر الأحيان. لكنه بدا لي من الضروري أن أشير هنا باختصار إلى الأصل العلمي الأول لهذه الصفات الهامة.

وفقاً لهذا التصور الجوهري، وبتحديده بدايةً، تبعاً للترتيب المنهجي، لمجموع قوانين التوازن المحضة للبنية الاجتماعية، فإن المبدأ الفلسفي الحقيقي الخاص بها يبدو لي قائماً مباشرةً في المفهوم العام لهذا التوافق الكلي الحتمي الذي يميز الظواهر العادية للأجسام الحيّة، والذي تُظهره الحياة الاجتماعية بأعلى درجة بالضرورة. هذا الشكل من التشريح الاجتماعي، الذي يشكل علم الاجتماع السكوني، وقد أُدرِكَ على هذا النحو، أن يكون هدفه الدائم الدراسة الوضعية، التجريبية والعقلانية في الوقت ذاته، للأفعال وردود الأفعال المتبادلة التي تمارسها بشكل مستمرٍ ضد بعضها البعض كافة أقسام النظام الاجتماعي المختلفة أياً كانت، غاضّاً النظر وقتياً، بشكل علميٍ، قدر الإمكان، عن الحركة الأساس التي تقوم بتغييرها دائماً بشكل تدرجي. حسب وجهة النظر الأولى، هذه سوف تكون التخمينات الاجتماعية، المستندة إلى المعرفة العامة الدقيقة لهذه العلاقات الضرورية، مكرَّسةً تحديداً لاستخلاص من بعضها البعض، بتطابق لاحق مع الملاحظة المباشرة، مختلف الدلالات السكونية المتعلقة بكل أسلوب وجودٍ اجتماعي، بطريقة مماثلةٍ جوهرياً لما يحدث اليوم عادةً في التشريح الفردي. هذا الجانب الأولي من العلم السياسي يفترض بوضوح إذن، وبالضرورة، أن يكون كل عنصرٍ من العناصر الاجتماعية العديدة، وخلافا للعادات الفلسفية الحالية، بعد الكفّ عن النظر إليه بطريقة مطلقةٍ ومستقلة، مفهوماً بشكل حصري دائماً بوصفه متصلاً بكل العناصر الأخرى، والذي يجب دائماً على ترابطٍ جوهريٍ أن ينضّده بقوة معها.

قد يكون من غير الضروري، برأيي، أن أبرز بوضوح الفائدة العالية المستمرة لمثل هذا المذهب الاجتماعي : لأنه، يجب أن يستخدم أولاً، بالطبع، كأساسٍ ضروري للدراسة النهائية للحركة الاجتماعية، التي يفترض مفهومها المنطقي بادئ ذي بدء التفكير المتواصل بالمحافظة الضرورية على البنية المطابقة؛ لكن، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون، بحد ذاته، مستخدماً بشكل مباشر في أن ينوب أحياناً، وقتياً على الأقل، عن الملاحظة المباشرة، التي قد لا يمكنها، في كثير من الحالات، أن تتمّ بشكل مستمر بالنسبة لعدة عناصر اجتماعية، والتي ربما ستحظى حالتها الحقيقة مع ذلك بتقدير كاف، تبعاً لعلاقتها العلمية مع عناصر أخرى معروفة مسبقاً. يستطيع تاريخ العلوم أن يعطي بشكل خاصٍ، بدءاً من هذه اللحظة، فكرةً ما عن الأهمية الاعتيادية لمساعدةٍ كهذه، إذا ما تذكرنا، على سبيل المثال، كيف تم بشكل مطلقٍ تبديد الانحرافات الدارجة للمتبحرين حول المعارف المزعومة في علم الفلك العلوي المنسوبة إلى قدامى المصريين، حتى قبل أن تقوم معرفة علمية أكثر صواباً بتفنيدها، من خلال التفكير العقلاني وحده بعلاقة ضرورية بين حالة علم الفلك العامة و الحالة العامة للهندسة التجريدية، التي كانت حينها بالتأكيد في مرحلة البداية؛ قد يكون من السهل ذكر مجموعةٍ كبيرة من الحالات المشابهة، التي قد تكون صفتها الفلسفية لا تقبل النقض. يجب من جهة أخرى أن نلحظ، في هذا الموضوع، كي لا نبالغ في شيء، أن هذه العلاقات الضرورية بين مختلف الجوانب الاجتماعية قد لا تستطيع أن تكون، من خلال طبيعتها، في غاية البساطة والدقة بحيث أن النتائج الملحوظة ما كان لها أن تصدر إلا عن أسلوب وحيد للتنسيق المتبادل. إن ميلاً عقلياً مثل هذا، ضيّقٌ للغاية بالتأكيد في علم البيولوجيا، قد يكون بشكل خاصٍ أساساً مناقضاً لطبيعة الأفكار الاجتماعية الأكثر تعقيداً أيضاً. لكن من الواضح أن التقييم العام الدقيق لحدود التغاير هذه، العادية وحتى غير العادية، يشكل بالضرورة، على الأقل كما في التشريح الفردي، مكملاً ضرورياً إذن لكل نظريةٍ في علم الاجتماع السكوني، بدونه يمكن للاستكشاف غير المباشر والمقصود هنا أن يصبح أحياناً خاطئا.

وبما أنني لا أكتب هنا بحثاً خاصاً في الفلسفة السياسية، فلا يتوجب عليَّ أبداً أن أقيم فيه بشكل منهجي البرهان المباشر على ترابطٍ جوهريٍ كهذا بين كل

الجوانب الممكنة للبنية الاجتماعية، والذي لا يوجد الآن حوله من جانب آخر اختلافات الجوهرية، في المبدأ على الأقل، بين المفكرين البارزين. أيّاً كان العنصر الاجتماعي الذي يريد المرء الانطلاق منه، سوف يستطيع كل واحد أن يعرف بسهولةٍ، من خلال تمرين علميّ مفيد، أنه يُلامس في الحقيقة دائماً، بطريقة مباشرة إلى حد ما، مجموع العناصر الأخرى كلها، حتى تلك التي تبدو في البداية أكثر استقلاليةً عنها. يسمح التفكير الديناميكي لتطور البشرية المتحضرة الكامل والمستمر، دون شك، بإجراء هذا التحقق المهم من التوافق الاجتماعي بمزيد من الفعالية، بإظهاره بوضوح ردة الفعل العامة، الحاليّة أو المستقبلية ؛ على كل تغيُّرٍ اجتماعي. لكن هذه الإشارة يمكن باستمرار، أن تكون مسبوقة أو على الأقل متبوعة، بإثبات سكونيّ تماماً؛ لأن تواصل الحركات تلقائياً، في السياسة، كما في الميكانيك، يُثبت وجود الارتباطات الضرورية. دون النزول، على سبيل المثال، حتى الترابط الداخلي الحميم للغاية لمختلف الأقسام في كل علم أو في كل فن، أليس من الواضح أن مختلف العلوم تكون فيما بينها، أو تقريباً كل الفنون فيما بينها، في هذه الحالة من الترابط الاجتماعي، والذي تسمح الحالة المعروفة جيداً لأي جزء أيّاً يكن، متميّز بما يكفي، بأن يتوقع، لدرجةٍ ما، بثقة فلسفية حقيقية، الحالة العامة المناسبة لكلٍ من الأجزاء الأخرى، تبعاً لقوانين الانسجام المناسبة؟ من خلال تفكير أكثر اتساعاً، ندرك أيضاً العلاقة اللازمة المستمرة التي تربط كذلك نظام العلوم بنظام الفنون، شريطة أن نحرص دائماً على أن نفترض، كما تقتضي ذلك طبيعة الموضوع بوضوح، ترابطاً تقلّ شدته كلما أصبح غير مباشر أكثر. والأمر عينه بالطبع عندما نقوم، عوضاً عن مواجهة مجموع الظواهر الاجتماعية ضمن أمة واحدة ، بتفحصها بالتزامن عند مختلف الأمم المعاصرة، والتي لم يعد التأثير المستمر المتبادل فيما بينها موضع جدال، خاصةً في الأزمنة الحديثة، على الرغم من أن التوافق يجب أن يكون هنا عادة، أقل وضوحاً، في كل الجوانب، ويتقلص من جهةٍ أخرى تدريجياً مع تجانس الحالات ومضاعفة العلاقات، لدرجة الزوال أحياناً بشكل تام تقريباً، كما، على سبيل المثال، بين أوروبا الغربية وشرق آسيا، والتي تبدو مختلف الحالات العامة للمجتمع حتى الآن مُنفصلةً تقريباً.

دون التركيز أكثر على مفاهيم أساسية عرضة لبعض الشكّ، عليَّ الآن أن أقتصر، في هذا الموضوع ، على أن أميّز بإيجاز الحالة الأساس الوحيدة، التي إن لم يكن بَعدُ ترابطها الجوهري، مُنكراً بشكل مباشر في المبدأ ، فعلى الأقل غير مقدر بعمق، وحتى إنه مهملٌ جذرياً. لسوء الحظ، تعتبر هذه الحالة هي الأهم من بين جميع الحالات ، لأنها تخصُّ مباشرةً البنية الاجتماعية بحصر المعنى، والتي ما تنفك نظريتها حتى الآن تُفهم جوهريا، بطريقة مطلقةٍ ومُنفصلةٍ، وكأنها مُستقلّةٌ عن التحليل العام للحضارة المطابقة، والتي لا يمكنها مع ذلك إلا أن تشكل أحد عناصرها الأساس. يخصّ عيبٌ كهذا بدرجة مساوية تقريبا حالياً المدارس السياسية الأكثر تناقضاً، سواء اللاهوتية أو الميتافيزيقية، التي تتوافق جميعها عادةً على التكلم بإسهابٍ وعلى نحو تجريدي عن النظام السياسي، دون التفكير في الحالة الملازمة من الحضارة، وحتى إنها تبلغ في أكثر الأحيان، في أوهامها الجامدة والعبثية، بمزامنة نموذجها السياسي الأكثر اكتمالاً مع البداية الواضحة إلى حدٍ ما للتطور البشري. لكي نقيِّم بشكل أفضل، من خلال جانب واحدٍ، وبكل أهميته، مجمل هذا الانحراف الاعتيادي، يجب، كما يبدو لي، أنه ، بإتّباع المسار الصارم لتحليلٍ تاريخيٍ دقيقٍ، العودة حتى مصدره الفلسفي الحقيقي، الذي يقوم أساساً، في نظري، في هذه العقيدة الدينية العتيدة حيث يتم ربط تطور الحضارة البشرية العام بخطيئة أصلية مزعومة للإنسان. هذه العقيدة الأساس، التي تعيد كل الأديان إنتاجها، تحت أي شكل مختلف، والتي كان لغلبتها الفكرية أن تكون مدعومة تلقائياً بشكل دائم من الميل العادي لطبيعتنا إلى الإعجاب اللاإرادي بالماضي، تقود بطريقة مباشرة وحتميةٍ، في الواقع، إلى العمل بشكل مستمر على مزامنة التدهور التدريجي المستمر للمجتمع البشري مع التوسع المتنامي لحضارته. عندما انتقلت الفلسفة اللاهوتية تدريجياً إلى الحالة الميتافيزيقية، سعت هذه العقيدة الأولية أكثر فأكثر إلى التحول نهائياً، كما أشرت إلى ذلك من قبل، إلى تلك الفرضية الشهيرة، المُعادلة أصلاً، والتي لا تزال تستخدم كقاعدةٍ أساسيةٍ منهجيةٍ للسياسة الميتافيزيقية، عن حالةٍ وهمية للطبيعة، أعلى من الحالة الاجتماعية، والتي يبعدنا تطور الحضارة عنها أكثر دائماً. قد لا يسعنا بالتالي تجاهل الجاذبية الفلسفية الشديدة، وحتى السياسية بالنتيجة، لانحرافٍ مُتجذّرٍ بعمقٍ شديد في

التركيب العلمي الداخلي لمختلف المذاهب الموجودة، والذي، دون أن يكون بعد الآن مصاغا ومدعوماً في المبدأ العام، يستمر مع ذلك في الهيمنة بشكل أساسي على مجمل الأفكار الاجتماعية، وغالبا من جهة أخرى دون علم غالبية الذين كرَّسوا أنفسهم لها.

مع ذلك قد يكون من المستحيل حالياً أن تقاوم هذه اللاعقلانية الرئيسة طويلاً نقاشاً فلسفياً سليماً، لأنها على تناقضٍ واضحٍ مع كثيرٍ من مفاهيم الفلسفة السياسية، التي تحرز بشكل تدرجي ، دون أن يكون بإمكانها حتى الآن أن تكتسب قوةً علميةً، شيئاً من الهيمنة الفكرية، سواء بمقتضى الإيضاحات العفوية التي تصدر عن المسار الطبيعي للأحداث، أو بسبب التطور الخاص الحالي للإدراك العام. وهكذا يعترف حالياً كل القانونيين المتنورين بشيء من الترابط الجزئي بين مختلف المؤسسات السياسية بحصر المعنى، والذي بحسبه يقصي بعضها بعضا بشكل تبادلي، في حين تساند أخرى بعضها بعضاً وحتى يستدعي بعضها بعضاً بالتبادل: لابد أن هذا ما كان، دون شك، الخطوة الأولى المباشرة نحو المفهوم المنطقي للتوافق الجوهري لنظام هذه المؤسسات الخاص مع نظام الحضارة البشرية الكليّ؛ لأن الفحص الوحيد لهذا الترابط في بعض العلاقات المحددة ، يكفي في الحال، إذن، كي نُجيز من خلاله التوسع التلقائي، بالرغم من أنه غير مباشر، في كل المواضيع المُعترف مسبقاً بانسجامها مع هذه العلاقات، الأمر الذي يجب لحسن الحظ أن يسعى اليوم إلى مضاعفة، قدر ما يسعى لتبسيط، الوسائل العامة للإثبات في الفلسفة السياسية. يجب عليّ حتى أن أشير هنا، كوني أُشير إلى ميل فكري مُتقارب أكثر أيضاً من روح علم توازن القوى الاجتماعي الحقيقي، إلى هذا الاعتراف، المقبول اليوم من المفكرين الأكثر تقدماً، خاصةً في فرنسا وفي ألمانيا، بترابطٍ وثيقٍ وضروريٍ بين السلطة السياسية والسلطة المدنية: وهذا ما يعني، في اللغة الوضعية، أن المطاف ينتهي بالقوى الاجتماعية الراجحة لأن تصبح حتماً قائدةً أيضا، تماماً كما أعلنت ذلك، في العام 1822 ، في كتابي المعنون ب **منهج السياسة الوضعية**. لكن مهما تكن الفائدة الحالية الواضحة لهذه اللمحات الجزئية الهامة، بصفتها تربية اجتماعية تمهيدية للإدراك العام، فإنه سيعني مع ذلك تجاهلاً عميقاً للشروط الصعبة والإجبارية للمنهج العلمي حقاً، أن يحسب المرء نفسه في غنى

بشكل مطلقٍ، من خلال هذه التلمس الموفقَّ، عن المفهوم المباشر والعقلاني للتوافق العام للمؤسسة الاجتماعية، الذي يوجد بهذه الطريقة فقط، خاصة بما يتعلق بتعميمه النهائي. يبدو لي أن مثالاً حاسماً تماماً يجعلنا نفهم بسهولةٍ أن هذه الإشارات الغامضة المعزولة ، التي هي أدبيةٌ أكثر من كونها علميةً، لن يسعها، بالرغم من أهميتها الوقتية، أن تنوب عن الإنجاز الحقيقي لهذا الأمر الفلسفي الصارم: لأن معظم الفلاسفة، منذ سقراط، وحتى قبله، كرروا بشكل مستمرٍ القول المأثور ذاته عن خضوع القوانين الحتمي للأخلاق، دون أن يمنعهم أبداً مع ذلك هذا المبدأ الأولي للفلسفة السياسية السليمة من النظر عادةً، خلال عشرين قرناً، لنظام المؤسسات وكأنه مستقل جوهريا عن الحالة المزامنة من الحضارة، مهما تعين أن يكون فاقعا، بطبيعته، مثل هذا التناقض العام. تبعاً للمسار الطبيعي لكل الأشياء البشرية، فإن المبادئ الثقافية والآراء الفلسفية، تماماً كما الأخلاق الاجتماعية والمؤسسات السياسية، تدوم بالضرورة، بشكل عامٍ، على الرغم من قدمها المُثبت ومساوئها المعروفة، ما أن تمكنت مرة من السيطرة على الأذهان بشكل حقيقي، متيحة فقط حدوث تناقضات تزداد خطورةً أكثر فأكثر، إلى أن يكون التطور الجوهري للعقل البشري قد استطاع أن ينتج أخيراً مبادئ جديدةً، ذات عموميةٍ مساويةٍ ، وعقلانية أرقى: لأن الإنسان، في المجال الفكري، وليس أقل في المجال المادي، يشعر، فوق كل شيء، بالحاجة الضرورية لإدارةٍ عُليا أياً كانت، قادرةٍ على دعم نشاطه المستمر بجمعها بثبات جهوده التلقائية. كذلك، دون إغفال أبداً القيمة العابرة لمختلف تجارب الفلسفة السياسية التي قمتُ توّاً بالإشارة إليها، يجب عليّ أن لا أتردد أبداً في النظر إليها بصراحةٍ وكأنها باطلة اليوم من أجل الإعداد المباشر للفكر الأساس الخاص بعلم الاجتماع السكوني، حيث لا تستطيع أبداً حتى أن تفيد من الآن فصاعداً في تصور عقلاني لمُشاركة مجمل النظام السياسي الضرورية الرفيعة في القبول الشامل للمنظومة الاجتماعية.

في تتمة هذا المجلد الكاملة ، سيكون التطبيق التلقائي والمستمر لمفهومٍ أساسيّ كهذا أكثر فعاليةً أيضاً من أي برهانٍ منهجيّ، من أجل تبديد كل شكٍ حقيقي تبديدا كاملا حول الترابط الضروري بين نظام السلطات والمؤسسات السياسية وبين الحالة العامة للحضارة المطابقة لها. لكن، بالرغم من هذا التحقق

الحاسم والواضح ، لا يجب مع ذلك أن نُعلّق أهميةً قصوى ، من أجل التكوين النهائي لعلم الاجتماع، على الشرح العقلي والمباشر لهذا الترابط الكبير، كما سيكون لي لاحقاً الشروع في ذلك، على سبيل المثال، في البحث الخاص بالفلسفة السياسية الذي أعلنته مع بدئي بهذا المجلد. سوف ينبقي الربط ربطاً مناسباً بين كل الوسائل العلمية من أجل الإنشاء النهائي لمفهومٍ جوهريٍّ جداً، والذي يرتكز عليه بشكل أساسيّ الفكر الحقيقي لمجمل علم توازن القوى الاجتماعي، والذي، من خلال طبيعته، يمكن بشكل خاصٍ أن يبدد، مباشرةً أكثر من أي نظرية علم اجتماعٍ أخرى، الطابع الخطير المطلق لمختلف مدارسنا السياسية. والحال، يتمثل المبدأ العلمي لهذه العلاقة العامة بشكل أساسي في الانسجام التلقائي الواضح الذي يجب أن يسعى دائماً لأن يسود بين الكلّ والأجزاء في النظام الاجتماعي، الذي لا يمكن لعناصره أن تتجنب ترابطها في النهاية بطريقة مناسبةٍ تماماً لطبيعتها الخاصة. من الواضح، في الواقع، أنه ليس فقط المؤسسات السياسية بحصر المعنى، والأخلاق الاجتماعية من جانب والأخلاق والأفكار من الجانب الآخر، يجب أن تكون مترابطةً بشكل متبادل دون انقطاعٍ؛ بل إن هذا المجموع بأسره، علاوة على ذلك، يرتبط بشكل مستمرٍ، من خلال طبيعته، بالحالة المطابقة من التطور الكامل للبشرية، معتبرة في مختلف أشكال نشاطها، الثقافي، الأخلاقي، والمادي، والذي لا يستطيع أي نظام سياسي، أكان دنيوياً أم روحياً، أن يكون له، بشكل عام، من هدف حقيقيّ آخر غير أن ينظّم بشكل مناسب التطور التلقائي، من أجل توجيهه بشكل أفضل نحو تحقيقٍ أكمل لهدفه الطبيعي المحدد مسبقاً. حتى في العصور الثورية، بحصر المعنى، وإن اتسمت دائماً بعدم التحقيق الكافي لهذا الانسجام الأساس، فقد استمر مع ذلك بأن يكون جديراً بالتقدير أيضاً بشكل أساسي، لأنه لا يسعه أن يتوقف بشكل كاملٍ إلا من خلال التفكك الكامل للمنظومة الاجتماعية، والتي يشكل خاصيتها الجوهرية. في هذه الأوقات الاستثنائية، وما عدا الحالات الشاذة الطارئة وحدها، التي لن تترك أثاراً عميقةً، نستطيع الاستمرار في النظر أيضاً إلى النظام السياسي بكونه، مع مرور الزمن، وبالضرورة، موافقاً جذرياً للحالة الحضارية المطابقة، لأن الثغرات أو الارتباكات التي تظهر حينئذ في أحدهما تنتج بشكل خاصٍ، في الحقيقة، عن اختلال معادل

في الآخر. لا تعمل الثورة الاجتماعية الكبرى التي نعيش في معمعتها إلا على تأكيد تأكيداً حاسماً ، هذا القانون الاجتماعي الحتمي، تبعاً للتفسيرات التمهيدية في الدرس السادس والأربعين، التي بيّن مجموعها بوضوح خلافاً للرأي السائد، أن الحالة الحاضرة المؤسفة للنظام السياسي تنتج بشكل رئيسيٍ عن حالتنا الفكرية ومن ثم الأخلاقية، التي يجب أن يتجه إليها كل حلٍ عقلاني حقاً، دون أن تكون التجارب العاصفة، المُجرّبة أو التي ستُجرّب، من أجل التحديث المباشر للنظام السياسي، قادرةً على أن تمتلك، فعلياً، أية فعاليةٍ جوهريةٍ.

في الحقيقة، تنسب النظرية الدارجة، بشكل عام، إلى المُشرِّع، القدرة الدائمة على أن يخرب بغتة هذا الانسجام الضروري الذي نقدره، بشرط وحيد هو أن يكون متمتعاً مسبقاً بسلطةٍ كافيةٍ؛ وهذا ما يُعادل جوهرياً ، دون شك، النفي الكليّ لهذا الترابط المستمر. لكن من السهل الاعتراف بشكل مباشر أن مثل هذا الرأيّ، المستند ظاهرياً إلى أمثلةٍ كبيرةٍ، يشكل مباشرة دائرةً مُفرغةً حقيقيةً، ناتجةً عن وهم خالصٍ حول المصادر العامة للسلطة السياسية، حيث يؤخذ العَرَض على أنه المبدأ. إذا لم نبرهن علمياً هنا النظرية الوضعية في السلطة، فإنه من الواضح ، تبعا لطبيعة الحالة الاجتماعية بالذات، أن كل سلطةٍ فيها أيّاً تكن مُكونةٌ بالضرورة من خلال مصادقة مطابقة، تلقائية أو متعقلة، واضحة أو ضمنية، من مختلف الإرادات الفردية، المصممة، تبعاً لبعض القناعات المسبقة، على المساهمة في عملٍ مُشتَرك، وهذه السلطة تكون لسانه بداية من ثم تصبح مُنظِّمةً له. وهكذا، تُشتق السلطة فعلياً من التآزر، وليس التآزر من السلطة، ما عدا رد الفعل الذي يصعب تجنبه؛ بحيث أن أية سلطةٍ كبرى لن تنشأ إلا عن نزعات مُهيمنةٍ بقوة وسط المجتمع الذي تنشأ فيه؛ وعندما لا يسيطر أي شيء فيه بوضوح، فإن مختلف السلطات فيه، بالتالي، ضعيفةً بالضرورة وهزيلةً؛ ويكون التطابق من جهةٍ أخرى، في جميع الحالات، لا يُقاوم سيما وإن تعلق الأمر بمجتمع أكثر اتساعا. إن النظرية العادية ، بقلبها جذريّاً هذه العلاقة العامة، تضع تفكيرنا بالطبع في هذه الحالة الغريبة، التي هي العلامة المألوفة للمفاهيم الميتافيزيقية، من عدم إمكانية فهمنا إطلاقاً ما هي المصادر الفعلية لهذه القوى السياسية التي نعزو إليها هكذا تأثيراً اجتماعياً غامضاً، إلا أن نفترض لها فورا مصدراً فوق - طبيعياً صراحة ، كما تقوم بذلك السياسة

اللاهوتية ، دون الكثير من التناقض. من جانبٍ آخر، قد لا يستطيع أي تفكير سليم بالتأكيد أن يتجاهل التأثير الكبير الذي يمارسه برد فعل حتمي مجمل النظام السياسي، بكل وضوحٍ، على النظام العام للحضارة، والذي يميزه حتى في أكثر الأحيان التأثير الأكيد، الجيد أو الضار، للمؤسسات، والإجراءات، أو الأحداث السياسية الخالصة، حتى على المسار الخاص للعلوم والفنون، في كافة أعمار المجتمع، وبشكل أكبر خلال طفولته. لكن سيكون من غير الضروري تماماً التوقف الآن عند هذا الجانب من المسألة، بما أنه غير متنازع فيه أبداً، في حين أن الخطأ الشائع، يكمن، على العكس من ذلك، في تضخيمه بطريقة غير عقلانية، لدرجة أن يتم وضع ردة الفعل الثانوية فوق الفعل الأساس. من الواضح من جهةٍ أخرى أن كليهما، يسهمان، نظراً لترابطهما العلمي الحتمي، في العمل كذلك على إبراز هذا التوافق الجوهري للمنظومة الاجتماعية، الذي كان المقصود هنا بالإشارة إليه على أنه المبدأ الفلسفي لعلم الاجتماع السكوني، الذي لم يعد الإلمام به يمثل اليوم صعوباتٍ جسيمةً حقاً إلا فيما يخص التطابق العام بين النظام السياسي والحالة الحضارية المواكبة. مع ذلك، ستتاح لي بالطبع عدة مناسبات هامةٍ للعودة مباشرةً إلى هذا الموضوع الأخير ناظراً إليه من جوانب عقلانيةٍ جديدةٍ، وبشكل مستقلٍ أيضاً عن التحليل التاريخي، سواء من خلال التفكير لاحقاً في الحدود اللازمة للعمل السياسي بحصر المعنى، أم بوجه خاصٍ في الدرس الخمسين، المُكرَّس خصوصاً للتقييم الأولي لعلم التوازن الاجتماعي.

دون انتظار هذه التفسيرات المختلفة، كان من الضروري بالتأكيد أن نبيّن للقارئ، بدءا من هذه اللحظة، وجهة النظر النسبية أساساً والتي بحسبها سننظر دائماً إلى النظام السياسي بحصر المعنى في هذا المشروع الأولي لعلم الاجتماع الحقيقي. وجهة النظرِ هذه، البديلة للميل المطلق في النظريات العادية، تشكل بالتأكيد الصفة العلمية الأساس للوضعية في الفلسفة السياسية، كما بينتُ ذلك في بداية هذا الفصل، وكما سيتم إدراك ذلك، كما آمل، كلّ ما نُعمِّق أكثر هذا الموضوع الرئيسي حقاً، حيث تكمن، برأيي، العقدة الأولية لصعوبةٍ فلسفيةٍ كهذه. لن نضطر إذن إطلاقاً لفهم النظام السياسي إلا تبعا لعلاقته المستمرة، تارةً العامة، وتارةً الخاصة، بالحالة المطابقة للحضارة البشرية، والتي بمعزلٍ عنها قد لا

يمكن، بأية حالٍ، أن يُقيّم بشكل صحيح، ومن خلال الدفع التدريجي لتلك الحالة يميل دائماً لأن يكون قد أُنتج أو كيُّف تلقائياً. إذا كان هذا التصور، من جانب ما، يقدم أية فكرةً عن الخير أو الشر السياسي، وكأنها بالضرورة فكرة نسبيةٌ ومُتغيرةٌ، دون أن تُعتبر لأجل ذلك، اعتباطيةً بما أن العلاقة مُحددةٌ بدقةٍ دائماً ؛ من جهةٍ أخرى، سوف يكون عليها أن تقدم أيضاً الأساس المنطقي لنظرية وضعيةٍ عن النظام العفوي للمجتمعات البشرية ، المُستشف بغموضٍ سابقاً، في بعض العلاقات الثانوية، من قبل السياسة الميتافيزيقية، فيما يُسمى اليوم الاقتصاد السياسي، كما أشرت إلى ذلك بما يكفي في الفصل السابق. إذ، بما أن قيمة أي نظامٍ سياسيٍ لا يمكن أن تقوم أساساً إلا عبر انسجامه الدقيق مع الحالة الاجتماعية المُطابقة، تجد من خلال ذلك أنه من المستحيل بالتأكيد ، من جانب آخر، حسب المسار الطبيعي للأحداث وحده، ودون أي تدخلٍ محسوب، أن يقوم بالضرورة انسجامٌ كهذا.

ربما تقود فلسفة كهذه، بشكل وقتي أحياناً إلى تفاؤلٍ خطرٍ، دون شك، كما حذّرتُ من ذلك صراحةً من قبل: لكن قد لا يمكن لهذا الانحراف العابر أن يحصل إلا عند بعض العقول الضعيفة علميا، التي لا بد أن عيباً طبيعياً في الدقة، فاقمته تربية فكرية فاسدة، جعلها غير ملائمةٍ كلية لأن تدرس، وبنجاحٍ حقيقيٍ، علماً على هذا القدر من الصعوبة. كلُّ ذهن منظّمٍ بشكل مناسب، مُعدٌ عقلانيّاً، و بكلمة، جديرٍ بتوجهٍ مثل هذا، سيعرف بالتأكيد كيف يتجنب بدقةٍ ألا يخلط أبداً، في هذا النوع من الظواهر و أكثر من أي نوعٍ آخر، هذا المفهوم العلمي لنظام طبيعيّ مع الدفاع المنهجي عن كل نظام قائم. بخصوص أية ظواهر كانت الفلسفة الوضعية تعلم دائماً، تبعا لمبدئها الأساس في شروط الوجود، وكما قمتُ بشرح ذلك غالباً في المجلدات السابقة، أن نوعاً من النظام الضروري ينشأ تلقائياً، تبعاً لقوانينها الطبيعية، في علاقاتها مع الإنسان؛ لكن دون الإدعاء مطلقاً أن هذا النظام لا يُظهر أبداً، في هذا الجانب، صعوباتٍ عديدةً وجسيمةً، قابلةً للتغيير، إلى حدٍ ما، عبر تدخلٍ بشريٍ حكيم. كلما تعقدت الظواهر بسبب تخصصها أكثر، تتفاقم هذه العيوب ويتضاعف عددها حتماً ؛ بحيث أن الظواهر البيولوجية بشكل خاصٍ تكون أقل، في هذا الجانب، من ظواهر الطبيعة غير العضوية. بمقتضى تعقيدها الفائق، يجب إذن أن تكون الظواهر الاجتماعية بالضرورة الأكثر اضطراباً من

جميع الظواهر، وفي الوقت نفسه أيضاً أكثرها قابليةً للتغيير، الأمر الذي لا يمكن تعديله. إذا تأملنا إذن، بشكل عام، مفهوم القوانين الطبيعية، فإنه يستدعي في الحال الفكرة المطابقة عن نظام عفوي معيَّن، والمتعلقة دائماً مع كل تصوُّر لانسجام أيّاً كان. لكن هذه النتيجة ليست مُطلقةً أكثر من المبدأ الذي نتجت عنه. إذا ما أكملنا هذا النظام بالتأمل الضروري في تعقيد الظواهر المتزايد، تبعاً للتسلسل العلمي الأساس المثبت في بداية هذا البحث، فإننا نُكمل أيضاً مفهوم هذا النظام من خلال الزيادة المتزامنة لنقصه الحتمي. تلك هي، في هذا الصدد، الذهنية الحقيقية المميزة للفلسفة الوضعية، المذكورة هنا باختصار في مجملها. نرى بسهولةٍ كم يختلف بعمقٍ عن هذا الميل المنهجي إلى التفاؤل، ذي الأصل الدينيّ بالتأكيد ، لأن افتراض إدارة سماويةٍ، نشيطةٍ باستمرار في المسار العام للأحداث، يقود وحده طبيعيّاً إلى فكرة الكمال الحتمي لإنجازها التدرجي. مع ذلك، يجب الاعتراف أن المفهوم الوضعي، ضمن التطور الأساس للفكر البشري، قد اُشتقّ بداية من العقيدة اللاهوتية ذاتها، والذي يشكل تجديدها النهائي، كما يمكن لتحليلٍ تاريخيٍّ دقيقٍ إثبات ذلك: لكن تلك هي بالأساس نفس الطريقة التي نتج عنها مبدأ شروط الوجود أصلاً من افتراض العلل النهائية، وأن المفهوم الفلسفي للقوانين الرياضية كان قد نتج قبلاً من تصوّف ميتافيزيقي حول قوة الأعداد؛ فالتماثل متطابقٌ تماماً في كل الحالات المختلفة. وهو يتعلق دائماً بهذا الميل الحتمي لتفكيرنا للحفاظ أبدياً على وسائله العامة في المحاكمة، في أيّ عمر اكتُشفت، عبر تكييفها بعد ذلك تدريجياً مع أشكال نشاطه الجديدة، وفقاً لبعض التحويلات المناسبة، التي تحفظ لهذه الإلهامات الثمينة البدائية للعبقرية البشرية أهميتها الأساس كاملة، بزيادة هذه الأهمية جذريا عبر عملية تشذيبٍ ضرورية: كما أشرت إلى ذلك منذ زمنٍ طويلٍ، في الكتاب الذي ألمحت إليه مراراً منذ بداية هذا المجلد. لكن في أية حالةٍ معينة، ستكفي أدنى فطنة فلسفية لتعرفنا في الحال على الفروق المميزة التي تفصل من الآن فصاعداً بعمقٍ المبدأ الجديد عن العقيدة القديمة. في الحالة الخاصة التي ننظر فيها هنا، من الواضح أن الفلسفة الوضعية، بقولها بالتطابق التلقائي بين كل نظام سياسيٍّ فعليٍّ وبيت الحضارة المناظرة له، كي يمكن لهذا النظام أن ينشأ وخاصةً أن يستمر، تعلمنا أيضاً، بطريقة ليست أقل أهميةً، أن هذا النظام الطبيعي يجب أن

يكون في أغلب الأحيان ناقصاً جداً، نتيجة للتعقيد الأقصى للأحداث. وبعيداً إذن عن أن ترفض، في حالات كهذه، التدخل البشري، تدعو هذه الفلسفة بقوة، على العكس من ذلك، إلى التطبيق الرزين والفعال، في مستوىً أعلى مما هو بالنسبة لكل الظواهر الممكنة الأخرى، عبر تقديمها الظواهر الاجتماعية مباشرة، كونها في الآن نفسه، بحكم طبيعتها، الأكثر قابلية للتغيير من بين الجميع، والظواهر التي تحتاج أكثر لأن يتم تغييرها بشكل مفيدٍ، تبعاً لتعليمات العلم العقلانية. وهي تحتفظ لنفسها فقط بالتوجيه الفكري لهذا التدخل الضروري، والذي تعمل أولاً على حصر حدوده اللازمة، سواء العامة أم الخاصة: ودون أن تبالغ في فعاليته الحقيقية، لا تمنع أبداً استخدامه إلا في الحالات الوحيدة التي سيشكل فيها بالتأكيد استهلاكاً للقوى بغير جدوى، متبعة نفس التوفير الجوهري بخصوص كل الظواهر الطبيعية الأخرى، وبشكل خاصٍ بمعزل عن أي تأثير، سواء كان إلهياً، أم بشرياً. الحداثة القصوى لهكذا فلسفة ستدفع المرء، للوهلة الأولى، إلى إساءة الظن في طابعها الحقيقي بحيث يوجّه لعقلها العام الإدانات الأكثر تنافرا معها. حتى إنه ربما يجب أن نخشى، ولا أتردد في إعلان ذلك صراحةً، نتيجة طبيعتنا الضعيفة، حيث تغلب فيها الحياة العاطفية على الحياة العقلية كثيراً، بحيث ، أنه عندما ستبدأ هذه الفلسفة أخيراً أن تحوز شيئاً من الهيمنة الحقيقية، أن لا تُتهم منهجياً بالخمول الاجتماعي واللامبالاة السياسية، من قبل هؤلاء الذين يحتاجون كثيراً، خاصةً اليوم، لأن يطوروا، بأي ثمنٍ، نشاطاً مادياً مضطرباً؛ لأن رجال الفكر، نادراً ما ينتظرون أن يحظوا بتقدير مناسب من قبل رجال العمل. من وجهة النظر الأخلاقية، لن يسع السياسة الوضعية أبداً أن ترد كما ينبغي على اتهامات مضادة كهذه إلا من خلال المظهر الوحيد، الحاسم بما يكفي، للنتائج الحقيقية لتطبيقها اليومي. أما بخصوص النقاش الفلسفي، فإن كل شخصٍ يمكنه أن يحكم بسهولةٍ، حسب التلميحات السابقة، كيف لهذا النقاش أن يدعم هذه الفلسفة. كي نُبرز بوضوحٍ؛ حسب وجهة النظر هذه، اللاعقلانية العبثية لهذا الاتهام الباطل بالتفاؤلية السياسية، فقد يكفي أن نشير إلى التناقض الواضح الذي يظهره حتماً مثل هذا الاتهامٌ في موضوع الظواهر الأكثر تعقيداً، في حين قد لا يجرؤ أحدٌ بالتأكيد على ادعاء ذلك اليوم تجاه الظواهر الأكثر بساطةً، التي تقدّمها الفلسفة

الوضعية، بالضرورة، مع ذلك، على أنها تلقائياً أفضل تنظيماً وأقل قابليةً للتغيير. ومع هذا، قد يحصل أن تقوم نفس العقول التي ستتهمها، في مجال السياسة، بهذه التفاؤلية المزعومة، بأن توجه لها بشكل متزامنٍ، وبتناقضٍ كبير، اللوم المعاكس بأنها غضّت كثيراً من شأن السلطة السماوية بخصوص كل ما تبقى في التناسق الطبيعي!

ثمة دافعان رئيسيان كان عليهما أن يجعلاني أُلحّ بشكل خاصٍ هنا على هذا المفهوم الأولي للتوافق الجوهري الخاص بالمنظومة الاجتماعية: سواء أولاً بموجب الأهمية الفلسفية القصوى لهذه الفكرة - الرئيسة لعلم توازن القوى الاجتماعي، الذي يجب، بسبب طبيعته، أن يشكل الأساس العقلاني لكل الفلسفة السياسية الجديدة؛ سواء أيضاً، عرضياً، لأن أفكار علم الاجتماع الديناميكي الخالص وقد هيمنت تلقائياً فيما تبقى من هذا المجلد، بوصفها اليوم أكثر أهميةً بشكل مباشر وبالنتيجة مفهومةً بشكل أفضل، فقد أصبح من الأهمية أكثر أيضاً أن نميّز بداية الفكر العام لعلم الاجتماع السكوني، الذي لن يكون بالإمكان النظر فيه بعد ذلك تقريباً إلا بطريقة غير مباشرة وضمنيةٍ. إن مثل هذا المفهوم الوضعي عن الانسجام الاجتماعي يقدم، إذا ما أخذناه بكل مداه، أي دون استبعاد هذا التعالق الأساس، الذي فُحص بشكل كاف حالياً، بين فكرة المجتمع وفكرة الحكم، يقدم تلقائياً، كما كنت قد أعلنت عن ذلك، من خلال مجمل تطبيقه المجرد، الأساس العلمي لنظرية أوليَّةٍ سليمةٍ للنظام السياسي بحصر المعنى، سواء كان روحياً، أو حتى دنيوياً. لأن هذه النظرية تقود مباشرةً، بعيدا عن أي شكلٍ من الاعتباطية، إلى اعتبار النظام المصطنع والإرادي دائما كامتدادٍ عام لهذا النظام الطبيعي واللاإرادي الذي تصبو إليه بالضرورة دون توقفٍ، بشكل من الأشكال، مختلف المجتمعات البشرية: بحيث أنه يجب على كل مؤسسةٍ سياسيةٍ عقلانيةٍ حقاً، كي تضمن فعاليةً اجتماعية حقيقيةً ودائمةً، أن تستند بشكل مستمرٍ إلى تحليل أوليٍ دقيقٍ للميول العفوية المناظرة، التي تستطيع وحدها أن تعطي لسلطته جذوراً متينةً؛ باختصار، يتعلق الأمر هنا أساساً بالتفكير بالنظام، بهدف إكماله بشكل مناسب، وليس أبداً بخلقه، الأمر الذي قد يكون مستحيلاً. من وجهة النظر العلمية، التي يجب أن ترجح في هذا البحث، تصبح فكرة الترابط

الاجتماعي الكليّ الأساس هنا التتمة المحتومة والمكمل الضروري لمفهوم جوهريّ مثبت في المجلد السابق، بوصفه مّخصصٌ للغاية لدراسة الأجسام الحيّة. في أية صرامة علميةٍ، لن يكون مفهوم التوافق، دون شك، خاصاً بحصر المعنى بدراسةٍ كهذه، وسيُعرض مباشرةً باعتباره يجب أن يكون، من خلال طبيعته، مُشتَركاً بين كل الظواهر، لكن مع اختلافات شاسعة في القوة والتنوع، وبالتالي بالأهمية الفلسفية. يمكننا القول، في الواقع، أنه في كل مكانٍ يوجد فيه نظامٌ ما، يجب أن يوجد منذ ذلك الوقت نوع من الترابط: فعلم الفلك ذاته، في ظواهره الميكانيكية الخالصة، يقدم لنا من خلال ذلك أول مخططٍ حقيقي، على الأقل باستبعاده فكرة الكون، ليقتصر على فكرة العالم فقط، وهي الوحيدة الوضعية تماماً، كما شرحت ذلك في مكانه؛ لأنه يمكن لأي خلل في أحد النجوم أن ينعكس بشكل محسوسٍ بالتالي على نجمٍ آخر، عن طريق انجذاب متغير. لكن يجب علينا، في هذا الموضوع، الاعتراف، من حيث المبدأ، أن التوافق يصبح دائماً أكثر جوهريّةً وأكثر وضوحاً سيما أنه يُطبّق على ظواهرٍ أكثر تعقيداً وأقل عمومية بشكل تدريجي: بحيث أن دراسة الظواهر الكيميائية تشكل، حسب ترتيبي العلمي الأولي، حسب طبيعتها، في هذا الجانب، كما في أي جانبٍ آخر، نوعاً من الوسيط الأساس بين الفلسفة غير العضوية والفلسفة العضوية، مثلما يحلو بسهولة لكل شخصٍ أن يقتنع بذلك. حسب هذا المبدأ، مع ذلك يظل من المؤكد، طبقاً للعادات الفلسفية السائدة، أن المفهوم العلمي للترابط والتوافق سيوافق خاصة الأنظمة العضوية بشكل أساسي دوماً، بفضل تعقيدها الأشد، بالرغم من شموليته الحتمية. حين ذاك فقط سيشكل مباشرةً هذا المفهوم، الثانوي تماماً حتى ذلك الوقت، الأساس اللازم لمجمل التصورات الوضعية؛ وتصبح هيمنته فيها أكثر وضوحاً سيما وأن الأمر يتعلق ببنى أكثر تركيباً أو بظواهر أكثر تعقيداً وأكثر بروزاً. وهكذا، على سبيل المثال، يكون التوافق الحيواني أكثر اكتمالا من التوافق النباتي: كذلك، فهو يتطور بالتأكيد كلما ارتقت الطبيعة الحيوانية، لتصل حدها الأعظمي في الطبيعة البشرية؛ أخيراً، لدى الإنسان، يصبح الجهاز العصبي، أكثر من أي جهازٍ آخر، المقر الرئيسي للترابط البيولوجي. إذا ما تابعنا بشكل عقلاني هذا المسار الفلسفي، حسب المجموع الأساس لمعارفنا الوضعية،

فلابد لهذا المفهوم الكبير إذن، أن يحقق، قبلياً، في الدراسة العامة للمنظومة الاجتماعية، رجحاناً علمياً أعلى أكثر من ذلك الذي تنسبه إليه العقول النيّرة حالياً دون تردد في علم الأحياء، نظراً للزيادة الأكيدة للتعقيد الخاص بهذا النظام الجديد للظواهر. والحال، كون الذهنية الحالية للفلسفة السياسية، على العكس، تغض النظر باستمرار، بشكل أساسي عن هذا الترابط الجوهري بين مختلف المظاهر الاجتماعية، فقد أقتضى الأمر وبأعلى درجة ممكنة، أن نحل مباشرةً، هذا الشذوذ الفلسفي، كما أعتقد أنه تم التوصل إليه حالياً بشكل مناسب، وإن كان من خلال شرح موجز، قابل للتطور لاحقاً. لقد كانت هذه العملية التمهيدية ضروريةً إذن أيضاً لربط علم الاجتماع منطقيا مع باقي العلوم الأساس، الذي كنا قد اعترفنا من قبلُ بأنه ضروري للإنشاء العام ذاته، لهذا العلم الجديد.

سيتجه المفهوم الأولي للتوافق الاجتماعي بشكل أساسي إذا ما قيّمناه حالياً من جهة المنهج بحد ذاته، وهو الموضوع الخاص لهذا الفصل، للعمل مباشرةً من خلال سلطةٍ وتلقائيةٍ ملحوظتين لتحديد إحدى السمات الرئيسة لمنهج علم الاجتماع، السمة التي من بين الجميع ربما، التي تبعاً لها يغير هذا المنهج بأقوى ما يمكن، وحسب طبيعة الظواهر المقابلة، مجمل المنهج الوضعي. في الواقع، بما أن الظواهر الاجتماعية مرتبطةٌ بعمق هكذا، فلن يسع دراستها الحقيقية إذن أن تكون منطقياً منفصلةً عن بعضها؛ من هنا ينتج الواجب الدائم، المتعذر رده بقدر ما هو مباشر، بالنظر دائماً وبشكل متزامنٍ إلى مختلف الجوانب الاجتماعية، سواء في حالة التوازن الاجتماعي، أم بالتالي، في حالة الحركة. يمكن لكلٍّ منهما، دون شك، أن يصبح بشكل منفصلٍ الموضوع التمهيدي لملاحظات الخاصة، ويجب بالتأكيد أن تكون كذلك، بدرجةٍ ما، من أجل تزويد العلم بالمواد المناسبة. لكن هذه الحاجة المسبقة لا تنطبق كذلك، بدقةٍ تامةٍ، إلا على العصر الحالي وحده، حيث يتعلق الأمر بالمشروع الأولي للعلم، المرغم على أن يستخدم أولاً، مع كثير من الاحتياطات الضرورية، الملاحظات غير المنسجمة التي لابد أنها نتجت، لغاية أخرى تماماً، من أبحاثٍ سابقة غير عقلانية. عندما سيكون تأسيس العلم قد تقدم بما يكفي، سوف يُستخدم الترابط الجوهري للظواهر، دون شك، كدليل أساسيّ مألوفٍ في استكشافها المباشر، كما سأشرح ذلك بوجه خاص لاحقاً. على أية

حال، وبقطع النظر عن الطريقة الخاصة للملاحظة المباشرة، من المؤكد أنه، حسب هذا الترابط الضروري الذي يميز هذا الموضوع، قد لا يسع أية ظاهرة اجتماعية، استكشفت بوسيلة ما بداية، أن تدخل في العلم بشكل مفيد طالما بقيت مفهومة بطريقة منفصلة: وهذا ليس فقط من وجهة النظر السكونية، حيث يُؤخذ بالاعتبار فيها دائما الانسجام الاجتماعي مباشرة، لكن أيضاً حتى في دراسة الحركة الاجتماعية، حيث التوافق لا يكون، في الحقيقة، أقل رجحاناً، كي يكون أقل مباشرةً، كما سوف نتعرف ذلك. كل دراسةٍ منفصلةٍ لمختلف العناصر الاجتماعية هي إذن ، من خلال طبيعة العلم، غير عقلانيةٍ بقوة، ويجب أن تبقى عقيمةً أساساً ، اقتداءً باقتصادنا السياسي، حتى لو كان قد دُرِسَ بشكل أفضل. هؤلاء إذن الذين يجهدون اليوم لتجزئةٍ أكثر لنظام الدراسات الاجتماعية، من خلال تقليدٍ أعمى للتجزئة المنهجية الخاصة بالعلوم غير العضوية، يقعون إذن بشكل لاإرادي في هذا الانحراف الرئيسي أي اعتبار ميل فكري متعارضٍ جذرياً مع الشروط الجوهرية لموضوعٍ كهذا وسيلة أساسية لإصلاح فلسفي. دون شك، يمكن لعلم الاجتماع أن يكون بشكل منطقي يوماً ما مُتشعباً بدرجة مفيدة ، لدرجةٍ ما: لكن لا يمكننا مطلقاً أن نعرف اليوم على ماذا سوف يقوم هذا التقسيم اللاحق، بما أنه لا يجب على مبدئه الحقيقي أن ينتج إلا عن التطور التدريجي للعلم، الذي قد لا يمكن بالتأكيد تأسيسه الآن إلا وفق دراسة الكل؛ لقد برهنتُ مسبقاً أنه قد يكون هناك حتى خطر فلسفيّ حقيقيّ في الرغبة، اعتباراً من هذه اللحظة، في إطار التفكيك المستمر للعمل، في تحقيق التمييز الضروري بين الحالة السكونية والحالة الديناميكية ، بالرغم من منطقيته الأكيدة واستخدامه المستمر. في أي مرحلةٍ من مراحل هذا العلم، قد لا تستطع الأبحاث الجزئية التي سوف تصبح ضروريةً له أن تكون محددةً بشكل مناسب ومفهومةً إلا بحسب حالات تقدم الدراسة الكاملة، التي ستشير تلقائياً إلى النقاط الخاصة التي يمكن لتوضيحها الخاص أن يساهم فعلياً في التحسين المباشر للموضوع. لو اتبعنا أي مسارٍ آخر، لما حصلنا أساساً إلا على كمٍّ عقيمٍ من النقاشات اللاعقلانية الخاصة. غير المؤسسة جيداً والمتابعة بشكل أسوأ، والمُكرَّسة بالأحرى لتعيق بشكل جذريٍّ تشكيل الفلسفة السياسية الصحيحة أكثر من أن تعدّ له مواد مفيدة، كما نرى ذلك في

أيامنا. من المؤكد إذن أن تصورات الكل ودراساته تستطيع وحدها أن تساهم بشكل مناسب اليوم في التأسيس المباشر لعلم الاجتماع الوضعي سواء السكوني أو الديناميكي؛ وأن الأبحاث يجب أن تهبط فيه تدريجياً إلى تخصص مُتزايد، معتبرين دائماً دراسة العناصر وكأنها محكومة بشكل أساسي من قبل دراسة النظام، التي لا بد لمفهومها العام المتضح أكثر فأكثر أن يقدم باستمرار الإيضاح الأساس لكل مظهر جزئيٍ، باستثناء ردود الأفعال الثانوية المحتومة. قد لا نملك نفي أن الواجب الفلسفي الملّح بمتابعة هذا المسار، بمقتضى الترابط المميز لكل الظواهر الاجتماعية، لا يفاقم بشدة الصعوبات الأساس التي يجب أن يجلبها أصلاً التعقيد الأقصى للموضوع إلى الثقافة العقلية لهذا العلم الطبيعي الجديد، إذا ما اشترط عادةً تقييداً فكرياً أكثر قوةً وأكثر استمراراً، كي لا يسمح بهروب أو زوال أيّ من هذه المظاهر المتزامنة التي سيجب بالضرورة أن تتضمنها دائماً. لكن هذا الشرط مفروض بشكل واضح جدا من قبل العقل العلمي، الذي لا يسعنا أن نرى فيه إلا دافعاً قوياً إضافياً لنحفظ حصرياً هذه الدراسة الرفيعة حقاً لأرقى العقول العلمية ،المُعدة بشكل أفضل من العقول الأخرى، من خلال تربيةٍ رزينةٍ وقويةٍ، لتتحمل تواصل الجهود النظرية الأكبر بكثير، والمندفعة حتى دون توقفٍ، وبدقةٍ أشد من أية حالةٍ أخرى، لأن تساند عادة اندفاعها العقلي من خلال امتثال العواطف الأكمل للعقل. يستطيع كل شخصٍ بسهولة تخيل كم تكون، في جميع النواحي، الميول، سواء الفكرية أو الأخلاقية، التي تهيمن اليوم، والتي هي مطلوبة أحياناً بشكل منهجي، متناقضة بشكل جذريّ مع الانجاز الحقيقي للعملية الفلسفية الكبرى المُخصصة حالياً لتُستخدم كقاعدةٍ ضروريةٍ لإعادة التنظيم الاجتماعي للشعوب الحديثة؛ بحيث قد يبدو أنه كلما كانت الغاية صعبة المنال، يكون استعدادنا لها أقل مما ينبغي . مما لا ريب فيه أنه لا ينبغي أن يساهم كثيراً تنافر لا يُذكر بين الوسائل والغاية، وإن كان بطريقة غير مباشرةٍ، في إطالة عفوية للاضطراب الاجتماعي، الذي مصدره فكري بالأساس، كما أعتقد أني أفضت بإثباته من قبل.

كي نحسن تقدّير هذه الصفة الإجمالية الهامة الخاصة بهذا المنهج الاجتماعي، ينبغي النظر علمياً إلى شرطٍ كهذا بوصفه غير منتم حصراً إلى علم

الاجتماع، حيث يبلغ فقط قوته الأكمل، لكن بوصفه، إلى درجةٍ معينة، مُشتركٌ بالضرورة بين مختلف أجزاء الدراسة العامة للأجسام الحية كلها، التي تتميز كذلك بقوة، من الجانب المنطقي المحض، عن كل الفلسفة غير العضوية. حكمةٌ تجريبيةٌ أساساً، حوّلت بشكل سيء، من قبل الميتافيزيقيين الجدد إلى عقيدةٍ منطقيةٍ مطلقةٍ وغير محددةٍ، تقضي في كل موضوعٍ ممكنٍ، التدرج دوماً من البسيط إلى المركب: لكن لا يوجد، في الواقع، سببٌ قويٌّ آخر، إن لم يكن مسار كهذا يتناسب، في الواقع، مع طبيعة العلوم غير العضوية، التي، من خلال تطورها الأبسط والأسرع، ومن خلال كمالها الفائق، كان يجب أن تُستخدم بالتأكيد حتى الآن كنموذجٍ أساسيّ لقواعد المنطق العام. مع هذا، ربما قد لا يمكن، في الحقيقة، تصور، في هذا الصدد، حاجةً منطقيةً مشتركةً حقاً في كل الأفكار الممكنة إلا هذا الواجب الواضح بالذهاب دائماً من المعلوم إلى المجهول، الذي قد يكون من الصعب، بالتأكيد، التخلي عنه، والذي، من خلاله، لا تُفرض أي أفضليةٍ دائمة مباشرةً. لكن من الواضح أن هذه القاعدة العفوية تقتضي أيضاً العمل من المرَّكب إلى البسيط كما من البسيط إلى المركب، حسبما يكون أحدهما، من خلال طبيعة الموضوع، معروفٌ بشكل أفضل ويمكن بلوغه بسرعةٍ أكبر من الآخر. والحال، يوجد بالضرورة، من وجهة النظر هذه، فرقٌ جوهريٌّ، لا يمكن تجنبه، بين مجموع الفلسفة غير العضوية مع مثيله في الفلسفة العضوية. إذ، في الأولى، حيث الترابط، حسب تفسيراتنا السابقة، يكون قليل الوضوح، وينبغي أن يؤثر قليلاً على دراسة الموضوع، يتعلق الأمر باستكشاف نظام عناصره معروفةً أكثر من مجموعه بشكل دائم تقريباً، وحتى الوحيدة الممكن في العادة تقديرها مباشرةً، وهذا ما يتطلب، في الواقع، التدرج عادةً من الحالة الأقل تعقيدا إلى الأكثر تعقيداً. أما، في الحالة الثانية وعلى العكس من ذلك، حيث يشكل الإنسان أو المجتمع الموضوع الرئيسي، يصبح المسار المناقض، في أغلب الأحيان، الوحيد العقلاني حقاً، من خلال تتمةٍ أخرى ضروريةٍ لنفس المبدأ المنطقي، لأن مجمل الموضوع يكون بالتأكيد معروفٌ عندئذ بشكل أفضل بكثير، وأيسر تناولاً في الحال مما هي مختلف الأجزاء التي سوف نميّزها فيه لاحقاً. إذا ما درسنا العالم الخارجي، فإن المجموع بوجه خاصٍ هو الذي يفوتنا بالتأكيد، والذي سيبقى

دائماً مبهماً بشدةٍ بالنسبة لنا، كما بينتُ ذلك، بشكل أساسي في المجلد الثاني من هذا البحث، حيث عرفنا أن فكرة الكون قد لا يمكن أبداً ، من خلال طبيعتها، أن تصبح وضعيةً حقاً ، كون مفهوم النظام الشمسي أكثر تعقيداً من أن نستطيع فهمه بوضوحٍ. على العكس من ذلك، فإن التفاصيل، في الفلسفة البيولوجية، هي التي تبقى صعبة المنال بالضرورة، عندما نريد تخصيص الدراسة فيها أكثر: نتحقق من ذلك بوضوحٍ إذا لاحظنا أن الكائنات ، في النصف الثاني هذا من الفلسفة الطبيعية، تكون، عموماً، معروفة أكثر كلما كانت أكثر تعقيداً وأكثر تطوراً؛ بحيث أن، الفكرة العامة عن الحيوان، على سبيل المثال، هي بالتأكيد أكثر وضوحاً اليوم من الفكرة الأقل تعقيدا عن النبات، وتصبح أكثر وضوحاً بقدر ما نقترب من الإنسان، الوحدة البيولوجية الأساس، التي لا يزال مفهومها يشكل، على الرغم من أنه الأكثر تعقيداً من الجميع، نقطة الانطلاق الحتمية لمجموعة كبيرةٍ من الأفكار. هكذا عند مقارنة نصفي الفلسفة الطبيعية الكبيرين هذين بشكل مناسب ، نرى بالتأكيد، من خلال الشروط الأساس للموضوع، أنه، في أول الحالين، هناك أقصى درجة من التركيب، و في الحال الثانية، أقصى درجة من البساطة، التي يبقى تفحصها الحقيقي ممنوعاً علينا بالتأكيد: وهذا ما يحفز بقوة، دون شك، العكس العام، الخاص بكلٍ منهما، للمسار العقلاني المناسب للآخر. علم الاجتماع ليس إذن العلم الوحيد حيث الحاجة للتدرج عادةً من الكل إلى الأجزاء تصبح حاجة غالبة؛ فعلم الأحياء نفسه قدم لنا أيضاً، عبر أسباب مماثلةٍ جوهرياً، وبالطريقةٍ الأقل لبساً، مثل هذه الصفة الفلسفية. ربما حتى الفلسفة البيولوجية بحصر المعنى، المُكونة حديثاً جداً، وتحت التأثير الواضح جداً الأسبق لتقليدٍ تجريبيٍّ للعلوم ، لم تُظهر أبداً حتى الآن، في هذا الصدد، وبشكل كاملٍ روحها الحقيقية: أنا على الأقل مستعد جداً للاعتقاد بذلك، ولتوقع أنه، في النتيجة، كلما ستتوطد أصالتها العقلية أكثر، سيصبح فيها هذا المسار الغالب من الأكثر تعقيداً إلى الأقل تعقيداً مباشراً أكثر و أكثر حسماً مما نراه فيها اليوم. مع ذلك، من الواضح، من خلال طبيعة ظواهره، كان يجب على علم الاجتماعي بالضرورة أن يقدم، كما أثبتنا ذلك بشكل خاصٍ من قبل، التطوير الأكمل والأوثق لهذا التغير المنطقي الكبير، دون تشويهٍ مع ذلك

لوحدة المنهج الوضعي الأساس الثابتة. في الواقع، أصبح الترابط الوثيق للموضوع أعلى بكثير هنا مما كانت البيولوجيا البسيطة تقدمه، بحيث أنه على كل دراسةٍ مستقلةٍ لأي مظهر جزئي أن تُعتبر مباشرةً غير عقلانيةٍ تماما وعقيمةً جذرياً، ويمكن على الأكثر أن تستخدم، على سبيل التأسيس الأولي، من أجل الامتلاك التمهيدي لمختلف المواد العلمية، مع مراعاة، حتى آنذاك، المراجعة النهائية الضرورية. مع عن ذلك، من أجل تدارك، قدر الإمكان، نقاشات طائشة وصبيانية وشيكة الوقوع جداً حالياً، لن يكون من غير المجدي أن نذكر هنا، ونحن ننهي شرحاً كهذا، أنه قد لا يسع الفلسفة الوضعية، التي تخضع دائما المثالية للواقعية، أن تقبل أبداً هذه المجادلات العبثية، التي تخلقها تلقائياً الفلسفة الميتافيزيقية وحدها، حول القيمة المطلقة لهذا المنهج أو ذاك، بغض النظر عن كل تطبيقٍ علميٍ: إن كل الأفضليات، التي تظل نسبية تماماً، التي تقدمها في هذا الصدد، والتي لا يمكنها، في أي حال، أن تنتج إلا من أفضل انسجامٍ مُثبتٍ بين الوسائل والغاية، قد تبدل الموضوع في الحال، دون أي إصرار شائن ودون أدنى تناقضٍ فلسفيٍ، إذ أتت الممارسة الفعلية لتكشف لاحقاً نقص المنهج المعتمد في البداية؛ وهذا ما لا نخشاه بالتأكيد في المسألة التي قمنا تواً بتفحصها.

يبقى علينا الآن بعد أن ميّز هذا العرض التمهيدي من الآن فصاعداً بشكل كاف العقل الجوهري الخاص بعلم الاجتماع السكوني، وبغرض التحديدٍ التمهيديٍ للروح العامة الحقيقية للفلسفة السياسية الجديدة، أن نستعرض أيضاً، بطريقة مباشرةٍ ولكنها سريعة، التصور الفلسفي الذي يجب أن يسود في الدراسة الديناميكية للمجتمعات البشرية والذي يشكل مباشرةً الغرض الرئيس لعملنا الواضح. بالإضافة إلى أن هذا الموضوع الثاني هو، في العادة، مقدّر بدرجة مقبولة ومألوفٌ أكثر، فإن تطوراتٍ أقل اتساعاً ستكون كافيةً هنا، وخاصةً نتيجة للتفسيرات السابقة، التي ستكون قد سهّلت كثيرا الصعوبات الجسيمة، مسبقاً، حسب العلاقة الوثيقة التي يجب أن تقوم منطقياً، في موضوعٍ كهذا، بين نظرية الوجود ونظرية الحركة، أو من وجهة النظر السياسية الخالصة، بين قوانين النظام وقوانين التقدم. يجب من جهةٍ أخرى أن نلحظ، عرضياً، أن الرجحان التلقائي لعلم الاجتماع الديناميكي في التتمة الكاملة لهذا المجلد، يخولنا، في هذا الوقت، أن

نختصر قدر الممكن تقييماً عاماً سيستطيع نقصانه الأولي، وحتى هفواته الثانوية، أن يستكملوا على هذا النحو تدريجيا عبر مجمل الدروس اللاحقة.

بالرغم من أن المفهوم السكوني للبنية الاجتماعية، ينبغي من خلال طبيعة الموضوع، أن يشكل القاعدة المنطقية الأولى لعلم الاجتماع كله، كما شرحتُ ذلك تواً، يجب مع ذلك الاعتراف أنه ليس فقط الديناميك الاجتماعي يشكل فيه الجزء الأكثر أهميةً مباشرةً، بشكل رئيسي في أيامنا ، بل خصوصاً، من وجهة النظر العلمية تماماً، أنه هو الذي وحده يكمل إعطاء لمجمل هذا العلم الجديد طابعه الفلسفي الأكثر وضوحاً، عبر ترجيحه مباشرة المفهوم الذي يميز أكثر علم الاجتماع بحصر المعنى عن البيولوجيا البسيطة، أي الفكرة الأم للتقدم المستمر، أو بالأحرى لتطور البشرية التدريجي. قد يكون من المناسب، دون شك، في دراسة منهجيةٍ في الفلسفة السياسية، أن نحلّل بداية الدوافع الفردية التي تصبح العناصر الخاصة لهذه القوة التقدمية للجنس البشري، بإرجاعها إلى هذه الغريزة الجوهرية، النتيجة المعقدة للغاية للتآزر الضروري لكل ميولنا الطبيعية، الذي يدفع الإنسان مباشرةً إلى تحسينٍ لا يتوقف، لظرفه أياً يكن، في كل الاتجاهات، أو بعباراتٍ أكثر منطقيةً ولكنها معادلةٌ، إلى تطويرٍ دائم، على كل الأصعدة، لمجمل حياته، المادية، الأخلاقية، والفكرية، بقدر ما يقتضي ذلك حينها نظام الظروف الذي يعيش وسطه. ينبغي، وقد اعتبرنا هنا أن هذا المفهوم المبدئي قد بات واضحاً كفايةً اليوم لدى العقول المتقدمة، أن نفكر مباشرةً في المفهوم الأولي لعلم القوى الاجتماعي، أي دراسة هذا التتابع المستمر، ملحوظاً عند مجموع البشرية. كي نثبّت الأفكار بشكل مناسب أكثر، من المهم أن نؤكد أولاً، من خلال تجردٍ علميٍ ضروري، وحسب الحيلة الذكية التي أسسها كوندورسي بذكاء ، الفرضية الضرورية عن شعبٍ وحيدٍ، ستُنسب إليه مثالياً كل التغييرات الاجتماعية المتعاقبة، الملحوظة فعلياً لدى شعوب متميزة. يبتعد هذا الوهم المنطقي عن الواقع أقلّ مما اعتدنا افتراضه: لأن الورثة الحقيقيين، من وجهة النظر السياسية، لهذه الشعوبٍ أو تلك هم بالتأكيد أولئك الذين واصلوا مستخدمين ومتابعين جهودها الأولية، حالات تقدمها الاجتماعية ، أيّاً تكن الأرض التي يسكنون، وحتى العرق الذي انحدروا منه؛ باختصارٍ، إن الاستمرار السياسي هو بشكل خاصٍ من يجب أن ينظّم التتابع

الاجتماعي، وإن يكن لوحدة الوطن من جهةٍ أخرى أن تؤثر للغاية، في الحالات العادية، على هذه الاستمرارية. لكن، دون القيام هنا بمثل هذا التفحص، المدخرِ بالطبع لبحثٍ خاصٍ، حيث سيخضع مفهوم الأمة أو الشعب مباشرةً للتحليل الوضعي، فإنه يكفي بالنسبة لهدفنا أن نستخدم عادةً الافتراض المقترح، كشكل من الحيلة العلمية البسيطة، التي ليست فائدتها موضع نقاش.

وهكذا، فإن الروح الحقيقية العامة لعلم الاجتماع الحركي تقوم على تصور كل من هذه الحالات الاجتماعية المتتابعة وكأنها النتيجة الحتمية لسابقتها والمحرك اللازم للحالة التالية، حسب المسلمة الجليّة للعظيم **لايبنيتز**: الحاضر يحمل بالمستقبل. منذ ذلك الوقت بات هدف العلم، في هذا الجانب، اكتشاف القوانين الثابتة التي تنظم هذه الاستمرارية، والتي يحدد مجملها المسيرة الأساس للتطور البشري. باختصارٍ، يدرس علم القوى المحركة الاجتماعي قوانين التتابع، بينما يبحث علم توازن القوى الاجتماعي في قوانين التعايش: بحيث أن التطبيق العام للأول يكون بالضَّبط في تزويد السياسة العملية بنظرية التقدم الحقيقية، في حين يشكل ا الثاني تلقائياً نظرية النظام ؛ الأمر الذي لا يجب أن يدع أدنى شك منطقي في قابلية ترابطٍ فلسفيٍ كهذا الحتمية في تلبيةٍ الحاجة المضاعفة الجوهرية للمجتمعات الحالية تلبية مناسبةٍ.

حسب هذا التعريف ، يظهر علم الديناميك الاجتماعي مباشرةً بصفةٍ علميةٍ خالصةٍ، قد تسمح بتجنب الجدال الذي لا يزال مثارا جدا، بوصفه عديم الفائدة، حول الكمال البشري، والذي سيكون على هيمنته أن تضع حداً في الواقع لهذا النقاش العقيم، من خلال نقله بشكل دائم من مجال المثالية إلى مجال الواقعية، مادامت الاعتراضات الميتافيزيقية بجوهرها قابلةً للانتهاء على الأقل. إذا كنا لا نخشى أبداً الوقوع في تصنُّعٍ سخيفٍ، وخاصةً التظاهر بالتخلص من صعوبةٍ جوهريةٍ ستقوم الفلسفة الوضعية بإزالتها بشكل تلقائيٍ، كما سأُشير إلى ذلك، سيكون من السهل، برأيي، معالجة علم الاجتماع بأكمله دون استخدام ولو لمرةٍ واحدةٍ كلمة (كمال) باستبدالها دائماً ببساطةٍ بالتعبير العلمي (التطور) الذي يشير، دون أي تقييمٍ أخلاقيٍ، إلى واقع عامٍ محقق. من الواضح تماما أن مفهوماً مُجرّداً كهذا ليس خاصاً بشكل حصريّ، من خلال طبيعته، بعلم الاجتماع، وأنه موجود من

قبل، بطريقة مماثلةٍ أساساً، في دراسة الحياة الفردية، حيث يستخدمه علماء الأحياء حالياً استخداماً متواصلاً يتيح الفرصة للتحليل المقارن لمختلف أعمار العضوية، خاصةً الحيّة. إن هذه المقاربة العلمية، بتحديدها الأصل الأولي لهذا التفكير، هي أيضاً صالحةٌ جداً لوصف الغاية النظرية تماماً التي يجب أن تشرف على استخدامها المتواصل بداية ، من خلال تجنبها للمجادلات العقيمة وغير العقلانية حول القيمة الخاصة لمختلف الحالات المتعاقبة، كي تقتصر على دراسة قوانين تعاقبها الفعليّ. لكن يجب الاعتراف أن التسلسل الحتمي لمختلف الحالات الاجتماعية، بشكل، في الفلسفة السياسية، من خلال طبيعة الموضوع، تصوراً بالعكس من ذلك راجحاً أكثر مما يمكن للتتابع الفردي للأعمار، في فلسفة علم الأحياء، أن يكون كذلك. هذا المفهوم الكبير للتتابع الاجتماعي يجد ، سواء بالنسبة للعلم، أو حتى بالنسبة للمنهج وحده، معادله الحقيقي في علم الأحياء، ليس في تحليل الأعمار، لكن فقط في تصور السلسلة العضوية الأساس، كما سأشرح ذلك مباشرةً في نهاية هذا الفصل.

لأني قمت مسبقاً وبشكل أولي بإثبات الوجود الحتمي لقوانين علم الاجتماع في الحالة الأكثر صعوبةً والأقل ثباتاً، أي بخصوص الحالة السكونية، سيكونمن غير المفيد، دون شك، أن ألحَّ صراحةً هنا على الحاجة المُقدَّرة بشكل أفضل بكثير وغير المتنازع فيها للقوانين الديناميكية بحصر المعنى. في كل زمانٍ ومكانٍ، كان المدة العادية لحياتنا الشخصية وحدها كافية تماماً ، على الرغم من قصرها الشديد، لأن تتيح ملاحظة، حتى لاإرادياً، بعض التغييرات الهامّة، الطارئة، على صعد مختلفة، في الحالة الاجتماعية، والتي تؤكد أقدم اللوحات عن الوجود البشري، بكثيرٍ من السذاجة، الشهادة القيمة، بقطع النظر عن أي تقييم منهجي. والحال، فإن التراكم البطيء، التدرجي والمتواصل، لهذه التغييرات المتعاقبة هو الذي يشكل شيئاً فشيئا الحركة الاجتماعية، والتي لابد لمدة جيل أن تفصل عادةً ما بين مختلف الخطى المنجزة بعض الشيء، لأنه، من خلال التجديد المستمر للبالغين، ، تجري، في السياسة بشكل خاصٍ، التغييرات الأساس الأكثر أهميةً، بينما تلك التي يتحملها الشخص ذاته فلابد أن تكون غير محسوسةٍ تقريباً في أكثر الأحيان. في وقت تبدو فيه السرعة الوسطية لهذا التقدم الجوهري، للجميع، مُسرّعةً

بشكل ملحوظٍ، أيّاً يكن، من جهةٍ أخرى، الرأي الأخلاقي الذي نشكله لأنفسنا عن ذلك، فلا أحد يستطيع أبداً أن يناقض حقيقة حركةٍ يشعر بها حتى أولئك الذين يكرهونها. لا يمكن إذن للجدل العقلي أن يقوم اليوم إذن إلا حول تبعية هذه الظواهر الديناميكية الكبرى الدائمة لقوانين طبيعيةٍ ثابتةٍ؛ الأمر الذي قد لا يسعه، في المبدأ، استدعاء أي نقاشٍ بالنسبة لأي شخص كان سيتمسك مباشرةً بوجهة النظر العامة للفلسفة الوضعية، وهو شرطٌ، من النادر جداً، في الحقيقة، تلبيته حتى الآن. لكن، إذا ما أكملنا الملاحظة، سيكون من السهل أن نثبت، وتحت أي شكلٍ ننظر فيه إلى المجتمع، أن تغييراته المتتالية تكون خاضعةً دائماً لنظامٍ محددٍ، بات تفسيره المنطقي، بحسب دراسة الطبيعة البشرية، ممكناً في عددٍ كبيرٍ من الحالات من أجل أن نأمل رؤيته لاحقاً في الحالات الأخرى. يقدم هذا النظام من جهةٍ أخرى ثباتاً ملحوظاً، تظهره بشكل أساسي المقارنة الدقيقة للتطورات الموازية، الملحوظة لدى شعوب مغايرة ومستقلة، كما يمكن لكل شخصٍ بسهولةٍ أن يجد أمثلةً متميزةً على ذلك، و ستكون أهمها من جهةٍ أخرى مُقيّمةً تلقائياً في الجزء التاريخي من هذا المجلد. ولأن وجود الحركة الاجتماعية، من جانب، بات لا جدال فيه، من الآن فصاعداً ، ولأن تتابع مختلف حالات المجتمع، من جهةٍ أخرى، لا يتم، تحت أيّ مسمى، في سياق ترتيبٍ اعتباطيٍ، فإنه يجب النظر جيداً، بالضرورة، إلى هذه الظاهرة الكبرى المستمرة على أنها خاضعةً إلى قوانين طبيعيةٍ وضعيةٍ أيضاً، وإن كانت أكثر تعقيداً، من كل قوانين الظواهر الأخرى أياً تكن، إلا إذا استُخدمت البدعة اللاهوتية عن عناية إلهية دائمة، أو لُجأ إلى الفضيلة الصوفية للكائنات الميتافيزيقية. لا يوجد ، في الواقع، خيارٌ فكري آخر؛ ولهذا فقط حول صنف الظواهر الاجتماعية سوف يتوجب في الحقيقة أن ينتهي، في قرننا، الصراع الأساس، الناشئ مباشرةً منذ ثلاثة قرونٍ، بين العقل الوضعي والعقل الديني - الميتافيزيقي. بعد أن طُردتا إلى الأبد على التوالي من كل طبقات الأفكار البشرية الأخرى، من حيث المبدأ على الأقل، ، فإن الفلسفة اللاهوتية والفلسفة الميتافيزيقية لم تعودا تهيمنانً حالياً إلا في نظام الدراسات الاجتماعية: ومن هذا المجال الأخير يجري العمل على إبعادهما أخيراً؛ الأمر الذي يجب بشكل خاصٍ أن ينتج من التصور الأساس للحركة الاجتماعية بوصفها خاضعةً بالضرورة لقوانين طبيعيةٍ ثابتةٍ، بدلاً من أن تكون محكومة من قبل إراداتٍ أياً كانت.

على الرغم من أن القوانين الأساس للتضامن الاجتماعي تتحقق في هذه الحالة من الحركة ، فإنه يمكن لظاهرةٍ كهذه، بالرغم من وحدتها الحتمية الثابتة، أن تخضع بشكل مفيدٍ، من أجل تسهيل عملية الملاحظة الأولية، إلى تفكيك عقلانيٍ مستمرٍ، حسب مختلف الجوانب الأساس لكن المتلازمة للوجود البشري، منظوراً إليه بشكل تبادلي بوصفه تحليلا ماديًا، أخلاقيًا، فكرياً، وأخيراً سياسياً. والحال من أيةٍ وجهة كانت من وجهات النظرِ الأولية هذه واجهنا في البداية مجمل الحركة العامة للبشرية، منذ أقدم العصور التاريخية حتى أيامنا هذه، فإنه سيكون من السهل أن نثبت أن مختلف الخطوات كانت مضطردة دائماً في نظامٍ محددٍ، كما سيظهر ذلك تلقائياً الجزء التاريخي من هذا المجلد، عند تحديدي القوانين الأساس لهذا التعاقب الحتمي. عليَّ ان أقتصر أساساً هنا على ذكر التطور الفكري بشكل خاصٍ، الأكثر متانة والأفضل تميّزاً من الجميع، بوصفه أقلّ تعرقلا أكثر تقدما من أي تطور آخر، وربما كان عليه، في هذا الجانب، أن يُستخدم بشكل دائم تقريباً كدليلٍ أساسيٍ. الجزء الرئيسي من هذا التطور، الجزء الذي أثّر أكثر من غيره في التطور العام، ، يكمن، دون شك، في التطور المستمر للعقل العلمي، وذلك انطلاقا من الأعمال الأولية لـ**تالس وفيثاغورس**، وحتى أعمال **لاغرانج وبيخات**. والحال ، قد لا يسع أيُّ إنسانٍ متنوّرٍ أن يشك اليوم في أن العبقرية البشرية لم تتبع دائماً ، في هذا التتابع الطويل للجهود وللاكتشافات، مساراً محدداً بدقةٍ ، والذي تكون معرفته الدقيقة المسبقة قد سمحت بشكل ما لأحد المفكّرين المطّلعين بما يكفي، التنبؤ بالتطورات الأساس المخصصة لكل حقبةٍ، وذلك قبل تحقيقها في المستقبل القريب نوعا ما، حسب اللمحة الصائبة المحددة مسبقاً، في بداية القرن الماضي، من قبل الشهير **فونتينيل**. على الرغم من أن الملاحظات التاريخية لم يُشر إليها إلا بشكل عرضيٍ، ولدواعٍ ثانويةٍ تماماً، في المجلدات الثلاثة الأولى من هذا البحث، مع ذلك فقد استطاع كل واحدٍ أن يثبّت فيها تلقائياً أمثلةً عديدةً ومؤكدةً لهذا التعاقب الحتمي، الأكثر تعقيداً لكنه أيضاً اعتباطيٌّ أقل من أي قانونٍ طبيعيٍ بحصر المعنى، سواء فيما يخص التطورات الخاصة لكل علم مستقلٍ، أو بخصوص التأثير المتبادل لمختلف أقسام الفلسفة الطبيعية. لقد كان على المبادئ الموضوعة مسبقاً، في بداية هذا العمل، حول المسار الأساس لتفكيرنا، وحول التسلسل العام

للعلوم، أن تسهّل كثيراً ملاحظاتٍ كهذه، وأن ترسّخ فيها، بشكل خاصٍ، منذ البداية، عقلانيةً ثابتةً، تملك أن تبسّط بعد ذلك، لدرجة كبيرةٍ، التحليل التاريخي، عندما سيتعيّن علينا القيام به مباشرةً. هكذا استطعنا إذن أن نتأكد، في حالات صعبة ومتنوعة، أن كل التطورات الكبيرة في كل عصر، وحتى في كل جيل كانت تنتج بالضرورة دائماً، في هذا الجانب، عن الحالة التي تسبقها مباشرةً؛ بحيث أن العباقرة الذين تنسب إليهم عادةً، بشكل حصريٍ تماماً، هذه التطورات، لم يكونوا يظهرون إلا كأصوات خاصّة لحركةٍ محددةٍ سلفاً، فتحت، عند غيابهم، مخارجٌ أخرى؛ وهذا ما يؤكده التاريخ غالباً، بالطريقة الأكثر وضوحاً، عندما يظهر عدة عقولٍ بارزةٍ مستعدة تماما لانجاز الاكتشاف الكبير ذاته بشكل متزامنٍ، والذي لم يكن له مع ذلك إلا صوت واحد. تستدعي كل أجزاء التطور البشري أياً تكن، في الواقع، كما سوف نقوم بتأكيد ذلك فيما بعد، ملاحظاتٍ متماثلةً بشكل أساسي بالرغم من أنها أكثر تعقيداً وذات قيمةٍ أقل. سيكون من غير المجدي بالتأكيد التوقف هنا عند أية أشارة مشابهة، وحتى لو كانت مختصرة، بما يخص الفنون بحصر المعنى، والتي بات تطورها الطبيعي، سواء الخاص، أو المرتبط، واضحاً بشكل كاف اليوم. سوف يلقى الاستثناء الجليّ المتعلق بالفنون الجميلة، تلقائياً، في دراستنا المباشرة للدينامية الاجتماعية، تفسيراً عقلانياً، كافياً تماماً، كما آمل، كي نمنع من الآن فصاعداً المفكرين الكبار من أن يروا في هذه الحالة الأساس نوعاً من الاعتراض الخطير على مجمل حركة البشرية الحتمية والمستمرة المنظم. بالنسبة للجزء من هذه الحركة الكبرى الذي يبدو اليوم الأقل قابليةً لإرجاعه إلى قوانين طبيعيةٍ، أي الحركة السياسية بحصر المعنى، التي ما زالت تُرى وكأنها مُدارة بشكل اعتباطيٍ من قبل مشيئاتٍ قويةٍ بشكل مناسب، ومع ذلك سوف يكون بإمكان كلُّ شخصٍ أن يعترف، بنفس القدر من الثقة أقله مما في أية حالةٍ أخرى، أن مختلف الأنظمة السياسية قد تعاقبت تاريخياً بالتأكيد حسب تسلسلٍ يمكن تقديره بشكل منطقيٍ جداً، في نظامٍ محددٍ بدقةٍ، لا أتهيب من تقديمه سلفاً وكأنه أكثر حتميةً من أي نظامٍ في مختلف الحالات، العامة وخاصةً الخاصة، للتفكير البشري، كما ستراه لاحقاً.

من جهةٍ أخرى، كي ننميَّ أكثر هذا الشعور الأولي الضروري بالوجود الحتمي للقوانين الوضعية في الدينامية الاجتماعية، وفق أي جانب يتم النظر إليه، سوف يستطيع القارئ أن يستعين بشكل مفيد من الترابط الجوهري المُثبت من قبل، بخصوص الحالة السكونية، بين مختلف العناصر الاجتماعية. فهو ينبغي، بالأولى، أن يدوم خلال الحركة ، التي دون ذلك، قد تنتهي تلقائياً إلى تشجيع التفكك الكامل للنظام، كما في الميكانيك. والحال ، ييسّط ويقويّ معاً تأملٌ علاقةٍ كهذه البراهين الأولية للنظام الديناميكي الضروري، بما أنه يكفي إذن إثبات ذلك وفق أي جانبٍ ، كي نكون في الحال مُخولين منطقياً لتوسيع المبدأ ذاته سلفاً في مختلف الجوانب الاجتماعية؛ الأمر الذي يربط مباشرةً ما بين كل الأدلة الجزئية التي يمكن أن نكتسبها تباعاً على واقعية هذا المفهوم العلمي. في اختيار واستخدام هذه التحقيقات المختلفة، فإني أدعو القارئ إلى أن يلاحظ أولاً أن قوانين الدينامية الاجتماعية ، من خلال طبيعة الموضوع، يجب أن تكون بالضرورة قابلةً للفهم لاسيما وإنها تعني شعوباً أكثر اتساعاً، حيث للاضطرابات الثانوية تأثيرٌ اقل، تماماً كما حددت ذلك من قبل بالنسبة للقوانين السكونية. ينبغي من جهةٍ أخرى أن نسجل هنا، في هذا الصدد، بوصفها الأكثر ديناميكية بوجه خاص هذه الفكرة المماثلة ، بأن القوانين الأساس تصبح أيضاً، بالضرورة، أشد مقاومة وبالتالي مُقدَّرةً أكثر ، لاسيما وأنها تطبق على حضارةٍ أكثر تقدماً، بما أن الحركة الاجتماعية، المبهمة بداية وغير المؤكدة، يجب عليها أن تفصح عن نفسها وأن تترسخ أكثر كلما اتسعت، متجاوزةً، بقوة متزايدةٍ، كل التأثيرات العرضية. سوف يستطيع هذا التفكير المضاعف الدائم، القابل للتطبيق في كل الجوانب الاجتماعية، كما آمل ، إذا ما استُخدم بشكل مناسب، أن يوجّه القارئ بنجاحٍ في العمل التمهيدي الذي عليَّ أن أحدده له الآن، ولا أملك أن أعفيه من ذلك، من أجل أن يتابع دراسة المجلد الحالي بشكل مفيد. أما بخصوص التنسيق الفلسفي لهذه الأدلة الجزئية الأولية ، التي لا يبتعد ترابطها عن العلم أبداً ، فإنه ينبغي أخيراً أن أنبّه القارئ أيضاً أن التطور الأساس للبشرية المقدر بالمقارنة في مختلف الجوانب الاجتماعية، ينبغي أن يكون خاضعاً بالضرورة، من خلال طبيعة الموضوع، إلى قوانين طبيعيةٍ تجريبيةٍ قدر ما يتعلق بظواهر أكثر تعقيداً، حيث على حالات عدم الانتظام الناتجة عن التأثيرات الفردية أياً تكن أن تزول بشكل أكبر طبيعياً.

وهكذا ندرك أي تناقضٍ لا عقلاني لابد أن يكون هناك اليوم، على سبيل المثال، عند النظر، إلى الحركة العلمية على أنها خاضعةً إلى قوانين وضعيةٍ من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى، إلى الحركة السياسية على أنها اعتباطيةً بشكل أساسي؛ لأن هذه الحركة السياسية، وبمقتضى تعقيدها الفائق، وقد هيمنت أكثر على التقلبات الفردية، ينبغي أن تكون، في الواقع، مُحددةً مسبقاً بشكل محتّم أكثر من الحركة الأخرى، حيث تمارس العبقرية الشخصية سلطة أكبر بالتأكيد ، كما سنعرف ذلك مباشرةً عند الحديث عن الحدود الأساس للعمل الاجتماعي. مهما تعين أن يبدو مبدأ كهذا مفارقاً اليوم، لا أشكُّ أبداً في أنه سيكون مؤكدا في النهاية من خلال فحصٍ مُعمَّقٍ للموضوع .

طبقاً لإشارتي الأولى، تُراجع الآن، بطريقة تلقائيةٍ ويتعذر ردها، إمكانية تمييز الروح العامة الحقيقية لعلم الاجتماع الديناميكي بأسلوب مختصر، مُقتصرين فيه على دراسة تطور البشرية الأكيد والمتواصل، الذي يشكل فيه الموضوع العلمي الحقيقي، دون إبداء أي رأي حول مسألة الكمال الإنساني الشهيرة. قد يكون من السهل عليَّ البقاء حتى النهاية في حال كهذه، مُستبعداً كلياً هذه المجادلة الحادة جداً، التي يبدو اليوم، نتيجة الانشغالات غير العقلانية لفلسفتنا السياسية، أنه عليها توفير الأساس الأولي لنظامٍ كاملٍ من المفاهيم الاجتماعية: قد يكون التفوق المفترض لهذا النقاش حظي منذ ذلك الوقت باهتمامٍ أكيد ، وأن يكن بشكل غير مباشر، من خلال مجرد تنفيذ هذه الدراسة الكاملة للتطور البشري، بغض النظر عن كل اعتبار لقابلية الكمال. لكن، أيّاً تكن مفيدةً هذه الصرامة العلمية الدقيقة، التي ينبغي في الواقع أن تسود في بحثٍ منهجيٍ، وبالرغم من أن ميلاً نظرياً كهذا يجب حتى أن يهيمن مباشرةً في كامل بقية هذا المجلد، فإنه عليَّ مع هذا ، هنا، في أول مشروعٍ أولي عقلاني، أن أعلّق أهميةً حقيقةً على مختلف الإيضاحات الأساس التي يمكن أن تقتضيها الحالة الفلسفية الحالية، حتى عندما تظهر، من وجهة النظر العلمية النهائية، أنها مكملةً وثانويةً تماماً. لذلك أعتقد أنه من المفيد أن أبحث الآن، في كلمات قليلة، لكن بشكل مباشر، هذا النزاع الفلسفي، المفخَّم بشكل سخيفٍ جداً؛ فهو سيخدمنا من جهةٍ أخرى في الانتقال الطبيعي إلى التقييم العقلاني للحدود العامة للعمل السياسي.

يجب أولاً على العقل النسبي جوهرياً الذي يجب من الآن فصاعداً أن تُفهمَ فيه كل مفاهيم السياسة الوضعية أياً تكن، أن يدفعنا لأن نستبعد نهائياً، كونه عبثياً بقدر ما هو دون فائدةٍ، الجدال الميتافيزيقي المبهم حول نمو سعادة الإنسان في مختلف عصور الحضارة: الأمر الذي يقصي تلقائياً الجزء الأساس الوحيد من المسألة الذي قد يكون من المستحيل حقاً الحصول على توافق حقيقي ودائم حوله. بما أن سعادة كلّ فردٍ تقتضي انسجاماً كاملاً بين مجمل تطور ملكاته المختلفة، والنظام الكلي للظروف أياً كانت والتي تهيمن على حياته، وبما أن توازنا مثل هذا يعمل، من جهةٍ أخرى، على أن ينشأ تلقائياً بدرجةٍ معينة، فلن يكون ثمة مجال لأن نقارن بشكل موضوعي، لا من خلال أي شعورٍ مباشر، ولا حتى من خلال أي طريقٍ عقلاني، بخصوص السعادة الفردية، أوضاعاً اجتماعية تكون مقارنتها الكاملة مستحيلةً بالتأكيد: من المناسب تقريبا، طرح السؤالِ الشائك والمبهم عن السعادة الخاصة بمختلف البنى الحيوانية، على التوالي ، أو لدى الجنسين في كلِ نوعٍ.

بعد أن أبعدنا دون رجعة إذن هذا النص الذي لا ينضب من الخطابات السخيفة أو الإنشاءات العقيمة، فإن التحليل الوضعي للمفهوم الحالي المبهم للكمال البشري لا يعود، في الواقع، يسمح بالاستمرار فيه لأية فكرةٍ جوهريةٍ أخرى سوى الفكرة العلمية للغاية المتعلقة بتطورٍ مستمرٍ للطبيعة البشرية، ملحوظة في مختلف مظاهرها الأساس، تبعاً لانسجامٍ دائم، وحسب قوانين ثابتة للتطور. والحال هذه، فإن هذا التصور، الذي بدونه لا يمكن أن يوجد علم اجتماع حقيقي، يقدم بالتأكيد، حتى حسب التفسيرات التمهيدية وحدها المحددة سابقاً، الحقيقة الأكثر صراحةً: ليس ثمة أي نقاشٍ ممكنٍ مع الذين ينكرونه ؛ لا أكثر منه في أي علم كان مع هؤلاء الذين يرفضون مفاهيمه الأساس، على سبيل المثال، السلسلة العضوية، في البيولوجيا، والتي تشكل السلسلة الاجتماعية فيها المعادل الفلسفي. من الواضح إذن أن البشرية تتطور دون توقف عبر المسار التدرجي لحضارتها، خاصةً من جهة الخواص الأبرز لطبيعتنا ، في مختلف الجوانب، المادية، الأخلاقية، الثقافية وأخيراً السياسية: أي أن هذه الخواص، الموجودة ولكن الفاترة نسبياً في البداية، تبدأ شيئاً فشيئاً، من خلال تدريبٍ متسعٍ أكثر فأكثر ومنتظمٍ، تطوراً أكثر اكتمالاً، في الحدود التي تفرضها البنية الجوهرية للإنسان. تقتصر كل المسألة الفلسفية الآن،

إذن ، من أجل تحفيز التعادل النهائي بين فكرتي التطور والكمال، الأولى النظرية، والأخرى العملية، على إعلان إذا ما كان يجب على هذا التطور الأكيد أن يُعتبر بأنه مُترَافقٌ حتماً، في الحقيقة، بتحسنٍ مُطابقٍ، أو بتطورٍ ما بحصر المعنى. والحالة هذه، بالرغم من أن العلم ربما امتنع عن أن يحل مباشرةً شكاً عملياً مثل هذا، دون أن يتوقف مع ذلك عن أن يتابع بشكل مفيدٍ أبحاثه العلمية الحرة، فإنه لا ينبغي لي في هذا الأثناء أن أتردد في إعلان، بالطريقة الأكثر وضوحاً، أن هذا التحسن المستمر، وهذا التقدم الثابت، يبدوان لي مؤكدين بقدر التطور نفسه الذي نتجا عنه، شريطة أن لا نتوقف مع هذا عن تصورهما، وكذلك هذا التطور، وكأنهم خاضعون حتماً، تحت أي شكلٍ كان، إلى غايات أساسيةٍ، منها ما هو عام، ومنها ما هو خاص، والتي سيتمكن العلم لا حقاً من تمييزها، على الأقل في الحالات الأكثر أهميةً؛ وهذا ما سوف يستبعد في الحال التصور الوهمي بالاكتمال غير المحدود. يجب من جهةٍ أخرى أن يكون من المفهوم دائماً أنه، من أجل هذا التحسن، كما بالنسبة لهذا التطور، سوف ننظر بشكل أساس إلى مجموع البشرية، بدلاً من أن ننظر إلى شعب ما على انفراد. وعلى هذا الأساس، يقود التطور البشري باستمرار، كما يبدو لي في الواقع، تحت مختلف الجوانب الأساس لطبيعتنا، تحسناً مضاعفاً ومتزايداً، ليس فقط في الشرط الجوهري للإنسان، الأمر الذي سيكون من الصعب النقاش فيه اليوم ، بل وحتى أيضاً، وهو الأمر الأقل قبولا ، في سماتنا المطابقة: العبارة الخاصة بـ التحسن تتناسب بشكل خاصٍ مع الصفة الثانية للتقدم. من وجهة النظر الأولى، لستُ بحاجةٍ للتوقف هنا إطلاقاً لإقامة الدليل على التحسن الواضح الذي أدخله التطور الاجتماعي على النظام الخارجي لشروط وجودنا، سواء من خلال عمل متنام وموجه بحكمة على العالم المحيط، وفقا لتقدم العلوم والفنون، أم من خلال التهذيب المستمر لأخلاقنا ، أم، أخيراً، من خلال التحسين التدرجي للمنظومة الاجتماعية: في هذا الجانب خصوصاً، موضع النزاع الأكبر في أيامنا ، لن تدع تتمة هذا المجلد، كما آمل ، أيَّ مجال للشك، بالرغم من التخلف السياسي المفترض المنسوب إلى القرون الوسطى، حيث كانت حالات التقدم، على العكس من ذلك، سياسيةً بشكل رئيسي. يجيب بشكل كاف واقعٌ عامٌ متعذر رده، في هذا المعنى الأولي، على كل الخطابات

السفسطائية: إنه التزايد الدائم والمتواصل للسكان على وجه الكرة الأرضية كلها، نتيجة لتطور حضارتهم، رغم أن الأفراد يلبون فيه مجمل حاجاتهم المادية بشكل أفضل. لابد أن يكون ميلٌ كهذا للتحسين المستمر للشرط الإنساني تلقائيا جداً ولا يمكن مقاومته أبداً بحيث أنه تمكن من الثبات بالرغم من الأخطاء الجسيمة، وخاصةً السياسية، التي استطاعت، في كل زمنٍ، أن تستنفذ وتبطل الجزء الأكبر من قوانا المختلفة. حتى في عصرنا الثوري، بالرغم من التنافر الأشد وضوحاً بين النظام السياسي والحالة الحضارية العامة، فمن غير المشكوك فيه أن يمتد التحسن، ليس فقط من الناحية المادية والناحية الثقافية، وهذا ما هو مؤكدٌ، لكن أيضاً، في الواقع، من الناحية الأخلاقية، وإن كان للاختلال العابر أن يُريك فيه التطور الجوهري بشدة. بخصوص الوجه الأخر من المسألة، أي بخصوص تحسن ما تدرجي وبطيء جداً للطبيعة البشرية، ضمن حدود ضيّقة جداً لكنها قابلةٌ للتقدير لاحقاً بالرغم من أنها غير معروفة تماماً حتى وقتنا الحاضر، يبدو لي من المستحيل منطقياً، من وجهة نظر الفلسفة البيولوجية الحقيقية، أن لا نقبل أبداً هنا، إلى درجةٍ معينة، المبدأ المتعذر رده للشهير **لامارك**، بالرغم من مبالغاته الواسعة والواضحة، حول التأثير الحتمي لممارسةٍ متجانسةٍ ومتواصلةٍ في كل عضوية حيّة، وخاصةً لدى الإنسان، في خلق اكتمالٍ عضويٍ قابلٍ لأن يثبت تدريجياً في العرق البشري، بعد مثابرة ممتدةٍ بما يكفي. إذا ما تأملنا بشكل خاصٍ، بالنسبة لمسألةٍ دقيقةٍ أيضاً، الحالة الأكثر تمييزاً، أي حالة التطور الفكري، فإنه لا يمكن، كما يبدو لي، أن نرفض، دون أن تكون التجربة بالمقابل قد أثبتت بشكل كاف[24]، قبول وجود استعداد طبيعي أكبر للتنظيم العقلي لدى الشعوب المتحضرة

(24) لقد حاول البعض عبر تجارب دائبةٍ معرفة إذا ما قد يتمكن شباب متوحشون، أُخذوا في فترةٍ مبكرةٍ من العمر، من أن يصبحوا، من خلال تربيةٍ مناسبةٍ، وحسب مجموعةٍ من الظروف الجيدة، مؤهلين جيداً لحياتنا الاجتماعية كالأوروبيين الحاليين. يبدو أن الحدث قد أظهر دائماً على وجه التقريب، وعلى العكس من ذلك، ميلاً، اذا جاز القول لا يقاوم، خاصةً في الجانب الأخلاقي، لاستعادة الحياة البدائية، بالرغم من كل الاحتياطات المستخدمة: الأمر الذي قد يشكل، كما يبدو لي، سبباً قوياً للتقرير في المسألة المطروحة. لكن ومع أن هذه الأنواع من التجارب قد تم استلهامها في العادة من خلال الغايات الأكثر رزانةً والأكثر

جداً، بمعزل عن أية ثقافةٍ، أو، وهو أمر مُعادلٌ لذلك، استعداد أدنى عند الأمم الأقل تقدماً؛ شريطة أن تقع المقارنة دائماً ، بقدر الإمكان، بين أفراد من بنية ذهنية متماثلة، وخاصةً، على سبيل المثال، لدى متوسطي الذكاء. على الرغم من أن الخصائص الذهنية يجب أن تكون، دون شك، قد تغيرت أساساً بفعل التطور الاجتماعي، مع ذلك فإن قوتها الدنيا النسبية في التركيب الجوهري للإنسان تسمح كما يبدو لي أن انتقل، من باب أولى تقريبا، من تحسنها المفترض، إلى الاكتمال النسبي للكفاءات الأكثر وضوحاً وليست الأقل ممارسةً، ما عدا مع ذلك المراجعة اللاحقة المحتملة لنظرة فلسفيةٍ كهذه، تبعا للتنفيذ المناسب المباشر لتفحصٍ علميٍ ضروريٍ. من الناحية الأخلاقية بشكل خاصٍ، يبدو لي من المؤكد أن التطور التدريجي للبشرية يسعى إلى أن يشجع باستمرارٍ، ويحقق في الواقع إلى درجةٍ ما ، غلبة متزايدة لميول طبيعتنا الأكثر نبلا، كما سأشرح ذلك في مكانه المناسب. بالرغم من أن الغرائز الأكثر سوءاً تستمر بالضرورة في البقاء، من خلال تغيير مظاهرها فقط ، في حين أن ممارسةً أقل ثباتا وأكثر ضبطاً يجب أن تسعى إلى إضعافها تدريجياً؛ وينتهي تنظيمها المتزايد بالتأكيد بجعلها تشارك بشكل غير إرادي في الحفاظ على التناسق الاجتماعي الجيد، وخاصةً في البنى الأقل وضوحا، التي تشكل الغالبية الساحقة.

تكفي مختلف التفسيرات هنا، بالرغم من أنها مُختصرةٌ، كي تُثبت بوضوحٍ أنه يمكن للتطور المستمر للإنسانية أن يُعتبر دائماً كاكتمال حقيقي تدريجي، ضمن الحدود المناسبة. ولدينا الحق المنطقي إذن أن نقبل، في علم الاجتماع، المعادل الحتمي لهاتين العبارتين العامتين، كما نفعل ذلك عادةً، في علم الأحياء، عند الدراسة المقارنة للعضوية الحيوانية. بيد أنه، يجب عليَّ، كما يبدو لي، أن أُثابر بشكل خاصٍ على التعبير الأول، الذي، لحسن الحظ، لم يجر حتى الآن تشويهه من خلال استخدام غير عقلاني، والذي يبدو مناسبا بوجه خاص لتوجُّهٍ علميٍ ما. هذا التفضيل، في نظري، هو مبرر أكثر ، حتى في الجانب العملي، لاسيما وأن

حرصاً، فقد جرى تصورها ومتابعتها بطريقة أقل عقلانيةً بكثير، من أن ننسب إليها قيمةً علميةً حقيقيةً.

النعت بـ**التطور**، يملك، بطبيعته، الأفضلية الثمينة بأن يحدد مباشرةً على بماذا يتمثل، بالضرورة، **الاكتمال** الحقيقي للبشرية؛ لأنه، يشير في الحال إلى النمو التلقائي البسيط، المدعوم تدريجياً بثقافةٍ مناسبةٍ، وإلى سمات جوهريةٌ موجودةٌ قبلا دائماً تشكل مجموع طبيعتنا، دون أي إدخال لسماتٍ جديدة. لأن التعبير الثاني لا يمتلك أبداً خاصيّةً كهذه، خاصة بسبب استخدامه الخاطئ الذي يحصل كثيرا في أيامنا، سوف يتوجب علينا من الآن فصاعداً، دون أي تصنُّعٍ متحذلق، التخلي عنه بالضرورة، لكن على أن نأخذ دائماً التعبير الأول في بعده الفلسفي الكامل، سواء العلمي، أو العملي، وقد تحدد الآن بما يكفي.

لكي ننتهي من التوصيف الموجز لهذا التصور التمهيدي للتطور البشري، الذي يشكل الموضوع الخاص لكل علم الاجتماع الديناميكي، عليّ أن أُشير أيضاً، من وجهة نظر أخيرة، إلى الميل العام الذي لابد أن يخلقه تلقائياً اعتبار الحالة الاجتماعية دائماً، مأخوذة في مختلف المظاهر الأساس، وكأنها كانت بالضرورة كاملة، في كل عصرٍ، بالقدر الذي كان يقتضيه عمر البشرية المطابق، مقترنة مع النظام الملازم للظروف أياً تكن التي أُنجز تطورها الحالي تحت سيطرتها. هذا الاتجاه الفلسفي، الذي بدونه، وأجرؤ على قول ذلك، سيبقى التاريخ غير مفهوم بشكل جذريّ، يصبح بشكل طبيعي المكمل الضروري للميل الفكري، المماثل تماماً، المُثبت من قبل بالنسبة لعلم الاجتماع السكوني: فالأول يخص التقدم قدر ما يخص الآخر النظام؛ وينتج كل منهما حتما من نفس المبدأ الواضح، أي من هذه الغلبة التي لا تُرَدّ لوجهة النظر النسبية على وجهة النظر المطلقة، التي تميز بشكل أساسي، في أي موضوعٍ كان، الذهنية العامة الحقيقية الخاصة بالفلسفة الوضعية. إذا كانت مختلف العناصر الاجتماعية لا تستطيع أبداً، مع الزمن، أن لا تراعي تلقائياً هذا الانسجام الكلي فيما بينها، وهو المبدأ الأول للنظام الحقيقي؛ كذلك فإنه لن يسع أيٌّ منها، أو مجموعها أن يتجنب، في كل وقتٍ، أن تكون أساساً متقدمةً بقدر ما كان يسمح بذلك النظام الكلي لمختلف التأثيرات الداخلية أو الخارجية، في إكمالها الفعلي. في هذه الحال ليس أكثر مما في الحال الأخرى لا يتعلق الأمر إذن، بالنتائج النهائية، ولا بالوجهة المناسبة أيا كانت. إنها دائماً، بخصوص الحركة، كما اكتشفنا ذلك من قبل بالنسبة للوجود، التتمة البسيطة الحتمية لهذا النظام

الطبيعي، التي تنتج عن قوانين طبيعيةٍ ثابتةٍ، إزاء كل الظواهر الممكنة، والتي يجب أن تظهر فقط بطريقة أقل انتظاماً، لكنها حتميةٌ بالطريقة ذاتها، بخصوص الظواهر الاجتماعية، سواء السكونية أو المتحركة، بمقتضى تعقيدها الزائد. ويجب أن يستبعد المبدأ ذاته أيضاً، دون شك، من هذا الموضوع الجديد، هذا الاتهام غير المنطقي بالتفاؤل المزعوم، الذي أوضحت رأيي بشأنه بما يكفي في ما يتعلق بالسكون الاجتماعي، والذي لا يقلّ هنا غرابةً بالتأكيد. قد يعني هذا دون شك أن ننسب إلى الإجراءات السياسية بحصر المعنى قوةً مبهمةً، معاكسةً جذرياً لمجموع الملاحظات، عندما ننسب إليها أساساً التطورات الاجتماعية، كما سأقوم بشرح ذلك مباشرةً. بما أن الكمال الفعلي ينتج بشكل خاصٍ عن تطور البشرية التلقائي، فكيف قد يستطيع، في كل وقت، أن لا يكون بالضرورة ما أمكنه أن يكون حسب مجمل الحالة؟ لكن هذا الميل العقلاني لا يستبعد إطلاقاً، كما أثبتُ ذلك من قبل، إمكانية، وحتى حاجة، الحالات شاذة أيا تكن، سواء كانت غير إرادية، أم حتى إرادية، والتي يجب أن تكون هنا أكثر وضوحاً بشكل طبيعيٍ من أية حالةٍ أخرى، بالرغم من أنها لا تزال محصورة مع ذلك حتماً بين بعض الحدود الأساس، المفروضة من قبل مجمل شروط الموضوع، والتي دون وجودها قد تصبح ظاهرة التقدم المستمر العامة غير قابلة للتفسير بالتأكيد. اعتبارٌ فلسفيٌ مثل هذا يميل فقط، في التفحص الاعتيادي للظواهر الاجتماعية، سواء المُنجزة، أو الحالية، إلى تغليب هذا التساهل العلمي الحكيم، الذي يقضي بتقدير أفضل، وحتى بالفهم بسهولة أكثر ، للتسلسل التاريخي الحقيقي للأحداث، دون استبعاد، بأية طريقة كانت، عندما تتطلب الحاجة ذلك، لا الرفض القاطع، ولا بشكل خاص التصور المباشر الحر للتدخل البشري الأكثر فعاليةً، الذي سوف تجعله تتمة هذا المجلد، كما آمل نلك، مؤكداً تماماً.

يقود مجمل الأفكار السابقة بشكل طبيعي تفحص التصور الأساس الخاص بعلم الاجتماع الديناميكي تحت مظهر رئيسي أخير، أكثر قابليةً للغاية من أي مظهر آخر لأن يبرز مباشرةً، في التطبيق، الطابع الفلسفي الحقيقي للسياسة الوضعية. يتعلق الأمر بمبدأ الحدود العامة لأي عملٍ سياسيٍ، حيث يجب على مفهومه المنطقي بشكل خاص أن يبدد في الحال اليوم العقل المثالي، المطلق، وغير

المحدود، الذي ما يزال يسيطر عادةً، بتأثير الفلسفة الميتافيزيقية الغالب، على منظومة الأفكار الاجتماعية، كما شرحت ذلك في بداية هذا الدرس. قد لا يستطيع أي إنسانٍ عاقلٍ من الآن فصاعداً أن يتجاهل بداية الوجود الحتمي لحدود كهذه، بغض النظر عن تحديدها الفعلي، ما لم يستمر في استخدام جديٍ للفرضية الدينية القديمة، التي تقدم المشرِّع كناطق بسيط بلسان عناية إلهيةٍ مباشرة ومستمرة، التي ، قد لا يستطيع أحد، في الواقع، قبول أية حدود لتأثيرها. لم يعد زمننا يقتضي أبداً أدنى تفنيد عقلاني لمفاهيم كهذه، كفّت حتى عن أن تكون مفهومةً بشكل حقيقيٍ من أكثر أنصارها إصراراً، بالرغم من أن العادات الفكرية المنكمشة في ظل هيمنتها الطويلة لا تزال بعيدة عن أن تكون، في أيامنا، قد صُححت بشكل كاف. لأن العمل البشري في أي نظام للظواهر، محدود جداً بالضرورة ، بالرغم من قوة المشاركة الأكثر اتساعاً، الموجهة بالحيل الأشد براعة، سيكون من المستحيل بالتأكيد أن نفهم تحت أي عنوان يمكن للظواهر الاجتماعية وحدها أن تُستثنى من هذا التحديد الجوهري، كنتيجة حتمية لوجود القوانين الطبيعية ذاته. أيّاً تكن الإيحاءات المخيبة للآمال للغرور البشري ، فإن كل رجل دولة يجب أن يكون، بعد ممارسة كافية للسلطة السياسية، مُقتنعاً جداً عادةً، من خلال تجربته الشخصية الخاصة، بحقيقة هذه الحدود الحتمية المفروضة على العمل السياسي من قبل مجمل التأثيرات الاجتماعية، والتي لابد أن ينسب إليها الإجهاض المألوف للقسم الأعظم من المشاريع العبثية التي كان قد حلم بها بالسرّ أولاً: ربما تعين أن يكون حتى هذا الشعور كاملاً، بالرغم من أنه مكنونٌ في أغلب الأحيان، لا سيما وأن السلطة كانت قد اتسعت أكثر، لأن عجزه عن مقاومة القوانين الطبيعية للظاهرة كان لابد أن يصبح أكثر حسماً، ما لم يكن التفكير قد استطاع مع ذلك أن يقاوم حينها كفايةً النشوة التلقائية التي تنتج عنه في أكثر الأحيان. دون الإلحاح أكثر على هذا المبدأ الواضح، الذي قد لا يسع علم الاجتماع الحقيقي أبداً أن يكون موجوداً بدونه، فإنه يجب الآن الإشارة إلى الكفاءة الضرورية للفلسفة السياسية الجديدة في أن تحدد دون ريب، كتطبيق مباشر ومتواصل لتطورها العلمي، مع كل التدقيق الذي تقتضيه طبيعة الموضوع والذي يكفي للحاجات الحقيقية، بماذا تتمثل هذه الحدود الأساس، سواء العامة أو الخاصة، الدائمة أو الحالية.

يجب، لأجل هذا، أن نقيّم أولاً في أيّ شيء يمكن أن يكون المسار الثابت للتطور البشري مُتأثراً بفعل مجموع أسباب التغير أياً تكن، التي يمكنها أن تكون منصبّة عليه دون أي تمييز فيما بينها؛ وبعد ذلك سوف نتفحص أي مستوى من الأهمية يمكن أن يحتله، بين مختلف هذه المُغيِّرات الممكنة ، العمل الإرادي والمحسوب لتشكيلاتنا السياسية: هكذا هو الترتيب العقلاني المفروض من قبل طبيعة الموضوع، معتبرين من جهة أخرى النقطة الأولى بأنها أكثر أهميةً ، في المبدأ العام، مما يمكن للثانية أن تكونه، وحتى بأنها الوحيدة التي تعتبر سهلة المنال تماماً اليوم.

وفق وجهة النظر الأساس هذه، يتوجب علينا في البداية أن ندرك الظواهر الاجتماعية بكونها، بالضرورة، وحتى بمقتضى تعقيدها العالي، الأكثر قابليةً للتغيير من بين الجميع، وفقا للقانون الفلسفي الذي قمتُ بإثباته في هذا الصدد في المجلدين السابقين. وهكذا، تقتضي مجموعة القوانين الاجتماعية بالطبع حدود تغيير أكثر اتساعاً مما تسمح به حتى منظومة قوانين علم الأحياء بحصر المعنى، وبالأحرى ، منظومة القوانين الكيميائية، أو الفيزيائية، أو الفلكية بوجه خاص. إذا ما كان التدخل البشري يشغل بين مختلف الأسباب المُغيِّرة، مستوى التأثير النسبي ذاته، بما أنه من الطبيعي أن نفترض ذلك في البداية، فسوف يجب إذن أن يكون تأثيره في الواقع أكثر أهميةً في الحالة الأولى منه في أية حالةٍ أخرى، بالرغم من كل مظهرٍ مُعاكسٍ. ذلك هو الأساس العلمي الأول للآمال العقلانية بإصلاحٍ منهجيٍّ للبشرية: ولهذا السبب، يجب أن تبدو أوهامٌ من هذا النوع معذورةً بالتأكيد أكثر مما في أي موضوعٍ آخر. لكن، بالرغم من أن التغييرات، الناتجة عن أسبابٍ مختلفة، قد تكون، هكذا بالضرورة أكبر، في نظام الظواهر السياسية، مما هي عليه بالنسبة لظواهر أكثر بساطةً وأقل تنوعاً، فإنها لن تستطيع مع ذلك الارتقاء أبداً، هنا كما في مكانٍ آخر، وحتى أكثر من أي مكانٍ آخر، إلى ما فوق طبيعة التغييرات الخالصة، أي أنها تبقى دائماً تابعةً بشكل جذريٍّ إلى القوانين الأساس، سواء السكونية أم الديناميكية، التي تنظّم الانسجام الدائم لمختلف العناصر الاجتماعية والتتابع المستمر لتغييراتها المتتالية. ليس ثمة تأثيرٌ مُربكٌ، سواء خارجي، أو بشري، يمكنه العمل على أن تتواجد معاً، في عالم السياسة الحقيقي، عناصر

متنافرةً، وأن لا يُفسد، لهذا السبب، القوانين الطبيعية الحقيقية لتطور البشرية: شريطة طبعا أن نكون أخذنا في الدراسة الوضعية للتضامن الاجتماعي وللتطور البشري في الاعتبار الكافي أولاً مجمل الأسباب الثابتة، سواء الداخلية، أو الخارجية جداً، التي يجب أن تتحقق تحت سيطرتها الكاملة ظواهرٌ مثل هذه، كما سأشرح ذلك بشكل خاصٍ في الدرس التالي. إن الغلبة التدريجية المحتومة للتأثيرات المتواصلة، التي مهما أمكن أن تبدو سلطتها غير محسوسةٍ، هي اليوم مقبولةٌ إزاء الظواهر الطبيعية كلها؛ وسيتعين أن نطبقها أيضاً على الظواهر الاجتماعية، حالما سننشر فيها طريقة التفلسف ذاتها. على ماذا يمكن أن ترتكز إذن التغييرات الأكيدة التي بنيتها وحياتها السياسيتان حساستان للغاية، بما أنه لا شيء يمكن أن يُفسد فيهما قوانين الانسجام أو قوانين التعاقب؟ هذه الحيرة غير العقلانية، الطبيعية جداً اليوم بأكثر من أن تكون مُستنكرةً البتة من قبل الفلسفة، تدفع لنسيان أن التغييرات ، في كل فئات الظواهر، تستند دائماً وبشكل حصريٍ إلى قوتها وإلى طريقتها الثانوية في الإكمال الفعلي، لكن دون القدرة على التأثير أبداً لا على طبيعتها الخاصة ولا على تسلسلها الأساس، هذا الذي، برفعه السبب المُربك إلى ما فوق السبب الجوهري، فسوف يدمِّر في الحال كل تناسقٍ القوانين الحقيقية للموضوع. إذا ما طُبق على عالم السياسة، فإن هذا المبدأ الضروري للفلسفة الوضعية يُظهر بشكل عامٍ، بالنسبة للجانب السكوني، أنه قد لا يسع مختلف التغييرات الممكنة أن تقوم فيه أبداً إلا على القوة الواضحة إلى حدٍ ما لمختلف الميول الخاصة تلقائياً بمجموع كل وضعٍ اجتماعي، منظوراً من وجهة نظرٍ ما ، لكن دون أن يستطيع أي شيءٍ، بأية حالٍ، منع أو خلق هذه الميول الخاصة، ولا، باختصار، تغيير طبيعتها: كذلك، من الناحية الديناميكية، يجب أن يتم تصور التطور الأساس للبشرية على أنه قابلٌ للتغيير، بدرجاتٍ محددةٍ، بالنسبة لسرعته وحدها، لكن دون أي قلبٍ في النظام الأساس للتطور المستمر، ودون أن يكون ثمة حاجةٌ لوسيط غير ذي أهميةٍ يمكن تجاوزه تماما. نستطيع أن نكوِّن لأنفسنا، في كل الجوانب، فكرةً فلسفيةً صائبة عن الطبيعة الأساس لهذه التغييرات الحقيقية من خلال تشبيهها بشكل خاصٍ بالتغييرات المماثلة في البنية الحيوانية، القابلةٌ للمقارنة معها بدقةٍ، كونها خاضعةً لشروط مماثلة، أكانت

سكونية أو ديناميكية؛ مع هذا الاختلاف الوحيد المنطقي، الذي قمنا بتوقعه من قبل، بأن التغييرات الاجتماعية يمكن ويجب أن تصبح أكثر اتساعا وأكثر تبدُّلاً من التغييرات البيولوجية البسيطة، مُفترضين، بالطبع، وسطاً وبنيةً ثابتين. كون النظرية العامة الصحيحة لحدود التغيير هذه ما تزال في الأساس قيد الإنشاء، في علم الأحياء، كما عرفنا ذلك في المجلد السابق، منذ أعمال **لامارك** التي حددتْ مبدأها، فقد لا يسعنا أن نأمل أنه يمكن لعلم الاجتماع أن يكون اليوم أكثر تقدماً على هذا الصعيد. لكن يكفي هنا أننا قمنا ، من وجهة النظر هذه، بوصف العقل العام الحقيقي، سواء بالنسبة للسكونية أو الديناميكية الاجتماعيتين. والحال، إذا ما تأملنا مباشرةً، تحت أول أو ثاني عنوان، المبدأ الذي طرحته تواً فإنه سيكون من المستحيل، كما أعتقد، رفضه جدياً، تبعاً لمجمل الملاحظات السياسية: من جهة أخرى سوف تتطور قوته لاحقاً، من خلال استخدامه التلقائي في تتمة هذا المجلد. لا يوجد، في المستوى الفكري، الأسهل تقييما اليوم، أي تأثيرٍ عرضيٍ، ولا أي تفوقٍ فرديٍ، يستطيع، على سبيل المثال، أن ينقل إلى عصر ما الاكتشافات المحفوظة حقاً لعصرٍ لاحقٍ، حسب المسار الأساس للذهن البشري، ولا حتى العكس بالعكس. يؤكد تاريخ العلم بشكل خاصٍ، بالطريقة التي لا تقبل الاعتراض، هذا الخضوع الوثيق للعبقريات وحتى أكثرها شهرة اتجاه الحالة المعاصرة للذهن البشري، حيث قد يكون من النافل أن نذكر هنا أياً من الأمثلة التي لا تحصى، وبشكل أساسي بما يتعلق بتحسين مختلف مناهج البحث، سواء العقلية أم التجريبية. والأمر عينه، بالأحرى، في الفنون بحصر المعنى، خاصةً بما يتعلق بالوسائل الآلية لاستبدال العمل البشري. قد لن يكون بوسعنا الشك أكثر، في الواقع، بخصوص التطور الأخلاقي لطبيعتنا، والذي تحدد صفته بالتأكيد بشكل خاصٍ، في كل زمن، حالة التطور الاجتماعي المطابقة، مهما تكن التغييرات الإرادية الناتجة عن التربية، وحتى التغييرات التلقائية المتعلقة بالتنظيم الفردي. يحدد كل شكل من الأشكال الأساس للوجود الاجتماعي، نظاماً معيَّناً من الأخلاق الملازمة له حيث توجد سمتها المشتركة بسهولة لدى كل الأفراد، وسط فروقهم المميزة: ثمة بالتأكيد، على سبيل المثال، حالةٌ بشرية ما حيث يمارس السكان الطيبون بالضرورة عادات من الوحشية، والتي يتخلصون منها، دون عناءٍ

تقريباً، وطبائع أدنى بكثير، تعيش في بلد أكثر تقدماً. والأمر عينه أساساً من وجهة النظر السياسية بحصر المعنى، كما سيثبت ذلك لاحقاً وبشكل مباشر التحليل التاريخي. أخيراً، إذا أراد المرء إيراد كل الأعمال أو مختلف الأفكار التي تثبت الوجود الفعلي لحدود التغيّر الحتمية، والتي طرحت للتو مبدأها العقلي، فإنه سيصل شيئاً فشيئاً وبشكل غير إرادي إلى إعادة إنتاج كل الأفكار الأساس بشكل متتابع والتي تثبت خضوع الظواهر الاجتماعية الحقيقية إلى قوانين طبيعية ثابتة: لأن مثل هذا المبدأ لا يشكل، في الواقع، إلا تطبيقاً عاماً صارما لمثل هذا التصور الفلسفي.

قد لا يكون بالإمكان بعد هذه الإحاطة العلمية الموجزة للمجال العام للتغييرات الاجتماعية، أيّاً يكن مصدرها، اشتراط أن أقوم هنا بمعالجة المسألة من خلال وجهة النظر الثانية المحددة سابقاً، أي، بخصوص التصنيف النهائي لمختلف التأثيرات المُغَيِّرة، حسب أهميتها الخاصة. قد يكون بحث كهذا سابقاً لأوانه حاليا ، بما أن التحديد الأساس، الذي لا يمكن للبحث إلا أن يكون مجرد متمم له، لم يجر حتى الآن إخضاعه إلى أي إعداد عقليّ، وحتى إنه لم يتمّ تفحصه بشكل كاف، في علم الأحياء، في حالةٍ أقل صعوبةً بكثير، كما أشرت إلى ذلك سابقاً. وهكذا، فإن المصادر الثلاثة العامة للتغيير الاجتماعي وقد بدت لي أنها تنتج، أولاً عن العرق، ثانياً عن المناخ، وثالثاً عن الفعل السياسي بحصر المعنى، منظوراً إليه بكامل مداه العلمي، فإنه لن يكون من المناسب هنا البحث إذا ما كانت أهميتها النسبية مطابقةً حقاً لترتيب العرض هذا أو لأي ترتيب آخر. حتى حين لا يكون هذا التحديد مع ذلك مغايرا بشكل واضح في حالة العلم الوليدة، فإن قوانين المنهج تلزم على الأقل أن تؤجل عرضه المباشر إلى ما بعد فحص الموضوع الرئيسي، من أجل تجنب أي خلط غير عقلاني بين الظواهر الجوهرية وتغييّراتها المختلفة، كما لاحظتُ ذلك، في موضوع المناخ، في الفصل السابق. مع ذلك، يجب على تصنيف كهذا أن يكون له اليوم أهميةٌ أقل لاسيما وأن تأثير الترتيبات السياسية نظرا لكونه الوحيد، من بين الأسباب الثلاثة المُغيِّرة هذه، الذي يسهل لتدخلنا بلوغه بدرجة كافية، ونحوه يجب بالضرورة أن يتوجه الانتباه العام بوجه خاص، بالرغم من وجود عقبةٍ علميةٍ كبيرةٍ في الافتراض مسبقاً، بفعل هذا الدافع وحده، أن

أهميته الحقيقية، في الواقع، راجحةً، حاكمين مسبقا، وفقا لعادة عبثية، على النتيجة النهائية لمقارنةٍ دقيقةٍ مباشرة، والتي يجب أن يبقى فحصها محفوظاً لاحقاً. لكن إذا لم تكن هذه المقارنة مُعدةً بشكل مناسب حتى الآن، فينبغي الاعتراف كذلك بأن إنجازها الحالي لن يلزم البتة للإنشاء العام لفكر الفلسفة الوضعية الحقيقي. لأنه، يكفي، في هذا الصدد، انه تم وضع، كما قمت بذلك تواً، المبدأ العلمي الذي يميز ويحصر التغييرات المنسجمة مع طبيعة الظواهر الاجتماعية، مهما تكن المصادر الخاصة والمباشرة لهذه التغييرات. إذا ظهرت، في هذا الجانب بشكل خاصٍ أنني أقصدُ العمل السياسي حصراً، فذلك فقط بسبب الهيمنة غير المنطقية التي اعتدنا نسبتها إليه حتى الآن، وتسعى اليوم إلى أن تمنع مباشرةً كل فهم حقيقي لقوانين علم الاجتماع. لذلك سأقتصر، في هذا الموضوع، على الإشارة، إضافةً إلى ذلك، وحسب مجمل التفسيرات السابقة، إلى المبدأ الخاص للوهم الطبيعي جداً الذي يحافظ الآن على هذه السفسطة اللاإرادية، لدى هؤلاء أنفسهم الذين يعتقدون أنهم تحرروا تماماً من الفلسفة اللاهوتية، التي هي منبع تلك السفسطة بالتأكيد. يقوم هذا الوهم على واقع أن مختلف العمليات السياسية، سواء الدنيوية أم الروحية، العاجزة عن أن يكون لها من الفعالية الاجتماعية إلا بقدر ما كانت متوافقة مع الميول البشرية المطابقة لها، تبدو، لمشاهدين منحازين أو متسرعين، أنها خلقت ما كان قد تطور عفويا وحده، لكنه أقل وضوحاً قد حتّمه بالضرورة. إذا ما تصرفنا على هذا النحو، فإننا نُهمل بالتأكيد الحالات العديدة والمتميزة، التي يزخر بها التاريخ، حيث لم تستطع السلطة السياسية الأوسع أن تترك في الحال أي أثر عميق لتطورها الأقوى والمتصل بشكل أفضل، فقط لأنها كانت بشكل خاصٍ مسيّرة في اتجاهٍ معاكسٍ للحركة العامة للحضارة المعاصرة، كما تشهد على ذلك الأمثلة التي لا تُرد **لجوليان، وفيليب الثاني، وبونابرت**...الخ. يمكن حتى أن ننظر، في هذا الصدد، إلى الحالات المعاكسة، بوصفها حاسمة أكثر أيضاً من وجهة النظر العلمية، والتي لسوء الحظ باتت أكثر ندرة، لكنها مع ذلك ذات قيمة كبيرة جداً في مجمل التطور البشري، حيث الفعل السياسي، المدعوم أيضاً من سلطةٍ قويةٍ، قد أخفق مع ذلك في البحث عن تحسينات سابقة لأوانها جداً، بالرغم من الميل التقدمي الذي كان لمصلحته: يقدم التاريخ الفكري، وبالقدر ذاته

التاريخ السياسي بحصر المعنى، أمثلةً صريحةً على ذلك. فلقد لاحظ فيرغيسون بذكاء أنه حتى تأثير شعب على شعب آخر، سواء من خلال الاحتلال أو خلافه، وإن يكن الوسيلة الأقوى من بين القوى المشابهة، لم يستطع بشكل عام أن يحقق فيه جوهرياً إلا التغييرات المتطابقة مع ميول هذا الشعب الخاصة، حيث نجد تطوره على هذا النحو قد تسارع قليلاً أو اتسع أكثر مما سيكون لو ظل تلقائياً. في السياسة، كما في العلوم، تشكل الملائمة الجوهرية دائماً، الشرط الأساس لكل تأثير شديد ودائم، أيّاً تكن القيمة الشخصية للإنسان المتفوق الذي ينسب إليه الإنسان العامي تأثيراً اجتماعياً لم يكن هو إلا الناطق المناسب باسمه. إن هذه السلطة أيّا تكن للفرد على الجنس البشري هي من جهة أخرى خاضعةٌ حقيقةً لهذه الحدود العامة، حتى عندما لا يتعلق الأمر إلا بالأعمال الأسهل تنفيذا سواء في الخير، أو حتى في الشر. في العصور الثورية، على سبيل المثال، لم يلاحظ هؤلاء الذين ينسبون لأنفسهم، بغرور غريب جداً، المقدرة السهلة بأنهم طوروا لدى معاصريهم انطلاقة أهواء فوضوية، لا يلاحظون ، حتى في هذه الحالة، أن انتصارهم الظاهري المؤسف لم ينجم بشكل خاص إلا عن استعداد عفوي يحركه مجمل الوضع الاجتماعي المطابق، الذي خلق فتور الانسجام العام الوقتي والجزئي: ولأننا نستطيع إثباته بسهولة اليوم، بخصوص الانحرافات الاجتماعية الرئيسة، المتفرعة من الفجور الأخلاقي، الناتج عن فوضانا الفكرية؛ وهو ما كان عليه الأمر في كل وقت. ومع ذلك، وبعد أن تعرفنا على هذا النحو، من خلال المساهمة الطبيعية لكثيرٍ من الدوافع المختلفة، على الوجود الفعلي لحدود التغيّر العامة الخاصة بالظواهر الاجتماعية، وبشكل خاصٍ على التعديلات الخاضعة للفعل السياسي الممنهج الدنيوي أو الروحي؛ بعد أن تم، في الوقت نفسه، إثبات المبدأ العلمي الحقيقي المخصص لوصف مثل هذه التغييرات وحصرها ؛ بات من الواضح أنه يعود للتطور المباشر لعلم الاجتماع تحريك، في كل حالةٍ، التأثير المناسب والأهمية الحالية لهذا المبدأ العام، الذي لا يسعه أبداً الاستغناء عن تقييم مباشر وخاص للوضع الاجتماعي المطابق. من خلال تقييمات مشابهةٍ، محققة بشكل تجريبيّ، أمكن أن تكون موجَّهةً حتى الآن الفطرة القوية للنوابغ الذين مارسوا فعليا تأثيراً قوياً وعميقاً على البشرية، في أي موضوعٍ وفي أي جانب كان: هكذا

فقط استطاعوا أن يقوّموا بفظاظة التوجيهات الوهمية أو الفاسدة للمذاهب غير العقلانية والخيالية التي كانت تهيمن أكثر الأحيان على عقلهم. في أي شكلٍ كان، وكما بينتُ ذلك منذ بداية هذا المجلد، البصيرة هي المصدر الحقيقي للفعل.

قد تستطيع العادات الفكرية المبهمة التي ما تزال ترجح في الفلسفة السياسية، أن تقود فعلاً اليوم، حسب مختلف الاعتبارات السابقة، إلى التجاهل التام للأهمية العملية لعلم جديد يبدد على هذا النحو وبشكل نهائيٍّ، في أُسسها النظرية، هذه الأوهام الطموحة المتعلقة بالتأثير اللامحدود للإنسان على الحضارة: لذلك يجب على الفيزياء الاجتماعية، لهذا السبب، أن تتوقع بداية اتهامها أحياناً بأنها تحولنا إلى المراقبة السلبية البسيطة للأحداث الإنسانية ، دون أي تدخّلٍ قويٍّ ومستمر. من المؤكد مع ذلك أن هذا المبدأ المطروح أعلاه بخصوص الحدود العقلية للتأثير السياسي، يثبت، على العكس من ذلك، وبالطريقة الأكثر تأكيداً والأكثر دقةً، نقطة التواصل الحقيقية بين النظرية والتطبيق الاجتماعيين. هكذا إذن بوجه خاص يمكن أخيراً للفن السياسي أن يبدأ في أخذ صفة منهجية بمهارةٍ، إذا ما توقف عن أن يكون موجَّهاً بشكل أساسي حسب مبادئ اعتباطيةٍ لطّفتها مفاهيم تجريبيةٍ؛ وهكذا، باختصار، سوف يستطيع أن يختبر تحولاً مماثلاً لذلك الذي يحصل حالياً في فن الطب، وهو الذي من بين جميع الفنون على طبيعة الظواهر أن تسمح له بتمثلها بشكل أكبر. بما أن تدخلنا السياسي أياً يكن، في الواقع، لن يكون له، في أية حال، فعاليةٌ اجتماعية حقيقيةٌ، سواء بخصوص النظام أو بخصوص التقدم، إلا إذا استندنا مباشرةً إلى الميول المتطابقة للبنية الاجتماعية أو للحياة السياسية، من أجل أن نساعد فيهما التطور الطبيعي، من خلال مهاراتٍ حصيفةٍ، يجب إذن، لهذه الغاية، أن نعرف قبل كل شيء، بكثير من الدقة الممكنة، قوانين الانسجام والتتابع الطبيعية هذه، التي تحدد، في كل حقبةٍ، وفي كل مظهرٍ اجتماعي، ما هو الشيء الذي يكون التطور البشري مستعداً لإنتاجه، مشيرين أيضاً إلى العقبات الأساس القابلة للاستبعاد. باختصار، وكما سبق وحددتُ ذلك في كتاباتي لعام 1822، فإن مسار الحضارة لا يتحقق بحصر المعنى ، وفق خط مستقيم، بل تبعاً لسلسلة من التذبذبات غير المتساوية والمتغيرة، كما في التحرك الحيواني، حول حركةٍ متوسطةٍ، تسعى دائماً للهيمنة، وتسمح معرفتها الدقيقة

بتنظيم مسبقٍ للتفوق الطبيعي، من خلال تقليص هذه التذبذبات والتخبطات المضرة نوعاً ما التي تتوافق معها. مع ذلك، لعله من المبالغة، دون شك، في الأهمية الحقيقة لفنٍ مثل هذا، مدروسٍ بشكل منطقيّ ما أمكن ذلك، ومطبق بكل التوسع المناسب، أن ننسب إليه، في جميع الحالات، ميزة منع الثورات العنيفة التي تولد من العقبات التي يواجهها المسار العفوي للتطور البشري. في المنظومة الاجتماعية، وبموجب تعقدها الفائق، تكون الأمراض والأزمات بالضرورة محتومةً أكثر، لاعتبارات كثيرة، مما هي في المنظومة الفردية. لكن، حتى حينما يكون العلم الحقيقي مُرغماً على الاعتراف أساسا بعجزه الوقتي أمام اضطرابات عميقة أو تجاذبات لا قبل له بمقاومتها، فإنه يظل قادرا بشكل مفيد على المساهمة في تخفيف وبوجه خاص في تقصير أمد الأزمات، من خلال التقييم الدقيق لطابعها الأساس، والتنبؤ العقلاني بحلها النهائي، دون التخلي أبداً عن التدخل الذكي، إلا عند استحالة مؤكدة بشكل مناسب. هنا، كما هناك، وحتى في أكثر من مكانٍ آخر، لم يكن المقصود أبداً السيطرة على الظواهر، لكن فقط تعديل تطورها الطبيعي؛ وهذا ما يتطلب بالتأكيد المعرفة المسبقة بقوانينها الحقيقية.

من خلال مجموعة المفاهيم التمهيدية هذه، السكونية بداية ومن ثم الديناميكية، فإن العقل العام الحقيقي الخاص بالفلسفة السياسية الجديدة يبدو لي من الآن فصاعدا متميزاً بشكل كاف، بحيث يحدد الوضع العقلاني للمسائل الاجتماعية. دون الإعجاب بالأحداث السياسية أو النفور منها، وإذا ما رأينا فيها بشكل أساسي، كما في أي علم آخر، مجرد مواضيع للملاحظة، يناقش علم الاجتماع إذن كل ظاهرةٍ من وجهة النظر الأولية المضاعفة لانسجامها مع الظواهر المتواجدة معها وارتباطها مع الحالة السابقة والحالة اللاحقة للتطور البشري؛ وهي تسعى، لهذا السبب أو لغيره، لأن تكتشف، قدر المستطاع، العلاقات العامة الحقيقية التي تربط ما بين كل الأفعال الاجتماعية؛ فكلٌ منهما يبدو لها **مُفسراً**، بالمعنى العلمي الصحيح للكلمة، عندما أمكن ربطه مجددا بشكل مناسب، سواء بمجمل الوضع المطابق، سواء بمجمل الحركة السابقة، مُستبعداً بعنايةٍ دائماً كل بحثٍ عبثيٍ وصعب المنال في الطبيعة الداخلية والطريقة الأساس لخلق الظواهر أياً تكن. بتطويره الإحساس الاجتماعي إلى أعلى درجةٍ، يقدم هذا العلم الجديد

بالضرورة، حسب عبارة باسكال الشهيرة، المُحققة تماماً منذ ذلك التاريخ، بطريقة مباشرةٍ ومستمرةٍ، مجموع الجنس البشري، سواء الحالي، أو الماضي أو حتى المستقبلي، بوصفه يشكّل، في كل المجالات، وبشكل متزايدٍ، سواء في نظام الأماكن، أم في نظام الأزمنة، وحدةً اجتماعية واسعةً ودائمةً، تشارك حتماً مختلف منظوماتها الفردية أو الوطنية، المتحدة دون توقفٍ من خلال ترابطٍ وثيقٍ وشاملٍ، كلٌّ حسب طريقة ودرجةٍ محددتين، في التطور الجوهري للبشرية، وهو تصورٌ رئيسيٌّ حقاً، وحديثٌ جداً، يجب أن يصبح لاحقاً القاعدة العقلانية الأساس لعلم الأخلاق الوضعي. إن العلم السياسي، المؤدي أخيراً، تماماً كأي علم حقيقيّ آخر، مع الدقة التي يقتضيها التعقيد المُفرط الخاص بظواهره، إلى التنبؤ المنهجي الدقيق بالأحداث التي يجب أن تنتج، سواء من وضعٍ مُعطى، أو من مجموعٍ معطى من السوابق، يقدم مباشرة أيضاً إلى الفن السياسي، ليس فقط التحديد الضروري التمهيدي لمختلف الميول الطبيعية التي يجب أن يدعمها، بل أيضاً البيان العام للوسائل الأساس التي يمكن أن يُطبق فيها، بحيث يتجنب، قدر الإمكان، كل عملٍ باطلٍ أو زائلٍ، وبالتالي خطيرٍ و باختصارٍ كل استهلاكٍ فاسدٍ للقوى أياً تكن.

بعد أن أنهينا على هذا النحو التفحص الأولي الضروري للذهنية العامة التي يجب أن تميز الفلسفة السياسية الجديدة، الأمر الذي لابد أنه كان أكثر صعوبة مما كان تجاه العلوم التي نشأت من قبل، يجب أن نبدأ الآن، كما في الأجزاء السابقة من هذا البحث، التقييم المنطقي لمختلف الوسائل الأساس المناسبة لطبيعة علم الاجتماع وتوجهه، المحددين الآن بشكل كاف. حسب قانونٍ فلسفيٍّ، مُثبّتٍ بشكل خاصٍ في المجلدين السابقين يجب علينا بداية أن نتوقع، بمقتضى التعقيد الأشدّ للظواهر، أن نجد، في علم الاجتماع، مجموعةً من المصادر العلمية، المباشرة أو غير المباشرة، أكثر تغيراً وأكثر تطوراً مما نجده في أي فرعٍ أساسيٍّ آخر في الفلسفة الطبيعية، حتى دون أن نستثني علم الأحياء. يتابع هذا القانون الحتمي، في الواقع، الاستمرار أيضاً في هذه الحالة الجديدة، والتي تشكل تطبيقه الأكمل الممكن، دون أن يستطيع أي توسعٍ كهذا في الوسائل من جهةٍ أخرى أن يعوّض فيه بشكل حقيقي العجز المتزايد بالضرورة لمختلف العلوم كلما أصبحت ظواهرها أكثر تعقيداً. لكن حداثة الموضوع المفرطة يجب أن تجعل فيه اليوم هذا الاتساع

المحتوم أكثر ملائمة للتدقيق مما هو بالنسبة لأي علم آخر، ومع أنه يجب عليَّ هنا أن أدوِّن ذلك، مفسراً أياه بشكل موجزٍ، في كل مظهرٍ من مختلف المظاهر الأساس، فإنه بالكاد يمكنني أن آمل أن يكون معترفاً به بشكل كاف قبل أن يعيد التطور التدريجي للعلم تأكيده ثانية بشكل تلقائي، مع شيءٍ من القوة المنطقية التي يشتقها في الحقيقة من طبيعة دراسةٍ كهذه.

بعد أن تعيّن، بالضرورة، خضوع علم الاجتماع بقوة لمنظومة العلوم الأساس المتعلقة بمختلف الأصناف المتتابعة من ظواهر أكثر شموليةً وأقل تعقيداً، حسب التسلسل العلمي الذي أثبته، يجب أن نميِّز فيه أولاً فئتين أساسيتين من المصادر الرئيسة: فالأولى منها، مباشرةً، تتمثل في مختلف وسائل الاستكشاف الخاصة بها؛ والأخرى، غير مباشرةٍ، لكنها ليست أقل ضروريةً، تنتج عن العلاقات الحتمية لعلم الاجتماع مع منظومة العلوم السابقة، التي يجب أن تقدم فيها، لأسباب كثيرة، إشارات قيّمةً ومستمرةً. يجب أن أُنهي الدرس الحالي بتقييم عام موجز للفئة الأولى من الوسائل العلمية. أما بخصوص الفئة الثانية، ومن أجل تمييزها بشكل أفضل، فسوف أجعل منها الموضوع الخاص والمنفصل للدرس القادم، الذي سيشكل إذن التكملة المنطقية لهذا الدرس.

في علم الاجتماع، كما في علم الأحياء، يستخدم الاستكشاف العلمي الطرق الثلاث الأساس معاً والتي قمتُ بتمييزها، منذ المجلد الثاني من هذا البحث، تحت عنوان الفن العام للملاحظة: أي، الملاحظة الخالصة؛ التجريب بحصر المعنى؛ وأخيراً منهج المقارنة، المكيّف أساساً لأية دراسةٍ عن الأجساد الحية. يتعلق الأمر إذن بأن نقيِّم بشكل مختصرٍ هنا الأهمية النسبية والطابع الخاص لهذه الطرق الثلاث المتوالية، بما يخص طبيعة وتوجه هذا العلم الجديد المحددين مسبقاً.

بخصوص الملاحظة الخالصة، فنحن لا نزال نكون لأنفسنا بالتأكيد مفاهيم ناقصةً جداً، وحتى باطلةً بشكل جذريّ، في كثير من الجوانب، حول ما يمكن أو يجب أن تكون في علم الاجتماع الاجتماعي. فقد سعى التأثير الفوضوي الاجتماعي للفلسفة الميتافيزيقية في القرن الماضي، الممتد من النظرية إلى المنهج، من خلال غريزة تدمير عمياء، لمنع كل عملية إعادة تنظيمٍ ثقافيٍّ لاحقةٍ، تقريباً، مخربا سلفاً الأسس المنطقية الوحيدة التي يمكن أن تستند إليها التحاليل العلمية حقاً، من

خلال هذه النظرية العبثية للبيرونيه pyrrhonisme [*] التاريخية، التي لا يزال تأثيرها الضار يمتد حتى الآن، بالرغم من أن مبدأها لم يعد مدعوما علانية.

دافعة، إلى الدرجة الأكثر اضطراباً، في موضوع الأحداث الاجتماعية، الصعوبات العامة المشتركة في كل مراقبة دقيقةٍ أياً تكن، وخاصةً الصعوبات الخاصة التي يجب أن تثيرها بشكل تلقائيٍ ظواهر بالغة التعقيد، دون حساب دقيقٍ لمختلف الاحتياطات، التجريبية أو العقلانية، التي يمكنها أن تحمينا منها بشكل كاف، فإن هذه الحالات الشاذة السفسطائية، الإرادية أو غير الإرادية، دُفعت أحياناً إلى حد أن تنكر عقائدياً كل ثقة حقيقيةٍ في الملاحظات الاجتماعية، حتى المباشرة منها. سوف تسمح التفسيرات التمهيدية المثبَّتةُ، في بداية هذا البحث (انظروا الدرس الثاني)، حول التمييز الضروري والثابت بين الثقة والدقة، بخصوص أي موضوع كان، بأن نحلّ بسهولةٍ مختلف السفسطات، التي لا يجب أن أصرَّ عليها، والتي، ونحن ننسب إليها كل الأهمية التي قد لا يسعنا أن ننكرها عليها دون تناقضٍ، قد تعمل أيضاً على تدميرٍ منهجي لثقة العلوم وحتى الأكثر بساطةً والأكثر اكتمالاً من علوم البراهين الاجتماعية، من خلال تأثيرٍ عام في التصورات الميتافيزيقية الخالصة. منذ أن أصبح هذا الانحراف الجوهري غير مُصرَّحٍ به بشكل أكثر علانيةً، فقد تحصّن مذهب الشك المنهجي، متراجعا من الملاحظات المباشرة إلى الملاحظات غير المباشرة، خلف الشك الجوهري بالشهادات البشرية، ليستمر في تجاهل القيمة الوضعية لمختلف المعلومات التاريخية. وقد دفع بعض المهندسين المسايرة أو السذاجة ، في هذا الموضوع، وحسب نظريتهم الوهمية في الاحتمالات، حتى تجريب حساباتٍ ثقيلةٍ ومضحكةٍ حول الازدياد الحتمي لهذا الشك المزعوم من خلال الحقبة الزمنية وحدها: الأمر الذي سبب من جهة أخرى، ولأكثر من مرةٍ، بالإضافة إلى الخطر الاجتماعي الجسيم بمساندة الانحرافات المُضرَّة بشكل كبيرٍ، من خلال تزيينها بمظهرٍ قويٍ من العقلانية، الضرر المزعج

---

[*] نسبة للفيلسوف اليوناني بيروون الذي رافق الاسكندر في غزوه لآسيا. تقوم فلسفته على مقولات السفسطائيين الذين يعتبرون أن المرء لا يسعه معرفة أي شيء بثقة تامة لأن كل شيء يتغير في كل لحظة. وتتميز برفضها لكل تأكيد دوغمائي(المترجم).

المتمثل في إفقاد الثقة بشكل جذريٍ بالعقل الرياضي لدى كثيرٍ من الناس العقلاء، والمتنورين بأقل من أن يحكموا عليه مباشرة، لكنهم ساخطون بحقٍ على مثل هذه التجاوزات. لقد نسب إليهم فلاسفة أقل اكتراثاً بدرجة معيبة بالطعون السفسطائية ضد القيمة العلمية للأدلة، ما يكفي من السلطة مع ذلك ليستنجوا من خلاله أحياناً مبدأ تقسيم غير عقلاني للعلوم، بالبيّنة أو بدونها: الأمر الذي يثبت بوضوحٍ الثقة المحزنة التي ما تزال بعض هذه السفسطات تحظى بها، لدرجةٍ ما حتى لدى بعض العقول البارزة، والذين ناقشوا بضعفٍ شديد مجمل المجال الفكري. سيكفي التمييز المذكور في الأعلى تلقائياً، في هذا الجانب الثاني كما في الأول، من أجل وضع حدٍ لغموض الأفكار الذي يشكل المصدر المنطقي الأول لهذه الأخطاء الفادحة، التي احتج عليها دائماً الحس العام السليم لحسن الحظ [25]. في كلا الموضوعين، فإن البعض يقصر، من خلال تناقضٍ غير إرادي، على الدراسات الاجتماعية وحدها التأثير الهدّام لمفارقةٍ كهذه، التي، كانت مقبولة بقوة في يوم ما، كانت ستُطبَّق في الواقع، بشكل إجباري، في مختلف أنظمة معارفنا الحقيقية أياً تكن ؛ فيما لو كان العقل البشري يستطيع أن يكون منطقياً حقاً حتى النهاية، عندما يعمل تبعاً لمبادئ غريبة. لأنه، من الواضح، بالرغم من التقسيم الوهمي الذي ذكرته للتو، أن العلوم المختلفة كلها، حتى الأكثر بساطةً، تحتاج حاجةً مُلحَّةً لما يُسمى الدليل بالبينة، أي أن تقبل بشكل مستمرٍ، أثناء الإعداد الجوهري لنظرياتها الأكثر وضعيةً، بالملاحظات التي لم يتم إجراؤها مباشرةً، ولا حتى تكرريها، من قبل هؤلاء الذين يستخدمونها، والتي لا تستند حقيقتها إلا على شهادة الرواد الأوائل

---

(25) ليست هذه الاعتراضات غير العقلانية جديرةً حقاً بأية قيمةٍ واهية إلا بالنسبة للتفاصيل الثانويةٍ، التي، من خلال طبيعة الظواهر الاجتماعية، قد لا يمكنها كثيراً أن تكون ، في الواقع، معروفةً بقناعةٍ تامةٍ. لكن، حسب الشروح السابقة لهذا الدرس، من المؤكد أنه قد لا يسع الأفعال الخاصة جداً أن تمتلك بدقةٍ، في علم الاجتماع، أية قيمةٍ علميةٍ حقيقيةٍ، ونحن ننطلق فيها من المجموع إلى الأجزاء، كما قمتُ بإثبات ذلك. قد لا يمكن لأعمالٍ على هذه الدرجة من العمومية ومن التركيب، الوحيدة التي يجب على العلم عادةً أن يشتملها، أن تكون أبداً متأثرةً باحتمالات الخطأ المبالغ فيه كثيراً، في هذا الشكل، من قبل فلاسفةٍ مزعومين.

الموثوقة: الأمر الذي لا يمنع أبداً استخدامها دون توقفٍ، بالتعارض مع الملاحظات المباشرة. حاجةٌ كهذه هي ظاهرة جداً، حتى في علم الفلك، و بالأحرى، في العلوم الأكثر تعقيداً والأقل تقدماً، بحيث لا تقتضي الآن أي شرحٍ: فعلم الرياضيات نفسه لم يتحرر منها بالتأكيد بالقدر الذي نفترضه في العادة، دون أن يكون بإمكان هذا النوع من الاستثناء العفوي، من جهةٍ أخرى، أن يطعن أبداً في صواب لهذه الملاحظة الثابتة الأكيد. أي علم سيسعه الخروج من الحالة الناشئة، وأي تقسيم حقيقي للعمل الفكري سيتمكن من الانتظام ثانية، حتى لو قلل حد الإفراط مدى الأبحاث النظرية الخاصة فيه ، إذا لم يكن أحد يرغب إلا استخدام ملاحظاته الشخصية؟ لذلك لن يجرؤ أي شخصٍ، والحق يقال، أن يدعمه مباشرةً، من بين الأنصار النظاميين للبيرونية التاريخية. من أين يأتي إذن أن مفارقةً كهذه لا تنطبق بشكل حقيقيٍ اليوم إلا على الظواهر الاجتماعية وحدها؟ هذا لأن هذه المفارقة تشكل ، في الواقع، جزءاً لا يتجزأ من الترسانة الفلسفية، المبنية من قبل الميتافيزيقية الثورية، من أجل الهدم الفكري للنظام السياسي القديم. قد تحسب كثير من العقول غير المتقدمة كفايةً أنها لا تزال مرغمةً على الدخول تحت نير الفلسفة الكاثوليكية، المهتز حديثاً جداً وبشكل غير كاف تماماً، لو قبلوا، على سبيل المثال، بالصدق الجوهري للحكايات التوراتية، التي كان رفضها المنهجي الدافع الأولي لهذه الانحرافات المنطقية: تلك هي، في العادة، العقبة الحالية الكأداء في وجه كل ميل ضد - لاهوتي لا يستند أبداً إلى تطورٍ مسبق كاف للفكر الوضعي .

تختلط اليوم بشكل متزايد في انحرافاتٍ كهذه التي لا تزال مضرَّة كثيراً ، أخطاءٌ أقل جسامةً، لكنها تقريباً مزعجةٌ أيضاً، حول التجريبية المنهجية التي يسعى البعض جاهدين لفرضها على الملاحظات الاجتماعية، التاريخية خصوصاً ، عندما يُمنع فيها بحزم، من باب عدم التحيّز، استخدام أية نظرية مهما تكن. سيكون من الصعب، دون شك، أن نتخيل عقيدةً منطقيةً معاكسةً بشكل جذريٍ أكثر لفكر الفلسفة الوضعية الجوهري الحقيقي، وبالقدر نفسه للصفة الأساس التي يجب أن يتأثر بها في الدراسة الخاصة للظواهر الاجتماعية. في أي مستوى من الظواهر قد يمكن أن يحدث ذلك، حتى بالنسبة لأكثرها بساطةً، لا يمكن لأية

ملاحظة أن تكون ممكنةً إلا بقدر ما تكون موجهةً في البداية، وفي النهاية مُفسَّرةً من خلال نظرية ما: تلك هي، في الواقع، الحاجة المنطقية التي شجعت، منذ بداية الفكر البشري، الانطلاقة الأولى للفلسفة الدينية، كما قمتُ بتأكيد ذلك منذ بداية هذا العمل، والذي سأشرحه قريباً بطريقة خاصةٍ جداً. بدل الاستغناء بأي شكل عن هذا الواجب الأساس، لم تقم الفلسفة الوضعية، على العكس من ذلك، إلا بتطويره وتلبيته أكثر فأكثر، كلما عمل على مضاعفة وتحسين علاقات الظواهر. من الواضح من الآن فصاعداً، من وجهة النظر العلمية حقاً، أن كل عملية ملاحظةٍ منفصلةٍ، وإن كانت تجريبية تماماً، هي في الأساس عديمة الفائدة، وحتى غير أكيدةٍ بشكل جذريٍ: فلن يسع العلم استخدام إلا التجارب التي ترتبط، افتراضياً على الأقل، بقانونٍ ما ؛ علاقةٌ كهذه هي التي تشكل الفرق المميز الرئيسي بين ملاحظات العلماء وملاحظات المرء العادي، التي تتناول مع ذلك الوقائع ذاتها بشكل أساسي، مع التمايز في وجهات النظر فقط ؛ أما الملاحظات الموجهة بخلاف ذلك فإنه لا يمكن استخدامها في الأكثر إلا كأدوات وقتيةٍ، مشترطة حتى في غالب الأحيان مراجعةً ضروريةً لاحقةً. يجب على شرط منطقيٍ كهذا، من خلال طبيعته، أن يصبح أقوى ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالظواهر الأكثر تعقيداً، حيث، دون التوضيح الجلي لنظرية مسبقة، فضلاً عن كونه أكثر فعاليةً عندما يكون أكثر واقعيةً ، فإن المراقب لن يعرف حتى في غالب الأحيان ماذا يجب عليه أن ينظر في الحدث الذي يحصل أمام ناظريه: عندها يتعلم المرء فعلاً، من خلال الربط بالأحداث السابقة، رؤية الأحداث القادمة. لا نستطيع، في هذا الصدد، تقديم أي شكٍ إذا ما أخذنا بالاعتبار بشكل متتابعٍ الدراسات الفلكية، الفيزيائية، والكيميائية، وخاصةً أخيراً مختلف الدراسات البيولوجية، حيث، بمقتضى التعقيد المفرط للظواهر، تكون الملاحظات أكثر صعوبةً وأيضاً أكثر ندرةً، وتحديداً بسبب النقص الكبير في النظريات الوضعية. بتتبعنا هذا التماثل العلمي الذي لا يقاوم، يكون من الواضح سلفاً إذن أنه يجب على الملاحظات الاجتماعية أياً تكن، سواء السكونية، أو الديناميكية، المتعلقة إلى أقصى درجة بالتعقيد الممكن للظواهر الطبيعية، أن تقتضي، بحتمية أشد من جميع الملاحظات الأخرى، الاستخدام المتواصل للنظريات الأساس المخصصة دائماً لربط الأفعال التي يجري

تحقيقها مع تلك المحققة من قبل؛ على العكس من المبدأ غير المنطقي أبداً والمدعوم بتصنعٍ شديد في أيامنا، والذي يغرقنا تطبيقه السهل في كثيرٍ من التوصيفات عديمة الفائدة. كلما يفكر المرء أكثر في هذا الموضوع، سوف يشعر بوضوحٍ أنه، خاصةً في هذا النهج، كلما سيربط فيما بين الأفعال المعروفة بشكل أفضل، سوف يستطيع، ليس فقط أن يقيّم، بل حتى أن يكتشف، الأشياء غير المستكشفة بعد. أعترف أنه لابد لهذه الحاجة المنطقية، بخصوص ظواهر كهذه، وأكثر من جميع الظواهر الأخرى، أن تزيد بشدة الصعوبة الجوهرية الكبيرة التي يقدمها، من خلال طبيعة الموضوع، الإنشاء العقلي الأول لعلم الاجتماع الوضعي، حيث نكون مرغمين على هذا النحو، إذا صح القول، على أن نخلق بشكل متزامنٍ الملاحظات والقوانين، نظراً لترابطهما الضروري، الذي يشكل نوعاً من حلقة مُفرغة لا يمكننا الخروج منها إلا إذا استخدمنا أولاً أدواتٍ معدّة بشكل سيء ومذاهب مُدركة بطريقة خاطئة. سوف يساعد مجمل هذا المجلد في تصور كيف أديت عملاً ثقافياً بهذه الصعوبة، حيث سيكسبني تقييمه الأولي الصحيح، كما آمل، شيئاً من التسامح؛ مهما يكن من أمرٍ، من الواضح أن غياب كل نظرية وضعيةٍ هو اليوم ما يجعل الملاحظات الاجتماعية مبهمةً جداً ومتنافرةً جداً. لا تنقص الوقائع أبداً، دون شك، بما أنه، في مثل هذا المستوى من الظواهر الأكثر وضوحاً من أي نظامٍ آخر، تكون الظواهر المألوفة أكثر هي بالضرورة الأكثر أهميةً، بالرغم من الادعاءات السخيفة لجامعي الطُرَف السرية المتباهين: لكنها تبقى عقيّمةً بشدةٍ، وحتى غير مرئيةٍ أساساً، بالرغم من كوننا مغمورين بها، بسبب انعدام الاستعدادات الفكرية والمعلومات النظرية اللازمتين لاستكشافها العلمي الحقيقي[26]. نظراً للتعقيد المفرط لظواهرٍ كهذه، فقد لا يسع ملاحظتها

(26) يُعتقد أحياناً أن الظواهر الاجتماعية يجب أن تكون سهلةً جداً للملاحظة، لأنها عامةٌ للغاية، وعادةً يشارك فيها المراقب ذاته إلى حدٍ ما. لكنها بالتأكيد تلك العموميةوتلك الشخصانية اللتان يجب حتماً أنها تساهما، وبتعقيدٍ عالٍ، في جعل هذا النوع من الملاحظات أكثر صعوبةً، من خلال إبعاد المراقب عن الميول الثقافية المناسبة إلى استكشافٍ علميٍ حقاً. نحن لا نراقب جيداً، بشكل عام، إلا ونحن موجودون خارجاً، ويمكن للتأثير الراجح وحده لأي نظرية تكن، وخاصةً النظرية الوضعية، أن تخلق وتحافظ، بالنسبة للظواهر

السكونية أن تصبح فعالةً حقاً إلا بالتوجه من الآن فصاعداً وفقاً لمعرفةٍ، أولية على الأقل، بالقوانين الأساس للتضامن الاجتماعي؛ والأكثر وضوحاً منها كذلك بالنسبة للأفعال الديناميكية، التي لن يكون لها أي معنى ثابت إذا لم تكن في البداية مُرتبطةً، حتى لو كان هذا عبر افتراض وقتي، بالقوانين الأساس للتطور الاجتماعي. وهكذا، لا يكون عقل المجموع إذن ضروريا فقط، في المادية الاجتماعية، لأجل أن نستوعب ونطرح بشكل مناسب المسائل العلمية، بشكل يسمح بالتطور الفعلي للعلم ، كما شرحت ذلك في هذا الفصل: بل نرى الآن أنه يجب عليه أن يقود أيضاً بشكل أساس الاستكشاف المباشر ذاته كي يتمكن من أن يكتسب ويحافظ على طابع عقلاني حقاً، ويحقق الآمال المشروعة التي نبنيها عليه بداية. من خلال ذلك فقط، فإن الكثير من الجهود الثمينة، المهدورة في أكثر الأحيان في الإعداد المرهق لمعرفة عميقة متقنة لكنها عقيمة، ستُستخدم أخيراً ، في سبيل تطوير الفلسفة الاجتماعية السليمة، والتكريم المتنامي للعقول المُوقرة التي نذرت نفسها لها، عندما سيعرف أخيراً البحاثة، مسترشدين بنظريات علم الاجتماع الوضعية، ما الذي عليهم أن ينظروا فيه من بين الأمور التي يتلقونها وفي أي استخدام عقلاني عليهم أن يوجهوا جهودهم الاستكشافية. بدلاً عن حظر البحث المعمق الحقيقي حظرا مطلقا، في مختلف مظاهره الممكنة، سوف توفر له الفلسفة السياسية الجديدة بشكل مستمرٍ، من خلال تنشيطٍ وتزويد تلقائيين بدرجة متساوية، بمواضيع جديدة وكبيرة، ومن وجهات نظرٍ غير منتظرةٍ، توجها أكثر نبلاً، وبالتالي، درجةٍ أعلى من الكرامة العلمية. وهذه الفلسفة السياسية الجديدة لن تستبعد بشكل أساس إلا الأعمال التي لا هدف لها، ولا مبدأ، ولا صفة، والتي لا تسعى إلا إلى إرهاق العلم بأبحاث سخيفةٍ لا فائدة منها، أو بأفكار فاسدة ومتنافرةٍ؛ كما تدين الفيزياء الحالية المنتحلين البسطاء للملاحظات التجريبية

الاجتماعية، على عكسٍ اعتياديٍ كهذا لوجهة النظر التلقائية، من جهةٍ أخرىأنا لا أتكلم هنا إلا عن الشروط النظرية تماماً دون الأخذ بالاعتبار حتى الوهم العميق إلى حدٍ ما الذي يحدده جر العواطف بشكل طبيعيٍ جداً إلى موضوعٍ كهذا، والذي لا يمكنه بالتأكيد أن يكون متوقعاً كفايةً أو مبدداً إلا من خلال الاهتمام القوي والمألوف للنظريات الأكثر وضعيةً.

الخالصة : وحتى بخصوص الماضي مع ذلك، فهي ستتصف الحماس الجدير بالاحترام لهؤلاء الذين، بالرغم من حالات الازدراء الفلسفية الباطلة، وإن كانوا مسترشدين فقط بتصورات غير عقلانية، فقد حافظوا، بعنادٍ فطريٍ، على الدأب الأساس للأبحاث التاريخية المضنية. دون شك، في مثل هذا النوع من الظواهر كما في أي نوع آخر، وحتى أكثر مما في أي ظاهرة أخرى، ونظراً لتعقيدها الفائق ربما يُخشى من أن الاستخدام المباشر والمتواصل للنظريات العلمية قد يشوّه أحياناً عمليات الملاحظة الحقيقية، بجعلنا ننظر باستياء للتحقق الوهمي لبعض الأحكام النظرية المسبقة، المجردة من أي أساسٍ كاف. لكن هذه العقبة التلقائية في الاستكشاف العقلي يمكن تجنبها أساساً ، في كل الحالات الهامة، بمساعدة الاحتياطات التي تعرضها ثقافة العلم الفعلية، ومن خلال إلحاق المقاربات الأولية بالتصحيحات اللاحقة المستندة إلى مجموعةٍ أوسع من الوقائع. إذا كنا نستطيع أن نرى، في مثل هذا الخطر، حافزاً كافياً لإعادة التفوق لتجريبية مزعومةٍ، فإننا لن نقوم، في الحقيقة، إلا بأن نحلّ محل تلميحات النظريات العقلانية إلى حدٍ ما، لكنها القابلةً باستمرارٍ للتصحيح، إيحاءات المذاهب الميتافيزيقية جوهرياً ، والتي لا يستلزم تطبيقها أي ثبات؛ إذ أن غياب كل مفهوم موجِّه قد يكون من جهةٍ أخرى وهمياً بالتأكيد. إذا ما نقلنا تفكيرنا بشكل عادي من مجال المثالية إلى مجال الواقعية، سيتعين على النظريات الوضعية بالتأكيد، من خلال طبيعتها، أن تعرض بأقل ما يمكن من كل النظريات الأخرى بأن نرى في الوقائع ما هو غير موجودٍ فيها. ولأنها تتميز بتبعية الخيال المستمرة والمنهجية للملاحظة، يهيئ استخدامها الحصري المراقب مباشرةً لكي يقي نفسه دون انقطاعٍ ضد انجذاب مثل هذا؛ ومع أن ضعف فطنتنا قد لا يسمح أبداً بضمان أن يقاوم بنجاحٍ دائما، فإن هذا النظام هو مع ذلك الأقدر، دون أدنى شك، على تدارك هذا الخطر النظري الخطير، الذي يسعى إلى تشويه المنهج الكامل للعلم الحقيقي عبر قاعدته الضرورية. سيكون من المستغرب جداً بالتأكيد، أن التفكير في هذا الخطر يمكن أن يقود، في الفلسفة السياسية، إلى تبرير الحفاظ على المنهج الميتافيزيقي، الذي، من خلال طبيعته، يغرق فيه تفكيرنا بالضرورة، بطريقة لانهائية تقريباً، من خلال توفيره المستمر لفرص محتملة لإثباتٍ تاريخيٍ مبهم للمشاغل غير العقلانية أياً تكن.

نرى إذن، من خلال طبيعة علم الاجتماع ذاتها، أن الملاحظة بحصر المعنى تحتاج فيه بالضرورة، بطريقة أكثر عمقاً وأكثر خصوصيةً من أية حالةٍ أخرى، لتبعيةٍ وثيقةٍ مستمرةٍ لمجمل الأفكار الوضعية حول القوانين الحقيقية للتضامن أو لتعاقب الظواهر المعقدة للغاية أيضاً. لا يملك أي فعلٍ اجتماعي أن يكون له معنى علمي حقاً دون أن يكون شبيهاً مباشرةً بأي فعلٍ اجتماعي آخر: فإذا ما ظل معزولاً تماماً، يبقى حتماً في الحالة العقيمة لحدث بسيط، قادر على الأكثر على إشباع فضولٍ عبثي، لكنه غير صالح لأي استخدام عقليٍّ. تبعيةٌ كهذه يجب دون شك أن تزيد مباشرةً الصعوبة الأساس، الواضحة الآن تماماً، والتي تميز الملاحظات الاجتماعية، ويجب أن تساهم لذلك اليوم في جعل المراقبين الجيدين، في هذا النوع، أكثر ندرةً أيضاً، بالرغم من أنه يجب عليها، على العكس من ذلك، مضاعفة عددهم لاحقاً، كلما سيتطور العلم الحقيقي. لكن هذا الشرط الثقافي مفروضٌ بوضوح شديد من خلال طبيعة الموضوع، لدرجة أن لا نرى، في الملاحظة السابقة، إلا تأكيداً جديداً للحاجة، المثبتة من قبل بأكثر مما يكفي، إذا صحّ القول، منذ بداية هذا المجلد، بألّا نعهد بعد الآن بثقافة النظريات الاجتماعية المألوفة إلا إلى العقول الأفضل تنظيماً، والمعدّة بشكل مناسب من خلال التربية الأكثر عقلانيةً. ومع ذلك، فليس المبدأ المنطقي الذي أكدتُ عليه للتوّ، في حقيقة الأمر، إلا التتمة الطبيعية والتكملة الضرورية للواجب الأساس، المثبت سابقاً في هذا الدرس، بجعل الذهن الجمعي هو الراجح بشكل أساسي في الدراسات الاجتماعية، منطلقين في ذلك بشكل خاصٍ من المنظومة إلى العناصر. أخيراً، يشكل هذا المبدأ نفسه، مرئياً من جانب آخر، في نظري، بطريقة حاسمة قدر ما هي مباشرة، التأكيد العام الواضح، بخصوص الملاحظة الخالصة، لهذا التوسع الحتمي لوسائل الاستكشاف الذي ذكرته سابقاً، بوجوب تميز العلم الاجتماعي **قبلياً**. لأن الظواهر الاجتماعية، وقد استكشفت على هذا النحو بحسب رؤى التضامن أوالتتابع العقلانية، تقتضي، دون أدنى شك، وسائل ملاحظةٍ أكثر تنوعاً وأكثر اتساعاً من كل الظواهر الأخرى الأقل تعقيداً. وهكذا ليس فقط التفتيش الفوري ولا الوصف المباشر للأحداث أياً تكن، بل كذلك تأمل التقاليد غير الهامة ظاهرياً، وتقييم مختلف أنواع الروائع، وتحليل ومقارنة اللغات، الخ..، وطائفةٌ من الطرق الأخرى الهامة إلى

حدٍ ما، يمكنها أن تقدم لعلم الاجتماع وسائل مفيدة مستمرة للاستكشاف الوضعي: باختصار، سيستطيع كل فكر منطقي، مُعَدٌ عبر تربيةٍ مناسبةٍ، التوصل ، بعد ممارسةٍ كافيةٍ، لأن يحول حالاً إلى توجيهاتٍ اجتماعية، الانطباعات التلقائية التي يتلقاها تقريباً من كل الأحداث التي يمكن أن تقدمها الحياة الاجتماعية، حسب نقاط التواصل المباشرة تقريباً التي سيعرف فيها دائماً فهم المفاهيم العلمية الأكثر رقياً، بمقتضى الترابط الشامل لمختلف المظاهر الاجتماعية. إذا شكل هذا الترابط المميز إذن بداية المصدر الرئيسي للصعوبات الخاصة بالملاحظات الاجتماعية، فإننا سنرى أخيراً أنه، من خلال ما يشبه التعويض غير الكامل، يعمل بالضرورة على أن يوسعّ ويغيّر فيها، إلى أقصى درجةٍ ، طرق الاستكشاف العلمي الأساس.

لابد من خلال تقييم أولي، كما يبدو، أن على الطريقة الأساس الثانية لفن الملاحظة، حيث التجريب بمعناه الحصري، أن تكون محظورة تماما على العلم الجديد الذي نكوّنه هنا: الأمر الذي لن يمنعها من جهةٍ أخرى أبداً من أن تكون وضعية. لكن، إذا ما نظرنا إليها بانتباهٍ، يمكن بسهولةٍ معرفة أن هذا العلم، في الحقيقة، ليس محروماً كلياً، من خلال طبيعته، من مثل هذا المصدر العام، وإن لم يكن ، وباختلافات كبيرةٍ، المصدر الرئيس الذي يجب أن يستخدمه. يكفي، من أجل ذلك، أن نميز فيه بشكل مناسب، حسب طبيعة الظواهر، بين التجريب المباشر والتجريب غير المباشر، كما فعلت ذلك في المجلدين السابقين. لقد اعترفنا بوجه خاصٍ، في المجلد الثالث، أن الصفة الفلسفية الحقيقية للطريقة التجريبية بشكل أساسيٍ لا تقوم في هذا الإنشاء المصطنع لظروف الظاهرة التي، تشكل اليوم بالنسبة للعاميّ من العلماء، الصفة الرئيسة لمثل هذا النوع من الاستكشافات. سواء كانت الحالة طبيعيةً أم مصطنعةً، نعرف أن عملية الملاحظة تستحق فيها في الحقيقة دائماً الاسم الخاص بالتجريب، في كل مرةٍ يتعرض فيها الإكتمال العادي للظاهرة، بأية طريقةٍ تكن، لتشويه محدد تماماً، دون أن يكون بإمكان تلقائية هذا التشويه أن تدمر الفعالية العلمية الخاصة بكل تغييرٍ لظروف الظاهرة العادية من أجل توضيح حصولها الفعلي بشكل أفضل. بهذا المعنى بشكل خاص تستطيع الطريقة التجريبية فعلاً أن تنتمي إلى الأبحاث الاجتماعية. بخصوص الدراسات

البيولوجية المحضة، أثبتنا أنه، تبعاً للتعقيد وللترابط الحتميين لظواهرها، فإن التجارب المباشرة، بطريقة مصطنعةٍ، تعيّن أن تكون، في أغلب الأحيان، ذات تكوين أصعب وتفسير أكثر التباساً من أن يعتمد المرء كثيرا بشكل عقلاني فيها على استخدامها الاعتيادي. كون هذا التعقيد وهذا الترابط أكثر وضوحاً هنا أيضاً، فمن المؤكد أن هذا النوع من التجارب لن يسعه أبداً أن يوافق علم الاجتماع، وحتى عندما قد يكون مقبولاً فيه أخلاقياً وقابلاً للتطبيق مادياً. ولأنه يجب بالضرورة على أي اضطراب مصطنع في أي عنصرٍ من العناصر الاجتماعية، سواء من خلال قوانين الانسجام أو قوانين التعاقب، أن يؤثر في الحال على باقي العناصر الأخرى، فإن التجربة، بغضّ النظر عن تكوينها الوهمي، ستكون حينذاك مجردةً جذرياً من أية قيمةٍ علميةٍ ذات أهميةٍ، من خلال الاستحالة المطلقة لعزل أيّ من شروط الظاهرة ولا أية نتيجةٍ من نتائجها عزلاً كافياً: بحيث يجب أن لا نأسف كثيراً لأن مثل هذه الطريقة في الاستكشاف تصبح غير قابلة للتطبيق بشكل أساسيٍ. لكنني بيَّنتُ، في الفلسفة البيولوجية، أن الحالات المرضية كانت تشكل بشكل عام وحتى نتيجة تلقائيتها، المعادل العلمي الحقيقي للتجريب الخالص، حيث إن التجارب الطبيعية التي تقدمها لنا هذه الحالات، وإن تكن غير مباشرةٍ، تكون مناسبةً للغاية لدراسة الأجسام الحيّة، المنظورة من أي جانب، لاسيما وأن الأمر يتعلق بظواهر أشد تعقيداً وبنى أكثر تقدماً. والحالة هذه، فإن نفس التأملات الفلسفية، تكون، بالأحرى، قابلةً للتطبيق بشكل أساسي في الدراسات الاجتماعية، ويجب أن تأخذنا إلى نتائج مشابهةٍ، وأفضل تبريراً، حول الرجحان الحتمي للتحليل المرضي، كشكلٍ غير مباشر للتجريب المناسب في البنية الأكثر رقياً والظواهر الأكثر تركيباً التي يمكن تصورها. فهنا ، يتمثل هذا التحليل المرضي بشكل أساس في تفحص الحالات، الأكثر شيوعاً لسوء الحظ، حيث تعاني القوانين الأساس، سواء قوانين الانسجام، أم قوانين التتابع، في الحالة الاجتماعية، من اضطراباتٍ واضحةٍ تقريباً، جرّاء أسبابٍ عارضة أو وقتيةٍ، ومن جهةٍ أخرى خاصةٍ أو عامةٍ ، كما نرى ذلك بشكل خاصٍ في مختلف العصور الثورية، ولا سيما حالياً. تشكل هذه الاضطرابات أياً تكن، في حالة البنية الاجتماعية، النظير الدقيق للأمراض بحصر المعنى في البنية الفردية: ولن أخشى

القول أن هذه المقارنة الفلسفية ستحظى بتقدير أكبر على جميع الأصعدة، لاسيما، مع مراعاة فارق تعقيد البنى غير المتساوي، وأنها ستُخضع لنقاشٍ معمق أكثر. في الحالتين، يعني ذلك، دون شك استخدام العقل البشري استخداما نبيلا، كما أشرت إلى ذلك في المجلد السابق، عندما نطبقه للكشف بشكل أفضل عن القوانين الحقيقية لطبيعتنا، سواء الفردية أم الاجتماعية، من خلال التحليل العلمي لحالات الفوضى الخطيرة نوعاً ما التي يكون تطور عقلنا مترافقا معها بالضرورة. لكن إذا كنا قد اعترفنا سابقاً، بخصوص الأبحاث البيولوجية بحصر المعنى، أن الاستكشاف المرضي لا يزال حتى الآن يعاني نقصاً شديداً، فإننا ندرك مسبقاً كم يجب أن يكون أكثر عبثية بخصوص المسائل الاجتماعية ذاتها، حيث لم يتم، والحق يقال، الحصول على أية مساعدةٍ ذات أهميةٍ، بالرغم من غزارة المواد فيها. يرجع هذا العقم الأساس بشكل خاصٍ إلى أن التجريب أياً يكن، مباشرٌ أو غير مباشر، يمكن أن يستغني أقل من الملاحظة البسيطة عن تبعية جوهرية إلى تصوراتٍ عقليةٍ، كي يكتسب فائدةً علميةً حقيقيةً. كون دوافع هذه التبعية المحتمة هي ذاتها بالضرورة كما في الحالة التي تم نقاشها سابقاً، سيكون من النافل تماما أن نورد ثانية هنا الإشارة المجملة، التي لا يقدم لنا التطبيق الاجتماعي إلا الإثبات اليومي المبهر. ألم نشاهد، بشكل خاصٍ اليوم، التجارب السياسية الأكثر كارثية تتجدد دون انقطاع، مع بعض التعديلات غير الهامّة بقدر ما هي لاعقلانية، بالرغم من أن إنجازاتها الأولى وجب أن تكون كافيةً من أجل إجراء تقييم تام لعدم فعالية وخطر البدائل المقترحة؟ أعرفُ تماماً ما هو، في هذا الصدد، الدور الرئيس الذي يجب القيام به في الهيمنة الحتمية للعواطف البشرية: لكننا ننسى كثيراً، من جهةٍ أخرى، أن غياب التحليل العقلاني الراجح بشكل كاف يجب أن يشكل مباشرةً أحد الأسباب الرئيسة للتعليم غير المثمر الذي أُخذ كثيرا على التجارب الاجتماعية، التي قد يصبح مسارها الطبيعي، دون شك، أكثر إفادة أكثر، إذا ما أمكنت مُلاحظته بشكل أفضل. يعتقد بعضهم، في الحقيقة، أن حالات الاضطراب الاجتماعي ليست ملائمةً لكشف القوانين الأساس للبنية السياسية، التي يعتبرها حينئذٍ وكأنها مدَمرَة أو على الأقل معلقةٌ: إنه الخطأ ذاته بخصوص البنية الفردية؛ وهو هنا مُبررٌ أكثر، بما أن الحالة العادية نفسها لم تُفهم

بعد كفايةً على أنها خاضعةٌ إلى قوانين حقيقية. لكن المبدأ الأساس، في الواقع، الذي أثبتته بشكل خاصٍ أعمال الشهير بروسي Broussais، المخصص من الآن فصاعداً لتمييز الفكر الفلسفي لعلم الأمراض الوضعي، هو، بطبيعته، قابلٌ للتطبيق أيضاً في البنية الاجتماعية كما في البنية الفردية. في الحالتين، قد لا يمكن للحالات المرضية أن تشكل أي انتهاكٍ حقيقي للقوانين الأساس للبنية العادية، التي تكون ظواهرها الأساس متغيرةً إذن فقط في درجاتها المختلفة، دون أن يكون ذلك ممكناً في طبيعتها أو في علاقاتها، كما شرحتُ ذلك في الفلسفة البيولوجية. إن الاضطرابات الاجتماعية بشكل خاصٍ تكون بالضرورة من نفس فئة التغيرات التي تحدثها في مجمل القوانين الاجتماعية الأسباب الثانوية المختلفة التي حصرتُ من قبل تأثيرها العام بين حدودٍ محتومةٍ: لا يوجد تمييزٌ حقيقيٌّ يجب إقامته، في هذا الجانب، إلا بين عدم استمرارية البعض إلى استمرارية البعض الآخر، الأمر الذي قد لا يسعه أن يشوه المبدأ. وحيث أن القوانين الأساس تظل دائماً بشكل أساسي في حالةٍ ما في البنية الاجتماعية، فثمة إمكانية للانتقال عقلانياً، مع الاحتياطات المناسبة، من التحليل العلمي للاضطرابات إلى النظرية الوضعية في الوجود الطبيعي. ذلك هو الأساس الفلسفي للفائدة الرئيسة الخاصة بهذا النوع من التجريب غير المباشر وغير الإرادي بهدف كشف البنية الحقيقية للجسم الاجتماعي بطريقة أكثر وضوحاً والتي لا يمكن أن تقوم بها الملاحظة البسيطة، التي تشكل بالتالي، كما في أي موضوعٍ آخر، التتمة العامة الضرورية. هذه الطريقة قابلةٌ، بطبيعتها، للتطبيق في كل أصناف البحوث الاجتماعية، سواء تعلق الأمر بالوجود أو بالحركة منظورين أحدهما أو الآخر تحت أي مظهرٍ كان، ماديّ، ثقافي، أخلاقي أو سياسي، وفي كل الدرجات الممكنة من التطور الاجتماعي، حيث لسوء الحظ لم تغب الارتباكات أبداً. بخصوص توسعها الفعلي، قد يكون من السابق لأوانه أن نعمل الآن على قياسه بشكل عام، بما أن هذه الطريقة لم تُطبق بشكل حقيقي حتى الآن في أي بحثٍ في الفلسفة السياسية، ولن يكون ممكناً استخدامها إلا من خلال التطور اللاحق للعلم الجديد الذي أسعى جاهداً لخلقه. بيد أنه كان من الضروري الإشارة إلى ذلك أيضاً عند وصفه بإيجاز، كإحدى وسائل الاستكشاف الأساس الخاصة بالمادية الاجتماعية.

عند تأملي أخيراً في المنهج المقارن بحصر المعنى، يجب أولاً أن أعيد القارئ، بخصوص هذا الموضوع، إلى التفسيرات الأساس التي قمتُ بتقديمها بشكل كاف، في الفلسفة البيولوجية كي أُبيّن التفوق الحتمي لطريقةٍ كهذه في أية دراساتٍ يمكن أن تصبح فيها الأجسام الحية الموضوع الرئيس، وبوضوح لا يقاوم لاسيما وأن الظواهر تتعقد أكثر أو أن البنية ترتقي أكثر. لأن هذه الدوافع الأساس هنا هي ذاتها في الأساس، وبدرجةٍ أكثر وضوحاً، أستطيع أن أختصر تفحصنا الحالي منيطاً بالقارئ إجراء هذا الخلق التلقائي مجدداً، في ظل التعديلات المناسبة. يجب عليَّ الآن أن أقتصر على الإشارة بشكل كاف إلى الفروق الرئيسة وحدها التي من خلالها يتميز حتماً التطبيق العام لفن المقارنة على مجمل الأبحاث الاجتماعية.

قد يؤدي التقليد الأعمى للطريقة البيولوجية بداية إلى تجاهل غير عقلاني لحالات التشابه الحقيقية المنطقية بين العلمين، بما أن مقارنة مختلف أجزاء التدرج الحيواني، التي رأيناها تشكّل، في علم الأحياء، الطابع الرئيس لمنهج المقارنة، قد لا يسعها أن تحوز، على العكس من ذلك، إلا أهميةٍ ثانويةٍ في علم الاجتماع. لكن في حقيقة الأمر، كما سنعرف ذلك، بشأن هذا العلم الأخير، فليس هنا إطلاقا المعادل العلمي الحقيقي للتصور الأساس للسلسلة العضوية. مع ذلك، لدي القناعة أن الهيمنة الممتدة كثيراً للفلسفة اللاهوتية -ميتافيزيقية في هذا المستوى من الأفكار توحي اليوم بازدراء غير عقلانيٍ أبداً لكل مقارنة علميةٍ للمجتمع البشري مع أي مجموعةٍ حيوانيةٍ أخرى. عندما ستقاد الدراسات الاجتماعية في النهاية بشكل مناسب من قبل العقل الوضعي، سوف لن نتأخر أبداً، دون شك، في أن نتعرف فيها على الفائدة الدائمة، وفي عدة حالاتٍ، إلى الحاجة، بأن نُدخل إليها، إلى درجةٍ ما، المقارنة الاجتماعية للإنسان مع باقي الحيوانات، وخاصةً الثدييات الأرقى، على الأقل بعد أن تكون تلك المجتمعات الحيوانية، التي لا تزال غير معروفة تماماً حتى الآن، قد دُرست أخيراً وقُيّمت بشكل أفضل. إن مبررات مقارنةٍ كهذه مماثلةٌ جداً لتلك التي فسرت لنا في المجلد السابق، الأهمية القصوى بالنسبة لدراسة الحياة الفردية، بما يخص الظواهر الثقافية والأخلاقية التي تشكل ظواهرها الاجتماعية التتمة الضرورية والتكملة الطبيعية. بعد أن تجاهلها لوقتٍ طويلٍ هذه الأهمية بخصوص الحالة الأولى، بدأت كل العقول البارزة ترى فيها اليوم واقعية وأهمية

طريقةٍ رئيسةٍ كهذه: وسيكون الأمر عينه لاحقاً إزاء الحالة الثانية، بالرغم من أن هذه الطريقة يجب أن تكون أقل أهمية فيها. سيكون العيب الرئيسي في مثل هذا المستوى من المقارنات السوسيولوجية، دون شك، اقتصاره، من خلال طبيعته، على الاعتبارات السكونية وحدها، دون الوصول إلى الاعتبارات الديناميكية، التي يجب أن تشكل، خاصة في أيامنا، الموضوع الغالب والمباشر للعلم. ينتج هذا التحديد بالتأكيد عن أن الحالة الاجتماعية للحيوانات ودون أن تكون، في الحقيقة، ثابتةً بشكل مطلقٍ كما نتخيلها، لم تشهد جوهرياً، ومنذ أن توسع التفوق البشري بقوة ، إلا تغيراتٍ غير محسوسةٍ، لا تقارن أبداً مع التقدم المتواصل للبشرية، مأخوذاً حتى في انطلاقته الأولية الأقل وضوحاً. الفائدة العلمية لمقارنةٍ كهذه، مُقتصرَة على علم السكون الاجتماعي، تبدو لي مؤكدةً حقاً لكي نميّز فيها بشكل أفضل القوانين الأكثر بساطة للترابط الجوهري، مبينين مباشرةً، وبوضوحٍ لا يقاوم، تحققها التلقائي في الحالة المجتمعية الأقل اكتمالاً، بحيث يمكن حتى أن توحي أحيانا ، إضافةً إلى ذلك، باستنتاجات مفيدة حول المجتمع البشري. لا شيء أبداً جديرٌ بشكل خاص بالعمل على إبراز كم هي طبيعيةٌ للغاية العلاقات الطبيعية الأساس، التي ما زال الكثير من أصحاب العقول السفسطائية يعتقدون أن بإمكانهم اليوم تغييرها وفقاً لادعاءاتهم الجوفاء: سوف يكفّون، دون شك، عن اعتبار العلاقات الأساس للأسرة البشرية وكأنها مصطنعةٌ وعبثيةٌ، عندما سيجدونها بالصفة الأساس ذاتها، لدى الحيوانات، وبطريقة أكثر وضوحاً لاسيما وأن البنية تصبح لديها أكثر رقياً وأكثر قرباً من البنية البشرية. باختصار، بالنسبة لكل ما يخص البذور الأولى للعلاقات الاجتماعية، المؤسسات الأولى التي بنت تلقائياً وحدة الأسرة أو القبيلة، في هذا الجزء الأولي من علم الاجتماع الذي يختلط تقريباً مع البيولوجيا الفكرية و الأخلاقية أو على الأقل مع ما يسمى التاريخ الطبيعي للإنسان، الذي يبدو بأنه يشكل مجرد امتداد طبيعي له، سيكون هناك، ليس فقط مكسب علميٌّ كبير، بل حاجةٌ فلسفيةٌ حقيقيةٌ، لأن تُستخدم بشكل ملائم المقارنة العقلانية للمجتمع البشري مع المجتمعات الحيوانية الأخرى؛ كما توقع ذلك بعض الفلاسفة، وخاصةً فيرغيسون، الذي استشعر بشكل أفضل أهمية ذلك. ربما قد لا يكون من اللازم ، في هذا الصدد، الاقتصار مطلقاً، من بين المجتمعات الحيوانية،

على تلك التي تُظهر مزاجاً تعاونياً إراديا حقاً، مماثلا لمزاج المجتمعات البشرية؛ وإن تعيّن أن يكون اعتبارها، لهذا السبب، راجحاً بشكل أساسي، فإن العقل العلمي سوف يتمكن، بعد أن يوسّع طريقة الاستكشاف هذه حتى آخر حدها المنطقي، من أن يجد أيضاً شيئاً من الفائدة، في هذا الجانب، في النزول حتى القيام بفحص هذه المجتمعات الغريبة، الخاصة بالحيوانات الأدنى، حيث يحصل تعاونٌ غير إرادي من خلال اتحادٍ عضويٍ لا تُفصم عراه، سواء عبر التحام بسيطٍ، أو عبر استمراريةٍ حقيقيةٍ[27]. إذا افترضنا أنه ليس للعلم أن ينتزع في الحال أية فائدةٍ مباشرةٍ من كل هذا التطور العقلاني للمقارنة الاجتماعية، فقد لن يكون الأمر كذلك بالتأكيد بالنسبة للمنهج، الذي قد يكسب فيها فورا تجانساً أكثر اكتمالاً، نتيجة تشابهٍ أكثر دقةً مع طريقة العمل في الدراسات البيولوجية. إن المقارنة العلمية المألوفة، الاجتماعية بقدر ما هي فردية، للإنسان مع باقي الحيوانات، هي مناسبةٌ للغاية، من خلال طبيعتها، من أجل أن تُقصي نهائياً هذا العقل المطلق الذي مازال يشكل اليوم العيب الأساس في الفلسفة السياسية. يبدو لي من جهةٍ أخرى، حتى في الجانب العملي، أن الزهو الوقح الذي يحمل بعض الطبقات على أن تنظر إلى نفسها على أنها من جنسٍ آخر مختلف عن باقي البشر، هو، في الحقيقة، ليس دون صلة فلسفيةٍ وثيقةٍ ما مع الازدراء غير العقلاني لكل تقارب فعلي بين الطبيعة البشرية وباقي الطبائع الحيوانية. بيد أنه، مهما تكن الأهمية العلمية لهذه الأفكار المختلفة، فهي قد لا تستطيع أساساً أن توافق إلا بحثاً منهجياً وخاصاً في الفلسفة الاجتماعية،

(27) لقد قارن بعضهم أحياناً مجموع البشريةبنوعٍ واسعٍ من المرجان،ينتشرفي كامل الكرة الأرضية. لكن هذه الاستعارةالمصطنعة، حيث نسعى فيها جاهدين لوصف ظاهرةٍ معروفةٍ جداً من خلال تشبيههابأخرى غير معروفةٍ مثلها أبداً، تظهرفي الحقيقة تقييماً فلسفياً ناقصاً جداً لتضامننا الاجتماعي، وبشكل خاصٍ جهلاًبيولوجياً كبيراً بنوع الوجود الخاص بهذه الحيوانات البحرية. فهي تقود إلى تقريب تجمعٍ إراديٍ واختياري من مشاركةٍ غير إرادية ولا ينفك عراها؛أي نظامٌ تؤثر مختلف عناصره، بالرغم من أصلها الخاص، ببعضها بعضاً بشكل متبادل، يجري تشبيهه بنظامٍ معاكسٍ بشكل أساسي، حيث لا تمارس الأجزاءأبداً بشكل مباشر بالرغم من أنها غير قابلةللانفصال، أي تأثيرمتبادل لدرجة أنبعضها يفنىأثناء ولادة بعضها الآخر، دون أن تتغير البقية نتيجة لذلك أبداً.

كالذي أُعلن عنه من قبل، حيث تمارس هذه الأفكار لاحقاً تأثيرها الحتمي. لكن، هنا، في هذا التصور الأول للعلم، حيث يجب عليَّ بشكل خاصٍ، لدوافع تم شرحها سابقاً، أن يكون هدفي علم الديناميك الاجتماعي، والذي يكون هذا النوع من المقارنات غير قابلة للتطبيق عليه تقريباً، فمن المؤكد أني قد لا أستطيع استخدامه استخداماً هاماً، مباشراً على الأقل. مع ذلك، لهذا السبب ذاته، فقد كان، كما يبدو لي، من الأحرى بالضرورة الإشارة هنا، بمزيد من الإلحاح، إلى هذا الجزء من المنهج المقارن، حتى لا يبقى غير مفهوم أبداً، وهذا ما قد يكون له عقباتٌ علميةٌ، كما أشرت إلى ذلك تواً. إن الطرق المنطقية المستخدمة غالباً تكون عادةً متميزة تماما بتطبيقها الفعّال، لكي يستطيع تقديرها الأولي العام، على العكس من ذلك، أن يُقتصر على الفحص الأكثر ضرورةً لخواصها الأساس.

لكي تظل الأشكال الأساس المتميزة والخاصة، في علم الاجتماع، بالمنهج المقارن مدروسة بشكل دائم هنا وفق الترتيب المتعاقب لأهميتها المتزايدة، عليَّ أن أُشير فيها الآن إلى الشكل الرئيس الذي يتمثل في مقاربة منطقيةٍ لمختلف حالات التواجد - معاً للمجتمع البشري في مختلف أجزاء الكرة الأرضية، مدروسة بشكل خاصٍ لدى الشعوب المستقلة بعضها عن بعض بشكل تامٍ. لا شيء مناسبٌ أكثر من طريقةٍ كهذه لتوصيف مختلف الأطوار الأساس للتطور البشري بوضوحٍ، والقابلةٌ إذن للاستكشاف بشكل متزامنٍ، بحيث يتم إبراز صفاتها الغالبة بشكل مباشر ومحسوسٍ أكثر. مع أن التقدم الجوهري للإنسانية وحيدٌ بالضرورة، بما يخص التطور الكليّ، بيد أنه من المؤكد أن شعوباً مهمةً جداً، وبشكل خاصٍ متنوعة جداً، نتيجة تضافر أسباب اجتماعية، تمّ تحليلها بشكل خاطئ جداً حتى الآن في معظم الحالات، لم تصل حتى الآن إلا إلى درجاتٍ متدنية بتفاوت من هذا التطور العام؛ بحيث أن مختلف الحالات السابقة للأمم الأكثر تقدماً، نتيجة عدم المساواة هذه، تتواجد اليوم، بالرغم من اختلافات ثانوية حتمية، بشكل أساسي لدى الشعوب المعاصرة المنتشرة في أماكن مختلفةٍ من المعمورة[28]. وكما الملاحظة

(28) قد نستطيع، حتى درجةٍ معينة، دون أن نخرج من المفهومنفسه، أن نقارن، من خلال مقابلةأكثر قرباً، الأطوار الأساس للحضارة البشرية، مُتأملين فيها الحالة الاجتماعية لمختلف الطبقات، المُعاصرة بشكل غير متساوٍ. تحوي عاصمة العالم المتحضر اليوم في وسطها نماذج

بحصر المعنى، والتي تشكل هذه الطريقة المقارنة التغيير الأكثر تلقائيةً، فإن هذه الطريقة المقارنة تمثل بداية، ميزة أن تكون بوضوح قابلة للتطبيق بشكل مماثلٍ على النظامين الأساسين في الدراسات النظرية الاجتماعية، الدراسات السكونية والأخرى الديناميكية، بحيث تُثبت أيضاً صحة قوانين الوجود وقوانين الحركة، أو حتى تُقدم أحياناً ، بخصوصها، استقراءاتٍ قيّمةً مباشرةً. ثانياً، تمتد هذه الطريقة بشكل أساسيٍ اليوم، في الحقيقة، إلى كل درجات التطور الاجتماعي الممكنة، التي يمكن لكل صفاتها المميزة أن تكون بالتالي خاضعةً فعلياً إلى ملاحظتنا المباشرة: بدءاً من سكان أرض النار البائسين(ارض الأرخبيل الواقع في أقصى جنوب قارة أمريكا الجنوبية بين الأرجنتين والتشيلي حالياً – عن وكيبيديا - المترجم) وحتى الشعوب الأكثر تقدماً في أوروبا الغربية، قد لا يسعنا تخيّل أي فارقٍ اجتماعي بسيط إلا وكان محققاً حالياً في أماكن ما من الكرة الأرضية، وحتى تقريباً في عدة مواضع منفصلةٍ بوضوحٍ. في القسم التاريخي من هذا المجلد، ستتاح لي الفرصة كي أُظهر أن بعض الأطوار المثيرة، وإن تكن ثانويةٌ، من التطور الاجتماعي، التي لم يترك تاريخ حضارتنا أياً من آثارها القيّمة، لن تكون معروفةً إلا من خلال هذا الاستكشاف المقارن الضروري: وهذه ليست، كما قد يعتقد البعض، الدرجات الأدنى تماماً من التطور البشري، التي بالنسبة لها لم تعد ميزةً كهذه موضع نقاش اليوم. حتى بالنسبة للأطوار الأكثر تاريخيةً، توجد دائماً مراحلٌ متوسطةٌ عديدةٌ لا تستدعي أيضا إلا هذا الشكل غير المباشر من الملاحظة. تلك هي الخواص الرئيسة التي تميز، في علم الاجتماع، هذا الجزء الثاني الأساس من المنهج المقارن، المخصص لحسن الحظ للتحقق من التوضيحات المباشرة للتحليل التاريخي بحصر المعنى، وخاصة لإملاء نواقصها المحتمة بشكل مناسب. إن الاستخدام العام لهذه الطريقة في علم الاجتماع عقلانيٌ للغاية، بما أنه يستند مباشرةً

موثوقةً تقريباً لكل الدرجات السابقة للتطور الاجتماعي، خاصةً في المجال الثقافي، لكن،رغم سهولتها الظاهرية، تكون ملاحظاتٌ كهذه ، من خلال طبيعتها، غير حاسمةٍ البتة، بحيثتكتسب في وقتٍ ما أهميةً علميةً حقيقيةً، بسبب التأثير الحتمي العام الذي يمارسه، حتى في ذلك الحين، العقل العام للعصر، والذي لا يسمح بأي تحليلٍ دقيقٍ لهذه الاختلافات غير المتنازع عليها إلا بمساعدة النظرية الاجتماعية المتقدمة جداً، والتي بدونها قد نرتكب أيضاً إلى أخطاءٍ جسيمةٍ.

إلى المبدأ ، المُثبت من قبل، مبدأ التماثل الضروري والمستمر للتطور الجوهري للإنسانية ، حسب الرجحان الذي لا يقاوم للنمط العام للطبيعة البشرية ، وسط تنوعات المناخ المختلفة، وحتى تنوعات العرق، كون الفروق الحقيقية لا يمكنها أن تؤثر إلا على السرعة الفعلية لكل تطورٍ اجتماعي.

لكن، بعد أن قمنا بتقييمٍ مناسب للصفات الهامة لطريقةٍ كهذه، من المهم للغاية، من أجل الإنشاء العقلاني للفلسفة السياسية الجديدة، أن نتوقع، في هذا الصدد، مبالغةً طبيعيةً جداً حالياً، إذا ما أشرنا الآن، بقدر من الدقة، إلى الأخطار العلمية الكبيرة الخاصة بها، والتي لا تسمح أبداً، بالرغم من كل هذه الميزات الحقيقية، أن يُعهد إليها بالإدارة الرئيسة للملاحظات الاجتماعية. حيث يقوم عيبها، الأكثر خطورةً وفي ذات الوقت الأكثر حتميةً، أولاً، في أنه، من خلال طبيعتها، لا تقيم أي اعتبارٍ إلى التعاقب الضروري لمختلف الحالات الاجتماعية بل تسعى، على العكس من ذلك، إلى تقديمها وكأنها متواجدةً معاً في نفس الوقت. قد يستطيع إذن استخدامٌ حصريٌّ جداً أو حتى فقط راجحٌ للغاية، لطريقة الاستكشاف هذه أن يقود أحياناً إلى أن نتجاهل، بشكل مستغرب تقريباً، النظام الأساس الذي تعين أن تنتج تبعا له مختلف درجات التطور البشري هذه من بعضها البعض؛ ويمكن أن نضيف أنه قد يقود إليها دون شك ، لو لم يكن هذا النظام قد أقُيم في الأساس عبر أفضل صيغة علميةٍ: والحال، فنحن نعلم كم هو رئيس في علم الاجتماع مفهومٌ كهذا ، الأمر الذي يجب أن يدفع لتقدير كامل أهمية عقبةٍ مماثلةٍ. وكي نفهم أهميتها بشكل أفضل ، يجب أن نعتبر، ثانياً، أن عدم الانسجام التلقائي ، والخاص بهذا النوع من الملاحظات الاجتماعية المقارنة، لا يسمح كثيرا عندما تكون مستخدمةً بشكل منعزلٍ، برؤية التسلسل الحقيقي لمختلف أنظمة المجتمع بدقةٍ، حتى بافتراض أن النظام الوضعي كان معروفاً فيها بشكل أولي. في كلا الحالين، قد يكون من السهولة بمكان أن نذكر هنا مجموعةً من الأمثلة التي لا يمكن ردها على الأخطاء المشابهة عند الفلاسفة الأكثر تميزاً؛ لكن طبيعة هذا العمل الحازمة للغاية تلزمني أن أتجنب إشاراتٍ نقديةً مشابهةً، والتي سيعوضها القارئ بسهولةٍ. إذا ما تابعت، التشبث بهذه المبادئ، ينبغي أن أُشير أخيراً إلى العقبة، ليست الأقل تميزاً، في هذا الشكل المقارن، المتمثلة في السعي لتبخيس

مختلف الحالات التي تم ملاحظتها على هذا النحو، معتبرا التغييرات الثانوية البسيطة على أنها أطوار أساسية في التطور الاجتماعي. عبر ذلك خاصة جرى تبني المفاهيم الأكثر بطلاناً حول التأثير السياسي للمناخ، ناسبين إلى تأثيره الفروق الاجتماعية التي كان يجب نسبها بشكل خاص إلى تفاوت التطور؛ أحياناً، كان الازدراء، وإن كان أكثر ندرةً، ، وغير عقلاني بالمثل، معكوساً: من الواضح، في الواقع، أنه، في الاستخدام الخاص بطريقة كهذه، لا شيء بوسعه مباشرةً أن يحدد إلى أيٍّ من الصنفين يجب في الحقيقة أن يُنسب كل اختلاف مُثبت. يظهر هذا الميل المعيب أيضاً، بدرجةٍ أكثر وضوحاً عادةً، في كل ما يخص مختلف الأعراق البشرية. لأنه، لابد لهذه المقارنات الاجتماعية المتزامنة أن تقع غالباً، خاصةً في الحالات الهامة، بين الشعوب المنتمية إلى تشكيلات متباينة من الجنس البشري؛ نظراً لأن هذا التغير الفيزيولوجي يبدو وكأنه، في كثيرٍ من المناسبات، أحد الأسباب الأساس، إن لم يكن حتى السبب الرئيس، للسرعة غير المتساوية لتطورٍ يظل مشتركا بالضرورة. نحن مُعرّضون بشكل أساسي إذن إلى الخلط بين تأثير العرق وتأثير العصر الاجتماعي، سواء أكنّا نضخّم أو نتجاهل أحدهما أو الآخر. يجب من جهةٍ أخرى إضافة أن المناخ يأتي ليدخل عادةً مصدراً ثالثاً لتفسير الظواهر المقارنة، الذي، وهو مطابقٌ ومناقضٌ بالتبادل لكلٍ من التفسيرين الآخرين، يسعى إلى زيادة فرص الوهم الاجتماعي المحتومة ، وإلى جعل التحليل المقارن الذي كنا قد انتظرنا منه توضيحات حاسمة، مبهماً تقريباً.

حسب هذا التقييم المزدوج المتناقض، الدقيق بشكل كاف بالرغم من أنه موجزٌ جداً، نحن مُنساقون تلقائياً لنراجع بشكل خاصٍ، من أجل هذه الصيغة المألوفة من المنهج المقارن في علم الاجتماع، ما كان قد تمّ إثباته بوضوح من قبل، أولاً بما يخصّ الملاحظة بحصر المعنى، ثم بخصوص التجريب: أي، الاستحالة الشديدة لاستخدام طريقةٍ كهذه بشكل مفيدٍ ، دون أن يكون تطبيقها الأولي وتفسيرها النهائي موجهين بشكل مستمرٍ من خلال تصور عقلانيٍّ أولي، عام جداً دون شك لكنه وضعيٌّ تماماً، لمجمل التطور الجوهري للبشرية. لا شيء قد يسعه الاستغناء عن شرطٍ فلسفيٍّ ينتجه مجددا بوضوح شديد تحت وجوهٍ مختلفةٍ، الفحص الدقيق لطبيعة الأبحاث الاجتماعية. سوف يتمكن تحققه المستمر وحده أن يتقي أو

أن يخفف بشكل كاف الصعوبات الجسيمة، التي عرفنا أنها خاصة بهذا الشكل من الاستكشاف، وسوف يسمح منذئذٍ بتطوير الصفات القيّمة التي تميزه بحريةٍ. هكذا نرى أكثر فأكثر كم هي عبثيةٌ وخطيرةٌ، سواء بالنسبة للنظرية أم للتطبيق، بخصوص العلم أو المنهج، الخطابات التافهة السفسطائية لأنصار المذهب التجريبي المنهجي، أو لمشنعين عميّ تماماً على كل نظرية اجتماعية؛ بحيث أنه بقدر ما ترتفع هذه الخطابات وتُعمم تصبح المفاهيم الأساس في الفلسفة السياسية في ذات الوقت أكثر واقعية وأكثر فعاليةً، كون الوهم والعقم محصورين بشكل خاصٍ بالتصورات الضيقة جداً والخاصة جداً، سواء كانت علميةً، أم منطقيةً. لكن، إذا ما تتبعنا المسار المنتظم لموضوعنا، ينتج بالتأكيد من الخلاصة السابقة أن هذا المشروع الأول الضروري يستند لعلم الاجتماع العام ذاته، الذي يجب حتماً أن يقود التطبيق الاعتيادي لمختلف أشكال الاستكشاف التي تمّ من قبل تقييمها، إلى الاستخدام الأولي لمنهج ملاحظةٍ جديدٍ، تُعتبر صفته الأكثر عقلانيةً ملائمةً بشكل أفضل لطبيعة الظواهر، سواء بكونها مستثناة تلقائياً من الأخطار الجسيمة التي تُظهرها الصفات الأخرى، في جوانب مختلفةٍ، والتي تم الآن فحصها بشكل كاف. والحال، هذا ما هو موجودٌ في الواقع، ونحن مُنقادون بالتاليّ، من خلال مسارٍ تدرجيٍ، إلى التقييم المباشر لهذا الجزء الأخير من المنهج المقارن الذي يجب عليّ تمييزه، في علم الاجتماع، تحت مسمى **منهجٍ تاريخيٍ** بحصر المعنى، والذي يوجد فيه بشكل أساسي، من خلال الطبيعة نفسها لعلم كهذا، الأساس الجوهري الوحيد الذي يمكن أن تستند إليه في الواقع منظومة المنطق السياسي.

لا تشكل المقارنة التاريخية بين مختلف الحالات المتتالية للبشرية البدعة العلمية الرئيسة فقط للفلسفة السياسية الجديدة: فتطورها العقلاني سيشكل مباشرة أيضاً الأساس نفسه للعلم، بما سوف يستطيع تقديمه مما هو الأكثر تميزاً في كل الجوانب. هكذا بشكل خاصٍ يجب أولاً أن يتميز علم الاجتماع بعمق عن علم الأحياء بحصر المعنى، كما سوف أقوم بشرحه في الدرس القادم. في الواقع، ينتج المبدأ الوضعي لهذا الفصل الفلسفي عن هذا التأثير الحتمي لمختلف الأجيال البشرية على الأجيال اللاحقة، والذي، وهو يتراكم بشكل مستمرٍ، سرعان ما سينتهي بتكوين الفكر المهيمن في دراسة التطور الاجتماعي المباشرة. طالما أن هذه الهيمنة

لم يُعترف بها مباشرةً، فإن هذه الدراسة الوضعية للإنسان يجب أن تبدو منطقياً مجرد امتداد تلقائي بسيط للتاريخ الطبيعي للإنسان. لكن، هذه الصفة العلمية المناسبة جداً باقتصارها على الأجيال الأولى، تتلاشى حتماً شيئاً فشيئاً ، كلما يبدأ التطور الاجتماعي بالظهور بشكل أكبر، ويجب أن تتحول نهائياً، عندما تنشأ الحركة البشرية ذات يومٍ، بميزةٍ جديدةٍ تماماً، خاصةٍ مباشرةً بعلم الاجتماع ، حيث تغلب فيها بشكل مباشر الاعتبارات التاريخية. رغم أن هذا التحليل التاريخي لا يبدو ، من خلال طبيعته، مُخصصاً إلا لعلم الاجتماع الديناميكي وحده، فمن المؤكد مع ذلك أنه يمتد بالضرورة إلى المنظومة الكاملة للعلم، دون أي تمييزٍ للأجزاء، بمقتضى ترابطها التام. إضافةً إلى أن علم القوى الاجتماعي يشكل في النهاية موضوع العلم الرئيس، فإننا نعلم من جهةٍ أخرى، كما شرحتُ ذلك سابقاً، أن علم السكون الاجتماعي غير قابلٍ، في الواقع، للانفصال عنه منطقياً، بالرغم من الفائدة الحقيقية لتمييزٍ نظريّ كهذا، بما أن قوانين الوجود تتجلى بشكل خاصٍ أثناء الحركة.

ليس فقط من وجهة النظر العلمية بحصر المعنى يجب على الاستخدام الراجح للمنهج التاريخي أن يعطي لعلم الاجتماع صفته الفلسفية الأساس: إنه أيضاً، وحتى من الممكن بطريقة أكثر وضوحاً، من خلال المظهر المنطقي المحض. يجب علينا، في الواقع، الاعتراف، كما سأثبتُ ذلك مباشرةً في الدرس القادم، أنه، من خلال الخلق التلقائي لهذا الفرع الأساس الجديد في المنهج المقارن الأساس، سوف يكون علم الاجتماع قد أكمل بدوره أيضاً، وحسب الطريقة التي كانت مُخصصةً له حصريّا، مجمل المنهج الوضعي، لمصلحة كل الفلسفة الطبيعية المشتركة، بطريقة تكاد فيها أهميتها العلمية الرفيعة لا تُلمح اليوم من قبل أفضل المفكرين. من اليوم، نستطيع أن نشير إلى هذا المنهج التاريخي، بوصفه يقدم التحقق الأكثر طبيعيةً والتطبيق الأكثر اتساعاً لهذه الصفة المميزة التي أثبتناها من قبل في المسار الاعتيادي الخاص بعلم الاجتماع، و التي تقوم على الانتقال من الكل إلى التفاصيل. هذا الشرط اللازم الدائم للدراسات الاجتماعية العقلانية حقاً، يظهر تلقائياً، بأعلى درجة، وبالطريقة الأكثر مباشرةً، في كل عملٍ تاريخي حقاً، والذي، دون ذلك، قد يتحول حتماً إلى مجرد تجميعٍ لموادٍ مؤقتة، أيّاً تكن من جهةٍ أخرى الموهبة التي

نُفذّ بها. بما أن مختلف العناصر الاجتماعية تكون بوجه خاصٍ في تطورها مترابطةً بالضرورة وغير قابلة للانفصال، ينتج عن ذلك أنه قد لا يكون بوسع أي تتابعٍ جزئي، معزولٍ بشكل كاملٍ، أن يمتلك واقعا، وأنه يجب على كل شرحٍ من هذا النوع، قبل أن يتمكن من أن يصبح، في أي جانب، خصوصيا، أن يستند أولاً إلى مفهومٍ عام ومتزامنٍ عن التطور الأساس. ماذا يمكن أن يعني، على سبيل المثال، التاريخ الحصري، وخاصةً الجزئي، لعلم وحيدٍ، أو لفنٍ وحيدٍ، دون أن يكون مرتبطاً بداية ب دراسةٍ كهذه لمجمل التقدم البشري [29]؟

(29) نُشر مؤخراً، حول تاريخ العلوم الرياضية في إيطاليا خلال القرن السابع عشر، عمل قادر بشكل خاصٍ، من خلال تخصصه المفرط، على تمييز، من خلال مثالٍ واضحٍ، هذه الحاجة الضرورية لعقل المجموع في كل دراسةٍ تاريخيةٍ حقاً. ليس المقصود أبداً هنا الأخطاء الجسيمة الفردية المشار إليها من قبل، بالنسبة لهذا العمل، من قبل مختلف العلماء، وخاصةً من قبل مهندسٍ مشهورٍ ومتواضعٍ/م كاسليس/ ، الذي يبدو للمؤلف متفوقاً، في نقده، العقلاني بشكل عامٍ، فيما يخص الفكر الحقيقي للتاريخ الرياضي.
يكفي تصور الموضوع وحده، في نظري، لنشهد بوضوحٍ على الجهل الكبير بالسمة الحقيقية للتاريخ، القائمة بشكل خاصٍ على رجحان التعاقب العام والمستمر على الوصف، الصفة التي قد يتوجب أنها تبدو بشكل طبيعي محددةً في كل التاريخ الثقافي. يمكننا أن نعذر، حسب الأحكام المسبقة السائدة، اختصار هذه الأبحاث التاريخية على العلومالرياضية وحدها، بالرغم من أن تطورها كان قد أُنيط، خاصةً في ذلك الحين، بتطور العلوم الباقية ، وحتى بمجمل التطور البشري. لكن قد لا يكون بوسعنا أن نمتنع عن أن ندين بقوة التحديد غير المنطقي للموضوع على أمةٍ واحدة وفي قرنٍ واحدٍ، في أحد الأعمال التي، عوضاً عن العنوان المتواضع ،الحوليات، الذي تم وصفه بطموحٍ بكلمة تاريخ؛ كما لو أن التطورات الرياضية الحاصلة في أحد جوانب جبال الألب كان يمكنها أن تكون مستقلةً عن تلك التي تم إنجازها بشكل متزامنٍ وبطريقة أكثر بروزاً، في الجانب الآخر؛ وكما لو أن من جهةٍ أخرى الحالة الهندسية للقرن السابع عشر كان بإمكانها أن تكون معزولةً عن مجمل التقدم السابق. إذا كان هذا الخيار غير العقلاني قد استوحي من عقلٍ عبثيٍ لقوميةٍ ضيقةٍ، فقد لن يكون أبداً قابلاً للعذر بذلك، خاصةً حالياً، ولدى أحد العلماء. من نوعمن التكوين كهذا، حيث يتقهقر بالتأكيد التاريخ الرياضي، في مختلف الجوانب الهامة، إلى ما دون الصفة الأكثر فلسفيةً التي كان قد اكتسبها من قبل، وقد لن يبقى إلا أن ينحدر، في سبيل خصوصيةٍ أكثر اكتمالاً، إلى تاريخ منطقةٍ واحدةٍوخلال سنةٍ واحدةٍ؛ بالتأكيد، لو أننا تطلعنا بشكل

والأمر عينه تحت أي عنوانٍ آخر، وبشكل رئيسي بخصوص ما نسميه بتعسف بالغ، التاريخ السياسي بحصر المعنى، كما لو أنه بإمكان أي تاريخٍ مهما يكن ألا يكون سياسياً إلى حدٍ ما. فكر التخصص الحصري غير المنطقي، الذي يشهد في أيامنا، صعوداً عابراً مؤسفاً للغاية، قد تكون نتيجته النهائية تحويل التاريخ إلى تراكمٍ عبثيٍ لدراساتٍ أحاديةٍ غير متناسقةٍ، حيث قد تضيع حتماً كل فكرة عن التعاقب الحقيقي، والمتزامن بالضرورة، لمختلف الأحداث البشرية، وسط زحام عقيم لهذه التفسيرات المبهمة. إنه إذن على مجمل التطور الاجتماعي بشكل أساسي سوف تقوم أولاً هذه المقارنات التاريخية لمختلف عصور الحضارة، حتى يكون لها صفةٌ علميةٌ حقيقيةٌ، متطابقةٌ مع طبيعة العلم وتوجهه ؛ هكذا فقط سنتمكن من الوصول إلى تصوراتٍ قادرةٍ لحسن الحظ على توجيه الدراسة اللاحقة لمختلف المواضيع الخاصة؛ بدلاً من المسار الخاطئ الذي يوحي به اليوم التقليد المطلق الأعمى لشكلٍ مناسب حصرياً للفلسفة غير العضوية، والتي لن تتناسب مع الفلسفة العضوية، وخاصة بالنسبة للظواهر الاجتماعية.

أخيراً، يجب أن نشير هنا، من وجهة النظر العملية، إلى أن التفوق العام للمنهج التاريخي بحصر المعنى في الدراسات الاجتماعية له أيضاً ميزة تطوير الحس الاجتماعي القوية بشكل تلقائيٍ، من خلال التوضيح التام، المباشر والمتواصل، لهذا التسلسل الحتمي لمختلف الأحداث الإنسانية التي توحي لنا حالياً، حتى بالنسبة للأحداث الأكثر بعداً، بفائدةٍ مباشرةٍ، من خلال تذكيرنا بالتأثير الحقيقي الذي مارسته في الحلول التدريجي لحضارتنا الخاصة. حسب ملاحظة كوندورسي القيّمة، قد لا يسع أيُّ إنسانٍ متنورٍ الآن أن يفكر، على سبيل المثال، في معارك

منهجي إلى التركيز الأكثر اتساعاً على الدلالات غير العقلانية في العنوان البسيط لعملٍ ما، لكان من الصعب التوصل إلى ذلك بشكل أفضل إلا من خلال هذا الانطلاق التلقائي لفلسفةٍ باطلةٍ. كذلك لم يمارس هذا الإنتاج، بالرغم من أنه قد تم استقباله/ بجوقةٍ من المدائح المُفخَّمة، في الواقع، أبعد من أي زمرةٍ، أي تأثيرٍ حقيقي على الحركة الحالية للفكر البشري: مع أنه قد تم نسيانه من قبل بشكل أساسي، فسوف يبقى، دون شك، مصنفاً بشكل نهائي كعملٍ بسيطٍ مرهقٍ، باستثناء الحماس العنيد والتواضعالمتردد اللذين كانا يميزان عادةً هؤلاء المنتحلين الجديرين بالاحترام.

ماراتون وسالامين، دون أن يلاحظ فيها في الحال النتائج الهامة للمصائر الحالية للبشرية. قد يكون من غير المفيد أن نلحَّ أكثر على ميزة كهذه، والتي ستلقى طبعاً، في كل ما تبقى من هذا المجلد، تطبيقاً متواصلاً، سواء كان صريحاً أو ضمنياً. وقد لا يسع أي دليلٍ قطعي هنا أن يكون ضرورياً من أجل إثبات قدرة التاريخ التلقائية على أن تبرز بشكل واضح التبعية العميقة العامة بين مختلف العصور الاجتماعية. ينبغي فقط، في هذا الموضوع، ألا نخلط مثل هذا الشعور بالترابط الاجتماعي بهذه الاهتمام اللطيف الذي لابد أن تثيره تلقائياً كل لوحات الحياة البشرية مهما تكن، والتي يمكن بشكل مماثلٍ أن توحي بها القصص الخيالية البسيطة. إن الشعور المقصود هنا هو في الوقت ذاته أكثر عمقاً، بما أنه أصبح بشكل ما شخصياً، وتأملياً أكثر كونه ناتجاً بشكل خاصٍ عن قناعةٍ علميةٍ: قد لا يمكنه أن يكون متطوراً من خلال التاريخ العادي، في الحالة الوصفية الخالصة؛ بل حصرياً من خلال التاريخ العقليّ والوضعي، باعتباره علما حقيقيّا، يرتّب مجموع الأحداث في سلاسل متناسقةٍ تثبت بوضوحٍ تسلسلها التدريجي. هذا الشكل الجديد من الشعور الاجتماعي المخصص في البداية لعقول النخبة، سوف يستطيع بعد ذلك، أن ينتمي، بقوة أقل، إلى عموم العقول، كلما ستصبح النتائج العامة للفيزياء الاجتماعية شعبيةً بشكل كاف. وهو سوف يكمل فيها بالضرورة المفهوم الأكثر إحساساً والأكثر جوهريةً للتضامن المألوف بين الأفراد والشعوب المعاصرة، بتحديده، من خلال تصورٍ أكثر نبلاً وأكثر اكتمالاً أيضاً للوحدة البشرية، مختلف الأجيال المتعاقبة للبشرية وكأنها متلاقيةٌ أيضاً على نفس الهدف النهائي، الذي كان يتطلب تحقيقه التدريجي، من جانب كلٍ منها، مشاركةً محددةً. هذا الاستعداد العقلي لأن نرى في الناس من كل الأزمان أشخاصاً متعاونين لا يكاد يبدو اليوم بخصوص العلوم، وحتى فقط بالنسبة لأكثرها تقدماً: إن التفوق الفلسفي للمنهج التاريخي وحده سيقدم له كل تطوره، من خلال نشره في كل الجوانب الممكنة للحياة البشرية، بحيث يحافظ بشكل مناسب، من خلال تقييمٍ عقليٍ، على هذا الاحترام الأساس لأسلافنا، الضروري لحالة المجتمع العادية، الاحترام الذي تزعزَعه اليوم الفلسفة الميتافيزيقية بقوة.

لندرس الآن، بطريقة مباشرةٍ وإن كانت موجزةً، المسار الأساس الحقيقي لمنهجٍ مقارن يتمتع بقوة كبيرة بصفاتٍ رئيسةً. يبدو لي أن الفكر الأساس لهذا المنهج التاريخي بحصر المعنى يكمن في الاستخدام العقلي للسلاسل الاجتماعية، أي في تقييمٍ متتالٍ لمختلف حالات البشرية الذي يُظهر، من خلال مجموع الأفعال التاريخية، النمو المتواصل لكل استعداد أيّاً يكن، مادي، ثقافي، أخلاقي، أو سياسي، مربوطاً مع التناقص غير المحدود للاستعداد المعاكس، ومن هنا سوف ينتج بالتأكيد التنبؤ العلمي بالارتقاء النهائي لأحدها وبالسقوط النهائي لآخر، شريطة أن تكون نتيجةٌ كهذه مطابقةً تماماً من جهةٍ أخرى لنظام القوانين العامة للتطور البشري، الذي لا يجب أبداً أن يظل تفوقه الاجتماعي اللازم منكراً. كونه من الواجب عليَّ بالضرورة القيام بتطبيقٍ واسعٍ ومتنوعٍ جداً لطريقة استكشافٍ كهذه، يكفيني هنا أن أُشير بسرعةٍ إلى مبدئه الذي لا تقبل عقلانيته كما فائدته الكثير من النقاش. وهكذا فإن حركات المجتمع، وحتى حركات الفكر البشري، يمكن توقعها في الحقيقية، إلى حدٍ ما، بخصوص كل عصرٍ معيّنٍ، وفي كل جانب أساسيٍّ، وحتى في ذلك الذي كان يبدو الأكثر اضطراباً، من خلال معرفة أولية دقيقة للاتجاه المنتظم للتغييرات التدريجية المحددة من خلال تحليلٍ تاريخيٍّ متزن، منتقلين دائماً، تبعاً لروح العلم، من الظواهر الأكثر تعقيداً إلى تلك الأقل منها تعقيداً. من خلال تصادف ناجحٍ، سيتوجب أن تكون التنبؤات العلمية، في الواقع، قريبةٌ من الواقع لاسيما وأن الأمر يتعلق بظواهر أهم، وأكثر عموميةً، لأن الأسباب المستمرة تهيمن بشكل أكبر حينذاك على الحركة الاجتماعية، وتأخذ فيها الاضطرابات حيّزاً أقل. يمكن بعد ذلك لقوانين الترابط أن تقود إلى شمول القناعة العقلية ذاتها دراسة المظاهر الثانوية والخاصة، حسب علاقاتها الثابتة مع المظاهر الأولى، حيث تُعوّض فيها بشكل جزئيٍ الثقة الأقل التي قد يوحي بها، تجاهها، الاستخدام المباشر لهذا الشكل من الاستكشاف المتعاقب. بتشبثه بالحصول، بشكل عام، على الدرجة الأولى من الدقة المتناسبة مع التعقيد المفرط لهذه الظواهر التي تعمل عليها بشكل مستمرٍ التأثيرات كثيرة، بعضها نظاميٌّ، والبعض الآخر عرضيٌّ، يمكن بذلك التوصل إلى نتائج كافيةٍ أساساً من أجل توجيه مجمل التطبيقات بشكل مفيدٍ. وستحظى بشكل خاصٍ الأساسيات من

التطبيقات التي تخصُّ الفن السياسي، بدرجةٍ عليا من العقلانية، لأنه يجب أن يكون جزء الحركة الأساس الذي تتعلق هذه التطبيقات به أكثر، في الواقع، أقل ارتباكاً من أي جزءٍ آخر بفعل مختلف التأثيرات غير النظامية، كما شرحت ذلك من قبل، بالرغم من الحكم المسبق المعاكس. لكي نعتاد بشكل مناسب هذا المنهج التاريخي، بحيث نستوعب بشكل جيدٍ ونطور بذكاء فكره الحقيقي، من الضروري أن نقوم بتطبيقه أولاً على الماضي، ساعين إلى استنتاج كل وضعٍ تاريخي معروفٍ من خلال مجمل سابقيه المتسلسلين، شريطة أن نحمي أنفسنا كفايةً ضد الاحتمال التجريبي لنتيجةٍ موجودةٍ مسبقاً. مهما بدا مسارٌ كهذا استثنائيا في البداية ، يظل من المؤكد مع ذلك أنه، في أيّما علم، لا نتعلم التنبؤ المنطقي بالمستقبل إلا بعد أن نكون قد تنبأنا إذا صحّ القول بالماضي، بما أنه هكذا هو، في الواقع، الاستخدام الأول الحتمي للعلاقات الملحوظة بين الأفعال المنجزة، التي يعمل تتابعها الأسبق على كشف التتابع اللاحق. سيسمح المنهج التاريخي وحده وقد وصل إلى درس العصر الحالي، مع كل السلطة الفكرية التي يوفرها بالضرورة هذا التنسيق التدريجي بين كل العصور السابقة، أن يجري من خلال ذلك وبنجاحٍ تحليلاً جوهرياً دقيقاً، حيث يكون كل عنصرٍ فيه قد قُيِّم حقاً كما يجب أن يكون عليه، حسب السلسلة الاجتماعية الذي هو جزءٌ منها. عبثاً يلحُّ رجال الدولة على ضرورة الملاحظات السياسية: بما أنهم لا يلحظون بشكل أساس إلا الحاضر، وعلى الأكثر ماضيا حديثا جداً، فإن مبدأهم الأساس يخفق بالضرورة خلال التطبيق. من خلال طبيعة هذه الظواهر، تكون ملاحظة الحاضر غير كافيةٍ بشكل جذريّ ؛ فهي لا تكتسب أية قيمةٍ حقيقيةٍ، ولا يمكن أن تصبح مصدراً أكيداً للتوقعات العقلية إلا بعد المقارنة مع الماضي، المنظور إليه حتى في مجموعه الكليّ. قد تصبح دراسة الحاضر، وقد عزلت تماماً، سبباً قوياً جداً للأوهام السياسية، مجازفة بخلط الأشياء الأساس مع الأشياء الثانوية دون توقفٍ، وبوضع المظاهر العابرة الصاخبة فوق الاتجاهات الجوهرية، التي تكون عادةً أقل جلاءً، وبوجه خاص النظر إلى بعض المؤسسات، أو بعض المذاهب، على أنها أصول السلطات، والتي هي ، على العكس من ذلك، في حالة انحطاط. من الواضح، من خلال طبيعة الموضوع، أن المقارنة المعمَّقة للحاضر مع الماضي تشكل الوسيلة الأساس للاستكشاف القادر

على تدارك أو تصحيح هذه العقبات الرئيسة. والحالة هذه، لا يمكن أن تكون هذه المقارنة واضحةً وحاسمةً تماماً إلا بقدر ما تشمل أساساً مجموع الماضي، المقيّم بشكل تدريجيٍّ: فهي تجازف بأخطاءٍ أكثر خطراً خاصة وإن قُصرت على عصرٍ أقرب. اليوم بوجه خاص، حيث يبدو خلط مختلف العناصر الاجتماعية، التي بعضها جاهزٌ للنجاح، وبعضها الآخر على شفير الانطفاء، مبهماً بشدةٍ ، يمكن القول بشكل خاصٍ أن معظم التقييمات السياسية الخاطئة تحرص بشكل أساسي على أن لا تشمل الأبحاث النظرية المألوفة أبداً ماضياً واسعاً جداً، كل رجال الدولة عندنا، في مختلف الأحزاب السياسية الحالية، لا يذهبون إلى أبعد من القرن الأخير، باستثناء هؤلاء الأكثر انغلاقاً من بينهم الذين يجازفون أحياناً حتى القرن الماضي والفلاسفة ذاتهم يجرؤون بالكاد على تجاوز القرن السادس عشر وبشكل نادرٍ : بحيث أن مجمل العصر الثوري لا يكون مفهوماً حتى بصورة عاديةً من قبل هؤلاء الذين يبحثون فيه عبثاً عن النهاية، بالرغم من أن مثل هذا المجمل لا ينطبق، في الواقع، إلا على طور انتقالي بسيط من الحركة الأساس.

أيّاً يكن التفوق الجوهري لهذا المنهج الاجتماعي، يمكنه مع ذلك، كأية طريقةٍ علميةٍ أخرى، أن يؤدي إلى أخطاء جسيمةٍ، لدى المفكرين غير المنطقيين، أو غير المُعدّين جيداً. مع ذلك، يمكن للتحليل الرياضي نفسه، المنادى به بصوابٍ كبير اليوم، أن يجازف، على سبيل المثال، عند العقبة الأساس، الحاصلة في غالب الأحيان، بأخذ بعض الإشارات على أنها أفكار: قد لا يكون بوسعنا أن ننفي، خاصةً في أيامنا، أن هذا التحليل يستخدم أحياناً في إخفاء بطلان التصورات تحت غطاءٍ من الهذر الهائل. لا يوجد أبداً منهجٌ علميٌّ، من بين المناهج الجديرة بالتقدير، لا يقدّم، على طريقته، أخطاراً بهذه الجسامة، دون أن يؤّذي وجودها أبداً مصداقية هذه الوسائل المنطقية، لأن هذه الأخطار قد لا تحصل إلا عن تقييم ناقصٍ أو من تطبيقٍ خاطئ للمنهج المناسب. يجب علينا أن سحب الاعتبارات ذاتها على مختلف المناهج الاجتماعية، وخاصةً المنهج التاريخي بحصر المعنى، لأنه بالطريقة ذاتها لا يستطيع أبداً أن ينحرف عن موضوعه طالما أنه نُفّذَ وأُستخدم بشكل مناسب. فليس لديه صعوبات خاصةٌ به، في هذا الجانب، إلا الصعوبة الأبرز بأن يُلبى دائماً هذا الشرط الضروري، بسبب العقبات الأكثر أهمية التي يقدمها التعقيد الزائد

للموضوع. دون أن نأمل أن تكون الأوهام التي يمكن أن يوحي بها قابلةً أبداً لأن يتم تجنبها، مهما تكن الاحتياطات المتخذة، من المفيد على الأقل أن نشير بإيجاز من خلالها إلى صفتها الرئيسة. إنها تقوم بشكل خاصٍ على أن ترى في تناقصٍ متواصلٍ ميلاً إلى التلاشي الكلي، أو بشكل تبادلي، حسب هذا النوع من السفسطائية الرياضية (المذكورة مسبقاً، في حالةٍ مماثلةٍ، في الفصل السابق) ، التي تعمل على خلط التغييرات المتواصلة، تجاوزاً أو نقصاناً، مع التغييرات غير المحدودة. سيكفي مثالٌ محسوسٌ جداً، من خلال غرابته نفسها، كي يبرز هنا خطرٍ منهج السلاسل التاريخية، بشكل أكثر وضوحاً من أي شرحٍ تجريدي، محدداً تماماً من جهةٍ أخرى بشكل تلقائي الطريقة العامة لتجنب أوهام مشابهةٍ، في الحالات العديدة التي قد لا يمكن في البداية إدراكها بقوة كافية. بتأملي مجموع التطور الاجتماعي في ظل المردود البسيط جداً للنظام الغذائي للإنسان، قد لا يسعني أن أتجاهل، وفق مشيئتي، الميل المستمر للإنسان المتحضر نحو تغذية أقل فأقل وفرةً. يكفي أن نقارن، في هذا الصدد، الشعوب المتوحشة مع الشعوب المثقفة، سواء في أناشيد هوميروس أو قصص رحّالتنا؛ ولنقابل بشكل مماثلٍ حياة الأرياف مع حياة المدن؛ وأن نتأمل أخيراً حتى الاختلاف الواضح بين جيلين من أجيالنا المتعاقبة. سوف نرى في كل مكانٍ أن الدراسة المقارنة تثبت بشكل أساسي هذه النتيجة الاستثنائية، التي ترتبط من جهةٍ أخرى بقانون اجتماعي أوسع، كما ستكون لديّ الفرصة لإظهار ذلك لاحقاً. من جهةٍ أخرى، تناقصٌ كهذا هو على انسجامٍ كاملٍ مع القوانين الأساس للطبيعة البشرية، جرّاء رجحانٍ متزايدٍ للممارسة الثقافية والأخلاقية كلما تحضَّر الإنسان أكثر. لا شيء إذن مُثبتٌ بشكل أفضل، سواء من خلال الطريقة التجريبية أو الطريقة العقلية. هل سيجرؤ أي شخصٍ مع ذلك الآن أن يستنتج من خلال هذا التناقص الأكيد والمستمر، المحدود بالتأكيد، وجود تلاش حقيقيٍ لاحقٍ؟ والحالة هذه، فإن الخطأ الفظّ حينذاك بحيث لا يمكن تصحيحه مباشرةً، يمكنه في كثيرٍ من الحالات الأخرى، أن يصبح مموهاً أكثر، وحتى، أحياناً لا يمكن تجنبه تقريباً، دون الاستناد حتى إلى مبررات معقولةٍ ، بسبب التعقيد الأكبر للحالة المستكشفة حينها. يكفي المثال السابق للإشارة إلى اللجوء الحتمي الذي يجب استخدامه حينئذ إلى القوانين الثابتة لطبيعتنا، والتي يقدم مجموعها، المحافظ

عليه دائما خلال مسار التطور الاجتماعي بأسره، التحليل الاجتماعي المباشر وسيلة تحققٍ متواصلٍ عامةً وضروريةً، كما سأشرحها بشكل خاصٍ في الفصل القادم. بما أن الظاهرة الاجتماعية، مدركة بكليتها، ليست، في الواقع، إلا تطوراً بسيطاً للبشرية، دون أي إبداعٍ حقيقي للقوى أياً كانت، كما قمتُ بإثباته من قبل، فإن كل الأوضاع الفعلية التي ستتمكن الدراسة الاجتماعية أن تكشف عنها بشكل متتالٍ، يجب إذن أن توجد، على الأقل في حالة البداية، في هذا النموذج الأولي الأصلي، الذي أقامه مسبقاً علم الأحياء من أجل علم الاجتماع، كي يتم حصر حالات الانحراف التلقائية فيه. وهكذا، فإن أي قانونٍ للتعاقب الاجتماعي، حتى الذي تم تحديده، مع كل السلطة الممكنة، من قبل المنهج التاريخي، لن يكون مقبولاً في النهاية إلا بعد أن يكون قد أُنيط بشكل منطقي، بشكل مباشر أو غير مباشر من جهةٍ أخرى، لكن دائماً بشكل لا يقبل الرد، بالنظرية الوضعية للطبيعة البشرية: كل الاستقراءات التي لا تدعم عملية مراقبةٍ كهذه، ستنتهي بالضرورة، في ختام فحصٍ اجتماعي أكثر نضجاً، بأن تعتبر في الحال مجرد أوهام، سواء إن كانت عمليات الملاحظة جزئيةً جداً أو قصيرة جداً. في هذا الانسجام الدقيق المتواصل بين النتائج المباشرة للتحليل التاريخي والمفاهيم الأولية لنظرية علم أحياء الإنسان، سوف يجب أن تكمن بشكل خاصٍ القوة العلمية الأساس للإثباتات الاجتماعية. وهكذا نرى بأنه يصبح مؤكداً أكثر فأكثر، وفي كل الجوانب، هذا التفوق الفلسفي لعقل الكلّ على عقل الجزء، الذي بذلتُ جهداً كبيراً، في هذا الفصل، لإبرازه بوضوحٍ كصفةٍ ثقافيةٍ أساسيةٍ لهذا العلم الجديد.

هذه هي إذن طرقة الاستكشاف العامة الأفضل ملائمة للطبيعة الحقيقية للأبحاث السوسيولوجية. حيث تفوقها فيها، في مختلف المواضيع الأساس، معادلٌ تماماً، حسب الدلالات السابقة، لتفوق المقارنة الحيوانية في دراسة الحياة الفردية. الاستخدام المتواصل له الذي سيتم تلقائيّاً في بقية هذا المجلد، سوف يثبت بقوة هذا التشابه المنطقي، بإظهاره أن التعاقب الحتمي لمختلف الحالات الاجتماعية يتناسب بدقةٍ، من وجهة النظر العلمية، مع الانتظام التدريجي لمختلف المجموعات، ومع مراعاة الفرق بين العلمين: فإن السلسلة الاجتماعية، المُقامة بشكل مناسب، لن يسعها بالتأكيد، أن تكون لا أقل واقعيةً، ولا أقل فائدةً، من السلسلة الحيوانية.

عندما سيكون التطبيق الفعلي لهذا الشكل الجديد قد طُوِّرَ كفايةً بحيث تستطيع خواصه المميزة أن تصبح واضحةً بشكل كاف لكل المتنورين، سوف يتم التعرف فيه، أفترض ذلك، إلى تغيير قاطعٍ كفايةً للاستكشاف الوضعي الأساس بحيث يُصنف في النهاية، بناءً على الملاحظة الخالصة، في باب التجريب، والمقارنة بحصر المعنى، كطريقة رابعة أساسيّة وأخيرة لفن الملاحظة، المُكرس، تحت المسمى الخاص بالمنهج التاريخي، لتحليل الظواهر الأكثر تعقيداً، آخذاً مصدره الفلسفي من الطريقة التي سبقته مباشرةً، عبر المقارنة البيولوجية للعصور. سوف يقدم ليّ الدرس التالي طبعاً فرصةً هامةً من أجل الدفع مباشرةً بهذا الاتجاه النهائي.

بإنهائي هذا التقييم العام الأولي للمنهج التاريخي بحصر المعنى، بوصفه يشكل أفضل طريقة للدراسة الاجتماعية، يجب ألّا أغفل الإشارة هنا إلى أن هذه الفلسفة السياسية الجديدة ترجع في النهاية إلى التاريخ، وهي تكرس، حسب فحصٍ عقليٍّ حرٍّ، التعليمات القديمة للعقل العمومي، معيدة للتاريخ أخيراً كامل قوانينه العلمية كي تستخدم كقاعدةٍ أولية ضروريةٍ لمجموع الدراسات الاجتماعية الرزينة، بالرغم من السفسطائيات التي ما تزال سائدة، لميتافيزيق باطل يهدف إلى استبعاد كل اعتبارٍ كبير للماضي، في السياسة. وهكذا، في كل أقسام الفلسفة الطبيعية الأخرى، قدمت لنا حتى الآن مختلف الأجزاء السابقة من هذا البحث، الفكر الوضعي، المتهم بشكل ظالم جداً بالنزعة المقلقة، بوصفه مُعدّاً أساساً، على العكس من ذلك، لكي يُثبت، في الاتجاهات الأساس لكل علم، الإيحاءات الأولية القيّمة للحس العام العادي، الذي قد لا يمكن لعلم حقيقي إلا أن يكون، على أي وجه، إلا امتداداً منهجياً خاصاً له، وأن ميتافيزيق عقيم يمكن وحده أن يستخفّ به. هنا، وبعيداً عن اقتصار التأثير الحتمي الذي عزاه الفكر البشري، في كل عصرٍ، إلى التاريخ في التشكيلات السياسية، عملت الفلسفة الاجتماعية الجديدة على زيادته بشكل جذريّ ولدرجةٍ عاليةٍ جداً: فالأمر لم يعد إذن نصائحاً أو دروساً تتطلبها السياسة فقط من التاريخ كي تكمل أو تصحح بعض الإيحاءات التي لم تصدر عنه أبداً؛ بل اتجاهها المحدد العام التي ستبحث من الآن فصاعداً عنها حصرياً داخل مجموع المحددات التاريخية.

بعد أن أنجزت بشكل كاف إذن ، في هذا الفصل، الفحص الأولي الضروري للفكر الحقيقي العام الذي يجب أن يميز علم الاجتماع، ولمختلف الوسائل الأساس للاستكشاف الخاصة به، بقي عليَّ أن أكمل هذه العملية آخذاً بالاعتبار، بشكل أسرع، في الدرس القادم، مختلف علاقاته الضرورية مع باقي العلوم الأساس الأخرى، بهدف أن يكون تكوينها الفلسفي أخيراً مثبتاً نهائياً، بحيث يسمح لنا بعد ذلك أن نباشر مباشرةً، مع ثقةٍ علميةٍ حقيقيةٍ، الإعداد العقلي تماماً لهذا الموضوع الكبير.

الدرس التاسع والأربعون

العلاقات الضرورية لعلم الاجتماع
مع الفروع الأساس الأخرى للفلسفة الوضعية

على الرغم من الدقة المتناهية التي نجهد لنسلكها باستمرار، في الفلسفة السياسية الجديدة، العلميةُ والمنطقيةُ في ذات الوقت، بحسب الذهن العام، والتي قمت تواً بتوصيفها، فإن الشروط الأساس للوضعية قد لا تكون مُحققةً فيها كفايةً، في الواقع، طالما سيظل العلم الاجتماعي يُفهم ويُدرس فيها وكأنه معزولٌ تماماً، دون أيّ اعتبارٍ مناسب للعلاقات الضرورية التي تحددها مرتبته الموسوعية الحقيقية. تبعية علم الاجتماع العقلية تجاه مجموع العلوم الأساس الأخرى، حسب التسلسل العلمي الذي أقمته، تشكل، بنظري، مبدأً ذا أهميةٍ كبرى بحيث يشتمل، إذا صح القول، بطريقة ضمنية وغير مباشرةٍ لكنها ضروريةٌ، على مختلف الأنظمة الفلسفية جميعها المتعلقة بالطريقة الكفيلة بتأسيسٍ عام لهذا العلم الجديد، بينما قد لا يمكن لهذا المبدأ، على العكس من ذلك، أن يُستعاض بأيٍ منها. يمكننا الآن أن نؤكد، دون أية مبالغةٍ، أن النقص في التنفيذ الحقيقي بشكل خاصٍ لهذا الشرط المسبق الكبير، الذي لا شيء قد يستطيع الحلول محله، والذي عطل جوهرياً كل الجهود المبذولة، في الوقت الراهن، حتى من قبل أفضل المفكرين، من أجل معالجة المسائل الاجتماعية بطريقة عقلانية حقاً، وهو تحولٌ لم تعد الحاجة إليه وحتى إمكانيته، في الواقع، بعد الآن، عرضة لأية معارضة مباشرة، بالرغم من أنه لا أحد استوعب حتى الآن بشكل مناسب مجمل الالتزامات الفكرية التي يفرضها تجديدٌ كهذا. سواء إن كنا نواجه منظومة مختلف المعطيات الضرورية المقدمة إلى علم الاجتماع مباشرة من مختلف العلوم السابقة، أو سواء أخذنا بالاعتبار التقدير، الذي لا يزال شديد الأهمية، دون شك، للعادات النظرية السليمة الذي يستطيع وحده يمكن أن يطور دراستها التمهيدية، إن التقييم اليومي

للمحاولات الحالية من أجل تشكيل فلسفةٍ سياسيةٍ حقيقيةٍ، لا يسمح أبداً بالتردد في النظر إلى هذه الثغرة الرئيسة كسبب أساس لإجهاضها الجذري، وللاتجاه الخاطئ الذي تنتهي باتباعه لا إرادياً في هذا الصدد العقول التي كانت تبدو الأفضل استعداداً [30]. من المهم كثيراً إذن أن نتفحص هنا مباشرةً مجمل هذه العلاقات الضرورية، بالرغم من أن شرحها كان مشمولاً بشكل ضمني في

(30) كي نصف هنا بشكل جيدٍ هذه المراقبة الهامة، أعتقد أنه يجب أن نحدد من خلالها، بصراحةٍ، مثلاً متميزاً وحديثاً، الذي يبدو لي حاسماً بشكل مضاعف، سواء لأنه يرتبط بعقلٍ يقدم دلالاتٍ أكيدةً لقوةٍ علميةٍ حقيقيةٍ، بالرغم من التربيةالميتافيزيقية المؤسفة التي تهيمن عليه بشكل أساسي، أو سواء أيضاً لأن الانحراف المقصود بذلك ينتج من استخدام مُفرطٍ للمنهج التاريخي بحصر المعنى، الأكثر مناسبة مع ذلك لعمليات البحث الاجتماعي السليمة. في النقاش الهام الذي حصل، في فرنسا، في العام 1831، حول وراثة النبالة، بذل أحد أبرز المدافعين عن هذه الوراثة / غيزو /، ومن أجل أن يقدم رأيه تحت مظهرٍ علميٍ حقاً، جهداً لتبريره بشكل أساسيٍ من خلال هذه الدلالة التاريخية المزعومة، التي يسعى المسار التقدمي للحضارة البشرية بالضرورة، حسب مجموع الماضي، إلى زيادة التأثير الاجتماعي والسياسي للوراثة بشكل مستمرٍ. قد لا يسع حجةٍ كهذه، من قبل مفكرٍ كهذا، دون شك، أن تُعتبرخدعة ظرفية بسيطة؛ فهي تفترض قناعةً شخصيةً صادقةً وعميقة، وعلى الأقل وقتيةً: ومع ذلك قد نتمكن بصعوبةٍ أن نتخيل عملية ملاحظةٍأكثر جذريةً ومباشرةً أكثر معاكسةً لحقيقية الظواهر الاجتماعية الكلية.

إذا ما تذكرنا أن مختلف المهن كانت في الأصل، في كل مكان، ، متوارثةً في الأساس، وأنه كان يتم توريث حتى العبودية والحرية ، وأنه حتى أوقاتٍ قريبةٍ، شكلت الولادة دائماً الشرط الأول لأي سلطة، عندما نتأمل، باختصار، مختلف الشواهد، الحاسمة والعديدة، التي تظهر، على العكس من ذلك، التأثير الاجتماعي للوراثة وكأنه متناقص باستمرار كلما اكتمل التطور البشري، فإنه يصبح من المستحيل تقريباً أن نفهم وهماً على هذا القدر من الكمال، لدى مفكرٍ متميزٍ جداً ، الذي، ، وقد طبّق في موضوعه أفضل وسائل الاستكشاف المباشر، رأى مع ذلك في ظواهرٍ بهذا التميز، ما يعاكس الواقع الأقل لُبساً. يبدو لي هذا الانحراف الحاسم مناسباً بشكل استثنائيٍ لدفعنا للاحساس كم يتطلب التعقيد المفرط للدراسات الاجتماعية، الزامياً، أن يتم إعداد الذهن فيها بشكل عقليٍ لرؤية، ليس فقط حسب التصور الأولي اللازم لمجمل التطور البشري، لكن، قبل كل شيء، من خلال دراسةٍ تمهيديةٍ وتدريجيةٍ لمختلف أنظمة عمليات الملاحظة العلمية الخاضعة مسبقاً إلى استكشافٍ وضعيٍ تماماً تجاه ظواهر أكثر بساطةً.

التأملات المماثلة المقدمة مسبقاً بخصوص العلوم الأساس الأخرى، خاصةً في المجلد السابق بما يتعلق بعلم الأحياء، وهذا ما سيسمح لنا أن نختصر الآن، إلى حد كبير، هذه العملية الضرورية، دون إلحاق الضرر أبداً بفعاليتها الأساس.

لم يكن بوسع هذه التبعية الفلسفية الوثيقة أبداً أن تكون متعذرة الرد أكثر، ولاأكثر وضوحاً إلا في الحالة الراهنة، حيث إنها مع ذلك مهملة بقوة حتى الآن. إنها تنتج مباشرةً، في الواقع، من المستوى المحقق الذي حدده ترتيبنا الأساس بالضرورة للظواهر الاجتماعية، بعد كل الفئات الأساس الأخرى للظواهر الطبيعية، بمقتضى التعقيد الزائد، والخصوصية الأكثر كمالاً، والذاتية الأكثر مباشرةً، التي تميّزها بقوة حتى عن الظواهر الأكثر رُقيّاً للحياة الفردية. كي ندرك، بشكل عام، كيف تحدد هذه الصفات المتعذر نكرانها على هذا النحو الخضوع العقلي الوثيق لعلم الاجتماع تجاه مختلف الفروع السابقة للفلسفة الطبيعية، يكفي أن نعتبر أولاً أن الدراسة الوضعية للتطور الاجتماعي تفترض، بالضرورة، الترابط المتبادل المستمر بين هذين المفهومين الضروريين، البشرية التي تنجز الظاهرة، والكل الثابت للتأثيرات الخارجية أياً تكن، أو الوسط العلمي بحصر المعنى، الذي يهيمن على هذا التطور الجزئي والثانوي لأحد الأجناس الحيوانية. دون الاستخدام المتواصل لهذه الثنائية الفلسفية، قد لا يكون بوسع أي تنظير اجتماعي، بالطبع، أن يقتضي أية وضعية حقيقية. والحالة هذه، يربط الحد الأول من هذه الثنائية الأساس علم الاجتماع مباشرةً بمجمل الفلسفة العضوية، التي تعرّف وحدها بالقوانين الحقيقية للطبيعة البشرية؛ والحد الآخر يربطه أيضاً، بطريقة ليست أقل حتميةً، بالمنظومة الكاملة للفلسفة غير العضوية، التي منها يمكن أن يُستمد تقييم صحيح للظروف الخارجية لوجود البشرية. باختصار، يحدد أحد قسمي الفلسفة الطبيعية الكبيرين هذين ، في علم الاجتماع، عامل الظاهرة، والقسم الآخر الوسطَ الذي تطورت فيه. كيف لدراسة تطور كهذا أن تصبح وضعيةً بأية حال، طالما ستكون مُلاحقةً دائماً من خلال الاستبعاد الكلي لهذا الترابط المزدوج؟ هذا هو، من وجهة النظر العلمية المحضة، المبدأ المناسب والمباشر للتبعية الحتمية لعلم الاجتماع لمجموع الفلسفة الطبيعية. نرى في هذا الجانب، أننا منقادون تلقائياً لأن نحيط، من خلال تقييم عام مختصر، بالأجزاء الأساس الثلاثة للفلسفة غير العضوية بحصر المعنى، الكيمياء،

الفيزياء، وعلم الفلك، المتعلقةٌ جميعها بقدر متساو بدراسة الوسط الاجتماعي. هذا التكثيف الطبيعي للموضوع، الذي سوف يسمح باختصار الدرس الحالي كثيراً ، لن يسعه أن يشوّه فيه وضوح الملاحظات الأساس، شريطة أن تكون طريقة المشاركة الفلسفية الخاصة بكل من هذه العلوم الثلاثة مُشاراً إليه بشكل كاف في الوقت الملائم. بخصوص المنهج بحصر المعنى، فإن واجب إخضاع الدراسات الاجتماعية الحتمي بشكل مناسب للنظام التدريجي لمختلف الدراسات الأساس الأخرى، ينتج وبطريقة أيضاً أكثر مباشرةً وأكثر وضوحاً، عن التعقيد الزائد الذي يميز مثل هذه الظواهر، التي قد لا يمكن لفحصها العلمي أن يكون مُختبراً بشكل مفيد إلا بعد التحضير العقلي الناتج عن الفحص التمهيدي لفئات الظواهر الأخرى المتعاقبة والأقل تعقيداً. ذلك هو التقييم الفلسفي المضاعف الذي يتوجب علينا هنا أن نعمل عليه بشكل خاص، في الحدود التي تم تعيينها تواً، مُتصفحين باتجاهٍ معاكس مجموعتنا الموسوعية، من أجل أن نتأمل أولاً العلاقات الأكثر قوةً والأكثر مباشرةً، كما بخصوص كل الحالات المماثلة المُعالجة في المجلدات السابقة. سوف يتوجب علينا بعد ذلك، من أجل إكمال هذه العملية الضرورية، أن نميِّز في النهاية ردة الفعل الحتمية، سواء العلمية، أو المنطقية، التي سوف يتوجب، على علم الاجتماع، عندما يتم تكوّنه، من خلال طبيعته، أن يمارس لاحقاً، بدوره، على مجموع العلوم اللاحقة، رد فعل أقل شبهة اليوم من الفعل الأساس ذاته.

بخصوص علم الأحياء، فإن التبعية الفلسفية العميقة لعلم الاجتماع هي أكيدةٌ لدرجة أنه قد لا يجرؤ أحدٌ أبداً، من الآن فصاعداً أن يتجاهل بشكل مباشر مبدأها الواضح، من بين تلك المبادئ التي لم يكن لها خلال التطبيق الفعلي أي اعتبار أساساً. هذا التناقض العام تقريباً بين المبدأ الأساس والاستخدام لا يتعلق اليوم فقط بالتصور الخاطئ جذرياً للدراسات الاجتماعية: فهو ينتج أيضاً من الطابع الفلسفي شديد النقص الذي لا يزال يقدمه علم الأحياء ذاته عند معظم المفكرين الحاليين، ما عدا عدد قليل من الاستثناءات البارزة، كما قمت بإثبات ذلك بشكل خاص في الدرس الأربعين. يجب، من وجهة النظر الأخيرة هذه، أن ننسب بوجه خاص هذا التفوق الحالي غير الكافي للفلسفة البيولوجية في مجموع النظريات الاجتماعية، إلى النقصان الأكثر وضوحاً الذي يميز الجزء السامي من علم

الأحياء، المتعلق بالدراسة العامة للظواهر الفكرية والأخلاقية. من خلال جزء مثل هذا يجب، في الواقع، أن تُبنى بشكل طبيعي التبعية الأساس المباشرة لعلم الاجتماع تجاه علم الأحياء، الذي لا يجب في هذا الأثناء إهمال الأقسام الأخرى فيه بشكل مباشر. والحالة هذه، ولأن الفيزيولوجيا العقلية ذات نشأة حديثة جداً، وحالتها العلمية الوليدة ما زالت تُرسم بغموض كبير جداً، وكونها بالكاد معروفةً من العلماء حتى الأكثر تقدماً (أنظر الدرس الخامس والأربعين)، فلن يدهشنا أن العلاقات الأساس بين علم الاجتماع وعلم الأحياء لم تنظم حتى الآن بشكل مناسب. عندما سنهتم بذلك مباشرةً، سوف يتوجب أن نميِّز فيها في ظل جانبين أساسيين، ضروريين بالقدر ذاته، أحدهما بدائي، والآخر مُتَصلٌ، خضوع الدراسات الاجتماعية السليمة الحتمي للدراسة الأولية للطبيعة البشرية. بخصوص الجانب الأول، يجب على علم الأحياء بداية توفير نقطة الانطلاق الضرورية لمجمل النظريات الاجتماعية، من خلال التحليل الأساس للاجتماعية البشرية، ومختلف الشروط العضوية التي تحدد سمتها الخاصة. لكن زيادةً على ذلك، كون المراحل الأكثر بدائيةً من السلسلة الاجتماعية لا يمكنها أن تستوجب أية عملية استكشاف مباشر تقريباً، فلابد أن تُبنى بشكل أساسيّ من خلال تطبيقنا للنظرية الوضعية للطبيعة البشرية على مجموع الظروف المطابقة، معتبرين المعلومات الضعيفة المعزولة التي يمكن لهذا المشروع الأول للمجتمع أن يقبلها مباشرةً بوصفها بالأحرى مُخصصةً لتسهيل وتحسين هذا القرار العقلي أكثر مما هي مخصصة لتقترح هي ذاتها الطابع الحقيقي لطفولة البشرية تلك. عندما أصبح التطور الاجتماعي بيِّناً للغاية بحيث أن استنتاجاً مماثلاً يبقى ممكناً، كما سأقوم بشرح ذلك لاحقاً، عندها تبدأ، من وجهة النظر الثانية، مشاركةٌ اجتماعية ثابتة، إلا أنها أقل مباشرةً وأقل خصوصيةً، للنظرية البيولوجية للإنسان، التي لابد لتطور البشرية، بالطبع، أن يظهر دائماً مطابقاً لها. ينتج عن ذلك، في المنظومة الكاملة للدراسات الاجتماعية، سواء السكونية أو الديناميكية، إثباتاتٌ قيِّمةٌ ومتواصلةٌ، وحتى أحياناً إشارات عامةٌ موفقةٌ، كما قمتُ بتحديد ذلك في نهاية الدرس السابق. هذه الإثباتات وهذه الإشارات مُستندةٌ مباشرةً، بعقلانية لا يمكن مقاومتها، إلى حالة الثبات الحتمية للبنية البشرية، التي لابد لمختلف حالاتها المميزة، سواء المادية، الأخلاقية، أو

الفكرية، أن تظل بشكل أساسي هي ذاتها في كل مستويات السلم الاجتماعي، ودائماً متناسقةً فيما بينها بشكل متماثل جداً، كون التطور الواسع نوعاً ما الذي تزودها به الحالة الاجتماعية لا يمكنه أبداً أن يُشوِّه مطلقاً طبيعتها، ولا يمكنه، بالمحصلة، أن يخلق أو يدمر أية ملكات، أو حتى أن يعكس فقط توازنها الأولي المتبادل. في كل حقبة من التطور البشري، لن تكون أية خلاصة اجتماعية مباشرة مقبولةً علمياً، مهما بدت قوية من جهة أخرى الاستنتاجات التاريخية التي تستند إليها، إذا كانت مناقضةً للقوانين المعروفة للطبيعة البشرية: إذا كانت تفترض، على سبيل المثال، لدى معظم الأفراد، سمة الطيبة أو الخبث بوضوح شديد؛ إذا كانت تقدم انفعالات التعاطف على أنها أسمى عادةً من الانفعالات الشخصية؛ وإذا كانت تشير إلى تفوق فعليّ وعام للملكات الفكرية على الملكات العاطفية، ....الخ. في كل الحالات المشابهة، التي هي، والحق يقال، مضاعفةً أكثر بكثير مما يدفع لتخمينه بداية النقصان الشديد الحالي في نظرية بيولوجيا الإنسان، فإن المقترحات الاجتماعية أياً تكن يجب أن تكون خاضعةً تماماً، حسب هذا الضبط الوحيد، إلى تصويب ضروريٍّ لاحقٍ، بحيث إذا كانت تفترض استمرارا للحياة البشرية مبالغاً فيه، أو أنها كانت تناقض، في كل جانب ماديٍّ آخر، القوانين الفيزيائية للبشرية: بما أن الشروط الفكرية والأخلاقية للوجود البشري، بالرغم من أنه يصعب جداً تقييمها، وبالتالي فهي معروفةٌ أقل بكثير حتى الآن من شروطها المادية، لا تكون بالتأكيد، في الواقع، لا أقل حقيقيةً، ولا أقل تحكماً، عندما نتوصل أخيراً إلى الكشف عنها بشكل واضح. وهكذا، على سبيل المثال، فإنه، من وجهة نظر بيولوجية كهذه، سيجب إعلان كل المذاهب السياسية الحالية فاسدة جذرياً، لهذا السبب العلمي الوحيد بأنها من خلال تقييمها غير العقلي للظواهر السياسية، سواء الحالية، أو السابقة، تقود دائماً، بعض هذه المذاهب لدى الحكام، وبعضها الآخر لدى المحكومين، لقبول درجة مألوفة من الانحراف أو من الغباء، وروح التواطؤ أو المصلحة، غير المتناسبين أبداً مع المفاهيم الأكثر واقعية حول الطبيعة البشرية، التي تكونت(المفاهيم) منذ ذلك الوقت، لدى الطبقات كافةً، في حالة دائمة من البشاعة المرضية، وهذا أمر مناف للعقل بالتأكيد. يستطيع مثالٌ بهذا الحسم أن يعطي فكرةً صحيحةً عن المصادر العامة القيِّمة التي سوف يتوجب على علم

الاجتماع الوضعي أن يكتسبها باستمرار من تبعيته الأساس لعلم الأحياء، بشكل خاص عندما ستكون الفيزيولوجية العقلية، التي أسسها بنجاح كبير العبقري **غال**، قد دُرست دراسة مناسبة.

مهما تكن الأهمية القصوى الحقيقية لمثل هذه الإشارات، الأولية أو المُتصلةً، فإننا لا نستطيع أن نخفي عن أنفسنا أن فلاسفة علم الأحياء الأساسن قد فهموها اليوم بشكل دائم تقريباً بطريقة مبالغ فيها بشكل سيءٍ، والتي ربما تسعى لإخفاء علم الاجتماع بالكامل كعلم مباشر ومتميز، من خلال اختصاره كي لا يكون أكثر من مجرد لازمة نهائيةٍ لعلم الإنسان، بغض النظر عن كل ملاحظة تاريخية بحصر المعنى. هذا الشذوذ الفلسفي الكبير كان ملحوظاً بقوة بوجه خاص عند الفيلسوف الشهير **كابانيس**، كما لم يعرف **غال** ذاته كيف يتقيه بشكل كاف. إن مثل هذا الميل الفكري، دون أن يكون لاعقلانياً بقدر ما هو الميل المماثل لدى معظم علماء الفيزياء والكيمياء لمعاملة علم الأحياء، بدوره، كتفرع بسيطٍ للفلسفة غير العضوية، قد لا يكون أقل إضراراً بالانجازات للحقيقية العقل البشري ؛ لأنه، إذا كان بإمكانه أن يرجح، فقد يمنع، بالضرورة، الانطلاق اللازم لعلم الاجتماع. إننا ندرك، في الواقع، حسب الشرح السابق، أن المشروع الأولي للسلسلة الاجتماعية، المنظور إليه في حدوده الأصلية ينبغي شكلٍ خاص ، أن ينتج، على سبيل الاستنتاج المباشر، من نظرية علم بيولوجيا الإنسان، وبشكل مستقل عن استكشاف تاريخيّ مستحيل في ذلك الوقت أو مشوب بعيب كبيرٍ. لكن طريقةً تصرف كهذه قد تصبح وهميةً حتماً من أجل الدراسة اللاحقة للتطور الاجتماعي، إذا ما تشبثنا بتحديد التطور الفعلي قبلياً بشكل أساسي، عوضاً عن دراسته حسب المراقبات المباشرة والخاصة. إن ظاهرة علم الاجتماع الأساس، تلك التي تؤكد بأعلى درجةٍ من الوضوح أصالتها العلمية، أي التأثير التدريجي والمستمر للأجيال البشرية بعضها على بعضها الآخر، ستجد نفسها من ذلك الحين مُستوعَبةً، أو على الأقل مخفيةً لدرجة أن تصبح مجهولةً بالكامل، بسبب الاستحالة الواضحة التي سيكون عليها فكرنا إذن في الكشف عن الأطوار الأساس الفعلية لتطورٍ بهذا التعقيد، دون الرجحان الضروري المباشر للتحليل التاريخي، بحصر المعنى. حين ستصبح حتى القوانين الأساس للطبيعة البشرية معروفةً في يوم ما بأفضل مما لم

يمكنها أبداً أن تكون عليه، فإن قوتنا في الاستنتاج ستكون عاجزة بشكل مؤكد عن أن تستخلص منها نتائجاً بهذه الصعوبة وبهذا البعد. في الأجيال البشرية الأولى، عندما بدأ التطور الاجتماعي بصعوبة بإظهار بعض الصفات المبهمة وغير الثابتة لتقدمٍ لازال غير واضح وغير محسوس، فإن هذا الاستنتاج يكون ممكناً إلى درجةٍ ما، ويصبح حتى ضرورياً، كما رأينا ذلك، لدرجة أن يهيمن بداية على المراقبة المباشرة. لكن، على العكس من ذلك، حالما تصبح الحركة الاجتماعية قائمةً بشكل حقيقيّ، فإن التأثير المتعاقب والمتزايد للأجيال السابقة سرعان ما يصبح الدافع الرئيس للتغييرات المتدرجة التي يقدمها، ومنذ ذلك الوقت، يجب على الطريقة الأساس للاستكشاف أن تتغير جذرياً، من أجل أن تكون مُطابقة دائماً للطبيعة الحقيقية للظواهر المناظرة. حينذاك يصبح التحليل التاريخي فيها، وبالضرورة، مهيمناً بشكل دائم، ولا يمكن للدلالات البيولوجية المحضة، بالرغم من أهميتها الحتمية، أن تكون مستخدَمةً فيها بعد بشكل مفيد إلا فقط بصفة مساعد عام هامّ وبشكل خاص بصفة مراقب أساسي وضروري. وهكذا، حتى في الفلسفة غير العضوية، بخصوص الظواهر الأقل تعقيداً للغاية، حينما تكون العناصر الأساس فيها معروفةً تماماً، كما في علم الفلك، فإن المراقبة الخاصة والمباشرة توجّه بشكل أساس عملية الاستكشاف، حالما تصبح الحالة مركبةً بما يكفي من أجل أن يكفّ الاستنتاج الخالص عن أن يكون قابلاً للممارسة: الأمر الذي يوجب، بالأحرى، جعل ضرورة علميةً كهذه غير قابلة للمنازعة من الآن فصاعداً، بالنسبة للظواهر الأكثر تعقيداً التي يمكن لتفكيرنا أن يقوم باستكشافها. في التاريخ العادي للحياة الفردية، لا يعتقد علماء الأحياء أنفسهم معفيين أبداً من اللجوء إلى التحليل المباشر للأعمار، بوصفه وسيلة أساسية لعملية الاستكشاف، بالرغم من أن الحالةُ البدائية للكائن الحي المرتبطة، دون شك، مع الطبيعة الخاصة للوسط المطابق، تشكل الدافع الأول العام لسلسلة التغييرات اللاحقة. من خلال أي تناقض غريب قد يعتقد هؤلاء العلماء أنهم متحررون من إلزامٍ علميٍّ كهذا، بخصوص تطورٍ مركّبٍ تماماً بشكل مختلفٍ، أكثر اتساعاً وأكثر امتداداً في الوقت ذاته، يشارك فيه، بطريقة أكثر فأكثر قوةً وتنوعاً، مختلف الأفراد وبشكل خاصٍ مختلف الأجيال؟ ولذلك لم تستطع أبداً هذه

المحاولات العبثية أن تلقى أي تنفيذ حقيقيّ، ولم تُستخدَّم حقاً إلا لتُظهر بشكل أفضل الحاجة الملحَّة الواضحة اليوم للتجديد الجوهري للدراسات الاجتماعية، والمُتابعة إذن بكثير من الطرق المختلفة. لكن، حتى في حالة المشروع البسيط، فهي مُضرَّةٌ بشكل كبير، من خلال إخفائها الكامل لفئة الملاحظات الوحيدة أو، ما هو مُعادلٌ لذلك، في الواقع، تخفيض مستواها لتصبح ثانويةً، الفئة التي يمكن لعلم الاجتماع أن يسند إليها مباشرة أية مساعدات يمكن أن يتلقاها من مجمل العلوم السابقة، وخاصةً من علم الأحياء ذاته. بدلاً من رفع منظومة الدراسات الاجتماعية أخيراً إلى حالة عقلانية حقاً، كما يُفترض، فإنه من الواضح أن انحرافاً فلسفياً كهذا، بعمله بشكل مباشر على تجاهل تطور البشرية المتواصل، أو على الأقل بتقليصه إلى تقدم ضعيف وغامض قليلاً، يهدف مباشرةً، بشكل عام، ما عدا بعض التحسينات الثانوية، إلى إطالة مرحلة الطفولة الحالية للفلسفة السياسية. يقوم العيب الفكري الأساس لهذه الفلسفة اليوم، كما عرفنا ذلك، في هذا الفكر المطلق الذي جعلته يشرف على كل النظريات الاجتماعية. والحالة هذه، إن فكراً مثل هذا تحفظه بالضرورة النظرية العبثية التي نقوم بتفحصها، والتي تسعى، بغض النظر عن كل حالة اجتماعية محددة، إلى أن تُخضع بشكل مباشر كل الاعتبارات الاجتماعية لتصور مطلق عن نموذج سياسيٍّ مستقر، مُحدد بشكل أفضل دون شك من كل النماذج اللاهوتية أو الميتافيزيقية الخالصة، لكنه أيضاً معاكس بشكل أساسي للموهبة المتعلقة للغاية بالفلسفة السياسية الحقيقية. لقد كان معظم الفلاسفة البيولوجيين مُنقادين بالتالي بشكل غير إرادي إلى هذا الانحراف العملي المشؤوم بالنظر إلى بعض التغييرات الاجتماعية العابرة فعلاً، والخاصة بحالة مُحددة من التطور البشري، على أنها ملازمة للطبيعة الجوهرية للإنسان، وبالتالي كأنها أبديةً. يمكن أن نرى، على سبيل المثال، كيف أن الفيلسوف الشهير **غال** ذاته، بالرغم من فطنته الفلسفية الفائقة، الذي رفض بطريقة غير لائقة الاعتبارات الاجتماعية، بحيث لم يستخدم إلا مفاهيم فيزيولوجية غير مكتملة، وفوق ذلك في غير موضعها، قد تم جرُّه، في موضوع الحرب، إلى شكل من التبجح العلمي، غير جدير كلية بعبقريته، عندما أراد البرهنة على الثبات المزعوم للميول العسكرية لدى البشرية، بالرغم من مجمل الشهادات التاريخية،

التي تشير، على العكس من ذلك، وبكثير من الوضوح، إلى التناقص التدريجي للروح الحربية بمقدار ما يكتمل التطور البشري، تناقص مطابقٌ تماماً من جهة أخرى لمنظومة القوانين الأساس لطبيعتنا، الموسّعة أكثر. سيكون من السهل أن نذكر كثيراً من الحالات الأخرى المماثلة، الواضحة نوعاً ما، حيث التفوق الزائف للاعتبارات البيولوجية، والاحتقار غير المنطقي للمفاهيم التاريخية، قد أديا بالمثل إلى تجاهل التطور الاجتماعي الحقيقي بقوة، وإلى افتراض ثبات وهميّ لحالات متغيرة في الأساس. هذا التأثير المُضرّ مضاعفة، الذي يسعى مباشرةً إلى أن يدمر في الوقت ذاته المفهوم الفلسفي الحقيقي لعلم الاجتماع وتوجهه العملي الأساس، قد أشُيرَ إليه بشكل خاص كثيراً في معظم النظريات المتعلقة بالتربية، وقد اعتبر كذلك دائماً، على طريقة الفلسفة اللاهوتية الميتافيزيقية، بغض النظر عن الحالة المطابقة من الحضارة البشرية.

مجمل الشرح السابق، بالرغم من أنه موجزٌ جداً، يبدو لي غير قادر على ترك أي شك جوهري لا حول تبعية علم الاجتماع الأساس والضرورية لعلم الأحياء، ولا حول المفهوم الخاطئ جذرياً الذي يكوّنه علماء الفيزيولوجيا عن ذلك حالياً. يجب على علم الاجتماع بدل أن يشكل مجرد مُلحق لعلم الأحياء، أن يكون مفهوماً بالتأكيد كعلم متميز تماماً، مُؤسس مباشرةً على قواعد خاصةٌ به، لكنه مرتبط، سواء في نقطة انطلاقه، أو في تطورها المتواصل، بنظام الفلسفة البيولوجية بأكمله. كان لابد لي فيما سبق أن أتفحص بوجه خاصٍ هذه العلاقة الحتمية من وجهة النظر العلمية بحصر المعنى، والتي يمكنها وحدها أن تتطلب نقاشاً عاماً حقيقياً. أما بالنسبة للمنهج، فإن التماثل المنطقي بين العلمين هو مؤكدٌ جداً بحيث يتوجب أن نلحَّ بشكل خاصٍ هنا على الحاجة التي لا يمكن نكرانها، من جهة علماء الاجتماع، لتهيئة تفكيرهم أولاً من خلال دراسةٍ مُعمّقةٍ بشكل مناسب للمناهج البيولوجية. على الرغم من النقصان الحالي في مختلف طرق الاستكشاف هذه، والتي ما يزال طابعها الخاص قليل الوضوح حتى الآن، فإنه هنا فقط يمكننا أن نقدّر مسبقاً الذهنية العامة الحقيقية التي يجب أن توجّه أية دراسات متعلقة بالأجسام الحيَّة، والتي يجب بالضرورة أن تصبح كذلك أكثر رجحاناً في الدراسات الاجتماعية. هكذا فقط سنستطيع أن نصحح كفاية العادات الأكثر

تشدداً، والمحدودة للغاية، والتي ربما اكتسبها الفكر بداية من خلال دراسة محصورة جداً للفلسفة غير العضوية، أيّاً تكن حاجتها الضرورية الأولية. لا شيء قد يعفي من أن نتعلم من مثل هذا المصدر المنهج المقارن بحصر المعنى، الذي عليه بشكل خاص يجب أن يرتكز، في علم الاجتماع كما في علم البيولوجيا، الاستكشاف العقلي، بالرغم من أنه يتبع شكلاً مختلفاً جداً، تم توضيحه بشكل كاف من خلال الدرس السابق. أخيراً، سوف يتوجب على علم الاجتماع فيه أن يستعير من علم الأحياء مبدأ فلسفياً قيّماً جداً، مخصصاً لأن يصبح مألوفاً فيه للغاية، والذي سوف يتلقى فيه حتى تطوره العلمي الأكثر اكتمالاً: إن الأمر يتعلق بهذا التحول الإيجابي الناجح لمبدأ العلل النهائية، الذي يشكل المبدأ الأساس لشروط الوجود، الذي تم تقييمه بشكل مباشر في المجلد السابق. نعلم أن هذا المبدأ، وهو النتيجة الحتمية للتمييز العام بين الحالة السكونية والحالة الديناميكية، ينتمي بشكل خاص إلى دراسة الأجسام الحيَّة، حيث هذا التمييز بات أكثر وضوحاً من أي مكان آخر، والذي يدين له الفكر البشري في الواقع بشكل خاص بهذه العملية الفلسفية الهامة: هنا إذن فقط يستطيع المفهوم العام أن يكون اليوم من خلاله مكتسباً بشكل مناسب. لكن، مهما تكن فائدته المباشرة العالية في دراسة الحياة الفردية، فيجب على علم الاجتماع أن يجعل منها، من خلال طبيعته، تطبيقاً أكثر اتساعاً وأساسياً بشكل أكبر. بمقتضى هذا المبدأ الجوهري حقاً، والذي بتقريبه مباشرةً معنيي كلمة حتميّ الفلسفيين أحدهما من الآخر [31]، سوف تسعى الفلسفة السياسية الجديدة بشكل تلقائيٍ، بما يخص على

(31) لا يمكنني الامتناع، في هذه المناسبة، عن أن أحدد هنا باختصار الفكرة العامة لعملٍ جديدٍ تماماً حول فلسفة الكلام، والذي سيكون تنفيذه العقلي، الذي لا يمكن أن يُنسَب لي، سيكون، ذا فائدةٍ عالية ودائمة في نظري. وقد يتمثل هذا العمل في عملية معاكسة لتلك التي ننفذها عادةً بالنسبة للمترادفات بحصر المعنى. عوضاً عن أن نقارن الكلمات المختلفة التي لها مفاهيمٌ متطابقةٌ أو متماثلةٌ بشكل قويّ، فقد اقترح تأليف نوع من القواميس للكلمات الملتبسة، حيث قد نقارن فيه على العكس من ذلك، مختلف المعاني الأساس لكلمة واحدة. إن المعنى المزدوج لكلمة حتمي، التي أشرت إليها تواً، يبدو لي أنه يقدم احد الأمثلة الأفضل تميزاً، سواء لطبيعة هذه العملية الجديدة، أو للتأثير الموفق الذي قد يقدمه إنجازه المناسب

الأقل كل الميول الاجتماعية ذات الأهمية العالية، لأن تقدم دون انقطاع وكشيء لا مفر منه ذلك الذي يبدو أولاً بأنه ضروري وبشكل تبادلي. يجب أن يكون فكرٌ مثل هذا مناسباً للغاية لطبيعة الدراسات الاجتماعية، بما أننا نجد فيها أنفسنا مُنقادين من خلال الطرق الفلسفية الأكثر تناقضاً، كما يشير بشكل خاص القول السياسي الجميل والمأثور للفيلسوف الشهير **دي ميستر**: كل ما هو ضروري، موجود.

بعد أن أثبتنا منطقياً إذن تبعية علم الاجتماع الحتمية تجاه مجمل الفلسفة البيولوجية، فإنها توجد أيضاً، من خلال ذلك فقط، مرتبطةً بشكل علمي أولاً ، ومن خلال علاقة غير مباشرة، لكنها تلقائيةٌ وحتميةٌ، بالمنظومة الكاملة للفلسفة غير العضوية، التي ندرك من قبل أن علم الأحياء مرتبط مباشرة بها. تلك هي، في الواقع، الميزة الرئيسة للتراتب الواقعي الذي قمنا بتنظيمه بين مختلف العلوم الأساس، بحيث قد يكون كافياً بشكل حاسم، في كل حالة، أن نكون قد بررنا فيها بشكل مناسب التسلسل الأكثر مباشرةً من أجل إعطاء الحق في الحال لتحديد الموقع الموسوعي الحقيقي دون أي فحص خاص للعلاقات الأقل قرباً. لكن، بمعزل عن هذه التبعية الواضحة غير المباشرة، يرتبط علم الاجتماع أيضاً بالطريقة

على التطور التدريجي والتوسع الشامل للعقل الفلسفي الحقيقي. يجب أن لا نعتقد، في الواقع، أن هذا اللبس الواضح يمكن أن يكون عرضيا أبداً : يجب علينا دائماً أن نرى فيه الشهادة القيمة والتي لا تُرد لتطابقٍ أكيد وجوهريٍ، محسوس بشكل رائع من قبل العقل العام، بين الفكرتين المتقاربتين على هذا النحو. إذا كنا نستطيع، في كلٍ من الحالات الرئيسة، أن نعود حتى العصر الأول الفعلي لتغييرٍ كهذا في الكلام لحصلنا من ذلك، خاصةً بالنسبة للأزمنة الحديثة ، على مصدر مهم لوثائق تاريخية جديدة حول التهذيب المتقدم للعقل البشري. أخيراً، إن عملاً مثل هذا، إن تم تنفيذه أيضاً بطريقة مقارنة بين مختلف اللغات المعاصرة ، من أجل أن يلقى كل تطوره العقلي، قد يفسح المجال، دون شك، لملاحظات جديدة وهامة، حول السمة الثقافية للشعوب المختلفة . إضافةً إلى المعارف الفلسفية الخاصة التي ستتطلبها هذه العملية الفلسفية، فقد يتوجب عليها بشكل خاص أن تكون موجهَةً باستمرار ، مثل أي شكل كان من الاستكشاف الاجتماعي، من خلال تصور وضعيٍ للمسار الحقيقي الأساس للعقل البشري وللمجتمع، والذي بدون هذا قد لن تساهم إلا في إثقال العلم بموادٍ غير عقلانية، تضاعف عددها أصلاً بدرجة كبيرة: بحيث أن عملاً مشابهاً لن يناسب اليوم كثيراً أدباءنا المتواضعين، ولا حتى باحثينا.

الأشد وضوحاً بمجموع الفلسفة غير العضوية من خلال علاقات هامة مناسبة ومباشرة، قمت من قبل بتحديد مبدأها الحتمي، والذي يتعلق الأمر الآن بأن أصفه بشكل مختصرٍ.

في المقام الأول، تستطيع هذه الفلسفة وحدها، أن تحلل بشكل مناسب النظام الكلي لمختلف الشروط الخارجية، الكيميائية، الفيزيائية والفلكية، التي يتحقق التطور الاجتماعي بتأثير قوتها، والتي يجب أن تمارس بشكل خاص، وبمشاركة الشروط العضوية، تأثيراً راجحاً من أجل دفع سرعته الأساس. كيف سنتمكن من فهم الظواهر الاجتماعية عقلياً، دون أن نكون قد قيمنا بدقة أولاً، من خلال هذه العلاقات الأساس المختلفة، الوسط الحقيقي الذي تطورت فيه؟ الانسجام العام الذي يجب أن يُوجد دائماً بين الإنسانية المتحضّرة ومسرح تقدمها المشترك، يتفرع بالضرورة من نفس المبدأ الفلسفي الذي رأيناه يشكل مباشرةً العقل الأساس الحقيقي لعلم الأحياء بحصر المعنى، من جهة الترابط الدائم، الذي هو في ذات الوقت حتمي وضروريٌّ، بين الطبيعة الفردية لكل كائن حيٍّ والتكوين الخاص للوسط المناسب. كل الاضطرابات الخارجية أياً تكن والتي قد تؤثر على الوجود الفردي للإنسان، لن يفوتها أيضاً أن تُبدّل بلا انقطاع وجوده الاجتماعي؛ والعكس بالعكس، قد لا يسع هذا الوجود الاجتماعي، دون شك، أن يضطرب بشكل خطير بفعل تغييرات الوسط التي لن تُفسِد البتة وجوده الفردي. بمقتضى هذا التطابق الضروري، أستطيع إذن الآن، كي نسرِّع عملنا، أن أُعفي نفسي من أن أعيد خاصة التقييم المنهجي لمختلف هذه الشروط غير العضوية للحياة الاجتماعية، التي ليست قابلةً كثيراً من جهة أخرى للاعتراض الجدي، حالما يتم إخضاعها مباشرة إلى فحص علميٍّ، يجب أن يكون عرضه محالاً إلى البحث الخاص بالفلسفة السياسية الذي جرى الإعلان عنه من قبل. المجلد السابق وصف مختلف هذه التأثيرات الخارجية بدرجة كافية، بما يخص الحياة الفردية بشكل كاف؛ وجب عليّ بشكل خاص أن أُحيل إلى الدرس الأربعين، بما يتعلق بالأوضاع الفلكية، المجهولة بدرجة كبيرة من بين الجميع، والتي يعتبر رجحانها مع ذلك هو الأكثر وضوحاً. لقد بيّنتُ حينذاك أن وجود الأجسام الحية، وبشكل خاص الوجود البشري، تابع حتماً لمجموع المعطيات الفلكية المختلفة، سواء المعطيات السكونية أو

الديناميكية، والتي تميِّز كوكبنا، منظوراً إليه، من ناحية دورانه اليومي أو دورته السنوية، ولقد أشرت، بشكل عام، إلى نوع التأثير البيولوجي الخاص بكل شرط من هذه الشروط الأساس. والحالة هذه، ودون أن نُعيد تكرار هذا التقييم الهام، تحت مظهر جديد، والذي سوف ينقله القارئ بسهولةٍ إلى الحالة الحالية، فمن الواضح أن اعتبارات كهذه ، بفعل ذلك نفسه، يجب أن تصبح بشكل مماثلٍ ضروريةً للإدراك العقلي لمجموع الظواهر الاجتماعية. وكذلك هو الأمر أيضاً، حسب الأسباب المماثلة، بخصوص الشروط الفيزيائية، بحصر المعنى، للوجود الفردي، وبالتالي للوجود الاجتماعي، سواء بالنسبة لحالة الحرارة أو حالة الضغط الجوي، أو قياس الرطوبة، أو الحالة الكهربائية، الخ ...، في الوسط المحيط، وبشكل مشابه أيضاً بخصوص الشروط الكيميائية خصوصاً المتعلقة بتركيب الغلاف الجوي، وبطبيعة المياه، وطبيعة الأرض، الخ.. مهما يجب أن يكون مهماً، دون شك، جدول منهجيٌّ للنظام المعقد جداً للشروط غير العضوية للتطور الاجتماعي، فإن اتساعه لا يسمح أبداً أن نباشر فيه الآن. لكن وجهة نظر كهذه بحاجة، كما يبدو لي، لأن يُشار إليها بشكل مميز من أجل بلوغ الهدف الخاص لهذا الفصل بشكل كاف، عبر جعلها غير قابلة للاعتراض التبعية العالية المباشرة لعلم الاجتماع الوضعي تجاه مجموع الفلسفة غير العضوية، بحسب انطباعات خاصة قابلة للإكمال. في هذا الصدد ، من خلال الإشارة إلى مؤشرات كافية من المجلد السابق، لا بد لي فقط من الإشارة، بشكل عام، إلى التأثير الاجتماعي الخاص لمختلف الشروط الخارجية كونه بالضرورة أكثر وضوحاً من تأثيرها البيولوجي الخالص، وإن كان من جهةٍ أخرى مشابه تماماً. هذه الشدة الفائقة ليست هنا، من وجهة النظر العلمية، إلا تتمةً طبيعيةً للتفوق المتزايد باستمرار لهذا المستوى من الشروط، بقدر ما تتعقد أكثر البنية، أو كلما تأملنا فيها في ظواهر أكثر سموّاً: وهذا ما يحصل، بأعلى درجة ممكنة، بطريقة مباشرة ومستمرة، في الدراسة العقلانية للظواهر الاجتماعية، حيث نواجه مباشرةً البنية الأكثر تعقيداً، والمظاهر الأكثر بروزاً. يجب أن نلحظ من جهةٍ أخرى، في هذا الموضوع، بما أننا نسعى إلى تطوير أكثر اكتمالاً لهذا التفوق الأكيد، أن بنيةً كهذه هي، بالإضافة إلى ذلك، منظورٌ إليها وكأنها صالحة لفترة زمنية غير مُحددة تقريباً، بحيث تجعل التغييرات

التدريجية محسوسةً، التغييرات التي قد لا يسمح قصر الحياة الفردية أبداً أن يظهرها بشكل كاف. تختبر الأوضاع الفلكية بشكل خاص، وببداهة أكثر وضوحاً، هذا الازدياد الطبيعي للتأثير، عندما يتم الانتقال من الحالة الفردية إلى الحالة الاجتماعية. عندما يستعيد القارئ، في هذا المجال، مختلف الاعتبارات المذكورة في الدرس الأربعين، سوف يتعرف بسهولةٍ أن مختلف الاضطرابات الافتراضية، سواء السكونية أو الديناميكية، التي قد لا تكون مدفوعةً كفايةً إلى درجةٍ عاليةٍ من الشدة بحيث تؤثر بدرجة خطيرة على الوجود الفردي، ، قد تضرُّ، على العكس من ذلك، الوجود الاجتماعي بشدة ، والذي يقتضي تضافراً أكثر كمالاً من قبل الظروف المناسبة. من الواضح، مثلاً، ليس فقط، ، أن الأبعاد الخاصة لكوكبنا لها أهميةٌ علميةٌ في علم الاجتماع، أكبر منها في علم الأحياء، بما أنها تعيّن أولاً حدوداً عامةً لا يمكن تجاوزها للتوسع اللاحق للسكان، الأمر الذي يجب أن يحظى بالاهتمام الشديد في النظام الوضعي للنظريات السياسية: لكن الأمر لا يزال عينه في كثير من الحالات الأخرى، والتي هي أقل قابليةً للتقييم مباشرة. من بين الشروط الديناميكية، التي نقوم بتفحصها من بين شروط أخرى، من وجهة النظر هذه، الدرجة الحقيقية لميل المسار الشمسي، الثبات الأساس لمحاور الدوران، وبشكل خاص الانحراف الطفيف للمدار، سوف نشعر بسهولة أنه لو كان مجمل هذه المعطيات الأساس مشوشاً جداً، دون أن يكون مع ذلك مشوشاً بما يكفي لكي يصبح الوجود الفردي عرضةً للخطر، فإن حياتنا الاجتماعية ما كانت لتنجو من تشويه عميق مقابل. مثل هذه التأملات، بإثباتها بشكل مباشر الخضوع الحتمي لعلم التطور البشري الحقيقي إزاء النظام العام للفلسفة غير العضوية، وخاصةً بالنسبة للفلسفة الفلكية التي تشكل قاعدته الضرورية، فإنها سوف تفهمنا أن علم الاجتماع الوضعي لم يكن ممكناً منطقياً دون أن تكون هذه الفلسفة قد اكتملت أولاً لدرجة أعلى بكثير مما يمكن لنا تخيله. إننا نرى، في الواقع، بخصوص علم الفلك، أن الفهم العلمي للتطور الاجتماعي، منظوراً إليه في مجمل فتراته الزمنية أياً تكن، كان مستحيلاً في الأساس طالما أن الاستقرار الأساس لبرهنتنا الفلكية، سواء بالنسبة للدوران أو للحركة الانتقالية، لم يتم إثباتها بشكل مناسب، بحسب التطبيق العام لقانون الجاذبية، بما أن استمرارية

هذا التطور تقتضي أولاً، في حدود معينة، استقراراً كهذا. تقييمٌ مشابه يمكن أن يجري تجاه الشروط الفيزيائية والكيميائية، من أجل إثبات أن سطح كرتنا الأرضية، قد توصل اليوم، في كل الجوانب، إلى حالة عادية جوهرياً، ما عدا بعض الحوادث النادرة جداً، والجزئية جداً، وغير المتوقعة أبداً بحيث لا يتوجب على الحكمة البشرية أن تغض النظر عنها في الأصل؛ أو أن، القشرة الأرضية على الأقل، لم تعد تحتمل إلا تغييرات محدودةً للغاية وبشكل خاص متدرجة للغاية بحيث أنه قد لا يكون بوسعها أن تؤثر على المسار الطبيعي للتطور الاجتماعي، الذي قد تكون فكرته متناقضةً بالتأكيد مع الظهور المفاجئ والمتكرر للتقلبات الفيزيائية - الكيميائية الواسعة الانتشار في مسرح حياتنا البشرية. بعيداً إذن عن أن تستطيع الفلسفة السياسية الحقيقية بأي حال، وفي هذه الجوانب المختلفة، أن تنعزل عن الفلسفة غير العضوية، فثمة مجال واسع بالأحرى لأن نخشى أن لا تكون هذه الفلسفة في هذه المواضيع، مُتقدمةً بشكل كاف اليوم بحيث تزود الفلسفة الأولى بالمفاهيم الأولية التي هي بحاجةٍ إليها، إذا كان لا يتوجب علينا أبداً، حسب المسار الأساس المُعلل من قبل بشكل كاف في الفصل السابق، أن نباشر فيه أولاً التحديد الأكثر شمولاً للقوانين الخاصة بالتطور الاجتماعي، مستبعدين بحكمةٍ المسائل الثانوية أو التمهيدية التي قد تكون إما غير ميسورة بسهولة أو حتى سابقةً جداً لأوانها، إلا أن نستعيدها لاحقاً نازلين تدريجيّاً إلى تدقيق أكثر شمولية. للوهلة الأولى، قد تبدو هذه التبعية الحتمية من جهةٍ أخرى بأنها تقتضي، في الفلسفة غير العضوية، تحسناً جذرياً، والذي قد لن يكون بوسعها أبداً أن تقبله، كما بينتُ ذلك في المجلد الثاني، فيما يخص القوانين الفلكية الأكثر عمومية، المتعلقة بالتأثير المتبادل لمختلف العوالم. لكن، هنا، فإن الانسجام الحتمي الذي شهدناه بشكل دائم، في كل النواحي، بين الممكن والضروري، لم يعان أي تبدل أياً تكن؛ لأنه، إذا كانت هذه المفاهيم الفلكية صعبة الإدراك، بحيث لا يمكننا الشك بذلك، فإن عدم جدواها الفعلية ليست في علم الاجتماع أقل وضوحاً مما هي في علم الأحياء، نظراً للاستقلالية الكاملة، المُثبتة الآن بدقةٍ، للظواهر الداخلية لعالمنا، القادرة وحدها على التأثير الاجتماعي، تجاه الظواهر الكونية، الغريبة بشكل أساسي عن علم الفلك الوضعي. يمكننا أن نطبق أفكاراً مماثلة في كثير

من الحالات الأخرى، الشائعة بشكل أكبر مع أنها أقل وضوحاً، وسوف يتم الاعتراف في كل مكان، عند تقييمنا بدقة التبعية الأساس للفلسفة الاجتماعية بالنسبة إلى مختلف أقسام الفلسفة غير العضوية، وأن هذه الفلسفة بالرغم من نقصانها الحالي، تُعتبر متقدمةً الآن بشكل كاف، في كل الجوانب الأساس، بحيث لا تحمل اليوم أية عقبة أساسية إلى التكوين العقلي لعلم الاجتماع، شريطة أن يكون لدينا دوماً البراعة الحكيمة لاستبعاد الأبحاث غير الموافقة مؤقتاً.

كي نتجنب، قدر المستطاع، كل تفسير خاطئ لتبعية كهذه، يتعذر نفيها في الوقت الحاضر، من المناسب أن نقوم بتدقيق أشد للمفهوم العام للتأثير الاجتماعي الخاص بمختلف الشروط غير العضوية، مع ملاحظة أنها، من خلال طبيعتها، قد لا تستطيع التأثير على القوانين المميزة للتطور البشري، الثابتة دائماً أساساً، بل فقط على السرعة الفعلية للتطور الكلي أو أطواره الأساس المختلفة، على الأقل، بالاقتصار على تغيرات متلائمة مع وجود الظاهرة. لقد رأينا، بشكل عام، في الفصل السابق، أنه قد لا يمكن لكل الأسباب المُربكة أياً تكن التحرك مباشرةً إلا بهذه السرعة الخاصة. لقد بيّنتُ بشكل كاف، في الدرس الثاني والأربعين، أن الكائنات الحيةً، كما قلنا ذلك كثيراً ، ليست قابلةً للتغيير إلى أجل غير مسمى تحت تأثير الظروف الخارجية أياً تكن؛ وأن هذه التغييرات، المحصورة داخل حدود ضيِّقة عامة، التي هي من جهة أخرى غير معروفة تماماً حتى الآن، لا تستطيع أبداً أن تؤثر إلا على درجات الظواهر المختلفة، دون أن تبدل طبيعتها أبداً ؛ وأنه أخيراً، عندما تتجاوز هذه التأثيرات المربكة هذه الحدود كثيراً ، فإن البنية، عوضاً عن أن تتغير، ستُدَّمر بالضرورة. والحالة هذه، فإن هذا المبدأ الهام للفلسفة البيولوجية وقد أصبح، من خلال طبيعته أكثر قابليةً للتطبيق كلما تعلق الأمر ببنية أكثر تعقيداً، وحياة أكثر رقياً، بالرغم من أن الكائن يصبح حينذاك أكثر قابليةً للتغيير، يجب بالضرورة توسيعه(هذا المبدأ) أيضاً، بالأولى، إلى الدراسة الوضعية للتطور الاجتماعي. يجب إذن على هذا المسار الجوهري لهذا التطور أن يُنظر إليه وكأنه مُتعلقٌ بجوهر الظاهرة ذاته، وبالتالي، مطابق بشكل أساسي في كل الاحتمالات الممكنة للوسط الموافق. دون شك، يمكن بسهولةٍ تخيّل، حسب الإشارات السابقة، أن تطوراً بهذه الدقة يمكن أن يكون ممنوعاً بشكل جذري

بسبب اضطرابات خارجية مختلفة، فلكية بوجه خاص، والتي لن تصل إلى تدمير جنسنا البشري مباشرة. لكن، طالما سوف يظل هذا التطور ممكناً، سيكون تصورنا له خاضعاً دائماً إلى نفس القوانين الأساس، ولا يمكن أن يغير إلا من سرعته، مجتازاً، بشيء من السرعة نوعاً ما، كلّ حالة من الحالات الوسيطة التي يتكون منها، دون أن يستطيع تتابعها الحتمي أو نزوعها النهائي أن يتغيّرا في الحقيقية. قد يتجاوز تغيّر مثل هذا من جهة أخرى قوة الأسباب البيولوجية نفسها؛ لو قبلنا، على سبيل المثال، بعض التغييرات الحاسمة في البنية البشرية، أو لو فكّرنا، وهو أمر قد يكون معادلاً علمياً، في التطور الاجتماعي الافتراضي لعرق حيوانيّ آخر، فقد يتوجب دائماً أن نفترض، من أجل مجمل التطور، مساراً أساسياً مشتركاً: ذلك هو، على الأقل، الشرط الفلسفي المفروض من قبل طبيعة موضوع كهذا، والذي قد لا يمكنه أن يصبح وضعياً بشكل كاملٍ إلا بقدر ما سوف يستطيع أن يكون مُدركاً على هذا النحو؛ يجب إذن، بالأحرى، أن نوسّع مثل هذا التقييم ليشمل الأسباب غير العضوية الخالصة. ومع ذلك، هذه النزعة الفكرية ليست، في الواقع، إلا التتمة التلقائية والتكملة الضرورية للعقل العام الذي بيّنته لنا الفلسفة الوضعية بوضوح، في هذا الموضوع، في كثير من المناسبات السابقة الأخرى، حيث اعترفنا على الدوام، ونحن نتابع التدقيق الخاص للتسلسل العلمي الذي وضعته، أنه إذا كانت الظواهر الأقل شمولاً، على مدى هذا التسلسل كله، تكتمل بالضرورة تحت تأثير التفوق الحتمي للظواهر الأكثر شمولاً، فإن هذه التبعية لا يمكن أن تبدّل، في أي حال من الأحوال، القوانين الخاصة لهذه الظواهر، وإنما تبدّل فقط مدى ظهورها الحقيقي ومدته.

كي نكمل هذه النظرة التمهيدية للعلاقة العامة بين فلسفة علم الاجتماع ومجمل الفلسفة غير العضوية، يجب أن أشير أخيراً، في هذا الموضوع، إلى اعتبار مباشر جديد، على قدر من الأهمية لاسيما وأنه ينطبق بشكل خاص، من خلال طبيعته، على المعارف الفيزيو - كيميائية، التي، ربما بدت، في الإشارات السابقة، مُهملةً مقارنةً بالمذاهب الفلكية. يتعلق الأمر بالتأثير الحقيقي للإنسان على العالم الخارجي، الذي يشكل تطوره التدريجي، دون شك، أحد الجوانب الأساس للتطور الاجتماعي، والذي دون نموّه نستطيع حتى القول إن مجمل هذا

التطور لما كان ممكناً، لأنه كان من الممكن أن يتوقف، عند نشأته، نتيجة لتغلب صعوبات مادية خاصة بالوضع البشري. باختصار، إن تقدم البشرية، سواء السياسي، أم الأخلاقي، أم الثقافي، هو بالضرورة، غير منفصل عن تقدمها المادي، بمقتضى الترابط المتبادل الوثيق الذي يميز المجرى الطبيعي للظواهر الاجتماعية، حسب الدرس السابق. والحال، فإن من الواضح أن تأثير الإنسان على الطبيعة يتعلق بشكل أساس بمعارفه المكتسبة بما يخص القوانين الحقيقية للظواهر غير العضوية، رغم أن الفلسفة البيولوجية لا يسعها أن تكون غريبةً عنها البتة. يجب أن نعترف، إضافةً إلى ذلك، في هذا الصدد، أن الفيزياء بحصر المعنى، وحتى الكيمياء بشكل أكبر أيضاً، يشكلان بوجه خاص الأساس الخاص للقوة البشرية، بينما لا يمكن لعلم الفلك، بالرغم من مشاركته الرئيسة، المساهمة في ذلك إلا من خلال تروّ ضروري، عوضاً عن التغيير المباشر للوسط المحيط. هذا إذن دافع عام جديد ذو وضوح لا يقبل الرد، ويكفي أن نشير هنا، كي نبرز بشكل عال عدم الإمكانية الأساس لدراسة عقلية للتطور الاجتماعي، دون المشاركة المباشرة والمتواصلة للدراسات الاجتماعية مع مجمل المذاهب الفلسفية غير العضوية.

في كل ما سبق، كان عليَّ الامتناع بعناية فائقة عن النظر أيضاً في هذه الفلسفة بالقياس إلى المنهج، وذلك من أجل تسهيل عملية التقييم، من خلال اقتصار الفحص هنا على المفاهيم القابلة وحدها اليوم لأن تكون موضوع نزاعٍ جديّ. في النقطة التي توصل إليها هذا البحث حالياً، أنا لست بحاجةٍ للتوقف عمداً عن إثبات الحاجة المنطقية الضرورية للاستعداد بشكل مناسب للدراسات الاجتماعية السليمة من خلال تعلّم التعرف على المنهج الوضعي الأساس في تطبيقاته الحقيقية الأفضل تميزاً. بالرغم من أهميته الراجحة، ينتج هذا المبدأ الكبير إلى درجةٍ عالية هنا عن طبيعة الموضوع، وهو يستند من جهة أخرى بشكل قويّ جداً إلى الاعتبارات المماثلة المُثبتة في الأقسام الأخرى لهذا العمل، بحيث يكفي أن نُعلن ببساطة عرضاً فلسفياً لم يسع الجزء السابق من هذا المجلد أن يترك أي مجالٍ للشك المباشر بخصوصه، والذي سوف تثبته تتمة عملنا أكثر فأكثر بشكل تلقائيّ. سأقتصر إذن، في هذا الموضوع، على إحالة القارئ إلى مختلف الدوافع العامة المعروضة، في المجلد السابق، من خلال إثباتي لضرورة مشابهةٍ بالنسبة لعلم الأحياء بحصر المعنى. قد لا يسع

الحالة الحالية أن تشتمل، في هذا الصدد، على ملاحظةً أخرى خاصةً، باستثناء أن هذه الاعتبارات المختلفة تكتسب هنا المزيد من الأهمية أيضاً، حسب التعقيد الفائق للظواهر، وحتى بشكل منفصلٍ عن الإرباك الخاص الذي تسعى العواطف البشرية لإدخاله بدرجة عالية في مثل هذه الدراسات. لكي يكون توسع المصادر المنطقية منسجماً بدرجة كافية دائماً مع ازدياد الصعوبات العلمية، تبعاً للقانون الفلسفي الذي أثبته في هذا الموضوع، والذي كان قد تم من قبل إثبات صحته بشكل خاص، بما يخص الوسائل المناسبة للاستكشاف المباشر، في نهاية الفصل السابق، يجب في الحقيقة أن نغبط أنفسنا لهذه التبعية القوية التي تربط بشكل منطقي علم الاجتماع مع مجمل الفلسفة الطبيعية. إن هذه العلاقة الرئيسة، إذا ما قُيّمت بشكل مناسب، واُستُخدمت بشكل عقلاني، والتي تبدو أولاً وكأنها تزيد من التعقيد الطبيعي للموضوع، تشكل، على العكس من ذلك، من وجهة النظر المنطقية، القاعدة الأساس لنشأته الوضعية الناجحة، مدخلة فيه بشكل تلقائيٍ إعداداً ثقافياً ضرورياً، والذي قد كان من الصعوبة أن يتمكن العقل البشري، وهو المقيّم الضعيف ،حتى اليوم، لهذا المنهج السليم، أن يشعر مباشرةً بأهميته. من المناسب، في هذا الصدد، أن نشير بشكل خاص إلى التوسع الطبيعي لإعداد من هذا القبيل في كل الأجزاء السابقة للفلسفة الوضعية، وبشكل خاص الفلسفة غير العضوية. لأنه، فقط من خلال هذا التوسع الكامل يمكن أن يكون المنهج الوضعي معروفاً مسبقاً بشكل كاف كي يصبح قابلاً حقاً للتطبيق في دراسة ظواهر معقدة للغاية أيضاً، حسب منهج موضوعٍ منذ بداية هذا البحث، والمثبت صحته باستمرار منذ ذلك الوقت؛ من اللازم على كل فرع أساسيّ في الفلسفة الطبيعية، كما قمنا بتأكيد ذلك في كثير من الأحيان، أن يعمل بشكل خاص على تطوير إحدى الصفات المميزة للمنهج الأساس، الذي لا يمكنه أن يكون مقيّماً بما يناسب إلا عند دراسته في مصدره الخاص. لن يكون كافياً إذن بالنسبة لعلماء الاجتماع أن يعدّوا أنفسهم لدراساتهم النظرية الصعبة مُتعلّمين أولاً، من خلال تقييم عميق للفلسفة البيولوجية، كيف يطورون، في حالات أقل تعقيداً، الذهنية العامة لأعمالهم، ووسائل الاستكشاف الرئيسة التي تناسبها، كما قمت من قبل بتحديد ذلك. إضافةً إلى أنه قد لا يمكن لعلم الأحياء أن يكون، بدوره، مُدرَكاً عقلياً دون

تبعيته الضرورية إلى مجمل الفلسفة غير الوضعية، فإنه من خلال الدراسة المباشرة فقط لهذه الفلسفة يستطيع علماء علم الاجتماع أن يعرفوا بشكل كاف الصفات الأكثر جوهريةً للمنهج الوضعي، التي تكون أكثر قابليةً للتقييم كلما كانت الظواهر أقل تعقيداً. وهكذا فقط نستطيع أن نكّون لأنفسنا فكرةً عامةً صحيحةً عن الصفات الأساس لمنهج الوضعية العلمية، عمّا يشكل التفسير الحقيقي لأية ظاهرةٍ ، وعن الشروط الثابتة لعملية استكشاف حقيقيةٍ، سواء عن طريق الملاحظة الخالصة، أو من خلال التجريب، وأخيراً عن الفكر الحقيقي الذي يجب دائماً أن يهيمن على تأسيس واستخدام الفرضيات العلمية أياً تكن: من الواضح، والحالة هذه، أن علم الاجتماع بحاجة ماسة، في ظل هذه الجوانب المختلفة، لمفاهيم وخاصةً لعاداتٍ تمهيدية، قد لا يمكن تمكينها بطريقة أخرى. يشكل النقص في التنفيذ الحقيقي لهذا الشرط المنطقي الكبير، في نظري، كما قمت بتحديد ذلك سابقاً، السبب الثقافي الرئيسي للإجهاض الجذري للمحاولات التي حصلت حتى الآن من أجل إحياء الدراسات الاجتماعية، والتي باتت الوضعية، في الحقيقة، مرغوباً فيها كثيراً اليوم، دون أن يكون قد تم تقييم وسائلها التمهيدية بشكل مناسب بعد. أخيراً، لا يجب على هذا الإعداد الرئيسي لوعينا فقط، كي يكون له فعاليةٌ كاملةٌ، أن يشمل الدراسة العامة لمختلف الأجزاء الأساس للفلسفة الطبيعية: لا يقل عن ذلك أهمية لنجاح عمليةٍ كهذه أن يكون تحقيقها الفعلي متناسباً تدريجياً مع الترتيب التسلسلي للتعقيد المتزايد الذي أقمته بين هذه الأجزاء مع بداية هذا البحث. يسعى الاحترام الثابت لهذا الترتيب لتوجيه عقلنا بشكل منتظم، تبعاً لسلسلة من الفروق الطفيفة غير المحسوسة تقريباً، من البساطة الرائعة التي تميز الدراسات الفلكية حتى التعقيد المفرط الخاص بالدراسات الاجتماعية؛ ونحن نعلم أنه لا يوجد من التدابير الفعالة حقاً والدائمة إلا تلك التي تم إدخالها بشكل تدريجي إذن، وبدرجات متقاربة أيضاً قدر المستطاع: كل تبديل خطير لهذا التتابع الحتمي، سينقل إلى الدراسات الاجتماعية حتماً، عاداتٍ من اللاعقلانية، التي لن تكون فيها إلا طبيعيةً أكثر مما ينبغي، خاصةً في أيامنا. تلك هي الشروط العامة الحقيقية، الصعبة ولكنها الضروريةٌ، للتربية العلمية التمهيدية الوحيدة القادرة على تطوير الإدخال التلقائي للفكر الوضعي في مجمل النظريات الاجتماعية بشكل منهجيّ.

بفعل نتيجة محتومةٍ لهذه التبعية المنطقية الوثيقة، لا يمكننا في النهاية أن نتجاهل، إذا ما تابعنا حتى النهاية النتائج الواضحة لهكذا مبدأ، الحاجة الملحة لإسناد، قبل كل شيء، هذه التربية التمهيدية لعلماء علم الاجتماع العقلانيين حقاً إلى تقييم مناسب للفلسفة الرياضية، حتى بغض النظر عن المشاركة المباشرة لهذه الفلسفة في الإعداد الأساس للأجزاء الرئيسة للفلسفة غير العضوية، التي قد لا يكون بوسع معرفتها، بالرغم من أنها عامةٌ ببساطةٍ، أن تُحصّل اليوم دون لجوء محدد خاص إلى هذه القاعدة الأولية لكل الفلسفة الوضعية. هنا فقط سوف يستطيع علماء الاجتماع، ككل المفكرين المنكبيّن على دراسة الطبيعة، أن يقوموا بداية بتطوير الإحساس الأولي الحقيقي بالبداهة العلمية، واكتساب العادة الجوهرية، عادة البرهنة العقلية والحاسمة، باختصار، أن يتعلموا تلبية الشروط المنطقية الخالصة لكل نظرية وضعية بشكل مناسب، من خلال دراسة النظرية الوضعية الشاملة في مصدرها الأولي الحقيقي. ليس ثمة ما هو خاصٌ في علم الاجتماع إلا الالتزام الواضح بالأحرى بتقوية هذه الميول الأولية التي يجعل التعقيد الفائق للظواهر تحققها التلقائي أكثر صعوبةً وأكثر ضروريةً في الوقت عينه. مع ذلك، يجب أن تكون كل فكرة عن عدد حقيقي وعن القانون الرياضي كونها ممنوعةً مباشرةً من قبلٍ في علم الأحياء، كما شرحت ذلك سابقاً، وبالأحرى، مستبعدةً بشكل جذريٍ من نظريات علم الاجتماع الأكثر تعقيداً أيضاً، دون أن يكون من الضروري من جهة أخرى الإلحاح بشكل خاص هنا على بديهية فلسفية مثل هذه، أقتصر في موضوعها على إحالة القارئ إلى الشروح الأساس في الدرس الأربعين.

إن الانحراف الوحيد من هذا النوع والذي ربما كان يستحق شيئاً من النقاش الجدي، فيما لو لم يكن مجمل هذا البحث قد أعفانا مسبقاً من ذلك، إنما هو هذا الزعم العبثي لعدد كبير من المهندسين لجعل الدراسات الاجتماعية وضعيةً بحسب عملية إخضاعٍ خياليةٍ لنظرية الاحتمالات الرياضية الوهمية. ذلك هو الوهم الخاص بالمهندسين في الفلسفة السياسية، تماماً كوهم علماء البيولوجيا الذي يقوم، كما شرحت ذلك من قبل، على الرغبة في جعل علم الاجتماع نتيجة طبيعية بسيطة لعلم الأحياء أو ملحق له، حاذفين منه، في الحالة الأولى أو الحالة الأخرى،

الرجحان الضروري للتحليل التاريخي. ينبغي مع ذلك الموافقة على أن انحراف المهندسين هو، في كل الجوانب، أكثر سوءاً بكثيرٍ وأكثر أذىً من الآخر؛ بالإضافة إلى أن الأخطاء الفلسفية أياً تكن هي، بشكل عام، أقوى بشكل مختلف عند المهندسين، المتحررين مباشرةً، من خلال التجريد الشديد لأعمالهم، من كل تبعية صارمة للدراسة الحقيقية للطبيعة. مهما كان فاحشاً وهمٌ كهذا بالطبع، فقد كان مع ذلك قابلاً للتبرير، عندما أدرك العقل الفلسفي للغاية للشهير **جاك بيرنوبللي**، قبل غيره، هذه الفكرة العامة، التي كان تقديمها يشكل فعلاً، في ذلك العصر، الدليل القيم والذي لا يُرد للحاجة الملموسة لجعل النظريات الاجتماعية الأساس وضعيةً عبر ذلك، لغياب طريقة أفضل كان يستحيل توقعها حينئذ؛ حاجة سابقة لأوانها في ذلك الوقت، والتي لم يكن بالإمكان استشعارها، حتى بطريقة كهذه، إلا من خلال عقلٍ متفوقٍ حقاً. كان الخطأ أقل تبريراً عندما كرر **كوندورسي** لاحقاً، تحت شكلٍ أكثر مباشرةً وأكثر منهجيةً، نفس الأمل الوهمي، حيث تعبيره، الذي مازال مختلطاً بعمقٍ في عمله الشهير المطبوع بعد وفاته، يؤكد بوضوح الحالة المترددة لفكره بما يخص التصور الأساس لعلم الاجتماع، حسب الشروح المباشرة في الدرس ما قبل الأخير. لكن من المستحيل حقاً أن نعذر عند **لابلاس** إعادة إنتاج الشذوذ الفلسفيٍ العقيمة هذه، في حين أن الحالة العامة للعقل البشري بدأت بالسماح بحدس الفكر الجوهري الحقيقي للفلسفة السياسية السليمة، المُعد بشكل جيد، كما أظهرتُ ذلك، من خلال أعمال **مونتيسكيو** و**كوندورسي** نفسه، والذي من جهة أخرى تنشطه الزعزعة الأساس للمجتمع. بالأحرى قد لن يكون بالإمكان أبداً إخفاء الاستمرار الحالي لهذا الوهم العبثي بين المقلدين التابعين، الذين، دون أن يضيفوا أيّ شيءٍ إلى أساس الموضوع، يقتصرون، في هذر جبريّ غليظ، على تكرار التعبير البالي لهذه المزاعم الباطلة، من خلال استغلال فظ للثقة الممنوحة بقوة منذ الآن فصاعداً للعقل الرياضي الحقيقي. عوضاً عن تحديد، الميل الفطري المبكر للتجديد الضروري للدراسات الاجتماعية، كما حدث منذ قرن، فإن هذا الانحراف لا يشكل اليوم، في نظري، إلا شهادة حاسمة غير متعمدة على عجز فلسفيّ شديد، متحد من جهةٍ أخرى، كالعادة، مع نوعٍ من الهوس الرياضي الجبري، الذي بات الآن مألوفاً جداً بالنسبة للعامي من المهندسين،

وربما تثيره أحياناً الرغبة، العامة جداً في أيامنا، في أن يخلق المرء لنفسه، بأقل التكاليف، شيئاً من الشهرة، الوقتية، لكنها مثمرةٌ، عن أهمية سياسية رفيعة. أيمكن، في الواقع، أن نتخيل تصوراً بالغ اللاعقلانيةً من التصور الذي يقوم على إعطاء كأساسٍ فلسفيٍ، أو كوسيلة إعداد نهائيٍ رئيسة، لمجمل العلم الاجتماعي، نظريةً رياضيةً مزعومةً، حيث، يسعى بعضهم جاهداً، وقد اعتاد اعتبار العلامات أفكاراً، تبعاً للطابع الشائع للأبحاث الميتافيزيقية المحضة، لإخضاع مفهوم الاحتمالية الرقمية السفسطائي بالضرورة للحساب، ما يقود مباشرةً إلى تقديم جهلنا الحقيقي الخاص كمقياس طبيعي لدرجة مصداقية أرائنا المختلفة؟[32] لذلك لم يقم أي إنسانٍ عاقلٍ، في الحياة الاجتماعية، بالتحول فعلياً في أيامنا إلى هذا الانحراف الغريب، حتى دون تمكنه من كشف السفسطائية الأساس فيه. وفي حين حققت النظريات الرياضية الحقيقية، منذ قرنٍ، نجاحات كبيرة ومفيدة جداً، فإن هذه النظرية العبثية لم تشهد بشكل حقيقيّ خلال نفس الفترة، بالرغم من التجارب الهامة والعديدة، ما عدا فرص الحساب التجريدي التي تمكنت من تنشيطه، أي تحسنٍ أساسيّ، وما تزال تجد نفسها اليوم موضوعة في نفس دائرة الأخطاء الأولية، مع أن وفرة الأفكار تشكل بالتأكيد، بالنسبة لأي علم كان، العَرَض الأقل لبساً لواقعية الأبحاث النظرية.

لا تستطيع مختلف الدلالات المتضمنة في هذا الفصل الآن أن تسمح لبعض حالات الانحراف الفلسفية التي أمكن أن يفسح لها المجال حتى الآن تقويمٌ خاطئٌ

(32) لقد عرضت باختصار، سابقاً، في بداية العام 1835، في المجلد الثاني من هذا البحث، رأيي المباشر حول التقييم الفلسفي لنظرية مثل هذه، من خلال ملاحظةٍ هامةٍ في الدرس السابع والعشرين، حيث أعلنت من جهةٍ أخرى عن عزمي اللاحق بأن أعالج بوضوح هذا الموضوع الخاص في الفلسفة الرياضية، إذا ما اقتضى هذا العمل طبعةً ثانيةً. يلزمني الإنصاف بوجوب إضافة أنه، منذ ذلك التاريخ، بدأ واحد من أكثر المهندسين ذكاء في عصرنا هو السيد(بوانسو)، وبهذه البصيرة الفلسفية الحصيفة التي تميّزه عادة، بخصوص هذا الموضوع، نقاشاً أكاديميا مشهودا، لتحصين الرياضيات المعروفة ضد أي ظهور جديد مفاجئٍ لهذا الانحراف الباطل، المعاد إنتاجه حينها بشكل مماثلٍ، بشيءٍ من الصخب العلمي، ومن قبل محللٍ أقل عقلانيةً بدرجة كبيرة.

لعلاقات علم الاجتماع الضرورية مع مختلف العلوم السابقة، بأي شك جدي حول التبعية الجوهرية حقاً، التي هي في ذات الوقت علميةٌ ومنطقيةٌ، والتي تُخضع أولاً دراسة الظواهر الاجتماعية الوضعية لمجمل الفلسفة الطبيعية بأسرها: بحيث أن الوضع الموسوعي المعيّن، منذ بداية هذا البحث، لعلم الاجتماع، في الترتيب العام للعلوم، يجد نفسه منذ الآن فصاعداً مبرراً بشكل كاف من خلال فحص مباشر. إن الأساسات من بين هذه العلاقات هي على درجة من الوضوح الجوهري لدرجة أنه من المعيب، بالنسبة للحالة الحاضرة للعقل البشري، بأن يكون المرء مرغماً على أن يبرهن صراحة اليوم، سواء ضرورة عدم مباشرة دراسة الظواهر الأكثر تعقيداً إلا بعد أن يكون قد تمّ الاستعداد لذلك بشكل مناسب من خلال الدراسة التدريجية للظواهر الأكثر بساطةً، أو أيضاً، أو أن يبرهن أيضاً بالنسبة للنظرية على الالتزام العام الضروري بالتعرف أولاً على عنصر الظاهرة التي يُقترح تحليلها وعلى الوسط الذي تتحقق فيه هذه الظاهرة. لكن التفوق الحالي المشؤوم للفلسفة الميتافيزيقية في موضوع مثل هذا قد أفسد بقوة فيها المفاهيم حتى الأكثر أولية، لدرجة أنه رغم القوة الطبيعية للاعتبارات السابقة، والتي يعززها تلقائيّاً مجمل هذا البحث، فإنه ربما ينبغي خوف أن تكون هذه العلاقة العلمية العالية، في الواقع، الجزء الأقل استحساناً، إن لم تكن الأكثر رفضاً، في مذهبي الفلسفي، وحتى بعد ما ستثبت تتمة هذا المجلد بشكل غير مباشر، في مختلف الجوانب الأساس، واقعيتها وأهميتها. يبدو لي هذا الخوف مشروعاً لاسيما وأن هذا المبدأ الكبير في الفلسفة الوضعية يقع بالضرورة في تناقضٍ مباشر مع إحدى أقوى صفات أخلاقنا السياسية، وهي الدعوة المباشرة، اللطيفة جداً لكبريائنا وفي ذات الوقت لخمولنا، والموجهّة، من خلال الفلسفة الميتافيزيقية، إلى كل المفكرين أياً كانوا، من أجل مناقشة مختلف المسائل الاجتماعية، دون أي تحضير عقليٍ، من خلال النظر إليها، ضمنيّاً على الأقل، كمواضيع إلهام بسيط. كان على دافع مثل هذا إذن أن يجعلني الآن أعلّق أهميةً خاصةً على الشرح الموجز لمختلف العلاقات الضرورية، التي، بالرغم من وضوحها الخاص، لم أقم أبداً، دون شك، بالإلحاح عليها أبداً، مع أنه يبدو لي مع ذلك أن كل المفاهيم الأساس قد تم تحديدها بما فيه الكفاية. ومن أجل أن أُنهي بشكل مناسب العملية الموسوعية التي تشكل الموضوع الخاص لهذا الفصل، يبقى

عليَّ الآن أن أنظر باتجاه معاكس إلى هذا الارتباط الجوهري، وأنا أقيِّم، بدوره، التأثير الفلسفي الحتمي للفيزياء الاجتماعية على مجمل العلوم السابقة، سواء بالنسبة للنظرية أو بالنسبة للمنهج.

قد يكون من السابق لأوانه، في هذه اللحظة، أن نناقش هنا، في هذا الموضوع، التأثير العام الحتمي الذي يجب أن يمارسه علم الاجتماع لاحقاً على منظومة العلوم الأساس الأخرى شرط أن هذه الفلسفة، مكوّنةً العنصر الأخير الأساس في الفلسفة الوضعية، المكتملة منذ ذلك الحين بشكل لا يقبل الرد، ستسمح أخيراً بالعقلنة المباشرة لثقافة مختلف العلوم الحالية، التي ما تزال تجريبيةً بشكل أساس، من خلال جعلها تصمم من الآن فصاعداً، بالرغم من انفصال المحتم، كأفرعٍ متمايزةٍ لجذعٍ وحيد بالضرورة، والذي سيكون على اعتبارها الغالب أن يسود دائماً، دون أي زعم باطل بأية شمولية، في مختلف الأعمال الخاصة، عوضاً عن التشتت الفوضوي الذي يميز اليوم الطريقة الفعلية لتطور الفلسفة الطبيعية. ينتمي الفحص المباشر لهذا التجديد العلمي الرفيع حصراً، ومن خلال طبيعته، إلى نهاية هذا المجلد، حيث سيقدم واحدة من النتائج النهائية لمجمل هذا البحث. يجب علينا الآن أن نقتصر على تقييم الانعكاس المباشر لعلم الاجتماع على كل ما تبقى من الفلسفة الطبيعية، من وجهة نظر أكثر خصوصيةً، وبمقتضى خواص رئيسة، سواء علمية، أو منطقيةٍ، والتي تميز فكرها الأساس، حسب شروح الفصل السابق.

بخصوص العقيدة، فإن المبدأ الأساس لهذا الانعكاس الكليّ ينتج بداية من هذه النظرة الفلسفية الواضحة التي يجب على كل الأبحاث العلمية أياً تكن، بوصفها أعمالاً بشريةً، أن تكون، بالضرورة، خاضعة بشدة إلى النظرية العامة الحقيقية لتطور البشرية. إذا استطاع المرء، عبر افتراضٍ وهميٍّ بالطبع، تصور هذه النظرية وقد أصبحت كاملةً نهائيا بحيث لا تحدّ فيها أية صعوبة ثقافية المدى الحر لاستنتاجاتها الأكثر دقةً، يكون من الواضح أن الهرمية العلمية، المقلوبة منذ ذلك الوقت بشكل كامل، ستقدم من الآن فصاعداً، قبلياً، مختلف العلوم كأجزاء بسيطة لهذا العلم الوحيد. مع أن ضعف فكرنا والتعقيد المفرط لمثل هذه الدراسة لن يسعهما، دون شك، أن يسمحا مطلقاً للعقل البشري أن يحقق أبداً وضعاً فلسفياً

كهذا، فإن هذا الافتراض مناسبٌ جداً مع ذلك للمساعدة في فهم التدخل العام المشروع لعلم الاجتماع الحقيقي مباشرةً في كل المستويات الممكنة للأبحاث النظرية الإنسانية. في الحقيقة، يبدو التدخل الواسع بداية وكأنه ينتمي بالأحرى إلى النظرية البيولوجية لطبيعتنا، وعلى هذا بدأ بعض الفلاسفة يستشفون البداية فيه. لا شك، في الواقع، أن معرفة الإنسان الفردي يجب أن تمارس مباشرةً تأثيراً سريّاً لكنه حتميٌّ على كافة العلوم أياً تكن، بما أن أعمالنا تحمل الطابع الذي يتعذر إزالته للمهارات التي أنتجتها. لكن، إذا ما عمقّنا أكثر هذه الملاحظة الكبرى، نتعرف بسهولة أن هذا التأثير الكلي يعود بالضبط إلى نظرية التطور الاجتماعي أكثر منه إلى نظرية الإنسان الفردي، بالرغم من أن عام الاجتماع، من هذه الجهة خصوصاً، غير قابل بالطبع للانفصال عن علم الأحياء. ينتج هذا الحصر الدقيق بالطبع عن أن تطور العقل البشري غير ممكن إلا من خلال الحالة الاجتماعية، والتي على الملاحظة المباشرة لها إذن أن ترجح في كل المرات عندما يتعلق الأمر مباشرة بالنتائج المختلفة لهذا التطور. ذلك هو إذن، باختصار، المستند الفلسفي الأول لعلم الاجتماع في تدخله الفكري المحتوم في الثقافة الفعلية لمختلف أجزاء الفلسفة الطبيعية بحصر المعنى. سوف أكتفي الآن، في هذا الموضوع، بطرح المبدأ الضروري لهذه العلاقة الكبيرة ببساطة، التي ستخضع لاحقاً للدرس بشكل مناسب. ومن المناسب، في هذه اللحظة أيضاً، أن نأخذ في الاعتبار فقط علاقات أكثر خصوصيةً وأسهل قابليةً للتقييم، والتي تنتج تلقائيّاً عن مختلف شروحنا السابقة. من الواضح، بداية، أنه سوف يكون على علم الاجتماع بالطبع أن يُتقن دراسة مختلف الروابط الأساس التي توحد ما بين مختلف العلوم، بما أن هذه الدراسة تشكل بالضرورة جزءاً هاماً من علم السكون الاجتماعي، المخصص بشكل مباشر لإيضاح القوانين الحقيقية لمثل هذا التسلسل، كما قوانين كل الحالات الأخرى للترابط الأساس بين مختلف عناصر حضارتنا أياً تكن. هكذا فقط سوف تستطيع أخيراً الدراسة المعتادة لهذه الارتباطات المتبادلة، الموضوعة منذ ذلك الحين بشكل نهائي على أرض الواقع، أن تأخذ صفةً وضعيةً حقاً، جديرةً بأن تبعد إلى الأبد هذه الدراسات النظرية المبهمة العبثية التي تميز كثيراً التجارب الموسوعية، دون استثناء معظم تلك التجارب التي للأسف الشديد حاول إجراءها العلماء أنفسهم، في محاكاة عقيمة للميتافيزيقيين

الحقيقيين. لكن، مهما تكن أهمية هذه الملاحظة الأولية، فإن هذا الميل التلقائي لعلم الاجتماع لإظهار الفكر العام لكل علم أساسيٍّ بوضوح تام تبعاً لمجمل علاقاته مع كل العلوم الأخرى، سيكون بالتأكيد أكثر وضوحاً أيضاً في الدراسة المباشرة للدينامية الاجتماعية، بمقتضى هذا المبدأ، المستخدم أحياناً من قبل في هذا المجلد، بأن التنسيق الحقيقي ينبغي أن يُكشف بشكل خاص من خلال المسار الطبيعي للتطور المشترك. كل العلماء الذين انكبوا بشيء من القوة على مجمل موضوعهم الخاص استشعروا بالتأكيد أية مساهمات هامة خاصة يمكن أن تقدمها الدلالات التاريخية المطابقة من أجل تنظيم التطور التلقائي للاكتشافات العلمية، ، إلى حدّ ما، عندما استبعدوا خصوصاً المحاولات الخيالية، أو السابقة جداً لأوانها. قد يكون من غير المفيد أن نؤكد هنا على صفةٍ كهذه لتاريخ العلوم، التي لن تكون اليوم موضع اعتراض أيٍّ من هؤلاء الذين حققوا، في أي علم مهما يكن، اكتشافات حقيقيةً ذات مستوىً معين: لقد كان العظيم **لاغرانج** بشكل خاص مقتنعاً بعمق بهذه العلاقة الفلسفية العالية، التي قام باستخدامها بشكل رائعٍ جداً، حتى إنه قام تلقائياً بصياغة مبدئها، بقدر ما كانت تسمح بذلك أعماله، كما سأقوم بالإشارة إلى ذلك بشكل خاص فيما بعد. من الواضح، والحالة هذه، حسب الدرس السابق، أن التاريخ العلمي الحقيقي، أي نظرية التسلسل الواقعي للاكتشافات الأساس، لا يوجد بعد بأي شكل من الأشكال. لم يكن بإمكان مختلف التجارب المُزينة عبثاً بهذا العنوان، من قبل عقولٍ لم تتمكن من فهم أهميته الفلسفية، أن تعدو كونها حتى الآن منتحلات بسيطةً، مفيدةً مؤقتاً من جهة أخرى، لمواد غير عقلية نوعا ما، والتي قد لن تُستخدم لاحقاً، كما رأينا ذلك، في الإنشاء المباشر لأي مذهب تاريخي دون مراجعة تمهيدية ضرورية، وهي بالتأكيد غير مؤهلة أبداً، في حالتها الراهنة، لأن تعرض دلالات علميةً موفقةً. بالرغم من أن هذه المعرفة البيبلوغرافية والسيريّة تسعى إلى خنق النمو التلقائي للعبقرية البشرية أكثر مما تسعى لدعم تطوره من خلال ذلك، الأمر الذي يفسر النفور الفطري الذي توحي به عادةً للمخترعين الحقيقيين، فإن الميزة الحتمية التي نثمنها في التاريخ الحقيقي للعلوم تظل مع ذلك مؤكدة. لا تستطيع هذه الميزة إذن أن تحقق تماماً تأثيرها الناجح من أجل إعادة تنظيم التطور الطبيعي لمختلف العلوم إلا نتيجة للتأسيس المباشر لعلم

الاجتماع، وقد اعترفنا أنه بدونه لا يسع تصور أيّ تاريخ خاص بشكل عقليّ، وينبغي أن يرسخ مباشرةً في أعمالٍ كهذه التوجه الفلسفي والذي كان ينقصها بشكل أساس حتى الآن. لا نستطيع، دون شك، أن نتجاهل، في هذا الموضوع، التحسينات الخاصة التي سوف يسعى العلم الأساس الجديد بالضرورة إلى إدخالها في كل علم من العلوم الأخرى، كذلك في تناسقها العام، بما أنه من المؤكد عدم تمكن أي علم مهما يكن أن يكون مفهوماً بشكل قويّ طالما لم نقم أبداً بتقييم تاريخه الأساس الحقيقي.

تأخذنا هذه النظرة، بعد تعميقها بشكل مناسب، بالطبع، وفي نهاية المطاف، كذلك إلى تقييم الانعكاس الحتمي لعلم الاجتماع على مجموع العلوم السابقة، بما يخص المنهج بحصر المعنى. لم يعد مطروحاً أن ننضد هنا مختلف المفاهيم الأساس التي وجب على الأجزاء المختلفة من هذا العمل أن تقدمها بشكل متتابع في هذا الصدد، كي نشكّل منها نظريةً عامةً وكاملةً للمنهج الوضعي. يجب على هذه العملية الرئيسة أن تعود بشكل عقليّ إلى نهاية هذا المجلد، بما أنه قد لا يمكن لهذه الإشارات العفوية، التي يجب على تتمة أعمالنا، في هذا الموضوع، أن تقوم بتطويرها بشكل تدريجيّ، أن تكون مُنجزة طالما هناك قسمٌ أساسيٌ أخيرٌ من نظامنا الفلسفي يجب تفحصه. لكننا اعترفنا، في كل الأقسام السابقة من هذا البحث، أن كل علم من مختلف العلوم الأساس، يملك من خلال طبيعته، الميزة الهامة جداً ميزة أن يظهر بشكل خاص إحدى الصفات الأساس للمنهج الوضعي الشامل، الذي لابد أن يكون موجوداً بالضرورة، إلى درجةٍ ما، في جميع العلوم الأخرى، بمقتضى وحدتنا المنطقية الثابتة. لا يجب علينا هنا إذن إلا أن نُميِّز، في هذا الجانب، بخصوص علم الاجتماع مشاركته الخاصة والمباشرة في التكوين الأولي للمورد العام لمصادرنا الفكرية. والحال، فقد بات من السهل أن نعترف، في الحد الذي وصل إليه الآن هذا المجلد، أن تعاون العلم الحديث المنطقي هذا ، ليس له دون شك، أهمية عامة أدنى من الأهمية الخاصة بالعلوم السابقة، بما فيها حتى علم الأحياء. ينتج، في الواقع، عن الدرس السابق أن تأسيس علم الاجتماع الوضعي يسعى بشكل مباشر لزيادة مجموع وسائل بحثنا النظري الأساس أياً تكن، مدخلاً فيها كعنصرٍ نهائيّ أساس، هذه الطريقة العامة للاستكشاف الذي أشرت إليه تحت اسم **المنهج التاريخي** بحصر المعنى، الذي، بعد استخدام مناسب، سوف

يشكل لاحقاً، في الواقع، طريقة أساسية رابعة للملاحظة، بناء على النهج المقارن لعلم الأحياء، الذي يقدم فيه بالتأكيد تغييراً شديداً بحيث يستحق أن يكون متميزاً جدا عنه في النهاية. إن هذه الوسيلة الجديدة في التقصي التي كان مظهرها، من خلال طبيعته، محصوراً بشكل أكيد جداً بعلم الاجتماع، هو حقاً، في الواقع، قابلٌ للتطبيق تقريباً في كل مستويات الدراسات العلمية أياً تكن. يكفي، من أجل ذلك، حسب المبدأ الأكيد المحدد مسبقاً، فهم كل اكتشاف مهما يكن، في اللحظة التي يتحقق فيها، بوصفه يكون ظاهرة اجتماعية حقيقيةٍ، تشكل جزءاً من السلسلة العامة للتطور البشري، ولهذا السبب، خاضعاً لقوانين التتابع ولمناهج الاستكشاف التي تميز هذا التطور الكبير. انطلاقاً من هذه النقطة، والتي لا يمكن تجاهل منطقيتها، نختار في الحال شمولية النهج التاريخي الضرورية بأسرها، منظوراً إليه منذ ذلك الحين بكامل رتبته الفكرية الرفيعة. أليس من المفهوم، في الواقع، أن مختلف الاكتشافات العلمية، تصبح من خلال نهج مثل هذا، قابلة، إلى حد ما، لتوقع عقليّ حقيقيّ، تبعاً لتقييم دقيق لحركة العلم السابقة والمفسرة بشكل مناسب حسب القوانين الأساس للمسار الحقيقي للعقل البشري؟ قد لا يسع التوقع التاريخي دون شك، وقد بلغ خصوصيةً كهذه، حسب شروح الفصل السابق، أن يشمل تحديدات دقيقةً تماماً: لكنه سوف يستطيع بالتأكيد أن يقدم دلالات أولية حول الاتجاه العام لحالات التقدم المباشرة، بحيث يمكن أن نتجنب بشكل خاص، وبجزء كبير، النقصان الهائل للقوى الفكرية التي تُستهلك اليوم في تجارب جريئة، لا يحتمل معظمها أي نجاحٍ حقيقي. إذا ما قارنّا على هذا النحو الحالة الحاضرة لكل علم، أو حتى لكل موضوع علمي كبير، مع النتيجة الفلسفية للحالات السابقة، سوف يصبح من الممكن، دون شك، أن نُخضع لاحقاً فن الاكتشافات إلى شكل من النظرية العقلية، التي يمكنها أن توجه بشكل مفيد الجهود الفطرية للعبقرية الفردية، التي قد لا يمكن لمسارها الخاص أن يكون منفصلاً حقاً عن التطور المشترك للعقل البشري، مهما يكن الوهم الطبيعي الذي يمكن أن يوحي به، في هذا الصدد، الشعور المبالغ به للتفوق الشخصي، المستعد جداً لسوء الحظ، عادةً، خاصة في هذا النوع، إلى عزلة خيالية. إن المنهج التاريخي مخصصٌ إذن، بهيمنته منذ الآن فصاعداً على الاستخدام المنهجي لكل المناهج العلمية الأخرى أياً تكن، لتزويدها بوفرة عقلانيةٍ لا تزال تنقصها جوهرياً، عبر نقله، قدر الإمكان، إلى الكل هذا التقدم المنظّم بحكمةٍ والذي لا

يوجد اليوم إلا من أجل التفاصيل: فالاختيار الاعتيادي لمواضيع الأبحاث، الاعتباطيُّ تقريباً حتى الآن، أو التجريبيُّ للغاية، على الأقل، سيميل إذن لأن يكتسب، إلى درجةٍ معينة، هذه الصفة العلمية حقاً التي يمثلها الآن التقصي الجزئي وحده لكلٍ من هذه المواضيع. لكن، من أجل أن تكون هذه الخواص العالية محققةً بشكل مناسب، من الضروري أن يكون هذا المنهج الرفيع، الصعب جداً والدقيق للغاية بطبيعته، خاضعاً هو ذاته دوماً إلى الشروط الفلسفية التي تفرضها الروح العامة الحقيقية للعلم الحقيقي حيث يولد فيه بشكل خاص، كما كان قد تم وصفه كفايةً في الدرس السابق. يقوم الشرط الأساس من بين هذه الشروط، كما قمنا بإثبات ذلك من قبل، على عدم تفحص مجمل التطور الخاص بكل علم بمعزل عن التقدم الكلي للعقل البشري، ولا حتى للتطور الأساس للبشرية. هكذا، فإن علم الاجتماع الذي يقدم تلقائياً هذا المنهج الجديد، سيكون عليه إذن أيضاً إلى حدٍ ما أن يشرف لاحقاً على تطبيقه التدريجي، على الأقل حسب مفهومه العام عن التطور البشري[33]. كل استخدام جزئي للغاية أو معزولٍ تماماً لطريقة تقص كهذه، حسب الاتجاه غير العقلاني المُشتِّت للعقول الحالية، سيكون غير فعالٍ بشكل أساسي، أو قد لا يستطيع أن يحقق إلا جزءاً ضعيفاً من المنافع الهامة التي لابد أن يُعوّل عليها من أجل تقدم العلوم، وربما يعرضها حتى إلى حالات انحراف خاصة. وإن تعيّن، بحسب مبدأنا الثابت حول التماثل الجوهري للمنهج الوضعي، على الحالة الحاضرة

(33) لقد عرضت مسبقاً، في المجلد الثاني من هذا البحث، مثالاً مميزاً عن الفائدة العلمية لهذا المنهج التاريخي، وقد بنيت عليه، ووفقاً له، النظرية الوضعية للافتراضات العقلية حقاً في الفلسفة الطبيعية وبشكل أساسي في الفيزياء. كلما تأملنا أكثر هذا الموضوع الكبير، شعرنا بشكل أفضل، في المبدأ، أن الفلسفة الحقيقية لكل علم هي بالضرورة غير منفصلة عن تاريخه الحقيقي، أي عن التقييم العام الدقيق للتتابع الفعلي لمجمل نجاحاته الأساس. يشير التشابه الأساس الذي يجب أن يسود بين المسار الثقافي للفرد ومسار الجنس البشري، إلى أنه قد لا يسعنا إدراك التناسق العقلي الكامل بين مختلف التصورات العلمية بدرجة مناسبة ، إذا لم يسترشد المرء بالنظرية الصحيحة لترابطها التاريخي، التي بإمكان علم الاجتماع وحده أن يقدمها بشكل حقيقيّ لكل علم خاص. هكذا يجب أن يبدو مباشرةً أن إنشاء هذا العلم الأساس الأخير ضروريٌّ للتطور المنهجي الكامل لكل العلوم الأخرى. نحن نرى من خلال ذلك أيضاً أي اتساع رئيس توفره فلسفتنا السياسية الجديدة بشكل تلقائيّ لتأثير التاريخ الحتمي في مجمل الأبحاث البشرية، كما كنت قد أعلنته في ختام الفصل السابق.

للعلوم أن تقدم بالضرورة بعض الآثار العفوية لهذه الوسيلة الرفيعة في البحث النظري، فإن تعقيدها المميز وتطورها الناشئ حديثاً لن يسمحا مع ذلك أن نلمح لها أمثلةً واضحةً جداً حالياً، وبشكل خاصٍ متنوعة بما يكفي بحيث تشكل ظاهرة حاسمة تماماً. لم يقدم نظام معارفنا الوضعية المختلفة بمجمله بعد، في نظري، إلا شهادةً وحيدةً لا تُردّ حقاً، والتي يجب اقتباسها، كما كان يجب توقع ذلك، من العلم الرياضي، المخصص بشكل عالٍ، من خلال طبيعته، وبسبب تطوره الأكثر بساطةً والأكثر سرعةً، ليقدم مسبقاً بشكل تلقائيٍ بعض الأمثلة القابلة للتقييم إلى حدٍ ما عن كل الطرق المنطقية الممكنة، وكذلك من جهةٍ أخرى، بالرغم من الحكم المسبق الحالي، كما تقريباً عن كل حالات الضلال. لقد زودتني بهذا المثال القيم الفصول التمهيدية العظيمة لمختلف أقسام **الميكانيك التحليلي**، التي لم تحظ بتقدير كاف من قبل العاميّ من المهندسين لأنها لا تتضمن أية قاعدة، والتي تشكل، برأيي، البرهان الأكثر حسماً للتفوق الفلسفي البارز للفيلسوف **لاغرانج** على كل المهندسين اللاحقين لـ**ديكارت** و**ليبنتز**. بتوضيحها هذا التسلسل الرائع للتصورات الأساس للعقل البشري المتعلقة بالميكانيك العقلي، منذ نشأة العلم حتى أيامنا هذه، فمن المؤكد أن عبقرية لاغرانج استشعرت الروح العامة الحقيقية للمنهج التاريخي، بمجرد أنه اختار مثل هذا التقييم الأساس قاعدة تمهيدية لمجمل أبحاثه العلمية الخاصة. قد لا يسعني إذن، من هذه الجهة، أن أطلب بإلحاح شديد هنا، ليس فقط إلى المهندسين، الغرباء جداً، في العادة، عن أفكارٍ مماثلةٍ، بل إلى كل العقول الفلسفية حقاً، التفكير المتواصل في هذه المؤلفات البارزة، حيث يوجد، حسب معرفتي، المثال الوحيد الواقعي الذي ربما يستطيع أن يعطي حتى الآن فكرةً مناسبةً عن التاريخ الحقيقي، تماماً كما كنت وصفته، مع أن مؤلفها لم يكن عنده أيَّ طموح للحصول على اللقب العامّي: مؤرخ.

تكفي الإشارات السابقة، دون شك، وإن كانت بالضرورة موجزة جداً، لإثبات أن الانعكاس الكليّ المحتوم للعلم الاجتماعي على منظومة العلوم السابقة ليس له من الأهمية أقل من وجهة النظر المنطقية الخالصة مما هي من خلال الجانب العلمي مباشرةً. وفي حين يسعى علم الاجتماع الوضعي، من جهةٍ، إلى الربط فيما بين العلوم الأخرى بقوة، سواء من خلال خضوعها الفلسفي المشترك للنظرية العامة للتطور البشري، سواء من خلال المظهر التلقائي والمستمر لعلاقاتها الحقيقية

المتبادلة، فإننا نشاهد الآن أيضاً، من جهةٍ أخرى، أنه يسعى، لأن يطبّق على مجمل مختلف طرق استقصائها الخاصة، منهجاً أرفع، سوف يتمكن تطبيقه بحكمةٍ من توجيه استخدامه العقلي بفعاليةٍ أكبر، بحيث يبعد، قدر المستطاع، التجريبية والبحث المتردد. وهكذا، فإن الارتباط الحتمي الوثيق، حيث يوضع علم الاجتماع، من خلال طبيعة ظواهره، بشكل مؤكد تماماً بين كل العلوم السابقة، كما اعترفنا بذلك بداية، سيجد(هذا الارتباط) نفسه بشكل تبادليّ، مصحوباً بتأثير مزدوج رئيس، ليس أقل حتميةً، يجب، بدوره، أن يمارسه باستمرار على هذه العلوم، بحيث يعيد لها مهاماً مساويةً أساساً لتلك التي سوف تتلقاها منه، وإن من طبيعةٍ أخرى. يمكننا إذن أن نلمح هذه الخاصة المميزة البارزة لهكذا علم في تكوين العقدة الأساس تقريباً للحزمة العلمية الرئيسة، نتيجة علاقاته الطبيعية المختلفة، سواء علاقات التبعية أم التوجيه، مع كل العلوم الأخرى، كما سأقوم بشرح ذلك لاحقاً. من خلال ذلك فإن التناسق الحقيقي المتجانس لمختلف علومنا الواقعية يسعى لأن ينتج بشكل تلقائي عن تطورها الوضعي، عوضاً عن أن يكون مأخوذا من تصورات غير علميةٍ حول وحدةٍ خياليةٍ لمختلف الظواهر أياً تكن، كما حاول البعض ذلك حصراً حتى الآن.

مجمل الاعتبارات المحددة في هذا الفصل تكمل بشكل كاف العملية الفلسفية الكبرى التي بدأت في الفصل السابق لكي تميّز بشكل مباشر الروح العامة الحقيقية للعلم الأساس الأخير عبر إظهار مختلف علاقاته الضرورية مع مجمل العلوم الأخرى. بمعزل عن تأثيره الضروري من أجل توجيه الإعداد العقلي للفلسفة السياسية الصحيحة، فإن هذا الترابط الوثيق والتبادلي، العلمي والمنطقي في ذات الوقت، يقدم بشكل مباشر وحتى قبل أن يتمكن العلم من أن يتطور بشكل مناسب، هذه الفائدة الاجتماعية العالية، والقيّمة بشكل كبير اليوم، فائدة البدء في إنجاز نظام ثقافيٍّ معيّن تلقائياً، عبر إخضاعه المنشغلين أياً كانوا بالمسائل الاجتماعية إلى إعداد طويل وشاق، لن يسع عقلانيته الكاملة أن تدع أبداً أي مجالٍ للشك بالعشوائية، كما كنت قد أعلنت ذلك في الدرس السادس والأربعين.

سيتعيّن على علم الاجتماع، دون شك، من خلال التعقيد الزائد لظواهره، وكما من خلال انطلاقته الحديثة جداً، أن يبقى دائماً، بطبيعته، الأدنى إلى حد

ما، في الجوانب النظرية الأكثر أهميةً، من كل العلوم الأساس الأخرى. يمكننا مع ذلك أن نشعر، تبعاً لمجمل تقييم كهذا، أن التطبيق المناسب لوسائل الاستقصاء والتحقق الأكثر اتساعاً من أي علم آخر، حسب قانوننا الدائم، سوف يستطيع أن يزوده بعقلية أرفع بكثير من تلك التي يجب أن تجعلنا الحالة الحاضرة للعقل البشري نأمل بها. إن الوحدة الطبيعية الكاملة لموضوع كهذا، بالرغم من اتساعه الكبير والترابط الأكثر وضوحاً لمختلف مظاهره أياً تكن، ومساره المتميز في المسائل الأكثر عموميةً نحو الأبحاث أكثر خصوصيةً بشكل تدريجيّ، وأخيراً الاستخدام الأكثر شيوعاً والأكثر أهميةً للاعتبارات الأولية حسب الدلالات المقدمة من قبل العلوم السابقة، وخاصةً من قبل النظرية البيولوجية في الطبيعة البشرية، يجب عليها جميعها تحقيق الآمال الأرفع بالوقار النظري لعلم كهذا الذي لن يستطيع أن يقوم بتحديده هنا الإنجاز غير الكامل الذي سأشرع به مباشرةً، والذي يجب أن يعمل توجهه الأساس، في نظري، على أن يميز بشكل أفضل، من خلال مظهر محسوس بشكل أكبر وأكثر فاعليةً، المخطط الأساس الذي أنهيته تواً عن الطبيعة العامة الحقيقية لهذه الفلسفة السياسية الجديدة وعن العقل العلمي الحقيقي الذي يجب أن يشرف على تركيبها اللاحق.

الدرس الخمسون

تاملات أولية في علم السكون الاجتماعي، أو النظرية العامة في النظام العفوي للمجتمعات البشرية

حسب مختلف الدوافع الأساس المحددة في الدرس ما قبل الأخير فإن الجزء الديناميكي خصوصاً من علم الاجتماع لابد أن يجتذب بالضرورة، بطريقة غالبة وحتى حصرية تقريباً، انتباهنا المباشر والواضح: ليس فقط لأن الفائدة الأقوى والأكثر مباشرةً التي يوحي بها بالطبع، خاصةً حالياً، تسمح بأن نقيّم بشكل أفضل صفته الفلسفية الصحيحة؛ بل أيضاً بمقتضى القابلية التلقائية لظاهرات الحركة لأن تظهر، بوضوح لا يقاوم أبداً، القوانين الحقيقية للترابط الجوهري. بيد أنه، سوف يتوجب لاحقاً على البحث المنهجي والخاص بالفلسفة السياسية، المعلن عنه في بداية هذا المجلد، أن يحوي تحليلاً معمقاً ومطوراً لمجمل ظروف الوجود أياً تكن، المشتركة في كل المجتمعات البشرية، ولقوانين الانسجام الموافقة لها، قبل المباشرة في الدراسة الخاصة بقوانين التتابع. حتى وإن كان على الحدود الطبيعية لهذا المجلد، والتوجه الأوسع للبحث الذي يشكل جزءاً منه، أن يحظرا عليّ هنا بشكل أساس هذه العملية الأولية الهامة، فإني أعتقد مع ذلك بوجوب تكريس الدرس الحالي لتقديم بعض التأملات الأولية، بشكل مختصر، حول هذا الجانب الجوهري الأول لعلم الاجتماع، التي بدونها قد لا يمكن لتتمة عملنا أن تكون مفهومة بشكل مناسب، باقتصار هذه التأملات من جهةٍ أخرى على الدلالات الأكثر ضروريةً، تاركين لقارئ أن يكمل بنفسه تدريجياً مفاهيم علم السكون هذه، كما تقتضي ذلك حالة العلم الناشئة، كلما سنقوم لاحقاً بتقييم تطور البشرية التاريخي.

بالرغم من سرعته الحتمية الحالية، لا يمكن لهذا المدخل السكوني الضروري أن يبلغ غايته العقلية بشكل كاف إلا إذا كان مفهوماً هنا حسب المسار العلمي نفسه الذي سيكون عليه لاحقاً أن يوجّه، على صعيد أكبر، تحليلاً اجتماعياً مثل هذا. يقوم هذا المسار خصوصاً على فحص متتابع للمستويات الثلاثة الأساس للتأملات الاجتماعية، الخاصة والمركبة أكثر فأكثر، والتي تترابط بالضرورة في موضوع مثل هذا، عند تقييمنا للظروف العامة للوجود الاجتماعي المتعلقة أولاً بالفرد، ثم بالأسرة، وأخيراً بالمجتمع بحصر المعنى، الذي يسعى مفهومه، وقد وصل إلى اتساعه العلمي الكامل، ليشمل مجموع الجنس البشري، ولاسيما مجمل العرق الأبيض.

فيما يخص الفرد، يمكننا في البداية استبعاد كل برهانٍ شكلي على الاجتماعية الجوهرية للإنسان، كونه أصبح اليوم لحسن الحظ دون فائدة بالنسبة لكل العقول المستنيرة. فقد قدمت نظرية الفيلسوف الشهير **غال** الدماغية بشكل خاص، في هذا الجانب، خدمةً فلسفيةً واسعةً، عندما بدّدت نهائياً، من خلال الطرق الوحيدة القادرة الآن على خلق قناعةٍ حقيقيةٍ ودائمةٍ، ضلالات القرن الماضي الميتافيزيقية في هذا الموضوع الرئيس، التي أُشير إليها تجريبياً من خلال الفحص الخاص والمباشر للحالة الوحشية. لقد برهنت هذه النظرية علمياً ليس فقط الميل الاجتماعي للطبيعة البشرية الذي لا يمكن مقاومته؛ بل قضت على التقديرات الخاطئة التي كانت قد أدت منهجياً إلى الاستخفاف بها؛ والتي كانت تتمثل أساساً، من جهة، في أن تنسب إلى الترتيبات الفكرية رجحاناً وهمياً في السلوك العام للحياة البشرية، بينما، من جهة أخرى، يُضخّم، إلى الدرجة الأكثر عبثيةً، التأثير المطلق للحاجات على الخلق المزعوم للخصائص. إضافةً إلى هذا التحليل البيولوجي القيّم، ثمة تأمل بسيط للفلسفة الاجتماعية، أعتقد أن من المفيد الإشارة إليه هنا، يكفي لكي يوضّح مباشرة اللاعقلانية الشديدة الضرورية للمذهب الغريب الذي يعمل فقط على أن يشتق الحالة الاجتماعية من المنفعة الجوهرية التي يجنيها منها الإنسان من أجل الإشباع الأكمل لمختلف حاجاته الفردية. لأن هذه الفائدة الأكيدة، أيّاً يكن التأثير المفترض لها، لم تستطع في الحقيقة أن تظهر إلا بعد تطورٍ مسبق طويلٍ للمجتمع الذي ننسب إليها خلقها. سوف تبدو مثل هذه الدائرة

المُفرغة أكثر حسماً خاصة كلما فكرنا أكثر في الصفات الحقيقية للبداية الأولى للبشرية، حيث تكون المكاسب الفردية من المشاركة مشكوك فيها للغاية، حتى وإن كنا لا نستطيع القول، في كثير من الحالات، أنها كانت تزيد الموارد أقل مما تزيد الأعباء، كما نرى ذلك تماماً في المستويات الأخيرة من المجتمعات الأكثر تقدماً. من البديهي تماماً إذن أن الحالة الاجتماعية ما كانت لتوجد أبداً، لو لم تنتج إلا من اقتناع ما بفائدتها الفردية، لأن هذا الاقتناع، وبعيداً عن إمكانية استباقه إقامة هذا الشكل من الوجود، وأيّاً تكن البراعة التي يفترضها البعض لدى هؤلاء الذين يُنسب إليهم هذا الحساب الخيالي، لم يستطع، بالعكس من ذلك، أن يبدأ في التطور التدريجي إلا حسب الإنجاز المتقدم جداً للتطور الاجتماعي. هذا الشعور ما يزال ضعيف التجذّر، بحيث ربما حاول سفسطائيون جريئون، في أيامنا، دون أن يُعرفوا بالجنون، زعزعته بشكل مباشر، بإنكارهم بلهجة قاطعة منفعةً مثل هذه، عبر استغلال مؤسف للحرية الناتجة بالضرورة عن فوضانا الفكرية. اجتماعية الجنس البشري التلقائية جوهرياً، وبفضل ميل فطريٍ إلى الحياة المشتركة، وبمعزل عن كل حساب شخصيٍ، وأحياناً بالرغم من المصالح الفردية الأكثر فعالية، لا ينبغي أن تكون من الآن فصاعداً موضع اعتراض أبداً، في المبدأ، من قبل هؤلاء أنفسهم الذين قد لا يأخذون أبداً بالاعتبار الكافي الإيضاحات الضرورية التي تقدمها الآن، في هذا الموضوع، النظرية البيولوجية الصحيحة عن طبيعتنا الفكرية والأخلاقية. وقد لا أستطيع من جهة أخرى أن أتوقف هنا عند أدنى تقييم مباشر لمختلف الصفات النوعية، سواء الجسدية، أم الأخلاقية، أم الفكرية، والتي تسعى بالطبع، بمجرد أن توطد الوجود الاجتماعي تلقائياً على هذا النحو، لأن تجعله يكتسب في الحال كثيراً من السعة والثبات، من خلال التطور ذاته الذي يوفره لمجموع الحاجات البشرية. قد لا يمكن لهذه الشروح الأساس المختلفة، المعدّة أوليّاً من جهة أخرى بشكل مفيد من قبل الفيزيولوجيا الحالية، أن تتناسب إلا مع بحث خاص: فهي ستُثقل بالتأكيد مجلداً كبيراً جداً في الأصل. لابد لي وقد افترضتها هنا منفذة بشكل كاف كما تسمح بذلك أساساً الحالة الحالية لمعارفنا البيولوجية، أن أنبّه فقط، بشكل عام، إلى أن البعض ينسب فيها عادةً أهميةً مبالغاً فيها للتأمل المنفصل عن كل شرطٍ خاصٍ،

وخاصةً بما يتعلق بالصفات الفيزيائية المحضة، وحتى تلك التي يكون تأثيرها الاجتماعي متعذراً ردّه، كما العري الطبيعي للإنسان، وطفولته الأقل حمايةً والأكثر امتداداً، الخ. مهما تكن القدرة الحقيقية الخاصة في كل شرط من هذه الشروط المختلفة، وبشكل خاص في هذا الظرف الأخير، من أجل تقوية وتطوير اجتماعيتنا التلقائية، فإن مجموعها الكلي بشكل رئيس هو الذي قد يكون من المناسب أن نقيّمه، بكونه الوحيد المتميز بقوةٍ، بما أن معظم هذه الخصوصيات توجد من جهة أخرى وبشكل مستقل لدى الأجناس الاجتماعية الأخرى، دون أن تحدث لديها آثاراً مشابهةً. بشكل عام، كل هذا الجزء التمهيدي من علم الاجتماع ربما سيتمّ يوما ما توضيحه بشكل مفيد جداً من خلال التحليل المقارن لمختلف المجتمعات الحيوانية، كما أشرت إلى ذلك في الفصل ما قبل الأخير.

دون الإلحاح هنا على هذا التثمين المفرط بخصوصيته، المهم فقط لهدفي الأساس الإشارة، وفق مجمل عمليةٍ كهذه، إلى التأثير الحتمي للصفات الأكثر أهميةً لطبيعتنا من أجل إعطاء المجتمع الإنساني السمة الجوهرية التي تعود إليه بثبات، والتي لا يمكن لتطوره مهما يكن أن يشوّهها. يجب، لهذا السبب، أن نتأمل أولاً هذا التفوق القوي للملكات العاطفية على الملكات الفكرية، الذي يحدد، مع أنه أقل وضوحاً لدى الإنسان من أي حيوانٍ آخر، بكثيرٍ من الوضوح مع ذلك المفهوم الأساس الأول عن طبيعتنا الحقيقية، المتمثلة اليوم لحسن الحظ، في هذا الصدد، بمجمل الفيزيولوجية الذهنية، كما عرفنا ذلك في نهاية المجلد السابق.

بالرغم من أن تتابع الفعل يشكل بالتأكيد، في أي جنس كان، شرطاً مسبقاً ضرورياً للنجاح الحقيقي، مع هذا ينفر الإنسان تلقائياً، مثل أي مخلوق آخر، من مثابرة كهذه، ولا يجد في البداية رغبةً حقيقيةً في ممارسة نشاطه الخاص، إلا بقدر ما يكون متنوعاً بشكل كاف: هذا التنوع يهمّ حتى أكثر، في هذا الجانب، من تلطيف حدة العمل، خاصةً في الحالات المعتادة بشكل أكبر، حيث لا تكون أية غريزة واضحةً بشدة. كون الملكات الفكرية هي بشكل طبيعيٍ الأقل فاعلية، فإن نشاطها، إذا ما امتد بالطريقة نفسها إلى درجة معينة، يسبب، عند معظم الناس، تعباً حقيقياً، سرعان ما يصعب تحمله: ولهذا تنطبق بشكل أساس على ممارستهم عبارة الكسل اللذيذ *dolce far niente*، التي أعادت كل عصور

الحضارة إنتاج هذا التعبير الشامل والمتميز في كل مكانٍ، وتحت أشكال ساذجة إلى حد ما. مع ذلك، فإن التغييرات التدريجية للوجود البشري يجب بالتأكيد أن تخضع بوجه خاص خلال المسار الطبيعي لتطورنا الاجتماعي للاستخدام المثابر بشكل مناسب لهذه الملكات العالية، بالنسبة للنوع كما بالنسبة للفرد، : بحيث أن الإنسان هو، من خلال تطابق مؤسف، الأشد احتياجاً بالتحديد لنوع النشاط الذي هو الأقل تأهيلاً له. لقد فرضت عليه النواقص الجسدية والضرورات الأخلاقية لشرطه بشكل أكثر قهراً من أي حيوان آخر، الواجب الضروري بأن يستخدم بشكل مستمر ذكاءه في تحسين وضعه البدائي؛ وهكذا فهو، لأجل هذا، الأشد ذكاء من جميع الحيوانات، الأمر الذي يلزمنا، دون شك، بالاعتراف بشيء من الانسجام في ذلك: لكن هذا الانسجام، مثل كل العلاقات المترابطة الحقيقية الأخرى، هو غير مكتملٍ لأقصى درجة؛ بما أن ذكاء الإنسان أبعد من أن يكون واضحاً كفايةً بشكل تلقائيّ لكي تكون ممارسته الثابتة بعض الشيء محتملةً عادةً دون أي تعب قاهر، يستطيع تحريض فعال وثابت وحده أن يتقيه أو يخففه. عوضاً عن أن نأسف عبثاً لهذا التنافر غير المحمول، يجب علينا أن نسجّله كأول وثيقة أساسية مقدمة إلى علم الاجتماع من قبل علم الأحياء، والتي يجب أن تؤثر بشكل جذريٍ على الطابع العام للمجتمعات البشرية، بمعزل على القوة الجلية التي سنعرفها في مثل قضية مشابهة، في الدرس القادم، من أجل المشاركة في التحديد الأساس لسرعة أو بالأحرى لبطء تطورنا الاجتماعي. ينتج عن ذلك مباشرةً هنا أن كل الناس تقريباً، بطبيعتهم، غير مؤهلين للغاية للعمل الفكري، ومُكرَّسين بشكل أساسيّ للنشاط المادي، بحيث لا تستطيع الحالة العلمية، الضرورية أكثر فأكثر، أن تكون حاصلةً أو على الأخص مُصانةً لديهم، إلا حسب دافع قويّ غير متجانس، ومحفوظ دائماً من قبل ميول أقل سموّاً لكنها أكثر فعالية. مهما تكن، في هذا الصدد، الأهمية الكبيرة للفروق الفردية العديدة، فهي تقوم بالضرورة في عدم مساواة طفيفة في الدرجة، كما في أي حالة أخرى، دون أن تكون الطبائع البارزة مُتحررةً في الحقيقة من هذا الإلزام العام. في هذا الجانب، يمكن للناس خاصة أن يُصنفوا علمياً بشكل خاص حسب الأصالة أو الخصوصية المتناميتين للخصائص العاطفية التي من خلالها تحصل فعلياً الإثارة الفكرية. عند استعراضنا

للسلم العام المتصاعد لمجمل هذه الملكات المختلفة، حسب النظرية اللامعة للشهير غال، نرى بسهولة، لدى أكبر عدد من الناس إن التوتر الفكري لا يتغذى عادة، كما لدى الحيوانات، باستثناء بعض الاندفاعات النادرة والقصيرة لهذا النشاط العلمي البحت الذي يميز دائماً الجنس البشري، إلا من خلال التحريض الفظ والفعال الناتج عن الحاجات الأساس للحياة العضوية، والغرائز العامة للحياة الحيوانية، التي تتعلق أجهزتها بشكل أساسي بالجزء الخلفي للدماغ. تصبح الطبيعة الفردية للإنسان، بشكل عام أكثر سمواً، لاسيما وأن هذا التحريض الضروري الغريب ينتج عن ميول أكثر رفعة، وخاصة أكثر بجنسنا البشري، ويوجد مكانه التشريحي في أجزاء المخ الأكثر قرباً من الجزء الباطني العلوي من المنطقة الجبهية، دون أن يكون مع ذلك النشاط التلقائي المحض لهذه المنطقة النبيلة واضحاً بشكل كاف، حتى في الحالات الأكثر استثنائيةً، لكي لا يتطلب أيَّ دافع آخر، على الأقل إلى أن تصبح عادة التأمل راجحةً بشكل مناسب، وهذا ما هو من نادرٌ للغاية من جهةٍ أخرى.

من أجل تجنب أي تقييمٍ فلسفيٍّ خاطئ لهذه الدونية الجوهرية الواضحة للملكات الفكرية، الذي يخضع بالضرورة، عند الصف الأول من الحيوانات، نشاطها المستمر للتحريض اللازم الراجح للملكات الشعورية الأكثر عاديّةً، ينبغي الآن أن نضيف أنه يمكن فقط أن نأسف، في هذا الموضوع، للدرجة الحقيقية لدونيةٍ كهذه، التي قد لا يقتضي من جهةٍ أخرى مفهومها العام أي اعتراضٍ عقليٍّ. قد تصبح البنية الاجتماعية، دون شكٍ، مُرضية أكثر بكثير، إذا أمكن لغلبة الأهواء أن تكون، في طبيعة الإنسان الأساس، أقل وضوحاً، وهو ما يمكن أن يفترضه خيالنا بسهولةٍ. لكن إذا امتد هذا النقصان المثالي حتى القلب الكامل لمثل هذا التكوين، متصورين انتقال الهيمنة التلقائية لملكاتنا العاطفية إلى الملكات العقلية، فإن هذا الإجراء الجديد لطبيعتنا، وعوضا عن تحسين حقيقيٍّ لبنيتنا الاجتماعية، سيجعل مفهومها غامضاً بشكل مطلق: كما لو (عبر استعارة مفيدة مع أنها فظّة)، بوسعنا التوصل، لفرط تقليل الاحتكاك في طرقاتنا، إلى إخماده بشكل كامل، الأمر الذي، عوضاً عن أن يحسّن التنقل فوقها، سيجعل آليته معاكسة في الحال للقوانين الأكثر جوهريةً في الحركة. لأن، الغلبة الحالية

لملكاتنا العاطفية ليست ضرورية فقط من أجل أن نخلّص بشكل مستمر عقلنا الضعيف من فتوره الولادي، لكن أيضاً كي نمنح نشاطه أياً يكن هدفاً دائماً واتجاهاً محدداً، بدونهما قد يتوه حتماً في تنظيرات تجريدية مبهمة وغير متناسقة، كما أشرت إلى ذلك في المجلد السابق، إلا إذا افترضنا أنه لدى ذهننا قوةً عاليةً للغاية بحيث قد لا يكون بإمكاننا أن نتصور أدنى فكرةً واضحةً عنها، حتى ولو كنا سنتخيل المنطقة الجبهية وقد أصبحت الأهم في مجمل الدماغ البشري. إن الجهود الأكثر صوفية للانخطاف اللاهوتي، من أجل الارتقاء إلى مفهوم الأرواح الخالصة، المتحررةً من كل الحاجات العضوية، الغريبة عن كل الأهواء الحيوانية والبشرية، لم تقد فعلياً لدى العقول الأكثر سمواً، كما بوسع أي شخصٍ أن يعرف ذلك بسهولةٍ، إلا إلى تمثل ساذج لنوعٍ من العته المتعالي، المستغرق باستمرار في تأمل باطل أساساً وغبيّ تقريباً للحضرة الإلهية: لفرط خضوع الأحلام الأكثر طوباويةً الحتمي لسلطة الواقع القاهرة ، تعيّن أن تظل غير مرئية ومجهولة. وهكذا، تحت هذا المظهر الأول الرئيسي، فإن البنية الأولية لمؤسستنا الاجتماعية كانت حتماً ما يجب أن تكون عليه، باستثناء الدرجة التي قد يمكن وحدها أن تكون مُدركةً بشكل مختلف، دون أن يكون من المناسب من جهة أخرى أن نستسلم إلى حسرات عقيمة حول هذا الرجحان الواضح للحياة العاطفية مقارنة بالحياة العقلية. يجب أخيراً أن نعترف، في هذا الموضوع، أننا نستطيع فعلياً، في حدود ضيقة، أن نقلص بشكل تدريجيٍ هيمنةً ضرورية مثل هذه، أو بالأحرى سينتج هذا التعديل الطفيف تلقائياً من التطور المستمر للحضارة البشرية، التي تحاول أكثر فأكثر، من خلال الممارسة المتزايدة دائماً لعقلنا، أن تُخضع له نوازعنا، كما سأقوم بتحديد ذلك بشكل خاصٍ في الفصل القادم، بالرغم من أنه، ليس علينا بالتأكيد مع ذلك أن نخشى، في هذا الموضوع، الانقلاب الحقيقي للنظام الأساس.

تقوم السمة الأساس الثانية التي يجب أخذها بالاعتبار من أجل التقييم الاجتماعي الأولي لطبيعتنا الفردية، في أنه إضافةً للهيمنة العامة للحياة العاطفية على الحياة العقلية، فإن الغرائز الأقل سمواً، وبشكل خاصٍ الأكثر أنانية، تهيمن في مجمل بنيتنا الأخلاقية، هيمنة لا يمكن إنكارها على النوازع الأكثر نبلاً، المتعلقة مباشرةً بالألفة الاجتماعية. نحن معفيّون اليوم لحسن الحظ من نقاش منهجي

للانحرافات والسفسطائيات الميتافيزيقية التي، كانت تسعى جاهدةً، في القرن الماضي، لأن تختزل بحزم نظام طبيعتنا الأخلاقية إلى الأنانية وحدها، مُتجاهلة كليّاً هذه العفوية الرائعة التي تجعلنا نتعاطف بشكل لا يقاوم مع آلام كل الكائنات الحساسة أياً تكن، وخاصةً آلام أمثالنا، كما أن نشارك بشكل غير إرادي في أفراحهم، لدرجة أن ننسى أحياناً إكراماً لهم العناية المتواصلة ببقائنا الخاص. لقد باشرت المدرسة الاسكتلندية بشكل مفيد رفض حالات الشطط الخطيرة هذه: لكن الفيزيولوجية الذهنية أنصفتها بوجه خاص نهائياً، في أيامنا، من خلال استبدالها وإلى الأبد بعرض أمين للطبيعة البشرية. مهما تكن الأهمية الرئيسة لهذا التصويب الضروري، فإن وجودنا الأخلاقي سيكون دونه مبهماً بالضرورة ، فإنه يجب أن نعترف، مع ذلك، حسب هذه النظرية البيولوجية السليمة عن الإنسان، أن مختلف مشاعرنا الاجتماعية هي لسوء الحظ أدنى ثباتاً وقدرة بدرجة كبيرة من عواطفنا الشخصية الخالصة، مع أنه ينبغي للسعادة العامة بشكل خاص أن ترتبط بالإشباع المتواصل للمشاعر الأولى، التي، بعد أن قادتنا تلقائياً وحدها إلى الحالة الاجتماعية أولاً، تصونها وبشكل أساسي عادةً ضد التباعد الجوهري لأقوى الغرائز الفردية. إذا قدرنا التأثير الاجتماعي العالي لهذا المعطى البيولوجي الكبير تقديراً مناسباً ، فإنه ينبغي أولاً أن ندرك، كما بالنسبة للأولى، الحاجة الماسّة لمثل هذا الشرط، حيث يمكن لدرجته فقط أن تكون موضع شجب منطقياً. من السهل أن ندرك، في الواقع، لأسباب مشابهة في الأساس لتلك الأسباب في الشرح السابق، أن هذا الرجحان المحتم للغرائز الشخصية يستطيع وحده أن يسبغ على وجودنا الاجتماعي طابعاً محدداً بوضوح وثابتاً بقوة، محدداً غايةً دائمة وقوية للاستخدام المباشر والمتواصل لنشاطنا الفردي. لأنه، بالرغم من الشكاوي المحقّة التي يمكن أن تفسح لها المجال الهيمنة المبالغ فيها للمصالح الخاصة على المصالح العامة، يبقى من المؤكد أنه قد لا يسع مفهوم المصلحة العامة أن يكون له أي معنىً واضح دون مفهوم المصلحة الخاصة، بما أنه لا يمكن للأولى بالتأكيد أن تنتج إلا مما توفره الثانية من أمر مشترك بين مختلف الأشخاص. أياً تكن قوة المشاعر المتعاطفة، في تصويب مثاليٍّ لطبيعتنا، فلن يكون بوسعنا أبداً مع ذلك أن نتمنى للآخرين عادة إلا ما نرغب فيه لأنفسنا، باستثناء الحالات النادرة جداً

والثانوية للغاية حيث يمكن لأي إفراط في الرقة، المستحيل في الأساس دون عادة التأمل العقلي، أن يجعلنا نقدّر كفايةً، بالنسبة للآخر، وسائل للسعادة لم نعد نعلّق عليها أية أهمية شخصيَّة تقريباً. لو كان بالوسع إذن إلغاء التفوق الحتمي للغرائز الشخصية في داخلنا، لكنّا قد دمرنا بشكل جذريّ طبيعتنا الأخلاقية عوضاً عن أن نُحسِّنها، إذ أن المشاعر الاجتماعية، المحرومة منذئذ من توجيه لازم، ستعمل في الحال، بالرغم من هذه الهيمنة الافتراضية، على أن تتحول إلى محبة مبهمة وعقيمة، مجردة حتماً من كل فعالية عملية كبيرة. عندما فرضت علينا بشكل عام أخلاق الشعوب المتقدمة الواجب الصارم بأن نحب أمثالنا كما نحب أنفسنا [34]، فقد صاغت لنا، بالطريقة الأكثر روعةً، المبدأ الأكثر جوهريةً، مع هذه الدرجة الصحيحة من المبالغة التي تتطلبها بالضرورة الإشارة لأي نموذجٍ كان، والذي لن يكون الواقع دونه إلا ثابتاً أكثر مما ينبغي. لكن، في هذا المبدأ العظيم، لم تكفّ الغريزة الشخصية أبداً عن أن تُستخدم كدليل ومقياس للغريزة المجتمعية، كما كانت تقتضي ذلك طبيعة الموضوع: على أية حال، غاية هذا الأمر ربما تكون قد أخفقت بصورة أساسية؛ لأنه، بماذا وكيف يمكن لذلك الذي قد لا يحب ذاته أن يحب الغير؟ وهكذا، بدلاً من أن يكون تكوين الإنسان، في هذا الصدد، باطلاً جذرياً، نرى، على العكس من ذلك، أنه قد يكون من المستحيل أن نتصور بوضوحٍ، في مجمل المشاعر الاجتماعية، أيَّ توجّه حقيقيّ آخر إلا ذلك الذي يهدف إلى تعديل وتغيير، نظام النوازع الشخصية، لدرجةٍ عميقة نوعا ما، والتي يكون تفوقها المألوف ضرورياً قدر ما هو حتمي، والذي بدونه كان من غير الممكن أن يكون للوجود الاجتماعي إلا طابعاً مبهماً وغير محدد، والذي سيرفض أي توقع منتظم لسلسلة الأفعال البشرية. ليس إذن ثمة ما يؤسف له حقاً، في هذا الجانب، كما في وجهة النظر الأولى التي سبق تفحصها، إلا الضعف المفرط للشدة الفعلية لهذا المُلطف الضروري، الذي غالبا ما كان صوته مخنوقاً في أكثر الأحيان، حتى

---

(34) بدلاً من هذه العبارة المألوفة الجميلة، كان تراسي المحترم يعتقد أنه يجب بوضوح تفضيل العبارة غير المحددة للقديس يوحنا: *أحبّوا بعضكم بعضاً*. ليس هذا التفضيل الغريب، في حقيقة القول، إلا شهادةً جديدةً لاإرادية على الاتجاه، المتميز نحو المفاهيم المبهمة والمطلقة، التي توحي بها تلقائياً كل فلسفة ميتافيزيقية ، حتى إلى أفضل العقول.

لدى أفضل الطباع، حيث نادراً ما يصل إلى فرض السلوك مباشرةً. في هذا المعنى، المقبول وحده، يجب أن نتصور، حسب مقارنة حصيفة لهاتين الحالتين، غريزة التعاطف والنشاط العقلي وكأنهما مخصصان بوجه خاص لأن يعوضا بشكل متبادل تقصيرهما الاجتماعي المشترك. يمكن القول، في الواقع، لو أصبح الإنسان خيّراً أكثر، فإن هذا قد يعادل بشكل أساسيّ، في الممارسة الاجتماعية، أن نفترضه أكثر ذكاءً، ليس فقط بمقتضى الاستخدام الأفضل لذكائه الحقيقي والذي قد يقوم به تلقائياً، لكن أيضاً في أن هذا الذكاء قد لا يعود مشغوفاً كثيراً بالانضباط، الضروري بالرغم من نقصه، الذي يجب أنه يسعى جاهداً لفرضه باستمرارٍ على التفوق التلقائي القوي للميول الأنانية. لكن العلاقة ليست أقل دقة بالتبادل، مع أنها يجب أن تكون في ذلك أقل قابليةً للتقييم؛ لأن كل تطور عقليّ صحيح يُعادل في النهاية، بالنسبة للسلوك العام للحياة البشرية ازدياداً مباشراً في الرفق الطبيعي، سواء من خلال مضاعفة سيطرة المرء على أهوائه، أو من خلال جعل الشعور المعتاد بردود الفعل المحددة من قبل مختلف العلاقات الاجتماعية أكثر وضوحاً وأكثر حدة. إذا ما كان يجب علينا، تحت هذا الجانب الأول، أن نعترف صراحة أن أي عقل قد لا يستطيع أن يتطور بشكل مناسب دون أساس ما من العطف العام، الذي يمكن وحده أن يوفر لميله الحر هدفاً بارزاً بشكل كاف وممارسةً واسعةً جداً، كذلك الأمر، وفي اتجاه معاكس، يجب أن لا نشك أكثر في أن كل انطلاقة عقلية نبيلة تسعى مباشرةً إلى العمل على ترجيح مشاعر التعاطف العام، ليس فقط من خلال إبعاد الدوافع الأنانية، لكن أيضاً بالإيحاء عادةً، لصالح النظام الأساس، باصطفاءٍ حكيم وتلقائيّ، يمكنه أيضاً، بالرغم من برودة العادي، أن يساهم لحسن الحظ في المحافظة على الانسجام الاجتماعي الجيد كما الميول الأكثر حدة والأقل ثباتاً. المآخذ الأخلاقية الموجهة بكثير من الحق إلى الثقافة العقلية، لا تبدو لي بشكل عام، حتى بغض النظر عن كل مبالغة غير عقلانية، مستندة بشكل أساس إلا إلى تقييم فلسفيّ خاطئ: عوضاً عن أن تتوافق مع التطور الخاص للعقل، فإنها تنطبق واقعياً، على العكس من ذلك، في معظم الحالات، على عقول أدنى جداً من وظائفها الاجتماعية، والتي اقتضت أكثر عفويتها غير الواضحة التحريض المزيف الناجم عن النوازع الأكثر نشاطاً، أي الأقل

موضوعية. لا يمكننا إذن أن نعارض أكثر الانسجام المضاعف المستمر الذي يربط مباشرةً منظميّ الحياة الإنسانية الأساسن أحدهما بالآخر، أي النشاط الذهني والغريزة الاجتماعية، اللذين يظل مع ذلك تأثيرهما الأساس، بالضرورة، مع أنه مُقوىً على هذا النحو، تابعاً على نحو ما للرجحان المحتوم للغريزة الشخصية، المحرك الأولي الضروري للوجود الحقيقي. يقوم التوجه الأول للأخلاق الكليّة، بما يخص الفرد على مضاعفة هذا التأثير المضاعف المنظِم قدر المستطاع، والذي يشكل أيضاً توسعه التدريجي النتيجة التلقائية الأولى للتطور العام للبشرية، كما سوف يبيّن ذلك بشكل خاصٍ أكثر الدرس القادم.

هذان هما إذن، في الجانب الأول الأساس ، نوعا الشروط الطبيعية اللذان يحدد تلاحمهما في الأساس الطابع الجوهري لوجودنا الاجتماعي. من جهة، لا يستطيع المرء أن يكون سعيداً، حتى بغض النظر عن الحاجات الملحَّة لوجوده المادي، إلا بعد عمل متواصل، موجّه إلى حد ما من العقل؛ ومع هذا فإن الممارسة الذهنية غير محببة تلقائياً بالنسبة له: لا يوجد ولا يجب أن يكون هناك ما هو نشيطٌ بقوة فيه إلا القوى العاطفية البحت، التي يثبّت تفوقها الحتمي هدف واتجاه الحالة الاجتماعية. في ذات الوقت، في البنية الحقيقية لهذه الحياة العاطفية، تكون الميول الاجتماعية وحدها القادرة للغاية على إنتاج السعادة الخاصة والمحافظة عليها، بما أن تطورها المتزامن، عوضاً عن أن يكون مكبوتاً من خلال أي تناقض فرديّ، يتقوّى، على العكس من ذلك، مباشرةً من توسعه التدريجي: ومع ذلك، يكون الإنسان ويجب أن يكون محكوماً أساساً من قبل مجموع غرائزه الشخصية، الجديرة وحدها حقاً بأن ترسخ في الحياة الاجتماعية اندفاعاً مستمراً ومساراً منتظماً. يحدد لنا هذا التناقض المزدوج الأصل العلمي الحقيقي للصراع الجوهري، الذي سوف يتوجب علينا قريباً أن نتأمل في تطوره المستمر، بين ذهنية المحافظة وذهنية التحسين، فالأولى مستوحاة بالضرورة وبشكل خاصٍ من الغرائز الشخصية الخالصة، والثانية من الاتحاد التلقائي للنشاط العقلي مع مختلف الغرائز الاجتماعية[35].

(35) نعتقد في أكثر الأحيان، على العكس من ذلك، أن روح التجديد تنتج بشكل خاصٍ عن الميول الشخصية أساساً. لكن هذا الوهم لا يتعلق إلا في التقييم الخاطئ للانعكاسات --

يجب علينا الآن أن نباشر تقييماً علمياً مماثلاً بخصوص المستوى العام الثاني، المشار إليه في بداية هذا الفصل، من التأملات الأولية في علم التوازن الاجتماعي، أي بخصوص التأملات التي تخصُّ الأسرة بحصر المعنى، بعد أن نكون قد تفحصنا على هذا النحو بشكل كاف، من أجل موضوعنا الأساس، المفاهيم المتعلقة مباشرةً بالفرد، وقبل الانتقال إلى الشروح النهائية الخاصة مباشرة بالمجتمع العام.

في حين أن أي نظام عليه بالضرورة أن يكون مُكوَّناً من عناصر متجانسة جوهرياً معه، لا يسمح العقل العلمي إطلاقاً بالنظر إلى المجتمع البشري على أنه مركبٌ في الحقيقة من أفراد. فالوحدة الاجتماعية الحقيقية تتمثل بالتأكيد في الأسرة وحدها، المقتصرة على الأقل على الثنائي الأساس الذي يشكل قاعدتها الأساس. لا يجب على هذه الفكرة الجوهرية أن تُطبّق فقط في هذا المعنى الفيزيولوجي، أي لتصبح الأسر قبائل، وتصبح القبائل أمماً؛ بحيث أن مجموع جنسنا البشري يمكن تصوره بوصفه التطور التدريجي لأسرة وحيدة في الأصل إذا لم تكن التنوعات المحلية تضع الكثير جداً من العقبات في وجه هكذا افتراض. يجب علينا أن نواجه هنا بشكل خاصٍ المفهوم الأولي هذا من وجهة نظر سياسية، ذلك أن الأسرة تقدم طبيعياً البذرة الحقيقية الضرورية لمختلف النزعات الأساس التي تميز البنية الاجتماعية. يشكّل إذن تصورٌ مثل هذا، من خلال طبيعته وسيطاً لا غنى عنهما بين فكرة الفرد وفكرة النوع أو المجتمع. سيكون هناك من العقبات العلميةً إذا ما أردنا تجاوز ذلك في المستوى النظري، بقدر ما يوجد من الأخطار الحقيقية،

العديدة الفكرية والاجتماعية التي تثيرها بالضرورة حضارةٌ متطورةٌ جداً في الأفعال حتى التي تبدوا أنها النتائج الأكثر بساطةً للأنانية المباشرة. ما عدا التهيج الحتمي الذي تسببه دورياً الحاجات المادية الأولى، فإن الإنسان المعزول، والذي لم يتنبه عقله أبداً بعد، هو، بطبيعته، كما أي حيوانٍ آخر، محافظٌ للغاية. إن الرغبات التي لا تنفذ، المستوحاة من التقاربات الاجتماعية، والفطنة القلقة لعقلنا ، هي التي تقترح بشكل أساسيٍ في العادة الحاجة للتغييرات التدريجية للوضع البشري وفكرتها. في أي افتراضٍ آخر كان التطور الاجتماعي سيكون بالتأكيد أكثر سرعةً بكثير حتى مما يبين لنا التاريخ ، فيما لو كان تطوره قد استطاع خاصةً إخضاع الغرائز الأكثر قوةً، عوضاً عن أن يكون عليه النضال ضد الجمود السياسي التي تسعى تلقائياً إلى خلقه في معظم الحالات.

في المستوى العملي، إذا ما أردنا مقاربة الحياة الاجتماعية مباشرةً دون الإعداد الضروري للحياة الأسرية. تحت أي مظهرٍ نواجهه، فإن هذا الانتقال الضروري سوف يحصل مجدداً دائماً، سواء بما يتعلق بالمفاهيم الأولية للانسجام الجوهري، أم من أجل الانطلاق التلقائي للمشاعر الاجتماعية. من هنا فقط يبدأ الإنسان فعلياً في الخروج من شخصيته الخالصة، وفي تعلم كيف يعيش مع الغير بداية، بينما يخضع في الوقت ذاته لغرائزه الأكثر نشاطاً. ربما لن يكون أي مجتمعٍ متماسكاً بمثل هذا التلاحم الأولي الرائع حيث يحصل شيءٌ من الانصهار الكامل لطبيعتين في طبيعةٍ واحدة. بسبب النقصان الجوهري في الطبع الإنساني، تبدو الفروق الفردية عادةً واضحةً تماماً بأكثر مما ينبغي لكي تقتضي، في أي حالة أخرى، تجمعاً شديد التماسك. تؤكد بقوة التجربة العادية للحياة أن الناس يحتاجون، في الحقيقة، لعدم العيش فيما بينهم بطريقة مقربة جداً، حتى يستطيعوا أن يتحملوا بشكل متبادل مختلف العاهات الأساس لطبيعتنا الأخلاقية، سواء العقلية أو العاطفية بشكل خاص. نحن نعلم أن الطوائف الدينية ذاتها، بالرغم من القوة الشديدة للعلاقة الخاصة التي كانت توحدها، كانت تعاني داخلياً من خلال خلافات عاديّة عميقة، من المستحيل بشكل أساسي تجنبها عندما يرغب المرء في تحقيق المصالحة الخيالية بين صفتين متنافرتين جداً كما هما حميمية العلاقات البشرية وتوسعها. هذه الحميمية الكاملة ربما لم تتوطد في الأسرة ذاتها إلا بعد العفوية الفعالة للغاية المشتركة، مترافقة مع تأسيس تبعية ضرورية ليست أقل طبيعة. ثمة بعض المفاهيم الباطلة التي نكونها اليوم عن المساواة الاجتماعية، فكل مجتمعٍ، حتى الأكثر ضيقاً، يفترض، من خلال حاجةٍ واضحة، ليس فقط حالات التنوع، بل أيضاً حالات من عدم المساواة أياً تكن: لأنه لن يكون هناك مجتمعٌ حقيقيٌّ دون المشاركة الدائمة في عمليةٍ عامةٍ، ملاحقة من خلال وسائل متمايزة، يخضع بعضها لبعض بشكل مناسب. والحالة هذه، فإن التحقيق الأكمل الممكن لهذه الشروط الأولية يعود حتماً إلى العائلة وحدها، حيث قدمت الطبيعة كل المستلزمات الأساس لإنشائها. وهكذا، بالرغم من كل المآخذ الصحيحة التي ربما استحقها أحياناً، بمعايير مختلفة، رجحانٌ وقتيٌّ مُفرطٌ لروح الأسرة، فإنه لن يقلل من كونها وفي كل المجالات، القاعدة الأساس للروح الاجتماعية، باستثناء التغييرات المنتظمة التي

يجب أن تتحملها بشكل تدريجي من خلال المسار التلقائي للتطور البشري. يجب أن يُنظر إذن للاعتداءات الخطيرة التي تتلقاها اليوم هذه المؤسسة الأساس على أنها الأعراض الأكثر فظاعةً لميلنا الانتقالي إلى إفساد الانتظام الاجتماعي. لكن، مثل هذه الهجمات، وهي النتيجة الطبيعية للمبالغة الحتمية للروح الثورية بموجب فوضانا الفكرية، ليست خطيرةً حقاً بشكل خاص إلا بسبب الاضمحلال الحالي الواهن للاعتقادات التي ما زالت تُسند إليها حصراً أفكار الأسرة، كما كل المفاهيم الاجتماعية الأخرى. طالما أن العلاقة المزدوجة الأساس التي تكوِّن الأسرة ستستمر في عدم امتلاك أسس عقلية أخرى غير العقائد الدينية، فإنها ستساهم بالضرورة، بدرجة ما ، في فقد الثقة المتزايد الذي لابد لمبادئ كهذه أن تشعر به حتماً في الحالة الحاضرة من التطور البشري. يمكن بعد الآن للفلسفة الوضعية وحدها، المُنظِّمة من جديد تلقائيّاً، على هذا الصعيد كما هي على جميع الأصعدة الأخرى، بنقلها مجموع الأبحاث الاجتماعية أخيراً من مجال المثاليات الغامضة إلى ميدان الحقائق المتعذر ردّها، أن ترسي، على قواعد طبيعيةٍ راسخةٍ حقاً، الروح الجوهرية للأسرة، مع التغييرات المناسبة للطابع الحديث للمؤسسة الاجتماعية.

من خلال المسار التلقائي للتطور الاجتماعي، يتعرض حتماً التكوين العام للأسرة البشرية تدريجياً، بدل أن يكون ثابتاً، لتغييراتٍ عميقةً إلى حد ما، والتي يبدو لي أن مجموعها يقدم ، لكل مرحلةٍ كبيرة من التطور، المقياس الأكثر دقةً للأهمية الحقيقية للتغيّر الكلي الحاصل حينها في المجتمع المطابق. وهكذا، ففي المجتمعات المتأخرة، على سبيل المثال، لابد أن يفرض تعدد الزيجات بالضرورة على الأسرة طابعاً مغايراً تماماً لذلك الذي تبدو عليه لدى الأمم الأكثر تقدماً لأنها سبق أن توصلت إلى تحقيق هذه الحياة أحادية الزواج تماماً التي تميل إليها طبيعتنا دائماً. كذلك، كان على العائلة القديمة، التي كان قسمٌ من العبيد يشكلون جزءاً أساسياً منها، أن تختلف جذرياً عن الأسرة الحديثة، المقتصرة بشكل رئيس على القرابة المباشرة للزوجين الأساسين، أو على الدرجة الأولى من القرابة، وتكون فيها من جهةٍ أخرى سلطة رب الأسرة أقل بكثير. لكن يتوجب علينا هنا أن نغض النظر كلياً عن مختلف هذه التغييرات أياً تكن، والتي يعود تقديرها الحقيقي مباشرةً إلى الجزء التاريخي من هذا المجلد. يتعلق الأمر فقط، في هذا الفصل، بأن ننظر إلى

الأسرة من وجهة النظر العلمية الأولية جداً، أي بما تقدمه من مشتركٌ بالضرورة إلى جميع الحالات الاجتماعية، معتبرين الحياة العائلية قاعدة ثابتة للحياة المجتمعية. من وجهة نظر كهذه، يمكن أن تكون النظرية الاجتماعية للأسرة في الأساس مقتصرةً على الفحص العقلي لمستويين أساسيين من العلاقات الضرورية، معرفة تبعية الأجناس، وبعد ذلك تبعية الأعمار، الأولى تشكّل الأسرة، بينما تحافظ الثانية عليها. في مجمل المملكة الحيوانية، ثمة مستوى أولي مُعيّن من مجتمع طوعيّ، وقتيّ على الأقل، مماثل في بعض الجوانب للمجتمع الإنساني، يبدأ حتماً في الواقع، بدءاً من تلك النقطة من السلم البيولوجي الصاعد حيث تتوقف كل حالة خنثوية؛ وهي محددة فيها دائماً من خلال الاتحاد الجنسي بداية، وبعد ذلك من خلال تربية الصغار. إذا ما تعيّن على المقارنة الاجتماعية أن تكون مقتصرةً فيها بشكل أساس على الطيور وخاصةً على الثدييات، فذلك أساساً لأنه يمكن لهاتين الفصيلتين الكبيرتين من الحيوانات الراقية أن تقدما وحدهما تحقيقاً كافياً لهذه الصفة المزدوجة الأساس، وهو المبدأ الضروري لأية حالة انتظام أسريّ.

ليس لنا إلا أن نُعجب باحترام بهذا الميل العام الطبيعي، أول أساس ضروري لكل مجتمع، الذي من خلاله، في حالة الزواج، حتى غير المكتملة تماماً، تغدو الغريزة الأكثر قدرةً لبهيميتنا، المُشبعةً والمكبوتة في الوقت ذاته، موجهةً تلقائياً بحيث تصبح المصدر الأولي للانسجام الأجمل، عوضاً عن أن تُربك المجتمع من فسقها المندفع. السفسطائيون الجريئون الذين حاولوا، وقد جددوا في أيامنا، وفي وقت ملائم جداً، انحرافات قديمة، أن يقضوا مباشرة بمعول الميتافيزيق على هذه الجذور الأساس للنظام الاجتماعي، كانوا، دون شك، يستحقون اللوم بشدةٍ لو لم يمتثلوا هم أنفسهم عمداً إلى العواطف الدنيئة التي كانوا يجهدون لإثارتها لدى الآخرين، أو أنهم عميٌّ بدرجة محزنة، لو لم يخضعوا، بالعكس من ذلك وكما في معظم الحالات إلا للتوسع غير الإرادي للروتين الفوضوي الخاص بعصرنا التعيس. ضمن أي افتراض، لم يكن القدر المؤسف يسمح أبداً أن نأمل بأن تنجو مؤسسة الزواج الأساس وحدها من الزلزال الثوري الذي تعيّن على كل المفاهيم الاجتماعية الأخرى أن تعانيه، من خلال الانحطاط المحتوم للفلسفة اللاهوتية التي خدمت بدرجة خطورةٍ كبيرة كقاعدة حصريّة لها. عندما ستشرع الفلسفة الوضعية مباشرة

في تدعيم هذه التبعية الضرورية للجنسين بشكل دائم ، وهو المبدأ الأساس للزواج ومن ثم للأسرة، فإنها سوف ستنطلق، كما في أي موضوعٍ رئيسيٍ آخر، من المعرفة الدقيقة للطبيعة البشرية، يتبعها تقييمٌ حكيم لمجمل التطور الاجتماعي، وللتطور العام الذي يكمله الآن؛ ما سيوجب عليه السعي في الحال لأن يستبعد نهائياً كل الخطابات السفسطائية، التي يوحي بها الجهل أو الفساد، والتي لن تكون نتيجتها العملية الوحيدة إلا الحطّ من الإنسان بحجة إصلاحه. دون شك تختبر مؤسسة الزواج، بالضرورة، كما باقي المؤسسات، تغييراتٍ تلقائيةً من خلال المسار التدريجي للتطور البشري: يختلف الزواج الحديث، كما رتبته الكاثوليكية أخيراً ، اختلافاً جذرياً، في جوانب مختلف، عن الزواج الروماني، بقدر ما يختلف هذا كثيراً عن الزواج الإغريقي، وكلا الاثنين يختلفان أكثر أيضاً عن الزواج المصري أو الشرقي، حتى ومنذ إقامة الزواج الأحادي. أن لا تكون هذه التغييرات المتتالية الساعية إلى أن تطور دون توقفٍ الطبيعة الأساس لهذه العلاقة الجوهرية، قد وصلت اليوم أبداً إلى حدها الأخير؛ وأن على إعادة التنظيم الاجتماعي الكبير المحفوظ لقرننا أن يبرز أيضاً، في جانبٍ على قدر كبير من الأهمية، طابعه العام الحقيقي: فإن هذا ما لا يمكن المنازعة فيه إطلاقاً. لكن الفكر المطلق لفلسفتنا السياسية يدفع كثيراً ، في هذا الموضوع، إلى خلط التغييرات التلقائية البسيطة مع الانقلاب الكليّ للمؤسسة. نحن اليوم، في هذا الصدد، بالرغم من تفاخرنا العبثي بالتفوق الحديث، في وضعٍ أخلاقيٍ مماثلٍ جداً لذلك الوضع في الأزمنة العظمى للفلسفة الإغريقية، حيث كان الميل الفطري وغير المرئي للتجديد المسيحي للأسرة وللمجتمع، كان قد ولّد خلال هذه الفترة الطويلة من الخلو الفكري انحرافاتٍ مشابهةً جوهرياً، كما يشهد عليه بشكل خاصٍ الهجاء الشهير لأريسطوفان، حيث كل الفجور الحالي كان قد جرى التنديد به بعنف سابقاً. في ماذا يجب أن تقوم التغييرات الحتمية اللاحقة للزواج الحديث، هذا ما يتوجب على علم الاجتماع أن يمنع منطقياً درسه المباشر، بوصفه سابقاً جداً لأوانه، من خلال ميله الأساس، المشروح في الدرس الثامن والأربعين، للانتقال دائماً من المجمل إلى التفاصيل، طبقاً للطبيعة الواضحة للموضوع، الذي قد لا يمكن لقوتّه العلمية التي يصعب مقاومتها أن تكون أفضل وضوحاً منها في أية حالةٍ أخرى، بما أنه يجب على الدراسة الخاصة

لهذه التغييرات أياً تكن، أن تكون بالضرورة تابعةً إلى التصور العام، المجهول بقوة حتى الآن، للنظام الحقيقي لإعادة التنظيم الاجتماعي، تحت طائلة إغواء الخيال البشري في الملاحقة الخطيرة وغير العقلانية لليوتيوبيات الغامضة وغير المحددة، القادرةً فقط على أن تربك دون غاية الحياة الواقعية. كل ما نستطيع ضمانه حالياً بثقةٍ كاملة، في هذا الصدد، هو أنه أيّاً تكن الأعماق التي يمكن أن تستلزمها هذه التغييرات العفوية، والتي سوف يحدد لنا التحليل التاريخي قريباً من جهةٍ أخرى اتجاهها العام الحقيقي، فإنها سوف تبقى، بالضرورة، مطابقة بشكل دائم لفكر المؤسسة الأساس والثابت، والذي يشكل وحده الآن موضوعنا الرئيس. والحالة هذه، يرتكز هذا الفكر دائماً على هذه التبعية الطبيعية الحتمية للمرأة تجاه الرجل، التي تعيد كل عصور الحضارة، تحت أشكالٍ متنوعةٍ، إنتاج طبيعتها الثابتة، والتي سوف تعرف الفلسفة السياسية الجديدة كيف تصونها بشكل قطعيٍ من كل محاولة فوضوية خطيرة، بنزعها عنها وإلى الأبد هذا الطابع الديني الوهمي الذي لم يعد يؤدي اليوم إلا لتعريضها للخطر، لكي تربطها مباشرةً بالقاعدة الثابتة التي توفرها المعرفة الحقيقية للبنية الفردية وللبنية المجتمعية. لقد باتت الفلسفة البيولوجية السليمة، وخاصةً حسب نظرية **غال** الهامة تستطيع الحكم بشكل علميّ على هذه الخطابات الثورية الخيالية حول المساواة المزعومة بين الجنسين، مُبينة مباشرةً، سواء من خلال الفحص التشريحي، أو من خلال الملاحظة الفيزيولوجية، الفروق الجوهرية، المادية والأخلاقية في الوقت ذاته، التي تفصل بعمق، في كل الأجناس الحيوانية، وخاصةً في الجنس البشري، الواحد عن الآخر، بالرغم من التفوق الحتمي المشترك، للنموذج المحدد. تعمل البيولوجيا الوضعية أخيراً، عندما تقارن قدر المستطاع تحليل الأجناس بتحليل الأعمار، على تقديم الجنس الأنثوي، بشكل رئيس لدى جنسنا، وكأنه بالضرورة مُكوّن، بالمقارنة مع الآخر، في شكل من حالة الطفولة المستمرة، التي تبعده أكثر، في الجوانب الأكثر أهميةً، عن النموذج المثالي للعِرق. سوف يظهر علم الاجتماع أولاً، مكملاً، على طريقته، هذا التقييم العلمي الضروري، التعارض الجذري لكل وجود اجتماعي مع هذه المساواة الوهمية بين الجنسين، من خلال توصيف الوظائف الخاصة والمستمرة التي يجب على كل منهما حصراً أن يقوم بها في البنية الطبيعية

للأسرة البشرية، التي تجعلهما يتشاركان في الهدف العام من خلال طرق مختلفة بشدة، دون أن يسع إطلاقاً تبعيتهما الحتمية أذية سعادتهما الحقيقية، المرتبطة بدرجة كبيرة، بالنسبة للأول كما بالنسبة للآخر، بتطوير رشيد لطبيعته الخاصة.

ربما ستسمح الأفكار الأساس المطروحة في القسم الأول من هذا الفصل حول الفحص الاجتماعي لتكويننا الفردي، بأن نباشر الآن بشكل مفيد هذه العمليةً الفلسفيةً؛ لأنه يمكن للجزئيين الأساسين لهذا الفحص أن يؤكدا مباشرةً ، من حيث المبدأ، أحدهما الدونية الأساس، والآخر التفوق الثانوي، للبنية الأنثوية، منظوراً إليها من وجهة النظر الاجتماعية. بعد أن أخذنا في الاعتبار بداية العلاقة العامة بين الملكات العقلية والملكات العاطفية، اعترفنا، في الواقع، أن الغلبة الحتمية لهذه الأخيرة، في مجمل طبيعتنا، هي مع ذلك أقل وضوحاً لدى الإنسان مما هي عليه عند أي حيوانٍ آخر؛ وأن درجة ما تلقائية من نشاطٍ نظري تشكل الصفة الذهنية الأساس للبشرية، وكذلك المصدر الأول للخاصية الواضحة بشدة لبنيتنا الاجتماعية. والحالة هذه لا يمكننا، في هذا الجانب، أن نجادل بشكل جديٍّ اليوم في الدونية الواضحة الخاصة بالمرأة، غير المناسبة بخلاف الرجل للاستمرارية الضرورية كما للقوة الشديدة للعمل الذهني، سواء بمقتضى القوة الجوهرية الأدنى لعقلها، أم بواقع قابليتها المعنوية والجسدية الأكثر حدةً، الكارهة جداً لكل تجريدٍ ولكل جدال علميٍّ حقّاً. لقد أثبتتْ التجربة الأشد حسماً بقوة، في تكافؤ المستوى لدى كل جنس، حتى في الفنون الجميلة، وبتوفر الظروف الأكثر ملائمةً، هذه التابعية العضوية التي لا يمكن إنكارها للعبقرية الأنثوية، بالرغم من السمات المحببة التي تميز، في العادة، مؤلفاتها اللطيفة والرقيقة. بخصوص وظائف الحكم أياً تكن، حتى وإن تقلصت إلى الحالة الأكثر بدائيةً، والمرتبطة تماماً بالسلوك العام للأسرة البسيطة، فإن عدم الأهلية المطلقة للجنس الأنثوي هي هنا أيضاً أكثر وضوحاً، فطبيعة العمل تقتضي فيها بشكل خاص انتباهاً لا يكلّ لمجموعة من العلاقات أكثر تعقيداً، حيث لا يجب أن يُهمَل أيّ طرف فيها، وفي الوقت ذاته استقلاليةً أكثر حياديةً للعقل تجاه العواطف، باختصار، المزيد من العقل. وهكذا، في هذا الجانب الأول، لن يمكن أبداً للبنية الفعلية الثابتة للأسرة البشرية أن تتبدل في الحقيقة، إلا أن نفترض تحولاً خيالياً لبنيتنا الدماغية. النتائج الوحيدة الممكنة

لصراع جنوني ضد القوانين الطبيعية، والذي، سيقدم، من جهة النساء، شهادات جديدة لاإرادية على دونيتهن، ربما لن تكون إلا حرمانهن، مقلقة الأسرة والمجتمع لدرجة خطيرة، من الشكل الوحيد للسعادة المتسق بالنسبة إليهن مع مجمل هذه القوانين.

في مقام ثان، اعترفنا كذلك من قبل أن الغرائز الشخصية تغلب بالضرورة، في النظام الحقيقي لحياتنا العاطفية، الغرائز المتعاطفة أو الاجتماعية، التي لا يمكن ولا يجب لتأثيرها إلا أن يغيِّر الاتجاه الموسوم أساساً بغلبة الغرائز الأولى، دون أن تتمكن ولا يتوجب أبداً أن تصبح المحركات المعتادة للوجود الفعلي. من خلال الفحص المقارن لهذه العلاقة الطبيعية الكبيرة، الهامة جداً بالرغم من كونها ثانويةً مقابل العلاقة السابقة، يستطيع المرء بشكل خاص أن يقيِّم مباشرةً المكان الاجتماعي الصائب المخصص تماماً للجنس الأنثوي. من المؤكد، في الواقع، بالرغم من أن هذا الجنس تشاطر بشكل محتوم، من هذه الناحية كما في الناحية الأخرى، النمط العام للبشرية، فإن النساء، بشكل عام، متفوقاتٌ على الرجال من خلال نمو عفوي أكبر للتعاطف وللألفة الاجتماعية بقدر ما هن أدنى منهم بالنسبة للذكاء وللعقل. لذا، فإن وظيفتهن الخاصة والأساس، في البنية الجوهرية للأسرة وبالتالي للمجتمع، يجب أن تكون تلقائياً التعديل دون انقطاع، من خلال تحريض مباشر للغريزة الاجتماعية شديد الفعالية وشديد التأثير، للاتجاه العام المنبثق أصلاً، بالضرورة، من العقل الهادئ جداً أو الفظ للغاية الذي يميز عادةً الجنس المهيمن. يُلاحظ أني، من أجل هذا التقييم المختصر للصفات الاجتماعية لكل جنس، أبعدتُ عمداً الاعتبار الشائع للفروق المادية البحتة التي يُسند إليها بشكل غير عقلاني هكذا تبعية أساسية، والتي يجب عليها، على العكس من ذلك، وحسب الدلالات السابقة، أن تكون مربوطةً بشكل أساس بالميّزات الأكثر نبلاً لطبيعتنا الذهنية. من الصفتين الأساستين العامتين اللتين تفصلان البشرية عن الحيوانية، تُظهر الصفة الأكثر جوهريةً والأكثر وضوحاً بشكل لا يقبل الرد، من وجهة النظر الاجتماعية، التفوق الحتمي والثابت للجنس الذكوري، بينما تميز الأخرى بشكل مباشر الوظيفة المُهدئة الضرورية الآيلة دوماً إلى المرأة، حتى بشكل مستقل عن مشاغل الأمومة، التي تشكل بالطبع تخصصها النوعي اللطيف،

لكننا، نُصرّ عليها، في العادة، بطريقة حصرية للغاية، لا تساعد كما ينبغي إطلاقاً على فهم القدر الاجتماعي المباشر والشخصي للجنس الأنثوي.

لنتأمل الآن، من وجهة نظر علمية مماثلة، العنصر الآخر الأساس في العائلة البشرية، أي العلاقة المتبادلة العفوية بين الأبناء والأهل، التي، والتي تنتج دائما، عند درجةٍ معينة، ، بعد أن تعمّ لاحقاً في مجمل المجتمع، التبعية الطبيعية للأعمار. هنا، الانحرافات، الخطيرةٌ جداً من جهةٍ أخرى، والناشئة عن فوضانا الفكرية، تكون من نوعٍ آخر مختلف تماماً عما هو موجودٌ في الحالة السابقة. يكون النظام الطبيعي، في هذا الجانب الأساس الثاني، غير قابل للاعتراض أبداً ولا يمكن مقاومته بحيث لا يكون أبداً موضوع نزاع بشكل جدي، بالرغم من الأضرار غير المباشرة والثانوية التي تلقتها في زمننا روح الأسرة في هذا الصدد، كنتيجة حتميةٍ لحركة التفكك الاجتماعي العامة، وبشكل مماثل خصوصاً بمقتضى العجز السياسي الأكيد الذي وصلت إليه بالضرورة الفلسفة اللاهوتية، والتي كانت تستند إليها، بطريقة حصرية للأسف، كل منظومة المفاهيم العائلية تماماً كما منظومة المفاهيم الاجتماعية. مهما تكن الأهمية الحقيقية لمختلف التغيّرات هذه، فإن أبطالنا المتحمسين للحقوق السياسية للمرأة لم يرتئوا بعد أن يبنوا مذهباً مشابهاً لمصلحة الطفولة، البعيدةٌ من جهة أخرى عن إثارة نفس الاهتمام، بسبب غياب قدرتها على أن تحرض بنفس القدر من القوة الحماسة التلقائية للمدافعين الخصوصيين عنها. الأمر الذي سوف يسمح بأن نفحص هنا بشكل أكثر إيجازاً هذا العنصر الأساس الثاني في النظرية الاجتماعية للأسرة، دون أن نتسبب بالأذية أبداً لتقييمها الفلسفي الضروري. بالرغم من جاذبية المماثلة والغياب الحالي لأي علم روحي حقيقي، لا ينبغي أن نخشى اليوم من أن ينتقل فعلاً فكر الانحراف الميتافيزيقي من المساواة الخيالية للجنسين، إلى أي تصورٍ عقائديٍ للمساواة الاجتماعية للأجيال التي قد لا يبقى له أبداً بعدها إلا أن يعلن أيضاً، من خلال تطور أخير، المساواة الشاملة للأجناس الحيوانية. بالرغم من أنه يمكن لفوضانا العقلية أن تقدم، تقريباً، لكل الطروحات أياً تكن، البراهين والسفسطائيين المهيئين من قبل، فإن العقل العام، ومع أن تطوره ما زال غير مكتملٍ حتى الآن، يفرض بالضرورة حداً معيناً لنمو حالات الهذر الفردي، عندما ستصطدم بفطرةٍ أساسيةٍ حقاً.

لا يمكن لأية بنية طبيعية، دون شك، أن تستحق إعجاباً أكثر من هذه التبعية التلقائية الصائبة التي ، بعد أن قامت على هذا النحو بتكوين الأسرة البشرية، تصبح بعد ذلك النمط الضروري لكل حالة ترابط اجتماعي حكيم. لقد أثبت كل عصور الحضارة، وبأشكال مختلفة، بحرارة على جودة هذا النمط الأساس، الذي اتخذه الإنسان نفسه لاإراديّاً نموذجاً عندما أراد، عند تصوره للحكم المناسب، تخيل الإدارة الأكمل لمجمل الأحداث. في أية حالة اجتماعية أخرى، هل سيكون بإمكاننا أن نجد، وبالدرجة ذاتها، من جهة من هو أدنى، الطاعة الأكثر احتراماً المفروضة تلقائياً ، دون أدنى إذلال، أولاً من خلال الحاجة وبعد ذلك من خلال العرفان؛ وأن نجد عند من هو أعلى، السلطة المطلقة تماماً متحدة مع الإخلاص الكامل، الأكثر من طبيعي وألطف من أن يستحق على نحو ملائم اسم الواجب؟ يستحيل بالتأكيد أن يتمكن النظام اللازم للمجتمع، وسط علاقاتٍ أكثر اتساعاً وأقل حميمية، أن يحقق بشكل تام هذه الصفات الرائعة للنظام الأسري: فقد لا يكون الخضوع فيه بهذا الكمال ولا بهذه التلقائية، ولا الحماية بهذا التأثير ولا بهذا الإخلاص. لكن مع ذلك تظل حياة الأسرة ، في هذا الجانب، المدرسة الأبدية للحياة الاجتماعية، سواء من أجل الطاعة، أو من أجل القيادة، واللتين يجب بالضرورة، في أية حالة أخرى، أن تقتربا، قدر المستطاع، من هذا النموذج الأولي. لن يستطيع المستقبل، من هذه الجهة، إلا أن يتطابق، كما الماضي، في هذا الواجب الطبيعي الثابت، مع التغيّرات التلقائية التي سوف يفرضها المسار التدرجي للتطور الاجتماعي في هذا الجزء من التشكيل الأسري، تماماً كما بخصوص الجزء السابق؛ تغييرات قد يكون من السابق لأوانه، في الحالة الأولى والثانية، الشروع اليوم في تقييمها الخاص. بيد أنه في كل حقب التفكك، حاول سفسطائيون مُفسدون مباشرةً أن يدمّروا جذريّاً هذه البنية الطبيعية الرائعة متذرعين، وحسب المألوف، ببعض العقبات الجزئية أو الثانوية مقابل مجمل التنظيم. لقد أقتصر تصحيحهم المزعوم دائماً على قلب المقارنة الأساس بشكل كاملٍ، وبدلاً من أن يقترحوا الأسرة كنموذجٍ أمام المجتمع، اعتقدوا أنهم يُظهرون عبقريةً سياسيةً كبيرةً عندما جهدوا، على العكس من ذلك، لتشكيل الأسرة على صورة المجتمع، مجتمع مضطرب جدا في ذلك الحين، حتى بموجب الحالة الاستثنائية التي سمحت

بانطلاق أحلامٍ كهذه. تقدم فوضانا العقلية العميقة مصادر للتجدد الحتمي لهذه الانحرافات المتخلفة أخطر مما ينبغي بحيث يتوجب على الفلسفة السياسية الجديدة أن تأنف، في الوقت الملائم، من إخضاعها مباشرةً إلى نقاشٍ خاصٍ، بمعزل عن ميلها الأساس العفوي إلى ترجيح فكر اجتماعي آخر، ميل يمكن وحده أن يشغلنا هنا. قد تؤدي هذه الأوهام بشكل مضاعف إلى الخراب الجذري لكل نظام أسريّ حقيقيّ، سواء من خلال انتزاعها من الأهل التوجيه الحقيقي وتقريباً المعرفة البسيطة بأبنائهم، من خلال مبالغة هائلة بالتأثير اللازم للمجتمع على تربية الشباب، سواء بحرمان الأبناء من الانتقال الوراثي للثروة الأبوية المُراكَمة أساساً من أجلهم: مُدمِّرين على هذا النحو بالتناوب، وبطريقة خاصة، الطاعة والقيادة. مع أن كل فحص رسمي لحالات شذوذ مثل هذه كان بالضرورة في غير موضعه في هذا البحث، فقد تعيّن عليّ مع ذلك أن أشير فيه، بمناسبتهم الخاصة، إلى القابلية العامة للسياسة الوضعية لأن تعزز تلقائياً كل المفاهيم الأساس للنظام الاجتماعي، التي يمكن وحدها أن تقي اليوم، بفعالية كبيرة، من حالات الشذوذ الميتافيزيقية التي سمح الانحطاط المحتوم للفلسفة اللاهوتية بتطورها بشكل أكثر فأكثر اتساعاً. حتى قبل أي نقاش مباشر، سوف تنتج بالضرورة هذه الميزة الجيدة، خاصةً في الحالة الحالية، من الفكر العام الذي يميز الفلسفة السياسية الجديدة، حسب شروح الدرس الثامن والأربعين، حيث تعرفنا إلى ميله الثابت في أن يُخضع دائماً تصور النظام المصطنع لملاحظة النظام الطبيعي، الذي تبدو بنيته الرائعة بوضوح شديد هنا. سوف تقدم الدراسة المباشرة لعلم الاجتماع الديناميكي من جهة أخرى فرصاً عديدةً وهامةً للاعتراف، من خلال تحليل تاريخيّ مناسب، بأن التغييرات التلقائية الحاصلة أخيراً نتيجة المسار التدريجي للأحداث، في التنامي الحقيقي للتطور الاجتماعي، تكون في العادة أعلى بكثير مما قد يتجرأ أبرز المصلحين على تصورها مسبقاً: وهذا ما يجب أن يشعرنا كم من المهم أن لا نتوقع الكثير حول التتابع الحتمي لمختلف أجزاء إعادة التنظيم، عندما نطمح إلى أن نجدد كل شيءٍ في ذات الوقت، حتى في أدق التفاصيل، متبعين الروتين الميتافيزيقي للبنى الحالية.

كي نكمل التقييم الاجتماعي الإجمالي للتبعية الأسرية، من المهم أن نلاحظ فيها أيضاً أهليتها الرفيعة، ليست الأقل تميزاً، لأن تقيم بشكل تلقائيّ المفهوم

الأساس الأول للديمومة الاجتماعية، من خلال ربط الماضي بالحاضر بالطريقة الأكثر مباشرة والأصعب مقاومة. إذا ما عُممّا قدر الإمكان، تتحول هذه الفكرة وهذا الشعور في النهاية، بعد انتقالهما من الآباء إلى الأسلاف، إلى هذا الاحترام العام لأسلافنا، الذي يجب أن يُنظر إليه، وفق كل الاعتبارات، على أنه ضروري لكل بنية اجتماعية. تحت أية أشكال كانت، لا توجد إطلاقاً حالة اجتماعية لا يجب أن تقدم بشكل دائم شهادات ذات أهمية. إن أقل رجحان للتقاليد كلما تطور العقل البشري، وتفضيلها المتزايد للنقل الكتابي على النقل الشفهي، يجب، دون شك، أن يغيرا كثيراً، لدى الشعوب الحديثة، إن لم تكن شدة، فعلى الأقل طريقة التعبير عن ميل حتميٍ كهذا. لكن، أياً تكن درجة التي قد يستطيع التقدم الاجتماعي بلوغها، سوف يكون دائماً من الأهمية بمكان أن لا يظن الإنسان نفسه أنه قد ولد في الأمس، وأن تعمل مجموع أنظمته وأخلاقه بشكل دائم على أن تربط، عبر نظام مناسب من الإشارات الفكرية والمادية، ذكرياته في الماضي كله بآماله بمستقبل ما. كان يجب على الطابع الثوري للغاية لعصرنا، بالضرورة، أن يُحدث، في هذا الجانب، بشكل أكثر مباشرةً من أي جانبٍ آخر، زعزعةً آنيةً قويةً، سيكون الخيال البشري دونها مقيداً في اندفاعه نحو التجديد الضروري للنظام الاجتماعي. لكن ليس من المشكوك فيه أن لا يسعى التوسع غير المحدد والتكريس المطلق لهذا الازدراء العابر للماضي السياسي بقوة اليوم إلى إفساد الفطرة الأساس للألفة الإنسانية بشكل مباشر. قد يكون من غير المفيد أن نلّح هنا كي نبرز، في هذا الموضوع، القابلية التلقائية للفلسفة السياسية الجديدة لأن تجدد بشكل مناسب الشروط الطبيعية لكل انسجام اجتماعي حقيقيٍ. إن فلسفة تأخذ بالضرورة التاريخ كقاعدة علمية أساسية، وتقدم، على كل وجه، الناس في كل العصور، كما من كل الأمكنة، كمعاونين لازمين لذات التطور الجوهري، العقلي أو المادي، الأخلاقي أو السياسي، وتسعى بقوة دائماً، في أية حالة تكن، لربط التقدم الحالي بمجموع السوابق الحقيقية، يجب أن تُعتبر بالتأكيد مناسبةً اليوم أكثر من أية فلسفة أخرى لتنظيم فكرة الاستمرارية الاجتماعية والشعور بها، دون تحمل خطر هذا الإعجاب الخنوع وغير العقلاني بالماضي، الذي طالما أعاق التطور الإنساني سابقاً، تحت هيمنة الفلسفة اللاهوتية. إننا نرى بسهولة، على سبيل

المثال، أن دراسة العلوم الوضعية هي، في هذا الوقت، الجزء الوحيد من النظام العقلي حيث تمكن التطابق المُجلّ للحاضر مع الماضي تلقائياً، أن يقاوم بفعالية الجاذبية العامة للميتافيزيقية الثورية، التي كانت ، في أي نوع آخر، ستعمل على النظر تقريباً إلى العقل والعدالة كإبداعات معاصرة .

في بحث خاص بالفلسفة السياسية، قد يكون من المناسب، دون شك، بقصد إجراء تقييم أكثر دقةً للتأثير الاجتماعي الأولي الخاص بروح الأسرة، أن نتأمل أيضاً، بطريقة مختلفة، العلاقات الأخوية، الملازمةّ له بالتبعية. لكن، مهما تكن الرقة، أو في أغلب الأحيان مهما تكن المرارة، التي قد تسبغهما هذه العلاقات الطبيعية على الحياة الخاصة، فإنها تحظى في العادة بالقليل من الأهمية السياسية لكي يكون من المناسب هنا أن نتوقف عندها بشكل خاص. عندما تكتسب، في هذا الصدد، أهميةً أرفع، فإنها ترتبط بالضرورة مع عدم مساواة واضحة في العمر، وحين ذلك تدخل بشكل أساسيّ، وإن بدرجة أقل، في جنس التبعية الأسرية التي تم توًّا النظر فيها. في كلّ مرة، في الواقع، التي يكون فيها التنسيق الأخوي مُقاماً بما يكفي من القوة لممارسة تأثير سياسي حقيقي، فهذا بالتأكيد لأن الأخوة الأكبر سناً، متمتعين بنوع من الهيمنة الأبوية، المصطنعة أو الطبيعية، يحافظون على وحدة الأسرة ضد الخلافات الفردية، التي قلّ ما توقفها عندئذ مشاعر طبيعية أدنى. في هذا الجانب، كما في الجوانب السابقة، لكن بدرجة أدنى بكثير، قد لا يسعنا الشك في أن الحالة المضطربة للمجتمع الحالي لن تترك ثغرة حقيقيةً في التكوين العام للأسرة البشرية، وأنه بالتالي، لا يجب أن تكون المساواة الأخوية المطلقة، في الواقع، انتقاليةً كالحالات الأخرى، وآيلةً مثلها إلى الزوال لاحقاً جرّاء تنظيمٍ جديدٍ تلقائيٍ للتراتب الأسري، طبقاً للصفة الجديدة التي سوف يتوجب على المسار الأساس للتطور البشري أن يرسّخها في كل أجزاء النظام الاجتماعي أياً تكن وذلك كي ينظّم فيما بينها انسجاماً حقيقياً وترابطاً كاملاً. مع أن هذه التغييرات الثانوية يجب بالطبع أن تكون مؤجلةً بإلحاحٍ أكثر من التدابير الرئيسة التي كنا اعترفنا من قبل أن تفحصها الحالي سيكون سابقاً لأوانه بشكل أساسيٍّ، فإنه ربما كان من المفيد هنا، من أجل أن نميِّز بشكل أفضل، في هذا الاعتبار، الفكر الحتمي للفلسفة السياسية الجديدة، أن نجعله يتوقع بشكل متميز أنه إذا كان، في هذا

الموضوع، كما في أي موضوع آخر، تعين على إعادة التنظيم المحتومة للمجتمعات أن تبدأ بتفكيكٍ أولي وضروريٍ للنظام القديم، فلا يجب أن تكون في النهاية محكومةً بأن تتشكل في الحقيقة من هفوات بسيطة. إذا كان تفكير مثل هذا يبدو عملياً بشكل حصريّ بداية، وبالنتيجة غير مناسب كثيراً للعمل النظري البحت الذي يجب أن يشغلنا في الوقت الحاضر، فيجب أن نلاحظ بوجه خاص، بمعزل عن الخلط الحالي الكبير بين وجهتي النظر هاتين، أن العلم الاجتماعي الحقيقي، سواء بخصوص التقييم الدقيق للماضي، أم بخصوص التصّور الصحيح للمستقبل، لا يستطيع الإفلات من الواجب الفلسفي بإعطاء أهمية ضرورية إلى عناصر شكّلت دائماً، وفي كلّ زمن، جزءاً أساسياً إلى حد ما من التراتب الأسري. لأننا غير راغبين في بناء أيّ وهمٍ، ونقصد فقط ملاحظة البنية الأساس للمجتمعات الحقيقية، فإنه يتوجب علينا أن نشير في التحليل العلمي إلى كل التدابير أياً تكن والتي يجب على بقائها الثابت أن يجعلنا نفترض بما فيه الكفاية خطورتها الحقيقية.

مجمل التوضيحات المقدمة في هذا الجزء الثاني من الفصل الحالي، تميّز بما يكفي بعد الآن، بالنسبة للموضوع الرئيسي لهذا المجلد، الأهمية الاجتماعية الكبيرة الخاصة مباشرةً بمختلف الجوانب الأساس للنظام العفوي للأسرة البشرية، المُقيَّمة إذن، ليس فقط بوصفها العنصر الفعال في المجتمع، بل بكونها تقدم له أيضاً، في كل الجوانب، النمط الطبيعي الأول لتكوينه الأساس. يبقى لنا الآن، كوننا، بقدر ما تقتضي ذلك روح عملنا، قمنا بوضع النظرية الأولية لعلم السكون الاجتماعي بإيجاز، أن نتفحص، في المرحلة الثالثة والأخيرة، ومن وجهة نظرٍ مماثلةٍ، التحليل المباشر للمجتمع العام، منظوراً إليه على أنه مُشكّلٌ من أسرٍ وليس من أفرادٍ، ويُدرس دائماً على ضوء ما يقدمه تركيبه الأساس مما هو مُشتركٌ بالضرورة في كل الأوقات وكل الأمكنة، تماماً كما قمنا بذلك بشكل متعاقب فيما يخص الفرد ثم الأسرة.

بدل أن تُشكّل البساطة المقياس الأساس للتحسن الحقيقي، فإن نظام للدراسات البيولوجية بأكمله يساهم، وعلى العكس من ذلك، في إظهار أن التحسن المتزايد في البنية الحيوانية يقوم بشكل خاصٍ في التخصص المتضح أكثر فأكثر في مختلف الوظائف المنجزة من الأعضاء المتباينين أكثر فأكثر، إلا أنهم

متضامنون دائماً بشكل دقيقٍ، وهذا التخصص يصبح مُركّبا تدريجياً كلما اقترب أكثر من البنية البشرية، جامعاً بذلك أكثر فأكثر بين وحدة الهدف وتنوع الوسائل. والحال، هكذا هي تماماً الصفة الخاصة ببنيتنا الاجتماعية، والسبب الرئيس لتفوقها الحتمي على كل بنية فردية. لا يمكننا، دون شك، أن نعجب بشكل مناسب بظاهرة تتحقق باستمرار تحت أنظارنا، والتي نُشارك فيها بأنفسنا بالضرورة. لكن، وإن عزلنا أنفسنا، بقدر ما هو ممكنٌ، في الفكر، عن النظام المألوف للبنية الاجتماعية، فهل يمكننا أن نتصور فعلاً، في مجموع الظواهر الطبيعية، مشهداً أكثر روعةً من هذا التلاقي المنظم والمستمر لعدد ضخم من الأفراد، المتمتعين كلٌّ منهم بوجود مختلف تماماً، ولدرجةٍ ما، مستقل، ومع ذلك فهم مُستعدون جميعاً ودون توقفٍ، بالرغم من الفروق غير المنسجمة نوعاً ما لمواهبهم وبشكل خاصٍ لطباعهم، للمشاركة تلقائيّاً، من خلال عددٍ كبيرٍ من الوسائل المختلفة، في التطور العام ذاته ، دون أن يكونوا في العادة مُتفقين أبداً، وفي معظم الأحيان دون علم الغالبية العظمى من بينهم، والذين يعتقدون أنهم لا يخضعون إلا لدوافعهم الشخصية؟ تلك هي، على الأقل، المثالية العلمية للظاهرة، بعد تخلّيصها تجريدياً من الصدمات والتنافرات التي يستحيل فصلها غالباً عن بنيةٍ بهذا التعقيد الشديد، والتي، حتى في أوقات الاضطراب المرضي الأشد، لا تمنع أبداً التنفيذ الأساس والمستمر للوظائف الرئيسة. هذا التوفيق الثابت بين فصل الأعمال وتنسيق الجهود، خاصة وأنه كلما كان أكثر وضوحاً وأكثر روعةً فإن المجتمع يتعقد ويتسع أكثر، يشكل، في الواقع، الميزة الجوهرية للعمليات البشرية، عندما يتمّ الارتقاء من وجهة النظر الأسرية البسيطة إلى وجهة النظر المجتمعية الحقيقية. تقدم المجتمعات المعقدة إلى حدٍ ما التي يمكن ملاحظتها عند كثيرٍ من الحيوانات العليا، بدون شك، في حالةٍ معينة، وبشكل خاص، كما لدى الإنسان المتوحش، بالنسبة للصيد أو بالنسبة للحرب، شكلاً أوليّاً فطريّاً من تنسيق إراديّ تقريباً، لكن على درجة جزئية جداً، محصورة جداً، ومن جهةٍ أخرى وقتيّة للغاية، بأكثر من أن يمكن مقارنتها بشكل مناسب بذات حالة التجمع الأكثر نقصاناً الخاصة بجنسنا البشري. حياتنا المنزلية البسيطة التي تتضمن بالضرورة، في كل الجوانب، البداية الأساس للحياة الاجتماعية بحصر المعنى، كان عليها دائماً أن تُظهر أكثر

بكثيرٍ، التطور التلقائي لتخصص فرديّ معيّن لمختلف الوظائف المشتركة، بدونه قد لا يمكن للأسرة البشرية أن تُحقق بشكل كاف غاياتها المميّزة. يجب أن نعترف مع ذلك أنه قد لا يمكن لفصل الأعمال أن يكون واضحاً فيها تماماً وبشكل مباشر، سواء بسبب العدد الصغير جداً للأفراد، أم خصوصاً، من خلال دافع أكثر قوةً ومجهولاً تقريباً، لأن تقسيماً مثل هذا قد يعمل قريباً على أن يصبح غير مُحبب لعقل الأسرة الجوهري. لأنه، من جهةٍ، يجب بشكل طبيعيّ على التربية المنزلية المرتكزة بشكل أساس على التقليد، أن تُهيئ الأولاد لمتابعة العمليات الأبوية، عوضاً عن أن يبدؤوا بأعمالٍ جديدةٍ؛ وفي، نفس الوقت، ما من شك في أن كل عملية فصلٍ بارزة جداً في الأشغال المنزلية المعتادة لمختلف الأفراد لا يجب أن تُفسد بالضرورة الوحدة الأسرية، الهدف الرئيسي لهذا التجمع الأولي. كلما سنتأمل هذا الموضوع أكثر سوف نشعر بشكل أفضل أن التخصص في الأعمال، الذي يشكل المبدأ الأساس في المجتمع العام، ربما قد لا يكون، في الواقع، المبدأ الأساس للأسرة البسيطة، وإن تعيّن أن يوجد فيها بدرجة ما. بالرغم من قصور اللغة، الذي يؤدي أحياناً إلى خلط فكرة العائلة مع فكرة المجتمع، فإنه من المؤكد، أن مجموع العلاقات الأسرية لا يتطابق أبداً مع تجمع بحصر المعنى، لكنه يكوّن **اتحاداً** حقيقياً، مسنداً إلى هذه الكلمة كلّ قوتها الجوهرية. بسبب حميميّتها العميقة، تكون العلاقة الأسرية إذن ذات طبيعة مختلفة عن العلاقة المجتمعية. طابعها الحقيقي أخلاقي في الأساس، وعقلي بشكل ثانويّ جداً؛ أو، بلغة التشريح، هي تطابق المنطقة الوسطى من الدماغ البشري أكثر مما تطابق منطقته الأمامية. الاتحاد الأسري، المؤسس بشكل رئيسي على الود والعرفان، مكرس بشكل خاصٍ، من خلال وجوده فقط لإشباع مجموع غرائزنا المتعاطفة مباشرةً، وبشكل مستقلٍ عن كل تفكيرٍ بالتعاون الفعال والمستمر لأجل أي هدفٍ، إن لم يكن لهدف إنشائه ذاته. مع أن تنسيقاً معتاداً بين أعمالٍ متباينة لابد أن يتوطد فيما بينها تلقائياً بدرجة ما، فإن تأثيره فيها يظل ثانوياً للغاية لدرجة أنه عندما يبقى، لسوء الحظ، المبدأ الوحيد للعلاقة، فإن الاتحاد الأسري ينحو بالضرورة للتحول إلى تجمع بسيط، وحتى في أكثر الأحيان لا يلبث أن يتفكك جوهرياً. في التشكيلات الاجتماعية حصراً، تقدم البنية الأساس صفةً معاكسةً حتماً: فالشعور بالتعاون،

الثانوي حتى ذلك الوقت، يصبح، بدوره، راجحاً، ولا تعود الغريزة الجاذبة، بالرغم من ثباتها الضروري، قادرة بعد على أن تشكل الرابط الأساس. مما لاشك فيه أن المرء، بشكل عام، معدّ بشكل كاف لحسن الحظ من أجل أن يحب معاونيه، مهما كانوا عديدين أو كانوا بعيدين، أو مهما تكن مشاركتهم الفعلية غير مباشرة. لكن شعوراً مثل هذا، ناجماً عن رد فعل متكلّف على المخالطة الاجتماعية، لن يسعه بالتأكيد، من خلال طبيعته، امتلاك القدرة الكافية باستمرار كي يدير الحياة الاجتماعية. حتى عندما قد يكون بوسع ممارسة ملائمة أن تطور بما يكفي مجموع غرائزنا الاجتماعية، فإن السطحية الفكرية لدى معظم الناس لا تسمح لهم أبداً أن يكوّنوا، باختلافات كبيرة، فكرةً واضحةً بما يكفي عن علاقات واسعة جداً، بعيدة للغاية، وغريبة جداً عن أشغالهم المنزلية الخاصة، لكي يمكن أن ينتج عنها تحريض جذّاب حقيقيّ، قابل لبعض الفعالية المستمرة. إذن في الحياة المنزلية حصراً يجب على المرء أن يبحث عادةً عن التطور التام والحر لمشاعره الاجتماعية؛ ومن الممكن في هذا المستوى الخاص أن يتشكل على أفضل وجه إعداد ضروري للانخراط في حياة اجتماعية بحصر المعنى: لأن التركيزَ ضروريٌّ للعواطف تماماً كضرورة التعميم للأفكار. الناس، حتى الأكثر نبوغاً، الذين تمكّنوا وبقوة حقيقية، من توجيه المسار الطبيعي لغرائزهم الجذابة نحو مجموع الجنس أو المجتمع، كانوا مدفوعين إلى ذلك بشكل دائم تقريباً نتيجة لخيبات نفسية من حياة أسرية أخطأت الوصول إلى وجهتها المطلوبة بسبب غياب التلبية الكافية للشروط المناسبة: ومهما كان لطيفاً بالنسبة لهم إذن تعويض ناقص جداً، فإن هذا الحب المجرد للنوع لن يسعه إطلاقاً أن يتضمن ذلك الإشباع الكامل لميولنا العاطفية الذي يستطيع أن يوفره فقط حبٌّ مقتصر جداً وفردي بوجه خاص. مهما يكن من شأن ذلك، فإن مثل هذه الحالات هي من جهة أخرى استثنائيةٌ بدرجة أوضح من أن تؤثر على أية دراسة أساسية للبنية الاجتماعية .وهكذا، بالرغم من المشاركة المباشرة الضرورية، سواء كانت بدائية أم كانت مستمرة، للغريزة الجاذبة في كل الحالات الممكنة للتجمع البشري، يجب أن يبقى مؤكداً أنه، عندما ننتقل من تأمل أسرة وحيدة إلى التعاون العام لمختلف الأسر، فإن مبدأ التآزر ينتهي بالضرورة إلى الغلبة. لقد ارتكبت فلسفة القرن الماضي الميتافيزيقية، دون

شك، خاصةً في المدرسة الفرنسية، خطأً جسيماً بنسبها إلى هذا المبدأ حتى خلق الحالة الاجتماعية، بما أنه من الواضح، على العكس من ذلك، أن التعاون، بدل أن يكون استطاع إنتاج المجتمع، يفترض بالضرورة وجوده المسبق التلقائي. على أية حال، يبدو لي بقوة أن خطورة انحراف كهذا تتعلق بخلط جذري بين الحياة الأسرية والحياة المجتمعية، وهو أمر عادي جداً في النظريات الميتافيزيقية. لأنه، عندما نفصل بشكل مناسب بين شكلين من التجمع مختلفين تماماً، فإن هذا التأكيد، المقتصر بعناية على التركيبة الأكثر تعقيداً، سيبدو بالتأكيد صادماً بشكل أقل، مع أنه قد يشكل أيضاً مبالغةً غير عقلانية. وبالرغم من أن المشاركة المغايرة والمتزامنة في عملية مشتركة لم تستطع إطلاقاً أن تحتم التقارب الأولي للعائلات البشرية، فقد تمكنت هي وحدها مع ذلك من أن تسبغ على تجمع العائلات التلقائي طابعاً واضحاً وتماسكاً دائماً. الدراسة المتأنية لأدنى درجات الحياة الهمجية تظهر لنا بوضوح هذا الوضع الأولي حيث تعود مختلف الأسر، المترابطة بقوة أحياناً من أجل هدف مؤقت، كما الحيوانات تقريباً، إلى استقلاليتها المنعزلة، حالما يتمّ إنجاز حملة الحرب أو الصيد بشكل كاف، بالرغم من أن بعض الآراء العامة، المُصاغة بلغة ما متماثلة، تميل إلى إعادة توحيدها بشكل دائم، في قبائل كثيرة العدد نوعاً ما. على مبدأ التعاون، العفوي أو المُنظّم، إذن، مفهوماً دائماً من جهة أخرى في مداه الفلسفي الكامل، يجب بشكل خاص أن يستند تحليلنا العلمي من الآن فصاعداً، ومن أجل هذا المخطط الأولي للجزء الأخير من علم السكون الاجتماعي، حيث نفكر مباشرةً بتآزر الأُسر الجوهري، الذي تخضع سمته الحقيقية الخاصة لمبدأ كهذا بالأساس، مع أن وجوده والحفاظ عليه ما كان يمكن أن يحصلا دون المشاركة المسبقة والدائمة للغريزة الجاذبة، المكرَّسة، إضافةً إلى ذلك، لتنشر في كل فصول الحياة المجتمعية سحراً أخلاقياً لا غنى عنه.

قد يتمكن بحثٌ خاصٌ في الفلسفة السياسية وحده أن يتيح تطوير اتساع وأهمية هذا المبدأ الكبير بشكل مناسب، والذي يدين له المجتمع البشري بالضرورة بالصفات الأكثر أهميةً التي تميّزه عن باقي التجمعات الأخرى للأسر الحيوانية. لقد استشعر الحكيم **فيرغيسون** فيه بجدارة القيمة العلمية، عندما ضمّ إليه تصنيفه، غير المكتمل تماماً من جهة أخرى، للحيوانات بين اجتماعية

وسياسية، كون هذه الأخيرة قد تميّزت بشكل أساسيٍ بالميل إلى تنسيق مختلف الجهود الفردية من أجل إنجاز عملية مشتركة. لقد شارك رجال الاقتصاد، بشكل مفيد، من خلال نظريتهم في تقسيم العمل، في تعميم مفهوم كهذا، لكنهم ظهروا وكأنهم يقتصرونه بشكل غير عقلانيّ على حالات غاية في الثانوية، بحيث توحي بفكرةٍ ضيقةٍ للغاية، إذا ما استثنينا مع ذلك الشهير **آدم سميث**، وفي أيامنا **تراسي**، اللذين قيّماه بشكل أكثر فلسفيّة، أحدهما بموجب تفوقه العالي، والآخر من خلال تعوده الخاص على العموميات، ولو ميتافيزيقية. مبدأ بهذا الوضوح، شكّل تحقيقه المتكامل أكثر فأكثر، شرطاً ضرورياً دائماً لكل تطور بشريٍ، كان يجب أن يبدو أولاً في مأمن من أي أذىً خطير، في أي مستوى يمكن فيه لفوضانا العقلية أن تبيح حالات الهذر الفردية، لاسيما وأن طبيعة الموضوع كانت تبدو لحسن الحظ أكثر محمية من ملامسة المشاعر البشرية. لكن بعد أن رأينا الفلسفة الميتافيزيقية تنكر دون تردد الفائدة الجوهرية للمجتمع نفسه، مع الرضا الأحمق لكل مدّعي الثقافة المعاصرين، الأمر الذي يجب أن يحتوي ضمنياً، دون شك، كل حالات الشذوذ الممكنة، أيمكننا أن نُدهش حقاً لإنتاج أية سفسطة جزئية، مهما كانت أهمية موضوعها، ومهما كانت عبثية فكرتها؟ لذلك تمّت، في أيامنا، صياغة شكل من الميتافيزيقية الخاصة بشكل عقائديّ من أجل أن تهاجم مباشرة المبدأ الاجتماعي القديم للتقسيم الضروري للأعمال الإنسانية وللتخصص الموافق للاهتمامات الفردية. إن التحديد الحكيم لعملياتنا، والمثابرة العنيدة لجهودنا، لم يعد يُنظر إليهما على أنهما شرطّان ضروريان لنجاحاتنا أياً تكن: متابعة الكثير من الأعمال المختلفة في الوقت نفسه، والانتقال عمداً من أحدها إلى الآخر بكل السرعة الممكنة، ذلك هو المخطط الجديد للعمل الشامل الذي جرؤوا اليوم على التوصية به منهجيّاً للإنسانية المتحضرة، باعتباره مغرياً بالأساس[36]. ربما لا يوجد

(36) بالرغم من أنه ليس من المناسب أبداً أن نتوقف الآن عند أدنى تحليل خاص لمغالطات كهذه، فيجب أن لا ننسى مع ذلك، حتى في هذه الحالة، أنه يجب على المبدأ العام للفلسفة السياسية السليمة، أن يعمل دائماً على أن يولي شيئاً من الانتباه إلى كل من تمكّن من الحصول بشكل فعليّ على ثقة اجتماعية مؤكدة. لأنه يمكن في العادة للتقييم النبيه لكل تأثير مشابهٍ، أن يصبح العلامة المباشرة إلى حدٍ ما على حاجةٍ فكريةٍ حقيقيةٍ، والتي كانت

أبداً أي مثال أكثر ملائمة للتحقق، بطريقة لا تقبل الرد أبداً، كم أن الغياب الكليّ للانتظام الفكري، بما يخص الدراسات النظرية الأكثر صعوبةً، يمنع اليوم بالضرورة تعيين أي حدّ حقيقيٍّ للمسار الطبيعي للانحرافات الفلسفية، التي لم تتمكن انطلاقتها السابقة أبداً أن تكون بهذا القدر من الحرية، لأن الفوضى العقلية لم تكن يوماً بهذا القدر من الاكتمال. إن كان مفهومٌ مثل هذا قد تعرض للنقد، فأي مبدأ اجتماعي أساسيٍّ يمكن أن يظل محترماً حقاً؟

دون التوقف أكثر عند التخريفات المميزة، لنبدأ مباشرةً في التحليل العلمي المختصر لهذا المبدأ الأساس للتعاون المتواصل لدى كل الأسر البشرية من خلال مثابرتها التلقائية على أعمال خاصة ومنفصلة. من أجل أن نقيِّم تقييماً مناسباً هذا التعاون وهذا التوزيع الضروريين، بوصفه يشكل الشرط الأكثر أهميةً لحياتنا الاجتماعية، بغض النظر عن الحياة الأسرية، ينبغي فهمه في كل اتساعه العقلي، أي تطبيقه على مجموع عملياتنا المختلفة أياً تكن، عوضاً عن اقتصاره، كما جرت العادة، على الاستخدامات المادية البسيطة. حينئذ، يؤدي مباشرةً إلى النظر ليس فقط إلى الأفراد والطبقات، لكن أيضاً، في كثير من الاعتبارات، إلى مختلف الشعوب، كمشاركين في الوقت نفسه، حسب منهج خاص ومستوىً خاص محددين بدقة، في عمل كبير ومشترك، يربط تطوره التدريجي المحتوم من جهة أخرى أيضاً الأشخاصَ المتعاونين الحاليين مع مجموع أسلافهم أياً كانوا وحتى مع بقية ورثتهم المختلفين. إن التقسيم المستمر لمختلف الأعمال البشرية إذن هو الذي يشكل التضامن الاجتماعي بشكل أساسي ، ويصبح السبب الأولي للاتساع وللتعقيد المتزايد للبنية الاجتماعية، القابلة بالتالي لتُدرك بوصفها تشمل مجمل

تلبيتها الوهمية قد سمحت لمختلف هذه الانحرافات أن تُوجد وقتياً شكلاً من المدرسة الجديدة. قد لا يسع المجتمع أن يخطئ بشكل كليٍّ فهم هذه الحاجات الحقيقية، مع أنه ينخدع أحياناً بالوسائل المناسبة لتلبيتها. لذلك هل سوف يُمكن للقارئ مع هذا أن يلاحظ بشكل تلقائيّ أنه، وسط التصورات المجنونة المعنية هنا، يوجد شيءٌ من الحدس الغامض بالعقبات العامة الحقيقية الملازمة لمبدأ تقسيم الأعمال البشرية، بالرغم من أن هذه العقبات من جهةٍ أخرى كان مبالغاً فيها بشكل يثير السخرية، ومنفصلةً أكثر بوجه خاص بشكل غير عقلانيّ ومتفوقةً للغاية ، حسب الطبيعة العادية للمذاهب الميتافيزيقية.

جنسنا البشري. بالرغم من أن المرء لا يمكن أن يعيش طويلاً في حالة من العزلة الإرادية، مع هذا تستطيع الأسرة، الوحدة الاجتماعية الحقيقية، أن تعيش بشكل منفصل، دون أي شك، لأنها تستطيع أن تحقق داخلها مشروع تقسيم العمل الضروري لتلبية بدائية لحاجاتها الأولية، كما تقدم لنا الحياة البدائية أمثلةً عديدةً على ذلك، وإن كانت دائماً حالاتٌ استثنائيةٌ إلى حد ما. لكن، مع نمط من العيش كهذا، لا يوجد بعد مجتمعٌ حقيقيٌّ، والتقارب التلقائي للأسر مُعرضٌ دائماً إلى حالات تصدّع مداهمة ووقتية، تسببها أحياناً أتفه الأسباب. فقط عندما اتسع التقسيم المنتظم للأعمال البشرية بشكل مناسب استطاعت الحالة الاجتماعية أن تكتسب تلقائيّاً قوةً وثباتاً أقوى من أي نمو للاختلافات الخاصة. السفسطائيون، الذين هجوا الحياة الاجتماعية بمرارة شديدة لم يكن بوسعهم بالتأكيد أن يكونوا، في أي وقت، متطابقين جداً مع مذهبهم الخاص بحيث يقدموا بأنفسهم المثل لهذا العيش المنعزل الذي كانوا قد بجّلوه كثيراً، مع أن أي شخص لن يكون، دون شك، معارضاً لعزلتهم: فإن منطقاً كهذا لن يكون قابلاً للتطبيق إلا لدى البدائيين، فيما لو كان لديهم هكذا أحبار. اعتياد هذا التعاون الجزئي، هو في الواقع، مناسب للغاية لتطوير الغريزة الاجتماعية، بطريقة ردة الفعل العقلي، وعند الإيحاء تلقائياً إلى كل أسرة بشعور مستمر دقيق بخضوعها الوثيق لباقي الأسر الأخرى، وفي نفس الوقت، بأهميتها الخاصة، ستستطيع كلٌّ منها حينئذ أن تنظر إلى نفسها كقائمة، إلى مستوى ما، بوظيفة عامة حقيقيّة، ضروريّة إلى حد ما للبنية العامة، لكنها غير منفصلة عن النظام الكليّ. منظوراً إليه هكذا، يسعى التنظيم الاجتماعي أكثر فأكثر لأن يرتكز إلى تقييم دقيق للاختلافات الفردية، من خلال تقسيم الأعمال البشرية بحيث ينكبّ كلّ شخص على التخصص الذي يمكن أن يقوم به على أفضل وجهٍ، ليس فقط من خلال طبيعته الخاصة، غير الواضحة نهائياً في أكثر الأحيان في أية جهةٍ ، بل أيضاً حسب تدريبه الفعلي، ووضعه الحالي، باختصار حسب مجموع صفاته الأساس أياً تكن؛ بحيث تكون في النهاية استخدام كل البنيات الفردية في خدمة الخير العام، دون أن يُستثنى منها تلك الأكثر سوءاً أو الأكثر نقصاناً، ما عدا حالات سوء الخلقة الواضحة وحدها: ذلك هو، على الأقل، النموذج المثالي الذي يجب أن نتصوره إذن كحدّ أساسيّ للنظام

الحقيقي، الذي نقترب منه بالضرورة أكثر فأكثر، دون تمكننا مع ذلك من الوصول إليه أبداً، كما سوف تفسره لنا قريباً الدراسة المباشرة لتطور البشرية التدريجي. في هذا الاتجاه حصراً يجب على المؤسسة المجتمعية أن تتشابه دائماً أكثر مع المؤسسة الأسرية، التي تقوم خاصتها الأساس في الواقع في التلقائية العجيبة للتبعية المزدوجة التي تميّزها، كما عرفنا ذلك من قبل: بالرغم من أن تعقيد واتساع المؤسسة الأولى العاليين جداً لم يسمحا أبداً لسوء الحظ بتصورها منظمة بحسب مجموعة من الفروق الطبيعية المتعذر ردها أبداً، ساعية للتدارك أساساً كل تردد جسيم في التوجه الصحيح المناسب لكل عضو من الأعضاء، وكل سجال خطير حول تراتبهم المتبادل؛ بحيث أن التنظيم الاجتماعي يجب أن يكون بالضرورة مصطنعاً أكثر، وفي هذا الموضوع، أكثر نقصاناً، من التنظيم الأسريّ، الذي أنجزت الطبيعة مسبقاً كل مواضيعه الأساس.

قد يكون من غير المفيد، دون شك، أن نلحّ أكثر على الدلالة العامة للصفات الأساس لهذا التعاون الموزع والخاص، والمبدأ الضروري لكل الأعمال البشرية، والذي تُحمل فيه روح عصرنا أكثر، ما عدا بعض الانحرافات الاستثنائية، على المبالغة بقوته، أو على الأقل، إلى تجاهل حدوده وشروطه. استكمالاً لتقييمه الاجتماعي الضروري بشكل كاف، يجب علينا أن نتفحص الآن مجموع المقتضيات التي يفرضها، وفقاً للعقبات الأساس الخاصة به، كما كنت قد شرعت بذلك من قبل، في العام 1826، في المقالة الثانية من **تأملاتي حول السلطة الروحية**. يبدو لي أنه يجب بشكل أساسيّ أن تستند النظرية الأولية لعلم السكون الاجتماعي بحصر المعنى إلى مبدأ كهذا مباشرةً، حيث لابد أن نجد فيه البداية العلمية الحقيقية للترابط اللازم بين فكرة المجتمع وفكرة الحكومة.

لقد أشار بعض علماء الاقتصاد من قبل إلى بعض الصعوبات الجسيمة لتقسيم مُبالغ به للعمل المادي، لكن من جانب ثانوي أكثر بكثير، وخاصة دون العودة أبداً إلى المبدأ الفلسفي لهذا التقييم. منذ بداية هذا **البحث** / أنظر الدرس الأول / وصّفت أنا ذاتي، في الحالة الأكثر أهميةً من مجموع العمل العلمي، النتائج الذهنية المُزعجة لفكر التخصص الحصري الذي يسود اليوم، والذي منحتني المجلدات السابقة مناسبات كبرى عديدة لأثبت الخطر الفلسفي الداهم. يتعلق الأمر هنا،

بغض النظر عن كل تحققٍ موسع إلى حد ما، بالتقييم المباشر للمبدأ العام لمثل هذا التأثير، وذلك من أجل الإدراك المناسب للتوجه الصحيح للنظام الطبيعي للوسائل الأساس لوقاية مستمرة ضرورية.

كون كل تفكيك أياً كان يجب بالضرورة أن يسعى إلى إحداث تشتت مطابق، فقد لا يسع التقسيم الأساس للأعمال تجنب أن يستثير، بدرجة متناسبة، اختلافات فردية، عقلية وأخلاقية في الوقت ذاته، والتي يجب على تأثيرها المشترك أن يتطلب، بالمقياس نفسه، تنظيماً دائماً، قادراً دون انقطاع على اتقاء أو احتواء نموها المتنافر. في الواقع، إذا ما أتاح فصل الوظائف الاجتماعية، من جهة، لروح التجزئة تطوراً موافقاً، هو مستحيل عبر أية طريقة أخرى، فإنه يسعى تلقائياً، من جهة أخرى، إلى خنق روح الجماعة أو على الأقل إلى إعاقتها بشكل كبير. وبالمثل من وجهة النظر الأخلاقية، ففي الوقت الذي وُضع فيه إذن كلّ فرد في ترابط وثيق مع المجموع، فإنه منصرف عنه بشكل طبيعيّ من خلال النمو الخاص لنشاطه النوعي، الذي يدعوه على الدوام إلى مصلحته الخاصة، التي لا يرى من خلالها إلا بشكل غامض العلاقة الحقيقية مع المصلحة العامة. لهذا السبب أو لغيره، تزداد بالضرورة مضار التخصص الأساس كما فوائده المميزة خلال المسار الطبيعي للتطور الاجتماعي دون أن يكون ذلك من جهة أخرى بالنسبة ذاتها. لابد لخصوصية الأفكار المألوفة والعلاقات اليومية، المتزايدة، أن تعمل حتماً، في أي نوع كان، على تضيّق الفكر أكثر فأكثر، على الرغم من شحذها له دون توقف في اتجاه وحيد، وعلى فصل أكبر للمصلحة الخاصة عن المصلحة العامة التي تصبح غامضة أكثر فأكثر وغير مباشرة؛ بينما، من جهة أخرى، تصبح المشاعر الاجتماعية المترسخة تدريجياً بين الأفراد الذين هم من نفس المهنة غريبةً أكثر فأكثر بالنسبة لباقي الطبقات، نظراً لنقص التماثل الكافي في الأخلاق والأفكار. وهكذا فإن المبدأ ذاته الذي سمح وحده بتطوير وتوسيع المجتمع العام، يهدد، من جانب آخر، بتفكيكه إلى عدد كبير من الجماعات المهنية غير المنسجمة، التي، تبدوا وكأنها لا تنتمي إلى نفس الجنس: ومن هنا يبدو كذلك أن السبب الأول الأساس للتطور التدريجي للمهارة البشرية مُكرّس لخلق هذه العقول البارعة للغاية في جانب وحيد وعاجزة بشكل مفرط في جميع الجوانب الأخرى، المألوفة جداً اليوم لدى

الشعوب الأكثر تطوراً، حيث تثير الإعجاب العام. إذا تألمنا غالباً بحق، على الصعيد الماديّ، للعامل المنهمك بشكل حصريٍ، خلال طيلة حياته، في تصنيع مقابض سكاكين أو رؤوس دبابيس، فإن الفلسفة السليمة، ربما لا ينبغي لها في الواقع، أن تجعلنا نتأسف أقل، على الصعيد الفكري، على الاستخدام الحصري والمستمر لدماغ بشريٍ في حلّ بعض المعادلات أو في تصنيف بعض الحشرات: إن النتيجة الأخلاقية، في كلتا الحالتين، هي لسوء الحظ متشابهةٌ جداً؛ وهي دائماً الميل بشكل أساسيٍ إلى الإيحاء بعدم اكتراث مُدمِّر بخصوص المسار العام للشؤون الإنسانية، شريطة أن تظل هناك دون انقطاعٍ معادلات يجب حلّها ودبابيس يجب صنعها. مع أن هذا النوع من الآلية automatisme البشرية لا يشكل لحسن الحظ، إلا التأثير الأقصى المُشتّت لمبدأ التخصص، فيجب على تحققه، الشائع بكثرةٍ الآن، ومن جهة أخرى مهيمناً أكثر فأكثر، أن يعمل على تعليق أهمية علمية حقيقية على تقييم حالة مثل هذه كونها مناسباً للغاية لتمييز الميل العام، ولإظهار الحاجة الضرورية بقوة أكبر لكبته الدائم.

حسب هذا التوضيح الفلسفي المختصر، الذي سوف يستطيع القارئ تطويره بسهولة، يبدو لي المقصد الاجتماعي للسلطة يقوم بشكل خاص على أن تحتوي بما يكفي وأن تتقي قدر الإمكان هذا الميل المشؤوم للتشتيت الأساس للأفكار، والمشاعر والمصالح، كنتيجة حتمية لمبدأ التطور البشري ذاته، ، ولو تمكن هذا الميل من أن يتابع مساره الطبيعي دون أية عراقيل، لانتهى حتماً بإيقاف التطور الاجتماعي، في كل الاتجاهات الهامة. يشكل هذا التصور، في نظري، القاعدة الأولى الوضعية والمنطقية للنظرية الأساس والمجردة للسلطة بحصر المعنى، منظوراً إليها في امتدادها العلمي الأكثر سموّاً واكتمالاً، أي، كونها متميزةً، بشكل عام، بالتأثير الحتمي الشامل، التلقائي في البداية ومن ثم المنظّم، من الكل على الأجزاء. من الواضح، في الواقع، أن الوسيلة الأولية الحقيقية لمنع تشتت مثل هذا تتمثل في جعل هذا التأثير الضروري هذا وظيفة جديدة خاصة، قادرة على التدخل بشكل مناسب في الإتمام المعتاد لمختلف الوظائف الخاصة للبنية الاجتماعية، لكي يبعث فيها باستمرار فكرة المجموع وشعور التضامن العام، مع قدر كاف من الطاقة لاسيما وأن التطور الأكثر اتساعاً للنشاط الفردي يسعى لمحوها أكثر.

هكذا، كما يبدو لي، يجب أن تُدرك المشاركة البارزة للحكومة في التطور الجوهري للحياة الاجتماعية، بمعزل عن الصلاحيات البدائية ذات الطابع المادي والتي يُراد اليوم قصر توجهها العام عليها. ومع أن الحكومة لا تحقق بذاتها أيّ تقدم اجتماعي محدد، فإنها تساهم بالضرورة منذئذ في كل تقدم يمكن للمجتمع أن يحققه في أي جانب كان، والذي، دون تدخلها الشامل والمتواصل، لأصبح مستحيلاً تقريباً، حسب التعطيل التدريجي للملكات البشرية نتيجة لتخصص غير منتظم. طبيعة مثل هذا العمل ذاتها تدلّ بشكل كاف على أنه لا يجب أن يكون مادياً ببساطة، بل أيضاً وخاصةً ثقافياً وأخلاقياً، بحيث يظهر بعد الآن الحاجة المتميزة المضاعفة لما يمكن تسميته السلطة الزمنية والسلطة الروحية، والتي ستُعرض لنا قريباً التبعية العقلية لها على أنه التحسن الأرفع الذي ربما أمكن حتى الآن تحقيقه في النسق العام للتنظيم الاجتماعي، تحت التأثير الصائب، المُنكر للغاية اليوم، للكاثوليكية المهيمنة. أخيراً، فإنه ينبغي لقوة هذه الوظيفة المُنظِّمة، بدلاً من وجوب تناقصها كلما تكامل التطور البشري، أن تصبح، على العكس من ذلك، لازمة أكثر فأكثر، شريطة أن تكون مُدرَكة ومُمَارسةً بشكل مناسب، بما أن مبدأها غير منفصلٍ عن مبدأ التطور نفسه. إن التفوق المألوف لروح الجماعة، إذن، هو ما يشكل بالضرورة الصفة الثابتة للسلطة، تحت أي شكل نظرنا إليها. بما أننا قد لا نستطيع، دون شك، ولأي سببٍ، أن نخرج عن المألوف، في هذا الصدد، بالنسبة للسلطة العقلية، أو العلمية ببساطة، فإننا نستطيع هنا أن نتصور مباشرة اللاعقلانية الفوضوية لهذا النفور المنهجي من كلّ مذهبٍ عامٍ أيّ يكن، والذي يميز بشكل مؤسف جداً معظم العلماء الحاليين، المبشرين العميان بتخصصٍ روتيني، مُنفلت من كلّ ضبط فلسفيٍّ، والذي قد يقود انطلاقه الحصريّ جداً إلى إيقاف كل تقدم حقيقي، عبر استهلاك طاقات ذكائنا في توافه هزيلة أكثر فأكثر. إن الروح الجمعية والروح الجزئية هما أيضاً ضروريتان للبنية الاجتماعية؛ ويجب أن يهيمنا بالتناوب خلال المسار العفوي للتطور البشري، حسب طبيعة الانجازات الأساس التي تحتفظ بها مسيرته بشكل متتابعٍ لكل حقبة: والحال، فإن التحليل المُعمق لأكبر حاجات المجتمع الحالي يبيّن لنا بشكل مؤكد وبوضوح يصعب الاعتراض عليه، أنه إذا تعين أن يكون فكر التجزئة خلال القرون الثلاثة

الماضية مهيمناً، سواء من أجل إجراء التفكيك النهائي للتنظيم القديم، أم بشكل خاص من أجل تسهيل التطور الضروري لعناصر نظام جديد، فإنه للروح الجمعية تعود الآن حصراً قيادة إعادة التنظيم الاجتماعي، كما سوف أقوم بإثبات ذلك مباشرةً وفقاً للتقييم التاريخي الصحيح للمجتمعات الحديثة. مهما يكن من أمر، بعد أن حددنا على هذا النحو بداية التوجه الأولي والثابت للسلطة المنظور إليها بكامل اتساعها الفلسفي، يجب الآن أن أشرح، من جهةٍ أخرى، كيف يسعى عملٌ تلقائياً كهذا لأن يحصل بشكل مستقل عن كل تنسيق منهجيٍ، تبعاً للمسار الطبيعي للبنية الاجتماعية: وهذا ما سوف يكمل بشكل كاف تقييمنا الأوليّ لعلم السكون الاجتماعي بحصر المعنى، بقدر ما يمكن أن تستدعي الحدود الضرورية والمخطط العام لهذا البحث.

بما أن هذا الميل الشامل المُشتِّت، الملازم للتخصص الأساس للأعمال البشرية، تعيّن بالضرورة وفقاً للشروح السابقة أن يكون موجوداً دون انقطاع وحتى أن يتطور أكثر فأكثر، فقد تعيّن أيضاً أن يكون التأثير المخصص حصراً لتحييده بما يكفي، تلقائياً بالمثل وقابلا لازدياد نسبيٍ، حتى تتمكن البنية الاجتماعية أن تدوم وخاصةً أن تتابع نموها المتواصل. يمكن، في الواقع، أن نعترف بسهولة أنه يجب على هذا التقسيم التدريجي للعمليات الإنسانية، المنظور إليه من خلال جانب عام جديد، أن يُثبت حتماً تبعيةً أولية متنامية بشكل دائم، تنحو أكثر فأكثر إلى أن تستخرج السلطة طبيعياً من رحم المجتمع نفسه، كما سيُظهر ذلك مباشرةً التحليل الدقيق لكل تشعُب واضح قليلاً يمكن أن يدخل للتو في أي عملٍ كان. ليست هذه التبعية الضرورية ماديةً فقط، كما يُعتقد عادة؛ بل هي أيضاً وبشكل خاص عقليةٌ وأخلاقيةٌ؛ أي أنها تقتضي، بالإضافة إلى الخضوع العملي، درجةً ما مطابقة من الثقة الحقيقية، سواء في استطاعة أم في نزاهة الأجهزة الخاصة التي عُهد إليها بعد الآن بشكل حصريٍ بوظيفةٍ كانت عامة حتى ذلك الوقت. لا شيء بالتأكيد أكثر حساسيةً في نظام بنيتنا المجتمعية المتطور جداً، حيث يومياً، ونتيجة حتمية للتفرع الحالي الكبير للعمل الإنساني، يقوم كل واحد منا تلقائياً لاعتبارات عديدة، بإسناد بقاء حياته الخاصة ذاته إلى أهلية وأخلاقية حشد من الأشخاص غير المعروفين تقريباً والذين قد يمكن لحماقتهم أو لفسادهم أن يصيبا أحياناً بدرجة

خطيرة جموعاً واسعة جداً غالباً. ينتمي شرطٌ مثل هذا بالضرورة إلى كل طرق الوجود الاجتماعي أياً تكن: وإذا نُسب خطأً إلى المجتمعات الصناعية بشكل خاصٍ، فهذا فقط لأنه يجب أن يكون فيها أكثر وضوحاً في العادة، بسبب تخصصٍ أكثر دقةً، لكن سنجده بالتأكيد حتمياً أكثر في المجتمعات العسكرية الصرفة، كما يُظهر ذلك بوضوحٍ، على سبيل المثال، التحليل السكوني لجيشٍ ما، أو لبارجةٍ ما الخ..، أو لأية جماعةٍ عاملةٍ من أي نوعٍ كان.

التقييم العلمي الدقيق لهذا الخضوع الأولي والتلقائي يجعلنا، وهذا ما يبدو لي، نكتشف بوضوحٍ القانون الأساس، الذي يبدو لي أنه يقوم بشكل خاصٍ على أن مختلف أنواع العمليات الخاصة تقع طبيعياً تحت الإدارة المستمرة للعمليات ذات درجة من العمومية أعلى مباشرة. يمكن أن نقتنع بذلك بسهولة من خلال تحليلنا بعنايةٍ لكل تخصص من تخصصات العمل الإنساني، في اللحظة التي يأخذ فيها طابعاً منفصلاً بوضوح؛ بما أن العملية التي تنتج على هذا النحو تكون دائماً أكثر خصوصيةً بالضرورة من العمل السابق الذي انبعثت منه، والذي يجب أن يبقى إكمالها المتواصل خاضعاً له لاحقاً. دون أن يكون هنا المكان الملائم ليتم بشكل مناسب توسيع قانون كهذا، مُخصص لتشكيل إحدى أهم النتائج النهائية لمجمل هذا المجلد، لا أعتقد أنه يجب أن أمتنع عن الإشارة، اعتبارا من الآن، إلى الأهمية الفلسفية الجديدة التي يكتسبها بذلك المبدأ الأساس الذي أسندتُ إليه دائماً، منذ بداية هذا **البحث**، الترتيب العلمي، والذي يسعى في النهاية الآن، وهو ينتقل إلى الحالة السياسية، إلى تقديم، من خلال نظام تطبيق آخر لنفس الفكرة - الرئيسة، المبدأ العقلي الأول لتصنيفٍ سليم للوظائف الاجتماعية، المطابق بالضرورة للمنظومة الحقيقية للعلاقات البشرية. متابعة لعملنا، وخاصة في الدرس السابع والخمسين، سوف أشرح بشكل خاص صحة هذا القانون الاجتماعي بخصوص الحياة الصناعية للمجتمعات الحديثة: أما بالنسبة للمجتمعات العسكرية، فإن نظاميتها المكتملة تماماً تجعل فيها هذا التأكيد بغاية الوضوح لدرجة أنه لا يقتضي أيَّ إيضاح مباشر، رغم أن مراقبتها لم تكن هي التي أوحت لي في البداية بفكرةٍ كهذه، ذات الأصل العلمي أساساً. ما أن يتم قبوله، سيعمل هذا القانون في الحال على تفسير العلاقة التلقائية بين هذه التبعية الاجتماعية الأولية والتبعية

السياسية بحصر المعنى، كقاعدة لا غنى عنها للحكم والتي تظهر بالتالي كالدرجة الأخيرة الضرورية لتراتبٍ أكثر فأكثر اتساعاً. لأن، مختلف الوظائف الخاصة للبنية الاجتماعية، ولكونها منذئذ مرتبطة بشكل طبيعي مع علاقات ذات عمومية متنامية، فيجب عليها جميعاً أن تسعى تدريجياً للخضوع في النهاية إلى الإدارة العامة الناتجة عن الوظيفة الأكثر عموميةً في المنظومة بأسرها، والتي تتميز مباشرةً بالتأثير المستمر للمجموع على الأجزاء، طبقاً للشروح السابقة. من جهة أخرى، يجب أن تكون الأجهزة الضرورية لهذا العمل المنظّم مُدَّعَمة بقوة، خلال تطورها الخاص الطبيعي، من خلال نتيجةٍ أخرى حتميةٍ للتقسيم المتزايد للأعمال البشرية، الذي يشجع للغاية النمو الأساس لحالات عدم المساواة العقلية والأخلاقية. من الواضح، في الواقع، أن هذا النمو يجب أن يبقى مضغوطاً بشكل كاملٍ تقريباً، طالما أن التركيز البدائي المبهم لكافة العمليات قام بعد أن قصر الإنسان على حياةٍ أسريةٍ أساساً، باستغراق كل نشاطه الأساس بتلبية متواصلة للحاجات الأكثر بساطةً للأسرة وحدها. مع أن الفروق الفردية الحاسمة حقاً تظهر بوضوح بالتأكيد في أية حالةٍ اجتماعية كانت، مع ذلك فإن تقسيم العمل، والفراغ الذي أوجده، كانا بشكل خاصٍ ضروريين للتطور الواضح لحالات التفوق العقلية، التي يستند إليها بالضرورة، في الجزء الأكبر، النفوذ السياسي الدائم. يجب أن نلحظ من جهة أخرى أن الأعمال الذهنية بعيدةٌ، بسبب طبيعتها، عن أن يكون بإمكانها أن تقتضي تشعباً حقيقياً مُفصّلاً تماماً كتشعب العمليات المادية؛ بحيث قد يتوجب بشكل مماثل أن تكون أقل تأثراً بالنزعة المشتّتة التي تنتج عنها بالضرورة، بالرغم من التأثير المُكدِّر الذي وجب عليها أن تشعر به. لم نعد بحاجة أبداً، دون شك، لأن نقوم اليوم بشرح الميزة الأساس للحضارة بأنها تنمي بشكل أكثر حالات عدم المساواة الأخلاقية، وكذلك بشكل أكبر حالات عدم المساواة الذهنية. لكن من المهم أن نلاحظ، في هذا الموضوع، أن القوى الأخلاقية والذهنية لا تستدعي أبداً، بذاتها، تركيباً كاملا حقيقياً، على طريقة القوى المادية البسيطة: لذلك، ومع أنها قابلةٌ للغاية للمنافسة الاجتماعية، التي يمكنها وحدها أن تنظمها بشكل مناسب، فإنها تقبل بشكل أقل بكثير بالتعاون المباشر؛ من هنا يجب أن ينتج سببٌ جديدٌ قويٌ جداً لعدم المساواة الأكثر جذرية والتي تسعى لإقامتها بين الناس. حتى وإن

تعلق الأمر بالصراع بالقوة الجسدية، أو حتى بالثراء؛ وأياً يكن التفوق الخاص لأحد الأفراد أو لإحدى العائلات، فإن تحالفاً كثير العدد بشكل كاف لأدنى الفرديات الاجتماعية سيتغلب عليها بسهولة: بحيث أن أوسع ثروة خاصة على سبيل المثال لن يسعها ، وفق أي اعتبار، تحمل منافسة حقيقية مع القدرة المالية لأمةٍ كبيرة نسبياً، والتي لا تتكون ثروتها العامة مع ذلك إلا من العديد من الإسهامات الزهيدة. لكن، على العكس من ذلك، لو تعلق الأمر بشكل خاص بقيمةٍ عقليةٍ عالية المستوى، كما بخصوص مفهوم علمي أو شعريّ كبير، فلن يكون ثمة حشد لعقول عادية، مهما افترضنا شدة اتساعه، يستطيع أن ينازل إطلاقاً شخصاً مثل **ديكارت** أو **كورني**. وسوف يكون الأمر ذاته بالتأكيد في الجانب الأخلاقي: عندما سيكون المجتمع، على سبيل المثال، بحاجةٍ لإخلاصٍ شديد، فإنه لن يستطيع التوصل لخلقه من خلال تراكم عبثي لحالات إخلاص متواضعة عديدة جداً. في الحالة الأولى كما الثانية ، لا يستطيع عدد الأفراد إذن أن يؤثر إلا على أمل أن نجد فيه أكثر الأداة الوحيدة أساساً للوظيفة المفترضة؛ بمجرد كشفها، فليس ثمة عديد يمكنه أن يوازن هيمنتها الجوهرية. بسبب هذا الامتياز الرفيع بوجه خاص، فإن القوى العقلية والأخلاقية تسعى بالضرورة أكثر فأكثر للهيمنة على العالم الاجتماعي، منذ أن سمح تقسيم مناسب للأعمال البشرية بدرجة كافية بنمّوها الخاص.

هذا هو إذن الميل الأولي لكل مجتمعٍ بشريٍّ نحو سلطةٍ عفوية. إن هذا الميل الحتمي متفق، في طبيعتنا الفردية، مع منظومة مطابقة من النوازع الخاصة، بعضها نحو القيادة، وبعضها الآخر نحو الخضوع. في الجانب الأول بداية، لا يجب أبداً، دون شك، أن ننظر إلى الميل العاميّ جداً للقيادة وكأنه علامةٌ لموهبةٍ حقيقيةٍ للحكم، والتي يجب أن تكون نادرةً للغاية، بسبب التفوق الكبير الذي تتطلبه. وهكذا، على سبيل المثال، فإن النساء، المُغرمات جداً بالسيطرة بشكل عام ، هنّ في العادة غير مناسباتٍ نهائياً لأية سلطةٍ، وحتى الأسرية، سواء بموجب عقلٍ أقل تطوراً، أم أيضاً بسبب التأثرية المتقلبة لطبيعة غير مكتملة. وفي عددٍ كبيرٍ من المناسبات الأخرى، يمكن أن نلاحظ أيضاً ميل الإنسان ليظن نفسه بشكل خاصٍ بأنه مكرس إلى المهام التي لا تناسبه كثيراً، حسب الوهم الخفي الذي يجعلنا نعتبر في كثير من الأحيان الرغبة الجامحة علامةً لموهبة حقيقية. أيّاً يكن الأمر، دون أن

يشير الميل للقيادة، بذاته، إلى أية أهلية للسلطة، يجب مع ذلك الاعتراف أنه ضروري لممارستها، سواء لكي يوحي، لمجمل المجتمع، بثقةٍ متعارضة مع ترددنا الخاص، أم لتسمح، لمنظومة مؤهلاتنا السياسية الشخصيّة، أن تطور كل القدرة المناسبة، من أجل التغلب على المقاومات الحتمية التي لابد أن تظهرها الحالات حتى تلك الأكثر إيجابية: الأمر الذي يجعل، عند أي تنظيم موفق، من الزهو الصبياني للرجل العامي، ميزة حقيقيةٍ وهامةٍ. مع طبع غالب كهذا، يجب أن يتوافق، ويتوافق، في الواقع، عند معظم الناس، ميل مُعاكسٌ للخضوع، واضح بدرجة كافية في الطبيعة المعقدة للغاية للبنية البشرية. لو كان الناس غير قابلين تلقائياً للانضباط بالقدر الذي غالباً ما نفترضه اليوم، فلن يكون بوسعنا إطلاقاً فهم كيف يمكن أن يكونوا حقاً منضبطين دائماً. من المؤكد، على العكس من ذلك، أننا جميعاً ميّالون إلى حدٍ ما إلى أن نحترم بشكل غير إراديٍ لدى أمثالنا، أي تفوّقٍ مهما يكن، وبشكل خاصٍ التفوق الفكري أو الأخلاقي، حتى بمعزل عن كل رغبةٍ شخصيةٍ برؤيته يُمَارس لفائدتنا: وغريزة الخضوع هذه، ليست في الحقيقية، مبذولة بسخاء غالباً إلا في المظاهر الكاذبة. مهما يكن مضطرباً حالياً، نتيجة فوضانا الروحية، التعطش العام للقيادة، فليس ثمة شخص، دون شك، من خلال تقصٍ سريٍ ودقيقٍ، لم يشعر غالباً، بعمق تقريباً، كم هو جميلٌ أن نمتثل، عندما نتمكن من تحقيق السعادة، المستحيلة تقريباً في أيامنا، بأن نكون مُحرَرين بشكل مناسب، من قبل قادة حكماء وجديرين، من مسؤولية قيادة سلوكنا العام الثقيلة: إن إحساساً كهذا يمكن أن يشعر به بشكل خاصٍ هؤلاء الذين قد يكونون الأكثر ملائمةً لأن يتولوا القيادة بشكل أفضل. في أعنف لحظات الانتفاضات السياسية، عندما تبدو البنية الاجتماعية مُهددةً آنياً بانحلالٍ وشيك، تتقدم غريزة الجماهير الشعبية لتظهر تلقائيّاً، بطريقة جديدةٍ غير قابلة للاعتراض، هذا الميل الاجتماعي الذي لا يُردّ، والذي، حتى عند انجاز عمليات الهدم الأكثر ثوريةً، يوحي لها طوعا بخضوع صارم تجاه القيادات الفكرية والأخلاقية فتتبع تلقائيّاً توجهها، وحتى إنها غالباً ما تلتمس فوراً سيطرتها الوقتية، مستشعرة، فوق كلّ ذلك، بالحاجة الملحّة لسلطةٍ مهيمنة. هكذا، تبدو التلقائية الجوهرية لمختلف الميول الفردية بشكل أساسيٍ بحالة انسجام مع المسار الحتمي لمجمل العلاقات

الاجتماعية من أجل إثبات أن التبعية السياسية هي، في العموم، حتميةٌ كما هي ضروريةٌ؛ وهو ما يكمل المشروع الأولي لعلم السكون الاجتماعي بحصر المعنى.

التركيز والتجريد، المفرطان قليلاً، للتصورات الأساس المشار إليها في الأجزاء الثلاثة لهذا الفصل، ربما سيعرقلان بداية تقييمها الصحيح والمباشر: لكن الاستخدام المستمر، وإن كان ضمنياً في أكثر الأحيان، الذي سوف يتم في باقي هذا المجلد، سوف يبدد، كما آمل، وبشكل كاف هذا الشك الأوليّ، شريطة أن نعتاد، بشكل معاكسٍ لعاداتنا، إعطاء التصورات السياسية أخيراً نوعاً من الجهد الفكري الذي تتطلبه. في هذه المستويات الثلاثة المتعاقبة لأفكار علم السكون، بدت الحياة الفردية بشكل خاصٍ متميزةً بالرجحان الحتمي والمباشر للغرائز الشخصية، وتميزت الحياة الأسرية بنمو متواصل للغرائز المتعاطفة، والحياة الاجتماعية بالنمو الخاص للتأثيرات الفكرية؛ وقد كان كل مستوى من هذه المستويات الأساس الثلاثة للوجود الإنساني مُخصصاً من جهة أخرى لإعداد المستوى الذي يليه من خلال المسار التلقائي لتعاقبها الثابت. يقدم هذا الترابط العلمي، بحد ذاته، تلك الميزة العملية القيِّمة، أي تهيئة، اعتباراً من هذا الوقت، التناسق العقلي للأخلاق الكليّة، الشخصية في البداية، والمنزلية بعد ذلك، وأخيراً الاجتماعية؛ فالأولى من خلال إخضاعها الحفظ الجوهري للفرد لنظام حكيمٍ، بينما الثانية من خلال سعيها لتغليب، قدر الإمكان، التعاطف على الأنانية، والأخيرة من خلال التوجيه المتزايد لمجمل نوازعنا المختلفة حسب التوجيهات الواضحة لعقلٍ متطورٍ بشكل مناسب، منهمك دائماً بالتفكير المباشر في البنية العامة، بحيث يعمل عادةً على إشراك كل ملَكات طبيعتنا أياً تكن في الغاية المشتركة، حسب القوانين الخاصة بها.

بعد هذه الإشارة الأولية للنظريات الأساس لعلم الاجتماع السكوني، يجب علينا الآن أن نباشر، في كل ما تبقى من عملنا، الدراسة الموجزة، لكن المباشرة والمتواصلة لعلم الديناميك الاجتماعي، مكرسين بداية الدرس القادم إلى تقييمٍ جوهريٍ أولي للتطور البشري، منظوراً إليه في مجموعه الكليّ، طبقاً للروح العامة للفلسفة السياسية الجديدة، الموصوفة بشكل كاف من خلال الفصل ما قبل الأخير.

الدرس الواحد والخمسون

القوانين الأساس لعلم الاجتماع الحركي، أو النظرية العامة لتقدم البشرية الطبيعي

لكي نقيّم بصورة أفضل القوانين الأساس للتقدم الاجتماعي، ينبغي أن نُستبق الآن عرضها المباشر بشرح أولي موجز عن الاتجاه الحتمي لهذا التطور الكبير، وكذلك عن سرعته المناسبة، والتبعية الطبيعية لمختلف عناصره الأساس؛ وهذا ما ينتج تلقائياً عن مختلف المفاهيم المُثبتة مسبقاً منذ بداية هذا المجلد. والحال، عند تأمل المجموع الكلي للتطور البشري، من وجهة النظر العلمية المتقدمة جداً، نُدفع بداية إلى تصوره، بشكل عام، وكأنه قائمٌ في الأساس على إبراز الخصائص المميزة للبشرية أكثر فأكثر، بالمقارنة مع تلك المميزة للحيوانية، وبشكل خاصٍ بالنسبة للخصائص المشتَرَكةٌ مع كل المملكة العضوية، مع أن هذه الخصائص تستمر بالضرورة في تشكيل القاعدة الأولية للوجود البشري دائماً، تماماً كما أية حياة حيوانية أخرى. وفق هذا المعنى الفلسفي يجب أن تُقيّم بلا تحفظ الحضارة الأرفع، في الواقع، بأنها مطابقة تماماً للطبيعة، بما أنها لا تشكل في الحقيقة إلا مظهراً أكثر وضوحاً لخصائص جنسنا البشري الأساس، التي لم يكن بإمكانها، وقد أخفاها في الأصل خمول حتميّ، أن تبرز بما يكفي إلا في درجة عالية من الحياة الاجتماعية، التي لن تكون الغاية الحصرية لتلك الصفات موضوع نزاع بالنسبة لها. يشارك النظام الكامل للفلسفة البيولوجية، تماماً كما قمتُ بشرح ذلك في المجلد السابق، في إثبات أنه، في مجمل المراتب الحيوانية، تتحدد بشكل خاصٍ المرتبة الجوهرية الخاصة بكل عرقٍ من خلال الرجحان العام الواضح أكثر فأكثر للحياة البهيمية على الحياة العضوية، كلما اقتربنا أكثر من البنية البشرية. من جانب فلسفي كهذا، لا يشكل تطورنا الاجتماعي في الحقيقة إذن إلا الحد الأقصى للغاية لتقدم عام، مستمر دون انقطاعٍ ضمن كل المملكة الحيّة، منذ

أبسط النباتات و أدقّ الحيوانات، مروراً بشكل متتالٍ إلى آخر الحيوانات الزوجية، صعوداً بعد ذلك حتى الطيور والثدييات، وعند هذه الأخيرة، نصعد بشكل تدريجي نحو الضواري والقرود: الرجحان الحتمي للوظائف العضوية البحت يصبح في كل مكان أقل وضوحاً، وينحو تطور الوظائف الحيوانية بحصر المعنى، وخاصةً تطور الوظائف العقلية والأخلاقية، على العكس من ذلك، وبشكل متزايد نحو هيمنة حيويّة، والتي مع ذلك قد لا تتحقق تماماً، حتى مع أعلى اكتمال للطبيعة البشرية. يحدد هذا التقييم المقارن الضروري أساساً المفهومَ العلمي الأول الذي يجب أن نكوّنه عن مجمل التقدم البشري، المربوط على هذا النحو بالسلسلة العامة للاكتمال الحيواني، الذي يحقق الدرجة الأرفع. يبرهن التحليل العام لتقدمنا الاجتماعي، في الواقع، بوضوحٍ لا يقبل الرد، أنه وبالرغم من الثبات الضروري لمختلف الميول الأساس لطبيعتنا، فإن الأكثر رفعةً من بينها تكون في حالة مستمرة من التطور النسبي، والتي تعمل أكثر فأكثر لجعلها بدورها قوة راجحة في الوجود البشري، مع أن مثل هذا العكس للبنية الأولية، لن يسعه ولا حتى يجب أن يحصل بصورة تامة إطلاقاً. هكذا تبدو الآن، حسب الفصل السابق، الصفة الأساس لبنيتنا الاجتماعية، عندما نكتفي بالنظر إليها أولاً في حالتها السكونية البحت، بغض النظر عن حركتها الحتمية. لكن يجب أن تكون هذه الصفة بالطبع موضحة أكثر في الدراسة المباشرة لتغيراتها المتواصلة، كما يثبت ذلك بسهولةٍ تقييمٌ أوليٌّ عام لتتابعها التدريجي.

بتطويرها، إلى درجةٍ واسعةٍ ومتناميةٍ دائماً، تأثير الإنسان على العالم الخارجي، فإن الحضارة تبدو وكأن عليها أن تركّز انتباهنا أكثر فأكثر نحو هموم وجودنا الماديّ فقط، والذي يشكل الحفاظ عليه وتحسينه، في الظاهر، الهدف الأساس لمعظم مشاغلنا الاجتماعية. لكن فحصاً أكثر عمقاً يُظهر، على العكس من ذلك، أن هذا التطور يميل باستمرار لتغليب الخصائص الأكثر بروزاً للطبيعة البشرية، سواء من خلال حالة الضمان التي يوحي بها بالضرورة بالنسبة للحاجات المادية، والتي يصبح التفكير فيها بالتالي أقل فأقل إشغالاً، سواء من خلال التحريض المباشر والمستمر الذي يرسّخه بالضرورة على الوظائف العقلية وحتى على المشاعر الاجتماعية، والتي يكون نموها المضاعف التدريجي ضرورياً

بالتأكيد بالنسبة له. في طفولتنا الاجتماعية، تكون الغرائز المتعلقة بالبقاء المادي مهيمنة للغاية، لدرجة أن الغريزة الجنسية نفسها، بالرغم من طاقتها الحيوانية البدائية، كانت محكومة بداية بذلك بشكل أساسي [37]: إن المشاعر الأسرية، تكون حينذاك، دون أدنى شك، أقل وضوحاً بكثير، وتبقى المشاعر الاجتماعية مُحصورةً بجزءٍ غير محسوس من البشرية، يصبح كل شيءٍ خارجه غريباً وحتى معادياً؛ تبقى مختلف الانفعالات المبغضة بالتأكيد، بعد الشهوات الجسدية، المحرك الأساس المألوف للوجود الإنساني. من مختلف هذه الجوانب، من المؤكد أن النمو المستمر للحضارة يطوّر بالضرورة أكثر فأكثر نوازعنا الأكثر نُبلاً وعواطفنا الأكثر شهامةً، الأسس الوحيدة الممكنة لتجمعاتنا البشرية، والتي يجب أن تلقى فيها تلقائيّاً تربية خاصة أكثر فأكثر. بالنسبة للملكات العقلية، فإن الغفلة المعتادة التي تميز، وسط الحاجات المهيمنة أكثر، الحياة البدائية، تُؤكد بوضوحٍ ضعف التأثير الحقيقي الذي يمارسه حينئذ العقل على السلوك العام للإنسان: هذه الملكات لا تزال من جهةٍ أخرى خاملةً بشكل أساسي فيها، أو على الأقل لا يوجد أي نشاطٍ واضحٍ إلا لدى الملكات الأدنى من بينها، تلك المتعلقة مباشرةً بالأحاسيس الخارجية؛ بينما تبقى ملكات التجريد والتركيب خاملةً بشكل كاملٍ تقريباً، ما عدا بعض الاندفاعات الاستثنائية القصيرة؛ والفضول البدائي الذي يوحي به بشكل غير إراديّ منظر الطبيعة يكتفي عندئذ تماماً، بأدنى أشكال التفسير اللاهوتي البدائية؛ أخيراً، التسالي، المتميزة بشكل رئيسيٍّ بنشاطٍ عضليٍّ عنيفٍ، المرتفعة لتصل كحد أعلى إلى مجرد إظهار مهارةٍ بدنيةٍ خالصة، تكون، عادة موجودةً فيها، وغير ملائمة لتطور العقل كما لتطور الألفة الاجتماعية. في كل هذه الجوانب، التفوق المتزايد دائماً للحضارة لا يزال بالتأكيد متعذر رده إلا من الجانب الأخلاقي، بحيث لم يعد يقتضي من الآن فصاعداً أيَّ برهانٍ شكليٍّ. من أي جانب

(37) نهمٌ مُفرطٌ، ورغبةٌ جامحةٌ لمختلف المُحرضات الجسدية، سيظهران دائماً في الحياة البدائية عندما لا يفرض الفقر الذي يجب أن تولده غالباً هذه الحياة زهداً لا إرادياً، غالباً ما خدع. والأمر عينه، في الواقع، بالرغم من حالة العريّ، بخصوص الحماسة للزينة، المشار إليها حينها بشكل خاصٍ بعمليات وشمٍ مُعقدة إلى حدٍ ما: فتلك الحماسة تبدو فيها أكثر وضوحاً في العادة مما هي لدى الناس الأكثر تحضراً.

درسنا الوجود المقارن للإنسان في مختلف العصور المتعاقبة للمجتمع، سنجد إذن باستمرار أن النتيجة العامة لتطورنا الجوهري لا ترتكز فقط على تحسين الشرط المادي للإنسان، عبر التوسع المستمر لتأثيره على العالم الخارجي؛ لكن أيضاً وبشكل خاصٍ على تطوير ملكاتنا الأكثر بروزاً، من خلال ممارسةٍ غالبة أكثر فأكثر، سواء بتقليصنا دون توقفٍ سطوة شهواتنا الجسدية [38]، وبتحريضنا أكثر مختلف الغرائز الاجتماعية، سواء من خلال تحريض مستمرٍ لنمو الوظائف العقلية، حتى الأكثر سمواً منها ، وعبر مضاعفة التأثير الاعتيادي للعقل على سلوك الإنسان تلقائياً. بهذا المعنى، يعيد التطور الفردي من جديد تحت أنظارنا حتماً، في تتابعٍ أسرع وأكثر شيوعاً، والذي يكون مجموعه حينذاك أكثر قابليةً للتقييم، بالرغم من عدم وضوحه، إنتاج الأطوار الرئيسة للتطور الاجتماعي. لذلك فإن الغاية المشتركة بشكل أساسي للشأن الأول والثاني إخضاع الإشباع العادي للغرائز الشخصية، قدر المستطاع، للممارسة المألوفة للغرائز الاجتماعية، وفي الوقت عينه، إخضاع مختلف أهواءنا أياً تكن إلى القواعد المفروضة من فكر يهيمن أكثر فأكثر، في سبيل مماثلة الفرد أكثر مع النوع. من وجهة النظر التشريحية، قد نستطيع بوضوح أن نوصّف مثل هذا الاتجاه، من خلال جعله بوجه خاص يقوم عبر الممارسة بتشجيع هيمنة ملحوظة أكثر فأكثر لدى مختلف أعضاء الجهاز الدماغي، كلما ابتعدوا أكثر عن المنطقة الفقارية ليقتربوا من المنطقة الجبهية. ذلك هو على الأقل النموذج المثالي الذي يميز تحقيقه الأكثر فأكثر اكتمالاً بالضرورة المسار التلقائي للتطور البشري، سواء داخل الفرد، أم، في درجةٍ أعلى، داخل النوع ذاته، بالرغم من أن جهودنا أيّاً تكن لم تتمكن أبداً من قيادتنا فعليّاً

(38) قد لا يسع الطبيعة البشرية أبداً، دون شك، أن تتوصل فعلياً إلى هذا التفنن في الرقة، الذي ربما حلمت به بعض المخيّلات المُتحمّسة أو المرضية بالأحرى، بأن تمدّ، إذا صحّ القول، إلى الحاجات الإفراز العادية هذا الشعور بالخجل الذي، منذ بداية الحضارة، يرافق بشكل متزايدٍ تلبية مختلف حاجات الإفراغ . يظل من المحقق مع ذلك أن الحفاظ المستمر على وجودنا الماديّ يحظى بأهميةً أقل فأقل تميزاً في النمو التدريجي للتطور البشري، ويشغل بشكل متناقصٍ أفكارنا في مجمل الحياة الحقيقية. باختصارٍ، تميل مختلف الاعتبارات الشخصية الخالصة أكثر فأكثر إلى الزوال ، في كل الجوانب، أمام الاعتبارات الاجتماعية المباشرة.

حتى هذا الحد الأساس. يسمح مفهومٌ مثل هذا بسهولةٍ بالتمييز، بشكل عام، بين حصص الطبيعة والفن على التوالي في تطورنا المستمر، الذي يجب أن يُعتبر طبيعيّاً تماماً، من خلال سعيه لترجيح الصفات الأساس للبشرية مقارنة بالحيوانية، من خلال تأسيسه سيادة الملكات المُخصصة بداهة لتوجيه كل الملكات الأخرى؛ لكنها، في الوقت ذاته، تظهر وكأنها مصطنعةٌ بقدر كبيرٍ بما أنها يجب أن تقوم على الحصول، من خلال ممارسةٍ مناسبةٍ لمختلف ملكاتنا، على هيمنةٍ أكثر وضوحاً بالنسبة لكل واحدةٍ منها لاسيما وأنها تكون أقل قوةً في البداية : من هنا ينتج مباشرةً التفسير العلمي لهذا الصراع الأزلي والضروري بين إنسانيتنا وحيوانيتنا ، المعترف به دائماً منذ بدء الحضارة، من قبل كل المستكشفين الحقيقيين للإنسان، والمُكرَّس تحت كثيرٍ من الأشكال المختلفة قبل أن تستطيع الفلسفة الوضعية أن تُثبّت هويته الحقيقية.

ولأنه تمّ بذلك تحديد الاتجاه الحتمي لمجمل التطور البشري الكليّ بشكل كاف من خلال هذا التقييم الأوليّ، فقد بات علينا الآن أن ننظر إلى هذا التطور بالنسبة إلى سرعته الجوهرية والمشتركة، بغض النظر عن الفروق أياً تكن التي يمكن أن تنتج، سواء بسبب المناخ، أم حتى بسبب العِرق، أو بسبب جميع الأسباب الأخرى المُعدِّلة ، التي قمتُ فيما سبق بإثبات أنه كان يجب على تأثيرها الفعلي أن يكون، قدر الإمكان، مُستبعداً بشكل منهجيٍّ في المشروع العقليّ الأول للدينامية الاجتماعية. والحال، من الواضح بداية وقد اقتصرنا في هذا الجانب، على الأسباب العامة وحدها، أن هذه السرعة كان يجب تحديدها في الأساس تبعاً للتأثير المركب للشروط الطبيعية الأساس، المتعلقة من جهةٍ ببنية الكائن البشري، ومن جهةٍ أخرى بالوسط الذي يتطور فيه. لكن ثبات هذه الشروط الأساس المختلفة ذاته، واستحالة إيقاف أو تضييق سلطتها، لا يسمحان بتاتاً بقياس أهميتها الخاصة بدقةٍ ، بالرغم من أنه لن يكون بإمكاننا إطلاقاً الشكَ بأنه لم يكن بالضرورة لتطورنا الطبيعي أن يُسرّع أو يُؤخّر بفعل أي تغيّر مناسب أو معاكس يمكن افتراض حصوله في مختلف هذه التأثيرات الأساس، سواء كانت عضوية، أو غير عضوية؛ كأن نتخيل، على سبيل المثال، أن جهازنا الدماغي قد عرض حالة نقص تشريحي أقل للمنطقة الجبهية، أو أن كوكبنا أصبح أكبر أو قابلاً للسكنى

بشكل أفضل، الخ... لن يسع التحليل الاجتماعي إذن ، من خلال طبيعته، أن يبلغ بشكل مناسب، في هذا الصدد، إلا الشروط العامة الثانوية ببساطة، بمقتضى تغييراتٍ لا يُستهان بها والتي يجب أن تكون مؤهلة لها تلقائيّاً.

من بين هذه القوى الثانوية لكنها المستمرة، والتي تشارك في تحديد السرعة الطبيعية للتطور البشري، نستطيع أن نشير أولاً، حسب **جورج لوروا**، إلى التأثير الدائم **للضجر**، المبالغُ فيه بقوة من جهةٍ أخرى، وحتى المقدّر بشكل معيب من قبل هذا الفيلسوف البارع. تماماً كأي حيوانٍ آخر، لن يسع الإنسان أن يكون سعيداً دون نشاطٍ كاملٍ بما يكفي لمختلف ملكاته أياً تكن، حسب درجةٍ من القوة ومن الدوام متناسبةٍ بحكمةٍ مع النشاط الأصلي لكلٍ منها: أيّاً يكن وضعه الفعليّ، فهو يسعى دون انقطاعٍ، قدر الإمكان، لتلبية هذا الشرط الضروري للسعادة. إن الصعوبة الأكثر وضوحاً التي يجب أن يشعر بها عند تحقيق تطور متسق مع التفوق الخاص لطبيعته، تجعله بالضرورة أكثر عرضةً من باقي الحيوانات لهذه الحالة الواضحة من الخمول المضني، الذي يدل في ذات الوقت على الوجود الحقيقي للملكات، وعلى نشاطها غير الكافي، والذي قد يصبح أيضاً غير متوافق، ، في الواقع، سواء مع وهن جذريٍ، قد لا ينتج عنه أي ميل ملحّ، أو مع قوة مثاليةٍ، مؤهلة تلقائياً لممارسة لا تعرف التعب. ميل كهذا، عقلي وأخلاقي في الوقت ذاته، والذي نراه كل يوم يحرض بكثير من الجهود كل الطبائع الموهوبة شيئاً من الطاقة، تعين عليه دون شك، المساهمة بقوة، عند طفولة البشرية، في تسريع تطورنا التلقائي، من خلال الاضطراب القلق الذي يوحي به، سواء من أجل البحث الحثيث عن مصادرَ جديدةٍ للانفعالات، أو من أجل تطور أكثر قوةً لنشاطنا الخاص المباشر. مع ذلك، لم يستطع هذا التأثير الثانوي أن يصبح واضحاً جداً إلا في حالة اجتماعية متقدمةٍ بما يكفي كي تعمل بشكل مناسب على تحسس الحاجة، الضعيفة جداً في البداية، لأن تمارس بدورها القدرات الأكثر بروزاً لطبيعتنا، والتي تكون بالضرورة الأقل نشاطا فيها. تقتضي القدرات الأكثر وضوحاً، أي الأقل سموّاً، ممارسة مناسبة للغاية، بحيث قد لا يكون بإمكانها كثيراً، في الحالة العادية، أن تسبب ضجراً حقيقياً، قادراً على أن ينتج رد فعل ذهنياً ناجحاً: المتوحشون وكذلك الأطفال لا يشعرون بالضجر إطلاقاً في العادة، طالما ظل نشاطهم الجسدي، الوحيد

الهام حينذاك، دون عرقلةً أبداً؛ إذ يمنعهم نومٌ سهلٌ وطويل بشكل أساسي، على طريقة الحيوانات، من معاناة الشعور بخمولهم العقلي. وهكذا، بتقديمه الضجر بوصفه الدافع الأساس الأصلي لتطورنا الاجتماعي، فإن لوروا خلط بشكل غير عقلاني بين عرَض وأصل، إضافةً إلى الخطأ الفادح الذي جعله ينسب إلى الإنسان بشكل حصريّ جداً خاصيةً كهذه. لكن بالرغم من هذا التقدير الخاطئ، كان من الضروري مع ذلك أن نشير هنا بشكل موجز إلى المشاركة الرفيعة الضرورية لهذا التأثير العام من أجل مضاعفة السرعة الخاصة لتطورنا الاجتماعي تلقائياً، المحكوم مسبقاً بمجمل الأسباب الجوهرية.

يجب عليّ أن أشير، ثانياً، إلى المدة العادية للحياة البشرية بوصفها تؤثر ربما بشكل أشد عمقاً على هذه السرعة من أي عنصر آخر ذي قيمة. في المبدأ، يجب ألا نخفي عن أنفسنا أن تقدمنا الاجتماعي يرتكز بشكل أساس على الموت، أي أن الخطوات المتتابعة للبشرية تفترض بالضرورة التجدد المستمر، السريع بما فيه الكفاية، لعناصر الحركة العامة، التي عادة ما تكون غير محسوسةٍ تقريباً في مسار كل حياةٍ فرديةٍ، والتي لا تصبح واضحةً حقاً إلا ونحن ننتقل من جيلٍ إلى الجيل التالي. تتحمل البنية الاجتماعية، في هذا الصدد، وبطريقة ليست أقل سطوة، الشرط الجوهري ذاته الذي يتحمله الجسم البشري، حيث، يتعين بعد وقت محدد، على مختلف الأجزاء المُكَوِّنة له، المتحولة بشكل محتم، نتيجة حتى لظواهرَ حيوية، غير مناسبة بالأساس للمشاركة أكثر في تركيبه، أن تُستبدل بشكل تدريجيٍ بعناصر جديدةٍ. من أجل أن نقيم بشكل مناسب حاجةً اجتماعية مثل هذه، قد يكون من غير الضروري اللجوء إلى الافتراض الخيالي لمدة غير محدودة للحياة البشرية، والذي سينتج عنه بالتأكيد التعطيل شبه الكليّ والمباشر جداً للحركة المتدرجة. دون الذهاب حتى إلى هذا الحد الأقصى، فقد يكون كافياً، على سبيل المثال، أن نتخيل أن المدة الفعلية كانت مُضاعفةً عشر مرات فقط، ومدركين من جهةٍ أخرى، أن مختلف أزمنتها الطبيعية تحافظ على نفس النسب الخاصة بها. لو لم يكن قد تغير شيءٌ، مع ذلك، في التركيب الأساس للدماغ البشري، فإن احتمالاً مثل هذا، كما يبدو لي، كان سيسبّب تباطؤاً محتوماً، بالرغم من استحالة قياسه، في تطورنا الاجتماعي. لأن الصراع الحتمي والدائم، الذي يقوم بشكل

طبيعيٍ بين غريزة البقاء الاجتماعي، الصفة المألوفة للشيخوخة، وغريزة التجديد، الصفة المألوفة للشباب، قد يتحوّل منذ ذلك الحين بشكل كبيرٍ لصالح العنصر الأول لهذا التضاد الحتمي. بسبب النقص الشديد في طبيعتنا الأخلاقية، وخاصةً العقلية أيضا، فإن أولئك ذاتهم الذين ساهموا بأقصى قوة، في عنفوان رجولتهم، في النجاحات العامة للفكر البشري وللمجتمع، قد لن يسعهم بعد ذلك المحافظة لوقت طويل على تفوقهم المشروع دون أن يصبحوا لاإراديا إلى حد ما معادين إلى حد ما لبعض التطورات اللاحقة، التي سيكونون قد كفّوا عن إمكانية المشاركة فيها كما ينبغي. لكن، إذا كان لا يسعنا الشكّ من جهة، بأن مدة ممتدةٌ للغاية من الحياة البشرية لن تميل بالضرورة إلى تأخير تطورنا الاجتماعي، فليس أقل تأكيداً، من جانب آخر، أن وجوداً وقتيّاً للغاية، قد يصبح، لأسباب أخرى، عقبةً ليست أقل أهمية للتطور العام، عندما نسند، على العكس من ذلك، قوة مبالغاً بها إلى غريزة التجديد. المقاومة الحتمية التي تواجهها بها بشكل تلقائيٍ غريزة الشيخوخة الحافظة العنيدة، تستطيع وحدها، في الواقع، أن تُرغم بدرجة كافية روح التحسين على أن تخضع بشكل مناسب جهودها الحالية إلى مجموع النتائج السابقة. دون هذا الكابح الجوهري، قد تصبح طبيعتنا الضعيفة مهيئةً جداً بالتأكيد لأن تكتفي في غالب الأحيان بالمحاولات المرسومة والملاحظات غير المكتملة التي لن تتيح أي تطورٍ عميق ومستمر: لشدة وضوح حقيقة ابتعادنا التلقائي بخصوص المتابعة المضنية للأعمال التي يتطلبها بالضرورة كل نضجٍ مناسب لمشاريعنا أيّاً تكن. والحال، من الواضح أنها ستكون على هذا النحو التتمة الحتمية لأي تقليصٍ ملحوظ في الفترة الفعلية للحياة البشرية، إذا، افترضنا، على سبيل المثال، تقلصها إلى ربع، أو حتى لمجرد نصف، قيمتها الحالية. سيكون تطورنا الاجتماعي إذن، بطبيعته، متناقضاً أيضاً، وإن كان تبعاً لدوافع معاكسةٍ، مع تجديد بطيء جداً أو سريعٍ جداً لمختلف الأجيال البشرية؛ إلا أن نفترض، مع تغيير مناسب في جهازنا العقلي، تعويضاً خياليّاً، مطابقاً منذ ذلك الحين لحالةٍ غير محددةٍ بحيث أن يسع الافتراضات العلمية التوقف عندها بشكل مفيد. مع ذلك، سيجهد الأنصار غير العقلانيين للعلل النهائية دون جدوى لتطبيق مثل هذا التفكير على تبريرهم الفلسفي لتفاؤلهم العبثي. لأنه إذا كان النظام الحقيقي، على هذا الصعيد، كما على أي صعيد آخر، مُطابقاً حتماً

إلى حد ما لمسار الظواهر الفعلي، فثمة بعد كبير لسوء الحظ، في هذا الجانب، وكذلك بشكل أكثر تأكيداً من أي جانبٍ آخر، عن أن يكون الميل الحقيقي للبنية الطبيعية مناسباً لتوجهها الأساس بحيث يكون من السهل إدراك ذلك. لا يمكن الشك أبداً بأن قصر الحياة البشرية المفرط لا يشكل، على العكس من ذلك، أحد أهم الأسباب الثانوية لبطء تطورنا الاجتماعي، وإن كان هذا البطء يرتبط بشكل خاصٍ بالنقصان المفرط لبنيتنا : وأن أي انسجام كبير آخر لن يكون بالتأكيد عرضةً للتشويه حقاً، إذا ما صارت فترة حياتنا، المحصورةً دائماً بين الحدود الحتمية التي قمت تواً بالإشارة إليها، ضعفين أو حتى ثلاثة أضعافٍ، بالرغم من التبرير التعسفي للمدافعين العبثيين عن السلطة الإلهية. السرعة المفرطة لوجود فردي، حيث يمكن لثلاثين عاماً بالكاد، وسط العديد من العقبات الجسدية والمعنوية، أن تُستخدم كلياً بعكس الاستعداد للحياة أو للموت، تقيم بالطبع ، في كل نوعٍ، توازناً غير كاف بين ما يمكن للمرء أن يتصوره بشكل مناسب وما يستطيع أن يحققه فعلياً. لقد شعر كل أولئك الذين انقطعوا بشكل خاص للتطوير المباشر للعقل البشري، بمرارة شديدةٍ، دون أدنى شك، كم يفتقدون بشكل أساسيٍ للوقت، حتى لو استخدم بأقصى درجة من الحكمة، لتحقيق أفضل تصوراتهم الأشد رسوخاً، التي لم يتمكنوا غالباً إلا من تحقيق الجزء اليسير منها. سيكون من العبث أن ننظر، حسب تقييمٍ سطحيٍ، إلى التجديد الأسرع للمعاونين المتعاقبين بأنه تعوّيض كاف للجنس البشري عن الفترة القصيرة جداً للنشاط الفردي. على الرغم من الأهمية الواضحة لهذا التعويض الضروري، فإنه بالتأكيد، ومن خلال طبيعته، ناقصٌ بشدةٍ، سواء بواقع ضياع الوقت الذي يتطلبه إعداد كل خليفة، أم بشكل خاصٍ بكون هذا التعاقب الطبيعي ناقصا بالضرورة دائماً، نتيجة استحالة أخذه موقعه مباشرةً في وجهة النظر المناسبة وفي الاتجاه الدقيق للأعمال السابقة، استحالةٌ واضحة لاسيما وأن للمساعدين الجدد ذاتهم المزيد من الأهمية الحقيقيةٌ. لا يمكن لتواصل الجهود المتعاقبة أن يقوم تماماً، بين مختلف الأفراد، إلا بخصوص عملياتٍ بسيطةٍ للغاية، وتقريباً ماديّةٍ بشكل كاملٍ، حيث يمكن لمختلف القوى البشرية أن تُضاف إليه بسهولة : فقد لا يسعه أن يكون أبداً مُنظّماً بطريقة مُرضيةٍ حقاً بالنسبة للأعمال الأكثر صعوبةً والأبرز، حيث لا شيء

سيكون بوسعه أن يحل محل التأثير الهام لوحدةٍ دائمةٍ؛ ليست القوى العقلية والأخلاقية أكثر قابلية للتقسيم أو للإضافة بين ورثةٍ منها بين مُعاصرين؛ و أيّاً يكن ما يمكن أن يعتقده المدافعون المنهجيون عن التشتت غير المحدود للجهود الفردية، فإن تركيزاً ما يكون ضرورياً دائماً من أجل إنجاز التطورات البشرية.

ينبغي أن نذكر بإيجازٍ أخيراً، من بين الأسباب العامة، التي تغيّر السرعة الأساس لتطورنا الاجتماعي، التزايد الطبيعي للسكان، الذي يساهم بشكل خاصٍ في التسارع المستمر لهذه الحركة الكبرى. لقد تم النظر دائماً إلى هذا التزايد كالعَرَض الأقل لبساً للتحسن التدريجي للشرط الإنساني؛ ولا شيء قد يكون دون شكٍ أكثر تأكيداً عندما ننظر إلى هذا الازدياد في مجموع جنسنا البشري، أو على الأقل بين كافة الأمم المتضامنة حقاً إلى مستوى ما. لكن الأمر لا يتعلق هنا باعتبار كهذا، مؤكد للغاية اليوم، بالرغم من الانتقادات المبالغ بها، أو حتى الباطلة للاقتصاديين عندنا : فقد يكون ذلك من جهةٍ أخرى غريباً بالنسبة لموضوعنا الحالي. يجب عليّ فقط أن أشير الآن إلى التكاثف المضطرد لجنسنا البشري كعنصر عام أخير يساهم في تنظيم السرعة الفعلية للحركة الاجتماعية. يمكننا بداية الاعتراف بسهولةٍ أن هذا التأثير يساهم كثيراً بشكل دائم، خاصةً عند البداية، ، في تشجيع تقسيم، في مجمل العمل البشري أكثر فأكثر خصوصيةً، متناقضٍ بالضرورة مع عدد صغير جداً من المعاونين. إضافةً إلى ذلك، من خلال خاصةٍ أكثر جوهريةً وغير معروفةٍ كثيراً، مع أنها أيضاً رئيسيةٌ للغاية، يدفع تراكمٌ مثل هذا بشكل مباشر، وبطريقة قويةٍ جداً، إلى تنامي التطور الاجتماعي بشكل أسرع ، سواء من خلال دفع الأفراد إلى أن يبذلوا جهوداً جديدةً ليضمنوا من خلال وسائل أكثر تطوراً، وجوداً قد يصبح بخلاف ذلك أكثر صعوبةً بالتالي، أم أيضاً بإلزام المجتمع بالتصرف بقوة أكثر صرامةً وأفضل تنسيقاً من أجل النضال بشكل كاف ضد النمو الشديد للاختلافات الخاصة. في الموضوع الأول أم الثاني، نرى أن الأمر لا يتعلق هنا بالازدياد المطلق لعدد الأفراد، لكن بشكل خاص بمساهمتهم الفعّالة في مدة مُحددة، طبقاً للتعبير الخاص الذي اعتدتُ استخدامه، والقابل للتطبيق بقوة في المراكز السكانية الكبرى، حيث، في كل زمن، تستمر حالات التقدم الأساس للبشرية، في الواقع، في تلقي إعدادها الأولي بشكل مستمر.

من خلال خلق حاجاتٍ جديدةٍ وصعوباتٍ جديدةٍ، يطور أيضاً هذا التجمع التدريجي تلقائياً وسائل جديدةً ليس فقط بالنسبة للتقدم، بل أيضاً من أجل النظام ذاته، بإبطاله أكثر فأكثر مختلف حالات عدم المساواة الجسدية، وبمنحه، على العكس من ذلك، سلطة متنامية للقوى العقلية والأخلاقية، المحفوظة بالضرورة في ثانويتها الأوليّة عند كل شعب محدود العدد جداً. ذلك هو، بإيجاز، التأثير الحقيقي لتراكم مستمر كهذا، بغض النظر بداية عن الفترة الزمنية الفعلية لتكوينه. إذا ما نظرنا إليه الآن أيضاً بالنسبة لهذه السرعة الكبيرة نوعاً ما، فسوف يكون من السهل أن نكتشف فيه سبباً آخراً لهذا التسارع العام للحركة الاجتماعية، من خلال الخلل المباشر الذي لابد أن يعانيه بالتالي التضاد الجوهري بين غريزة البقاء وغريزة التجديد، فعلى هذه الأخيرة، بالتأكيد أن تكتسب إذن زيادةً ملحوظةً في القوة. بهذا المعنى، يجب أن يكون التأثير السوسيولوجي لزيادة سريعة في عدد السكان، بطبيعته، مماثلاً بشكل أساسيٍّ للتأثير الذي قمنا بتقييمه بالنسبة لمدة الحياة البشرية: لأنه قلما يهم كثيراً أن يقوم الازدياد الأكثر شيوعاً للأفراد على أدنى مدى عمري للبعض أو على التكاثر الأسرع للآخرين. لا يبدو أيّ درس جديد ضرورياً إذن هنا من أجل توصيف الميل الطبيعي لدى هذا التقلص التدريجي في فترة تضاعف عدد السكان لأن يسرِّع التطور الاجتماعي أكثر، من خلال ترسيخ انطلاقةٍ جديدةٍ في روح التحسين. مع ذلك، ونحن ننهي هذه الإشارات القصيرة، يجب ألا نهمل، كما في الحالة السابقة، ملاحظة أنه إذا ما وصل هذا التراكم وهذه السرعة في وقت ما إلى تجاوز درجة محددة، فسوف يتوقفان بالضرورة عن تشجيع تسريعٍ كهذا، ويثيران، على العكس من ذلك، عقباتٍ كبيرةً تلقائياً. ربما يجري تصور الحالة الأولى بمبالغة كافية لكي تمثل حتى صعوباتٍ يصعب تجاوزها في الحفاظ المناسب للوجود البشري، من خلال بعض الخدع الذكية التي يجب أن يجدّ البعض للتملص من نتائجها؛ بينما بخصوص الحالة الثانية، يمكن، دون شك، تخيّلها متجاوزةً الحد بشكل كاف لتناقض جذري الاستقرار اللازم للمشاريع الاجتماعية، بحيث تعادل تقليصاً ملحوظاً لمدانا العمري. لكن الحركة الفعلية للسكان، والحق يُقال، ظلت إلى الآن، حتى في أفضل الحالات، بالرغم من مبالغات **مالتوس** غير العقلانية، أدنى للغاية من الحدود الطبيعية التي يجب أن تبدأ

عندها صعوباتٌ كهذه، والتي لم نستطع في الحقيقة أن نأخذ عنها تجريبيّاً أيضاً فكرةً صغيرة إلا من خلال الاضطرابات الاستثنائية والحاصلة أحياناً من خلال حالات نزوحٍ واسعةٍ جداً ومفاجئة للغاية، ونادرة الحدوث جداً من جهةٍ أخرى. سيكون على ذريتنا وحدها، في مستقبلٍ أبعد من أن يوحي اليوم بأي همٍ منطقيٍ، أن تقلق بشدةٍ من هذا الاتجاه التلقائي المضاعف، الذي سوف يجب لاحقاً على ضآلة كوكبنا، ومحدودية مجموع الموارد البشرية أياً يكن الحتمية، أن تعملا على تعليق أهميةٍ قصوى عليه، عندما سيجد جنسنا البشري نفسه، وقد وصل إلى عددٍ سكان إجمالي يقارب عشرة أضعافٍ المعدل الحالي، مركزاً في كل مكانٍ كما هو الآن في أوروبا الغربية. في تلك الفترة الحتمية، فإن التطور الأكثر اكتمالاً للطبيعة البشرية، والمعرفة الأكثر دقةً بالقوانين الحقيقية للتطور الاجتماعي سيوفران، دون شكٍ، لمقاومة ناجحة لأسباب مُدمّرة كهذه، وسائل جديدة من مختلف الأنواع، قد لن يكون بوسعنا بعدُ أن نأخذ عنها أية فكرةٍ واضحةٍ، دون أن يكون من جهةٍ أخرى من المناسب، تالياً، أن نستقصي الآن إذا ما سيكون هناك دائماً، في هذا الجانب، تعويض كليّ كاف.

في تقييم بهذه السرعة لمختلف العناصر العامة التي تشارك، من خلال تأثير قابلٍ للقياس إلى حد ما، في تغيير السرعة الأساس للتطور البشري، لا يسعني الاعتقاد أني وصّفت بشكل كاف، ولا حتى ذكرتُ بشكل مناسب، كل الأسباب الحقيقية التي تشارك في هذا التحديد المُعقد بشدة، والذي قد يتمكن بحثٌ منهجيٌ وخاصٌ في الفلسفة السياسية وحده أن يقدم تحليله وتنسيقه. لكن، ما بين التأثيرات الثانوية، باستبعادي، كما كان عليّ فعل ذلك، كل ما يخص الاضطرابات أياً تكن، وبمثابرتي فقط على الدراسة المجردة لهذا الموضوع الصعب؛ أعتقد أني تفحصت بشكل كاف الآن الأساسات من بينها، سواء من أجل الاستخدام اللاحق لمفهوم كهذا في تتمة عملنا أم حتى من أجل أن أشير مسبقاً إلى التوسع الطبيعي لعملية مشابهة لأي سبب مماثل آخر قد نرغب بعد ذلك في التفكير به. من أجل أن يتم هنا التحضير بشكل كامل للشرح المباشر للقوانين الأساس للديناميك الاجتماعي، لم يبقَ لي إذن الآن إلا أن أحدد باختصار شديد التبعية الأساس التي يجب أن تمثلها فيما بينها بشكل مستمر مختلف جوانب التطور البشري، كما أعلنت عن ذلك في بداية هذا الفصل.

بالرغم من الترابط الذي يسود دون انقطاع، حسب المبادئ المُثبتة من قبل، بين مختلف عناصر تطورنا الاجتماعي، يجب أيضاً، وسط تفاعلاتها المستمرة والمتبادلة، أن يكون أحد مستويات التقدم هذه راجحاً بشكل تلقائيٍ، بحيث يرسخ عادةً في كل الأنظمة الأخرى دافعاً ضرورياً أولياً، مع أنه يجب، بدوره، أن يستمد لاحقاً، من تطورها الخاص انطلاقة جديدة. يكفي هنا أن نميّز مباشرةً هذا العنصر المتفوق، الذي سيتعين أن يوجّه التفكير فيه مجمل عرضنا الديناميكي، دون أن نهتمَّ صراحة من جهةٍ أخرى بتبعية العناصر الأخرى الخاصة له أو فيما بينها، والتي سوف تظهر كفاية بعد ذلك من خلال التنفيذ التلقائي لعملٍ كهذا. والحالة هذه، قد لا يمكن للتحديد، وقد تقلص على هذا النحو، أن يمثل أية صعوبة جسيمة، بما أنه يكفي أن نميّز العنصر الاجتماعي الذي قد يسع تطوره، أن يكون الأفضل تصوراً بغض النظر عن تطور العناصر الأخرى، بالرغم من ترابطها الكليّ والضروريّ؛ في حين أن المفهوم، على العكس من ذلك، قد يظهر من جديد بشكل حتميٍ من خلال التفكير المباشر في تطور هذه العناصر. مع هذه الصفة الحاسمة بشكل مضاعف، لن نتردد في وضع التطور العقلي في المقام الأول، بوصفه المبدأ الغالب بالضرورة في مجمل تطور البشرية. إذا تعيّن أن تسود وجهة النظر العقلية، كما شرحت ذلك في الفصل السابق، في الدراسة السكونية البسيطة للبنية الاجتماعية بحصر المعنى، فالأولى أن يكون الأمر ذاته في الدراسة المباشرة للحركة العامة للمجتمعات البشرية. بالرغم من أن عقلنا الضعيف ربما كان، دون شك، بحاجة ضرورية للتنبيه الأولي وللتحريض المتواصل اللذين تخلقهما الشهوات، والأهواء والعواطف، فإنه بظل إدارته الضرورية تعيّن أن يحصل مجمل التطور البشري . على هذا النحو فقط، ومن خلال التأثير الواضح أكثر فأكثر للعقل على السلوك العام للإنسان وللمجتمع، فإن المسار التدريجي لجنسنا البشري تمكّن بشكل حقيقيّ أن يكتسب هذه الصفات من الانتظام الثابت والاستمرارية الدائمة التي تميّزه بقوة، عن التطور المبهم، غير المتناسق، والعقيم، للأجناس الحيوانية الأكثر رقياً، بالرغم من أن شهواتنا، وأهواءنا، وحتى مشاعرنا متوفرةٌ في الأساس لدى الكثيرين من بينها، وبقوة أعلى، على الأقل من نواح عديدة هامةٍ. إذا كان التحليل السكوني لبنيتنا الاجتماعية يظهرها مستندة في النهاية، بشكل إلزامي،

إلى منظومةٍ معينة من الآراء الأساس، فكيف سيسع التغييراتُ التدريجيةُ لنظام كهذا ألّا تمارس تأثيراً مهيمناً على التغييرات المتلاحقة التي يجب أن تقدمها الحياة المستمرة للبشرية؟ لذلك، ففي كل الأزمنة، ومنذ الانطلاقة الأولى للفكرة الفلسفية، تعرفنا دائماً، بطريقة مميّزة إلى حد ما، لكنها دائماً غير قابلة للاعتراض، على تاريخ المجتمع بوصفه محكوماً بوجه خاص بتاريخ العقل البشري. حتى إن الرأي العام قد وافق بقوة، منذ زمنٍ طويلٍ، على هذا التقييم العام، مؤسساً بشكل تلقائي، في كل اللغات الحيّة، ترادفاً مميزاً بين الألفاظ المُخصصة لتسمية، في أي نوع كان، التأثير الأساس الرئيس، وبين الكلمات المُكرَّسة للإشارة الخاصة لجهازنا المفكّر. وهكذا، تبعاً للضرورة العلمية الواضحة لتنسيق مجمل التحليل التاريخي بالنسبة لتطورٍ مهيمن، بقصد تجنب الخلط والغموض اللذين سيظهرهما حتماً كل مسارٍ آخر، سواء في العرض، أو حتى في التصور، لمنظومةٍ كهذه من التطورات المتضامنة والمتزامنة، فإنه يجب علينا بالطبع أن نختار هنا، أو بالأحرى أن نحفظ، التاريخ العام للعقل البشري، كمرشدٍ طبيعيٍ ودائم لكل دراسةٍ تاريخيةٍ للبشرية. ومن خلال تتمة للمبدأ ذاته، مفهومةٍ بدرجةٍ أقل، لكنها دقيقةٌ وضروريةٌ بالتساوي، سيتعيّن بشكل خاص، أن نتمسك، في هذا التاريخ العقلي، بالفهم المهيمن للتصورات الأكثر عموميةً والأكثر تجريداً، والتي تقتضي بخصوصية أكثر تدريب ملكاتنا الذهنية الأبرز، والتي تطابق أجهزتها الجزء الأمامي من منطقة الجبهة. إنه إذن التقييم المتعاقب للمنظومة الأساس للآراء البشرية المتعلقة بمجموع الظواهر أياً تكن، باختصار، التاريخ العام للفلسفة، مهما يكن من جهة أخرى طابعها الفعلي، لاهوتي، ميتافيزيقي، أو وضعي، هو من سيكون عليه بالضرورة أن يقود التناسق العقلي لتحليلنا التاريخي. إن أي قسم أساسيٍ آخر من التاريخ الفكري، حتى تاريخ الفنون الجميلة / بما فيها الشعر / ، بالرغم من أهميته الفائقة ، لن يستطيع، دون أخطار جسيمةٍ، أن يكون مؤهلاً اصطناعياً لهذه المهمة الضرورية: لأن ملكات التعبير، المرتبطة بقوة أشد بالملكات العاطفية، والتي تقترب أجهزتها أكثر، في الواقع، من الجزء الأوسط للدماغ بحصر المعنى، تعيّن في كل حين، أن تكون تابعةً، في البنية الواقعية للحركة الاجتماعية، لملكات الإدراك المباشر، دون أن نستثني فترات تأثيرها الحقيقي الأشد. إن العقبة العلمية

الوحيدة في خيارٍ خاصٍ كهذا، هو أن نستعد أحياناً، في سياق العمليات التاريخية، لإهمال الترابط الجوهري بين مختلف الأجزاء المكوِّنة للتطور الإنساني: لكن هذا الميل المشئوم قد ينتج أيضاً عن كل خيار مُشابه آخر، ومع هذا فإن أي خيارٍ مهما يكن هو ضروريٌ بشدة. إن خطراً مثل هذا ينبغي حتى أن يكون أقل شدةً وغير داهم عندما نوجه تفضيلاً مجمل التحليل التاريخي وفقاً للعنصر الاجتماعي الذي أثّر أكثر على التطور الكليّ في الواقع، والذي يجب أن يذكّر النظر إليه، في الواقع، وبتلقائية أكثر، بتطور كل العناصر الأخرى. لكن قد لا يسع خاصية كهذه أبداً أن تعفي من الالتزام العقليّ الحاسم بتصوّر، قدر الإمكان، وبكل الوسائل المناسبة، المفهوم المباشر والمستمر للتلازم الكليّ لمختلف جوانب التطور الاجتماعي، والذي لابد لتفكيرنا الضعيف أن يكون مُستعداً تماماً، خاصةً بحسب العادات المُبَددة لأوقاتنا في التخصص المفرط، لأن ينسى الوحدة الضرورية. يقوم المعيار الأفضل الذي يمكن أن تقتضيه، في هذا الصدد، طبيعة الموضوع، بهدف تجنب أو تصحيح الانحرافات التي قد تنتج عن هيمنةٍ تاريخيةٍ منعزلة جداً، تقوم على المقارنة غالباً فيما بين مختلف الأجزاء الأساس لهذا التطور العام، من أجل التأكد إذا كانت التغييرات التي اعتقدنا أننا لاحظناها في واحدة من بينها تتوافق في الواقع مع التغييرات المناظرة في كل جزء من الأجزاء الأخرى: دون تحقق كهذا، قد تُقيّم التبدلات البدائية بالضرورة بشكل خاطئ، سواء من خلال المبالغة، أو حتى من خلال الوهم. سوف نعرف، كما آمل، في تتمة هذا الفصل، وأكثر فأكثر في كل بقية عملنا، أن هذا التأكيد العقلي ينطبق بدرجةٍ عالية، تلقائياً، على تصورنا الأساس للتحليل التاريخي. كي نقوم بشكل مناسب، بإبراز خاصة كهذه، منذ الأصل، سيكفي أن أبيّن هنا أن القوانين الديناميكية العامة، المُستنتجة أولاً من خلال الملاحظة المنفصلة لتطور البشرية العقلي، تكون على انسجام تام مع تلك التي يكشف عنها بعد ذلك الفحص الخاص لتطورها المادي: أن علاقةً طبيعيةً كهذه بين الحدين الأكثر تباعداً، يجب بالطبع أن تحدد مسبقاً، بالأولى، المشاركة المتماثلة لمختلف الجوانب الوسيطة كلها.

بعد أن قمنا بشكل تمهيديٍ إذن بتمييز الاتجاه العام، بداية، بعد ذلك السرعة الأساس، وأخيراً النظام الضروري، لمجمل التطور البشري، يمكننا الآن أن نباشر،

دون أي تمهيد آخر، في الفحص المباشر للمفهوم الأساس لعلم الديناميك الاجتماعي، من خلال تفحص القوانين الطبيعية المناسبة للمسار الحتمي للفكر البشري، بشكل خاص، وطبقاً للشروح السابقة. والحال، يبدو لي تماماً أن المبدأ العلمي الصحيح لنظرية كهذه يكمن في القانون الفلسفي الكبير الذي قمتُ باكتشافه، في العام 1822، حول التعاقب الثابت والضروري للحالات العامة الثلاث اللاهوتية بدءاً، والميتافيزيقية انتقالياً، والوضعية أخيراً، التي يمرّ تفكيرنا بها دائماً، في أي نوعٍ من التأملات. هنا إذن يجب أن يوضع بشكل طبيعيٍ التقييم المباشر لهذا القانون الجوهري حقاً، المُخصص إذن كي يُستخدم كأساسٍ مُستمر لمجمل تحليلنا التاريخي، والذي سوف يكون هدفه الأساس بالضرورة أن نشرح ونطوّر من خلاله المفهوم العام، وذلك باستخدام أكثر اتساعاً وأكثر دقةً بشكل متدرج، في المنظومة الكاملة للماضي الإنساني. مهما يجب أن تكون تلقائيّاً الصعوبة الخاصة لهكذا تفحص أوليٍ، مع ذلك، فإن الشروح العامة المُحددة، في هذا الصدد، منذ بداية هذا البحث، وخاصةً التطبيقات العديدة، الحاسمة والمتغيرة بالقدر ذاته، التي قمتُ بها بعد ذلك بشكل مستمَر لقانوني عن الحالات الثلاث في المجلدات السابقة وفي الجزء الأول من هذا المجلد، يجب أن تسمح لي لحسن الحظ أن أختصر كثيراً هنا هذا البرهان المباشر الضروري، دون الإضرار أبداً بوضوحه الخاص، ودون تشويه فعاليته اللاحقة أكثر.

كون القارئ قد اعتاد تلقائيّاً من قبل، إذن، من خلال هذا الإعداد التدريجي الطويل، تفسير قانون كهذا وتوجّهه، فإنه سيكون من النافل تماماً في البداية أن نذكر الآن، وبطريقة خاصةٍ، تحققه الفعلي البسيط في مختلف أجزاء المجال العقلي أياً تكن. كل أولئك الذين يملكون بعض المعلومات الحقيقية حول التاريخ العام للفكر البشري، تعيّن عليهم، سابقاً، دون شك، أن ينجزوا بأنفسهم، هذا الإثبات التاريخي المباشر، المُعيّن قبل كل شيء، وبطريقة لا تقبل الردَّ، لكل العقول النيّرة، تبعاً للمسار الحالي لتطورنا الفردي، منذ الطفولة حتى سن الرجولة، كما أشرتُ إلى ذلك في بداية المجلد الأول. يمكن أن نُطبّق في هذه المراجعة الهامة مختلف وسائل الاستقصاء العقلي أياً تكن والتي اعترفنا، في الدرس الثامن والأربعين، بوجوب أن تُنسب إلى الدراسات الاجتماعية، سواء الملاحظة الخالصة،

المباشرة أو غير المباشرة، أو حتى التجريب، أو بشكل خاصٍ كلُّ شكلٍ من أشكال المنهج المقارن المتميزة والعديدة: تتيح لي سبعة عشر عاماً من التأمل المتواصل في هذا الموضوع الكبير، المُناقَش في كل أوجهه، والخاضع لكل أشكال المراقبة الممكنة، أن أؤكد سلفاً، دون أدنى تردد علميٍّ، بأننا سوف نرى دائماً حالات الاستقصاء المختلفة هذه، الجزئية أو الكليّة، الحاصلة بشكل مناسب، وهي تتجه في النهاية نحو الإثبات الذي لا يقاوم لعرض تاريخيٍّ مثل هذا، والذي يبدو لي الآن مُثبتاً تماماً كأيّ عمل من الأعمال العامة المقبولة حالياً في أجزاء الفلسفة الطبيعية الأخرى. منذ اكتشاف قانون الحالات الثلاث هذا، فإن كل العلماء الوضعيين، المتمتعين بشيء من الأهمية الفلسفية متفقون حقاً حول دقته الخاصة بالنسبة لمختلف علومهم الخاصة، وإن لم يعلنوا جميعهم ذلك حتى الآن. الاعتراضات الحقيقية الوحيدة التي صادفتها في العادة لم تكن تتعلق بالعمل ذاته، لكن فقط بشموليته الكاملة في مختلف أجزاء المجال الفكري أياً كانت. يبدو لي هذا العمل العام الكبير إذن مُعترفاً به ضمنياً الآن، من قبل كل العقول المتقدمة، بالنسبة لمختلف العلوم التي باتت وضعيةً الآن؛ أي أن التطور الفكري الثلاثي أصبح مقبولا حالياً بالنسبة لكل الحالات التي أمكنه فيها أن يكون مُحققاً بشكل أساسي. لا يبدو لي أن أحداً يُطبق عليه أيُّ قيد رئيسيٍّ آخر غير استحالة مدّ المفهوم نفسه، المزعومة، إلى الدراسات الاجتماعية أيضاً. لكن هذا التحديد غير المنطقي، الذي قد لا يكون بوسع أي مبدأ تبريره بالتأكيد، لا يعني فعلياً في الواقع إلا عدم الاكتمال الحالي للتطور الكلي على صعيد نظام مفاهيم كهذا؛ وإن يكن العلم الاجتماعي قد خرج مع ذلك من قبل، وبالرغم من تعقيده العالي، من الحالة اللاهوتية الخالصة، وأنه قد بلغ اليوم تماماً وفي كل مكانٍ تقريباً الحالة الميتافيزيقية بحصر المعنى، دون أن يكون من جهةٍ أخرى قد ارتقى، إلا في هذا **البحث**، إلى الحالة الوضعية حقاً. مهما يجب أن تبدو طبيعية الحالة المؤقتة المذكورة في هذا الإثبات التجريبي غير الكامل، فإن مثل هذا الميل سيكون، من خلال طبيعته، عقيماً بشكل أساسيٍّ، بمعارضته لكل تطبيقٍ عام لهذا القانون، الذي يجب أن يكمن استخدامه الفلسفي الرئيسي بدقة في التجديد الكلي للنظريات الاجتماعية. مع ذلك، سوف يتوجب على الزمن وحده، الذي لا شيء يمكن أن يسدَّ

مسدّه تماما ، أن يبدد تدريجيّاً هذا التردد الأساس، دون الحاجة لأن أضيف هنا ، بخصوص هذا الحدث العام، المنظور إليه في كل بعده العقلي، أيَّ شرحٍ مباشر للإثبات الذي يصعب مقاومته، والذي سوف ينتج تلقائياً، من مجموع هذا المجلد ، حول هذا الموضوع. ما الفائدة من الإصرار خصوصاً على إقناع هؤلاء الذين، بعد قراءة كهذه، سيثابرون على دعم استحالة جعل علم الاجتماع أخيرا علماً وضعياً تماماً كالعلوم الأخرى الأقل تعقيداً ، عقائدياً ، بالرغم من الإنجاز الواضح المتولّد عن هذا التحول الفلسفي الأخير؟

لهذه الأسباب، لا يجب أن نلحَّ هنا إذن على أي تحققٍ تاريخي مباشر لتطويرنا الجوهري الثلاثي للفكر الإنساني: سوف يتمكن كل قارئ دون أدنى عناء أن يُنجز هذا العمل التمهيدي بشكل تلقائيٍّ، إن لم يكن قد باشره بشكل كاف من قبل أثناء الدراسة المتتابعة للمجلدات السابقة. لكن من المهم كثيراً على العكس من ذلك، أن نُركّز انتباهاً خاصاً على الشرح الفلسفي لهذا القانون الكبير، الذي قد يبقى بالضرورة، في حالة الحدث العام البسيط، مُجرّداً من فعاليته العلمية الرئيسة. قد لا يمكن لهذه العمومية التجريبية، التي قد يكون لها الآن في كل علم آخرٍ أهميةٌ كافيةٌ، أن تتناسب تماماً مع الطبيعة الخاصة لعلم الاجتماع، حسب القوانين المنطقية المُثبتة، حول هذا الموضوع، في الدرس الثامن والأربعين. في علم كهذا ، تعرفنا إلى الإمكانية المتميزة بأن ندرك فيه **مسبقا** كل العلاقات الجوهرية للظواهر ، بمعزل عن تحرّيها المباشر، حسب القواعد الأساس المقدمة مسبقاً من قبل النظرية البيولوجية للإنسان. نحن ندرك أيضاً أنه يمكن للاستخدام المناسب لهذه الخاصة البارزة أن يزوِّد وحده علماء الاجتماع بكل الطاقة العقلية اللازمة لهم كي يتغلبوا بشكل كاف على العقبات الأكثر وضوحاً التي لابد أن تواجهها مواظبتهم الحقيقية، إضافةً إلى أن تدقيقاً كهذا يجب أن يشكّل، في العادة، الإثبات الأمتن لدقة الاستقراءات التاريخية، الأساس بحصر المعنى. والحال، قد لا يسع عملية مثل هذه، دون شك، تحت هذا العنوان أم غيره، أن تقدم، في أية حالة، فائدةً أكثر جوهريةً إلا على صعيد القانون الأكثر أهميةً الذي قد يمكنه أن يُطبَّق باستمرارٍ في مجموع علم الديناميك الاجتماعي. يجب علينا الآن إذن أن نميِّز بعنايةٍ مختلف الدوافع العامة المستمدة من المعرفة الدقيقة للطبيعة البشرية التي لابد

جعلت هذا التتابع الحتمي للظواهر الاجتماعية، لا مفر منه من ناحيةٍ، وضرورياً من الناحية الأخرى، منظوراً إليها مباشرة من جهة التطور العقلي الذي يهيمن بشكل أساس على مسارها . مع ذلك، وقد حددت مسبقاً بشكل كاف، في هذا الموضوع، الدوافع المنطقية الخالصة، بداية في المقالة التمهيدية للمجلد الأول، وبعد ذلك، في كثيرٍ من الفرص الهامّة، في كل سياق هذا **البحث**، سوف أتمكن، بإحالة القارئ إليه مسبقاً، أن أهتم بشكل خاصٍ الآن بالدوافع الأخلاقية والاجتماعية، دون أن أتعرض من جهة أخرى إلى القيام بتجزئة غير مناسبة لبرهان فلسفي جميع أجزائه مترابطةٌ بشكل تلقائي.

تتخذ الحاجة الحتمية لتطورٍ فكري مثل هذا كمبدأ أساسي أول، الميلَ البدائي للإنسان لأن يحوّل لاإرادياً رأيه الداخلي بطبيعته الخاصة إلى تفسير جذري شامل لكل الظواهر أياً كانت. حتى وإن وصّفنا تماماً، منذ الانطلاق الخاص للفكر الفلسفي، الصعوبة الأساس بأن يعرف الإنسان نفسه، فإنه لا يجب مع ذلك تثبيت معنىً مُطلقاً جداً لهذه الملاحظة العامة، التي لا يمكن أن تكون متعلقة إلا بحالةٍ متقدمةً للعقل البشري. لابد أن يصل الفكر البشري، في الواقع، إلى درجة بارزة من الدقة في تأملاته الاعتيادية قبل أن يُدهش بأفعاله الخاصة، عاكساً على ذاته نشاطاً نظرياً كان على العالم الخارجي إثارته بدايةً بشكل حصريٍ. إذا كان الإنسان، من جانب، ينظر إلى ذاته بالضرورة، منذ البدء، وكأنه المركز لكل شيء، فإنه حينئذ، من جانب آخر، ليس أقل استعداداً بالضرورة ليجعل من نفسه نموذجاً كونيّاً أيضاً. فهو لن يكون بوسعه تصوّر تفسير أوليّ آخر لأية ظواهر، إلا من خلال مماثلتها، قدر الإمكان بأفعاله الخاصة، الوحيدة التي يستطيع دائماً الاعتقاد أنه يفهم طريقة حصولها الأساس، من خلال الإحساس الطبيعي الذي يرافقها مباشرةً. نستطيع أن نثبت إذن، عاكسين القول المأثور، أن الإنسان، على العكس من ذلك، لا يعرف في البداية أساساً إلا ذاته؛ وهكذا، فإن كل فلسفته الأولية تقوم في الأساس، بشكل مناسب إلى حد ما، على نقل هذه الوحدة التلقائية الفريدة إلى كل المواضيع الأخرى التي يمكنها بشكل متعاقب أن تلفت انتباهه الناشئ. التطبيق اللاحق الذي يتوصل تدريجياً إلى تأسيسه من دراسة العالم الخارجي على دراسة طبيعته الخاصة، يشكل أخيراً العلامة التي لا يمكن ردها

على قوة نضجه الفلسفي، والذي ما يزال حتى اليوم غير مكتمل أيضاً، تماماً كما شرحت ذلك بشكل واف في الدرس الأربعين، حيث وصفّنا علانية مثل هذه التبعية باعتبارها القاعدة الحتمية الأولى لعلم الأحياء الوضعي. لكن فكراً مناقضاً تماماً يقود حتماً، في البدء، كل النظريات البشرية، حيث يكون العالم، على العكس من ذلك، لا يزال خاضعاً للإنسان، على المستوى النظري تماماً كما على المستوى الفعلي. ما من شك في أن تفكيرنا لن يصل في النهاية إلى عقلانية عادية تماماً، إلا بعد المصالحة الجوهرية بين هذين الاتجاهين الفلسفيين، المتناقضين حتى الآن، لكنهما القادران أن يصبحا مكملين تماماً أحدهما للآخر: آمل أن أُثبت، في الواقع، في نهاية هذا المجلد، أن هذه المصالحة باتت ممكنةً بعد الآن؛ وأن مبدأها العام سوف يشكل الخاتمة الأكثر أهميةً لمجمل هذا **البحث**. أيّاً يكن الأمر، لم يكن انسجام كهذا، والذي يمكن بالكاد أن يُستشف اليوم في أقصى تركيز للفكر الفلسفي، ليستطيع بالتأكيد أن يوجِّه إطلاقاً الانطلاقة الأولى التلقائية للعقل البشري. والحال، وسط الحاجة الواضحة حينئذ لإتباع أحد هذين المسارين المتعاكسين حصراً، لن يكون بإمكان تفكيرنا، دون شك، التردد، حتى لو كان الأمر اختيارياً، في اختيار ذلك الذي كان ينتج مباشرةً من نقطة الانطلاق الوحيدة الممكنة طبيعيّاً. ذلك هو إذن أصل الفلسفة اللاهوتية التلقائي، الذي يقوم فكرها الحقيقي الأساس، في الواقع، على شرح الطبيعة الجوهرية للظواهر وطريقتها الأساس في الخلق من خلال مماثلتها، قدر المستطاع، بالأفعال الحاصلة من قبل الإرادات البشرية، وفقاً لميلنا الأولي في النظر إلى كل الأحياء أيّاً كانوا وكأنهم يحيون حياةً مشابهةً لحياتنا، زد على أنها أرقى في غالب الأحيان، بسبب طاقتهم الكبرى المألوفة: كما بيّنت ذلك، في العام 1825، في مقالي الأول من **تأملات فلسفية حول العلوم والعلماء**. هذه الوسيلة الأساس هي حصريةٌ بشكل كبيرٍ لدرجة أن الإنسان لم يكن باستطاعته التخلي عنها، حتى في الحالة الأكثر تقدماً من تطوره العقلي، إلّا بتوقفه حقاً عن متابعة هذه الأبحاث صعبة المنال، ليقتصر بعد ذلك على التعريف فقط بالقوانين الأساس للظواهر، بغض النظر عن أسبابها حصراً: إنه ميل فكري يفترض بالطبع نضوجاً متأخراً للعقل البشري. عندما تحاول، حتى حالياً، هذه العبقرية البشرية، المتخلّصةً بشكل وقتيٍ من هذا النظام

الوضعي الحديث، أن تجتاز أيضاً هذه الحدود الحتمية، فإنها تقع من جديد لاإراديّاً، حتى وإن كان ذلك بالنسبة للظواهر الأقل تعقيداً، في الدائرة الأصلية للانحرافات التلقائية، لأنها تستعيد بالضرورة هدفاً ونقطة انطلاقٍ متماثلين جوهرياً، عندما تعزو خلق الظواهر إلى إرادات خاصة، هي من جهةٍ أخرى داخليةٌ أو إلى حدٍ ما خارجيةٌ. كي أقتصر هنا على مثالٍ وحيد حاسم تماماً، يمكن لكل شخصٍ أن يضمّ إليه بسهولةٍ كثيراً من الحالات المعادلة، سأكتفي بالإشارة، في وقتٍ شبيه جداً، وفي موضوعٍ علميٍ بسيطٍ قدر ما هو ممكنٌ، إلى الانحراف الفلسفي المشهود للفيلسوف الشهير **مالبرانش** المتعلق بالتفسير الأساس للقوانين الرياضية للصدمة الأولية للأجسام الصلبة. عندما لم يستطع فكرٌ كهذا، في قرنٍ مستنير إلى هذه الدرجة، أن يتصور في نهاية المطاف وسيلةً حقيقيةً أخرى لشرح نظرية مماثلةٍ إلا من خلال اللجوء بشكل رسميٍ إلى النشاط المستمر لعنايةٍ إلهيةٍ مباشرةٍ وخاصةٍ، فإن تحققاً مثل هذا يجب، دون شك، أن يجعل الميل الحتمي لتفكيرنا نحو فلسفةٍ لاهوتيةٍ متعذراً رده تماماً، في كل مرة نرغب فيها، لأي سبب كان، في الدخول حتى الطبيعة الجوهرية للظواهر، حسب الميل العام الذي يميّز بالضرورة كل أبحاثنا النظرية الأولية.

تشكل عفوية الفلسفة اللاهوتية، الأصلية هذه التي يصعب مقاومتها، خاصتها الأكثر جوهريةً، والمصدر الأول لهيمنتها الحتمية الطويلة. التوجه المميز لمثل هذه الفلسفةٍ، القادرة وحدها على فتح منفذ أولي ضروري لتطورنا العقلي، ينتج عنها مباشرةً، في الواقع. منذ بداية هذا **البحث**، وبعد ذلك في الأجزاء المختلفة جميعها، اعترفنا بشكل كاف بالاستحالة المبدئية، في أي موضوعٍ كان، لأية نظرية وضعيةٍ حقاً، أي لكل مفهوم مستند عقلانياً إلى نظامٍ ملاحظات أولية مناسب: بما أن فكرنا، بمعزل عن الزمن الطويل الذي يحتاجه بالتأكيد التراكم البطيء لتلك الملاحظاتٍ، لن يستطيع حتى أن يباشر بها دون أن يكون موجهاً بداية وبعد ذلك مُحرضاً من بعض النظريات الأولية.

لقد وفّر لنا كلُّ فرع من الفروع الرئيسة للفلسفة الطبيعية بشكل متعاقب دوافع جديدةٍ للتحقق من أن التجريبية المطلقة، مهما يمكن أن يُقال عنها، ستكون ليست فقط عقيمةً تماماً، بل حتى مستحيلةً قطعياً على تفكيرنا، والذي، في أي

موضوع كان، قد لا يسعه بالتأكيد الاستغناء عن مذهب ما، حقيقيٍّ أو خياليٍّ، مبهم أو دقيق، مكرس بشكل خاص إلى توحيد جهوده العفوية وحثها كي يبني استمراريةً نظريةً ضرورية، والتي بدونها قد يتلاشى نشاطه الذهني حتماً. لماذا، على سبيل المثال، باتت اليوم مجموعاتنا العلمية الكبيرة من ملاحظات الأرصاد الجوية المزعومة مُجردةً بشدة من أية فائدة حقيقية، وحتى من أيّ مدلول جاد؟ إنه، دون شك، بمقتضى طابعها التجريبي بشكل آليٍّ. فهي لن يسعها اكتساب قيمةً حقيقيةً، ولن تصبح مؤهلة لفاعلية نظرية، إلا عندما تكون موجهةً عادة من نظرية ما بحصر المعنى، مهما تعين أن تكون فرضيّة في البداية. هؤلاء الذين يتوقعون، على العكس من ذلك، أن تكون هذه النظرية، في موضوعٍ معقدٍ هكذا، مستوحاة من الملاحظات ذاتها، يجهلون كليّة المسار الحتمي للفكر البشري، الذي وجب عليه دائماً، حتى في أبحاثه الأكثر بساطةً، أن يستبق الملاحظات العلمية بتصور ما للظواهر المطابقة. إذا ما جمع القارئ الآن بالشكل المناسب الإثباتات العديدة والمتنوعة التي قدمها لنا بالتتالي كل مسار هذا **البحث** عن هذا الواجب العقلي الضروري، فسوف نكون معفيين من الإلحاح أكثر على عرض على هذا القدر من التأكد. سوف أذكر فقط بطريقة خاصة، حسب الدرس السابع والأربعين، التأكيد الأكثر وضوحاً لمثل هذه الحاجة بخصوص الأبحاث الاجتماعية، ليس فقط بمقتضى تعقيدها الشديد، لكن أيضاً من خلال هذا التفرد المميز الذي تمكن تطورٌ أوليّ طويل الأمد للفكر البشري وللمجتمع أن يشكل فيه وحده وبشكل كاف الظواهر ذاتها، بمعزلٍ عن كل إعداد للمراقبين، وعن كل تراكم للملاحظات. أخيراً، من المفيد الآن أن نذكر، بشكل عام، أن مختلف الإثباتات الجزئية لهذا الاقتراح الجوهري، في مختلف فئات الظواهر، يجب عليها، من خلال طبيعة الموضوع، أن تتعاضد بشكل تبادليٍّ، بسبب ميلنا الدائم إلى وحدة المناهج وإلى انسجام المذاهب، الذي قد يعدّنا لاإراديّاً لتوسيع الفلسفة اللاهوتية تدريجيّاً من مستوى التنظيرات البدائية إلى مستوىً آخر، حتى عندما لا يكون كل واحدٍ منها خاضعاً أبداً بشكل منفصلٍ، من خلال دوافع خاصةٍ ومباشرةٍ، إلى هذا الواجب العام المنيع.

تلك هي إذن، من وجهة النظر المنطقية البسيطة، الوظيفة الأولية، الموقوفة حصراً على الفلسفة اللاهوتية، في التطور الأساس لتفكيرنا، حيث يجب بالضرورة على انطلاقة الخيال، في أي نوعٍ كان، أن تسبق دائماً انطلاقة الملاحظة، سواء بالنسبة للنوع تماماً كما بالنسبة للفرد. إلى هذه الفلسفة وحدها، كان يعود، بمقتضى عفويتها المميزة العجيبة، تحرير الفكر البشري فعلياً من الدائرة المفرغة جذرياً حيث كان يبدو في البداية مقيّداً بشكل نهائي، بين الحاجتين المتناقضتين، والإجباريتين بقدر متساو، المراقبة أولاً من أجل الوصول إلى تصورات مناسبة، وتصور نظريات أياً تكن بداية لمباشرة عمليات ملاحظةٍ متتابعةٍ بفعاليةٍ. هذا التناقضِ المنطقيِّ المحتوم لم يكن بوسعه أن يقتضي بداهة حلاً آخر إلا ذلك الذي وفرته بالطبع الانطلاقة الأولية للفلسفة اللاهوتية، بمماثلة، قدر الإمكان، كل الظواهر أياً تكن بالأفعال البشرية: سواء بشكل مباشر من خلال الرواية الأصلية التي تُحيي خصوصاً كل جسم بحياةً مشابهةً إلى حدٍ ما لحياتنا؛ أم بعد ذلك بطريقة غير مباشرةٍ من خلال الافتراض، الأكثر ديمومةً والأكثر خصباً، في الآن عينه، الذي ينضد، فوق مجموع العالم المرئي، عالماً آخر غير مرئيٍ عادةً، مسكوناً بعناصر فوق - بشرية غامضة إلى حد ما، حيث يحدد نشاطها السامي باستمرار كل الظواهر البارزة، عبر تحويله، وفق لمشيئته، مادةً منذورة بدونه لموات كليّ. في هذه الحالة الثانية بشكل خاصٍ، المعروفة بشكل أفضل، والأقل بعداً عن أفكارنا، وإن لم تحظَ أبداً بالأولوية، تقدم الفلسفة اللاهوتية المصادر الأكثر سهولةً والأكثر اتساعاً من أجل تلبية الاحتياجات الناشئة لتفكير مهيّأ إذن لأن يفضِّل بسذاجةٍ التفسيرات الأكثر وهميةً: كل عقبة جديدة يمكن للمشهد الطبيعي أن يقدمها، يكفي، في الواقع، مواجهتها، إما بمفهوم الإرادة الجديدة لدى العنصر المثالي الموازي، وإما، على الأكثر، بخلق أقل تكلفةً لعنصر جديد. مهما كان على هذه الأبحاث النظرية السخيفة أن تبدوا دون جدوى اليوم ، يجب ألا ننسى، في أي موضوعٍ، أنها دائماً وفي كل مكان، استطاعت وحدها أن تسحب العقل البشري من خموله الأولي، مقدمةً لنشاطه المستمر القوت التلقائي الوحيد الذي أمكن وجوده بداية. عدا عن أن الخيار لم يكن حراً أبداً، يجب من جهةٍ أخرى، ملاحظة، كما أشرت إلى ذلك في بداية هذا البحث، أن مثل هذه الممارسة

كانت موافقة تماما للطبيعة العامة لتفكيرنا السقيم، وأن الحلول الأكثر سمواً الناتجة دون تركيز انتباهٍ قويّ وعميقٍ، لم يكن بإمكانها أن تثير الاهتمام بشكل حصريٍ. من الممكن لنا اليوم، تحت تأثير تربيةٍ مناسبةٍ، أن نتشبث بقوة بالبحث فقط عن القوانين البسيطة للظواهر، بغض النظر عن أسبابها بحصر المعنى، سواء الأولية أو النهائية؛ وأيضاً، وعلى الرغم من الاحتياطات المتواصلة الأكثر حذراً، فإننا نعود غالباً جداً إلى الفضول الصبياني الذي يتطلع بشكل خاصٍ لأن يعرف أصل كل الأشياء ونهايتها. لكن هذه الصرامة العقلية المفيدة لم تصبح ممكنة بالتأكيد، إلا منذ أن أصبح مجموع معارفنا الحقيقية، في كل نوع، كبيراً بشكل كاف بحيث يجعلنا نبني أملاً معقولاً في اكتشاف هذه القوانين الطبيعية في النهاية ، والتي لم يكن بإمكان المتابعة الفعلية، في طفولة العقل البشرية، أن تحتمل أدنى درجة من النجاح. لو لم يكن ذكاؤنا قد انكبّ في البداية بشكل حصريٍ، من خلال اصطفاء فطريّ لا يقاوم، على هذه الأبحاث صعبة المنال التي تتوافق الفلسفة اللاهوتية معها بشكل حصريّ، لكان استمر بالتأكيد في سباته الأولي، بسبب نقص الممارسة الوحيدة التي كان بإمكانه احتمالها آنذاك. كلما فكرنا بشكل أعمق في هذا الموضوع، سنعرف أكثر أن طبيعة الأسئلة تساهم مع طبيعة المناهج من أجل إبراز نفوذ الفلسفة اللاهوتية بشكل مضاعف في طفولة العقل البشري.

إلى هذه الدوافع العقلية البحت، تُضاف، بطريقة ليست أقل عفويةً، الدوافع الأخلاقيةٌ وبوجه خاص الاجتماعية والتي، من خلالها ذاتها، ستصبح حاجةً كهذه مؤكدةً بدرجة قويةٍ. من وجهة النظر الأولى، تتميز الفلسفة اللاهوتية، منذ البداية، بهذه الخاصة القوية بأنها تستطيع وحدها حينئذ أن تبعث في الإنسان ثقة قوية بما يكفي، بإيحائها له، بخصوص وضعه العام وقوتّه النهائية، شعوراً جوهرياً بتفوقه الشامل، الذي كان لزمن طويل ، بالرغم من مبالغته الخيالية، ضرورياً للتطور التدريجي لعملنا الحقيقي. لقد تأملنا باستغراب أحياناً التناقض العميق، غير القابل للتفسير أبداً في الظاهر ، والذي يظهر دائماً، في طفولة البشرية، بين الأهمية الفعلية البسيطة لوسائلنا أياً تكن، والهيمنة غير المحدودة التي نطمح لأن نمارسها على العالم الخارجي. هذا التنافر الظاهري مشابه تماماً، في المستوى الفعلي، ذلك

التنافر الذي قمنا بتقييمه في المستوى النظري. إنه ينتج بالطبع، كما هذا الأخير، من الاتجاه الأولي الذي أنتج تلقائيّاً الفلسفة اللاهوتية؛ وبالنتيجة، يتعين عليه بشكل أكثر خصوصيةً ربط الإنسان بفلسفة كهذه. لأنه، إذا ما اعتبر الظواهر كلها وكأنها تُدار فقط من قبل إرادات فوق - بشرية، فإنه يستطيع أن يأمل، طبقاً لرغباته، في تغيير مجموع الطبيعة بأسرها؛ ليس تبعاً لوسائله الشخصية، دون شك، التي لابد لنقصانها المزري حينذاك أن يكون واضحاً للغاية عندئذ، لكن بمقتضى القوة غير المحدودة التي ينسبها إلى هذه القوى المثالية، شريطة أن يصل، بمساعدة التماسات مناسبة، إلى التوافق مع تدخلها الاعتباطي. لو، على العكس من ذلك، كان يستطيع بداية تصوّر العالم خاضعاً بصرامةٍ إلى قوانين ثابتةٍ، فإن الاستحالة الواضحة التي سيواجهها في تغيير ممارسته كما في التعرف عليها، ستوحي له، بمنتهى الضرورة، بإحباط قاتل، قد يمنعه من الخروج أبداً من الخمول الأولي، تماماً كما من فتوره العقلي. فمنذ أن قادنا تطور اجتماعي بطيء ومضن، عقلي بقدر ما هو مادي، لأن نمارس على الطبيعة في النهاية تأثيراً واسعاً بشكل كاف، استطعنا أن نتعلم كيف نستغني تدريجياً، من أجل التخفيف من معاناتنا، عن مختلف النجدات فوق - الطبيعية، في نفس الوقت الذي جعلتنا تجربةٌ طويلةٌ نشعر بعقمها الجوهري بمرارةٍ. لكن، في الأصل، كان لا بد أن تكون الميول الإنسانية معكوسة بالضرورة، لأن الوضع العام كان يتخذ طابعاً معاكساً في الأساس. الثقة، وبعد ذلك، الشجاعة، ما كنا لنشعر بهما حينئذ إلا من الأعلى، بفضل أوهام لا مفر منها كانت تبشرنا بالتالي بقوة غير محدودةٍ تقريباً، لم يكن بوسعنا الشك بعد ببطلانها. يتضح أنني أتعمد غضّ النظر كليّاً حتى الآن، عن مختلف الآمال المتعلقة بالآخرة، التي لم تستطع أن تكتسب إلا بشكل متأخرٍ جداً أهميةً اجتماعية رفيعة، كما يؤكد التاريخ ذلك، وكما سأقوم بشرحه قريباً. في زمن أسبق من هذا التأثير الأخير، كانت الفلسفة اللاهوتية قد خلقت بشكل أساسي الانطلاقة المتواصلة لقوتنا الأخلاقية، وفي الوقت عينه انطلاقة نشاطنا الذهني، من خلال ذلك فقط كانت تجعلنا نستشف تلقائياً، في كل عملياتنا أياً كانت، الإمكانية الدائمة لمساعدةٍ لا تُردّ. لو جهدنا، حتى في العصور الأكثر تطوراً، لأن نقيّم من خلال تحليلٍ معمقٍ كفاية، التأثير الحقيقي للفكر الديني على

السلوك العام للحياة البشرية، فإننا سنجد دائماً أن الثقة القوية التي غالباً ما يوحي بها هذا الفكر تنتج، في كل حالةٍ، عن الإيمان المباشر بغوث فعلي وخاص، أكثر مما تنتج عن الأمل الرتيب، غير المباشر والبعيد، بأية حياة آخروية. تلك هي، كما يبدو لي، الصفة الرئيسة للحالة الفريدة التي تخلقها تلقائيّاً في مجمل الدماغ البشري، ظاهرة **الصلاة**، الهامة، العقلية والأخلاقية معاً، التي وصلت إلى قمة فعاليتها الفيزيولوجية، والتي لا جدال في ميزاتها الرائعة، في الزمن الأول من تطورنا الأساس. بدءاً من التناقص، المعلق منذ زمن طويل، للروح الدينية، تعيّن بشكل طبيعيٍ خلق فكرة **المعجزة** بحصر المعنى، لوصف الحوادث، الاستثنائية حينذاك، المنسوبة إلى تدخل إلهيّ خاصٍ. لكن فكرةً كهذه تدل بوضوحٍ أن المبدأ العام لقوانين الطبيعة قد بدأ يصبح عندها مألوفاً جداً، وحتى مهيمناً، في مستويات مختلفة، بما أنه قد لا يسع أن يكون لهذه الفكرة معنىً آخر إلا أن تشير من خلاله، عن طريق التناقض، إلى التعليق الوقتي. في الأصل، وطالما كانت الفلسفة اللاهوتية مسيطرة بقوة، لم تكن هناك معجزات، لأن كل شيءٍ كان يبدو رائعاً أيضاً، كما تشهد على ذلك بشكل مؤكدٍ الأوصاف الساذجة للشعر القديم، حيث تختلط بقوة الأحداث الأكثر ابتذالاً مع الأعاجيب الهائلة، وتلقى تلقائيّاً تفسيرات مماثلة. فتتدخل منيرفا لالتقاط سوط أحد المحاربين في ألعاب عسكرية بسيطة، تماما كما تتدخل لحمايته ضد جيش بأكمله. وحتى في أيامنا، من هو الورِع الحقيقي الذي لن يزعج بنفس القدر تقريبا آلهته بشأن أتفه المنافع الشخصية كما بشأن أكثر المصالح البشرية أهميةً؟ في كل زمانٍ كان على صاحب الوظيفة الكهنوتية أن يكون، دون شك، منهمكاً بالطلبات اليومية لأتباعه المتعلقة بالاستجداء الخاص لمصالح مباشرة من لدن العناية الإلهية أكثر بكثير من انهماكه بالمصير الأبدي لكل شخص منهم. مهما يكن الأمر من جهةٍ أخرى، فإن هذا التمييز لا يسيء أبداً إلى الخاصة الجوهرية التي نتفحصها هنا في الفلسفة اللاهوتية المتمثلة بقدرتها وحدها بداية على أن تحرك وتدعم جرأتنا الأخلاقية، تماماً كما توقظ وتوجّه نشاطنا العقلي. يجب أخيراً أن نلاحظ، في هذا الموضوع، من أجل أن نقيِّم بشكل مناسب كل الطاقة المتعذر مقاومتها للميل البدائي للإنسان نحو فلسفةٍ مثل هذه، أن التأثير العاطفي تعيّن أن يعزز بقوة التأثير النظري، كي

يربطنا أكثر فأكثر بمثل هذه المفاهيم؛ كما أشرت إلى ذلك من قبل، تحت عناوين خاصة مختلفةٍ، في الأجزاء السابقة من هذا العمل. ندرك، في الواقع، بناء على الضعف المفرط الخاص بالأجهزة الفكرية الخالصة في مجمل بنيتنا الدماغية، أية أهميةٍ عاليةٍ وجب أن يملكها، في الأصل، بالنسبة للتحريض الذهني، الاحتمال الأخلاقي الجذاب لهذه القدرة غير المحدودة على أن نغيّر، حسب مشيئتنا، تحت قيادة هذه الفلسفة اللاهوتية، ، بمساعدة العناصر الأسمى، الطبيعة بأسرها التي تكتنف وجودنا، والتي تخضع لها بشكل أساسيٍ بالتالي البنية الجوهرية للعالم. أتاحت أخيراً حالةٌ متقدمةٌ جداً من التطور العلمي تصوّر الثقافة اليومية بالمعارف الحقيقية دون أي دافعٍ آخر مُحدِّد إلا الإشباع الخالص المباشر الذي تحرَضه الممارسة الكافية لنشاطنا العقلي، مترافقاً(الإشباع) بالمتعة اللذيذة التي يوفّرها اكتشاف الحقيقة: لا يزال من المشكوك فيه بقوة أنه قد يمكن لهذا التحريض البسيط أن يكون كافياً في العادة، إن لم يكن مدعوماً بالدوافع الإضافية، للمجد، والطموح، أو للعواطف الأقل سموّاً والأكثر نشاطاً، إن لم يكن هذا مع ذلك لدى عددٍ محدودٍ جداً من العقول البارزة، وبعد أن يكونوا قد تمكنوا بشكل كاف من دمج العادات الضرورية. لكن قد يكون كل افتراض من هذا النوع، على العكس من ذلك، غير متسقٍ بشدةٍ مع البنية الحقيقية للطبيعة البشرية، بداية في الخمول البدئي لعقلنا الضعيف، الذي لا تكاد المحرضات القوية جداً أن تحركه، وحتى بعد ذلك إلى عصر متأخر إلى حد ما تبعاً لموضوع الأبحاث، حيث تكون الانطلاقة الأولية للعلم قد اكتملت بشكل كاف بحيث تستوجب نجاحات نظرية ذات فائدةٍ رفيعة خاصة، الأمر الذي يفترض دائماً بالتأكيد، في الحالات المناسبة جداً، ثقافةً مُحسّنةً بقوة. في الإعداد الضروري الذي يجب أن يحضِّر طويلاً لحالةٍ نظرية كهذه، قد لا يلقى نشاطنا الذهني التشجيع المناسب إلا من خلال حالات الإخفاقات الشديدة للفلسفة اللاهوتية، المتعلقة بالهيمنة الكلية للإنسان وبسلطته غير المحدودة على العالم الخارجي؛ كما أشرت إلى ذلك سابقاً في موضوع علم التنجيم والخيمياء. وحتى اليوم، حيث لم تعد هذه الفلسفة البدائية تسيطر بشكل أساسيٍ أبداً، لدى العقول المتقدمة قليلاً، إلا على صعيد التنظيرات الاجتماعية فقط، يمكن حتى الآن أن نؤكد أيضاً بشكل مباشر، في هذا الموضوع، ميلاً

كهذا، ملاحظين فيه أية صعوبةٍ يعانيها تفكيرنا في التخلي، في هذا الخصوص، عن الأوهام، المماثلة تماماً، التي تعدنا أيضاً بأن نغير وحسب مشيئتنا، المسار الكلي للظواهر السياسية، والتي بدونها يبدو لي أنه قد لا يستطيع أبداً مستوى أبحاث كهذا أن يوحي إلينا بفائدةٍ علميةٍ كافيةٍ. يمكن للمشاركة الواضحة لهذه الخاصة في الحفاظ الحالي على السياسة اللاهوتية - ميتافيزيقية أن تعطينا في الحال فكرةً ضعيفةً عن التأثير الأولي لصفةٍ مثل هذه، عندما كانت تمتد بقوة إلى جميع أجزاء النظام العقلي أياً كانت، وعندما لم يكن باستطاعة الإنسان، بالتالي، امتلاك أية وسيلةٍ نظاميةٍ، وحتى غير مباشرة، لصيانة عقله ضد جاذبية أوهام مشابهةٍ. وهكذا، بينما، من جهة، كانت الفلسفة اللاهوتية، منظوراً إليها فكرياً، تتناسب وحدها مع الأسلوب التلقائي للبحث الإنساني ومع الطبيعة الأولية لأبحاثنا، كانت هي وحدها أيضاً، معتبرة أخلاقياً، تستطيع، بداية، أن تطور طاقتنا الفاعلة، من خلال عملها الدائم على أن تلمّع، وسط مآسي وضعنا الأصلي العميقةٍ، الأمل الجذاب بسيطرة مطلقة على العالم الخارجي، كتعويضٍ مناسب موعود لجهودنا النظرية.

بالنسبة للاعتبارات الاجتماعية، التي تؤكد، بدورها، بطريقة ليست أقل حسماً، هذه الحاجة الأولية الضرورية، نستطيع هنا الاقتصار، بالرغم من أهميتها القصوى، على ذكرها بشكل موجز، بما أنه عليها، من خلال طبيعتها، أن تظهر بشكل خاص، مع كل التطورات المناسبة، في مجموع الفصول الثلاثة التالية، عند دراسة التاريخ العام للحالة اللاهوتية للبشرية؛ إن هذا الاختصار المفيد لبرهان بات واسعاً جداً، سيكون له من الصعوبات أقل لاسيما وأن هذا المستوى الأخير من الدوافع ربما كان اليوم الأقل نقاشاً من الجميع. يجب، لهذا الغرض، أن نقيّم بشكل مناسب، من خلال وجهتي نظر أساسيتين، التوجه الاجتماعي الرفيع للفلسفة اللاهوتية، سواء من أجل أن تشرف أولاً على التنظيم الأساس للمجتمع، أو بعد ذلك كي تسمح فيه بالوجود الدائم لطبقةٍ نظرية. في الجانب الأول، يجب أن نعترف أن تشكيل أي مجتمعٍ حقيقي، قابل للبقاء والاستمرار، يفترض بالضرورة بطريقة متواصلةٍ، تأثيراً راجحاً لمنظومةٍ أوليةٍ معينة من آراء مشتركةٍ، مناسبةٍ لأن تحتوي بشكل كاف النمو الحاد الطبيعي للاختلافات الفردية. إن واجباً كهذا إذا

ما ظل حتى غير قابلٍ للاعتراض عليه في الحالة الاجتماعية الأكثر تطوراً، حيث تتضافر كثيرٌ من الأسباب التلقائية، داخلية وخارجية، بكل قوة، لربط الفرد بالمجتمع بشكل قويٍ، سيكون من المستحيل، بالأحرى، التملص منه في الأصل، عندما تلتحم العائلات أكثر وإن بضعف فيما بينها بعدد قليلٍ من العلاقات الهشة بقدر ما هي غير كاملة. إن أية قوةٍ نعزوها إلى تضافر المصالح ، وحتى إلى مشاركة العواطف، قد لا يكون بوسع هذا التضافر وهذه المشاركة بالتأكيد أن يكونا كافيين من أجل إقامة أصغر مجتمع قابل للبقاء، إذا لم تساعد الوحدة الفكرية، التي تحتمها الموافقة الإجماعية على بعض المفاهيم الأساس، على تدارك وإصلاح التنافرات الحتمية العادية فيه بشكل مناسب. بالرغم من ضعف القدرة الطبيعية لأجهزتنا العقلية الخالصة ضمن المجموع الفعلي لبنيتنا الدماغية، فقد اعترفنا مع ذلك، في الفصل السابق، أن العقل يجب أن يقود بالضرورة، ليس الحياة الأسرية، بل الحياة الاجتماعية، وبالأحرى، الحياة السياسية. إنه فقط من خلال العقل يمكن أن تُنظّم فعليّاً هذه الاستجابة العام للمجتمع على الأفراد ، والتي تميز التوجه الأساس للسلطة، وتقتضي، قبل كل شيءٍ، منظومةً مناسبةً من الأفكار المشتركة تتعلق بالعالم وبالبشرية. قد لا يسعنا إذن أن نتجاهل، في المبدأ، الحاجة السياسية الضرورية لهكذا لنظام، في أي عصرٍ كان من التطور البشري، وبشكل أقل في طفولة المجتمع. لكن، من جهةٍ أخرى، لا يمكننا أن ننكر أكثر أن الفكر البشري، والذي يجب أن يقدم نشاطه الأولي هذه القاعدة الأولى للتنظيم الاجتماعي، لن يكون، بدوره، قابلاً للتطور حصراً، إلا من خلال المجتمع ذاته، الذي لا تنفصل انطلاقته في الحقيقة عن انطلاقة العقل، مع أن تجرداً علميّاً من جهةٍ أخرى مفيداً جزئياً، قد يميل في أكثر الأحيان للعمل على نسيان هذه العلاقة الأكيدة. ها هي إذن الإنسانية، تحت مظهر جديد، عند بدايتها، ما تزال مكبّلة سياسياً، كما كانته منطقيّاً، وسط حلقةٍ مفرغةٍ جذريّاً، بالتناقض الكلي بين حاجتين قاهرتين بالتساوي. والحال، في هذا الجانب الثاني، تماماً كما في الجانب الأول، ينتج الخلاص الممكن، بالتأكيد، إذن، من العفوية الرائعة التي تميّز الفلسفة اللاهوتية. كانت فلسفة كهذه، بفضل هذه الخاصة الأساس القوية، مُوجّهةً للغاية لتوجّه بشكل حصريٍ التنظيم الاجتماعي الأول، كونها الوحيدة

القادرة على تشكيل منظومةً متكاملةً من الآراء المشتركة أولاً. يتعين أن نلاحظ، في هذا الصدد، أنه جرى في غالب الأحيان، حسب رأيي، تصور هذه الوظيفة الاجتماعية الراقية للفلسفة اللاهوتية بعيب شديد، عندما جعلوها بشكل خاصٍ تنتج عن شكل النظام الذي ينتجه تلقائياً منظور الحياة المستقبلية. مهما يكن التأثير الحقيقي لهذا الاعتقاد الأخير، فنحن ننسب إليه بالتأكيد، على كل الأصعدة، أهميةً مبالغاً فيها، خاصةً في العمر الأول للبشرية، حيث يُظهر لنا التاريخ الفلسفة اللاهوتية، المتمتعة بتفوقٍ سياسيٍ رفيع، قبل أن يكون ميلنا التلقائي لافتراض أبدية الوجود قد استطاع ممارسة أي تأثير اجتماعي كبير. مما لا جدال فيه من جهةٍ أخرى أن اعتقادا كهذا، بطبيعته، لم يستطع أبداً، والحق يقال، إلا تقديم مصادقة رفيعة على منظومة مسبقة من آراءٍ مشتركةٍ، دون أن يكون بإمكانه أبداً أن يساهم بذاته في تكوين هذه المنظومة أياً تكن. والحالة هذه، فإن تكويناً تلقائياً كهذا هو، في نظري، من يشكل مباشرةً، التوجه الاجتماعي الرئيس الخاص بالفلسفة اللاهوتية، كي تستخدم كقاعدةٍ أولى للتطور السياسي للبشرية، كما لانطلاقتها الثقافية والأخلاقية. لقد وصلت هذه الفلسفة اليوم إلى حالة من التفكك، بحيث أنه كان على أتباعها الأكثر حماساً أن يفقدوا نهائياً الشعور الحقيقي بميلها الأولي إلى الإيحاء طبيعيّاً بمجموعةٍ أفكار محددةٍ، بينما، على العكس من ذلك، ساهمت كثيراً منذ عدة قرونٍ، في إنتاج تنافرات فكرية عميقة، نتيجة لعدم تنظيمها المتزايد. بيد أنه، إذا ما حكمنا عليها كأي مؤسسةٍ أخرى أياً تكن، من خلال أوقات نشاطها الأساس، وليس من خلال منظر عجزها، فلن نستطيع أكثر تجاهل قابليتها الجوهرية لأن تقيم أصلاً، وعند توفر الظروف الملائمة، وحدة فكرية كافية، تشكل، دون أدنى شكٍ، وحينذاك بشكل خاصٍ، توجهها السياسي الأكثر أهميةً، وبالمقارنة به لم يكن للتنظيم المباشر للحياة المستقبلية إلا أهميةً ثانويةً جداً، بالرغم من الحكم المسبق المعاكس الذي توجب أن يسود، مع كثيرٍ من المبالغة، منذ أن تلاشى الدين بما يكفي لكي لا يترك أبداً في العادة أية ذكرى قويةٍ أخرى إلا ذكرى بصماته الفظة.

إضافةً إلى هذا التخصيص الاجتماعي الرفيع، فقد كان التفوق الأولي للفلسفة اللاهوتية ضرورياً من وجهة النظر السياسية للتطور الفكري للبشرية تحت

مظهرٍ عامٍ آخر، بوصفه القادر وحده أن يشكل، داخل المجتمع، طبقةً خاصةً مُكرّسةً بشكل نظاميٍ للنشاط النظري. دون أن تكون، بطبيعتها، جوهرية كسابقتها، والتي تشكل من جهةٍ أخرى تتمتها الضرورية، ليس لوجهة النظر الثانية هذه أدنى فعالية، في الواقع، بالنسبة لمجموع إثباتنا السوسيولوجي الكبير، حيث، زيادةً على ذلك، تقدم تلقائياً الفائدة المضاعفة لتقييم أكثر سهولةً وتطبيق أكثر امتداداً؛ لأن التفوق الاجتماعي للفلسفة اللاهوتية، في هذا الجانب، دام، تقريباً، حتى أيامنا هذه، لدى الشعوب الأكثر تقدماً. لا نستطيع الآن أن نكّون لأنفسنا فكرةً دقيقةً عن الصعوبات الجمّة التي تعيّن أن يقدمها، في بداية البشرية، التأسيس الأول، حتى المُعدّ بشكل بدائيٍ، لفصل ما متواصلٍ بين النظرية والتطبيق، المتحقق نهائياً من خلال الوجود الدائم لطبقةٍ علمية بشكل أساسيٍ. لكن عجزنا الفكري يعدّنا بدرجة كبيرة، في كل الأنواع، للتقليد الأكثر ماديةً، بحيث نشعر، حتى الآن، وبالرغم من تهذيب عاداتنا العقلية، بعناءٍ شديدٍ في تقييم كاف لكل عمليةٍ جديدةٍ أياً تكن والتي لن تكون مؤهلة في الحال لأية منفعة عملية. يمكن لمصطلح المقارنة أن يجعلنا ندرك، وإن بشكل غير تام، كم كان من المستحيل، في العصر الاجتماعي الأول، التأسيس المباشر، لدى شعوب مؤلفة حصراً من محاربين وعبيد، لتجمع مُتحرر بشكل أساسيٍ من الاهتمامات العسكرية والصناعية، بحيث أن نشاطه المميز يكون فكرياً بشكل خاص. في أزمنة على هذا القدر من البدائية، لن يكون باستطاعة طبقةٍ كهذه بالتأكيد أن تكون موجودة أو مقبولةً، لو لم يكن المسار الضروري للمجتمع قد أدخلها تلقائياً، وحتى إنه منحها مسبقاً سلطةً طبيعيةً محترمة إلى حد ما، وفقاً للتفوق الأولي المحتوم للفلسفة اللاهوتية. تلك هي، تحت هذا الجانب الثاني، الوظيفة السياسية الجوهرية لهذه الفلسفة الأولية، مؤسسةً بذلك تجمعاً علمياً، كان يجب على وجوده الاجتماعي، وبدلا من اشتراط أي نقاش مسبق، أن يستبق وحتى أن يوجّه بالعكس من ذلك التنظيم المنتظم لمختلف الطبقات الأخرى، كما سوف يثبت ذلك قريباً التحليل التاريخي. مهما تعيّن أن يكون الغموض الأصلي للأعمال الفكرية لدى الطبقات الكهنوتية، وبالرغم من البطلان الأكيد لأبحاثها الأساس، يبقى من المؤكد مع ذلك أن الفكر البشري سيُدين لها دائماً بالفصل الفعلي الأولي بين

النظرية والتطبيق، المستحيل تحقيقه حينذاك بأية طريقةٍ أخرى. قد يكون، دون شك، من غير المفيد أن نلحّ هنا على الأهمية الجلية الفكرية والاجتماعية لمثل هذا الفصل ، الأكثر أهميةً والأشد صعوبةً من كل فصل تعين أن يتطلبه، في تطورنا الكلي، تنظيم مجموع العمل البشري. التطور العقلي، المخصص لتوجيه كل التطورات الأخرى، كان له أن يتوقف بالتأكيد، منذ بدايته تقريباً، لو أمكن أن يظل المجتمع مؤلفاً حصراً من عائلات منكبّة فقط سواء على اهتمامات الوجود المادي، أم على جاذبية نشاط عسكري وحشي. كان كل ازدهارنا الروحي يفترض بداية الوجود التلقائي لطبقة محظوظة، متمتعة بوقت الفراغ الفعلي اللازم للثقافة العقلية، وفي الوقت ذاته مدفوعة، من خلال وضعها الاجتماعي، لتطوّر، قدر الإمكان، نوع النشاط النظري المتناسب مع الحالة البدائية للبشرية: الميزة المزدوجة للمؤسسة الكهنوتية الموطدة بالطبع من قبل الفلسفة اللاهوتية. مع أنه، في حالة التداعي الحتمي لهذه الفلسفة القديمة، قد توجب على الطبقة اللاهوتية، من خلال القلب الكامل لتوجهها الأصلي، وبالرغم من وقت الفراغ الذي لم تفقده أبداً، أن تصل تدريجياً إلى نوع من الفتور الذهني، وهذا لا يجب أن ينسينا أن كل الأعمال الفكرية الأولى، من أي نوع، كانت صادرة عنها بالضرورة. دون ترسّخها التلقائي، فإن نشاطنا، العملي حصراً منذ ذلك الوقت، كان سيقتصر على نوع من التحسين، الذي سرعان ما سيتوقف، لبعض الإجراءات والوسائل العسكرية أو الصناعية البسيطة. إن الملكات الأكثر بروزاً لطبيعتنا لو ظلت لزمن طويل مخفيةً في خدرهم الأولي، فإن السمة العامة للمجتمع البشري، ستكون في الحقيقة، أعلى قليلاً من مثيلتها في مجتمعات القرود الكبيرة. وهكذا فإن الفلسفة اللاهوتية، بعد أن قادت بالضرورة التنظيم السياسي للعصر الاجتماعي الأول، حققت فيه تلقائياً الشروط السياسية الأولية للتطور اللاحق للعقل البشري، من خلال التكوين الدائم لطبقةٍ علمية.

تلك هي، باختصار، وفقاً لمجمل الدلالات هذا، السمات الرئيسة المميزة، العقلية، الأخلاقية، والاجتماعية، التي تتضافر، بالطريقة التي لا تُقهر، لتوفّر للفلسفة اللاهوتية تفوقاً شاملا، ضروري قدر ما هو حتميّ، في بداية التطور البشري .إذا كنت قد ألححت كثيراً على هذا الجزء الأول من التحليل الاجتماعي الكبير

الذي نتابعه، فهذا ليس فقط لأنه يجب أن يكون اليوم موضوع النزاع الأكبر فيه، أو، بعبارة أخرى، الوحيد القابل للمجادلة بالنسبة للعقول الأكثر تقدماً، التي عليّ أخذها بالحسبان أساساً. اعتقدت بوجه خاص بوجوب قيامي بذلك لأن نقطة انطلاقٍ كهذه، تبدو لي من خلال طبيعة الموضوع، شاملة المبدأ الأساس لهذا التحليل بأسره، الذي يمكن الآن أن ننهيه بسرعةٍ، من خلال الاستناد من جهةٍ أخرى إلى الإشارات العديدة المذكورة من قبل في المجلدات السابقة وإلى التطورات المباشرة التي سوف تُكرّس لها تتمة هذا المجلد.

في النقطة التي وصل إليها هذا البحث حالياً، سيكون مما لا طائل تحته تماماً أن نثبت فيها بلهجة حازمة النزوع النهائي لكل التصورات البشرية نحو حالةٍ عقلانية محضةٍ. حيث كان مثبتاً قدر الإمكان، في الواقع، في مجمل المجلدات السابقة، بخصوص كل العلوم بحصر المعنى، والذي كفّ بالنسبة إليها، من جهةٍ أخرى، عن أن يكون غير معروف: أما بخصوص الأبحاث النظرية الاجتماعية، وهي الوحيدة التي لم تتعرض حتى الآن لأي تحوّل مشابه، فإن كل هذا المجلد الحالي مخصصٌ إلى إخضاعها له أيضاً. وهكذا، فإن الحد الفعلي للتطور الفكري ليس أكثر قابليةً للاعتراض من نقطة انطلاقه الحتمية. مهما تكن حالة الهيمنة الأولية التي لا تقاوم والتي اعترفنا بها للتو، في المبدأ، للفلسفة اللاهوتية، بمقتضى تلقائيتها المتميزة، فإن كل دافع من الدوافع الأساس التي تشرح وتبرر سلطةً عقليةً كهذه تظهرها في الوقت نفسه وكأنها وقتيةً بالضرورة، بما أن هذه الدوافع تقوم دائماً على أن تُثبت، في جوانب مختلفة، الانسجام الطبيعي الكامل لهذه الفلسفة مع الحاجات الخاصة بالحالة الأولية للبشرية، والتي قد لا يسعها أن تظل ذاتها، ولا بعد ذلك، أن تستدعي الفلسفة ذاتها، عندما يصبح التطور الاجتماعي متقدماً بشكل كاف. يمكن للقارئ بسهولةٍ أن يستعيد، من وجهة النظر هذه، كل هذه الاعتبارات الأساس المختلفة، وسوف يعرف في كل مكانٍ، عندما نوسع فيها التطبيق العام حتى إلى حالةٍ اجتماعية متقدمةٍ جداً، أنها تؤكد، ليس بتلقائيةٍ أقل، الانحطاط النهائي الحتمي للفلسفة اللاهوتية، والصعود الملحّ للفلسفة الوضعية: وحتى في هذا تتمثل بشكل خاصٍ الصعوبة المنطقية القصوى لبرهانٍ مثل هذا، والذي قد يستطيع فكرٌ سفسطائيٌّ أن يستغله بسهولة بالغة كي ينفي جازماً،

بطريقة مطلقةٍ، كل فائدةٍ حقيقيةٍ مهما تكن للفلسفة اللاهوتية، مسبباً الضرر الأبدي لعلم التاريخ، المستحيل جذرياً على هذا الأساس. بأخذنا بالاعتبار بداية التوجه العقلي، سوف نجد دائماً، في أي موضوعٍ كان، أن الهيمنة التلقائية للفلسفة اللاهوتية، بعد أن حرضت حصراً اليقظة الأولى لفكرنا وقادت حتى نجاحاته المتلاحقة طالما أن أية فلسفةٍ أكثر واقعيةً لم تكن قد أصبحت ممكنةً بشكل كاف بعد، تعيّن عليها بالضرورة أن تميل أخيراً في كل مكانٍ إلى ضغط الفكر البشري، منذ أن بدأ تناقضها الجذري مع الفلسفة الوضعية في التميّز بشكل واضحٍ. كذلك، في المستوى الأخلاقي، فمن الواضح على الأقل أن الثقة المؤاسية والقدرة الفعالة، المستلهمتين بقوة، في عصر البشرية الأول، من خلال أوهام فلسفةٍ كهذه، قد حاولتا بشكل تدريجيٍ أن تتغيرا ، أخيراً، تحت تأثيرها الممتد جداً، إلى شكلٍ من الرعب القمعي والخمول اللامبالي، الأمثلة عليهما معروفة جدا، بدءاً من اللحظة التي وجب عليها، وقد بات تفوقها عرضةً للخطر، الثبات عوضاً عن التقدم. إن تفوق الفلسفة الوضعية النهائي هو أيضاً لا ريب فيه في هذا الجانب كما في الجانب السابق، كما سوف يظهر ذلك تلقائياً مجمل تحليلنا التاريخي: فعليها وحدها يعود، في الحالة الناضجة للعقل البشري، أن نطّور في أنفسنا، وسط مشاريعنا الأكثر جرأةً، قوةً لا تتزعزع ومثابرةً رزينةً، مستمدتين مباشرة من طبيعتنا الخاصة، دون أي دعمٍ خارجيٍ، و دون أية عقبةٍ وهمية. أخيراً، من وجهة النظر الاجتماعية، بالرغم من أنه كان على الهيمنة الحقيقية للفلسفة اللاهوتية، في هذا الصدد، أن تمتد أكثر، فقد يكون من غير المفيد اليوم أن نُثبت صراحة أنها، عوضاً عن أن تسعى إلى توحيد الناس، حسب توجهها الأصلي، تساهم بشكل أساسيٍ في تقسيمهم؛ إضافة إلى أنها، بعد أن خلقت النشاط النظري، أدت إلى إعاقته جذرياً. إن خاصية التوحيد، كما خاصتي التحريض والتوجيه تنتمي اليوم، بطريقة حصريةٍ أكثر فأكثر، ومنذ انحطاط المعتقدات الدينية، إلى مجمل المفاهيم الوضعية، القادرة وحدها اليوم أن تقيم بشكل تلقائيٍ، من أدنى العالم إلى أقصاه، وعلى أسسٍ دائمةٍ قدر ما هي ممتدةٌ، مجتمعاً عقلياً حقيقياً، قادراً على أن يُستخدم كأساس صلب لأوسع تنظيم سياسي. وفق كل هذه الجوانب المختلفة، تبدأ تجربةٌ تقدميةٌ في استشعار المصير الخاص بالفلسفتين من بحيث يكون عليّ

الآن. الإلحاح أكثر على تقدير كهذا، الذي، وقد اكتمل فكرياً في مجمل سياق هذا البحث، سوف يكتمل قريباً أخلاقيّاً وسياسياً، بدرجةٍ حاسمةٍ أيضاً، في التتمة الكاملة لهذا المجلد. سوف يفسر لنا التحليل التاريخي بوضوح، تبعاً لمجمل الماضي الاجتماعي، الانحطاط المستمر للفلسفة الأولى والازدهار المناظر للثانية، انطلاقاً حتى من النجاحات الأولى للعقل البشري. على الرغم من أنه يجب أن يبدو متناقضاً بداية أن يُنظر إلى الفلسفة اللاهوتية كما لو كانت سابقاً، ومنذ زمن طويلٍ، في تدهور فكري كامل في اللحظة ذاتها التي كانت تنجز فيها مهمتها السياسية السامية، فإننا سنعترف قريباً، وبوضوح علميٍّ كاملٍ، أنه تعيّن أن تكون الكاثوليكية، نتاجها الاجتماعي الأنبل، جهدها الأخير، بسبب بذور الاختلال الأولية التي كان لابد لها منذ ذلك الحين أن تنمو بطريقة أسرع فأسرع. نستطيع إذن أن نقتصر الآن، من أجل تحليلنا الأساس، على توصيف المبدأ العام للميل الأولي الحتمي الذي يقود أخيراً العقل البشري نحو فلسفة وضعية حصرية أكثر فأكثر، في كافة أجزاء النظام الفكري.

حسب القوانين الأساس للطبيعة البشرية، لابد لتطور النوع، كما لتطور الفرد، بعد ممارسةٍ أوليةٍ كافيةٍ لمجموع ملكاتنا، أن ينتهي بأن يخصّ العقل تلقائياً بتفوق متميز أكثر فأكثر على الخيال، ولو أن انطلاق هذا الأخير اقتضى أولاً، بالضرورة، أن يكون راجحاً لوقت طويلٍ. وهكذا فإن أبرز الصفات الإنسانية تسعى تدريجيّاً، في الحالة الأولى أو الثانية، نحو الهيمنة العامة التي كانت مهيئة لها، منذ البداية، بالرغم من طاقتها العضوية الأدنى، والتي يمكنها وحدها أن تُخضع بنيتنا العقلية إلى شكلٍ من الانسجام الدائم. إن الدوافع الأولية ذاتها التي تفرض مساراً كهذا على البنية الفردي، تفرضه أيضاً، بقوة تصعب للغاية مقاومتها، على البنية الاجتماعية، بموجب تعقيدها الأعلى، وديمومتها المتميزة. بالرغم من الهيمنة الحتمية الأولية للفلسفة اللاهوتية، يمكننا أن نؤكد الآن أن هذه الطريقة في التفلسف، لم تكن أبداً بالنسبة إلى إدراكنا، إلا شكلاً من الخيار الأخير، لم يأخذنا إليه حصراً اصطفاء عفوي في البداية إلا بسبب الاستحالة الجذرية لفلسفةٍ أفضل. في أي موضوعٍ من المواضيع، عندما أصبحت منافسة المناهج، بعد إعداد مناسب، ممكنةً حقاً، لم يتردد الإنسان أبداً في استبدال البحث أكثر فأكثر عن القوانين الحقيقية

للظواهر بالبحث عن أسبابها الأولية، بما أنها مناسبةً أكثر في ذات الوقت لفهمه الفعلي ولحاجاته الحقيقية، بالرغم من أن جاذبية العادات السابقة، التي لم تهزمها بشكل كاف أية تربية عقلانية حتى الآن، كان عليها، دون شك، العمل أحياناً على إغراقه ثانيةً في التجديد العابر لأوهامه الأولى. لم تستطع الفلسفة اللاهوتية، تحديداً، حتى في طفولتنا الأولى، الفردية أم المجتمعية، أن تكون شاملة قطعاً: أي أنه، بالنسبة لكل مستويات الظواهر المختلفة، نُظر دائماً إلى الوقائع الأكثر بساطةً والأكثر شيوعاً على إنها خاضعةٌ إلى قوانين طبيعية، عوضاً عن أن تُنسب إلى الإرادة المطلقة لعناصر فوق - طبيعية. لقد لاحظ الفيلسوف الشهير آدم سميث بنجاح كبير، على سبيل المثال، في مقالاته الفلسفية، أننا لم نجد، في أي زمانٍ، ولا في أي بلادٍ، رباً لجاذبية الأرض. والأمر كذلك أيضاً، عموماً، حتى بالنسبة للمواضيع الأكثر تعقيداً، وتجاه كل الظواهر البسيطة جداً والمألوفة جداً بحيث أن الثبات الكامل لعلاقاتها الفعلية كان لابد أن يدهش تلقائياً المراقب الأقل إعداداً دائماً. على المستوى الأخلاقي والاجتماعي، أن يرغب تناقضٌ باطلٌ اليوم في أن يمنع دون تردد على الفلسفة الوضعية، وقد حصل ذلك حتماً، في جميع الأوقات، التفكير بالقوانين الطبيعية، المتعلقة بالظواهر الأكثر بساطةً للحياة اليومية، كما يقتضي ذلك بالتأكيد المسار العام لوجودنا الحقيقي، الفردي أو الاجتماعي، الذي قد لا يسعه إطلاقاً أن يستدعي أية بصيرةٍ مهما تكن، إذا كانت كل الظواهر البشرية قد نُسبت بقوة إلى عناصر فوق - طبيعيةٍ، بما أنه منذ ذلك الوقت، كانت الصلاة ستشكل منطقياً الوسيلة الوحيدة القابلة للتخيل من أجل التأثير على المسار المألوف للأفعال البشرية. ينبغي حتى أن نلاحظ، في هذا الموضوع، وعلى العكس من ذلك، أن الشكل الأولي العفوي للقوانين الطبيعية الأولى الخاصة بالأفعال الفردية أو الاجتماعية، المنقول صُورياً إلى كل ظواهر العالم الخارجي، هو من قدم بداية، بحسب شروحنا السابقة، المبدأ الأساس الحقيقي للفلسفة اللاهوتية. وهكذا فإن الأصل الأولي للفلسفة الوضعية هو فطري، في الواقع، بقدر ما هو مبدأ الفلسفة اللاهوتية ذاتها، وإن لم يستطع أن يتطور إلا في وقت متأخر أكثر. إن مفهوماً كهذا يهمُّ إلى أقصى حدّ العقلانية التامة لنظريتنا الاجتماعية، بما إن الحياة البشرية تعجز تماماً عن تقديم أي خلق

حقيقيٍّ أياً يكن، بل دائماً تطوراً تدريجياً بسيطاً، فإن الانطلاقة النهائية للعقل الوضعي ستصبح غير مفهومة علمياً، إذا لم يتم، منذ البداية، تصور مبادئها الأولية الضرورية، من كافة الجوانب. منذ هذا الوضع البدائي، وكلما توسعت ملاحظاتنا وتعممت تلقائيّاً، فإن هذه الانطلاقة، المثّمنة بصعوبةٍ بداية، تابعت دون أن تكفّ لزمن طويل عن أن تكون ثانويّة، تقدماً بطيئاً جداً ولكنه مستمر، بينما ظلت الفلسفة اللاهوتية محفوظة دائماً بشكل أساسيّ من أجل الظواهر، الأقل فأقل عدداً، والتي لم تكن قوانينها الطبيعية قد باتت معروفةً بعد. يمكننا إذن أن ننظر بصواب إلى هذه الفلسفة كما لو أنها لم تكن أبداً مُخصصةً فكرياً، بخصوص كل موضوع كبير دائم من أبحاثنا النظرية، إلا لتحافظ فيه بشكل مؤقت على نشاطنا الذهني، من خلال التمرين الأساس الوحيد الذي ربما استطاعت حينها أن تتطلبه، إلى أن أصبح الوصول إليه يسيراً تدريجياً بالنسبة للعقل الوضعي، المدعو وحده، حسب طبيعته، إلى شمولية نهائية مطلقة، منطقية وسياسية في الوقت ذاته، ممتدة إلى كل الأفكار كما إلى كل الأفراد. لم يكن على هذه الميل الحاسم مع هذا أن يبدأ بالتميُّز نهائياً، وبقوة متزايدةٍ دوماً، إلا منذ العصر الحديث جداً حيث أمكن أخيراً الكشف عن القوانين الطبيعية في ظواهر عديدة ومُتغيرة بما يكفي بحيث تمكن العقل البشري، نظرياً، من إدراك الوجود الحتمي لقوانين مماثلةٍ بالنسبة لكل الظواهر أياً تكن، ومهما تعين أن يظل اكتشافها الفعلي بعيداً.

مع أن التقلب الفكري يشكل، كما شرحتُ ذلك، الداء الأساس لقرننا، فنحن مع ذلك نفزع كثيرا من كل رأي حاسم حقاً، بسبب عدم معرفتنا إلى أية أسس يمكن أن نسنده. لذلك، بالرغم من الوضوح الذي لا يقاوم لهذا الانجذاب التدريجي للعقل البشري نحو الفلسفة الوضعية، فإننا نرغب في أن نحفظ للفلسفة اللاهوتية سلطة أبدية، متخيلين توافقاً خياليّاً بينهما، تبعاً لتقييم خاطئ لتناقضهما الأساس. لكن لا يمكن للشروح المختلفة، حول هذا الموضوع، المتضمنة في المجلدات الثلاثة السابقة، أن تدع بعد الآن بالتأكيد أيَّ شك حول التعارض الجذري بين الفلسفتين، سواء بالنسبة للمنهج أم بالنسبة للمذهب، بمجرد أن تطورت هويتهما الخاصة بشكل كاف. صحيح أننا لا نلمح، للوهلة الأولى، تنافراً حتمياً بين البحث عن القوانين الحقيقية للظواهر والبحث عن عللها الأساس: طالما أن الدراسة المادية

تظل خاضعة دائماً، بشكل عام، للعقيدة اللاهوتية، فإن تطورها الخاص يمكن، في الواقع، أن يحصل بداية دون أن يقود إلى أي صدام مباشر، فإحدى هاتين الفلسفتين ستبدو حينئذ ليست مُخصصة إلا لأن تستكشف التفاصيل الثانوية إلى حد ما، لنظام أساس، بينما يجب أن تهتم الفلسفة الأخرى وحدها بتقييم مجموعه. الانطلاقة الفعلية للفلسفة الوضعية تعيّن حتى أن تخضع بداية لحالة الثانوية التلقائية هذه؛ لأنه، لو كانت هذه الانطلاقة على غير ذلك، فإن هذه الفلسفة كونها أكثر ضعفاً مما ينبغي، في الأصل، لكي تقاوم بنجاح تصادما مباشراً، لظلت انطلاقتها الأولى مكبوتة أبداً بالضرورة. لكن، منذ أن مضت عمليات الملاحظة قدماً بالتدريج ، متخلية شيئاً فشيئاً عن عدم انسجامها الأصلي، نحو علاقات ذات أهميةٍ، فإن التناقض الجوهري بين المناهج قد طوّر بشكل متزايد، بين المذاهب، عداوةً حتميةً، بخصوص أي موضوعٍ. قبل أن يصبح أي تناقض مباشر واضحاً بشكل علني، كانت حالة التنافر الأولية قد تكشفت في كل مكان، سواء من خلال النفور الفطري للفكر الوضعي من التفسيرات الباطلة المطلقة للفلسفة اللاهوتية، أم من خلال الازدراء الذي لا يقاوم الذي كانت توحيه هذه الفلسفة بالنسبة للمسار المتحفظ والأبحاث المتواضعة للمدرسة الجديدة: مع ذلك، كانت دراسة القوانين الحقيقية تبدو أن بإمكانها أيضا أن تتوافق مع دراسة العلل الأساس. عندما تمّ أخيراً اكتشاف بعض القوانين الطبيعية التي لها أهمية ما، لم يتأخر هذا التناقض الداخلي المستمر في أن يُظهر، في كل الجوانب، عدم انسجام أكثر فأكثر تميزاً، بين تفوق الخيال وتفوق العقل، بين الفكر المطلق والفكر النسبي، وبشكل خاص بين الفرضية القديمة لإدارة عليا للأحداث أياً تكن من خلال إرادات اعتباطية وبين الإمكانية غير القابلة للطعن بشكل متزايد للتنبؤ بهذه الأحداث أو لتغيير مسارها حسب الطرق العقلية الوحيدة لحكمة بشرية. إلى أن أمكن للتصادم الأساس أن يمتد إلى كل أجزاء النظام العقلي، الأمر الذي لم يحصل إلا في أيامنا، فإنه كان على التخصص الحتمي لمختلف الأبحاث العلمية أن يخفي، حتى عن أولئك الذين كانوا يتابعون تلك الأبحاث بالفعالية الأكثر حسماً، الميل الحتمي لمجموعها غير المرئي نحو فلسفةٍ جديدةٍ، غير قابلة للتصالح في نهاية المطاف مع التفوق الفعلي للفلسفة اللاهوتية. ظنت العقول الاستثنائية حينذاك ، بإيمان عميق،

وقد امتنعت قطعياً عن كل بحث في الطبيعة الخاصة للكائنات وفي الطريقة الأساس لخلق الظواهر، أن الأبحاث في علم الطبيعة لم تكن ، في الواقع، متناقضةً أبداً مع تفسيرات علم اللاهوت. لكن هذا الوهم المؤقت تعين أن يتلاشى تدريجياً ودون عودة كلما كان على الفكر العلمي، وقد أصبح أقل خجلاً، وفي الوقت نفسه أكثر شمولاً، أن يُفقد دون تعمّد هذه التصورات اللاهوتية مصداقيتها، بذلك وحده كان يعلنها صعبة الإدراك بالنسبة للعقل البشري. لم يكن بإمكان تطور مثل هذا الفكر وقد أدخل تلقائياً في أبحاثنا مساراً جديداً تماماً، تجنب أن يبرز عالياً، من الجانب المنطقي البحت، التناقض الحاسم بين العقلانية الصارمة للطرق المُطبّقة على الهدف الأسهل منالاً، وبين الجرأة الطائشة للمحاولات المُخصصة للكشف عن الأسرار الأصعب اختراقاً. بالنسبة للمذهب بحصر المعنى، تعيّن على الاستحالة القطعية للمصالحة بين إخضاع الظواهر إلى قوانين طبيعيةٍ ثابتةٍ وبين خضوعها المطلق لإرادات مُتبدّلة للغاية، أن تصبح بالضرورة أكثر فأكثر تأكيداً، كما قمتُ مراراً بشرح ذلك، في مختلف أجزاء هذا البحث، بخصوص كل فئات الظواهر أياً تكن. المفهوم المؤقت عن عنايةٍ كونيةٍ، مرتبطة بقوانين خاصةٍ ألزمت نفسها بها، لا يشكل بالتأكيد إلا تنازلاً غير إراديٍ من الفكر اللاهوتي أمام الفكر الوضعي، من خلال شكل من التسوية العفوية، التي لابد أن أوحى بها، في الزمن المناسب، التطور الحتمي لتفكيرنا، كما سيشرح ذلك لنا قريبا وبشكل مباشر التحليل التاريخي. هذه المصالحة العامة، التي وجب على الكاثوليكية أن تقوم بشكل خاص بتنظيمها، عبر منعها الاستخدام المألوف للمعجزات وللنبوءات، السائد بقوة في كل الزمن القديم، يبدو لي أنها تميِّز، في المستوى الديني، وضعاً انتقالياً بشكل أساس، مشابهاً لذلك الوضع الذي يشير إليه، في النظام الملكي، إنشاء ما سُمّي بالملكية الدستورية: في هذا الجانب أو ذاك، يجب على مفاهيم كهذه، أن تكون، من خلال طبيعتها، أعراض يتعذر نكرانها لانحطاط تدريجي. مهما يكن الأمر، فإنه عبر التطبيق العام بوجه خاص يجب أن تصبح أكيدة تلقائياً، بالنسبة للإنسان العادي، الفروق الجذرية بين مختلف الفلسفات، التي تستطيع قلة قليلة من العقول الحكم عليها بشكل خاص. والحال، من وجهة النظر النهائية هذه، نكون اعترفنا بشكل متتابع، بالطريقة الأكثر حسماً، بالنسبة

لجميع الظواهر الكبيرة، بالاستحالة الحتمية الشديدة للمصالحة بدرجة كافية بين أية فلسفةٍ لاهوتيةٍ وبين هذا الميل الجوهري إلى تطوير وسائلنا العقلية، سواء من خلال التنبؤ بالأحداث الطبيعية، أم بتغييرها من خلال تدخلنا، الذي يشكل التوجه الأكثر تمييزاً للفلسفة الوضعية. وفي الواقع، تعيّن، على هذه الفلسفة بشكل خاص، حسب هذه الصفة المزدوجة، أن تكسب تلقائياً، لدى جميع الناس، نفوذاً حصرياً كبيراً. إذا ما قارنّا كل يوم، في هذا الجانب أم غيره، قابليتها الجيدة والخصبة لأن تلبي أكثر فأكثر الحاجات العقلية الأكثر إلحاحاً للبشرية مع العقم الجذريّ الواضح للتصورات اللاهوتية التافهة، فإن العقل العام، بمعزل عن كل صراعٍ مباشر، لم يسعه الامتناع لا إرادياً عن إهمال هذه الشروح الخيالية أكثر فأكثر، إهمال كان عليه أن يسبب تدريجيّاً تدهورها الحتمي، كلما سيُظهر أي نقاش عقلي بطلانها الحتمي مباشرةً. ذلك هو المظهر الأساس الذي وجب أن يظهر تحته تدريجياً وبكثير من الوضوح، الميل النهائي للإنسان نحو فلسفةٍ وضعيةٍ تماماً، حتى لدى أولئك أنفسهم الذين ظلّوا الأكثر وفاءً للفلسفة اللاهوتية، والذين، دون أن يستخدموها أي استخدام واقعي في الحياة اليومية، ظلوا يكنون لها، نظرياً، تفضيلاً غير كاف، مستند فقط بعد الآن على شموليتها المتميزة، حتى إنها قد تكون فقدت أيضاً من خلال المنهجة الكلية المحتومة للفكر الوضعي، هذه الصفة الأخيرة، السبب الشرعي الوحيد الذي يبقى لها الآن في السيادة الاجتماعية.

بعد أن ميّز إذن وبشكل كاف، نقطة الانطلاق الضرورية بدايةً، وبعد ذلك الحد الحتمي، للتطور الفكري للبشرية، فإن تحليلنا الاجتماعي السوسيولوجي الكبير لم يعد يقتضي إلا التقييم العام، شبه التلقائي منذ ذلك الحين، للحالة الوسيطة. لقد أوضحت من قبل، وفي كثير من المناسبات المثيرة للاهتمام، كم من المهم، من حيث المبدأ، ألا نتفحص، في أي موضوع كان، الحالات الوسطى بشكل أساسيٍ إلا في ظل التأثير الضروري لتحليل دقيق مسبق للحالتين الأقصيين اللتين تكون الحالات الوسطى بينهما مخصصة بشكل خاصٍ لإجراء انتقالٍ تدريجي. يقدم لنا السؤال الحالي، بطبيعته، التطبيق الأكثر أهميةً لقاعدةٍ منطقيةٍ كهذه: لأنه، بمجرد الاعتراف بأن الفكر البشري يجب أن ينطلق دائماً من الحالة اللاهوتية ويصل باستمرار إلى الحالة الوضعية، يمكننا بسهولةٍ أن ندرك الحاجة، الحتمية

واللازمة معاً، التي تجبره، دون توقف على الانتقال من الأولى إلى الأخرى بمساعدة الحالة الميتافيزيقية، التي قد لا يمكن أن يكون لها توجهٌ جوهريّ عقليٌّ آخر. ينتج هذا مباشرةً، كما أشرت إلى ذلك مراراً من قبل في مختلف أجزاء هذا البحث، نتيجة للتناقض الجذري جداً، الذي يقوم بشكل طبيعيٍّ بين الفكر اللاهوتي والفكر الوضعي، ومن الصفة الهجينة والمتغيرة للمفاهيم الميتافيزيقية، القابلة للتكيف أيضاً مع التدهور التدريجي لإحداها ومع الانطلاقة المسبقة للآخر، بحيث تؤمن، قدر المستطاع، لتفكيرنا، المعادي جداً، لكل تغيير مفاجئ، انتقالاً غير محسوس تقريباً. كلما انسحب اللاهوت من المجال النظري، وقبل أن يتمكن المادي من التوطد فيه بشكل نهائيٍّ، فإن الانشغال التلقائي بالميتافيزيق يعدّه لذلك مؤقتاً؛ بحيث أن كل تنازع للسيادة بين هذه الفلسفات الثلاث، في كل حالة، يمكن في الواقع، أن يتحول إلى مجرد مسألةٍ ملائمة، مقدرة تبعاً للفحص العقلي للتطور الأساس للفكر البشري. يحصل هذا التغيير الميتافيزيقي للفلسفة اللاهوتية بالطبع، في أي موضوعٍ كان، من خلال الاستبدال التدريجي للألوهية بالجوهر، عندما تعمم التصورات الدينية مقلّصة دون انقطاعٍ عدد العوامل فوق - الطبيعية وبالقدر نفسه تدخلها الفعّال، وخاصةً عندما تتوصل، إن لم يكن في الواقع فعلى الأقل نظرياً، إلى وحدانية علوية مطلقةٍ. في هذه الحالة العامة الأخيرة للفلسفة اللاهوتية، لم يستطع العمل فوق - الطبيعي عادة، وقد فقد خصوصيته الأولية، أن يتخلى عن التوجيه المباشر للظاهرة دون أن يترك فيها، وعوضاً عنه، جوهراً غامضاً، بداية صادراً بالضرورة عنه، لكن تعيّن على العقل البشري أن ينسب إليه، من خلال الاستخدام اليومي، بطريقةً أكثر فأكثر حصريةً، الخلق الخاص لأي حدثٍ. والحال، وجب أن تكون هذه الطريقة الغريبة في التفلسف ضروريةً لوقتٍ طويلٍ، سواء من أجل تسهيل الانحطاط التدريجي للاهوت باستبعاد التدخل الخاص للأسباب فوق - الطبيعية شيئاً فشيئاً، أم من أجل تحضير الانطلاقة المتدرجة للمادي باعتيادنا أكثر فأكثر الاعتبار الحصري للظواهر: في الحالة الأولى والثانية، يشكل هذا الوضع الانتقالي في الوقت ذاته عَرَضاً حتمياً ومشاركةً لا غنى عنها. ومع ذلك، يجب أن يكون الفكر العام لفلسفةٍ كهذه مماثلاً في الأساس، بالنسبة للمنهج كما بالنسبة للمذهب، لفكر الفلسفة اللاهوتية، التي

قد لا يسعها إطلاقاً إلا أن تصبح تعديلاً أساسياً خالصاً له. فهي تملك فقط، بطبيعتها، قواماً فكرياً أدنى، وخاصةً، بالتالي، قدرةً اجتماعية أشد ضعفاً، بحيث تناسب بشكل أفضل للغاية لتوجه بسيط جدي أكثر مما تناسب أي تنظيم حقيقيّ. لكن هذه الصفات، المتطابقة تماماً مع مهمتها الانتقالية في مجموع التطور البشري، سواء التطور الفردي أم الاجتماعي، تجعلها أقل قابليةً بالقدر نفسه لأن تقاوم بعمق الصعود التدريجي للفكر الوضعي. من جهةٍ، تسعى الدقة المتزايدة للمفاهيم الميتافيزيقية على هذا النحو لأن تقلص أكثر فأكثر كياناتها المميزة بحيث لا تتمكن من التكون إلا في أسماء مجردةٍ بسيطةٍ للظواهر المطابقة، بحيث تدفع في النهاية حتى درجة السُخرية الشديدة، المظهر الطبيعي للبطلان الجذري الخاص بشروحٍ كهذه؛ الأمر الذي لم يكن ممكناً كذلك، دون شك، بالنسبة للأشكال اللاهوتية الخالصة. من جهة ثانية، الضعف البنيوي لهكذا فلسفةٍ، بمقتضى تناقضها الجوهري، يجب أن يمنع، في الجانب السياسي، التغييرات المتتابعة التي تحملها بالضرورة إلى النظام اللاهوتي لتمكينه من التصدي، بنفس الفعالية الأولية، للانطلاقة الاجتماعية للفكر الوضعي. غير أنه، في كلتا الحالتين، فإن الطبيعة الملتبسة للغاية والمتبدلة للفلسفة الميتافيزيقية بحصر المعنى، تجعلها قابلةً، من خلال التغييرات التي لا تحصى التي يمكن أن تقدمها، لأن تتخلص بشكل أفضل من الفلسفة اللاهوتية نفسها من أي نقاشٍ عقليّ، تائه تحت لونيات غامضةٍ وغير مفهومةٍ، طالما لم يستطع الفكر الوضعي، غير المعمم كفايةً بعد، من أن يهاجم مباشرةً المبدأ الحالي الوحيد لسلطتهما المشتركة مدعياً أخيراً الشمولية الكاملة التي هي خاصة بهما أيضاً. مهما يكن من أمر، قد لا يسعنا أن نتجاهل، عموماً، القابلية الفكرية للميتافيزيق لأن يدعم بشكل وقتيّ، بخصوص أي موضوعٍ كان، نشاطنا النظري، إلى أن يتمكن من قبول تغذية أكثر جوهريةٍ، من خلال إبعادنا فعلاً عن النظام اللاهوتيّ المحض وإعدادنا الدائم أكثر لنظام وضعيّ حقاً: هذه الفلسفة، تقدم من جهةٍ أخرى بالضرورة الخاصة الأساس ذاتها من أجل أن توجّه الانتقال السياسي الذي يرافق باستمرار هذا الانتقال المنطقي الكبير. دون أن يعمل على نسيان الأخطار الجسيمة، الثقافية والاجتماعية، التي تميّز أيضاً لسوء الحظ الفلسفة الميتافيزيقية، فإن هكذا تقييم يفسّر المبدأ الحقيقي العام

للنفوذ الشامل الذي انتهت إلى اكتسابه وقتيّاً عند الشعوب الأكثر تقدماً، حيث يفترض، بالضرورة، الإحساس الفطري، الذي لا يمكنه أن يكون مُخطئاً تماماً، بوظيفة ما لازمة تقوم بها فلسفةٌ كهذه في التطور الجوهري للبشرية. الحاجة المتعذر مقاومتها لهذا الطور الانتقالي تغدو الآن إذن متعذرة الرد أكثر مما يمكن أن تكون عليه، قبل أن يتم تلقائياً التحليل المباشر، سواء كان خاصاً أو عاماً، في مجمل عمليتنا التاريخية.

وإن بات تحليلنا الاجتماعي الكبير مكتملاً بشكل أساسي بعد الآن، فإني أعتقد مع ذلك، وكي لا يتم، قدر المستطاع، في موضوعٍ رئيسي جداً وصعب جداً، إهمال أية دلالةٍ أساسيةٍ، بوجوب أن أطلب هنا مباشرةً إلى القارئ ضرورة أن يأخذ دائماً بالاعتبار نظريتي الأولية في التسلسل العلمي الصحيح، في أي تفكير أياً يكن في هذا القانون الكبير للتطور الثلاثي العقلي ، سواء من أجل تطبيقه، أم من أجل تقييمه. منذ بداية هذا البحث (انظروا الدرس الثاني) قمتُ بتقديم هذا التسلسل الأساس بوصفه التتمةٍ الطبيعيةٍ والتكملةٍ الضروريةٍ لقانوني ذي الثلاث حالات: فقد كان على الاستخدام التلقائي لذلك الذي مارسته بشكل متتالٍ منذ ذلك الوقت، بالنسبة لكل مستويات الظواهر، أن يعمل بما فيه الكفاية على إبراز هذا الترابط الفلسفي الوثيق. بيد أنه، من المفيد أن نذكّر به صراحة هنا، سواء من أجل استباق الاعتراضات الواهية الوحيدة التي قد يكون بإمكان إلمام غير عقلانيٍ أن يوحي بها ضد قانون التطور الذي قمت بإثباته مباشرةً، أم من أجل إكساب مختلف التحققات الخاصة كل أهميتها المنطقية، وإعدادها بذلك بحيث تتضح وتتقوّى بشكل متبادل. في الجانب الأول، أستطيع التأكيد بأنني لم أجد أبداً برهاناً جدياً متعارضاً مع هذا القانون، منذ سبعة عشر عاماً حيث سُعدت باكتشافه، باستثناء ذلك القانون الذي أسُس على احترام تزامنية المذاهب الفلسفية الثلاثة، الشائع جداً بالضرورة حتى الآن لدى المفكرين ذاتهم. والحال، لا يمكن لنسق اعتراضاتٍ كهذا أن يُحلَّ بشكل مناسب إلا من خلال الاستخدام العقلي لترتيبنا العلمي، الذي، وهو يرتب مختلف الأجزاء الأساس للفلسفة الطبيعية حسب تعقيدها وتخصصها المتزايد، طبقاً لمجمل حالات تجانسها الحقيقي، يجعلنا ندرك أنه وجب بالضرورة على انطلاقتها التدريجية أن تتبع نفس التعاقب بحيث استطاع طورٌ واحدٌ

من التطور الكليّ أن يطابق مؤقتاً الحالة اللاهوتية لإحداها مع الحالة الميتافيزيقية وحتى مع الحالة الوضعية لجزء أسبق، أبسط وأكثر عموميةً في الوقت ذاته، بالرغم من الميل المتواصل للفكر البشري إلى وحدة المنهج. لن تكون العقبة قابلةً للحل حقاً، بعد أن أمكن بقوة تنظيم حالات الشذوذ الظاهرة على هذا النحو، إلا إذا أمكن لحالة التزامن أن تقدم صفةً معاكسةً؛ وهو ما أتحدى أن يذكر أحد ما مثالاً واقعياً واحداً عليه، والذي لن يثبت من جهةٍ أخرى إلا الحاجة لتحسين، أو على الأكثر لتقويم نظريتنا الترتيبية، دون أن ينعكس عن ذلك أي شكّ مبرر بقانون التطور ذاته. من جانب آخر، لن يكون لحالات المساعدة المتبادلة التي يمكن أن تقوم تلقائياً بين الدراسات الخاصة لمختلف التطورات النظرية أقل أهمية سوسيولوجية. لأنه، ينتج عنها الاستعداد الأساس لتعويض عدم كفاية الاستكشاف المباشر، بقوة، في كثيرٍ من الحالات. عندما كان ترتيبٌ كهذا مفهوماً تماماً ومعترفاً به بشكل كامل في البداية، تعيّن، في الواقع، أن يسمح أحياناً بتحديد الصفة العامة، في أي وقت، لنسق أبحاث نظرية إنسانية، مسبقاً، وبعقلانية تامة، تبعاً لمعرفة أولية كافية للحالة الواقعية للفئة السابقة، أو حتى، في اتجاه معاكس، ولو بدقة أقل، لحالة الفئة اللاحقة .ترتبط مشاركةٌ كهذه مباشرةً بالمبدأ المنطقي المُثبت في الدرس الثامن والأربعين، حول الإيضاحات الضرورية التي يمكن أن تقدمها دراسة حالات الانسجام إلى الدراسة المتعلقة بحالات التتابع، من خلال طبيعة الأبحاث الاجتماعية. سوف تظهر تتمة هذا المجلد بالطبع، في الواقع، وإن بشكل ضمنيٍ وغير مباشر، ولكن بوضوحٍ متزايد دوماً، أن نظرية التراتب العلمي هذه تشكل، حسب درجة عمومية مختلف الظواهر، القاعدة الأساس لكل علم السكون الاجتماعي، على الأقل بما يخص المستوى الفكري، وحتى، كنتيجة، بما يخص المستوى المادي، بحيث تشمل في النهاية مجمل النظام السياسي. لستُ بحاجة الآن لأن ألحّ أكثر على الأهمية السوسيولوجية لنظرية ضرورية جداً ، والتي كان سيتعين على تاريخ الفكر الإنساني دونها ، وأجرؤ على تأكيد ذلك، أن يظل غير مفهوم جوهرياً والذي اكتسب القارئ منها من قبل تدريجياً، خلال مسار الثلاثة المجلدات السابقة، مفهوماً صحيحاً ومألوفاً: كان يتوجب عليّ فقط أن أخصّ هنا، بطريقة خاصة واجب عدم إهمالها، الضروري، سواء من خلال تمكين،

أو من خلال تطوير الفلسفة التاريخية السليمة، التي قمنا تواً بوضع أساسها الضروري الأول، من خلال هذا القانون العظيم المتعلق بتطور البشرية الفكري الثلاثي.

من أجل أن يستطيع هذا القانون القيام بتوجه علميٍّ كهذا، لم يبقَ لي حالياً، كي أُكمل وأُؤكد على هذا التحليل الطويل والصعب، إلا أن أُثبت بإيجاز، من حيث المبدأ، أن مجمل التطور المادي ينبغي أن يتبع حتماً مساراً، ليس فقط مماثلاً، بل حتى مطابقاً تماماً، للمسار الذي قمنا بإثباته حسب العرض الفكري وحده، والذي وجب أن يخضع له بقوة، من خلال طبيعته، المنهج الكامل للتطور الاجتماعي، كما شرحت ذلك في الجزء الأول من هذا الفصل. لأن هذه الدراسة الإضافية مفهومةٌ اليوم بشكل أفضل من النظرية الرئيسة ، فلن أكون بحاجة، بعد تقييمٍ كامل سريعٍ للتطور المادي، إلا أن أُلحّ هنا بشكل مناسب على ترابطه، غير المفهوم أبداً حتى الآن، مع التطور الفكري، الذي سوف نجده بعد الآن مميزاً بقوة في المستوى العملي كما كان من قبل في المستوى النظري، وإن كانت البساطة الأكبر لهذه العملية الفرعية تسمح لنا لحسن الحظ باختصارها كثيراً، دون أن الإضرار أبداً باتجاهها العلمي. سوف يكون المقصود هنا بشكل خاص شرح التواصل الوثيق الذي يربط بالضرورة الحدين الأقصيين والحد الانتقالي للتطور الزمني للمجتمعات البشرية مع الأطوار المطابقة التي قمنا توّاً بإثبات تتابعها الأساس بالنسبة لتطورها الروحي[39]

لقد شاركت من قبل وبشكل تلقائي مختلف الوسائل العامة للاستكشاف

---

(39) بما أن هذه النعوت السياسية، الزمنية والروحية، ستكون بالطبع ذات استخدام شائعٍ، في الستة فصول التالية، بالنسبة لمجمل تحليلنا التاريخي، يتوجب علي هنا أن أنبّه مباشرةً، وبشكل عام، أني سأحافظ لها بدقةٍ دائماً على التوجه المنتظم الذي كرست الفلسفة الكاثوليكية الصفات له منذ عدة قرون. إضافةً إلى الحاجة الضرورية، في الفلسفة السياسية، إلى هاتين العبارتين الهامتين، اللتين لا يمكن أن تُستبدلا بشكل دائم حتى الآن بعباراتٍ أكثر منطقيةً، فمن المفيد، من جهةٍ أخرى أن نربط، قدر الإمكان، دون أي تكلّفٍ عبثيٍّ، الصيغ الحالية بالعادات القديمة، من أجل أن نتذكر بشكل أفضل الإحساس الجوهري بالاستمرارية الاجتماعية، التي بتنا مستعدين اليوم بدرجة معيبة لازدرائها.

العقلي جميعها القابلة للتطبيق في الأبحاث السياسية، في أن تُثبت، بطريقة حاسمة أيضاً، الميل الأولي المحتوم للبشرية نحو حياة حربية بشكل رئيسي، وتوجهها النهائي، الذي تستحيل مقاومته، نحو وجود صناعيّ بدرجة أساسية. لذلك لا يرفض أي تفكير متقدم قليلاً بعد اليوم الاعتراف، بصراحة إلى حد ما، بالتدهور المستمر للعقل العسكري والهيمنة المتزايدة للعقل الصناعي، كنتيجة مُزدوجة حتمية لتطورنا المضطرد، الذي حظي بذكاء، في الوقت الحاضر، بتقييم كاف، في هذا الجانب، من قبل معظم هؤلاء الذين يهتمون بشكل مناسب بالفلسفة السياسية. في زمن آخر أيضاً حيث كان يظهر فيه باستمرار، تحت أشكال أكثر فأكثر تنوعاً، وبقوة متزايدة دائماً، حتى في قلب الجيوش، نفور المجتمعات الحديثة من الحياة الحربية؛ عندما أصبح في كل مكان النقص الكامل في الميول العسكرية، على سبيل المثال، أكثر فأكثر وضوحاً، من خلال الاضطرار الأكثر فأكثر ضرورةً للتجنيد الإلزامي، الذي نادراً ما كان مُتبعاً بمواضبة طوعية؛ فإن التجربة اليومية قد تُعفي، دون شك، من كل إثبات مباشر، بخصوص مفهوم ينهار على هذا النحو تدريجياً في المجال الشعبي. بالرغم من النمو الاستثنائي الواسع للنشاط الحربي، المحدد وقتيّاً، في مطلع هذا القرن، من خلال الانجذاب الحتمي الذي تبع ظروفاً شاذةً يصعب مقاومتها، فإن فطرتنا الصناعية والسلمية لم تتأخر في أن تستعيد، بطريقة أسرع، المسار المنتظم لتطورها الغالب، بشكل يضمن فعلياً، في هذا الجانب، الاستقرار الأساس للعالم المتحضر، وإن بدا الوفاق الأوروبي عرضةً للخطر مراراً، نتيجة للغياب الوقتي لأي تنظيم منهجيّ للعلاقات الدوليّة؛ وهذا الأمر يكفي مع ذلك، دون التمكن حقاً من توليد الحروب، لأن يثير دائماً حالات قلق خطيرة. من غير المطروح هنا أن نؤكد، من خلال نقاش غير ضروري لحسن الحظ، لا الحدّ الأول، ولا بشكل خاص الحدّ الأخير للتقدم الاجتماعي، بالنظر للطابع العام للوجود الزمني، الذي سوف ينتج تقييمه المباشر، من جهة أخرى، في الفصول الستة التالية، عن مجمل تحليلنا التاريخي. فقط، يبقى علينا، حيال مسار كهذا لم يكن أبداً مُرتبطاً بشكل كاف بالقوانين الأساس للطبيعة البشرية وبالشروط الضرورية للتطور الاجتماعي، أن نبرز، مبدئياً، مساهمته الحتمية بالتطور الجوهري للإنسانية.

إن نفور الإنسان القديم الذي لا يقاوم من كل عمل منظّم، لم يترك له بالتأكيد أن يمارس نشاطاً ثابتاً آخر إلا نشاط الحياة الحربية، النشاط الوحيد الذي يمكن إذن أن يكون مناسباً له بدرجة أساسية، والذي يشكل من جهة أخرى، في الأصل، الوسيلة الأسهل لتحصيل قوته، حتى بمعزل عن عادة أكل لحوم البشر المألوفة: فالمسار العام للفرد ، في هذا الصدد، مطابقٌ تماماً لمسار النوع.، مهما كان يجب أن تبدو مؤسفة تقريباً في البداية حاجةٌ كهذه، فإن شموليتها المميزة وتطورها المستمر، حتى في أزمنةٍ متقدمةٍ بما يكفي لأن يكون الوجود المادي مستنداً إلى قواعد أخرى، يجب أن يُفهما كل الفلاسفة الحقيقيين أن هذا النظام العسكري، الذي كان المجتمع خاضعاً له تماماً ولفترة طويلة جداً، لابد أنه أدى مهمةً بارزةً وضروريةً، وقتياً على الأقل، في التطور العام للبشرية. من السهل أن ندرك، في الواقع، مهما يكن الآن التفوق الاجتماعي للروح الصناعية، أنه كان على التطور المادي للمجتمعات البشريّة، على العكس من ذلك، أن يقتضي لزمن طويل الهيمنة الحصرية للروح العسكرية، التي كان يمكن للصناعة البشرية، و تحت سلطتها فقط، أن تتطور بشكل مناسب. إن الدوافع العامة لهذه الوصاية الضرورية هي بشكل أساسي مماثلةٌ لتلك الدوافع للعمل الوقتي المشابه الذي أنجزه الفكر الديني تحضيراً للانطلاقة اللاحقة للعقل العلمي، تبعاً للشروح السابقة. لأنها، تحرص بشكل خاصٍ على أن الروح الصناعية، البعيدة جداً عن إمكانية قيادة المجتمع الزمني، بداية، تفترض فيه، على العكس من ذلك، ومن خلال طبيعتها، الوجود المسبق لتطور مهم، لم يكن باستطاعته أن يحصل إلا تحت التأثير اللازم للروح العسكرية، التي دون تلقائيتها المناسبة لبقيت مختلف الأسر معزولةً بشكل أساس، بحيث تمنع كل تقسيم هام لمجمل العمل البشري، وبالنتيجة كل تقدم منتظم ومتواصل لصناعتنا. إن السمات الاجتماعية، وبوجه خاصٍ السياسية، للنشاط العسكري، وإن تعيّن أن لا تمارس إلا تفوقاً وقتياً في التطور الجوهري للبشرية، كانت، في الأصل، واضحةً تماماً وحاسمةً، وباختصار، مطابقةً كليّاً للوظيفة المُدنة التي يجب أن تقوم بها حينذاك. لقد اعترف العديد من الفلاسفة بشكل كاف من قبل، في هذا الموضوع، بالقابلية التلقائية لهكذا أسلوب في الوجود في تطوير عادات الانسجام والانضباط، التي لن يكون بالإمكان إنتاجها في

البداية بطريقة مختلفة، والتي لم يكن باستطاعة أيّ نظام سياسي حقيقي أن ينتظم بدونها. ما من هدف آخر قويّ بما فيه الكفاية، كان سيستطيع، في الواقع، أن ينشئ اتحاداً دائماً وعلى شَيء من الاتساع، بين العائلات الإنسانية غير الحاجة الملّحة للتوحد، حسب خضوع حتمي أي يكن، من أجل حملة عسكرية، أو حتى من أجل الدفاع المشترك البسيط. ، الغرض من التجمع لا يمكن أن يكون محسوساً أكثر ومُلحّاً أكثر أبداً، والشروط الأساس للمشاركة قد لا يسعها أن تصبح أشد بأساً أبداً. لقد كان مجمل هذه الصفات متناسباً بشكل رائع مع طبيعة وحاجات المجتمعات البدائية، التي لم يكن باستطاعتها، دون شك، أن تتعلم بشكل حقيقي النظام في أي مدرسة غير مدرسة الحرب، كما نستطيع، حتى اليوم، أن نشكل لأنفسنا فكرةً صغيرة عن ذلك، بخصوص الأفراد الاستثنائيين الذين لم يستطع النظام الصناعي تهذيبهم بدرجة كافية، والذين يقدمون لنا قدر الإمكان، من هذه الجهة، النموذج البشري القديم. وهكذا، بالرغم من الأحلام الشاعرية الباطلة حول التأسيس الأولي للسلطات السياسية، فقد لا يسعنا الشكّ بأنه لم يتعين أن تكون الحكومات الأولى، بالضرورة، عسكريةً في الأساس، عندما نكتفي بأن لا ننظر فيها إلا إلى الاعتبارات الزمانية، كما لم يكن بوسع السلطة الروحية إلا أن تكون، في البداية، لاهوتيةً صرف. لم تكن هذه الهيمنة الطبيعية للروح العسكرية ضرورية فقط للتوطيد الأولي للمجتمعات السياسية؛ فقد قادت بشكل خاص توسعها المتواصل، الذي لم يكن بالإمكان أن يحصل بشكل آخر دون بطء مفرط، كما سوف يبيّن لنا مجموع التحليل التاريخي ذلك بوضوح: ومع ذلك كان توسعٌ كهذا ضرورياً قبل كل شيء، إلى حد ما، للتطور النهائي للصناعة البشرية. يقدم لنا مسار البشرية الزمني إذن، بطبيعته، وفي حقبته الزمنية الأولى، حلقةً مفرغةً مشابهةً تماماً لتلك التي كنّا قد عرفناها في المسار الروحي، حيث المخرج الوحيد الممكن منها، في كلا الحالين، ينتج عن الانطلاقة التلقائية الموفقة لميل تمهيدي. في الحقيقة، كان لابد لهذا النظام العسكري أن يكون له حيثما كان، كقاعدة سياسية ضرورية، الاستعباد الفرديّ للمنتجين، كي يسمح للمحاربين بالتطوير الحر والكامل لنشاطهم الخاص. دون هذا الشرط الضروري، فإن العملية الاجتماعية الكبيرة التي كان يجب إنجازها، في الوقت المناسب، من خلال التقدم

المضطرد لنظام عسكري مُصمم بقوة ومتابع بحكمة، لكانت، في الماضي، قد فشلت بشكل جذري، كما سأشرح ذلك قريباً. بالرغم من أن كل نقاش في هذا الموضوع كان سابقاً لأوانه هنا، يجب عليّ مع ذلك أن أذكر فيه، من جهة أخرى، هذا التأسيس الأساس للعبودية القديمة بوصفه مخصصاً من أجل تنظيم إعداد تدريجي ضروري للكمال اللاحق للحياة الصناعية، المفروضة هكذا حصراً وبشكل لا يقاوم، بالرغم من كرهنا الطبيعي للعمل، على القسم الأكبر من البشرية، والتي أصبحت المواظبة على العمل منذ ذلك الحين أول شرط غائي. باستنادنا، وبقدر ما يستطيع تفكيرنا فعل ذلك، إلى حالة بدائية كهذه، لن يكون بوسعنا تجاهل الحاجة الموافقة لهذا التحريض القوي، إذا ما أخذنا بشكل مناسب بعين الاعتبار مجمل الشروط الحقيقة للتطور الإنساني. يتعلق هذا الرعب المشروع الذي يبعثه فينا اليوم هذا الإنشاء ، الشامل منذ أمد طويل، بأنه علينا أن نكون تلقائياً مُهيئين لتقييمه وفقً للعبودية الحديثة، عبودية مستعمراتنا، التي تشكل، بطبيعتها، فظاعةً سياسيةً حقيقيةً، أي الاستعباد المنظم، حتى في قلب عالم الصناعة، للعامل اتجاه الرأسمالي، بشكل مخزٍ للاثنين معاً؛ بينما كانت العبودية القديمة تسعى ، من خلال إخضاعها المنتِج إلى رجل الحرب، إلى أن تطور بشكل متواز أنشطتهما المتناقضة، بحيث تحتم في النهاية مشاركتهما التلقائية في التقدم الاجتماعي ذاته، كما سأثبت ذلك بشكل خاص في الدرس الثالث والخمسين.

مهما توجب إذن أن تصبح واضحة هذه الحاجة السياسية الشاملة، لأجل تطور البشرية الأولي، لممارسةٍ بارزة طويلة الأجل للنشاط العسكري، الضروري بقدر ما هو محتومٌ، فإنه حتى المبادئ التي قمت توّاً بالإشارة إليها سوف تشرح لنا لاحقاً، بمزيد من الوضوح، الطبيعة الوقتية في الأساس لمثل هذا التوجّه الاجتماعي، والذي تعين أن تتقلص أهميته باستمرار، كلما استطاعت الحياة الصناعية أن تتابع تطورها التدريجي. في حين يقدم النشاط الصناعي تلقائياً هذه الميزة الرائعة، ميزة إمكانية تحريضه بشكل متزامن لدى جميع الأفراد ولدى جميع الشعوب، دون أن يكون تقدم البعض متناقضاً مع تقدم البعض الآخر، فإنه من الواضح، على العكس من ذلك، أن كمال الحياة العسكرية لدى جزء مهم من البشرية يفترض ويحتم في النهاية، لدى الباقين كلهم، ضغطاً محتوماً، والذي يشكل حتى المهمة

الاجتماعية الرئيسة لهكذا نظام، مراعين مجمل العالم المتحضر. وهكذا، بينما لم يكن العصر الصناعي يستوجب أيّ هدف عام غير ذلك، غير المحدد حتى الآن، المعيّن إلى الوجود المضطرد لجنسنا البشري عبر منظومة القوانين الطبيعية، كان على العصر العسكري، بالضرورة، أن يكون محدوداً بشكل أساسي بأزمنة إنجاز كاف تدريجي للشروط الأولية التي كان مُكرساً لإنجازها. هذا الهدف الرئيس تمّ بلوغه عندما وجد الجزء الأعظم من العالم المتحضر نفسه موحداً أخيراً تحت السيطرة ذاتها، مثلما فعلت ذلك، في مجموعتنا الأوروبيّة، فتوحات روما المتدرجة. إذن، كان على النشاط العسكري، بالطبع، أن يفتقر في الوقت ذاته للهدف والتموين: وهكذا أصبح تفوقه، منذ ذلك الأجل المحتوم، تدهوراً متواصلاً، بحيث لم يعد يخفي الصعود التدريجي للعقل الصناعي، الذي بات قدومه التدريجي بالتالي مُعدّاً بشكل مناسب، كما سأشرح ذلك قريباً، بطريقة مباشرة، في الجزء التاريخي من هذا المجلد. لكن بالرغم من هذا التسلسل الضروري، فإن الحالة الصناعية تختلف بشكل جذري عن الحالة العسكرية، بحيث أن الانتقال العام من النظام الأول إلى النظام الآخر الاجتماعي لم يكن يستوجب بالتأكيد إنجازاً مباشراً أكثر من التعاقب المناظر، على المستوى الروحي، بين الفكر اللاهوتي والفكر الوضعي. ينتج عن كل ذلك في النهاية، وبكل وضوح، التدخل الضروري العام لحالة وسيطة، مشابهة تماماً للحالة الميتافيزيقية في التطور الفكري، حيث استطاعت البشرية التحرر أكثر فأكثر من الحياة العسكرية وإعداد التفوق النهائي للحياة الصناعية بشكل متزايد. الصفة، الملتبسة والمترددة بالضرورة، لمرحلة اجتماعية كهذه، حيث كان يجب على مختلف طبقات الحقوقيين أن يشغلوا بشكل خاص، ظاهرياً، المشهد السياسي، كان عليها أن تقوم بداية وبشكل أساسي، كما سأشرح ذلك في الفصل الخامس والخمسين، على الإحلال العادي للتنظيم العسكري الدفاعي محل التنظيم الهجومي الأول، ثم حتى في خضوع الروح الحربية اللاإرادي العام الواضح أكثر فأكثر، للموهبة المنتجة. ونظراً لأن هذا الطور الانتقالي لم يكن مكتملاً بشكل كليّ بعد، فإن طبيعته الخاصة، وإن تكن غامضةً للغاية، يمكن أن تُقيّم من خلال الحدس المباشر.

ذلك هو، من حيث المبدأ، التطور الثلاثي الزمني الذي سيكون على التطور الجوهري للبشرية، أن يُظهره لنا بشكل متتال، في مجمل الماضي. مهما توجب أن تكون الآن هذه الإشارة العامة مختصرةً، فمن المستحيل، دون شك، على أي فكر فلسفيّ أن لا يتأثر بقوة بداية بالتماثل الجوهري الذي يعرضه تلقائياً هذا التقدم الحاسم مع قانوننا الأوليّ حول التعاقب الحتمي للحالات الأساس الثلاث للفكر البشري. لكن، بالإضافة لهذا التشابه الواضح، فمن المهم بشكل خاص بالنسبة إلى التحليل السوسيولوجي الكبير الذي نعدّ على هذا النحو تتمته السياسية، أن يعترف مباشرةً بالترابط الجوهري لهذين التطورين، عندما يصف بشكل كاف الصِّلة الطبيعية التي تعيّن أن تسود دائماً، بداية بين الفكر اللاهوتي والفكر العسكري، وبعد ذلك بين الفكر العلمي والفكر الصناعي، وبالنتيجة أيضاً، بين الوظيفتين الانتقاليتين للميتافيزيقيين ولعلماء القانون. يجب أن يحمل إيضاحٌ مُتممٌ كهذا تحليلنا إلى مستواه الأخير من الدقة والقوّة، بحيث يجعله قابلاً تماماً لأن يستخدم مباشرةً كأساس عقلي إلى مجموع تحليلنا التاريخي اللاحق. كما تشهد التجربة الكليّة، دون شك، وبمستوى رفيع أيضاً على الحقيقة الواقعية الواضحة لهذا التطابق الكبير، يكفي الآن بشكل أساسيّ لهدفنا أن نعرض باختصارٍ مبدأه الحتمي.

المنافسة الواضحة إلى حد ما التي غالباً ما أربكت التناغم العام بين السلطة اللاهوتية والسلطة العسكرية، أخفت أحياناً، عن أعين الفلاسفة، قرابتهما الجوهرية. لكن، نظرياً، قد لا توجد، بالتأكيد، منافسة حقيقية إلا بين العناصر المختلفة للنظام السياسي عينه، وبنتيجة هذه المزاحمة التلقائية التي يجب في كل تنافس بشريّ، أن تشهد عادة توسعاً وشدة لاسيما وأن الهدف يصبح أكثر أهميةً وغير مباشر أكثر، وبالنتيجة، تكون الوسائل، أكثر تميزاً وأكثر استقلاليةً، دون منع مع ذلك إطلاقاً مشاركةً محتومةً، إراديةً أو فطريّةً، في التوجه المشترك. عندما تُولد سلطتان، قويتان بقدر متساو، تكبران، ثم تتحدران بشكل متزامن، بالرغم من اختلاف طبيعتيهما، نكون على يقين أنهما ينتميان بالضرورة إلى نظام وحيد، أيّاً تكن تناقضاتهما العادية: فالصراع المتواصل، لا يدلّ، بحد ذاته، على تضاد جذري، إلا إذا وقع، على العكس من ذلك، بين عنصرين مدعوين للقيام

بوظائف متماثلة، وعمل باستمرار على مُطابقة النمو التدريجي لأحدهما مع الانحدار المتواصل للآخر. في الحالة الحاليّة، من الواضح بشكل خاص أنه، في أي نظام سياسي ما، ينبغي أن يكون هناك دون انقطاع منافسةٌ عميقة بين القوة النظرية والقوة الفعّالة، اللتين يجب عليهما، بسبب ضعف طبيعتنا، أن تكونا في الغالب مستعدتين لتجاهل تلازمهما الحتمي، ورفض الحدود العامة لمهامهما المتبادلة. أيّاً تكن حتى، بين عناصر النظام الحديث، الصِّلة الاجتماعية الثابتة بين العلم والصناعة، يجب بالمثل أن نتوقع، من جهتهما، صراعاتٍ لاحقةً حتمية، كلما سوف يصبح نفوذهما السياسي أكثر وضوحاً: وقد بدت بالفعل هذه الصراعات بوضوح، سواء من خلال التعارض العميق، الفكري والأخلاقي معاً، الذي يوحي لكلٍ منهما بثانوية أعمال الآخر الطبيعية، والمُترافق مع ذلك مع تفوق حتمي في الثراء، سواء أيضاً من خلال النفور الفطري لهذه تجاه التجريد المتميز لأبحاث العلم، وتجاه الزهو المحقّ الذي يشجّعه.

كون هذه الاعتراضات الأولية استُبعدت على هذا النحو، فلم يعد أي شيء يمنع من أن ننظر بداية، بطريقة مباشرة، إلى العلاقة الأساس التي توحد تلقائياً، وبكثير النشاط، ما بين السلطة الدينية والسلطة العسكرية، والتي كانت، في أيما عصر، محسوسةً دائماً بقوة ومحترمة باستحقاق من قبل كل الأشخاص المرموقين الذين شاركوا بشكل حقيقي في أحد هذين المجالين، بالرغم من جذب المنافسات السياسية. ندرك، في الواقع، أن أي نظام عسكري قد لا يسعه أن يتوطد وبشكل خاص أن يدوم إلا إذا استند في البداية إلى تكريس لاهوتيّ كاف، والذي لا يمكن بدونه أن يكون الخضوع الشديد الذي يتطلبه كاملاً وممتداً بما يكفي. يفرض كل عصر، في هذا الصدد، بطرق خاصة، متطلبات متعادلةً: في البداية، حيث تحديد الهدف وقربه لا يقتضيان خضوعاً فكرياً مطلقاً جداً، والضعف العادي لقوة العلاقات الاجتماعية غير المكتملة بعد لا يسمح بضمان مشاركةً دائمةً، إلا من خلال السلطة الدينية التي يجد رجال الحرب فيها أنفسهم يتقلدونها حينذاك بشكل طبيعيٍ؛ في أزمنة متقدمة أكثر، يصبح الهدف كبيرا وبعيداً، والمشاركة غير مباشرة إلى حد أنه، بالرغم من عادات الانضباط المتبعة بشدة حينها، فإن التعاون المستمر قد يظل غير كاف وهشاً إذا لم يكن مصاناً بقناعات

دينية مناسبة، تحتّم تلقائياً، ثقةً عمياء وإجبارية اتجاه الرؤساء العسكريين، تختلط من جهة أخرى في أكثر الأحيان مع عبودية كريهة، التي لم تستطع إطلاقاً إلا أن تكون استثنائيةً. من الواضح أنه دون هذا الترابط الوثيق مع الفكر اللاهوتي، لما استطاع الفكر العسكري تلبية التوجه الاجتماعي العالي الذي كان مُكرساً له من أجل مجمل التطور البشري؛ كذلك لم تستطع هيمنته الأساس أن تتحقق تماماً إلا في الزمن السحيق، حيث كانت السلطتان تتجمعان بالضرورة ، بشكل عام، بين أيدي نفس الزعماء. من المهم من جهة أخرى ملاحظة أن سلطة روحية أياً تكن ما كانت لتوافق بشكل كاف على تأسيس ودعم الحكم العسكري، الذي كان يقتضي بشكل خاص، بطبيعته، المشاركة اللازمة للفلسفة اللاهوتية، وليست أية فلسفة أخرى. مهما تكن، على سبيل المثال، الخدمات الأكيدة والجليلة التي، أدتها الفلسفة الطبيعية إلى فن الحرب، في العصور الحديثة، فإن الفكر العلمي، من خلال عادات النقاش العقلي التي يسعى بالضرورة إلى نشرها، ليس أقل تناقضاً بالطبع في ذلك مع الفكر العسكري: نعرف بشكل كاف، في الواقع، أن هذا الإخضاع التدريجي لفن كهذا إلى أوامر العلم الواقعي كان دائماً موضع نقد مرير، من قبل العسكريين الأفضل تميزاً، بوصفه مشاركاً في انحطاط متزايد للنظام العسكري الحقيقي، يعقب في الأصل كل تغيير أساسي. القربى الخاصة للسلطات العسكرية الزمنية بالسلطات الروحية اللاهوتية هي هنا إذن، مبدئياً، مُفسرةٌ بما فيه الكفاية. يمكننا في البداية الاعتقاد أن توافقاً كهذا، هو في الواقع، أقل ضرورةً، على النقيض، للهيمنة السياسية للفكر اللاهوتي، بما أنها أوجد مجتمعات تيوقراطيةً تماماً بينما لم نعرف لها أيّ مجتمع عسكري حصراً، مع أنه كان على المجتمعات القديمة دائماً أن تظهر في ذات الوقت الطبيعتين معاً، وبدرجات واضحة أيضاً إلى حد ما. لكن درساً أكثر تعمقاً سيظهر باستمرار الفعالية الحتمية للنظام العسكري من أجل تحصيّن وبشكل خاص من أجل نشر السلطة الدينية، المتطورة بالتالي من خلال تطبيق سياسيٍّ متواصل، كما أدركت ذلك بشكل أساسي الفطرة الكَهنوتية دائماً. سوف نعترف من جهة أخرى أن العقل الديني، على طريقته، ليس أقل تنافراً من الفكر العسكري ذاته مع النمو الطاغي للعقل الصناعي. وهكذا، إضافةً إلى القربى الجذرية المتبادلة للعنصرين الأساسن

للنظام السياسي البدائي، نرى أن حالات النفور والانجذاب المشتركة، وكذلك مصالح عامة متشابهة تجتمع بالضرورة من أجل أنت تقيم دائماً تركيباً ضرورياً، لا تقل قوته عن عفويته، بين سلطتين كان عليهما دائماً، أن تتشاركا، في مجموع التطور البشري، نفس التوجه الأساس، الحتمي، بالرغم من كونه آنيّاً. قد يكون من غير المفيد أن نلحّ أكثر هنا على المبدأ السوسيولوجي لهذا التضامن الضروري بين السلطتين السياسيتين اللتين سوف يقدمهما لنا التحليل التاريخي قريباً، وبكثير من الوضوح، مدعوتين باستمرار إلى توطيد وتصحيح بعضهما بعضاً بشكل تبادلي.

إن الثنائية الجوهرية للسياسة الحديثة، تظل بطبيعتها، أكثر ثباتاً من تلك الثنائية التي تم توصيفها للتو. نحن اليوم في مكان يؤهلنا بشكل مناسب أكثر كي نقيّم ذلك بشكل أفضل، وتحديداً لأن العنصرين لم يتمتعا بعد بهيمنتهما السياسية النهائية ، مع أن تطورهما الاجتماعي كان واضحاً بدرجة كافية. عندما ستكون السلطة العلمية والسلطة الصناعية قد استطاعتا لاحقا اكتساب كل النمو السياسي المُخصص لهما، وبالتالي، سوف يتضح بشكل مماثلٍ تنافسهما الجذري، ستواجه الفلسفة ربما مزيداً من الصعوبات بجعلهما تعترفان بتشابه في المنشأ والتوجه، وبتطابق في المبادئ وفي المصالح، واللذين لا يمكن أن يكونا موضع اعتراض شديد طالما أن صراعاً مشتركاً ضد النظام السياسي القديم ينبغي تلقائياً أن يحتوي على خلافات لا مفر منها. دون التوقف الآن بشكل خاص عند المبدأ الأساس، المُثبت ضمناً بالفعل عبر مجمل هذا البحث، والذي يُخضع بقوة الأولى للثاني، بطريقة مباشرة قدر ما هي واضحةً، المعرفة الحقيقية لقوانين الطبيعة وتأثير الإنسان على العالم الخارجي، من المناسب بشكل خاص، من أجل أن نعدّ تحليلنا التاريخي بشكل أفضل، أن نُشير الآن إلى المشاركة الهامة الضرورية لكل من هاتين السلطتين الاجتماعيتين في الانتصار السياسي للسلطة الأخرى، بدعمها جذرياً جهودها الخاصة في مواجهة الخصم الرئيس. لقد أشرت من قبل، ولغاية أخرى، إلى التعارض الخفي بين الفكر العلمي والفكر العسكري. قد لا يسعنا أن نرفض أكثر نفور الفكر الصناعي الطبيعي، المتطور إلى درجة كافية، من الهيمنة العام للفكر اللاهوتي. من وجهة نظر دينية تماماً، التي بات اليوم المحافظون الأكثر حماساً لدينا بعيدين جداً عنها عادة، لا يجب، في الواقع، أن يبدو التغيّر

الإرادي للظواهر، تبعاً لقواعد حكمة بشرية محضةٍ، أقل كفراً، من تنبؤها العقلي المباشر؛ إذ، تفترض كلا الحالتين بالطريقة ذاتها قوانين ثابتةً، وبالتالي غير متوافقةٍ مع إرادات ما، كما شرحت ذلك سابقاً، في كثير من الجوانب الهامة، في مختلف أجزاء هذا **البحث**. تبعاً لمنطق الشعوب المتخلف، الهمجي لكنه الصارم، فإن كلّ تدخل فعّال للإنسان من لتحسين البنية العامة للطبيعة لمصلحته، يجب بالتأكيد أن يشكل نوعاً من المساس المعيب بحكم العناية الإلهية. مما لا شكّ فيه، في الواقع، أن سيطرة مطلقة للغاية للفكر الروحي، سوف تسعى بالضرورة، بذاتها، لأن تشلّ النمو الصناعي للبشرية، من خلال الشعور المبالغ به بتفاؤل أحمق، كما يمكننا أن نثبت ذلك في كثير من المناسبات الحاسمة. إذا لم تكن هذه النتيجة المُدمّرة في أكثر الأحيان موجودةً وبشكل خاص محققةً تماماً، فهذا عائد فقط للحكمة الكهنوتية، التي أحسنت، ببراعة مناسبة، قيادة سلطةً بهذه الخطورة، بحيث تطوّر تأثيرها الحضاري الموفق، مبطلة، قدر المستطاع، من خلال استمرارية ضرورية لجهود حصيفة، تأثيرها المؤذي تلقائياً، كما سأشرح ذلك تاريخياً في الفصول الثلاثة التالية. لن يسعنا إذن أن نتجاهل، بشكل عام، التأثير السياسي الشديد الذي يجب بالطبع على النمو التدريجي المهارة البشرية من خلاله مساعدة الهيمنة التدريجية للعقل العلمي في عداءه الحتمي اتجاه الفكر الديني، دون ذكر التنشيط اليومي الهام الذي يمدّ به العلم والمهارة بعضهما بعضاً بشكل تبادليّ، عندما يكون كلا الاثنين مُعدّين بشكل مناسب. وبما أن الماضي السياسي لعنصري النظام الحديث الرئيسيين هذين تمثل حكماً حتى الآن بأن يقوما بشكل أساس بالحلول التدريجي المشترك محل السلطة الاجتماعية للعناصر المناظرة في النظام القديم، فيجب أن يكون انتباهنا منصباً بشكل خاص على المساعدة الضرورية التي تزودا بها بشكل تبادليّ من أجل عملية تمهيدية كهذه. لكن يمكن لهذه المساعدة الحاسمة أن تجعلنا تستشف بسهولة أية قوة وأية فعالية سيتوجب على هذه العلاقات العامة اكتسابهما تلقائياً، عندما ستتمكن أخيراً هذه الثنائية السياسية الكبرى أن تكتسب الطابع العضوي مباشرة والذي ينقصها في الأساس حتى الآن، من أجل أن تُوجّه بشكل مناسب إعادة التنظيم النهائي للمجتمعات الحديثة، كما سأشرح ذلك خصوصاً في الدرس السابع والخمسين، كنتيجةٍ

لتحليلنا التاريخي.

بعد أن وصّفنا بشكل كاف، بالنسبة لموضوعنا الحالي، القربى السياسية المزدوجة التي تربط بقوة ما بين العنصرين الأساسن لكل من الحالتين الأقصيين الخاصتين بتطور البشرية الأساس، سيكون من غير المفيد أن ننجز حرفياً العملية الفلسفية ذاتها اتجاه الحالة الوُسْطَى. إن التضامن العفوي للقوتين المتضافرتين، الروحي والزمني، اللتين تُشكلان النظام الانتقالي، هو من جهة أخرى تتمةٌ حتمية لذلك التضامن الذي قمنا توّاً بتوضيح مبدأه بإيجاز بخصوص النظام البدائي والنظام النهائي. إن واقعيته هي، مع ذلك، موثوقة، لدرجة أنها لا تستلزم هنا أية إشارة مباشرة: ليس ونحن نرى الميتافيزيقيين والفقهاء يعملون نستطيع أن نتجاهل، بالرغم من المنافسات المحتومة، قرابتهما الجوهرية، التي لا يسعها السماح بإضعاف الغلبة السياسية فعلاً للبعض منهم دون أن تبدد في الوقت ذاته الهيمنة الفلسفية للبعض الآخر. نستطيع إذن أن ننظر الآن وكأنه منته بشكل أساسي إلى الشرح التكميلي اللازم الذي كان يقتضيه في البداية، بطبيعته، قانوننا الأساس في التطور البشري، قبل أن يمكن تطبيقه بشكل مناسب، وبطريقة مباشرة، في الدراسة العامة لهذه الظاهرة الكبيرة، التي ستكون محكومة دائماً، في الدروس اللاحقة، بالاعتبار المسبق لهذه الثنائية المتتالية لثلاث مرات، الأساس الضروري، في نظري، للفلسفة التاريخية السليمة. من المجدي، في الختام، أن نشير إلى التطابق الضمني لقانون تتابع كهذا، فكري ومادي في الوقت ذاته، كما أنه اجتماعي وسياسي، مع التناسق التلقائي الذي أقامته دائماً بشكل عام الفطرة العادية للعقل الشعبي في مجمل الماضي الاجتماعي، مميزةً فيه بين العالم القديم والعالم الحديث، المنفصلين والمجتمعين من خلال العصر الوسيط. دون الدخول في أي نقاش عقيم للعصور حول مقارنة، التي قد لا تكون، بحد ذاتها، دقيقةً، لن نستطيع بالتأكيد تجاهل تماثل حقيقي بين هذه النظرة المألوفة والقانون السوسيولوجي الذي جهدت مُرغماً على توضيحه هنا، والذي يمكن أن يكون منظوراً إليه، في هذا الموضوع، وكأنه موجّهٌ خصوصاً إلى أن يجعل مفهوماً تجريبياً مبهماً، ظل حتى الآن عقيماً بشكل أساسي، عقلانياً ومثمراً، من خلال تصور علميّ دقيق. لأني أبعد ما أكون عن الخوف من أن تستطيع مصادفة كهذه، زد على أنها تلقائية، أن تقلل من القيمة

الفلسفية لأعمالي النظرية، ينبغي لي ، على العكس من ذلك، أن أتمسك بها مباشرة، بوصفها إثباتا عاما رفيع المستوى لمنظومة أبحاثي الكليّة، بموجب هذا المبدأ الرئيسي للفلسفة الوضعية، الذي تكرر في كثير من الأحيان في مختلف أجزاء هذا البحث، والذي يفرض، نظرياً، على كل النظريات العلمية الصحيحة، الالتزام الضروري بنقطة انطلاق مطابقة بشكل كاف للإرشادات التلقائية للعقل العام، الذي قد لا يشكل العلم الواقعي على كافة الأصعدة، إلا استطالةً خاصةً بسيطةً .

بعد أن أثبتت بدرجة كافية تتمة الأفكار في علم الديناميك الاجتماعي المبينة في هذا الفصل الطويل والهام، القانون الأساس للتطور البشري، وبالنتيجة، القواعد الأساس للفلسفة التاريخية، والتي كان الدرس الثامن والأربعين قد ميّز بشكل مناسب فكرها ومنهجها من قبل ، يجب علينا الآن أن نُطبّق مباشرةً هذا المفهوم السوسيولوجي الكبير على التقييم الفعلي لمجمل الماضي الإنساني. هذا ما سوف يكون الهدف الأساس المتتابع للستة فصول القادمة، طبقاً للجدول الشامل الملحق، في العام 1850 ، في المجلد الأول من هذا البحث.

نهاية المجلد الرابع

فلسفة

لقد خصّ الفيلسوف أوغست كونت كتابه هذا لتقديم شروح تمهيديّة حول العلاقة الأساس والمباشرة للعمليّة النظريّة التي تسعى لتأسيس علم الاجتماع، مبيّناً الضعف الكبير للمدارس السياسية والفكريّة المتناقضة التي كانت سائدة آنذاك.

إنّه كتاب يتناول السمات الرّئيسة للمنهج الوضعي في دراسة الظواهر الاجتماعية، ويؤكد على الصلات الضروريّة لعلم الاجتماع مع باقي فروع الفلسفة الوضعيّة، وهو يؤكّد أنّ النظام والتقدّم يشكلان شرطين إجباريين متساويين للحضارة الحديثة، إذ لا يمكن لأيّ نظام واقعي أن يتوطّد، أو أن يدوم إن لم يكن متآلفاً مع التقدّم، وأيّ تقدم لن يكون مكتملاً واقعياً إذا لم ينزع إلى التوطيد الواضح للنظام؛ إنّ أيّ انفصال بين أفكار هذين العاملين ينعكس عيباً أساساً في الوضع الاجتماعي، وهو يشير إلى الدور السلبي للاهوت المتجسّد بالصلة الطبيعية بين الفكر العسكري والفكر اللاهوتي إذ يؤمّن له التكريس الكافي والخضوع الشديد والكامل الذي يوطّده ويديمه أكثر.

ISBN 978-9933-506-91-9
9 789933 506919 >
Dar Al Farqad
daralfarqad
www.Daralfarqad.com